مكتبة الشافية

الكتاب الأول

الشافية

في علمي التصريف والخط

لابن الحاجب

جمال الدين أبي عمرو عثمان بن أبي بكر الدويني

(٥٧٠-٦٤٦)

دراسة وتحقيق

د. حسن أحمد العثمان

الشافيجي

المكتبة المكية

ٱلشَّافِيَةُ

فِي عِلْمَيِ ٱلتَّصْرِيفِ وَٱلْخَطِّ

لِٱبْنِ ٱلْحَاجِبِ

جَمَالِ ٱلدِّينِ أَبِي عَمْرٍو عُثْمَانَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ٱلدُّوِينِيِّ

(٥٧٠ - ٦٤٦)

دراسة وتحقيق

الدكتور حسن أحمد العثمان

الشَّافِيَجي

الطبعة الثَّانية

مصحّحة

الطبعة الثانية

١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م

الناشر

المكتبة المكية

المملكة العربية السعودية - مكة المكرمة - الإدارة : ٥٣٠٠٣٦٦
فاكس : ٥٣٠٥٢٢٨ - فرع العزيزية : ٥٥٠٠٨١٢ - فرع الششة : ٥٣٠٥٢٢٨

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم الأستاذ الدكتور محمّد إبراهيم البنّا للطّبعة الأولى

الحمد لله ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على أشرف المرسلين، سيّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد[١] فقد عُني النُّحاةُ منذ بدأ التَّفكير في وضع قواعد العربيَّة بوصف أبنيَتِها عِنايَتَهم بوصفِ تراكيبها، واستطاعوا أن يخرجوا في وقتٍ مبكِّرٍ بقياساتٍ لهذه الأبنيةِ فيما يتَّصلُ بهيئتها وما يعتريها من تغييرات، ونشأ بهذا إلى جانب علمِ النَّحو علمٌ يُسمَّى علمَ الاشتقاقِ . وقد تبيَّنَ للنُّحاة من خلال استقرائِهم أنَّ هناك أبنيةً انفرد بها الصَّحيحُ دون المعتلِّ، والمعتلُّ دون الصَّحيحِ، وكأنَّ النُّحاة قد نظروا في الأبنية الَّتي تفرَّد بها الصَّحيحُ ولم يرد المعتلُّ عليها باحثين عن السَّبب في ذلك، فوجدوا ـ مثلاً ـ أنَّ الصَّحيحَ قد تَفرَّدَ ببناء فُعْلُولٍ، نحو: بُهْلولٍ وعُصْفُورٍ، فأرادوا أن يبنوا من المعتلِّ هذا البناء، فبنوه من رَمَى مثلاً،

(١) المراجع: كتاب سيبويه (٢٤٢/٤، ٣٦٠ ـ ٣٩٥)؛ والمنصف (٢/١، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٢٤٢/٢)؛ ومقدّمة دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني (٢٩)؛ ومجالس العلماء للزجّاجي (١٧١)؛ والرَّدُّ على النُّحاة لابن مضاء، ودراستنا عنه (٤٣) .

فأدّاهم التَّصوُّرُ إلى رُمْيِيٍّ . وقد مضى النُّحاةُ في صنيعهم هذا يبنون من المعتلِّ ما لم تتكلَّم العرب به قائلين: إِنَّ المُشتغِلَ بهذه الأبنية يُحكم صنعة الإعلالِ والإِدغامِ . ونشأ بذلك فنٌّ جديدٌ دُعِي من أوَّلِ الأمرِ بِفَنِّ التَّصريف، قال سيبويه، وهو يتحدَّثُ عن باب «ما قيس من المعتلِّ الَّذي لا يتكلّمون به، ولم يَجِئْ في كلامهم إِلَّا نظيره من غير بابه»، قال: «وهو الَّذي يُسمِّيه النّحويّون التَّصريف والفِعْل» .

هذا هو موضوع التَّصريف أوَّل الأمر، وهو ـ كما رأينا ـ وليدُ علمِ الاشتقاق .

ولقد سار المازنيُّ على نهج سيبويه عندما وضع كتابًا في التَّصريف، فإذا كان سيبويه قد مَهَّدَ للتَّصريفِ بذكرِ أبنيةِ الأفعالِ والأسماءِ الصَّحيحة والمعتلَّة فقد صدَّرَ المازنيُّ كتابَه بذلك، مُنَبِّهًا على أنَّ هذه الأبنية ليست من علم التَّصريف، فقال: «وإنّما كتبتُ لك في صَدْر هذا الكتاب هذه الأمثلةَ لِتعلَمَ كيف مذاهب العرب فيما بَنَتْ من الأسماء والأفعال، فإذا سُئِلْتَ عن مسألةٍ فانظر: هل بنت العرب مثالها؟ فإن كانت بَنَتْ فابْنِ مثلَ ما بَنَتْ، وإنْ كان الَّذي سُئِلْتَ عنه ليس من أبنية العرب فلا تَبْنِهِ، لأنَّك إنَّما تُريدُ أمثلتَهم وعليها تقيس» .

ولمَّا كان سيبويه قد أتبعَ حديثهَ عن الأبنية بذكر أحوال حروف العلَّة والهمزة فكذلك صنعَ المازنيُّ؛ لحاجة المصرِّفِ إليها، وقال: «واعلم أنَّ الهمزة وبنات الواو والياء فيهنّ مسائلُ التَّصريف، فانظر

كيف صنعت العرب في الياءات والواوات والهمزات اللَّواتي هُنَّ فاءاتُ الفعل وعيناتُه ولاماتُه، وما أُلحقَ باللامات من الياء، وكيف أجروهُنَّ، وكيف ألزموهنَّ الحذف والتغييرَ والإبدال حتَّى يسهُل عليك النَّظر إن شاء الله» .

ولما تقدَّمَ أحسب أنَّه لولا هذه المُصَرِّفة ما نشأ في العربيَّة من العلوم ما يُدْعَى بالتَّصريف، ولَكُنَّا أمام عِلْمينِ فقط هما علم النَّحو وعلمُ الاشتقاقِ، الأَوَّل يُعنى بكيفيَّات التَّراكيب، والثَّاني بالأبنية المسموعة ذوات الأصول وما يعرض لها من تغييرات .

وقد وازن ابن جنّي بين التَّصريف والاشتقاق من جهة، وبينَه وبينَ النَّحو من جهة أخرى، فذكر أنَّ التَّصريفَ والاشتقاق تجيءُ بهما المادَّةُ على وجوهٍ شتّى، وأنَّ التَّصريفَ والنَّحو يُقاسُ فيها ما لم يُسمَع على ما سُمع .

لا نجدُ إذًا في كتب التَّصريف الأولى حديثًا عن الأبنية المقيسة، ولا عن المصغَّر والمنسوب وأبنية الجموع، وذلك بيِّنٌ في تصريف المازني . على أنَّ هذا المنهجَ تعرَّضَ للنَّقد، وعُرِفَ عن بعضِ الأوائل رفضهم للتَّصريف، فقد أُخِذَ على أبي عمرو بن العلاء أنَّه لم يكن يعرفُ التَّصريف، واعتذر عنه اليزيديُّ بقوله: «ليس التَّصريفُ من النَّحو في شيء، إنَّما هو شيءٌ ولَّدناه نحن واصطلحنا عليه، وكان أبو عمرو أنبلَ من أَنْ ينظر فيما ولَّد النَّاسُ» . ولقد حكى الإمام عبد القاهر ما وُجِّه

إلى التَّصريف من نقدٍ، فقال: «فإن بدؤوا فذكروا مسائل التَّصريف الَّتي يصنعها النُّحاة للرِّياضة ولِضَرْبٍ من تمكين المقاييس في النُّفوس ...» ويردُّ عبدالقاهر عليهم بقوله: «أمَّا هذا الجنس فلسنا نعيبكم إن لم تنظروا فيه، ولم تُعْنَوا به، وليس يهمُّنا أمره، فقولوا فيه ما شئتم، وضعوه حيث أردتم». وقال ابن مضاء: «وممَّا ينبغي أن يسقط من النَّحو: ابْنِ من كذا على مثال كذا، كقولهم: ابْنِ من البيع على مثال فُعُلٍ، فيقول قائل: بُوُعٌ ...» ويبدو أنَّ هذا النّقد المتقدِّمَ كان وراء تطوّر موضوع علم التَّصريف، فقد أخذت الأبنية المقيسة في الأفعال والأسماء، وكذلك قواعد التَّغيير في الأبنية، تندرج في علم التَّصريف، ومن أوائل من صنع ذلك أبو علي الفارسي في كتابه التكملة، ومعنى هذا أنَّنا أصبحنا ندرس في التَّصريف ما كان الأوائل يدعونه من علم الاشتقاق، ومضى الزَّمن على ذلك.

هذا وتُعَدُّ مقدِّمةُ ابن الحاجب في التَّصريف أجمعَ ما كُتِبَ في هذا العلم على منهج المتأخّرين، ولذلك عُنُوا بها، وشرحها ابن الحاجب، كما شرحها غير واحدٍ من أعلام النُّحاة.

هذا وقد كُنَّا نأمل أن تحظى هذه المقدِّمة بتحقيق يُجَلِّي نصَّها، ويُزِيلُ ما عَلِقَ بها من بعض الأوهام في شروحها المختلفة، إلى أن وفّق الله تعالى لهذه الغاية باحثًا وَقَفَ نفسَه على علم الصَّرف، مُنَقِّبًا عن مخطوطاته، كاشفًا عن كثيرٍ من أخبار أعلامه، وهو الشّابُّ الطُّلَعَةُ

حسن أحمد العثمان، الَّذي نعتقد ـ إن شاء الله تعالى ـ أنَّه قد أوفى على الغاية في عمله، فجزاه الله خيرًا، ونفعَ به، والحمد لله ربِّ العالمين .

د/ محمَّد بن إبراهيم البنّا
الأستاذ في قسم الدِّراسات العليا
بجامعة أمّ القرى ـ بمكّة المكرَّمة
١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م

مقدِّمة الطَّبعة الثَّانية

إِنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه، ونستهديه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيّئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إِلَّا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ سيّدنا محمَّدًا عبده ورسوله، صلَّى الله عليه وسلَّم تسليمًا كثيرًا مباركًا، وعلى آله وصحبه وأتباعه أجمعين . أمَّا بعد:

فإِنَّ علم التَّصريف من أجلِّ العلوم وأشرفها، وأغمض أنواع الأدب وألطفها، يحتاج إليه جميع أهل العربيَّة أتمَّ حاجة، وبهم إليه أشدُّ فاقة، والمُملق منه مملق من حقيقة العربيَّة .

وإذا كانت صناعةُ العربيَّة مرقاةً إلى علوم الكتاب، لا يُتولَّج فيها إِلَّا من أبوابها، ولا يُتوصَّل إلى اقتطاف زهراتها إِلَّا بأسبابها، فواجب على الناشئين تحصيل أصولها، وحتم على الشادين البحث عن أسرارها وتعليلها .

ثمَّ إِنَّ كتاب ابن الحاجب الموسوم بالشَّافية مع صغر حجمه ووجازة نظمه قد جمع في أوراقه القليلة زبدة فنّ التَّصريف، ولم يترك شيئًا ممَّا يجب علمه، ولا يجمل بالمتأدِّب جهله .

وكم كنت أودّ لو أنَّ الله تعالى قيَّض لنا من تنبعث همّتُه إلى نشره على وجه يرضى به الإنصافُ وعرفانُ الجميل، حتَّى بدا لي أن أقوم بخدمته، فجمعت همَّتي، وأقدمت مستعينًا بالله متوكّلاً عليه، فانتخبت نسخه، وراجعت أصوله، وضبطت مبهماته، وشرحت مفرداته، وعلَّقت على مسائله، وقدّمت له بدراسة وافية، وذيّلته بفهارس شافية.

وكان من منهجي في الدِّراسة والتَّحقيق:

١. أن أثبتُّ أوائل وأواخر غير المطبوع من الشّروح والدِّراسات المتعلّقة بالشَّافية ليساعد هذا على التّعرّف على ما جاء غفلاً من اسم المؤلِّف أو العنوان أو مبتور الأوَّل أو الآخر ممَّا له علاقة بالشَّافية من شرح أو نظم أو غيرهما.

٢. أثبتُّ عددًا من النّقول عمّا تعذّر علينا الوصول إليه من شروح الشَّافية ممَّا هو في حكم المفقود؛ لذات العلَّة الَّتي ذكرت.

٣. ذكرت عدد أوراق المخطوط وأسطر كلّ صفحة وكلمات كلّ سطر فيه ليتعرّف بهذا على مقداره.

٤. شرحتُ الغريب عند أوَّلِ ذكرٍ له، وغالبًا ما كنت أشرح غريب كلّ فقرة مجتمعًا كيلا تكثر الإحالات والحواشي فيتشتّت القارئ.

٥. أغناني عن ذكر اسم المرجع المعتمد في شرح كلّ غريب أنّي

رجعت إلى الصّحاح والقاموس واللسان والتاج دون غيرهنّ، فإن أخذت عن غيرهنّ صرّحت باسمه .

٦. فهرست لكلّ ما ورد من أشعار وأرجاز في كلّ من المتن والحاشية .

٧. لم أذكر في فهرس اللُّغة ما تعلم مظانّه بداهةً، أو يعلم وجوده يقينًا، كدحرج مثلاً فهي بداهة في باب أبنية الفعل الرّباعي المجرّد، ومعلوم يقينًا وجودها في كلّ كتاب صرفيّ هناك .

٨. تعمَّدتُ الاختصار في أسماء ما يكثر ذكره من المراجع، وتمامُ اسمه وتفصيله في ثبت المصادر والمراجع .

٩. أهملتُ ذكر ما كان خطأً واضحًا من النُّسَّاخ، وما لا غنى فيه من فروق النّسخ .

١٠. استعنت في ضبط النَّصّ بما توافر لديَّ من شروح للشّافية وهي كثيرة، واستأنست بالنّسخ الخطيّة الكثيرة ممّا جمعته للشّافية .

وقد اعتمدت في تحقيقي للشّافية ثلاث نسخ، هذا وصفها :

الأولى : نسخة مكتبة شهيد علي باشا ضمن المكتبة السليمانيّة في استانبول برقم ٢٥٥٨ تقع في: (٤٢ ص، ٢١ س، ١٢ك) ضمّ هذا المتن مع شرحه لمصنّفه في مجلّد واحد، وناسخهما واحد أيضًا، وقد فرغ من نسخهما كما جاء في آخر الشَّرح سنة (٧١٦) .

وهذه النسخة تامّة مشكولة متقنة جدًّا . وقد جعلتها أصلاً .

الثَّانية : نسخة المكتبة الظَّاهريَّة في دمشق برقم ١٧٩٩، تقع في (١٠٢ ص، ١٣ س، ٧ ك) . تامّة مشكولة متقنة، عليها كثير من الشّروح والتّعليقات، نسخت سنة ٧٣٨ . وقد جعلتها نسخة ثانية ورمزت لها بالرّمز (ظ) .

الثَّالثة : نسخة مكتبة أياصوفيا ضمن المكتبة السليمانيّة في استانبول برقم ٤٦٠٩ وهي كسابقتيها في الجودة والإتقان، تقع في (١٠٢ ص، ١٥ ص، ٦ ك) نسخت عام ٧٦٤ . ورمزت لها بالرّمز (ص) .

هذا، وقد كنت جمعت عددًا غير قليلٍ من النسخ الخطية، فاستأنست في كثير من المواضع المشكلة بما عدا هذه الثلاثة، وبما جاء في شروح الشافية، بالقدر الذي يرفع الإشكال.

وبعد: فإن جاء هذا العمل وافيًا بما قصدت إليه، مؤدِّيًا الغرض الَّذي رجوت أن يؤدِّيه، كان ذلك غاية أملي ومنتهى سؤلي، وإن تكن الأخرى فهذا جهد المُقِلّ، وحسبك من غِنَىً شِبَعٌ ورِيٌّ، وحسبي أنّي أخلصت النيَّة وبذلتُ الوُسع، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين .

كتبه

د/ حسن أحمد العثمان

(الشَّافِيَجِي)

مكة المكرمة ٩/٤/١٤٣٥هـ

القِسمُ الأَوَّل:

الدِّراسة

وفيها مبحثان:

المبحث الأول: ترجمة ابن الحاجب.

المبحث الثاني: الشّافية وأثرها في التأليف الصّرفيّ.

المبحث الأوّل

ترجمة ابن الحاجب

هو(١): جمال الدِّين، أبو عمرو، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن

---

(١) ترجم له: أبو شامة المقدسي (ت: ٦٦٥ هـ) في ذيل الرَّوضتين (١٨٢)، وابن خلِّكان (ت: ٦٨١ هـ)، والذّهبيّ (ت: ٧٤٨ هـ) في معرفة القرّاء (٦٤٨/٢ ـ ٦٤٩)، والعبر (١٨٩/٥)، والسِّيَر (٢٦٤/٢٣ ـ ٢٦٦)، وعبد الباقي اليماني (ت: ٧٤٣ هـ) في إشارة التَّعيين (٢٠٤ ـ ٢٠٥)، والأدفوي (ت: ٧٤٨ هـ) في الطّالع السَّعيد (٣٥٧، ٣٥٢)، واليافعي (ت: ٧٦٨ هـ) في مرآة الجنان (١١٤/٤)، وابن كثير (ت: ٧٧٤ هـ) في البداية والنِّهاية (١٨٨/١٣)، وابن فرحون (ت: ٧٩٩ هـ) في الديباج المذهب (٨٦/٢ ـ ٨٩)، والفيروزآبادي (ت: ٨١٧ هـ) في البلغة (١٤٣ ـ ١٤٤)، وابن الجزري (ت: ٨٣٣ هـ) في غاية النِّهاية (٥٠٨/١ ـ ٥٠٩)، وابن قاضي شهبة (ت: ٨٥١ هـ) في طبقات النُّحاة (٤٠١ ـ ٤٠٢)، وابن تغري بردي (ت: ٨٧٤ هـ) في النّجوم الزَّاهرة (٣٦٠/٦)، والسيوطي (ت: ٩١١ هـ) في الدّارس (٣/٢ ـ ٥)، وطاش كبري (ت: ٩٦٨ هـ) في مفتاح السَّعادة (١٣٨/١ ـ ١٤٠)، وابن العماد (ت: ١٠٨٩ هـ) في الشّذرات (٢٣٤/٥)، والخوانساري (ت: ١٣١٣ هـ) في الرّوضات (١٨٤/٥ ـ ١٨٨)، والبغدادي (ت: ١٣٣٩ هـ) في هديّة العارفين (٦٥٤/١ ـ ٦٥٥)، وسركيس في معجم المطبوعات (٧١/١ ـ ٧٢)، ومحمَّد مخلوف في شجرة النُّور الزكيّة (١٦٧ ـ ١٦٨)، والمراغي في الفتح المبين (٦٥/٢ ـ ٦٦)، وعمر فرّوخ في تاريخ الأدب العربي (٥٥٩/٣ ـ ٥٦٢)، وطارق عبد عون الجنابي في كتابه (ابن الحاجب النحوي)، وبسّام

يونس، الكردي، الدَّوِيني الأصل، نسبة إلى (دَوِيْنَ)، وهي بلدة من نواحي أَرَّان في آخر حدود أذربيجان بالقرب من تفليس؛ منها ملوك الشَّام بنو أيّوب[1]، والإسْنائِي المولد، نسبة إلى (إِسْنَا)، وهي بليدة صغيرة من الأعمال القوصيّة بالصَّعيد الأعلى من مصر، على شاطئ النِّيل[2]، والقاهريّ المنشأ، المقرئ، الفقيه المالكيّ، الأصولي، النّحوي.

كان أبوه حاجب الأمير عزّ الدِّين مُوسك الصّلاحي بقوص، ولذا يقال في كنيته ابن الحاجب.

مولده بإسنا سنة سبعين وخمسمائة، ووفاته بالإسكندريّة سنة ستّ وأربعين وستّمائة.

علي في أطروحته (الفكر الأصولي عند ابن الحاجب) وهي رسالة للماجستير في جامعة أمّ القرى، وهاشم عبد الدائم في مقدّمة تحقيقه لكتاب (الأمالي) لابن الحاجب، في رسالته الدكتوراه من جامعة أمّ القرى، وهادي حسن حمودي في مقدّمة تحقيقه لكتاب (الأمالي) لابن الحاجب أيضًا، وعصام نور الدِّين في كتابه: أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب، وطارق نجم عبد الله في مقدّمته لكتابي ابن الحاجب: الكافية، والقصيدة الموشّحة بالأسماء المؤنّثة السّماعية، وكلاهما بتحقيقه، وموسى بناي العليلي في مقدّمة تحقيقه لشرحه الوافية نظم الكافية لابن الحاجب، وأسامة طه الرّفاعي في مقدّمة تحقيقه لكتاب الفوائد الضيائيّة شرح كافية ابن الحاجب للجامي، وحسن العثمان في مقدّمة تحقيقه لشرح الشّافية لليزدي.

(١) معجم البلدان (٢/٤٩١).

(٢) معجم البلدان (١/١٨٩).

شيوخه:

١- القاسم بن فُيَّرَّة الشَّاطبي (٥٣٨ ـ ٥٩٠ هـ) (١):

أبو محمَّد، القاسم بن فُيُرَّة بن أبي القاسم خلف بن أحمد الرُّعيني الشَّاطبي المقرئ النّحوي الضَّرير.

قرأ عليه أبو عمرو ببعض الرِّوايات، وسمع منه التَّيسير، والشَّاطبيَّة، والحديث، وتأدَّب عليه (٢).

٢- أبو الفضل الغزنوي (٥٢٠ ـ ٥٩٩ هـ) (٣):

أبو الفضل، بهاء الدِّين، محمَّد بن يُوسف بن علي شهاب الدِّين الغزنوي المقرئ الحنفي النّحوي.

قرأ عليه أبو عمرو القراءات جميعها بطريق المبهج(٤).

---

(١) معجم الأدباء (٦/٢٩٣ ـ ٢٩٦)، ومعرفة القراء الكبار (٢/٥٧٣ ـ ٥٧٥)، ونفح الطيب (٢/٢٢ ـ ٢٥).

(٢) معرفة القرّاء (٢/٦٤٨)، وسير أعلام النُّبلاء (٢٣/٢٦٥)، والطَّالع السَّعيد (٣٥٣)، وغاية النِّهاية (١/٥٠٨).

(٣) معرفة القرّاء (٢/٥٧٩)، وغاية النِّهاية (٢/٢٨٦).

(٤) معرفة القرّاء (٢/٥٧٩)، وسير أعلام النُّبلاء (٢٣/٢٦٥)، وغاية النِّهاية (٢/٥٠٨).

وقوله: بطريق المبهج يريد به كتاب المبهج في القراءات الثّمان وقراءة الأعمش وابن محيصن وخلف واليزيدي للشّيخ أبي محمَّد عبد الله بن أحمد المعروف بسبط الخيَّاط البغدادي (ت: ٥٤١ هـ).

٣- أبو الجود اللخمي (٥١٨ ـ ٦٠٥ هـ) [(١)] :

غياث بن فارس بن مكّي، أبو الجود اللخمي المنذري الأستاذ المقرئ الفرضي النّحوي العروضي الضَّرير .

تلا عليه أبو عمرو القراءات السَّبع [(٢)] .

٤- ابن البَنَّا (؟ ـ ٥٩١ هـ) [(٣)] :

محمَّد بن عمر بن أحمد بن جامع بن البنّا، أبو عبد الله الشَّافعيّ المقرئ . تأدّب أبو عمرو به [(٤)] .

٥- أبو منصور الأبياري :

أخذ عنه أبو عمرو الفقه [(٥)] .

٦- أبو الحسن الأبياري (٥٧٧ ـ ٦١٨ هـ) [(٦)] :

شمس الدِّين، أبو الحسن، عليّ بن إسماعيل بن عطيّة الصنهاجي

---

(١) معرفة القرّاء (٥٨٩/٢ ـ ٥٩٠)، وغاية النّهاية (٤/٣)، وبغية الوعاة (٢٤١/٢) .

(٢) معرفة القرّاء (٥٧٩/٢)، وسير أعلام النُّبلاء (٢٦٥/٢٣)، والطَّالع السَّعيد (٣٥٣)، وغاية النّهاية (٥٠٨/١)، والدِّيباج المذهب (٨٧/٢) .

(٣) الخطط المقريزيّة (٢٦٥/٤) .

(٤) معرفة القرّاء (٦٤٨/٢)، وطبقات النُّحاة لابن قاضي شهبة (٤٠٢)، وبغية الوعاة (١٣٤/٢).

(٥) معرفة القرّاء (٦٤٨/٢)، والسِّيَر (٢٦٥/٢٣)، والطَّالع السَّعيد (٣٥٣) .

(٦) الديباج المذهب (١٢١/٢ ـ ١٢٣)، وحسن المحاضرة (٤٥٤/١ ـ ٤٥٥)، والفتح المبين (٥٢/٢) .

الأبياري، الفقيه الأصولي المحدِّث .

أخذ عنه أبو عمرو أصول الفقه، وكان عليه اعتماده فيه [(١)] .

٧- أبو الحسين بن جُبَيْر (٥٤٠ ـ ٦١٤هـ) [(٢)] :

أبو الحسين، محمَّد بن أحمد بن جبير الكناني البلنسي الثِّقة الرِّواية العالم المتقن الفاضل الورع الجليل القدر الشَّيخ الكامل الرحّال الشَّاعر الأريب الأخباري .

قرأ عليه أبو عمرو أصول الفقه [(٣)] .

٨- أبو الحسن الشَّاذلي (٥٩١ ـ ٦٥٦هـ) [(٤)] :

تقي الدِّين، أبو الحسن، عليّ بن عبد الله بن عبد الجبّار بن يُوسف بن هرمز الشَّاذلي المغربي، رأس الطائفة الشّاذليّة، من المتصوّفة .

قرأ عليه أبو عمرو كتاب الشِّفا بتعريف حقوق المصطفى ﷺ للقاضي عياض، وغيره [(٥)] .

---

(١) شجرة النور (١٦٧) .

(٢) شجرة النور (١٧٤ ـ ١٧٥)، ومعجم المؤلِّفين (٥٦/٣) .

(٣) شجرة النور (١٦٧)، والفتح المبين (٦٥/٢)

(٤) ترجمته في الأعلام (٣٠٥/٤) .

(٥) شجرة النور (١٦٧)، والفتح المبين (٥٦/٢) .

٩- أبو القاسم البوصيري (٥٠٦ ـ ٥٩٨هـ) [١] :

أبو القاسم، هبة الله بن عليّ بن مسعود الأنصاري الكاتب الأديب مسند الدِّيار المصريّة .

سمع منه أبو عمرو الحديث [٢] .

١٠- أبو عبد الله الأرتاحي (٥٠٧ ـ ٦٠١هـ) [٣] :

أبو عبد الله، محمَّد بن حمد بن حامد بن مفرج بن غياث الأنصاري الأرتاحي .

سمع منه أبو عمرو الحديث [٤] .

١١- إسماعيل بن ياسين (. . . . ـ ٥٩٦هـ) [٥] :

أبو الطَّاهر، إسماعيل بن صالح بن ياسين السَّاعي المقرئ الصَّالح، سمع منه أبو عمرو الحديث .

---

(١) الوفيات (٦/٦٧ ـ ٦٩)، وشذرات الذّهب (٤/٣٣٨) .

(٢) معرفة القرّاء (٢/٦٤٨)، والسِّيَر (٢٣/٢٦٥)، والطَّالع السَّعيد (٣٥٣)، وطبقات النُّحاة لابن قاضي شهبة (٤٠١) .

(٣) الطَّالع السَّعيد (٣٥٣)، وشذرات الذّهب (٥/٦) .

(٤) الطَّالع السَّعيد (٣٥٣) .

(٥) شذرات الذّهب (٤/٣٢٣)، والطَّالع السَّعيد (٣٥٣) .

١٢- القاسم بن عساكر (٥٢٧ ـ ٦٠٠هـ) [١] :

أبو محمَّد، بهاء الدِّين، القاسم بن الحافظ أبي القاسم عليّ بن الحسين بن هبة الله بن عساكر، المحدِّث الدِّمشقيّ الشَّافعيّ.

سمع منه أبو عمرو الحديث بعد دخوله دمشق [٢] .

١٣- أبو الثَّناء الحرَّاني (٥١١ ـ ٥٩٨ هـ) [٣] :

أبو الثَّناء، حمَّاد بن هبة الله بن حمَّاد بن فضيل الحرَّاني، المؤرِّخ المحدِّث الحافظ الحنبلي التَّاجر السفَّار.

سمع منه أبو عمرو الحديث [٤] .

١٤- فاطمة بنت سعيد الخير (٥٢٢ ـ ٦٠٠ هـ) [٥] :

أمّ عبد الكريم، فاطمة بنت سعيد الخير بن محمَّد بن عبد الكريم بن سهل الأنصاريَّة، فقيهة محدِّثة.

سمع منها أبو عمرو الحديث[٦] .

---

(١) طبقات الشَّافعيّة لابن قاضي شهبة (٢/٤٢ ـ ٤٣)، وتذكرة الحفَّاظ (٤/١٣٦٧ ـ ١٣٧٠).

(٢) السِّيَر (٢٣/٢٦٥)، وغاية النِّهاية (٢/٥٠٨ ـ ٥٠٩).

(٣) البداية والنهاية (١٣/٣٧)، وشذرات الذَّهب (٤/٣٣٥).

(٤) الصِّلة: وفيات (٤٦٤).

(٥) شذرات الذَّهب (٤/٣٤٧)، والأعلام (٥/١٣١).

(٦) الصِّلة: وفيات (٤٦٤)، والسِّيَر (٢٣/٢٦٥).

١٥- أبو العبَّاس الخُوَيِّيُّ (٥٨٣ ـ ٦٣٧ هـ) :

أحمد بن الخليل بن سعادة بن جعفر بن عيسى البرمكي، كان نحويًا بارعًا فقيهًا أصوليًا متكلِّمًا مناظرًا دينًا ورعًا ذا همّة عالية، حفظ القرآن على كبر .

سمع منه ابن الحاجب [1] .

١٦- ابن ياسين (. . . . ـ ٦٣٦ هـ) [2] :

عليّ بن عبد الله الكتّاني العسقلاني التنّي المصري المقرئ النحويّ، كان حاذقًا في العربيَّة، قارئًا للقرآن .

قرأ عليه ابن الحاجب جميع القراءات .

تلاميذه:

١- الموفَّق بن أبي العلاء (٦١٧ ـ ٦٩٥ هـ) :

موفّق الدِّين، أبو عبد الله، محمَّد بن أبي العلاء محمَّد بن علي بن

---

(١) طبقات الشّافعيّة للسبكي (٨/١٦) .

تنبيه: ما نقله الدّكتور عصام نور الدِّين في كتابه أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب (ص: ٣٠) عن نيل الابتهاج بتطريز الديباج (١٨٨ ـ ١٨٩) لأحمد بابا التنبكتي المطبوع بهامش الدِّيباج أنَّ من شيوخ ابن الحاجب كذلك في الفقه عبد الواحد بن أحمد بن يحيى الونشريسي وَهَمٌ؛ إذ هذا من وفيات (٩٥٥)، وإنما له شرح على مختصر ابن الحاجب في الفقه .

(٢) غاية النّهاية (١/٥٠٨) .

المبارك الأنصاري النّصيبيّ الشّافعي المقرئ المحقّق الصّوفي .

قرأ على ابن الحاجب بالسّبع، وأخذ عنه العربيّة، وسمع منه مقدّمته في النّحو[١] .

٢- ابن المُنيِّر (٦٢٠ ـ ٦٨٣هـ) :

ناصر الدِّين، أبو العبَّاس، أحمد بن محمَّد بن منصور بن أبي القاسم بن مختار بن أبي بكر الجروي الجذامي الإسكندري الفقيه المالكيّ الأصولي قاضي القضاة .

أخذ الفقه والأصول عن ابن الحاجب وأجاز له بالإفتاء[٢] .

٣- الرّضيّ القُسَنْطِيني (٦٠٧ ـ ٦٩٥هـ) :

رضيّ الدِّين، أبو بكر بن عمر بن عليّ بن سالم القسنطيني النّحوي الشّافعيّ .

أخذ النَّحو عن ابن الحاجب[٣] .

٤- ابن الرعاد المحلّي (؟ ـ ٧٠٠هـ) :

زين الدِّين، ابن الرعاد محمَّد بن رضوان بن إبراهيم بن عبد الرَّحمن العذري المحلّي .

---

(١) معرفة القرّاء (٦٤٨/٢)، والسّيَر (٢٦٦/٢٣)، وغاية النّهاية (٢٤٤/٢ ـ ٢٤٥، ٥٠٩) .

(٢) الديباج المذهب (٢٤٣/١ ـ ٢٤٦)، بغية الوعاة (٣٨٤/١)، والفتح المبين (٨٤/٢ ـ ٨٥)، وشجرة النُّور (١٦٧) .

(٣) السّيَر (٢٦٦/٢٣)، وبغية الوعاة (٤٧٠/١ ـ ٤٧١)، وشذرات الذَّهب (٤٣٤/٥) .

أخذ العربيّة عن ابن الحاجب [١] .

٥- الملك النَّاصر داود (؟ ـ ٦٥٥هـ) :

الملك النَّاصر داود بن الملك المعظّم عيسى، صاحب الكرك، سلطان أيّوبي عالم فاضل أديب شاعر .

ألّف له ابن الحاجب الكافية، ثمَّ نظمها له، ثمَّ شرح له النَّظم[٢] .

٦- شهاب الدِّين القرافي (؟ ـ ٦٨٤هـ) :

شهاب الدِّين، أبو العبَّاس، أحمد بن إدريس بن عبد الرَّحمن القرافي الصنهاجي الفقيه المالكي الأصولي .

أخذ الفقه عن ابن الحاجب [٣] .

٧- زين الدِّين بن المُنَيِّر (؟ ـ ٦٩٥هـ) :

زين الدِّين، أبو الحسن، عليّ بن محمَّد بن المُنَيِّر، قاضي القضاة، الفقيه المحدِّث الرَّاوية العالم المتقن البحر، أخو ناصر الدِّين المتقدّم ذكره .

أخذ الفقه عن ابن الحاجب [٤] .

---

(١) الدُّرر الكامنة (٤/ ٦٠ ـ ٦١)، وبغية الوعاة (١/ ١٠٣) .

(٢) البداية والنهاية (١٣/ ٢١١)، والنُّجوم الزَّاهرة (٦/ ٣٢٦ ـ ٣٢٧)، ومقدّمة شرح الوافية بتحقيق الدّكتور موسى بناي العليلي (١٦ ـ ١٨) .

(٣) الديباج المذهب (١/ ٢٣٦ ـ ٢٣٩)، وشجرة النُّور (١٨٨ ـ ١٨٩)، والفتح المبين (٢/ ٨٦ ـ ٨٧) .

(٤) الديباج المذهب (٢/ ١٢٣ ـ ١٢٤)، وشجرة النُّور (١٦٧ ـ ١٨٨) .

٨- نجم الدِّين بن ملّي (٦١٧ ـ ٦٩٩هـ) :

نجم الدِّين، أحمد بن محسّن، الأنصاري البعلبّكي الشَّافعيّ .

أخذ النحو عن ابن الحاجب في دمشق[١] .

٩- ابن مالك (٦٠٠ ـ ٦٧٢هـ) :

قال الخضري في حاشيته على ابن عقيل[٢]: «ونقل التبريزي في أواخر شرح الحاجبيّة أنَّه ـ أي ابن مالك ـ جلس في حلقة ابن الحاجب واستفاد منه» .

١٠- أبو علي، ناصر الدِّين الزواوي (٦٣١ ـ ٧٣١هـ) :

وهو أوَّل من أدخل المختصر الفرعي إلى بِجَاية [٣]، ومنها انتشر في المغرب[٤] .

١١- الحافظ المنذري (٥٨١ ـ ٦٥٦هـ) :

زكيّ الدِّين، أبو محمَّد، عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله المنذري، صاحب التكملة لوفيات النّقلة [٥] .

---

(١) شذرات الذَّهب (٥/٤٤٤ ـ ٤٤٥) .

(٢) حاشية الخضري (١/٧) .

(٣) بِجَاية: بالكسر، وتخفيف الجيم، مدينة على ساحل البحر بين إفريقيّة والمغرب. معجم البلدان (١/٣٣٩) .

(٤) شجرة النُّور (١٦٧) .

(٥) معرفة القرّاء (٢/٦٤٨)، والسِّيَر (٢٣/٢٦٦)، والطَّالع السَّعيد (٣٥٣)، وغاية

١٢- شرف الدِّين ابن التلمساني (؟ ـ ٦٤٤هـ):

عبد الله بن محمَّد بن علي الفِهْرِيّ، شرف الدِّين، أبو محمَّد.

جاء في حاشية نسخة من نسخ طبقات الشَّافعيّة للسُّبكي أمام ترجمته: «أحد أئمّة الكلام، قرأ على العزّ بن عبد السَّلام، وابن الحاجب»[1].

١٣- أبو شامة المقدسي (؟ ـ ٦٦٥ هـ):

عبد الرَّحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان المقدسي الشَّافعيّ، أبو محمَّد المعروف بأبي شامة. قال في ذيل الرَّوضتين في وفيات سنة (٦٢٨هـ): «وفيها توفّي الزّين الكردي أبو عبد الله محمَّد المقرئ، وكان من أصحاب الشَّيخ أبي القاسم الشَّاطبيّ، توفّي بدمشق، وأخذ مكانه في الجامع شيخنا أبو عمرو بن الحاجب»[2].

١٤- ابن العمادية (٦٠٧ ـ ٦٧٧هـ):

الإمام الحافظ الرحّال، وجيه الدِّين، أبو المظفّر، منصور بن سليم بن منصور الإسكندراني.

روى الحديث عن ابن الحاجب [3].

النّهاية (١/٥٠٩)، والفتح المبين (٢/٧٤)، وطبقات الشَّافعيّة للسُّبكي (٨/٢٥٩ ـ ٢٧٧).

(١) انظر: طبقات الشَّافعيّة للسُّبكي (٨/١٦٠).

(٢) انظر: الذَّيل على الرَّوضتين (١٦٠).

(٣) الطَّالع السَّعيد (٣٥٣).

١٥- زين الدِّين الزواوي (٥٨٩ ـ ٦٨١هـ) :

عبد السَّلام بن علي بن عمر بن سيّد النَّاس، شيخ القرّاء بدمشق في زمانه، وشيخ المالكيَّة ومفتيهم وقاضيهم .

أخذ العربيَّة عن ابن الحاجب، واشتغل عليه (١) .

١٦- ابن ينّة الهوّاري (٦١٧ ـ ؟ هـ) :

عبد العزيز بن إبراهيم بن عبد العزيز بن أحمد بن ينّة الهوّاري .

أجازه ابن الحاجب (٢) .

١٧- الحافظ الدمياطي (٦١٣ ـ ٧٠٥هـ) :

شرف الدِّين، أبو محمَّد، عبد المؤمن الدّمياطي(٣) .

١٨- عبد الرَّحمن بن يُوسف بن محمَّد البعلي (٦١١ ـ ٦٨٨هـ) :

قرأ النَّحو على ابن الحاجب (٤) .

١٩- جمال الدِّين، أبو إسحاق الفاضلي (٥) .

---

(١) معرفة القرّاء الكبار (٦٧٦/٢)، والبداية والنّهاية (٢٨٥/١٣) .

(٢) برنامج الوادي آشي (١٤٧) .

(٣) معرفة القرّاء (٦٤٨/٢)، وسير أعلام النُّبلاء (٢٦٦/٢٣)، والطَّالع السَّعيد (٣٥٣)، وطبقات الشَّافعيّة للسُّبكي (١٠٢/١٠) .

(٤) ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (٣١٩/٢ ـ ٣٢٠) .

(٥) معرفة القرّاء (٦٤٨/٢)، وسير أعلام النُّبلاء (٢٦٦/٢٣) .

٢٠- أبو علي الحسن بن الخلاّل [١] .

٢١- أبو الفضل الذّهبيّ [٥] .

٢٢- أبو الحسن بن البقّال [٥] .

٢٣- أبو محمَّد الجزائري [٢] .

٢٤- ياقوت الحموي، صاحب المعجمين المشهورين [٦] .

وروى عن إجازة جماعةٌ منهم:

٢٥- العماد البالسي[٣] .

٢٦- يونس الدبوسي [١] .

٢٧- أمّ محمَّد، وجيهة بنت علي بن يحيى بن سلطان الإسكندريّة [٤] .

آثاره:

١- الأمالي النحويّة :

كتاب في غاية الإفادة والتَّحقيق[٥]، يطلعك على منزلة صاحبه الرَّفيعة، ومكانته العلميَّة، وعلى ما حباه الله به من عظم الذِّهن، وحسن التَّصوّر[٦] .

---

(١) معرفة القرّاء (٢/٦٤٨) .

(٢) السِّيَر (٢٣/٢٦٦)، ومعرفة القرّاء (٢/٦٤٨) .

(٣) بغية الوعاة (٢/١٣٥) .

(٤) الطَّالع السَّعيد (٣٥٤) .

(٥) الدِّيباج المذهب (٢/٨٨)، وبغية الوعاة (٢/١٣٥) .

(٦) غاية النّهاية (١/٥٠٩) .

وهو إملاءات أملاها في القاهرة وغزّة والقدس ودمشق [1] على:

١. آيات من القرآن الكريم .

٢. ومواضع من المفصّل .

٣. ومسائل خلافيّة، ومواضع من كافيته، وعلى أشعار متفرّقة .

٤. وعلى مسائل أخرى نثريّة تتعلّق بالنّحو والصَّرف .

طبع هذا الكتاب بتحقيق الدّكتور هادي حسن حمودي، وأخرجه في مجلّدين في أربعة أجزاء، خصّ كلّ قسم من الأقسام الأربعة بجزء خاص .

٢- الكافية :

طبع طبعات عديدة، آخرها في جدّة سنة (١٤٠٧هـ) بتحقيق الدّكتور طارق نجم عبد الله .

٣- الشّافية :

طبعت مع مجموعة مهمّات المتون، ومفردةً مرّاتٍ كثيرةً ـ إلّا أنَّ أيًّا منها لم تكن محقّقة .

وكان لي شرف إصدار أول طبعة علمية محققة لها سنة ١٤١٥هـ.

٤- الإيضاح شرح المفصّل :

طبع في مطبعة العاني في بغداد سنة (١٤٠٢هـ) بتحقيق الدّكتور موسى بناي العليلي في مجلّدين، وحُقِّق عدّة رسائل دكتوراه في العراق ومصر.

---

(١) انظر مثلاً: الإملاءات (١٠ ـ ٢٩، ٣٠، ٤٢، ٤٤، ٦٩) من الجزء الأوَّل .

٥- **شرح الوافية نظم الكافية :**

طبع في مطبعة الآداب في النَّجف الأشرف في العراق سنة (١٤٠٠هـ) بتحقيق الدّكتور موسى بناي العليلي في مجلّد واحد .

٦- **شرح الكافية :**

طبع في دار الطِّباعة العامرة في إستانبول سنة (١٣١١هـ) وحقّقه رسالة دكتوراه في جامعة الأزهر الدّكتور جمال مخيمر، وطبع بتحقيقه في مكّة المكرَّمة ـ مكتبة نزار مصطفى الباز ـ ط ١ ، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م .

٧- **القصيدة الموشّحة بالأسماء المؤنّثة السَّماعيَّة :**

طبع في مكتبة المنار في الزرقاء في الأردن سنة (١٤٠٥هـ) بتحقيق الدّكتور طارق نجم عبد الله، وهي ثلاثة وعشرون بيتًا من الكامل .

٨- **منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل :**

طبع في إستانبول سنة (١٣٢٦هـ)، وفي بيروت سنة (١٩٨٥م) .

٩- **مختصر المنتهى :**

أي مختصر منتهى السؤل، طبع في بولاق سنة (١٣١٦هـ) .

١٠- **رسالة في العَشْر :**

رسالة تبحث في تركيب العشر مع الأُوَل والأواخر في قولهم: العشر الأُوَل والعشر الأواخر، قرابة أربعين سطرًا، وقد طبعت مع الأمالي النّحويّة في آخر الجزء الرَّابع[1] .

---

(١) الطَّبعة الَّتي بتحقيق الدّكتور هادي حسن حمودي .

هذا هو المطبوع من مصنَّفاته، أمَّا المخطوط فهو:

١١- شرح الشَّافية:

حقّقتُه على ثلاث نسخ قديمة.

١٢- جامع الأمّهات:

مختصر فقهي، منه عدّة نسخ في دار الكتب المصريّة، وفي المكتبة الأزهريّة.

١٣- الوافية نظم الكافية:

نسخه الخطيّة كثيرة، ومنه نسخة في الإسكوريال.

١٤- المقصد الجليل في علم الخليل:

قصيدة في العروض، لاميّة، من البسيط. منه عدّة نسخ في السّليمانيّة، إحداها في مكتبة «لاله لي» برقم (٣٧٤٠) مجاميع.

١٥- شرح المقدّمة الجزوليّة:

ذكره بروكلمان[١]، ومنه نسخة في خزانة جامعة القرويين برقم (٣٢٩)، وهي غفل من النَّاسخ وتاريخ النّسْخ، وليس عليها سوى اسم (ابن الحاجب)، وهذا لا ينهض ليثبت بشكل قاطع صحّة نسبة هذا الكتاب لابن الحاجب[٢].

●●●

---

(١) الذّيل (٥٤١/١).

(٢) انظر: ابن الحاجب النّحوي (١١٥).

وذكروا لابن الحاجب كتبًا أخر، إلَّا أنّي لم أتمكّن من الوقوف عليها ومعرفة أماكنها، وهي:

١٦- جمال العرب في علم الأدب :

ذُكر في كشف الظُّنون [١]، وهديّة العارفين[٢] .

١٧- المكتفي للمبتدي شرح إيضاح أبي علي :

ذُكر في كشف الظُّنون [٣]، وهديّة العارفين [٤] .

١٨- شرح كتاب سيبويه :

ذُكر في كشف الظُّنون [٥] .

١٩- عيون الأدلّة :

مختصر لمنتهى السؤل غير الأوّل . ذكره بروكلمان [٦] .

٢٠- عقيدة ابن الحاجب :

ذُكر في كشف الظُّنون [٧]، وبروكلمان [٨]، هكذا دون تحديد هل

---

(١) (٥٩٣/١) .

(٢) (٦٥٥/١) .

(٣) (٢١٢/١) .

(٤) (٦٥٥/١) .

(٥) (١٤٢٧/٢) .

(٦) بروكلمان (٥٤١/٥) .

(٧) (١١٥٦/٢) .

(٨) (٣٤١/٥) .

المراد بابن الحاجب: أبو الفتح، أو أبو عمرو؟ فإذا اتّضح أنَّ أكثر من عالم كنيته ابن الحاجب تعذّر القطع بنسبة هذا الكتاب لأبي عمرو بن الحاجب صاحب الكافية والشَّافية دون غيره، وإن كنت أرجّح أن يكون كتاب العقيدة هذا لأبي حفص عمر بن محمَّد بن منصور الأميني المحدِّث، المشهور بابن الحاجب أيضًا [١].

❁❁❁

(١) انظر ترجمته في: الأعلام للزّركلي (٥/٦٢).

المبحث الثّاني
الشَّافية وأثرها في التّأليف الصَّرفي

الشَّافية أوَّل مؤلَّف ضمّ جميع أبواب التَّصريف بين دفّتيه في كتاب منفصل عن النَّحْو، فتوافر العلماء عليه، شرحًا له أو للغته أو لأبنيته، وتحشية، وتعليقًا، وتقييدًا، ونظمًا، وتخميسًا، وترجمة، وغير ذلك. وهذا ذكر لما وقفت عليه من ذلك:

١- شرح المصنِّف (٥٧٠ - ٦٤٦هـ):

وقد فرغت من تحقيقه على ثلاث نسخ قديمة، وهو قيد الطِّباعة.

أوَّله: «قال الشَّيخ أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر، المعروف بابن الحاجب، أمتع الله روحه بالجنّة، إملاء على مقدّمته في التَّصريف:

قوله: (التَّصريف علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم الَّتي ليست بإعراب). قال: لا يمكن حدّ نوع من العلم إلَّا باعتبار متعلّقه، فلذلك قيل: (علم بأصول)، وإنّما قال: (أحوال) ولم يقل: أبنية الكلم، كما قال بعضهم، لئلّا يرد عليه أحكام الوقف، وبعض أحكام الإدغام، وبعض ...».

وآخره: «وأمَّا الحروف فلم يكتب منها بالياء غير (بلى، وإلى،

وعلى، وحتّى)، أمّا (إلى، وعلى)، فلقولهم (إليك، وعليك)، وأمّا (بلى) فلقوّة إمالتها لكونها مستقلّ غالبًا، وأمّا (حتّى) فللحمل على (إلى) لأنَّها بمعناها الأصلي في الغاية، والحمد لله على التّمام» .

تقع إحدى نسخه في (١٨٢ ص، ٢١ س، ١١ ك)[1]؛ وإنّما أذكر هذا لِيُعرف حجم الكتاب .

٢- بغية الطَّالب في الردّ على تصريف ابن الحاجب، لابن النَّاظم، بدر الدِّين، محمَّد بن محمَّد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك (؟ ـ ٦٨٦هـ) :

حقَّقته للحصول على درجة الماجستير من جامعة أمّ القرى، ونقوشت الرِّسالة عام (١٤١٠هـ) .

أوّله : «قال المصنّف: (التَّصريف علمٌ بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم الَّتي ليست بإعراب) . أحوال أبنية الكلم ما لحروفها من أصالة وزيادة وصحّة وإعلالٍ، ونحو ذلك، كالقلب والإمالة والإدغام والحذف . وهذا التَّعريف غير مانع ...» .

وآخره : «المجمع على استثنائه ممَّا حقّه أن يكتب بالألف لأنّ قبل آخره ياء هو يحيى العَلَم، جعلوا ذلك فرقًا بينه وبين يحيا مضارع حيي الفعل، وقاس أبو العبَّاس المبرِّد على يحيى كلّ علم مثله، نحو ريّى اسم امرأة، وفيه نظر، وأمّا ريّى صفة فلم يكتبه أحد بالألف . والله أعلم» .

---

(١) ص: للصّفحة، س: للسّطر، ك: للكلمة .

له نسخ تقع إحداها في (٧٥ ص، ١٩ س، ١٤ ك) .

٣- شرح نجم الأئمّة، رضيّ الدِّين محمَّد بن الحسن الأَسْتَرَاباذي (؟ - ٦٨٦هـ) :

مطبوع مشهور متداول، طبع مرّات عديدة، آخرها وأجودها بتحقيق الأفاضل: محمَّد نور الحسن، ومحمَّد الزفزاف، ومحمَّد محيي الدِّين عبد الحميد . في ثلاث مجلّدات .

أوّله : «أمَّا بعد حمدِ اللهِ على توالي نعمه، والصَّلاة والسَّلام على رسوله محمَّد وعترتِه المعصومين، فقد عزمت على أن أشرح مقدّمة ابن الحاجب في التَّصريف والخطّ، وأبسط الكلام في شرحها كما في شرح أختها بعض البسط، فإنَّ الشُّرّاح قد اقتصروا على شرح مقدّمة الإعراب، وهذا، مع قرب التَّصريف من الإعراب في مساس الحاجة إليه، ومع كونهما من جنس واحد، بعيد عن الصَّواب» .

وآخره : «قوله: (لاحتمالها) لأنَّ قلبها في كلتا تاءً مشعرٌ بكون اللام واوًا كما في أخت . قال المصنِّف: وإمالتها تدلّ على الياء؛ لأنّ الكسرة لا تُمال لها ألف ثالثة عن واو، وقد مرّ الكلام عليه في باب الإمالة . قوله: (غير بلى) وذلك لإمالتها . قوله: (وإلى وعلى) وذلك لقولهم: إليك وعليك، وأمَّا حتَّى فللحمل على إلى . والله تعالى أعلم بالصَّواب، وإليه المرجع والمآب، وصلّى الله على سيّدنا محمَّد النَّبيّ الأمّيّ العربي وآله الأطياب، وسلّم تسليمًا كثيرًا» .

٤- شرح السيّد الشّريف ركن الدِّين الأستراباذي (؟ - ٧١٧ هـ) :

أوّله : « ... أمّا بعد حمدِ اللهِ على توالي نعمه ونواله، وتواتر كرمه وإفضاله، والصَّلاة على خير خلقه محمَّد وآله وصحبه فالتمس منّي جماعة أن أشرح المقدّمة في التّصريف المنسوبة إلى المولى العالم العلاّمة جمال العرب وترجمان الأدب جمال الدِّين أبي عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر المالكي تغمّده الله برضوانه، وأسكنه في روضة من جنانه شرحًا سهل المأخذ، قريب المتناول، تصل بواسطته إلى مطالبها أفهام المحصّلين بسهولة، وتقف على مقاصدها أذهان المبتدين بلا صعوبة، مع حلّ مشكلاتها، وفسر معضلاتها، فاستخرت الله ...» .

وآخره : «أمَّا كتابة إلى وعلى بالياء فلقلب ألفها ياءً مع الضَّمير نحو: إليك وعليك، وأمَّا كتابة حتَّى بالياء فلحملها على إلى لكونها بمعناها الأصلي، وهو انتهاء الغاية، وأمَّا كتابة بلى بالياء فلقوّة إمالتها، واستقلال الإمالة في الدّلالة على الياء غالبًا . والله أعلم» .

منه نسخة في برلين برقم (٦٦٠٤)، وثانية في السليمانيّة ـ رشيد أفندي ـ برقم (٩٣٦)، وثالثة في ظاهريّة دمشق برقم (١٦٢٢)، وعدّة نسخ في صنعاء، وفي غيرها، إحداها تقع في (١٣٧ ص، ٤١ س، ١٣ ك) .

حقّقه عبد الله بن محمَّد بن مبارك العتيبي للحصول على درجة الماجستير من الجامعة الإِسلاميَّة بالمدينة المنوّرة، ونوقشت رسالته عام (١٤١٤هـ) .

وطبع بتحقيق الدّكتور عبد المقصود محمَّد عبد المقصود في مجلّدين عن مكتبة الثّقافة الدِّينيَّة بالقاهرة، ط ١، (١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م) .

٥- شرح الحسن بن أحمد الجارَبَرْدِي، فخر الدِّين (؟ ـ ٧٤٦هـ) :

مطبوع مشهور متداول، طبع مرّات كثيرة، إحداها مع مجموعة التَّصريف في مطبعة دار الطِّباعة العامرة في إستانبول (١٣١٠هـ)، وعن هذه الطّبعة أخرجت عالم الكتب في بيروت طبعتها الثَّالثة سنة (١٤٠٤هـ) .

أوّله : «نحمدك يا من بيدك الخير والجود، وليس في الحقيقة غيره بموجود، ونصلّي على رسولك محمَّد طيّب العرق والعود، الموعود بالبعث في مقام محمود ...» .

وآخره : «وإنّما كتبوا لدى بالياء لانقلابها ياءً في لديك، وكلا تكتب على الوجهين لاحتمال أن يكون ألفه عن الواو بدليل قلبها تاءً في كلتا، واحتمال كونها عن الياء لإمالتها، فإنَّ الألف الثَّالثة عن الواو لا تمال للكسرة، ولم يكتب شيء من الحروف بالياء غير هذه، وهي بلى لإمالتها، وعلى لقولهم عليك، وإلى لقولهم إليك، وحتَّى حملاً عليها لأنَّها بمعناها في الغاية والانتهاء» .

حقّقه رفعت عبد الحميد الليثي للحصول على درجة الدكتوراه من جامعة الأزهر، فرع أسيوط .

وعلى هذا الشَّرح عدّة شروحٍ وحواشٍ، منها:

٦- أ: حاشية للجاربردي نفسه [١] .

وجد حسين الكمالاتي الرّومي الآتي ذكره، وهو أحد المحشّين على شرح الجاربردي، نسخة من هذا الشَّرح عليها هذه الحاشية بخطّ الجاربردي، وقد اطّلعت على هذه النّسخة الّتي أشار إليها الكمالاتي محفوظة في مكتبة نور عثمانيّة بإستانبول.

٧- ب: حاشية لحسين الكمالاتي الرّومي، فرغ من تأليفها سنة (٧٨٥هـ)، وسمَّاها الدّرر الكافية في حلّ شرح الشّافية [٢] .

قرأت على غلاف النّسخة المحفوظة في مكتبة نور عثمانيّة لهذه الحاشية أنَّ الكمالاتي وجد نسخة من شرح الجاربردي عليها حاشية للجاربردي نفسه حشّى بها على بعض المواضع من شرحه، فقام الكمالاتي بالتّحشية على ما تركه الجاربردي.

٨- ج: حاشية لمحمّد بن القاسم الغزّي، المعروف بابن الغرابيلي (٨٥٩ ـ ٩١٨هـ) .

أوّلها: «أحمد الله على نعمه، وأسأله المزيد من فضله وكرمه، وأصلّي وأسلّم على رسوله محمَّد خاتم النّبيين، وعلى آله وصحابته أجمعين، وبعد: فهذه نكت لطيفة، وحواشٍ شريفة على الشَّرح

---

(١) كشف الظُّنون (٢/١٠٢١) .

(٢) بروكلمان (٥/٣٢٩) .

المشهور للشّافية ...» .

وآخرها : «وعلى هذا لا حاجة إلى ما ذكره ابن الأنباري من قصد الفرق، وما ذكره الشّارح من الحمل على إلى لكونها بمعناها في الغاية والانتهاء، والله أعلم بالصّواب، وإليه المرجع والمآب، والحمد لله وحده، وصلّى الله على من لا نبيّ بعده، أحمده على المعونة والإتمام، وعلى الإفضال والإنعام ...» .

وقد طبعت هذه الحواشي الثّلاث أسفل شرح الجاربردي بطبعته المشار إليها، وميّز رجال دار الطّباعة العامرة بين هذه الحواشي بالآتي:

- ميّزوا حاشية الجاربردي عن أختيها بأنّها تبدأ هكذا: **قوله**: ...) بلفظة (قوله) بحجم أكبر من باقي الكلمات، وبقوس في نهاية الكلام فقط، يتلوه الحرف (ض) .
- ومثلها حاشية الكمالاتي دون الحرف (ض) في آخر الكلام .
- وأمّا حاشية الغزّي فإنّها تبدأ هكذا: (قوله: ...) الكلام بين قوسين، ولفظة (قوله) موافقة في الرّسم لباقي الكلمات .

بقي أن أنبّه هنا إلى أمرين:

الأوّل : قد نسبت هذه الحواشي الثّلاث الموجودة مجتمعة أسفل شرح الجاربردي إلى ابن جماعة، على الرّغم من وضع العلامات الفارقة بين كلام كلّ حاشية وتاليتها، وقد استقرّ في أذهان الباحثين والدّارسين الصّرفيين أنّ الحواشي الثّلاث هي حاشية واحدة لابن جماعة .

الثاني : قد قام بتحقيق حاشية الغزّي الصّديقان ناصر بن علي الغامدي، وعبد الله بن سرحان القرني، ونالا بذلك درجة الماجستير من جامعة أمّ القرى، وقاما بتصحيح هذا الخطأ المشهور والنّسبة المغلوطة .

وعلى شرح الجاربردي حواشٍ أخرى غير الثّلاث المتقدّمة، وهي:

٩- د : حاشية لتاج الدِّين أبي محمَّد أحمد بن عبد القادر بن مكتوم القيسي (٦٨٢ ـ ٧٤٩ هـ) (١).

١٠-هـ : حاشية لعزّ الدِّين أبي عبد الله محمَّد بن أبي بكر ابن جماعة (. . . ـ ٨١٩ هـ) سمَّاها : الدّرر الكافية في حلّ شرح الشّافية (٢) :

أوّلها : «نحمدك على ما صرفت الجنان بأشرف طرف الجنان» ذكر فيها أنَّه وجد نسخة الشّارح وعليها هامش منه وقد ترك تفصيل مجملاته وتفسير مبهماته لغاية وضوحها عنده فأخذها بعينها وأضاف الفوائد إلى المواضع الَّتي تحتاج إلى تنبيه وتحرير وإيضاح وتقرير (٣) .

١١- و : حاشية لبدر الدِّين، محمود بن أحمد العيني (؟ ـ ٨٥٥هـ) (٣).

١٢- ز : حاشية للسيوطي، سمَّاها : (الطراز اللَّازَوَرْدي في حواشي الجَارَبَرْدي) (٣) :

ذكرها السيوطي في كتابه النكت، ومنها نسخة في برلين برقم

---

(١) جامع الشُّروح والحواشي (١٠٧٠/١) .

(٢) كشف الظُّنون (١٠٢١/٢) .

(٣) النكت (٢٢٣)، وكشف الظُّنون (١٠٢١/٢)، وهديّة العارفين (٥٤٠/١) .

(٢/٦٦١٢)، وأخرى في الأحمديّة في حلب برقم (١٠٠٤)، لديّ مصوّرة عنها، ناقصة وصل فيها ناسخها إلى باب الجمع .

أوّلها : «الحمد لله الّذي له الحكم والتّصريف، والصّلاة والسّلام على رسوله محمَّد المخصوص بمزايا التّشريف، هذه حواش مفيدة علّقتها على شرح الشّافية للعلاّمة فخر الدِّين الجاربردي سميّتها الطّراز اللازوردي في حواشي الجاربردي، والله الموفّق، ترجمة المؤلّف ...» .

١٣- ح : حاشية لعصام الدِّين الإسفرائيني (٨٧٩ ـ ٩٥١هـ)[١] :

١٤- ط : حاشية لعناية الدِّين محمَّد بن مؤمن بن محمَّد بن باقر الأصفهاني (. . . . ـ ١٠٧٤ هـ)[٢] :

١٥- ي : حاشية لعليّ قلّي بن محمَّد الخلخالي الأصفهاني (. . . . ـ ١١١٥هـ)[١] .

١٦- ك : حاشية لأبي عبد الله بن محمَّد بن عبد السَّلام محمَّد البناني (. . . . ـ ١٢١٤هـ)[٣] .

١٧- ل : حاشية لأبي طالب سبط الفندرسكي[٤] .

---

(١) بروكلمان (٥/٣٢٩) .

(٢) الذّريعة (٦/١٠٥)، وجامع الشروح والحواشي (٢/١٠٧٠) .

(٣) شجرة النُّور (٣٧٤)، وجامع الشّروح والحواشي (٢/١٠٧٠) .

(٤) الذّريعة (٦/١٠٥)، وجامع الشروح والحواشي (٢/١٠٧٠) .

١٨- م : حاشية لمصطفى بن محمَّد هادي بن المهدي بن دلدار علي (. . . ـ ١٣٢٣هـ) [١] .

١٩- ن : ولمصطفى صدقي الأشتبي، اختصار لشرح الجاربردي سمَّاه (التسهيل) :

اطّلعت على ثلاث نسخ منه في السليمانيّة، الأولى في مكتبة (حميديّة) برقم (١٣٤٣)، والثَّانية في مكتبة (هربوت) برقم (٧٤٨)، والثَّالثة في مكتبة (فاتح) برقم (٧٧٤) .

أوّله : «بسم الله الرَّحمن الرَّحيم . الحمد لله على توفيقه، والصَّلاة والسَّلام على نبيّه محمَّد، وآله أجمعين، وبعد: لمَّا رأيت شافية ابن الحاجب أوصله الله إلى أعلى الجنان بلا حاجب كتابًا وافيًا في علم الصَّرف، وتتبّعت شروحها فلم أجد من بينها أنفع وأبلغ من شرح الفاضل الجاربردي» .

وآخره : «و(كلا) يكتب على الوجهين لاحتماله، أي لاحتمال أن يكون ألفه عن الواو، بدليل قلبها تاء في (كلتا)، واحتمال كونها عن الياء لإمالتها فإنَّ الألف الثَّالثة غير الواو لا يمال بلا كسرة، أمَّا الحروف فلم يكتب شيء منه بالياء غير هذه، وهي (بلى) لإمالتها، و (على) لقولهم (عليك) و(إلى) لقولهم (إليك)، و(حتَّى) حملاً عليها، لأنَّهَا بمعناها في الغاية والانتهاء، والله أعلم بالصَّواب» .

---

(١) الذَّريعة (٦/١٢٣)، وجامع الشروح والحواشي (٢/١٠٧٠) .

وليس للأشتبي في كتابه هذا من عمل يذكر، باستثناء اختصارات يسيرة لا تتجاوز عدّة كلمات بعد كلّ عدّة أسطر من كلام الجاربردي، ولربما استبدل كلمة أو أكثر بما يرادفها، حتَّى ليكاد يعدّ كتاب الاشتبي نسخة إضافيّة لشرح الجاربردي.

تقع النّسخة الأولى في (٣٦٤ ص، ٢٣ س، ١١ ك).

٢٠- شرح الخضر اليزدي (؟ ـ بعد ٧٢٠ هـ) [١]:

فرغ منه سنة (٧٢٠).

أوّله: «اعلم أنَّ ذكر الجنس أوَّلاً، ثمَّ ذكر الفصل ثانيًا، واجبٌ في صناعة التَّحديد، فقوله (علم) جنس شامل لجميع العلوم، وقوله

(١) زعم بعضهم أنَّ هذا الكتاب، أقصد شرح الخضر اليزدي، قد حقّقه الطنطاوي الطنطاوي جبريل، ونال به درجة الماجستير من كليَّة اللُّغة العربيَّة بجامعة الأزهر، فشددت الرِّحال، من مكّة إلى مكتبة الدِّراسات العليا في كليَّة اللُّغة العربيَّة بجامعة الأزهر في القاهرة؛ لأتحقّق من هذا الأمر، وما إن تصفّحت هذا العمل (العلمي !!) المزعوم أنَّه شرح الشَّافية للخضر اليزدي، وما إن نظرت في الدِّراسة الألعوبة الَّتي صنعها الطنطاوي لهذا الشَّرح المزعوم المكذوب المزوّر، والتَّرجمة الأكذوبة الَّتي ادّعى أنَّها ترجمة اليزدي وليس غيره، حتَّى تزاحم على لساني عدد من مأثور كلام العرب، وصرت وأنا أقلّب صفحات هذه الرِّسالة أتساءل عن علاقة عنوانها بما تحته، وما من علاقة أبدًا أبدًا أبدًا، وأغلقت الرِّسالة !!! وأنا أقول: إنَّ هذا الطّنطاوي طنطاويّ جريء، وعش رجبًا ترَ عجبًا، وإن أردتم مزيدًا من الإيضاح قلت: من أمِنَ العقوبة أساء الأدب، وإنّ اللبيب من الإشارة يفهم، وحسبك من شرٍّ سماعه، ووراء الأكمة ما وراءها، وعند جهينة الخبر اليقين، وما زالت في الكنانة سهامها.

(بأصول) يخرج علم الخلاف، فإنَّه ليس علمًا بقواعد، بل بجزئيّات» .

وآخره : «وهذه غاية هذا الكتاب، والحمد لله المتمّ النُّور، المتمّم الأمور، والصَّلاة والسَّلام على سيّدنا محمَّد الشّفيع المشفّع يوم النّشور، وعلى آله وصحبه الَّذين وعدهم الله بالجنّة والسُّرور، والسَّلام على أهل القبور» .

صدرت الطَّبعة الأولى سنة ١٤٢٩ ـ ٢٠٠٨ عن مؤسَّسة الريَّان في بيروت، بتحقيق الدّكتور حسن أحمد العثمان، وهو في الأصل رسالة دكتوراه للمحقّق نوقشت في جامعة أمّ القرى .

٢١- شرح نظام الدِّين النيسابوري الأعرج (؟ ـ بعد ٧٢٨هـ) :

طبع في إيران طبعة حجريّة سقيمة، ولديّ نسختان خطيّتان مصوّرتان عنه . نسخه كثيرة، منه نسخة في السليمانيّة ـ رشيد أفندي ـ برقم (٩٣٩)، وثانية في السليمانية ـ محمَّد مراد ـ برقم (١٧١٣)، وثالثة في السليمانيّة كذلك ـ هربوت ـ برقم (١٦٥٥/٢)، ورابعة في مكتبة عارف حكمت في المدينة المنوّرة برقم (٤١٤/٢٧) . قامت بتحقيقه ثريّا مصطفى عقاب رسالة دكتوراه بجامعة أمّ القرى بإشراف الأستاذ الدّكتور محمَّد إبراهيم البنّا .

أوّله : «أحمدك اللهم على أن وفّقني لصرف ريعان الشَّباب في إنشاء العلوم والآداب، وأسألك يا ذا المنّ أن تثبّتني على كلمة هي للنَّجاة باب، ثمَّ على فعل الخيرات الَّتي فيها كمال الإنسان بلا شكّ، أو ارتياب، وأعوذ باسمك العظيم أن أعبدك على حرف، وعزمت عليك

بوجهك الكريم الَّذي لا يسعه طرف أن تجعل مستقبل أمري خيرًا ممَّا مضى» .

وآخره : «وأمَّا الحروف فلم يكتب منها بالياء غير (بلى) وذلك لمجيء الإمالة فيه، و(إلى، وعلى) لقولهم: (إليك، وعليك)، و(حتَّى) لكونه بمعنى (إلى) . قال المفتقر إلى عفو ربّه الكريم؛ الحسن بن محمَّد النيسابوري، المعروف بنظام، نظم الله أحواله في أولاه وأخراه: هذا آخر ما قصدته من إيراد أمال لي بها في الدّارين آمال، فخذها أيّها الطّالب الحاذق، والرّاغب الصّادق تُحفة تروع النّظر مرآها، وجَوْنَة تَضَوَّع في الأقطار رياها، وفرائد فوائد لم تَجُد الأيَّام بشَرْواها، وعائل مسائل لم يتيسّر لأحد خطبتها، ولو تمنّاها وليّ الدّواوين من تولاّها، ... إليه تكن حدياها، والمؤمّل من حضرة العَلَّام أن يديم بهجتها على وجه الأيّام، ويمتّع بميامنها الخاص والعام، ويرحم الله عبدًا قال آمينًا» .

تقع نسخة منه في (٢٣٧ ص، ١٧ س، ١٢ ك) .

٢٢- شرح لمحمّد بن علي الإربلي :

أبو المعالي، بدر الدِّين محمَّد بن علي بن أحمد الإِربلي الموصلي النّحوي المشهور بابن الخطيب (٦٨٦ ـ بعد ٧٢٩هـ) [١] .

---

(١) الدّرر الكامنة (٤/٥٧)، وبغية الوعاة (١/١٧٥)، وروضات الجنّات (١/٣٣٥) .

٢٣- شرح لمحمود بن محمَّد بن علي الأرّاني الساكناني (؟ ـ بعد ٧٤٣هـ)[١] :

منه نسخة بخطّه في مكتبة العلاّمة خير الدِّين الزّركلي صاحب الأعلام والمهداة إلى جامعة الملك سعود بالرِّياض، وعمل على تحقيقه لنيل درجة الدّكتوراه بالجامعة الإسلاميَّة بالمدينة المنوّرة عبد الله بن محمَّد بن مبارك العتيبي .

أوّله : «الحمد لله الَّذي أبدع بقدرته الألفاظ والحركات، ووضع بمشيئته فيها التَّعبير لإدراك المرادات، ثمَّ الصَّلاة التامّة على سيّد الممكنات محمَّد ...» .

وآخره : «غير بلى وإلى وعلى وحتَّى لما تقدّم من صحّة إمالتها، ولثبوت إليك وعليك، وما سوى ذلك يكتب بالألف، وذلك ظاهر . والله أعلم بحقيقة الظَّاهر . هذا آخر كلامنا في شرح الشَّافية، والحمد لله أوَّلاً وآخرًا، والصَّلاة على نبيّه محمَّد وآله ظاهرًا وباطنًا . فرغ مؤلّفه من تعليقه أوَّل وقت العصر من يوم الأربعاء من التَّاسع عشر من الشّهر المبارك شوّال من شهور أربع وثلاثين وسبعمائة» .

تقع هذه النّسخة في (١٤٦ ص، ٢٣ س، ١٦ ك) .

---

(١) الأعلام (١٨٢/٧) .

٢٤- شرح تاج الدِّين أبي محمَّد أحمد بن عبد القادر بن مكتوم القيسي الحنفي (٦٨٢ ـ ٧٤٩هـ)[١].

٢٥- عمدة الطَّالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب، شرح لابن هشام (؟ ـ ٧٦١ هـ)[٢]:

نقل السيوطي عنه في النّكت [٣] عدّة نقول، ومنها:

(١١٠/ب): «قول ابن الحاجب في الشّافية: (وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة كالماضي والمضارع) إلى قوله: (وقد تكون للتوسّع كالمقصور، والممدود، وذي الزِّيادة) قال ابن هشام: (فيه نظر من وجهين: الأوَّل إنَّ المقصور لا توسعة فيه؛ لأنّ معنى التَّوسعة التفنّن في الكلام بالزِّيادة والحذف، والمقصور خارج عن ذلك، والثَّاني: إنَّ الممدود داخل تحت ذي الزِّيادة») .

(١١٠ ـ ١١١/أ): «قوله ـ أي في الشَّافية: (المقصور ما آخره ألف مفردة، والممدود ما بعدها فيه همزة) فيه أمور الأوَّل: قال ابن هشام: (كان الصَّواب أن يقال فيها: الاسم المعرب، لئلّا يدخل نحو

---

(١) فيض نشر الاقتراح للفاسي (٨٦٥/٢)، وفيه ترجمة لمصنّفاته، وكشف الظّنون (٢/١٠٢١ ـ ١٠٢٢)، وأسماء الكتب لرياضي زاده (١٥٩)، وقد تقدّم برقم (٩) أنّه حاشية على الجاربردي .

(٢) كشف الظُّنون (١/١٠٢١ ـ ١٠٢٢)، وهديَّة العارفين (١/٤٦٥) .

(٣) النكت على الألفيّة والكافية والشّافية ونزهة الطّرف وشذور الذّهب، للسيوطي ـ مخطوط في السليمانيّة ـ (لاله لي) برقم (٣٥٢٧) .

(يخشى، وما، وإلى، وحتَّى، وحاشا)، وهذه تخرج بقولنا (الاسم)، و(إذا، وهؤلاء، والألى) وهذه تخرج بقولنا (المعرب) ... الثَّاني: قوله: (مفردة)، أي: ليس لي بعدها همزة. قال ابن هشام: (ترك قيدًا، وذكر ما لا يحتاج إليه. أمَّا الأوَّل فلأنّ الأسماء الستة حالة النّصب آخرها ألف مع أنَّها أسماء معربة وليست مقصورة، وكان ينبغي أن يقول: (ألف لازمة). وأمَّا الثَّاني: فلأنّ نحو (صحراء) لا يصدق عليه أنَّ آخره ألف، بل آخره همزة، فلا حاجة إلى الاحتراز عنه لأنَّهُ لم يدخل) ... الثَّالث: قوله في الممدود: (ما كان بعدها). قال ابن هشام: (أي بعد الألف، والألف الَّتي يعود عليها الضَّمير هي المتقدّمة، وهي مقيّدة بقيد الإفراد، فيبقى التَّقدير: ما بعد ألفه المفردة غير الهمزة همزة الضَّمير هي المتقدّمة وهذا باطل»).

وذكره الأزهري في التَّصريح (١/٥) في ترجمته لابن هشام.

٢٦- شرح السيّد عبد الله بن محمَّد الحسيني، المعروف بنقره كار (؟ - ٧٧٦ هـ).

طبع في مطبعة أحمد كامل في إستانبول، كما طبع مع مجموعة التَّصريف المتقدّم ذكرها، والطَّبعة الأولى أجود.

أوّله: «الحمد لله الَّذي علا، ودنا بطوله، مانح كلّ غنيمة وفضل، وكاشف كلّ عظيمة وأزْلٍ، نحمده على ما أخذ وأعطى، ونشكره على ما أبلى وابتلى، أحاط علمًا بتصريف السّنين والشّهور، وتقليب الأيَّام والدّهور».

وآخره : «وأمَّا الحروف فلم يكتب منها بالياء غير بلى لإمالة ألفه وعلى وإلى لانقلاب ألفهما إلى ياء في إليك وعليك وغير حتَّى فإنَّه يكتب بالياء حملاً لها على إلى» .

٢٧- الأسرار الشَّافية في كشف معاني الشَّافية للنجراني (؟ ـ ٧٩٤هـ) :

إسماعيل بن إبراهيم بن عطيّة النجراني اليمني[١] .

٢٨- شرح ليوسف بن حسن بن محمَّد السراني الحلواني التبريزي (. . . . ـ ٨٠٣ هـ)[٢] :

٢٩- الوافية في شرح الشَّافية ، لأحمد بن محمَّد بن أبي بكر بن محمَّد كان حيًّا سنة (٨١٣هـ) :

وهذه السَّنة هي تاريخ تأليف هذا الشَّرح .

أوّله : «الحمد لله الَّذي تتنزّه ذاته عن التَّصريف والانتساب والانتقال ، وتقدّس عن التحوّل والعيوب والاعتدال ...» .

وآخره : «وكلا يكتب على الوجهين ، أي بالألف تارة وبالياء أخرى (لاحتماله) أي: لاحتمال أن يكون ألفه عن الواو وبدليل قلبها تاءً في كلتا ، واحتمال كونها عن ياءٍ لإمالتها (وأمَّا الحروف فكم يكتب منها بالياء غير بلى) وذلك لمجيء الإمالة فيه ، وغير (إلى وعلى) لقولهم

---

(١) مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن (٣٧٦) ، والرّوض الأغنّ (١/١٠١) ، وجامع الشُّروح والحواشي (٢/١٠٧١) .

(٢) جامع الشُّروح والحواشي (٢/١٠٧١) .

إليك وعليك (وحتَّى) لكونه بمعنى إلى» .

وليس هذا ابن الملّا الحلبي الآتي ذكره، ويبدو أنَّه أعجميّ .

اطّلعت على نسخة منه في جامعة الملك سعود برقم ٦٤٦، تقع في ١٤٦ ص مصوّرة عن جامع الزّيتونة برقم (٧٦٩٢)، حقّقه الطّالبان عبد الله بن أحمد القرني، وعارف شجعان العصيمي . ونالا به درجة الماجستير من جامعة أمّ القرى .

٣٠-الصَّافية، شرح لسنان الدِّين يُوسف بن عبد الملك بن بخشايش الرّومي، المعروف بقرّه سنان (؟ ـ ٨٥٢هـ) أتمّ تأليفها سنة (٨٣٨هـ) :

منه نسخة مصوّرة في مركز البحث العلمي بجامعة أمّ القرى برقم (١٦) عن المكتبة الأحمديّة في حلب برقم (١٠١٨)، وثانية في السّليمانيّة ـ هربوت ـ برقم (١٦٥٥/٤) .

أوّله : «بسم الله الرَّحمن الرَّحيم . الحمد لله الَّذي بيده التّثبيت والتَّصريف، وحفظ كلام القرآن من التَّغيير والتَّحريف، أنزله على أشرف العالمين وأفصح الإنسان، ووعد العالمين العاملين به الإحسان» .

وآخره : «وإنَّما كتبوا (لدى) بالياء مع أنَّه مجهول الحال لقولهم (لديك)، بانقلابه ياء، و (كلا) يكتب على الوجهين، على الألف لاحتماله أن يكون ألفه عن واو بدليل قلبه تاء في (كلتا)، وعلى الياء لاحتمال كون ألفه عن ياء لإمالته، فإنَّ الألف الثَّالثة غير واو لا يمال

للكسرة، وأمّا الحروف فلم يكتب منها بالياء غير (بلى) لإمالتها، وغير (على) لقولهم (عليك)، و(إلى) لقولهم (إليك)، و(حتّى) حملاً على (إلى) لأنّها بمعناها في الغاية والانتهاء، والحمد لله ربِّ العالمين، وصلَّى الله تعالى على رسوله الأفضل محمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين» .

تقع الصَّفحة الأولى في (٢١٠ ص، ٢٥ س، ١٠ ك)، ومنه ثلاث نسخ في دار الكتب المصريّة برقم (٣٣، ٣٤، ١٢٤) .

حقّقته الطّالبة تهاني الصّفدي ونالت به درجة الماجستير من جامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلاميَّة بالرِّياض سنة (١٤١٣ هـ) .

٣١- شرح لشمس الدِّين أحمد، المشهور بديكقوز (؟ ـ بعد ٨٥٥هـ)[١] :

جاء في هامش نسخة للشّافية اطّلعت عليها في مكتبة أيا صوفيا في السليمانيّة برقم (٤٦١٠) نقول عن شرح ديكقوز، منها:

«مثلاً إذا أعلَّ أَدْوُرٌ بنقل الحركة وقيل أَدُورٌ التبس بمتكلّم مضارع دار يدور، وكذا أَعْيُن إذا أعلّ بنقل الحركة وكسر العين صيانة للياء وقيل أَعِيْن التبس بمتكلّم مضارع عان يعين إذا أصابه العين» .

«ولا يعلّ الحَيَوان حتَّى تدلّ حركته على اضطراب معناه؛ لأنّ في معناه اضطرابًا وحركةً، فلم يوجد الشَّرط الرَّابع، وهو عدم وجود

(١) ترجمته في الشّقائق النّعمانيّة لطاش كبري (٣٢٣/١ ـ ٣٢٤)، وكشف الظُّنون (٣٩/١)، ومعجم المؤلّفين (١٣٨/١) .

الاضطراب في معنى الكلمة، ولخروجه عن وزن الفعل بزيادة الألف والنُّون، والمَوتَان محمول عليه، أي على الحيوان في عدم الإعلال، وإن لم يوجد في معناه اضطراب؛ لأنَّهُ نقيضه، والنَّقيض يحمل على النَّقيض» .

٣٢- شرح لأبي النّجا خلف بن محمَّد المعرّي (أو المصري) نزيل فوه (توفّي بعد ٨٩٦ هـ) [(١)].

٣٣- النكت على الألفيّة، والكافية، والشَّافية، ونزهة الطرف، وشذور الذَّهب للسيوطي (؟ ـ ٩١١ هـ) :

اطّلعت على ثلاث نسخ منه في السُّليمانيَّة، الأولى في (جارلولو علي باشا) برقم (٤٢٤)، والثَّانية في (شهيد علي باشا) برقم (٢٥٤٢)، والثَّالثة في (لاله لي) برقم (٣٥٢٧)، تقع واحدة منها في (٢٨٤ ص، ٣١ س، ١٥ ك)، وتكاد تكون الأوراق الأخيرة منه (١١٧ ـ ١٤٢) خاصّة بالشَّافية، كلّها استدراك، أو تصويب، أو اعتراض، ذكر السّيوطي كثيرًا من النّقول عن عدد من شروح الشَّافية المفقودة .

حُقِّق في دمشق رسالة ماجستير، وطبع في بيروت في مجلّدين .

٣٤- شرح للسّيوطي : غير الحاشية السَّابقة، وأظنّه إيّاها [(٢)] .

---

(١) كشف الظُّنون (١٠٢٢/٢)، وجامع الشُّروح والحواشي (١٠٧٢/٢) .

(٢) ذيل مؤلّفات السُّيوطي (١١٨)، وجامع الشُّروح والحواشي (١٠٧٢/٢) .

٣٥- المناهج الكافية في شرح الشّافية، لشيخ الإسلام زكريّا الأنصاري (؟ ـ ٩٢٦هـ):

طبع أسفل شرح نقره كار مع مجموعة التّصريف، ونسخه الخطيّة كثيرة جدًّا، ولا يكاد يختلف هذا الشّرح عن شرح السيّد عبد الله نقره كار بشيء، إلّا بشيء لا قيمة له، وكأنّه نسخة ثانية من شرح السيّد نقره كار.

أوّله: «الحمد لله الّذي تفضّل وتكرّم، والصّلاة والسّلام على رسوله محمّد، وبعد: فهذا شرح وضعته على الشّافية في علمي التّصريف والخطّ تأليف الإمام والحبر الهمام جمال الدِّين أبي عمرو عثمان بن عمرو بن أبي بكر بن يونس بن الحاجب المصري المالكي يحلّ ألفاظها، ويبرز دقائقها، ويحقّق مسائلها، ويحرّر دلائلها ...».

وآخره: «فلا يكتب بالياء في الرّفع لئلا يلتبس بالجرّ والنّصب، ولا بالألف فيهما لئلا يلتبس بالرّفع، وأمّا الحروف فلم يكتب منها بالياء غير بلى لإمالة ألفه، وإلى وعلى لانقلاب ألفهما ياءً مع الضّمير في إليك وعليك، وحتّى حملاً على إلى لأنّها بمعناها».

حقّقه لنيل درجة الدكتوراه من كليّة اللّغة العربيّة بالقاهرة محمّد إبراهيم محمّد عبد الله.

وقد طبع بتحقيق الدّكتورة رزان خدام، وصدر عن مجلّة الحكمة ـ بريطانيا ـ ط ١، ١٤٢٤ هـ ـ ٢٠٠٣ م.

٣٦- ولأبي بكر بن إسماعيل الشَّنَوَاني المصري الشَّافعيّ (؟ـ١٠١٩هـ) :

(المناهل الصَّافية على المناهج الكافية)، وهو حاشية على شرح الشَّيخ الأنصاري، وصل فيه إلى قول المصنِّف في التَّصغير: «وذو الزّيادتين غيرها من الثُّلاثي تحذف أقلّهما فائدة» اطّلعت على نسختين منها في دار الكتب المصريَّة برقم (٤٥، ٤٦)[١] .

أوّله : «الحمد لله الَّذي صرف قلوبنا لتصريف البيان في إيضاح المعاني ...» .

٣٧- شرح عصام الدِّين الأسفَرَائيني (٨٧٩ ـ ٩٥١هـ) :

طبع بحاشية شرح نقره كار طبعة أحمد كامل بإستانبول سنة (١٢٨٥هـ)، ونسخه كثيرة جدًّا في السُّليمانيَّة ـ هربوت ـ برقم (٢/١٦٥٥)، وفيها ـ محمَّد مراد ـ برقم (١٧٠٨)، وفيها ـ لاله لي ـ برقم (٣١٢٢)، وغيرها .

أوّله : «الحمد لله ربِّ العالمين والعاقبة للمتّقين، العاقبة آخر كلّ شيء، كذا في القاموس، وهو عطف على العالمين، أي ربّ العاقبة للمتّقين، وجاعل آخر أمرهم خيرًا من أوَّله ...» .

وآخره : «يعني الَّذي ذكرناه إلى هنا تعرف به مجهول ما يجري فيه شيء ممَّا ذكرناه، فإن كان ممَّا يجري فيه الإمالة فالياء نحو متى، وإلَّا فالألف نحو منًا، وهو القدر، كذا في الشَّرح . هذا آخر ما جرى فيه القلم، والله أعلم» .

---

(١) انظر: جامع الشُّروح والحواشي (٢/١٠٧٢) .

٣٨- كفاية المُفَرِّطين، شرح لجمال الدِّين محمَّد طاهر بن علي المولوي، الفتّني الكجراتي الصدّيقي (٩١٣ ـ ٩٨٦هـ)[١] :

منه نسخة في الإسكوريال برقم (٢٠)، وثانية بدار الكتب المصريّة برقم (٤١)، وقد طبع بدهلي سنة (١٢٨٣هـ) .

٣٩- شرح أحمد بن محمَّد بن علي الحَصْكَفِيّ، المعروف بابن المُلَّا الحلبي (٩٣٧ ـ ١٠٠٣هـ) [٢] :

جاءت في حاشية نسخة للشّافية في مكتبة حميديّة في السُّليمانيَّة برقم ١٣٣٩ نُقول عن شرح ابن الملاّ، منها:

الثَّبَت بفتح الباء، قال الجوهريّ: تقول لا أحكم بهذا إلَّا بثَبَتٍ، أي بحجّة .

ففي القاموس أن ظُهرانًا جمع لظهر، وهو الجانب القصير من الرّيش، وبطنانًا جمع بطن، وهو الشقّ الأطول، وفي الصِّحاح نحوه فيهما . وإنّما كان ذيَّل: فَعَّلَ دون فيْعَلَ كبَيْطَرَ مع تجويز أبي البقاء فيه الوجهين لما أفاده ابن هشام من أنَّ صوابه الأوَّل، لمجيء مصدره على تذييل، وإلَّا لقيل ذيّلةٌ كبيطرةٍ .

---

(١) إيضاح المكنون (٢/٣٧٤)، ومعجم المطبوعات (١٦٦٩)، وبروكلمان (٥/٣٣٠)، ومعجم المؤلّفين (٣/٣٦٥)، ومعجم المطبوعات بالهند (٤٢٦)، وجامع الشُّروح والحواشي (٢/١٠٧٤) .

(٢) كشف الظُّنون (٢/١٠٢١ ـ ١٠٢٢) .

ولست أدري هل المراد بابن الملا هذا الرَّجل أم ابنه الآتي ذكره .

٤٠- كنز الطَّالب في شرح شافية ابن الحاجب، شرح لأبي جمعة سعيد بن مسعود المراكشي الصنهاجي المعروف بالماغوشي (٩٥٠ ـ بعد ١٠١٦هـ) [١] :

يعمل على تحقيقه لنيل درجة الدكتوراه من الجامعة الإسلاميَّة بالمدينة المنوّرة الباحثون: عبد الله مبارك النخار، ومبارك لافي الجهني، وعبد الله اليتيمي .

٤١- شرح الخضر بن حسين المارديني (المتوفّى سنة ١٠٢٣هـ) [٢] :

٤٢- الغنية الكافية من بغية حلّ الشَّافية، شرح لإبراهيم بن أحمد بن المُلَّا الحلبي (؟ ـ ١٠٣٢هـ) :

ابن المتقدّم ذكره، وصل فيه إلى مقدّمة الخطّ [٣] .

٤٣- المناهل الصَّافية إلى كشف معاني الشَّافية، للطف الله بن محمَّد بن الغياث (٩٧٨ ـ ١٠٣٥هـ) : اختصر فيه شرح الرضيّ، واعتمد كثيرًا على شرح الجاربردي [٤]:

---

(١) بروكلمان (٣٢٩/٥ ـ ٣٣١)، والإسكوريال (ثان ٢٠)، وجامع الشُّروح والحواشي (١٠٧٣/٢) .

(٢) فهرس برلين (٨٤/٦)، وجامع الشُّروح والحواشي (١٠٧٣/٣) .

(٣) كشف الظُّنون (١٠٢١/٢ ـ ١٠٢٢) .

(٤) البدر الطَّالع للشَّوكاني (٧٢/٢) .

منه عدّة نسخ في جامع الغربيَّة بصنعاء، ونسخة في المكتبة الأحمديّة في حلب برقم (١٠٣٨)، طبع في مصر سنة ١٩٨٤ م بتحقيق الدّكتور عبد الرَّحمن شاهين في جزأين .

أوّله : «اعلم أنَّها قد جرت عادة كثير من العلماء إذا ألّفوا في فنّ من فنون العلم أن يقدموا قبل الشّروع فيه مقدّمة تعين الطَّالب، ويكون بها على بصيرة في الشّروع كما قرره في مظانه» .

وآخره : «لعدم المقتضي لكتابتها بالياء، وتلك الأربعة هي بلى لإمالتها وإلى وعلى لقولهم إليك وعليك، وحتَّى للحمل على إلى لاشتراكهما في كونهما حرفي جرّ وفي معنى الانتهاء . والله سبحانه أعلم بالصَّواب» .

٤٤ - شرح لأحمد بن محمَّد بن لقمان (؟ ـ ١٠٣٩هـ) :

أحمد بن محمَّد بن لقمان بن أحمد، اليمني، كان من أرأس العلماء في عصره [١] .

٤٥ - التَّوضيح، شرح المولى إبراهيم بن محمَّد المعروف بجاوش زاده الرّومي الحنفي (؟ ـ ١٠٥٠هـ) :

منه نسخة في السُّليمانيَّة ـ شهيد علي باشا [٢] ـ برقم (٢٥٦٦) .

---

(١) ترجمته في خلاصة الأثر (١/٣٠٢) .

(٢) انظر: فهرس هذه المكتبة (٥١٥)، وفي جامع الشُّروح والحواشي (١٠٧٣/٢) أنَّ اسمه الصَّافية .

٤٦- شرح أحمد بن يحيى (؟ ـ ١٠٦١هـ):

وهو أحمد بن يحيى حابس الصعدي اليماني، أحد مشاهير علماء الزّيديّة [١].

٤٧- شرح قطعة من الشّافية للغَزّي (٩٧٧ ـ ١٠٦١هـ):

نجم الدِّين، محمَّد بن محمَّد بن محمَّد بن أحمد أبو المكارم [٢].

٤٨- شرح أبيات شواهد شرحَي الشّافية للرّضيّ والجاربردي، للعلاّمة عبد القادر البغدادي (؟ ـ ١٠٩٣هـ):

مطبوع بتحقيق الأفاضل: محمَّد نور الحسن، محمَّد الزفزاف، محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد.

٤٩- الصّافية شرح الشّافية لمحمَّد بن عبد الرّسول بن قلندر البرزنجي (المتوفّى سنة ١١٠٢هـ)[٣]:

٥٠- شرح كمال الدِّين، محمَّد بن معين الدِّين الفسوي، الشّهير بميرزا كمالا، كان حيًّا سنة (١١٠٨هـ)[٤]:

منه عدّة نسخ في مكتبة الأوقاف ببغداد برقم ١٢٣٦، ١٢٤١،

---

(١) البدر الطّالع (١/١٢٧)، ومصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن (٤٢٩).

(٢) خلاصة الأثر للمحبّي (٤/١٩٣).

(٣) هديّة العارفين (٢/٣٠٢)، وجامع الشُّروح والحواشي (٢/١٠٧٤).

(٤) انظر: روضات الجنّات (١/٣٣٥ و ٥/٣٨٠ ـ ٣٨١)، والكشّاف عن الخزائن والأوقاف (١٩٣)، وابن الحاجب النحوي (٧٨).

١٤٣٩ ، ١٥٤٢ ، وعدّة نسخ في دار الكتب المصريّة برقم (١١٢ صرف تيمور، ٤٤٤ صرف، ١٨٤ صرف)، اطّلعت على الأولى منها، وتقع في (٥٢٨ ص، ٢٠ س، ١٢ ك) .

أوّلها : «الحمد لله الَّذي أمال قلوبنا برحمته إلى صرف الهمم نحو اقتناء الكمال، وتفضّل علينا برأفته بإدغام النّعم في النّعم على كلّ حال، والصَّلاة على من ختم به الرِّسالة وحفظ شريعته عن تطرّق النّسخ والإبدال، وأيّده ...» .

وآخرها : «وليكن هذا آخر العجالة الَّتي قصد تعليقها على هذه الرِّسالة مع الاحتراز عن الإيجاز المخلّ والإطالة، والعذر عمَّا فيه من السّهو والخلل قلَّةُ البضاعة وكثرة الشَّواغل وتوفّر الدّواعي إلى العجل، واتّفق تعليقها على يد مؤلّفها المذنب الرّاجي عفو ربّه ومولاه، وشفاعة من شفاعتهم غاية مناه، والخلوص في ولائهم ذخره لأولاه وأخراه في عدّة أشهر خاتمتها شهر رمضان المبارك من السَّنة الثَّامنة من المائة الثَّانية من الألف الثَّاني من الهجرة، والحمد لله المحمود في أفعاله، والصَّلاة على سيّد رسله وآله» .

طبع في إيران بتحقيق سعدي محمودي هوراماني، طبعته الأولى كانت سنة ١٤١٧ هـ، والثَّانية سنة ١٤٢٨هـ . وهو من أجمل شروح الشَّافية المختصرة المباشرة .

٥١-الفوائد الشَّافية، لحسين بن أحمد زيني زاده (؟ - حوالي ١١٥٠هـ)[١]:

نشر في بكنبور سنة (١٢٩١هـ)[٢].

٥٢- المختصرة الكافية في شرح فرائد عوائد الشَّافية لمفتي زاده (؟ - ١١٥٠هـ):

حسين بن مصطفى بن حسين الموردي، مفتي زاده، منه نسخة في المكتبة الأزهريّة برقم (٨٧٤ ـ مجاميع)، اطّلعت عليها تقع في (٣١٤ ص، ١٥ س).

أوّله: «الحمد لمن فوق السَّماء عرشه، والشّكر لمن تحت الثّرى علمه ...».

٥٣- العافية شرح الرضيّ محمَّد أمين النقراشي الهندي (المتوفّى سنة ١١٥٤هـ):

فرغ من تأليفه سنة ١١٥٤هـ، منه نسخة خطيّة في آصفية[٣].

٥٤- شرح الشَّيخ عبد الله بن عبد العزيز الباليكسري، الشَّهير بالصلاحي (؟ - ١١٩٦هـ)[٤].

---

(١) بروكلمان (٣٣١/٥).

(٢) انظر: ذيل كشف الظُّنون (٩١/٢)، وبروكلمان (٣٢٨/٣).

(٣) انظر: ذيل كشف الظُّنون (٩١/٢)، وبروكلمان (٣٢٨/٣).

(٤) ذيل كشف الظُّنون، وأبنية الفعل في شافية ابن الحاجب (٧٨).

٥٥- شرح فتح الله بن عمر الزكي بن محمَّد الأمين، الآمدي، الأفندي[1] :

منه نسخة في الظَّاهريّة برقم (٩٥١٠)، لديّ مصوّرة عنها .

أوّلها : «بسم الله الرَّحمن ...، قال شيخنا وأستاذنا العالم العامل، مفيد الطَّالبين؛ رحلة الرَّاغبين، فتح الله أفندي الآمدي، فسح الله في حياته وأعاد علينا وعلى المسلمين من بركاته، آمين:

يا حبّذا السَّعد بالآلاء مقترن حمدي يقابل إذ تربو لمن شكرا
يا ربِّ زدنا بنعماك الَّتي اختطفت عقول من سكبوا في حبّك العبرا
واجعل لإعلالنا الألطاف شافية واحذف خطانا وزدنورّانفى الضررا

وآخرها : «وأمَّا الحروف فلم يكتب منها بالياء غير (بلى) لثبوت إمالته، وغير (إلى، وعلى) لقولهم: (إليك، وعليك)، وغير (حتَّى) لكونه بمعنى (إلى) للانتهاء والغاية . لقد تمّ التَّسويد، بيّض الله قلبنا بنور التَّوحيد، ووجْهنا يوم الوعيد، وأسعدنا بتقواه، ولطف بنا في تيسير كلّ عسير، ووفّقنا لما يحبّه ويرضاه، بجاه سيّد المرسلين عليه أفضل صلاة المصلّين، وأزكى سلام المسلمين . ووقع الفراغ في شهر شوّال سنة ثمان وأربعين ومائتين وألف، وصلَّى الله على سيّدنا محمَّد» .

تقع هذه النّسخة في (١٢٤ ص، ٢٥ س، ١٠ ك) .

---

(١) معجم المؤلّفين (٢/٦١٣) .

٥٦- شفاء الشّافية، شرح لعبد الباسط بن رستم بن عليّ بن عليّ أصغر الصدّيقي القَنُّوجي (؟ ـ ١٢٢٣ هـ) [١] :

أوّله: «الحمد لله الّذي خلق الورى». منه نسخة خطيّة في بوهار (١٣٧٥هـ) .

٥٧- شرح محمَّد بن صالح حُرَيْوَة السّماوي (؟ ـ ١٢٤١هـ) :

أحد علماء اليمن [٢] .

٥٨- فتح اللّطيف بشرح مقدّمة التّصريف للأهدل (١١٧٩ ـ ١٢٥٠هـ) :

عبد الرَّحمن بن سليمان بن يحيى بن عمر مقبول الأهدل، مؤرِّخ، من علماء الشّافعيّة في زبيد اليمن [٣] .

٥٩- العبارات الوافية شرح الشّافية بالعبائر الواقية، لأحمد بن عبد الكريم الحاج عيسى التّرْمانينيّ (١٢٠٨ ـ ١٢٩٣هـ) :

أكمله سنة (١٢٨٢هـ) . منه مصوّرة في مركز البحث العلمي بجامعة أمّ القرى برقم (٤٦)، عن نسخة بخطّ المؤلِّف في دار الكتب المصريّة، برقم (١٥٨)، ساقطة الأوّل، وآخرها: «وأمّا الحروف فلم يكتب منها بالياء غير (بلى) لإمالتها، وغير (حتّى) حملاً على (إلى) لأنَّهَا بمعناها . تمّ والحمد لله ربِّ العالمين في تسعة أشهر وثمانية

(١) بروكلمان (٣٣١/٥)، وجامع الشُّروح والحواشي (١٠٧٤/٢) .

(٢) مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن (٤١٩) .

(٣) مصادر الفكر (٤٣٦)، وترجمته في حلية البشر (٨٢٦/٢)، والأعلام (٣٠٧/٣) .

أيّام آخرها ثاني يوم من جمادى الثّاني من سنة اثنين وثمانين هجريّة، والحمد لله ربِّ العالمين، والصّلاة والسّلام على سيّدنا محمَّد، وعلى باقي الأنبياء والمرسلين، وعلى آلهم وصحبهم أجمعين».

اعتمد فيه كثيرًا على شرح الشّيخ الأنصاري، وهذه النُّسخة بالغة السوء، مضطربة النسخ.

٦٠- شرح لعبد الرَّحيم بن علي البَرْزِنيّ المتوفّى سنة ١٣٠٢هـ [١].

٦١- شرح لأبي المحاسن محمَّد بن خليل القاوُقْجِيّ المتوفّى سنة (١٣٠٦هـ) [٢].

٦٢- الصّافية شرح الشّافية لصدّيق حسن خان المتوفّى سنة (١٣٠٧هـ)[٣].

٦٣- شرح أبي الحسن علي الكِيْلاني [٤].

٦٤- مفتاح الشّافية، شرح لعرفان الدِّين السورتي:

نشره محمَّد سعيد داغبندي في دهلي سنة (١٣١٢هـ) [٥].

٦٥- تحفة الطّالب لحفظ التّصريف لابن الحاجب لخالد الموسيّ [٦].

---

(١) جامع الشُّروح والحواشي (٢/١٠٧٥).

(٢) جامع الشُّروح والحواشي (٢/١٠٧٥).

(٣) جامع الشُّروح والحواشي (٢/١٠٧٥).

(٤) بروكلمان (٥/٣٣١).

(٥) بروكلمان (٥/٣٣١).

(٦) فهرس المخطوطات العربيّة في مكتبة باريس الوطنيّة لهادي حسن حمودي (٤٧).

٦٦- **شرح للعلوي اليماني :**

ذكر في فهرس مخطوطات المكتبة الغربيّة بالجامع الكبير بصنعاء، ولم أستطع معرفة العلوي صاحب الشَّرح، فأصحاب هذه النسبة ممَّن يحتمل أن يكون هو الشّارح كُثُر (١) .

٦٧- ؟ **شرح لعمر بن داود بن الشَّيخ سليمان الفارسي :**

منه نسخة في مكتبة الأسد بدمشق برقم (١٦٣٦٩)، لديّ مصوّرة عنها .

أوّله : «قال الشَّيخ الإمام العلَّامة وحيد عصره وفريد دهره زين الفضلاء، شرف العلماء، عمر بن داود بن الشَّيخ سليمان الفارسي: الحمد لله ربِّ العالمين وصلواته على سيّدنا محمَّد خاتم النَّبيين وعلى آله وصحبه أجمعين (سألني من لا يسعني مخالفته)، وهو الأمير المعمّر الكبير ذو الفضل الغزير العالم الفاضل والسيّد الكامل عماد الملّة وعزيز الأمّة نادرة دهره، وبديع عصره، مولانا الأمير عماد الدِّين إسماعيل بن الملك المظفّر بن شاهنشاه التقوي وقاه الله تعالى ...» .

تقع هذه النسخة في (٨٠ ص، ١٣ س، ٨ ك)، مبتورة الآخر، وآخرها شرح قول ابن الحاجب في باب الزِّيادة: «وإنسان فعلان من الإنس» ولست أدري أصاحبها لم يتمّها أم ناسخها ؟ وعلى كلّ حال لا قيمة علميّة لهذا الشَّرح .

---

(١) انظر: الفهرس المذكور (٥١٥) .

٦٨- مفتاح الشَّافية لأحمد حيّ بن محمَّد شاه كَل الرحيمي الفشاوري .

طبع بدلهي سنة (١٣١٢هـ) [١] .

٦٩- الصَّافية شرح الشَّافية لمحمَّد عليم بن موسى الإله أبادي [٢] .

٧٠- المنقّى من الصَّريف في شرح كافية التَّصريف :

منه نسخة في مكتبة حاكم أوغلو باشا في السُّليمانيَّة برقم (٨٧٧) قرأتُ فيها ولم أستطع معرفة مصنّفها .

أوّله : «الحمد لله العليّ العليم القوي الرّحيم الوفي الكريم الَّذي عجز عن كنه إدراك حقيقته ذو الطّبع السَّليم والعقل المستقيم وما هو أحرى برسيل حمده والصّميم صلوات الله والسَّلام على رسوله محمَّد مؤيّد بالدِّين القويم والشَّرع العظيم وعلى آله وأصحابه ذوي التُّقى والتَّقويم . أمَّا بعد فإنَّ كتاب تصريف الكافية للحبر الفاضل والإمام المحقّق الكامل جمال الدِّين أبي عمرو بن الحاجب مع نزارة حجمه ووجازة نظمه وخلاصة علمه يحتوي على ...» .

وآخره : «وذلك أن يبنى ثلاثي من ثلاثي أو رباعي من رباعي أو خماسي من خماسي، فالثّلاثي كبنائك من ضرب مثل علم فتقول ضَرِبَ، ومثل طَرَبٍ فتقول ضَرَبٌ، والرّباعي أن يبنى من دحرج مثل سِبَطْرٍ فتقول دِحَرْج ومثل هِجْرَعٍ فتقول دِحْرَج، والخماسي أن يبنى من

---

(١) جامع الشُّروح والحواشي (١٠٧٤/٢) .

(٢) معارف المعارف (٢٥)، وجامع الشُّروح والحواشي (١٠٧٥/٢) .

سفرجل مثل جردحل فتقول سِفْرَجْل» .

كتب في آخره: يتلوه إن شاء الله تعالى مبحث الخطّ .

تقع هذه النُّسخة في (٤٣٢ ص، ١٩ س، ١٠ ك) .

٧١- تعليقات للوزير أحمد جودت باشا (؟ ـ ١٣١٢هـ) :

أحمد جودت باشا بن إسماعيل بن علي بن أحمد بن إسماعيل[١] .

أوّلها : «الحمد لمن صرف حالنا إلى أحسن الأحوال، والصّلاة على من أوتي جوامع الكلم وأصحّ المقال» .

تقع في (٤١ ص) من القطع الصّغير، وقد طبعت في الآستانة سنة (١٢٩٤هـ) . ومنها نسخة في مكتبة فيض الله بإستانبول برقم (٣٩٦٤)، وثانية في المكتبة الأزهريّة برقم [٣٤٣] (١١٦٠٣) .

٧٢- شرح لمجهول :

جاء في شرح اليزدي نقول لم أجدها فيما بين يديّ من شروح الشّافية، منها:

- ما ذكره اليزدي في حديثه عن الميزان الصّرفي [٢]:

«وهذا القلب شاذٌّ كقلب طائي . واستدلال بعض الشّارحين في القلب بفتحه ما قبل الواو خطأ؛ إذ انفتاح ما قبل حرف العلّة مع انضمام

---

(١) الأعلام الشّرقيّة في المائة الرّابعة عشرة الهجريّة (١/٦١ ـ ٦٢) .

(٢) شرح اليزدي (١/١٥٢) .

تحرّكها علّة لقلبها ألفًا، فهو جزء العلَّة، وجزء العلَّة لا يكون علّة، فلا علّة» .

- وفي تقسيم الفعل إلى صحيح ومعتلّ قال [١]:

«وأورد عليه بعض الشَّارحين أنَّه لم يذكر المعتلّ بالفاء والعين واللام كالواو ويَيَّيْتُ، وقال: كأنَّه لم يخطر بباله هذا» .

- وفي أبنية الاسم الرّباعي قال [٢]:

«اعلم أنَّ بعض الشَّارحين ذكر أنَّ القسمة تقتضي أن تكون ثمانية وأربعين بناءً؛ بل إحدى وخمسين بناءً، ولم أدر معنى هذا الإضراب، والظَّاهر أنَّه غلط في الحساب» .

- وفي معاني صيغة فاعَلَ قال [٣]:

«وبعض الشَّارحين فسّر الأمرين بالكرم الَّذي صَدَر من زيدٍ، والكرم الَّذي صدر من عمرو، وقال: حصول الكرم من زيدٍ أمرٌ، وحصولُه أيضًا من عمرو أمرٌ . وهو غلطٌ فاحشٌ كما ترى . وليت شعري ما يفعل بقوله أصله؛ إذ الأصل هو الكرم الَّذي نسب إلى أحد الأمرين، فكيف يكون هو عين الأمرين ؟ ومثل هذا التَّفسير من باب تحريف الكلم عن مواضعه، فتنبّه» .

---

(١) شرح اليزدي (١/١٦٧) .

(٢) شرح اليزدي (١/١٨٢) .

(٣) شرح اليزدي (١/٢١٥) .

- وفي معرض حديثه عن مضارع طاح وتاه قال [1]:

«شرح شارح هذه المسألة شرحًا عجيبًا، وقال: أطوح وأتوه مستقبل مفتوح العين. وأظنّه كان بمعزلٍ عن هذا الفنّ».

- وفي النِّسبة إلى ذات من قولك ذات مال قال [2]:

«وتقول في ذُو، من قولك ذو مال علمًا: ذَوَوِيٌّ؛ لأنّ أصله: فَعَلٌ. قال سيبويه: «يدلّك على ذلك قولهم: ذَواتا»، وقال: «وكذلك الإضافة إلى ذات: ذَوَوِيّ» أراد ذاتٌ في ذات مالٍ، وأمّا الإضافة إلى الذّات بمعنى الماهيّة فذاتيّ، وقال شارح: «قولهم: ذاتيٌّ خطأٌ»، وهو غلط، وقد اشتبه عليه ذات الّتي هي مؤنّث ذا، والذّات بمعنى نفسِ الشيء».

جاء في شرح الشّافية للساكناني (٥٢/أ): «قال الشّارحون: ذاتي خطأ، والقياس ذووي، وهذا غلط منهم».

ولست أدري أهذه النّقول عن شرح واحد أو أكثر؟

٧٣- شرح لغة الشّافية لمرتضى بن محمّد الشّيرازي:

منه نسخة في جامعة الملك سعود برقم (٢٤٩٦ م) تقع في (٤٢ ص)، لديّ مصوّرة عنها.

---

(١) شرح اليزدي (٢٤٥/١).

(٢) شرح اليزدي (٣٩٥/١).

أوّلها : «وسِعه الشيءُ بالكسر يَسَعُهُ سَعَةً، يقال: لا يسعني شيء ويضيق عنك، أي: وأن يضيق عنك، تقول: متى وسعني شيء وسعك ...» .

وآخرها : «القنى: جمع قناة، وهي الرّمح، يجمع على قنوات وقنى . الوغى: الجلبة والصَّوت، ومنه قيل للحرب وغىً لما فيها من الصَّوت والجلبة . والله أعلم بالصَّواب . ثمَّ شرح لغات كافية[1] بحمد الله وحسن توفيقه، وصلّى الله على محمَّد وآله الطيّبين الطّاهرين الأخيار وسلّم تسليمًا» .

٧٤- شرح غريب الشَّافية :

لم أعلم صاحبه، انتهيت من تحقيقه على نسخة وحيدة في مكتبة شهيد علي في السُّليمانيَّة برقم (٢٥٨٢)، تقع هذه النّسخة في (٢٦ ص، ١٥ س، ١٠ ك) .

أوّلها : «الحمد لله الَّذي لا شبه له ولا مثل، والصَّلاة والسَّلام على نبيّه المصطفى محمَّد عدد الحصى والرّمل، وعلى آله أولي العلم والفضل، وبعد: ...» .

وآخرها : «حمصيصة: نوع من الثِّمار يسمّى زِرِّشْك، حلبلاب: نوع من النَّبات، سبطر: منبسط» .

---

(١) كذا، وأظنّه خطأ من النَّاسخ، وقد جاء على الغلاف أيضًا: شرح اللغات الَّتي في الكافية من التَّصريف تصنيف الشَّيخ الأديب المحقّق البخاري محتدًا والشِّيرازي مولدًا .

٧٥- شرح لغة الشَّافية لمجهول :

جاء في شرح اليزدي نقول عن شروح للغة الشَّافية . ليست راجعةً إلى الشَّرحين اللذين تقّدما، منها:

- جاء في باب الزِّيادة في ثبوت فَوْعالى أو عدمه [١]:

«وتعلم أنَّه لا يجوز أن تكون رباعيّة لندور فَعْلالٍ، وفَعْلالى فرع عليه . ونظير حولايا: زَوْعالى، وهو النَّشاط وقال شارح اللُّغة؛ أعني لغة هذا الكتاب: لم أجد له مثالاً» .

- وفي باب الإمالة قوله [٢]:

«والكِبا بالكسر والقصر: الكُناسة، وهي التراب المكنوس من البيت، والمُكا بالضمّ والقصر: الصّفير، وقد يُمدُّ أيضًا، ولكن لا يُعنى به في هذا الموضع؛ لأنّ ألفه حالة المدّ لا تكون منقلبة عن الواو؛ بل زائدة، والعَشا بالفتح والقصر: مصدر عَشِي فهو أعشى، إذا لم يبصر في اللَّيل . وقال شارح اللُّغة: «المَكا بالفتح مقصور: جُحر الثّعلب والأرنب»، وهذه لغة أخرى جائز أن يمثّل بها ههنا، وقال أيضًا: «العشاء بالفتح والمدّ: الطَّعام بعينه، وهو خلاف الغداء»، وهذا لا يوافق ما قاله المصنِّف؛ لأنَّهُ يستلزم فساد كلامه؛ لأنّ ألفه في حال المدّ لا تكون منقلبة؛ بل زائدة، كما دريت في المكاء الممدود، والصَّحيح أن يفسّر قوله بما ذكرناه» .

---

(١) شرح اليزدي (٢/ ٦٨١) .

(٢) شرح اليزدي (٢/ ٧٢٢) .

ولست أدري كذلك أهذان النّقلان عن شرح واحد أو عن اثنين .

*** وشرح الشّافية بالفارسيّة :**

٧٦- محمّد علي كربلائي[١] :

من شرحه، واسمه (المناهج)، عدّة نسخ في السُّليمانيَّة . نظرت في نسخة منها في مكتبة (لاله لي) برقم (٣٠٨٤) تقع في (٤٢٨ص، ٢١س، ١١ك) .

٧٧- وعلاء الدِّين علي بن محمَّد السَّمَرْقَنْدِيَ الرّومي، المعروف بقَوْشَجِيّ (؟ ـ ٨٧٩هـ) [٢] .

٧٨- والآقا هادي بن محمَّد صالح بن أحمد السَّرَوِيّ المازَنْدَارِيّ الأصفهاني (؟ ـ حوالي ١٠٨٨هـ)[٣] .

والَّذي فهمته من كلام صاحب الرّوضات أن للآقا هادي شرحين على الشَّافية أحدهما بالعربيّة والثَّاني بالفارسيّة، ولم يذكر بروكلمان غير الشَّرح الَّذي بالفارسيّة .

---

(١) بروكلمان (٥/٣٣١)، وانظر: جامع الشُّروح والحواشي (٢/١٠٧٥) .

(٢) كشف الظُّنون (٢/١٠٢١) .

(٣) روضات الجنَّات (١/٣٣٥)، وبروكلمان (٥/٣٣٠)، وجامع الشُّروح والحواشي (٢/١٠٧٣)، والجمعيّة الآسيويّة بالبنغال (٢/٥٥٩)، وبنكبور (٥/٧٧٩)، وطبع بالحجر بطهران سنة ١٢٦٨ هـ .

٧٩-وغلام محمَّد بن عبد الله يار المريدي الأمروهاوي (؟ ـ ١٠٩٨هـ) [١].

٨٠- ومحمَّد سعد غالب (؟ ـ حوالي ١١٠٨هـ) [٢]:

واسم شرحه: العافية، وطبع في إستانبول سنة (١٣٠٢هـ)، وفي بنكبور سنة (١٢٧٨هـ).

٨١- ومحمَّد ظهور الله بن محمَّد نور الله [٣].

٨٢- وظهور الدِّين بن نور الله اللكهنوي [٤]:

***وشرحها بالتركيّة:**

٨٣- المولى سودي (؟ ـ حوالي ١٠٠٠هـ) [٥]:

وجدت في مكتبة أسعد أفندي في السُّليمانيَّة برقم (٣١٢٦) شرحًا بالتّركيّة يتلوه نصّ الشّافية وقد كتبا سنة (١٢٤٩ هـ)، فلعلّه يكون شرح سودي المذكور.

---

(١) بروكلمان (٥/٣٣٠ ـ ٣٣١)، والجميّة الآسيويّة بالبنغال (٢/٦٠١)، وجامع الشُّروح والحواشي (٢/١٠٧٥).

(٢) الآصفية (٢/٨٩٨)، وبنكبور (٩/٧٧١).

(٣) بروكلمان (٥/٣٣٠ ـ ٣٣١)، والجميّة الآسيويّة بالبنغال (٢/٦٠١)، وجامع الشُّروح والحواشي (٢/١٠٧٥).

(٤) معارف العوارف (٢٥).

(٥) كشف الظُّنون (٢/١٠٢١ ـ ١٠٢٢).

٨٤- وقورد أفندي :

وجدت من شرحه هذا نسخة في السُّليمانيَّة ـ بكداش وهبي ـ برقم (١٨٤٠) .

٨٥- وجاوش زاده :

اطّلعت على نسخة من شرحه هذا في السُّليمانيَّة ـ شهيد علي ـ برقم (٢٥٦٦) .

***ونظمها:**

٨٦- الشَّيخ أبو النّجا خلف المعرّي المولود سنة (٨٧٩هـ) [١] :

وقد سبق ذكره برقم (٣٢) على أنَّه شرح، وأظنّه نظمًا وليس شرحًا .

٨٧- وإبراهيم بن حسام الدِّين الكرمياني، المتخلِّص (الملقّب) بشريفي (؟ ـ ١٠١٦هـ) :

نظمها تائيّة، وسمّى هذا النَّظم (الفرائد الجميلة) .

٨٨- ثمَّ شرح نظمه وسمّى الشَّرح (الفوائد الجليلة في شرح الفرائد الجميلة) .

اعتمد فيه كثيرًا على شَرْحَي الرّضيّ والجاربردي، وهذا الشَّرح مطبوع في آخر مجموعة التَّصريف الجزء الثَّاني، ومن المنظومة نسخة في الظَّاهريَّة برقم (٦٨٥٠)، لديّ مصوّرة عنها، وأخرى في السُّليمانيَّة

---

(١) كشف الظُّنون (٢/١٠٢١ ـ ١٠٢٢) .

ـ عاشر أفندي ـ برقم (١٠٧٥)، وأوّل المنظومة:

لمن أوجد الأشياء حمدي ومدحتي   على ما علا نعماؤه وتوالت
على سيّد الخلق النّبيه نبيّه   وأصحابه الأشراف خير تحيّة

وآخرها:

وأهدي صلاة للرّسول محمَّد   وللآل والأصحاب أهل السَّعادة
ولما انتهى نظمي وبسط مقالتي   لتاريخ ختمي قلت فالآن تمّت

وأوَّل الشَّرح: «الحمد لله الكبير المتعال، واسع المغفرة كثير النّوال، الَّذي تقدّس ملكه عن التصاق الاختلال والاعتدال، وتنزّه ملكوته عن التساق الماضي والحال والاستقبال». وآخره هو آخر المنظومة.

٨٩- وأحمد بن محمَّد بن لقمان (؟ ـ ١٠٣٩هـ) [١]:

تقدّمت ترجمته.

٩٠- وعبد الجليل بن أبي المواهب محمَّد بن عبد الباقي الحنبلي (١٠٧٩ ـ ١١١٩هـ)[٢]:

وأوَّل منظومته:

حمدًا لأهل الحمد فيّاض النّعم   ما دام مقدار العلوم في عظم
ودام صرف القلب نحوها لمن   وفّقه مولاه من ذوي الفطن
فأنفقوا ريعان عمرهم على   إبـراز مكنوناتها إلـى الجلا

---

(١) مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن (٤٢٨).

(٢) سلك الدّرر (٢/٢٣٥)، وابن الحاجب النحوي (٧٨).

وآخرها :

«وذا ختام ما أريد جمعه   نظمًا يعمّ طالبيه نفعه
والحمد لله على ما أنعما   حمدًا يزيد الشّاكرين أنعما
ثمَّ الصَّلاة مع سلام عطر   على النَّبيّ المجتبى المطهّر
وآله وصحبه والتَّالي   آثارهم بصالح الأعمال
وأختم النَّظم بحمد المبدي   مؤرِّخًا ختامه بحمدي»

٩١- الموارد العذبة الصَّافية في شرح نظم الشَّافية، لعبد الجليل بن أبي المواهب محمَّد بن عبد الباقي الحنبلي :

شرح فيه منظومته للشَّافية، من شرحه نسخة في برلين برقم (٦٦١١)، لديّ مصوّرة عنها .

وأوّل شرحه : «أحمد الله الّذي عزّ اسمه، وتمّت كلمته، وعمّت البريّة آلاؤه ونعمه، وخصّت بعضهم بالفضائل والمزايا قسمه، وحمت في تصاريف أفعاله وأقداره حكمه، وأُصلّي ...» .

وآخره : «وما التَّوفيق إلَّا بالله، وليس المأمول إلَّا إيَّاه، وحين كملت تلك الأرجوزة لم أتبعها بأكثر من قولي:

وذا ختام ما أريد جمعه   نظما ....

الأبيات» .

٩٢- وقوام الدِّين محمَّد بن محمَّد مهدي الحسيني السيفي القزويني المتوفَّى سنة (١١٥٠هـ)[١] :

واسم منظومته الوافية، وتسمَّى أيضًا: التّحفة القوامية، **أوّلها** :

الحمد لله الَّـذي يصرّف بلطفه الرّياح حين تعصف
ما صُرِّفت أمثلة المباني وصرّحت بنطقها المعاني

وآخرها :

تمّ بعون الله صرف الشَّافية ورخته فقلت: نظمي الوافية
أبـيـاتـهـا بـلـيـغـة عليّة عـدتـهـا منظومة قـويّـة
ناظمها في سلكها قوام والحمد كالمسك لها ختام

وبحساب جملة (نظمي الوافية) يتّضح أنَّ ناظمها قد فرغ منها سنة (١١٣٣هـ) .

بلغت أبياتها (١١٦٢) .

طبعت بتحقيقي ملحقة بالشَّافية في طبعتها الصَّادرة عن دار البشائر البيروتيّة عام ١٤١٥هـ .

٩٣- ولقوام الدِّين القزويني أيضًا : (رُمح الخطّ) نظم فيه قسم الخطّ من الشَّافية [٢] .

---

(١) جامع الشُّروح والحواشي (١٠٧٥/٢) .

(٢) الذّريعة إلى تصانيف الشّيعة .

٩٤- وله أيضًا: (تقويم الخطّ)، وهو شرح لـ (رمح الخطّ) الَّذي نظم فيه قسم الخطّ [١].

٩٥- وللمُلَّا محسن (توشيح الوافية)[١]، وهو شرح لمنظومة شيخه قوام الدِّين القزويني للشَّافية والمسمَّاة (الوافية)، والَّتي تقدّم ذكرها برقم (٩٣).

٩٦- وحسين بن حسن بن محمَّد الحوثي اليمني (١١٠٤ ـ ١١٥٠هـ)[١].

٩٧- وحسين بن يحيى بن إبراهيم الذّماري الديلمي (١١٤٩ ـ ١٢٤٩هـ)[٢].

٩٨- ومصطفى بن محمَّد بن إبراهيم بن زكري الطرابلسي الشَّاعر (١٢٦٩ ـ ١٣٣٥هـ):

واسم منظومته نزهة الألباب، وقد طبعت ملحقة بديوانه المنشور بالقاهرة سنة (١٣١٠هـ) [٣].

٩٩- ومحمَّد بن أحمد بن قاسم حميد الدِّين اليمني (١٣١١ ـ ١٣٥٩هـ)[٤].

١٠٠- وعلي الينبعي الطَّالبي:

منه نسخة في السُّليمانيَّة ـ لاله لي ـ برقم (٣١٤١) لديَّ مصوّرة عنها.

أوّلها:

تقدّست إلهنا أسماؤكا ... وعظمت يا ربّنا نعماؤكا

---

(١) مصادر الفكر (٤٢٨)، ونشر العرف (١/٥٥٣).

(٢) مصادر الفكر (٤٣٣).

(٣) بروكلمان (٥/٣٣١)، والأعلام (٧/٢٤٤).

(٤) مصادر الفكر (٤٤٠ ـ ٤٤١).

وآخرها :

وآلـه مـن بعـده الأبـرار والتَّابعيـن ثـمّ والأنصـار
ما هبّ لطفًا من نسيم السَّحر وناح طير فوق غصن الشَّجر

١٠١- ومحمَّد الطيّب بن إسحاق التنبكتي المتوفّى سنة (١٣٦٢هـ) (١) :

واسم نظمه: التّحفة البكرية بنظم الشّافية .

***وترجمها:**

١٠٢- إلى الفارسيّة : الآقا هادي بن محمَّد صالح بن أحمد السَّرَوِيّ المازَنْدَارِيّ الأصفهاني (٢) .

١٠٣- وإلى التركيّة : قورد أفندي، ويعقوب عبد اللطيف :

وذلك بطلب من الوزير محمَّد باشا (٣) .

وجدت نسخة في السُّليمانيَّة ـ أيا صوفيا ـ برقم (٤٦٠٤)، غفلاً من اسم المترجم، أو تاريخ النّسخ، ولعلّها تكون هي .

تنبيه:

إنَّ محمَّد بن عبد الله بن محمود، المتوفّى سنة (٨١٩هـ)، له كتاب في النّحو، وآخر في الصَّرف .

---

(١) تشنيف الأسماع (٢٥٥)، وجامع الشُّروح والحواشي (١٠٧٦/٢) .

(٢) روضات الجنّات (١١٩/٤) .

(٣) كشف الظُّنون (١٠٢٢/٢) .

أمّا الأوّل فهو بعنوان (الهداية في النّحو) وقد طبع في الهند طبعة تجاوز عمرها المائة عام .

وأمّا الثّاني، أقصد الصّرفي، فقد طبعته دار ابن حزم في بيروت بمجلّد واحد بتحقيق إسحاق محمّد يحيى جاد الله الجعبري، ط ١، (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م)، بعنوان (الكفاية في النّحو)، ولست أدري لِمَ قيل: (في النّحو)، وهو كلّه في الصّرف، أهو خطأ من النّاسخ وجده المحقّق هكذا على غلاف النّسخة الوحيدة الّتي حقّق الكتاب اعتمادًا عليها، أم غير ذلك؟

والّذي يعنينا من هذين الكتابين أنّ نحويهما لا يكاد يخرج عن كافية ابن الحاجب، وأنّ صرفيهما لا يكاد يخرج كذلك عن شافيته، فهما في الحقيقة الكافية والشّافية مع شيء لا يكاد يذكر من التّصرّف، وإذا كان المؤلّف لم يشر أبدًا في كتابه الصّرفيّ (الكفاية) إلى أيّ صلة بينه وبين الشّافية، إلّا أنّه أشار إلى هذه الصّلة بين الكافية وكتابه النّحوي (الهداية) في مقدّمة الهداية .

القِسمُ الثاني:

الشَّافية

في علمي التصريف والخط

لابن الحاجب

[المقدّمة]

ربِّ تَمِّمْ بالخير .

الحمد لله ربِّ العالمين، وصلَّى الله على سيّدنا محمَّدٍ خاتمِ النَّبيين، وعلى آلِه وصحبِه أجمعين [١] .

سألني مَنْ لا يَسَعُني مخالفتُهُ [٢] أَنْ أُلحق بمُقدِّمتي في الإعراب مُقدِّمةً في التَّصريفِ على نحوِها، ومُقدِّمةً في الخطّ، فأجبتُه سائلاً مُتضرِّعًا أنْ يَنْفَعَ [٣] بهما، كما نَفَعَ [٤] بأُختِهما، والله الموفِّق .

---

(١) أوَّل ظ: بسم الله الرَّحمن الرَّحيم . الحمد لله ربِّ العالمين، والصَّلاة على سيّد المرسلين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، وبعد: فقد سألني ...

وأوَّل ص: بسم الله الرَّحمن الرَّحيم . الحمد لله ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على محمَّد وآله أجمعين . قال حادي زمانه، جمال الدِّين، أبو عمرو، عثمان بن عمر بن أبي بكر، رحمه الله، وبعد: فقد سألني ...

(٢) هو الأمير عماد الدِّين إسماعيل بن الملك الأفضل بن الملك المنصور بن الملك المظفّر بن شاهنشاه التَّقوي . انظر: تعليقة عمر بن داود بن سليمان الفارسي على الشَّافية (ل: ٢/أ) .

(٣) ص: (يَنْفَعَ) بفتح الياء، وبالفتح والضمّ في ظ .

(٤) الأصل: يُنْفَعُ . ويقصد بأختهما المقدّمة النحوية (الكافية).

[تعريف التَّصريف]

التَّصريفُ علمٌ بأُصولٍ يُعْرَفُ(١) بها أحوالُ أبنيةِ الكَلِمِ الَّتي ليست بإعرابٍ.

[أنواعُ الأبنية]

وأبنيةُ الاسمِ الأصولُ: ثلاثيَّةٌ، ورباعيَّةٌ، وخماسيَّةٌ (٢).

---

(١) ص: تُعْرَفُ.

(٢) مذهب سيبويه وجمهور النُّحاة أنَّ أبنية الاسم الأصول ثلاثيَّة ورباعيَّة وخماسيَّة، وزعم الكوفيون أنَّ نهاية الأصول ثلاثةٌ، فكلّ اسم زادت حروفه على ثلاثة ففيه زيادة، فإن كان خماسيًّا فالأخيران زائدان، وإن كان رباعيًّا قال الكسائي: الزائد الحرف الَّذي قبل آخره، وقال الفرّاء: الزائد هو الحرف الأخير. ولقد ناقض الكسائي والفرّاء مذهبيهما باتّفاقهما مع البصريين بأنّ وزن جعفر وجحمرش مثلاً هو فَعْلَلٌ وفَعْلَلِلٌ، وكان بناءً على ما ذهبا إليه يتعيّن على الفرّاء أن يقول في جعفر: فَعْلَرٌ، وعلى الكسائي أن يقول فيه: فَعْفَلٌ، وأن يقولا في جحمرش: فَعْلَرِشٌ؛ إذ معلوم اتّفاق الجميع على أنَّ الزائد إن لم يكن تكريرًا يوزن بلفظه، ومن أهل الكوفة من ذهب إلى أنَّ الأصل ثلاثة، ووزن ما عداها بلفظه، فقال في جعفر: فعلر، وفي جحمرش: فعلرش، ومنهم من قضى بزيادة ما عدا الثَّلاثة، إلَّا أنَّه لا يزن، فإن قيل: ما وزن جعفر وفرزدق؟ قال: لا أدري! انظر: الإنصاف (٢/٧٩٣ ـ المسألة ١١٤)، والممتع (١/٣١١)، والرضيّ (١/٤٧)، والمساعد (٤/٣٠)، والارتشاف (١/١٧).

وأبنيةُ الفعلِ: ثلاثيَّةٌ، ورباعيَّةٌ [١].

[الميزانُ الصَّرفيُّ]

ويُعبَّرُ عنها بالفاء والعينِ واللَّامِ، وما زاد بلامٍ ثانيةٍ وثالثةٍ، ويُعبَّرُ عنِ الزَّائدِ بلفظِهِ، إلَّا المبدلَ من تاءِ الافْتِعَالِ فإنَّه بالتاءِ [٢]، وإلَّا المكرَّرَ

---

(١) إنَّ ابتداء ابن الحاجب، رحمه الله، أصول الاسم والفعل بالثَّلاثة، نصٌّ، من غير تصريح، بأنّ أقلَّ أصولهما الثَّلاثة، وهذا مذهب البصريين، ولا تنقص الأصول عن ذلك؛ لأنّ الحاجة تدعو إلى حرفٍ يُبتدأ به، وحرف يُوقف عليه، وحرفٍ يُفصل به بينهما؛ لئلاّ يليَ الابتداءَ الوقفُ؛ لأنّ المتجاورين كالشيءِ الواحدِ، والابتداءُ والوقفُ متضادّان، كما يجب أن يكون المبتدأ به متحرِّكًا، والموقوف عليه ساكنًا، فلمَّا تنافيا في الصِّفة لهذين الوجهين كرهوا مقارنتهما، ففصلوا بينهما.

وذكر أبو الفتح نصر بن أبي الفنون البغدادي، تلميذ أبي البركات بن الأنباري، أنَّ مذهب الكوفيين أنَّ أقلّ ما يكون عليه الاسمُ حرفان؛ حرف يبتدأ به، وحرف يوقف عليه.

انظر هذه المسألة في اللباب للعكبري ٢/٢١١، وشرح الملوكي لابن يعيش ٢٤، والهمع للسُّيوطي ٦/١٥، إضافة إلى مراجع الحاشية السَّابقة.

(٢) مذهب الرضي أن يعبّر عن الزَّائد المبدل منه بالبدل، لا بالمبدل منه، فوزن اضطرب وازدرع عنده: افطعل وافدعل، وليس افتعل كما هو مذهب الجمهور، وأجاز ذلك عبد القاهر الجرجاني في الحرف الأصلي، فتقول على مذهبه: إن قال على وزن فال، واستقام على وزن استفال. انظر: الرضي (١/١٨)، والمفتاح للجرجاني (٢٨).

للإلحاقِ أو لغيرِه[١] فإنَّه بما تَقَدَّمَهُ، وإنْ كان منْ حُروفِ الزِّيادةِ، إلَّا بثَبَتٍ[٢]، ومن ثَمَّ كان حِلْتِيْتٌ[٣] فِعْلِيْلاً لا فِعْلِيْتًا، وسُحْنُونٌ وعُثْنُونٌ فُعْلُولاً لا فُعْلُونًا؛ لذلك ولِعَدَمِهِ[٤]، وسَحْنُونٌ إنْ صحَّ الفتحُ ففَعْلونٌ لا فَعْلُولٌ كحَمْدُونٍ، وهو مختصٌّ بالعَلَمِ[٥]؛ لندور فَعْلُولٍ وهو صَعْفُوقٌ[٦]،

---

(١) ص: وغيرِه.

(٢) الثَّبَتُ: الحُجَّةُ والبيِّنَةُ. اللسان (ثبت).

(٣) الحِلْتِيْتُ: نبتٌ يُتداوَى به، وهو صمغ الأنْجُذانِ.
انظر: قصد السَّبيل للمحبّي (١/ ٢١٤)، والألفاظ الفارسيَّة المعرّبة لأدي شير (ص ٥١)، والأدوية المفردة للملك المظفّر (ص ١٠٠)، وشرح غريب الشّافية (١/أ). وهو نبات يُقاوم السُّموم.

(٤) سُحْنونٌ: بضمّ السِّين طائرٌ، وبالضَّمّ والفتح: عَلَمٌ. والعُثْنونُ: اللّحيةُ، أو ما فَضَلَ منها بعد العارضين، أو ما نَبَتَ على الذَّقن وتحته سِفلاً، أو هو طولُها، والعُثْنون: شعيرات طوال تحت حنك البعير، ومن الرِّيح والمطر أولّهما، أو عامُّ المطر، أو المطرُ ما دام بين السّماء والأرض. وقول ابن الحاجب بعدم فُعْلُونٍ ليس محلّ إجماع، فقد أثبته ابن النَّاظم وغيره. وانظر: بغية الطَّالب لابن النَّاظم (١٨)، واللسان والقاموس (سحن، عثن).

(٥) يرى أبو عليّ أنَّ زَيْتُونًا فَعْلُونٌ، واختاره ابن جنّي، ورجّحه الزُّبيدي، وأجاز أبو عليّ كذلك في كَمُّونٍ أن يكون فَعْلُونًا من باب كَمٍّ، أو فَعُّولاً كسَفُّودٍ. فترى أنَّ فَعْلُونًا ليس مختصًّا بالعلم كما قال. ولو قال: وهذا الوزن في العلم أكثر منه في غيره لكان أسدّ وأصوب.
انظر: الخصائص (٣/ ١٠٣)، والاستدراك للزُّبيدي (١٢٧)، وسفر السَّعادة (١/ ٢٩٥)، والممتع (١/ ١٢٥).

(٦) قال الجواليقي: «صَعْفوق اسم أعجمي، وقد تكلّمت به العرب، يقال: بنو صَعْفُوقٍ لخَوَلٍ، أي خدم، باليمامة. قال العجّاج: =

وخَرْنُوبٌ ضعيفٌ (١)، وسَمْنَانُ فَعْلانٌ (٢)، وخَزْعَالٌ نادر (٣)، وبُطْنَانٌ فُعْلانٌ (٤)، وقُرْطَاسٌ ضعيف مع أَنَّه نقيض ظُهْرَانٍ .

= ها فَهْوذا فقد رجا النَّاس الغِيَرْ   من أمرهم على يديك والثُّؤَرْ
من آل صعْفوقٍ وأتباعٍ أُخَرْ   من طامعين لا ينالون الغَمَرْ»

المعرب (٢١٩) . والمشهور في صعفوق فتح الصَّاد، وجاء في التَّهذيب والقاموس والتاج (صعفق) أنَّ بعضهم يضمّها، وفي الاقتضاب (٣٢٨/٢) أنَّ أبا عمرو الشَّيباني قد منع في نوادره الضمّ . وانظر: الجمهرة (٣٤٥/٣) .

(١) في القاموس والتّاج (خرب) أنَّ الخَرْنوب، بالفتح، لُغَيّة في الخُرْنوب، وفي الصِّحاح (صعفق) وتقويم اللسان (١٠٢)، والمزهر (٥٨/٢) أنَّ الفتح لغة العامّة ولحنهم . والخَرْنوب: شجر اليَنْبُوتِ، وهو الخشخاش .

وقد ذهب عدد من التّصريفيين إلى أنَّ الخَرْنُوبَ: فَعْنُولٌ .

(٢) سَمْنانُ: موضع في ديار تميم قرب اليمامة، وشعب لبني ربيعة الجوع، أو ماء لهم، وموضع منه إلى رأس الكلب ثمانية فراسخ، وعَلَمٌ على رجل . انظر: معجم البلدان ٢٥١/٣، وشرح اليزدي ١٤٨ .

(٣) ممَّا ذكر على (فَعْلال) من غير الثنائي المكرّر: خَزْعال: وهو العَرَجُ . عن الفرَّاء، وقَهْقار: للحجر . زاده ثعلب، وقَسْطال وقَصْطال: وهو الغبار . زاده أبو مالك، ودَأْداء: لآخر الشَّهر . ذكره الشنتمري . وقَشْعام: للعنكبوت . وبَغْداد (بغداد، بغداذ) ذكرهما ابن القطّاع . وخَرْطال: لنوع من الحَبِّ . زداه الفيروزآبادي . وأمَّا بَهْرام وشَهْرام فاسمان أعجميّان . والبصريون لم يثبتوا هذه الزنة في غير الثنائي المكرّر . انظر: الكتاب (٢٥٧/٤)، والمعارف (٥٩٠، ٦٥٥)، وديوان الأدب (٥٩/٢)، والصحاح (خزعل)، ونكت الشنتمري (١١٧٣/٢)، وأبنية ابن القطّاع (٢٩٧)، وبغية الطَّالب (١٩)، والقاموس (خرطل، بهرم) .

(٤) البُطنان: اسم لباطن الريش، والظُّهران: اسم لظاهره، فهما اسمان مفردان . وقيل: بل هما جمعا بطنٍ وظهرِ الريش . انظر: الصِّحاح واللسان والقاموس والتاج (ظهر، =

* [مراعاةُ القلبِ المكانيِّ في الميزان]

ثُمَّ إنْ كان قَلْبٌ في الموزون قُلبَتِ الزِّنةُ مثلَه، كقولك في آدُرٍ[١]: أَعْفُلٌ .

* [ما يُعرف به القلبُ المكانيّ]

ويُعْرَفُ القَلْبُ بأَصْلِهِ، كنَاءَ يَنَاءُ مَعَ النَّأْيِ، وبأمثلةِ اشْتِقاقِهِ، كالجاهِ والحادِي والقِسِيِّ، وبِصِحَّتِهِ، كأَيِسَ، وبِقِلَّةِ اسْتِعْمالِهِ، كآرَامٍ[٢] وآدُرٍ، وبِأداءِ تَرْكِهِ إلى هَمْزَتَيْنِ عندَ الخليلِ، نَحْوُ جاءٍ[٣]، أوْ إلى مَنْعِ الصَّرْفِ بِغَيْرِ عِلَّةٍ على الأَصَحِّ، نَحْوُ أَشْياءَ، فإنَّها لَفْعَاءُ، وقال الكسائي: أَفْعَالُ، وقال الفرَّاء: أَفْعَاءُ، وأصلُها أَفْعِلاَءُ[٤] .

= بطن)، وشرح المصنف (٢/أ)، والرضي (١٦/١)، والجاربردي (٢٠) .

(١) آدُرٌ: مقلوبُ أَدْؤُرٍ جمع دارٍ على زنة أَفْعُلٍ .

(٢) آرامٌ: أَعْفالٌ مقلوبُ أَرْآمٍ جمع رِئْمٍ على أَفْعالٍ، وهي الظِّباءُ البيضُ الخالصة البياض . انظر: اللسان (رئم) .

(٣) هذه مسألة خالف فيها سيبويه شيخه الخليل، رحمهما الله، والجمهور على مذهب سيبويه، وكان أبو عليّ يقوّي مذهب الخليل . وما نسب إلى سيبويه وأتباعه حكاه سيبويه عن الخليل، فقد نقل عنه أنَّه قال: «إنّي رأيتهم حين أرادوا أن يبدلوا إحدى الهمزتين اللتين تلتقيان في كلمة واحدة أبدلوا الآخرة، وذلك: جاءٍ وآدمُ» . انظر المسألة في: الكتاب ٥٤٩/٣، ٣٧٧/٤، والمقتضب ١١٥/١، والأصول ٢٩٧/٣، والتكملة ٥٩٥، والمنصف ٥٢/٢، وشرح المفصّل لابن يعيش ١١٧/٩، والممتع ٥٠٩/٢، والارتشاف ١٦١/١، وشرح الشّافية لليزدي ١٣٨، ١٥٥، ٧٨٤ .

(٤) في أشياء أربعة مذاهب: =

* [مراعاة الحذف في الميزان]

وكذلك الحذفُ، كقولك في قاضٍ: فاعٍ، إِلَّا أنْ يُبَيَّن فيهما .

[الصَّحيح والمعتلّ من الأبنية]

وتَنْقَسِمُ إلى صَحِيحٍ ومُعْتَلٍّ، فالمُعْتَلُّ ما فيه حرفُ عِلَّةٍ، والصَّحيحُ بِخِلافِهِ(١)، فالمعتلُّ بالفاءِ مثالٌ، وبالعينِ أجوفُ وذو الثَّلاثةِ، وباللَّامِ

أوّلها: مذهب الخليل وسيبويه ومن تبعهما، قالوا: هي اسم جمع، لا جمع، أصلها: شَيْئاء على زنة: فَعْلاء، فحصل فيها قلب مكاني بتقديم اللام على الفاء، فصارت: أشياء، على زنة: لَفْعاء، ممنوعة من الصَّرْف .

وثانيها: مذهب الكسائي، قال: هي أَفْعالُ، جمع شَيْءٍ، جمع قلّة، كبيتٍ وأبيات، منعت من الصَّرْف بغير علّة .

وثالثها: مذهب الأخفش والفرّاء، قالا: هي في الأصل: أَشْيِئاءُ على زنة أَفْعِلاء، ثمَّ حذفت اللام، فبقي وزنُها: أَفْعاءُ؛ جمع شيْء شذوذًا على رأي الأخفش، أو جمع شيْء المخفّف من شيِّء على رأي الفَرَّاء .

ورابعها: المذهب الَّذي تفرَّد به اليزدي، وذكر أَنَّه مستفاد من مذهب الكسائي، وأنّ وزنها لفعاء مقلوبة من أفعال .

انظر تفصيل الأقوال والمذاهب فيها في: المنصف (٢/ ٩٤ ـ ١٠٢)، وشرح الملوكي لابن يعيش (٣٧٦ ـ ٣٨٢)، والممتع (٢/ ٥١٣ ـ ٥١٨)، وشرح الرضيّ (١/ ٨)، وشرح اليزدي على الشّافية ١/ ١٥٨، والإنصاف (٢/ ٨١٢) .

(١) اختلف في الهمزة والتَّضعيف، هل يلحقان بأحرف العلَّة أم لا ؟

أمَّا من ألحق التَّضعيف بأحرف العلّة فلأنَّه، أقصد التَّضعيف، يُبدل منه حرف =

منقوصٌ وذو الأربعةِ، وبالفاءِ والعينِ، أوْ بالعينِ واللَّامِ، لَفِيْفٌ مَقْرُونٌ، وبالفاءِ واللَّام لَفِيْفٌ مَفْرُوقٌ(١).

= العلّة، نحو: تَطَنَّيْتُ في تَظَنَّنْتُ، وخرجنا نَتَلَعَّى، أي: نَتَلَعَّعُ، أي: نأخذ اللّعاع، وهو أوَّل النّبت، فكرهوا ثلاث عينات فأبدلوا الآخرة ياءً، ومثله قول العجّاج:

تقضّي البازي إذا البازي كسر

يريد: تقضّض.

وأمَّا الهمزة فحجّة من ألحقها بحروف العلّة أنّها تليّن، تقول: (سال، وقرا، وبير) في تخفيف: (سأل، وقرأ، وبئر)، وأنَّها تحذف، كما في (خُذْ، وسَلْ)، كما تبدل كثيرًا، كما في (آدم، وإيمان، وخطايا)، وهكذا شأن حروف العلّة لا تسلم ولا تصحّ ولا تبقى على حالها في كثير من المواضع، بل تتغيّر بالقلب والإسكان والحذف، فلمّا شاركت الهمزة حروف العلّة في هذا ألحقت بها.

وفي عدّ الهمزة من أحرف العلّة مذاهب:

أوّلها: هي حرف علّة. وإلى هذا ذهب الفارسي، والميداني، وابن النَّاظم، وعلى ذلك جماعة من التَّصريفيين.

وثانيها: هي حرف صحيح. وعلى ذلك جمهور التَّصريفيين.

وثالثها: أنَّها شبيه بحرف العلّة.

انظر هذه المسألة في: نزهة الطرف للميداني (١٢٥)، وشرح الشَّافية للرضي (١/٣٣)، وشرح الألفية لابن النَّاظم (٨٤٠)، وللأشموني (٤/٢٩٢)، وشرح مختصر التَّصريف العزي للتفتازاني (١٠٥).

(١) قال اليزدي في شرحه على الشَّافية ١٦٥: «إنَّ المصنِّف لم يتعرّض لذكر المضاعف ولا المهموز، فكأنهما عنده من قبيل الصَّحيح، وفيه خلافُ ما عليه الجمهور، وأيضًا لا شكّ في أنَّ لهما أحكامًا مخصوصة، فلا يجوز عدُّهما من الصَّحيح. كما لا يجوز عدُّ المعتلّات من الصَّحيح؛ إذ لها أيضًا أحكام مخصوصة. =

[أبنية الأسماء]

* [أبنيةُ الاسمِ الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ]

وللاسْمِ الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ عَشَرةُ أبنيةٍ، والقسمةُ تقتضي اثنيْ عَشَرَ، سَقَطَ منها فُعِلٌ وفِعُلٌ اسْتِثْقالاً، وجُعِلَ الدُّئِلُ مَنْقُولاً[1]،

= فإن قلت: الصَّحيح عنده ينقسم إلى ثلاثة أقسام.

قلت: يكون اصطلاحَه وحدَه، ولكلٍّ ما اصطلح عليه، ولكن يكون فيه الخلاف المذكور».

(١) الدُّئِلُ: عَلَمٌ على قبيلة أبي الأسود، ودُوَيْبَّة شبيهةٌ بابن عِرْسٍ. وقد اختلف في (الدُّئِل) باعتباره علمًا أو اسم جنسٍ على أقوال:

١ ـ إنَّه منقول من الأفعال المبنيَّة للمفعول إلى الأعلام.

٢ ـ إنَّه منقول من الأفعال المبنيَّة للفاعل إلى أسماء الأجناس، ولما نُقل إلى معنى الاسم غير لفظه من صيغة المبني للفاعل إلى صيغة المبني للمفعول؛ لتكون الصِّيغة المختصّة بالفعل دليلاً على أنَّ أصله كان فعلاً.

٣ ـ إنَّه منقول من أسماء الأجناس ابتداءً إلى الأعلام، لا من الأفعال إليها. وقال المرادي: «في عدم الاعتداد بـ (دُئِلٍ) وإثبات هذه الزِّنة في زنات الاسم الثُّلاثيِّ المجرّد نظر، لأنّ سيبويه أثبت بناء (فِعِلٍ) بكسرتين، بلفظ واحدٍ، وهو إِبِلٌ».

وقال ابن مالك: «أكثر النحويين لم يعتدّوا بهذا البناء في الأسماء، لعلمهم أنَّه في الأصل مقصود به اختصاص الفعل الَّذي لم يُسَمَّ فاعلُه، واعتدّوا بموازنِ (فِعِلٍ) على قلّته، لأنَّهُ لم يُوجد في غير الأسماء، ولأنَّه لا مانع له من نفسه؛ إذ الكسرتان أقلّ ثقلاً من الضَّمّتين، وذو الضّمّتين في الكلام كثير، فذو الكسرتين حقيق بكثرة =

والحِبُكُ[١] ....

= النَّظائر، إلَّا أنَّه قلَّتْ نظائره اتِّفاقًا، فلم يَسَعْ إلَّا التَّسليم».

علمًا بأنَّ ابن مالك قد استدرك على هذا البناء مثالين آخرين، وهما (رُئِمٌ) للاسْتِ، و (وُعِلٌ) لغة في الوَعِلِ تيس الجبل.

انظر: شرح الكافية الشَّافية لابن مالك ٤/٢٠٢١، ونظم الفرائد له (٦/أ)، وإيجاز التَّعريف له (٧)، وشرح الألفيّة لابن النَّاظم ٨٢٢، وبغية الطَّالب له أيضًا ٢٢، والارتشاف ١/١٩، والمزهر ٢/٥١، وتوضيح المقاصد ٥/٢١٧.

(١) وردت قراءة في قوله تعالى في الآية ٧ من سورة الذَّاريات: ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْحُبُكِ﴾.

وخرّجت هذه القراءة بما يلي:

١ ـ سهوٌ من القارئ: هذا التَّوجيه ذكره ابن جنّي في المحتسب.

٢ ـ تداخلت على القارئ لغتا الحِبِك بكسرتين والحُبُك بضمّتين، فنطق بالحاء على اللُّغة الأولى والباء على اللُّغة الثَّانية، هذا التَّوجيه ذكره ابن جنّي كذلك.

٣ ـ إنَّ القارئ لمَّا نطق بالحاء مكسورة ذَهِلَ وتوهَّم أنَّه نطق بها مضمومة على لغة من ضمّ الحاء والباء، فجاء بالباء مضمومة على هذه اللُّغة: توجيه ذكره الجاربردي.

٤ ـ إنَّ القارئ لمَّا نطق بالحاء مكسورة على لغة من يقول حِبِكٌ تنبّه إلى أنَّ اللُّغة الأشهر هي الحُبُك بضمّتين، فعدل في الباء إلى القراءة المشهورة: توجيه ثالث لابن جنّي.

٥ ـ إنَّ القارئ كسر الحاء إتباعًا لكسرة تاء (ذاتِ)، ولم يعتدّ باللام السَّاكنة في الحبك؛ لأنّ السَّاكن حاجز غير حصين: توجيه ذكره أبو حَيَّان.

ولا يخفى ما في هذه التَّوجيهات جميعها من التكلّف، كما لا يخفى إمكان إسقاطها جميعها. =

إنْ ثَبَتَ فعلَى[١] تَدَاخُلِ اللُّغتينِ في حَرْفَيِ الكلمةِ[٢]. وهي: فَلْسٌ، وفَرَسٌ، وكَتِفٌ، وعَضُدٌ، وحِبْرٌ، وعِنَبٌ، وإِبِلٌ، وقُفْلٌ، وصُرَدٌ[٣]، وعُنُقٌ[٤].

* [ردّ بعض الأبنية إلى بعض]

وقد يُرَدُّ بعضٌ إلى بعضٍ، ففَعِلٌ مِمَّا ثانيهِ حرفُ حَلْقٍ، كفَخِذٍ يجوزُ فيه: فَخْذٌ، وفِخْذٌ، وفِخِذٌ، وكذلك الفعلُ، كشَهِدَ، ونحوُ كَتِفٍ يجوزُ فيه: كَتْفٌ، وكِتْفٌ، ونحوُ عَضُدٍ يجوزُ فيه: عَضْدٌ[٥]، ونحوُ عُنُقٍ

= بقي أن أقول: نُقلت في هذه اللَّفظة (الحبك) تسع قراءات . وانظر جميع القراءات وتوجيهاتها وما يمكن أن ترد به في: المحتسب (٢/٢٨٨)، وشواذ ابن خالويه (١٤٥)، وشواذ الكرماني (٢٢٩)، وشرح الكافية الشَّافية (٤/٢٠٢١ ـ ٢٠٢٢)، وشرح الشَّافية لمصنِّفها (٥/أ)، وللرضيّ (١/٢٩)، وللجاربردي (٣٠)، وإيجاز التَّعريف لابن إياز (٥/أ)، وبغية الطَّالب لابن النَّاظم (٨)، والارتشاف لأبي حَيَّان (١/١٩)، والبحر المحيط له أيضًا (٨/١٣٤)، والتَّصريح للأزهري (٢/٣٥٥) .

(١) الأصل: على .

(٢) انظر: شرح المرادي على الألفيَّة (٥/٢٢٠) .

(٣) الصُّرَدُ: طائر فوق العصفور، أبقع ضخم الرأس، نصفه أبيض ونصفه أسود . اللسان (صرد) .

(٤) في ص، ظ بدون عطف بين أمثلة الأبنية .

(٥) ما ذكره ابن الحاجب من عدم جواز (عِضْدٍ، وعُضْدٍ) بكسر فسكون، وضمّ فسكون، قد سُمِعَ عنهم، وقد ذكر صاحب التَّاج في عَضُدٍ سبع لغاتٍ، وهي: عَضُدٌ، عَضْدٌ، عُضْدٌ، عِضْدٌ، عَضِدٌ، عُضُدٌ، عَضَدٌ . انظر: إصلاح المنطق ٩١، والقاموس والتَّاج (عضد) .

يجوزُ فيه: عُنْقٌ، ونحوُ[1] إِبِلٍ، وبِلِزٍ[2] يجوزُ فيهما[3]: إِبْلٌ، وبِلْزٌ، ولا ثالثَ لهما[4]، ونحوُ قُفْلٍ يجوزُ فيه: قُفُلٌ، على رَأْيٍ؛ لِمَجِيْءِ عُسُرٍ ويُسُرٍ[5].

---

(١) ص: وفي.

(٢) البِلِزُ والبِلِزُّ: المرأة الضخمة، والخفيفةُ، ورجلٌ بِلِزٌ: قصيرٌ. اللسان (بلز).

(٣) ظ: فيه.

(٤) جاء غيرُهما:

١ ـ إِبِدٌ: للأتان الوحشيّة، والولود من النّساء. ٢ ـ ولا أفعل ذلك إِبِدَ الإِبِدِ. ٣ ـ حِبِرٌ: لقَلْح الأسنان. ٤ ـ بِلِصٌ: لطائر البَلَصُوص. ٥ ـ جِلِخْ جِلِبْ، جِلِخْ طِلِبْ، خِلِجْ جِنِبْ، حِلِجْ بِلِجْ، جِلِنْ بِلِنْ: في ألعاب الصِّبيان. ٨ ـ جِحِطْ، جِحِظْ، إِحِظْ، إِحِطْ، إِجِطْ: زَجْرٌ للغنم. ٩ ـ جِحِصْ: زَجْرٌ للكبش. ١٠ ـ جِطِخْ: زَجْرٌ للعنز. ١١ ـ إِجِدْ: زَجْرٌ للإبل، وقيل للخيل. ١٢ ـ إِجِصْ: زَجْرٌ للعنز والجمل. ١٣ ـ جِظِرْ: زَجْرٌ للعنز والجمل. ١٤ ـ تِفِرْ تِفِرْ، تِقِرْ تِقِرْ: حكاية للضَّحك. ١٥ ـ بِذِخْ بِذِخْ: زَجْرٌ للبعير. ١٦ ـ دِبِسٌ. ١٧ ـ وِتِدٍ. ١٨ ـ مِشِطٌ. ١٩ ـ إِثِرٌ. ٢٠ ـ إِطِلٌ. ٢١ ـ إِبِطٌ. ٢٢ ـ مِسِكٌ. ٢٣ ـ إِجِدٌ. ٢٤ ـ خِطِبٌ. ٢٥ ـ نِكِحٌ. ٢٦ ـ إِقِطٌ. ٢٧ ـ سِلِمٌ. ٢٨ ـ حِبِكٌ. وهي على التَّرتيب لغاتٌ في: ١٦ ـ دِبْسٍ. ١٧ ـ وَتِدٍ. ١٨ ـ مُشْطٍ مثلّث الميم. ١٩ ـ إِثْرٍ. ٢٠ ـ إِطْلٍ. ٢١ ـ إِبْطٍ. ٢٢ ـ مِسْكٍ. ٢٣ ـ أُجُدٍ. ٢٤ ـ خِطْبٍ. ٢٥ ـ نِكْحٍ. ٢٦ ـ أَقِطٍ. ٢٧ ـ سِلْمٍ. ٢٨ ـ حُبُكٍ.

انظر: ليس لابن خالويه ٩٦، والمنصف ١/١٨، ونظم الفرائد لابن مالك ٦/أ، والمزهر ٢/٦٥، ونكت السُّيوطي ١٣٠/ب.

(٥) قال عيسى بن عمر: كلُّ اسم ثلاثيّ أوّله مضموم وأوسطه ساكن فمن العرب من يخفّفه ومنهم من يثقّله، مثل: عُسْرٍ وعُسُرٍ، ورُحْمٍ ورُحُمٍ، وحُلْمٍ وحُلُمٍ. =

[أبنيةُ الاسمِ الرُّباعيِّ المُجرَّدِ]

وللرُّباعِيِّ المُجَرَّدِ[١] خمسةٌ: جَعْفَرٌ، وزِبْرِجٌ[٢]، وبُرْثُنٌ، ودِرْهَمٌ[٣]،

= وحكى الأخفش مثل ذلك، إلَّا أنَّه استثنى ما كان صفة كحُمْرٍ، أو معتلّ العين كسُوقٍ، فلا يثقّلان عنده إلَّا في الضَّرورة.

ورُوي أنَّ أبا جعفر، وابن وثّاب، وعيسى، كانوا يقرؤون: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسُرِ يُسُرًا ۝٥ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسُرِ يُسُرًا﴾ بضمّ السِّينات فيها. ومعلومٌ أنَّ التَّفريعات لغة تميم، وبكر بن وائل، وأنّ الحجازيين لا يغيّرون البناء، ولا يفرّعون.

انظر: أدب الكاتب ٥٣٧، وإصلاح المنطق ٩١، والصِّحاح (عسر)، والنَّشر لمكّيّ ٢١٦/٢، والرضي على الشَّافية ٤٦/١، وشواذ الكرماني (٢٦٧)، والبحر ٤٨٨/٨، والدر المصون ٤٦/١١، والقاموس والتاج (عضد).

(١) ليست في ظ.

(٢) الزِّبْرِجُ: كلّ ما يُتَّخذ زينة، وأنواع من السَّحاب. اللسان (زبرج).

(٣) قيل: هو معرّب دِرَمٍ، فارسيّ، مأخوذ من اليونانيّة، فهو فيها دراخما.

قال اليزدي: «اعلم أنَّ في ثبوت فِعْلَلٍ بحثًا؛ لأنّ درهمًا معرّب، وهِبْلَعًا إنما يكون رباعيًّا إن قلنا بأصالة الهاء».

ولك أن لا تسلّم تعريبَ دِرْهَمٍ، ولا زيادة هاء هِبْلَعٍ، وعلى تقدير التَّسليم نقول: فِعْلَلٌ محقَّقٌ لأمرين:

أحدهما: عدم انحصار أمثلته فيما ذكرت. من الكتاب: «يكون على فِعْلَلٍ، فالأسماء نحو قِلْعَمٍ ودِرْهَمٍ، والصِّفة هِجْرَعٌ وهِبْلَعٌ».

الثَّاني: أنَّ الملحق يستدعي وجود الملحق به لا محالة، وقد تحقّق الملحقُ =

وقِمَطْرٌ (١) .

وزاد الأخفشُ نحوَ جُخْدَبٍ (٢) .

= نحو العِثْيَر ههنا، فيكون الملحق به متحققًا .

انظر: شرح اليزدي ١٧٩ ، و المعرب (١٤٨)، وشفاء الغليل (١٤٥)، وقصد السَّبيل (٢٤/١)، والألفاظ الفارسيّة لأدّي شير (٦٢)، وتفسير الألفاظ الدّخيلة لطوبيا العنسي (٢٧) .

(١) القِمَطْرُ: شبه سَفَطٍ، والجمل الضَّخم القويّ، والرّجل القصير الضّخم . اللسان (قمطر) .

(٢) مذهب البصريين ـ عدا الأخفش ـ أنَّ فُعْلَلاً لا يعدّ من أبنية الرُّباعيّ المجرّد، وأثبته الأخفش والكوفيون، ويمكن أن يحتجّ لهؤلاء بأن يقال:

١ ـ إنَّ فُعْلَلاً ـ وإن لم يروه سيبويه ـ قد رواه الأخفش من أئمَّة البصرة، والفرَّاء من أئمَّة الكوفة، وزيادة الثّقة مقبولة، ولا سبيل إلى ردّها .

٢ ـ يؤيّد رواية هذين الإمامين قول العرب : «مالي من ذلك عُنْدَدٌ» ، أي: بُدٌّ، فجاؤوا به مفكوكًا غير مدغم ، ولا يفعلون ذلك بذي مثلين متحرّكين لا يوازن فَعَلاً، أو فِعَلاً، أو فُعَلاً، أو فُعُلاً، أو فِعِلاً، إلَّا إذا كان أحدهما أو ما قبلهما مزيدًا للإلحاق كقَرْدَدٍ، وألَنْدَدٍ، ومعلوم أنَّ عُنْدَدًا ليس موازنًا لفَعَلٍ وأخواته، فيتعيّن كونه ملحقًا بفُعْلَلٍ، كما تعيّن كون مَهْدَد ، وقَرْدَد محلقين بجَعْفَر .

٣ ـ سلَّمنا أنَّ كلّ فُعْلَل جاء فيه فُعْلُل من غير عكس، لكن لِمَ يلزم من هذا أن يكون فُعْلَل مفرّعًا ، وهلاّ يكون وقوعه بطريق الاتّفاق، فيكون فُعْلَل أصلاً برأسه؟ خاصّة وأنَّهُ قد ألحق به، ولا يلحق إلَّا بأصل .

٤ ـ وأيضًا إذا ثبت (فُعْلَلٌ) كان للضمّة ثلاثة مواقع في الرّباعي، وللكسرة أربعة، وللفتحة خمسة، فتثبت المزيّة للفتحة بموقع خامس . =

= فلو لم يكن (فُعْلَلٌ) مثبتًا كان للفتحة أربعة مواقع : فاء (فَعْلَلٍ) ولامه الأولى، وعين (فِعَلْلٍ)، ولام (فِعْلَلٌ) الأولى؛ على عدد مواقع الكسرة، وهُنَّ : فاء (فِعْلِل) ولامها الأولى، وفاء (فِعْلَلٍ) و(فِعَلْلٍ)، فكان يفوت التَّنبيه على كون الفتحة أخفّ في الاستعمال، وأحقّ بسعة المجال . ذكر ذلك ابن مالك في الإيجاز .

ويمكن أن يُرَدَّ على الأخفش والكوفيين بأن يقال:

١ ـ لو كان فُعْلَل أصلاً كغيره من الرُّباعيّ لجاز أن ينفرد عن فُعْلُل ، ولمّا لم ينفرد عن فُعْلُل في شيء علم أنَّ فَتْحَ ما فُتِحَ لم يكن للإلحاق بنحو جُخْدَب، ولم يكن إلَّا فرارًا من توالي الضمّتين في فُعْلُل ، وليس بينهما إلَّا ساكن، وهو حاجز غير حصين، فكان عُدُولُهم عن فُعْلُل إلى فُعْلَل شبيهًا بعدولهم في جمع جَديد ونحوه من فُعُل إلى فُعَل تخلّصًا من توالي الضمّتين، وكان مقتضى الدَّليل أن يفرّوا إلى السُّكون، إلَّا أنَّه منع منه في فُعْلُلٍ خوفُ التقاء السَّاكنين، وفي جُدُد ونحوه خوف إدغام اسم لا يشبه الفعل، فلجئ إلى شبيه السُّكون في الخفّة، وهو الفتح .

٢ ـ ولو سَلَّمْنَا أنَّ الفكَّ للإلحاق، فإنَّا لا نُسلِّم أنَّه لا يلحق إلَّا بالأصول، فإنَّه قد ألحق بالمزيد فيه، فقالوا: اِقْعَنْسَسَ، فألحقوه باحْرَنْجَمَ، فكما ألحقوا بالمُفَرَّع بالزِّيادة، فكذا قد يلحق بالمفرّع بالتَّخفيف .

قلت: كفى بصحّة النّقل، وثقة النّاقل، دليلين على ثبوت هذا الوزن، والقول بثبوته مذهب الأئمّة المتأخّرين .

هذا وقد ذكروا للرّباعي المجرّد أبنية أخرى اعتدّ بها قوم، ولم يعتدّ بها آخرون، وهي:

١ ـ فُعَلٌّ، مثل: خُبَعْثٍ ودُلَمْزٍ: للجمل الضَّخم، وفُتَكْرٍ: واحد الفَتَكْرين، وهي الدَّواهي . =

وأمَّا جَنَدِلٌ، وعُلَبِطٌ، فتوالي الحركات حَمَلَهُما على بابِ جَنَادِلَ وعُلاَبِطٍ [1].

***

= ٢ ـ فِعْلُلٌ، مثل: زِئْبِرٍ: وهو ما يعلو الثَّوب الجديد من مثل الزّغب، وخِرْفُعٍ: للقطن الفاسد، وضِئْبُلٍ: للدَّاهية.

٣ ـ فُعْلِلٌ، مثل: حُرْمِزٍ: أبو قبيلة.

٤ ـ فَعَلَلٌ، مثل: دَهَنَجٍ: للحجر الثَّمين، وعَرَتَنٍ: شجر يُدبغ به.

٥ ـ فَعْلِلٌ، مثل: طَخْرِبَةٍ: للقطعة من خرقةٍ.

٦ ـ فَعَلُلٌ، مثل: عَرَتُنٍ: لغة في المفتوح التاء.

انظر: المنصف (١/٢٧)، والممتع (١/٦٨)، وشرح الملوكي لابن يعيش (٢٦ ـ ٢٨)، وشرح الخلاصة لابن النَّاظم (٨٢٤)، وبغية الطَّالب له (١٥ ـ ١٦)، والارتشاف (١/٥٨)، وهمع الهوامع (٦/١٣)، والمزهر (٢/٢٨).

(١) الجَنَدِلُ: الموضع فيه حجارة غلاظ، والعُلَبِطُ: الضَّخم والعظيم والعريض والغليظ، والقطيع من الغنم، واللبن الخاثر، وقول المصنِّف: «توالي الحركات حملها على باب جَنادِل وعُلابط» إشارة إلى عدم الاعتداد بهذين البناءين، وهذا هو ما صرّح به في شرحه على الشَّافية، وهذا على مذهبه ومذهب قومٍ، واعتدّ بهما قومٌ آخرون، وقد ذكر أبو حيّان والسّيوطي أنَّ البصريّين يفرّعون فَعَلِلاً على فَعالِلَ، وفرّعَهُ الفرّاءُ وأبو علي على فَعَلِيْلٍ.

انظر: الارتشاف ٥٨/١، والهمع ١٣/٦، والمزهر ٢٨/٢.

[أَبْنِيةُ الاسمِ الخُماسيِّ المُجَرَّدِ]

وللخُماسِيِّ المُجَرَّدِ (١) أربعةٌ (٢): سَفَرْجَلٌ، وقِرْطَعْبٌ، وجَحْمَرِشٌ، وقُذَعْمِلٌ (٣).

---

(١) ليست في ظ، ص.

(٢) وهي: فَعَلَّلٌ: سَفَرْجَلٌ، فِعْلَلٌّ: قِرْطَعْبٌ، فَعْلَلِلٌ: جَحْمَرِشٌ، فُعَلِّلٌ: قُذَعْمِلٌ.

(٣) القِرْطَعْبُ: الشيء الحقير، يقالُ: مالَهُ قِرْطَعْبَةٌ، أي: ما لَهُ شيء. والجَحْمَرِش: العجوز الكبيرة، والأفعى الخشناء. والقُذَعْمِلُ: الضَّخم من الإبل، والقُذَعْمِلَةُ: المرأة القصيرة الخسيسة، وما عنده قُذَعْمِلَةٌ: ما عنده شيء.

وقد زاد ابنُ السّراج في أبنية الخماسيّ المجرّد بناءً خامسًا، وهو فُعْلَلِلٌ، ومَثَّل له بقولهم: هُنْدَلِعٌ لبقلةٍ، ولم يُوافَق عليه، وزادوا أيضًا أبنية أخرى، كلّها مردود ومحلّ اعتراض ومناقشات، وهي:

١ ـ فِعِلَّلٌ: عِقِرْطلٌ للفيلة.

٢ ـ فِعَلَّلٌ: سِبَغْطَرٌ للضَّخم.

٣ ـ فُعُلَّلٌ: قُرُعْطُبٌ لغةٌ في قِرْطَعْبٍ.

٤ ـ فُعْلَلٌ: قُسْبَنْدٌ للطّويل العظيم العنق.

٥ ـ فَعْلَلٌ: بَرْطَنْجٌ لحزام الدّابّة.

٦ ـ فِعَّلِلٌ: صِنَّبِرٌ للرّيح الباردة.

٧ ـ فَعْلِلٌ: زَنْمِرْدَةٌ للمرأة تشبه الرّجال خَلقًا.

انظر: المنصف (١/٣١)، والممتع (١/٧٠)، وأبنية ابن القطّاع (٣٢١)، وشرح =

[أَبْنِيَةُ الاسمِ المَزِيدِ فيه]

وللمزيدِ فيه أبنيةٌ كثيرةٌ، ولمْ يَجِئْ في الخُماسِيِّ إلَّا[1]: عَضْرَفُوْطٌ، وخُزَعْبِيْلٌ، وقِرْطَبُوسٌ، وقَبَعْثَرَى، وخَنْدَرِيْسٌ . على[2] الأكثر[3] .

= الملوكي لابن يعيش (٢٨)، والارتشاف (١/٢٧)، والهمع (٦/١٤)، والمزهر (٢/٣٤)، وتوضيح المقاصد للمرادي (٥/٢٣٢)، وقصد السَّبيل للمحبّي (٢/٩٥) .

(١) أبنيتها على التَّرتيب: فَعْلَلُولٌ، فُعَلِّيْلٌ، فِعْلَلُولٌ، فَعَلَّلَى، فَعْلَلِيْلٌ . وقد ذكروا لمزيد الخماسي أبنية غير ما ذكره ابن الحاجب، إلَّا أنَّ الأكثر على عدم الاعتداد بها، وهي: فَعَلُّولٌ، نحو: سَمَرْطُوْلٍ: للطّويل المضطرب، وفِعْلِلالٌ، نحو: دِلْعِمَاظٍ: للوقّاع في النَّاس، فِعِلَّالٌ، نحو: قِرِصْطالٍ: للغبار، وفُعْلالِلٌ، نحو: خُزْرانِقٍ: لضربٍ من الثّياب، ودُرْدَاقِسٍ: لطرف العظم الناتئ فوق القفا، وفَعَلَّالٌ، نحو: قَرَصْطالٍ: للغبار، وفِعْلَلِيلٌ، نحو: مِغْنَطِيسٍ، وفِعْلالِيْلٌ، نحو: مِغْنَاطِيْسٍ، وفَعَلَّلانَةٌ، نحو: قَرَعْبَلانَةٍ: لدويبَّةٍ، وفَعْلَلالَةٌ، نحو: طَرْجَهارَةٍ وطَرْجَهالَةٍ: للفنجانة، وشبه طاسٍ يُشرب به، وفِعْلِلالَةٌ، نحو: طِرْجِهارَةٍ وطِرْجِهالَةٍ، وإفْعَلِّينةٌ، نحو إصْطَفْلِينَةٍ: للجزرة، وفَعْلالِيلٌ، نحو: مَغْنَاطِيسٍ .

انظر: أبنية ابن القطَّاع (٣٢٣)، والممتع (١/١٦٤)، وبغية الطَّالب (١٧)، والارتشاف (١/٦٨)، والمزهر (٢/٣٤) .

(٢) ظ: عند .

(٣) العَضْرَفُوْطُ: ذكر العَظاءِ، واحده: عَظاءة وعَظاية، وهي دُويبَّةٌ أكبر من الوَزَغة بيضاء ناعمة تُسمَّى العِسْوَدَّة . والخُزَعْبِيْلُ: الباطل من كلام ومُزاحٍ . والقِرْطَبُوسُ، وبفتح القاف أيضًا: الدَّاهية، والنَّاقة العظيمة الشّديدة . والقَبَعْثَرَى: العظيم الشّديد، =

[أَحْوالُ الأَبْنِيَة]

وأَحْوالُ الأبنيةِ قد تكونُ للحاجةِ، كالماضي، والمضارعِ، والأمرِ، واسمِ الفاعلِ، واسم المفعولِ (١)، والصِّفَةِ المشبَّهة، وأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ، والمَصْدرِ، واسْمَي الزَّمانِ والمَكانِ، والآلةِ، والمُصَغَّرِ، والمَنْسوبِ، والجَمْعِ، والتِقاءِ السَّاكنينِ، والابتداءِ، والوقفِ .

= والأنثى: قَبَعْثَراةٌ . والخَنْدَرِيْسُ: القديم، يقال: تمرٌ خندريسٌ للقديم منه، وخمرٌ خندريس للقديمة كذلك . قيل: هي روميّة معرّبة، وقيل: فارسيّة أصلُها (كَنْدَرِيْش) أي: شاربُها ينتف لحيته لذهاب عقله، قال جرير يهجو الأخطل:

ظَلِلْتَ تَقِيْءُ الخندريسَ وتغلبٌ مَغانمُ يومِ البِشْرِ تُحْوَى نِهابُها

وقال الحُصين بن المنذر لحجّار بن أبجر العجليّ:

لحجّارِ بنِ أَبجرَ كلَّ يومٍ إذا يَضحى سُلافةُ خندريسُ

والحكمُ بأصالة نون خندريس مذهب سيبويه والجمهور، وعلى ذلك ابن السرَّاج في الأصول ٣/٢٢٢، والزّبيدي في الاستدراك ١٩٣، والزَّمخشريّ في المفصل ٢٤٣، وابن عصفور في الممتع ١/١٦٣، وابن يعيش في شرح المفصل ٦/١٤٦، وابن الحاجب هنا في الشّافية، واليزدي في شرحها ١٨٥ .

واختار ابن الحاجب في شرحه على المفصل ١/٦٩٦ الحكم بزيادة النّون، وأنّهُ على زنة فَنْعَلِيْلٍ . وانظر: الكتاب ٤/٣٠٣، والمعرب ١٢٤، ١٧٢، وشفاء الغليل ٨٧، وقصد السَّبيل ١/٤٦٥، والجمهرة ٣/٤٠١، والمناهل الصّافية ١/٥٣ .

(١) ص: والمفعول .

وقد تكونُ للتَّوَسُّع، كالمَقْصُورِ، والمَمْدُودِ، وذِي الزِّيادةِ.

وقد تكون للمُجانَسةِ، كالإمالة.

وقد تكونُ للاسْتِثْقالِ، كتَخْفِيف الهمزةِ، والإِعْلالِ، والإِبْدالِ، والإِدْغامِ، والحَذْفِ(١).

[أبنية الأفعال]

[الماضي]

* [أَبْنيةُ الماضي الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ]

للثُّلاثيِّ المُجَرَّدِ ثلاثةُ أبنيةٍ: فَعَلَ، وفَعِلَ، وفَعُلَ، نَحْوُ: ضَرَبَهُ، وقَتَلَهُ، وجَلَسَ، وقَعَدَ، وشَرِبَهُ، ووَمِقَهُ، وفَرِحَ، ووَثِقَ، وكَرُمَ.

* [أبنية الماضي الثُّلاثيّ المزيد فيه]

وللمَزِيد فيه خَمْسةٌ وعِشْرونَ(٢):

---

(١) لشرّاح الشّافية أنظارٌ في جعل المصنِّف بعضَ أحوال الأبنية للحاجة، وبعضَها مِمَّا لا تمسُّ إليه الحاجة، وهو ما جاء للتوسّع أو المجانسة أو الاستثقال، ولهم مناقشات ومفاهيم متعدّدة ومتباينة، فانظرها في مواطنها من شروحهم. قال اليزدي ١/١٨٨: «والحقُّ الَّذي لا يُدفع أنَّ كلام الشّارحين غيرُ خالٍ عن تحيُّرٍ وتكلُّفٍ».

(٢) ظ: (خمسة وعشرون بناءً). وأبنيتُها على الترتيب المذكور هنا هي:

فَعْلَلَ: شَمْلَلَ، فَوْعَلَ: حَوْقَلَ، فَيْعَلَ: بَيْطَرَ، فَعْوَلَ: جَهْوَرَ، فَعْنَلَ: قَلْنَسَ، فَعْلَى: قَلْسَى، تَفَعْلَلَ: تَجَلْبَبَ، تَفَوْعَلَ: تَجَوْرَبَ، تَفَيْعَلَ: تَشَيْطَنَ، تَفَعْوَلَ: تَرَهْوَكَ، تَمَفْعَلَ: تَمَسْكَنَ، تَفَاعَلَ: تَغَافَلَ، تَفَعَّلَ: تَكَلَّمَ، اِفْعَنْلَلَ: اِقْعَنْسَسَ، اِفْعَنْلَى: اِسْلَنْقَى، أَفْعَلَ: أَخْرَجَ، فَعَّلَ: جَرَّبَ، فَاعَلَ: قَاتَلَ، اِنْفَعَلَ: انْطَلَقَ، اِفْتَعَلَ: اِقْتَدَرَ، اسْتَفْعَلَ: =

مُلْحَقٌ بدَحْرَجَ، نَحْوُ: شَمْلَلَ، وحَوْقَلَ، وبَيْطَرَ، وجَهْوَرَ، وقَلْنَسَ، وقَلْسَى (١) .

ومُلْحَقٌ بِتَدَحْرَجَ، نَحْوُ: تَجَلْبَبَ، وتَجَوْرَبَ، وتَشَيْطَنَ، وتَرَهْوَكَ، وتَمَسْكَنَ، وتَغَافَلَ، وتَكَلَّمَ (٢) .

ومُلْحَقٌ باحْرَنْجَمَ، نَحْوُ: اقْعَنْسَسَ، واسْلَنْقَى (٣) .

وغَيْرُ مُلْحَقٍ، نَحْوُ: أَخْرَجَ، وجَرَّبَ، وقَاتَلَ، وانْطَلَقَ، واقْتَدَرَ، واسْتَخْرَجَ، واشْهَابَّ، واشْهَبَّ، واغْدَوْدَنَ، واعْلَوَّطَ (٤) .

= اِسْتَخْرَجَ، اِفْعَالَّ: اِشْهَابَّ: اِفْعَلَّ: اِشْهَبَّ، اِفْعَوْعَلَ: اِغْدَوْدَنَ، اِفْعَوَّلَ: اِعْلَوَّطَ .
منها خمسة عشر بناء للإلحاق، وعشرة لغيره . وهذا العدد الَّذي ذكره المصنِّف ليس على سبيل الحصر، بل الأشهر، وقد ذكروا غيرَهَا عددًا كبيرًا . انظر: بغية الطَّالب (٢١ ـ ٢٢)، وشرح ركن الدِّين (١/٣٦٧)، وأبنية ابن القطَّاع (٣٥٥)، وشرح التَّسهيل لمصنِّفه (٢/٨٩٦)، وشرح اللاميّة لابن النَّاظم (١٦)، والارتشاف (١/٦٨)، والمزهر (٢/٤٠) .

(١) شَمْلَلَ: أَسرعَ وشَمَّرَ، وشَمْلَلَ النَّخلةَ: لقط ما تبقَّى عليها من حملها، وحَوْقَلَ: فترَ عن الجماع، وبَيْطَرَ الدَّابَّةَ: عالجها، ومنه البَيْطارُ، وجَهْوَرَ في حديثه: جَهَرَ، وقَلْنَسَ وقَلْسَى سعدٌ بكرًا: ألبسه القَلَنْسُوة .

(٢) تَجَلْبَبَ: لبس الجِلْبابَ، وتَجَوْرَبَ: لبس الجَوْرَبَ، وتَشَيْطَنَ: تَشبّه بالشَّيطان، وتَرَهْوَكَ: تَمَوَّجَ في مشيه ضعفًا وارتخاءً، وتَمَسْكَنَ: صار مِسْكينًا، أو تظاهر بذلك .

(٣) اِحْرَنْجَمَ القومُ والإبلُ: ازدحموا واجتمعوا، واقْعَنْسَسَ: رجع وتأخَّر، وخرج صدرُه، واسْلَنْقَى: استلقى على ظهره .

(٤) اِشْهَبَّ واشْهابَّ: إذا غلب البياضُ غيره، واغْدَوْدَنَ الشَّعرُ: طالَ وتَمَّ، والنَّبتُ: =

واسْتَكَانَ، قيلَ: افْتَعَلَ؛ من السُّكونِ، فالمَدُّ شاذٌّ، وقيل: اسْتَفْعَلَ، من كَانَ (١)، فالمَدُّ قياسيٌّ (٢).

= اخضرّ حتّى يضرب إلى السّواد من شدّة رِيِّه، واعْلَوَّطَ: ركبَ رأسَه وتقحَّمَ على الأمر بغير رويّةٍ، واعْلَوَّطَ المركوبَ: تعلّقَ بعنقه وعلاه، وركبَه عُريًا بلا سَرْجٍ أو لجامٍ.

(١) في اسْتَكانَ أربعة أقوالٍ:

أوّلها: أنّه افْتَعَلَ من سَكَنَ، فألفُه خارجة عن القياس. وصاحب هذا المذهب هو الفَرَّاء وطائفة من النحويين. قال السَّمين الحلبي: «ورُدَّ على الفَرَّاء بأنّ هذه الألف ثابتة في جميع تصاريف الكلمة، نحو: اسْتَكَانَ يَسْتَكِيْنُ فهو مُسْتَكِيْنٌ ومُسْتَكانٌ إليه اسْتِكانةً، وبأنّ الإشباعَ لا يكون إلّا في ضرورةٍ». وأجاب عن هذا الاعتراض بقوله: «وكلاهما لا يلزمه؛ أمّا الإشباع فواقع في القراءات السّبع كما سيمرُّ بك، وأمّا ثبوت الألف في تصاريف الكلمة، فلا يدلُّ أيضًا؛ لأنَّ الزّائد قد يلزم. ألا ترى أنَّ الميم في تَمَنْدَلَ وتَمَدْرَعَ زائدة، ومع ذلك هي ثابتة في جميع تصاريف الكلمة، قالوا: تمندل يتمندل تمندلاً فهو متمندِلٌ ومتمندَلٌ به، وكذا تَمَدْرَعَ، وهما من النَّدْل والدِّرْعِ».

ثمَّ ذكر أنَّ الأحسن في الردّ على الفَرَّاء ما ذكره العكبري، فقال: «وعبارة أبي البقاء أحسن في الردّ، فإنَّه قال: لأنّ الكلمة في جميع تصاريفها ثبتت عينُها، والإشباع لا يكون على هذا الحدّ».

وثانيها: أنّه اسْتَفْعَلَ، من الكَيْن، وهو لحم باطن الفَرْجِ، إذْ هو في أذلّ موضع، أي: صار مثله في الذلّةِ. وهو رأي أبي علي كما في الحلبيّات ١١٥، والخصائص ٣/٣٢٤، والمحكم ٦/٤٥٠.

وثالثها: أنّه اسْتَفْعَلَ، من كانَ يَكِيْنُ، بمعنى: خَضَعَ، وهو رأي أبي سعيد السِّيرافي، وحسّنه الأزهري في التهذيب ١٠/٣٧٤.

ورابعها: أنّه اسْتَفْعَلَ، من الكَوْنِ؛ أي: انتقلَ من كَوْنٍ إلى كَوْنٍ.

وانظر: الدُّرّ المصون ٣/٤٣٢، والتبيان للعكبري ١/٣٠٠، ورسالة الملائكة ٢١٤، واللسان (كين).

(٢) ظ: قياس.

[مَعاني أبنية الثلاثيِّ المُجَرَّدِ]

* [مَعاني فَعَلَ]

ففَعَلَ لِمَعانٍ كثيرةٍ، وبابُ المُغالَبَةِ يُبْنَى على فَعَلْتُهُ أَفْعُلُهُ، بالضَّمِّ[1]، نَحْوُ: كارَمَنِي فكَرَمْتُهُ أَكْرُمُهُ، إلَّا بابَ: وَعَدْتُ، وبِعْتُ، ورَمَيْتُ، فإنَّهُ أَفعِلُهُ، بالكسرِ، وعنِ الكِسائِيِّ في نحوِ: شَاعَرْتُهُ فَشَعَرْتُهُ أَشْعَرُهُ، بالفتح[2].

* [مَعاني فَعِلَ]

وفَعِلَ يَكْثُرُ فيه العِلَلُ والأحزانُ وأَضْدادُها، كسَقِمَ، ومَرِضَ، وبَرِئَ[3]، وحَزِنَ، وفَرِحَ.

وتَجِيْءُ الألوانُ والعُيوبُ والحُلِيُّ كلُّها عليهِ، وقدْ جاءَ: أَدُمَ، وسَمُرَ،

---

(١) ليست في ظ، ص.

(٢) رأي الكِسائِيِّ في المفصل ٢٧٨، وشرحه لابن يعيش ١٥٦/٧، والتَّسهيل ١٨٧، والممتع ١٧٣/١.

والجمهورُ على خلاف رأيه لثبوت الضمّ في مثله نقلاً عن أبي زيدٍ، وهو ثقة، فقد حكى: شاعَرْتُه فشَعَرْتُه أشعُرُه، وفاخَرْتُه فَفَخَرْتُه أَفْخُرُه.

وانظر: نوادر أبي زيد ٢٢٥ و ٥٥٧.

(٣) ليست في ظ، ص.

وعَجُفَ، وحَمُقَ، وخَرُقَ[١]، وعَجُمَ، ورَعُنَ، بالكسر والضَّمِّ[٢] .

* [مَعاني فَعُلَ]

وفَعُلَ لأَفْعالِ الطَّبائِعِ، ونَحْوِها، كحَسُنَ، وقَبُحَ، وكَبُرَ، وصَغُرَ، فمِنْ ثَمَّ كانَ لازِمًا .

وشَذَّ رَحُبَتْكَ الدَّارُ؛ أي: رَحُبَتْ بِكَ[٣] .

---

(١) الأصل: وحزن . تحريف .

(٢) المفهوم من عبارات عدد من شرّاح الشّافية أنَّ المصنّف لم يرد حصر ما جاء بكسر العين وضمّها في هذه الأمثلة الّتي ذكرها، فقد ذكر عدد من الشّارحين عددًا غير قليل جاء كذلك بالكسر والضمّ معًا، وإنّما أراد المصنّف أنَّ كلّ ما كان من الصّفات المذكورة يأتي بالكسر، وقد يُشاركه الضمّ، لا أنَّ الكسر مختصّ به . انظر: بغية الطّالب (٢٣)، وشرح الرّضيّ (١/٣٨٧)، والجاربردي (٤٣)، واليزدي (١/١٩٨)، وركن الدّين ٣٨٧ .

(٣) هذا التّركيب رواه الخليل عن نصر بن سيّار، واختلف في تخريجه على أقوال، هي:

١ ـ شاذّ؛ إذ لم يرد فَعُلَ، في الصَّحِيح، متعدّيًا غيره، إلّا ما روي منسوبًا لعليّ ﷺ من قوله: إنَّ بشرًا قد طَلُعَ اليمنَ، بضمّ اللّام، ذكره ابن هشام في المغني (٢/١٠٨)، ورواية نهج البلاغة (٥١): «أُنبئت بُسرًا قد اطَّلَع اليمن»، ورواية اللسان (طلع): «وفي الحديث: هذا بُسْرٌ قد طَلَعَ اليمن» . وهاتان الرِّوايتان تردّان رواية الضَّمّ، والحكمُ على (رحبتك) بالشّذوذ قول الخليل .

٢ ـ نصر ليس بحجّة فلا يؤخذ بما تفرّد به . قاله الأزهري .

فإن قيل: أو ليس في عصور الاحتجاج؟

قلت: لعلّ مخالطته للأعاجم ببلخ وخراسان أفسدت من لسانه، وقد كان واليًا فيهما . =

وأمَّا بابُ سُدْتُهُ، فَالصَّحِيحُ أنَّ الضَّمَّ لِبيانِ بَناتِ الواوِ، لا للنَّقْلِ، وكذلكَ بابُ بِعْتُهُ [١]، وراعَوْا في بابِ خِفْتُ بيَانَ البِنْيَةِ .

= ويمكن أن يجاب عن هذا بأنّ نصرًا من الفصحاء المعدودين .

٣ ـ إنَّ مجيء (فَعُلَ) متعدّيًا لغة هذيل، فلعلّ (رَحُبَتْكَ) على لغتهم . حكى ذلك أبو علي، فلا شذوذ إذا .

٤ ـ يصحّ مجيء (فَعُلَ) متعدّيًا إذا ضُمّن معنى فِعْلٍ متعدٍّ، فرَحُبَتْكَ ضُمّن معنى وَسِعَتْكَ، وكذا يأتي (فَعَلَ) الأجوف الواوي المتعدّي على صورة (فَعُلَ) المتعدّي بالتّحويل ثمّ نقل الضمّة إلى الفاء بعد حذف العين لالتقاء السّاكنين، وذلك للدّلالة على المحذوف . وقد حُكي هذا عن ابن مالك، وقال الرضي بالتّضمين .

انظر: العين للخليل (٣/٢١٥)، ومقاييس اللُّغة لابن فارس (٢/٤٩٩)، والتّهذيب (٥/٢٦)، والقاموس (رحب)، والتّسهيل (١٩٥)، وشرح الرّضيّ (١/٧٥)، وشرح اليزدي (١/١٩٩)، والمزهر (٢/٣٧) .

(١) اختلفوا في توجيه ضمّ الفاء من الأجوفِ الواوي، وكسرها منه من الأجوف اليائي، عند اتّصال الضّمير البارز المتحرّك به، مثل: قُلْتُ وبِعْتُ:

١ ـ فمذهب سيبويه وجمهور النُّحاة القول بالنقل، لبيان الباب .

٢ ـ ومذهب الكِسائِيّ القولُ بأصالة فَعُلَ في نحو قال، وأصالة فَعِلَ في نحو باع .

٣ ـ ومذهب المُصنِّف هنا، وأراه الأسهل والأرجح، أنَّ ضمّة الفاء من قُلْتُ أو كسرتها من بِعْتُ للدّلالة على المحذوف .

انظر هذه المسألة في الكتاب ٤/٣٣٩، والأصول ٣/٢٧٧، والمقتضب ١/٩٧، والمنصف ١/٢٣٣، والمفتاح للجرجاني ٧٤، وشرح المفصّل لابن يعيش ١٠/٧١، والممتع ٢/٤٣٩، والمحكم ١/٢٢٢، وشرح الشّافية لليزدي ٢٠١ .

[مَعاني صيغ الزَّوائد](١)

* [مَعاني أَفْعَلَ]

وأَفْعَلَ للتَّعدِيةِ غالبًا، نَحْوُ: أَجْلَسْتُهُ، وللتَّعْرِيْضِ، نَحْوُ(٢): أَبَعْتُهُ، ولِصَيْرُوْرَتِهِ ذَا كذا، نَحْوُ: أَغَدَّ البعيرُ، ومنهُ: أَحْصَدَ الزَّرْعُ، ولِوجُودِهِ

(١) المزيد فيه لغير الإلحاق لا بُدَّ لزيادته من معنًى؛ لأنَّها إذا لم تكن لغرض لفظيّ، كما في الإلحاق، ولا لمعنًى، كانت عبثًا، والأغلبُ في أبواب المزيد ألا تنحصر الزِّيادة فيها في معنًى واحدٍ، بل تجيء لمعانٍ عدّةٍ على البدل، كالهمزة في (أَفْعَلَ) مثلاً، غير منحصرة في إفادتها معنى التعدية، بل تفيد التَّعريض، والصَّيرورة، والحينونة، والدّخول في مكان أَوْ زمان، وغير ذلك، وكذا التَّضعيف في (فَعَّلَ) غير منحصر في التَّكثير، بل يجيء لغير ذلك، وهكذا. ثمَّ يقال: ليست هذه الزِّيادات قياسًا مطّردًا، بل يُحتاج في كلّ بابٍ إلى سماع استعمال اللّفظ المعيّن، وكذا استعماله في المعنى المعيّن، والأغلب في هذه الأبواب أن تجيء مِمَّا جاء منه فعل ثلاثيّ، وقد تجيء مِمَّا لم يأتِ منه ذلك.

وما ذكره ابن الحاجب، رحمه الله، من المعاني لكلّ بابٍ ليس على سبيل الحصر والاستقصاء، بل على سبيل الأشهر، إذ يمكن أن يُستدركَ عليه من المعاني في كلّ باب أضعاف ما ذكره.

وكذا ليس ابن الحاجب مُوافَقًا في جميع ما ذكره من المعاني لكلّ بابٍ، بل قد يخالف في بعضها.

وتقرير جميع ما تقدّم وتوضيحه مبسوط موسَّعٌ في شروح الشَّافية، وفي غيرِها كشروح متن البناءِ، والتَّصريف العزّي، ومراح الأرواح، والمقصود.

(٢) ليست في ظ.

على صِفَةٍ[١]، نَحْوُ: أَحْمَدْتُهُ، وأَبْخَلْتُهُ، وللسَّلْبِ، نَحْوُ: أَشْكَيْتُهُ، وبمعنى فَعَلَ، نَحْوُ: قِلْتُهُ، وأَقَلْتُهُ[٢].

---

(١) الأصل: ولوجوده عليهما.

(٢) في دراسة للمعاني الصَّرْفيَّةِ للفعل المزيد بحرف واحد من خلال صحاح الجوهري تقدّمت بها الباحثة موضي السّبيعي لنيل درجة الدكتوراه من جامعة أمّ القرى خلصت الباحثة إلى أنَّ معاني أفعل تتلخّص في المعاني الآتية:

الأوّل: الجَعْلُ والتَّعديةُ، نحو: خرج وأخرجتُه، وتعب وأتعبتُه، وأسرجتُ الدَّابَّةَ، وأسندتُ الحديث.

ويلحق بالمعنى المتقدّم:

أ ـ الإلجاء، نحو: أحجرتُه إلى أن دخل حُجْرَه.

ب ـ التَّسمية، نحو: أجبرتُه: نسبته إلى الجَبْرِ، وأشررته: نسبتُه إلى الشرّ.

ج ـ الإعانة والتَّمكين، نحو: أَلْبَأَتِ الشَّاةُ ولدَها: أمكنته من رضع اللَّبأ، وأذدتُ الرَّجلَ: أعنتُه على ذِياد إبله.

الثَّاني: الصَّيرورة، نحو: أحلب الرَّجلُ، وأخصبت الأرضُ.

ويلحق بالصَّيرورة:

أ ـ الحينونة، نحو: أحصد الزَّرعُ، وأنتجت الفرسُ، وأقطف الكرمُ.

ب ـ دخول الفاعل في الوقت المشتقّ منه، نحو: أسبتَ اليهودُ، وأدلج القومُ، وأخرف القوم وأربعوا وأصافوا وأشتوا، وأصبح القومُ وأمسوا.

ج ـ الدّخول في المكان الَّذي هو أصله، نحو: أسبخوا: بلغوا السِّباخ، وأنجد الرَّجل: دخل نجدًا، وأصحر: دخل الصَّحراء، وأعرق وأتهم وأشأم: دخل العراق وتهامة والشَّام.

د ـ الوصول إلى العدد المشتقّ منه، نحو: أثلث القوم وأربعوا، إلى العشرة: وصلوا للعدد ثلاثة، وهكذا إلى العشرة، وأمأى القوم وألفوا: وصلوا المائة والألف. =

* [مَعاني فَعَّلَ]

وفَعَّلَ للتَّكثيرِ غالبًا، نَحْوُ: غَلَّقْتُ، وقَطَّعْتُ، وجَوَّلْتُ، وطَوَّفْتُ، ومَوَّتَ المالُ[1]، أَوْ للتَّعْدِيَةِ، نَحْوُ: فَرَّحْتُهُ، ومنهُ: فَسَّقْتُهُ، وللسَّلْبِ،

= هـ ـ فعل شيء في الوقت المشتقّ منه، نحو: أظهرنا: سرنا في الظّهر، وأخرفت النّاقة: حملت ووضعت في الخريف .

الثّالث: الإزالة (السّلب)، نحو: أعجمت الكتابَ، وأشكيت زيدًا .

الرّابع: وجود مفعول أفعل على صفةٍ، نحو: أجدبتُ الأرضَ: وجدتها جدبة، وأكذبتُ الرّجلَ: وجدته كاذبًا، وأصعبتُ الأمرَ: وجدته صعبًا .

الخامس: التّعريض، نحو: أنهبَ الرّجلُ مالَه: عرّضه للنّهب، وأقتل الرّجلَ وأشاط دمَه: عرّضه للقتل .

السّادس: الدّعاء، نحو: أسقيتُه: قلتُ له: سقاك الله .

السّابع: بمعنى ثلاثيه، نحو: بدأ الله الخلق وأبدأهم، وشطأَ الزّرعُ وأشطأ: خرج شطؤه، وقَرَأتِ المرأة وأقرأتْ: حاضت، ونَسَأَ الشيءَ وأنسأه: أَخَّرَه .

وتصانيف الأئمّة المتقدّمين فيما جاء على فَعَل وأَفْعَلَ بمعنًى كثيرة مشهورة .

الثّامن: إغناء أَفْعَلَ عن أصله المجرَّد، نحو: أنشأ يفعل كذا، وأصاخ له: استمع، وأخلدتُ إلى فلان: ركنت إليه، وأبلس من رحمة الله: يئس، وأَمَلَّ عليه: أملى، وأَهَلَّ المعتمر .

(١) مَوَّتَ المالُ: أي كثر الموت في أفراد الإبل وغيرها مِمَّا يُتَّخذ مالاً .

ثمّ يقال: إن كان الفعل لازمًا فالتّكثير في فعله، نحو: جوّلتُ وطوّفتُ، أَوْ في فاعله، نحو: موّتَ الإبلُ، وإن كان الفعل متعدّيًا فالتّكثير في فعله، نحو: كسّرتُه وقطّعتُه، أَوْ في مفعوله، نحو: غلّقتُ الأبوابَ وقطّعتُ الثّيابَ . وعليه فكلام المصنّف ليس على إطلاقه . =

نَحْوُ: جَلَّدْتُ البَعِيْرَ، وقَرَّدْتُهُ(١)، وبمعنى فَعَلَ، نَحْوُ: زِلْتُهُ، وزَيَّلْتُهُ (٢).

= ثمَّ إنَّ كثيرًا من التَّصريفيين اشترطوا كون الفاعل جمعًا إن كان التَّكثير فيه، نحو: بَرَّكَ النَّعَمُ، ولم يجيزوا إفرادَه، فلا يجيزون: بَرَّك بعيرٌ. وكذلك اشترطوا كون المفعول جمعًا إن كان التَّكثير فيه، نحو غَلّقتُ الأبوابَ، ولا يجيزون إفرادَه، فلا يجيزون غلّقتُ البابَ.

وظاهر كلام سيبويه والمحقّقين جواز ما لم يجزه بعضهم.

انظر: الكتاب ٤/٦٤، وشرح المفصَّل لابن الحاجب ٢/١٢٩، وشرح الشَّافية للجاربردي ٤٧، ولليزدي ٢١٠.

(١) جَلَّدْتُ البعيرَ: أزلتُ جلدَه بالسّلخ، وقرّدتُه: أزلت قُرادَه، والقُرادُ: دُويبَّة أكبر من القمل تعيش في أصواف وأوبار الدوابّ من الإبل وغيرها، تعضّها فتمتصّ دماءها.

(٢) وفي ذات الدِّراسة المشار إليها في ص (١١٣) خلصت الباحثة إلى أنَّ معاني فَعَّلَ تتلخّص في ثلاثة عشر معنًى، هي:

١ ـ الجعل والتعدية. ٢ ـ التَّكثير. ٣ ـ الصّيرورة. ٤ ـ السَّلب والإزالة. ٥ ـ بمعنى ثلاثيّه. ٦ ـ نسبة المفعول إلى أصل الفعل وتسميته به. ٧ ـ المبالغة (الإغناء عن الأصل). ٨ ـ اختصار الحكاية، نحو: سبَّحَ، وهَلَّلَ، وأمَّنَ، ولبّى، وهنَّأَ، ورجَّعَ. ٩ ـ المشي إلى الموضع المشتقّ منه فَعَّلَ، نحو: لجَّجتِ السَّفينةُ: دخلت في اللجة، وفَوَّزَ الرَّجل وبصَّرَ وغَوَّر، وكوَّف وشرَّق: دخل في المفازة والبصرة والغور والكوفة والمشرق.

١٠ ـ عمل شيء في الوقت المشتقّ منه فَعَّلَ، نحو: بَيَّتَ العدوَّ: أوقع به ليلاً، وصبَّحتُه: أتيتُه صباحًا، وعيَّدوا: شهدوا العيد، وعرَّس: نزل آخر اللَّيل. وجمَّعَ القومُ: شهدوا الجمعةَ.

١١ ـ تصيير المفعول على ما هو عليه، نحو: مصَّرَ الأمصارَ، وجيَّشَ الجيوشَ، ومدَّنَ المدائنَ، وقضَّيتُ القاضيَ، وأمَّرتُ الأميرَ. =

* [مَعاني فاعَلَ]

وفاعَلَ لِنسْبَةِ أَصْلِهِ إلى أَحَدِ الأَمْرين مُتَعَلِّقًا بالآخَرِ للمُشارَكةِ صَرِيحًا، فَيَجِيْءُ العكسُ ضِمْنًا، نَحْوُ: ضَارَبْتُهُ، وشَارَكْتُهُ، ومِنْ ثَمَّ جاء غيرُ المُتَعَدِّي مُتعدِّيًا، نَحْوُ: كَارَمْتُهُ، وشَاعَرْتُهُ، والمُتَعَدِّي إلى واحدٍ مُغايرٍ للمُفَاعِلِ[1] مُتَعَدِّيًا إلى اثنينِ، نَحْوُ: جاذَبْتُهُ الثَّوْبَ، بخلافِ شاتَمْتُهُ، وبمعنى فَعَّلَ، نَحْوُ: ضَاعَفْتُ، وبمعنى فَعَلَ[2]،......................

= ١٢ ـ الدّعاء للشيء أَوْ عليه، نحو: شمَّتُّ العاطسَ: دعوتُ له بخير، وجدَّعتُ فلانًا: قلتُ له: جَدْعًا لك، أي قطعًا لك، وسقَّيتُه: قلت له:سقاك الله .

١٣ ـ إصابة المفعول بالفعل، نحو: تيَّبَ سهمَه: عجمَ عودَهُ وأثَّر فيه بنابه .

وذكر ابن عقيل في المساعد (٦٠١/٢) أنَّ فَعَّلَ يأتي:

١٤ ـ لموافقة تفعَّل، نحو: ولَّى وتولَّى، وفكَّر وتفكَّر .

١٥ ـ وللإغناء عنه، نحو: مَنْ دخل ظَفَارِ حَمَّرَ، أي: فليُحمِّر، أي ليتكلّم بكلام حِمْير .

(١) ص: (للمُفاعَلِ) بفتح العين . والتَّصويب عن شروح الشَّافية، وانظر: شرح المصنِّف (٧/أ)، وشرح اليزدي ٢١٧/١ .

(٢) ظ: فَعَلْتُ .

وقول المصنِّف: «وبمعنى فَعَلَ، نحوُ: سَافَرْتُ» أي: أغنى فاعَلَ عن ثلاثيّه، فأغنى سافر عن سَفَرَ، وهذه العبارة مُوهمة، وقد اختلف في تحديد المراد: هل المرادُ عدمُ وجودِ المجرّد، أقصد سَفَرَ بمعنى سافر، وقد ذهب إلى ذلك صاحب القاموس وابن الحاجب في شرح المفصَّل ١٣٠/٢، وفي المصباح والتّاج أنّه مهجور، وذهب إلى وجوده الجوهريّ وابن منظور .

والّذي رأيته عند المحقّقين من الصَّرْفيّين أنّهم إذا أرادوا أنَّ المزيد أتى بمعنى =

نَحْوُ: سَافَرْتُ[1].

= المجرّد، وكلاهما مستعمل، قالوا: (وبمعنى مجرّده)، وإن كان المجرّد غير مستعمل قالوا: (وللإغناء عن مجرّده)، وإن كان المزيد جاء بمعنى المُجَرَّدِ فلا بُدَّ في المزيد من إفادة المبالغة في المعنى . ذكر ذلك الرضي .

انظر: شرح الشّافية للرّضيّ ١/٩٩، والجاربردي ٤٨، واليزدي ١/٢١٨، وركن الدّين ١/٤١٢ .

(١) ترجع معاني (فاعَلَ) إلى كونه:

١ ـ للمشاركة، نحو: ضاربتُه، وجاذبتُه الثَّوْبَ .

٢ ـ وبمعنى ثلاثيّه، نحو: سافرتُ .

٣ ـ وللجعل والتّعدية، نحو: جانَبَه: جعلَه بعيدًا، وغالَطَه: جعله يغلط، وعاسَرَه: جعله ذا عُسرٍ، وضاعَفَه: جعله ضعفَه .

٤ ـ وللإغناء عن الأصل، نحو: كافأتُه، وصارحتُه، وكابدتُ الأمرَ، وثابرتُ على الشيء، وخاطرت بنفسي .

٥ ـ وبمعنى أَفْعَلَ، نحو: واشَكَ وأَوْشَكَ، وخايلتِ السَّحابُ وأَخْيَلَتْ: إذا كانت تُرَجَّى المطر .

٦ ـ وبمعنى أَفْعَلَ للدّخول في مكان، نحو: عالَى الرَّجلُ وأعلى: دخل عاليةَ نجدٍ .

٧ ـ وبمعنى أَفْعَلَ للتَّعدية، نحو: باعَدْتُه وأَبْعَدْتُه .

٨ ـ وبمعنى فَعَّلَ، نحو: ضاعَفْتُ وضَعَّفْتُ .

٩ ـ وللإغناءِ عن أَفْعَلَ، نحو: راءاهُ: أراه غيرَ ما يقصد .

انظر: شرح اليزدي ١/٢١٨ .

* [مَعاني تَفَاعَلَ]

وتَفَاعَلَ لِمُشارَكَةِ (١) أمرينِ فَصَاعِدًا (٢) في أَصْلِهِ صَرِيْحًا، نَحْوُ: تَشَارَكَا، ومِنْ ثَمَّ نَقَصَ مَفْعُولاً عنْ فاعَلَ، ولِيَدُلَّ على أنَّ الفاعِلَ أَظْهرَ أنَّ أصلَهُ حاصِلٌ له وهُوَ مُنْتَفٍ عنه، نَحْوُ: تَجاهَلَ (٣)، وتَغَافَلَ (٤)، وبمعنى فَعَلَ، نَحْوُ: تَوَانَيْتُ، ومُطاوِعَ فاعَلَ، نَحْوُ: بَاعَدْتُهُ فَتَباعَدَ(٥).

(١) ذهب ركن الدِّين (٢٠)، والجاربردي (٤٨)، واليزدي (٢١٩/١)، والنظام النيسابوري (٥١)، والأنصاري (٢٩)، وقره سنان (١٧٢)، إلى أنَّ هناك فرقًا من حيث المعنى بين فاعَلَ وتَفَاعَلَ مع إفادتهما معًا للمشاركة، فقالوا: إنَّ من نُسب إليه الفعل صريحًا في فاعَلَ هو السَّابق بالشّروع في الفعل، وهو الفاعل المرفوع بعده، بخلافه في تفاعل، ولم يرتضه الرضيّ (١٠١/١)، وردّ ما قالوه من الفرق.

(٢) اعترض الرّضيّ ١٠٠/١، ونقره كار ٢٩، واليزدي ٢١٩، والغياث ٧٢/١ على قول ابن الحاجب تبعًا للزَّمخشريّ في المفصّل ٢٧٩: «المشاركة أمرين فصاعدًا»، وأنَّهُ كان الأولى أن يقول: لاشتراك، أَو تشارك، لأنّ المشاركة لا تضاف إلَّا إلى الفاعل أَو المفعول، بخلاف الاشتراك والتَّشارك، فإنّهما يضافان إليهما جميعًا.

وأضاف الغياث: أنَّ هذه اللَّفظة توهم كذلك أنَّ (تَفَاعَلَ) لمشاركة أمرين لغيرِهما، وليس هذا مقصوده.

(٣) ص: تجاهلت وتغافلت.

(٤) ويعبَّر عن هذا المعنى أيضًا بالتَّكلُّف، والإيهام، والتَّخييل. انظر: شرح العزي للتفتازاني (٣٩)، والممتع (١٨٢/١)، والمساعد (٦٠٣/٢).

(٥) وأضاف آخرون عددًا من المعاني، منها:

٥ ـ أن يأتي للدّلالة على اتّفاق الفاعلين في أصل الفعل، نحو: تعايا أهلُه بصفةِ ذاتِه: أي اتّفق أهل الله تعالى في العيّ والعجز عن إدراك كنه ذاته. الرَّضيّ (١٠٣/١). =

* [مَعاني تَفَعَّلَ]

وتَفَعَّلَ لِمُطاوَعَةِ فَعَّلَ، نَحْوُ: كَسَّرْتُهُ فتَكَسَّرَ، ولِلتَّكَلُّفِ، نَحْوُ: تَشَجَّعَ، وتَحَلَّمَ[١]، وللاتِّخَاذِ، نَحْوُ: تَوَسَّدَ، وللتَّجَنُّبِ، نَحْوُ: تَأَثَّمَ، وتَحَرَّجَ، ولِلْعَمَلِ المُتَكَرِّرِ[٢] في مُهْلَةٍ، نَحْوُ: تَجَرَّعْتُهُ، ومنهُ: تَفَهَّمَ، وبمعنى اسْتَفْعَلَ، نَحْوُ: تَكَبَّرَ، وتَعَظَّمَ[٣] .

= ٦ ـ وبمعنى تَفَعَّلَ، نحو: تعاهد وتعهَّدَ، وتذاءب وتذأّب . الكتاب (٤/ ٧٠) .

٧ ـ وبمعنى أَفْعَلَ، نحو: تخاطأ وأخطأ، وتساقط وأسقط . نزهة الطرف (١٥٦) .

٨ ـ وللرَّوْمِ، نحو: تقاربتُ من الشيء: رُمْتُ القرب منه، وتراءيت لزيد: رُمت أن يراني . الممتع (١/ ١٨٢) .

٩ ـ وللإغناء عن المُجَرَّد، نحو: تثاءبت، وتماريتُ . المساعد (٢/ ٦٠٣) .

(١) ما عبَّر عنه ابن الحاجب بالتكلُّف عُبِّر عنه بمطلحات عدّة، منها: التَّخييل، والإيهام، وأنشدوا عليه شاهدًا مشهورًا اختلف في نسبته، وهو قوله:

إذا تخازَرْتُ وما بي من خَزَرْ ثمَّ كسرتُ العينَ من غير عَوَرْ
ألفيتني ألوى بعيدَ المستمرْ أحملُ ما حُمِّلْتُ من خير وشرْ
كالحيَّة النضناض في أصل الحجرْ

انظر: الكتاب (٤/٦٩)، ونكت الشنتمري (٢/١٠٥٧)، والاقتضاب (٢/٢٨٩)، والمفصَّل (٢٨٠)، وشرحه لابن الحاجب (٢/ ١٢٤)، ولابن يعيش (٧/١٥٩)، ولصدر الأفاضل الخوارزمي (٣/٣٤٣)، والممتع (١/ ١٨٢)، والمساعد (٢/ ٦٠٣) .

(٢) ظ: المكرّر .

(٣) وهناك معانٍ أخرى لتفعّل، منها:

١ ـ الصَّيرورة، نحو: تأَهَّلَ، وتألَّمَ، وتأسَّفَ، وتأصَّلَ: صار ذا أهل، وألم، =

* [مَعاني انْفَعَلَ]

وانْفَعَلَ لازمٌ مطاوعُ فَعَلَ، نَحْوُ[١]: كَسَرْتُهُ فانْكَسَرَ، وقدْ جاءَ مُطَاوِعَ أَفْعَلَ، نَحْوُ: أَسْفَقْتُهُ فانْسَفَقَ، وأَزْعَجْتُه فانْزَعَجَ، قليلاً[٢]، ويَخْتَصُّ

= وأسف، وأصل. الرَّضيّ (١/١٠٧).

٢ ـ التّلبُّس بمسمًّى ما اشْتُقَّ منه، نحو: تقمَّص وتَقَبَّأَ: لبس قميصًا وقباءً.

٣ ـ وبمعنى ثلاثيّهِ، نحو: تعجّب وعجب، وتعدَّى الشيءَ وعداه.

٤ ـ وللإغناء عنه، نحو تكلَّم وتصدَّر.

٥ ـ وللإغناء عن فَعَّلَ، نحو: تَوَيَّلَ: قال: يا ويلاه.

٦ ـ وبمعنى فَعَّل، نحو: تولّى وولّى.

المساعد (٢/٦٠٢).

٧ ـ أخذُ جزءٍ بعد جزءٍ، نحو: تنقَّصْتُه، وتجرَّعتُه، وتحسَّيته، ويسمّونه التّدرّج.

٨ ـ الخَتْلُ، نحو: تغَفَّلَه: أراد أن يختله عن أمر يعوقُه عنه، وتملَّقه: أداره عن شيء.

٩ ـ التوقُّع، نحو: تخوَّفه؛ لأنَّهُ مع التخوُّفِ توقُّعُ الخوف.

١٠ ـ التَّكثير، نحو: تَعَطَّينا: تنازعنا.

١١ ـ العمل في مسمّى ما اشتق منه، نحو: تسحَّر وتعشَّى.

نزهة الطرف للميداني (١٥٣).

(١) ص: نحو انكسر.

(٢) وعدّه بعضهم شاذاً. وانظر: القول في شذوذه أَوْ قلّته في: المفتاح (٥٠)، والمفصَّل (٢٨١)، وشرحه لابن يعيش (٧/١٥٩)، وشرح الملوكي لابن يعيش (٧٩ ـ ٨٠)، وشرح التّصريف العزي للتفتازاني (٤٠).

بالعِلاَجِ، والتَّأثِيْرِ، ومِنْ ثَمَّ قيلَ: انْعَدَمَ خَطَأٌ[١].

* [مَعاني افْتَعَلَ]

وافْتَعَلَ للمُطَاوَعَةِ[٢] غالِبًا، نَحْوُ: غَمَمْتُهُ فاغْتَمَّ، وللاتِّخاذِ، نَحْوُ: اشْتَوَى، وبمعنى تَفَاعَلَ[٣]، نَحْوُ: اجْتَوَرُوا، واخْتَصَمُوا، وللتَّصَرُّفِ،

---

(١) ومن معاني انفعل كذلك أن يكون:

١ ـ بمعنى ثلاثيّه، نحو: طَفِئَتِ النّارُ وانطفأت، وعُدل عنه وانعدل، وهَمَل الدّمع وانهمل.

٢ ـ وللإغناء عنه، نحو: انطلق بمعنى ذهب، وانزرب في الزّريبة: دخلها، وانقضّ عليه.

٣ ـ وللإغناء عن أفعل، نحو: انحجز: أتى الحجاز، وانسرب الثّعلب في جحره.

٤ ـ ولمشاركته افتعل، نحو: شويتُ اللحم فاشتوى وانشوى، وحجبتُ زيدًا فاحتجب وانحجب.

انظر: ديوان الأدب (٢/٤٢٨)، والارتشاف (١/٨٥)، والمساعد (٢/٦٠٥).

(٢) ص: لمطاوعته.

(٣) الأصل: (وللمفاعَلَةِ). وفي بعض النسخ: وللتّفاعُل.

وقد ذكر الجاربردي ٥٠، واليزدي ١/٢٢٨ أنَّ قول المصنّف في بعض نسخ الشّافية وفي شرحها ٩/أ: «وللمفاعَلَةِ» خَطأٌ، وكان الصّواب أن يقول: «وبمعنى تفاعَلَ» وما رآه الجاربردي واليزدي هو الصّواب عدّه ركن الدّين ١/٤٢٢ هو الأولىٰ. وذكر قره سنان ١٧٥ أنَّ تمثيل المصنّف باجتوروا واختصموا يدفع عنه هذا الاعتراض، فهما للتّفاعل، وليسا للمفاعَلَةِ.

ثمّ أقول: اختلفت نسخ الشّافية جدًّا في هذا الموضع، والّذي في نسخة الرَّضيّ ١/١٠٩، واليزدي ١/٢٢٨، ونقره كار ٣١، والأنصاري ٣١، والنيسابوري ٥٣، والغياث ١/٧٥، وكمال الدّين الفسوي ٥٩ موافق للصّواب، أي: (وبمعنى تفاعل) =

نَحْوُ: اكْتَسَبَ[١].

* [مَعاني اسْتَفْعَلَ]

واسْتَفْعَلَ للسُّؤالِ غالِبًا، إمَّا صَرِيحًا، نَحْوُ: اسْتَكْتَبْتُهُ، أَوْ تقديرًا، نَحْوُ: اسْتَخْرَجْتُهُ، وللتَّحَوُّلِ[٢]، نَحْوُ: اسْتَحْجَرَ الطِّيْنُ، و:

= أو (وللتَّفاعل).

(١) وجاء أيضًا على غير ما ذكر من المعاني، من ذلك مجيئه:

١ ـ للتخيُّر، نحو: انتخب، واصطفى، وانتقى.

٢ ـ وبمعنى تفعَّل، نحو: ابتسم وتبسَّم، واعتدى وتعدَّى.

٣ ـ وبمعنى استفعل، نحو: ارتاح واستراح، واعتصم واستعصم.

٤ ـ وللإغناء عن ثلاثيّه، نحو: استلم، والتجأ، وارتجل، واحتبى بثوبه، واكتارت النَّاقة: شالت بذنبها.

٥ ـ وللخطفة، نحو: استلبه، وانتزع، واقتلع، واجتذب.

٦ ـ ولفعل الفاعل بنفسه، نحو: اضطرب، واكتحل، وادّهن.

٧ ـ وللإغناء عن انفعل فيما فاؤه لام أو راء أو واو أو ميم أو نون، نحو: لويته فالتوى، وردعته فارتدع، ووصلته فاتّصل، ومددته فامتدّ، ونقلته فانتقل.

٨ ـ ولمشاركة انفعل فيما ليست فاؤه ما تقدّم، نحو: شويت اللحم فاشتوى وانشوى، وحجبت زيدًا فاحتجب وانحجب.

٩ ـ وبمعنى ثلاثيّه، كقولهم: خَطَف واخْتَطَفَ، وقرأ واقْتَرَأَ.

انظر: ديوان الأدب (٢/٤٢٠)، والمفصَّل (٢٨١ ـ ٢٨٢)، وشرحه لابن الحاجب (٢/١٣٢)، ولتاج الدِّين الجندي (٣/١٦٥٦)، وشرح الملوكي لابن يعيش (٨١)، والممتع (١/١٩٣)، والارتشاف (١/٨٤)، والمساعد (٢/٦٠٤).

(٢) التحوّل على ضربين: معنويّ، نحو: استنسر البغاث، واستتيست العنز، واستنوق الجمل، وتحوّل حكميّ صوريّ، وهذا أيضًا على ضربين: تحوّل حقيقي، نحو: =

إنَّ البغاثَ بأَرْضِنا تَسْتَنْسِرُ[١]

وبِمَعْنى[٢] فَعَلَ، نَحْوُ: قَرَّ، واسْتَقَرَّ [٣] .

= استحجر الطّين، إنْ أريد به أنّه صار حجرًا حقيقةً، وتحوّل غير حقيقيّ، كالمثال السّابق (استحجر الطّين) إنْ أريد به أنَّ الطّين صار كالحجر صلابةً وقوّةً، أي: أشبه الحجر، لا صار حجرًا حقيقةً .

واحتمال التحوّل لهذه المعاني يدفع اعتراض ابن النّاظم، وعنه ركن الدّين، بأنّ الأولى لو قال المصنّف: وللتّشبيه، نحو: استحجر الطّين .

انظر: بغية الطّالب ٢٤، وشرح الرّضيّ ١/١١١، وركن الدّين ١/٤٢٥، واليزدي ١/٢٣٠ .

(١) ظ : (البُغاث) . والباء مثلّثة ، ص: (يستنسر)، والشّاهد إشارة إلى قول الشّاعر:

إنَّ البُغاثَ بأَرْضِنا تَسْتَنْسِرُ والأُتْنَ في أسواقنا تَسْتَحْمِرُ

انظر: أمثال أبي عبيد (٩٣)، وفصل المقال (١٢٩)، وجمهرة الأمثال (١/٢٣١)، ومجمع الأمثال (١/١٣)، والمستقصى (١/٤٠٢) .

(٢) في بعض النسخ: «وقد يجيء بمعنى فَعَلَ» .

(٣) ومن معاني استفعل كذلك إضافةً إلى ما ذكر كونه:

١ ـ بمعنى تفعَّل، نحو: تعظَّم واستعظم، وتكبّر واستكبر، واستمتع وتمتّع .

٢ ـ وبمعنى افتعلَ، نحو: اعتصم واستعصم، وارتاح واستراح، واستعذر واعتذر .

٣ ـ وبمعنى أفعلَ، نحو: أوقد واستوقد، وأبلّ واستبلّ، وأخرج واستخرج .

٤ ـ وللإغناء عن فَعَّل، نحو: استرجع .

٥ ـ وللإغناء عن ثلاثيّه، نحو: استنكف، واستأثر .

٦ ـ وللحينونة، نحو: استرقع الثَّوْبُ، واستحفر النّهرُ، واستحصد الزَّرعُ: حان وقت رفعه وحفره وحصاده .

٧ ـ وللإصابة، وهي وجدان فاعلِه مفعولَه متّصفًا بالصِّفة الّتي اشتقت هي من =

[أبنيةُ الفعلِ الرُّباعِيّ]

* [بِناءُ الفعلِ الرُّباعِيِّ المُجَرَّدِ]

وللرُّباعِيِّ المُجَرَّدِ بِناءٌ واحِدٌ، نَحْوُ: دَحْرَجْتُهُ، (ودَرْبَخَ؛ أيْ: ذَلَّ)[1].

* [بِناءُ الفعلِ الرُّباعِيِّ المَزيدِ فيه]

وللمَزِيْدِ فيه ثَلاثةٌ، نَحْوُ: تَدَحْرَجَ، واحْرَنْجَمَ، واقْشَعَرَّ. وهي لازمة.

= أصله، وذلك نحو: استسمنته واستعظمته، بمعنى: وجدتُه سمينًا وعظيمًا.

وقد ذكر المصنِّف أنَّ أبنية مزيد الثُّلاثيّ خمسة وعشرون، ولم يذكر إلَّا معاني ثمانية منها، وهي: أَفْعَلَ، وفَعَّلَ، وفَاعَلَ، وتَفَعَّلَ، وتَفَاعَلَ، وانْفَعَلَ، وافْتَعَلَ، واسْتَفْعَلَ.

ولم يذكر ما كانت زيادتُه للإلحاق، وهو عنده خمسة عشر بناءً، يستثنى منها تَفَعَّلَ وتَفَاعَلَ، فقد ذكر معانيهما، وهما عنده من الملحق، ولم يذكر معاني ما زيادته للإلحاق؛ لأنّ الزِّيادة في الملحق ليست لغرض معنوي، بل لغرض لفظي صناعي، وهو ضربٌ من التَّوسّع.

ولم يذكر معاني: افْعَلَّ، وافْعالَّ، وافْعَوَّل، وافْعَوْعَلَ، وإن كانت الزِّيادة فيها لا للإلحاق، بل لمعنى، لأنَّهم قالوا: إنَّها ليس لها من معانٍ تحتاج إلى تفصيل، إذ ليس لها، في الأغلب، من معنى غير المبالغة.

انظر: ديوان الأدب (٢/٤٣٦)، والممتع (١/١٩٤)، والارتشاف (١/٨٧)، والمساعد (٢/٦٠٦)، وانظر: شرح الرَّضيّ (١/١١٢)، والجاربردي (٥٢)، واليزدي (١/٢٣٢)، والغياث (١/٧٧)، والأنصاري (٣٢)، وقره سنان (١٧٦)، والنيسابوري (٥٦).

(١) ليس في ظ، ص.

[المضارع]

المُضَارعُ بِزِيادةِ حَرْفِ المُضارَعَةِ على الماضِي:

* **[مضارعُ فَعَلَ]**

فإنْ كانَ مُجَرَّدًا على فَعَلَ كُسِرَتْ عَيْنُهُ، أَوْ ضُمَّتْ.

أَوْ فُتِحَتْ إنْ كانَ العينُ أوِ[1] اللَّامُ حرفَ حَلْقٍ غيرَ أَلِفٍ[2]. وشذَّ

---

(١) ص: و.

(٢) قول المصنّف هنا: «حرفَ حَلْقٍ غيرَ أَلِفٍ» يُوهم أنَّ الألف عنده من حروف الحلق، وهو صريح كلامه في شرحه على الشّافية ٩/أ حيث قال في توجيه مجيء (أَبَى يَأْبَى): «كأنَّهم راعوا ما علموا أنَّ الياءَ تصيرُ إليه، وهي الألف، والألف حرف حلق، ففتحوا لذلك».

ونقل اليزدي ١/٢٤٠ هذا التّوجيه عن المصنّف، وأنّ بعض الشّارحين، ويقصد الجاربردي ٥٤، وركن الدّين ١/٤٣٤، قد وافقوه، وذكر أنَّ فيه نظرًا.

وههنا أمورٌ تتعلّق بهذا التّوجيه الّذي نقله اليزدي عن المصنّف في أَبَى يَأْبَى:

أوّلها: عدُّه الألفَ من حروف الحلق ليس محلّ اتّفاق عند جميع العلماء.

وثانيها: هذا التّوجيه يستلزم الدّورَ، وبيان ذلك: إنَّ انقلاب الألف في يأبى عن الياء متوقّف على وجود فتحة العين قبلها، وفتح العين قبلها في يأبى متوقّف على وجودها، أقصد الألف، منقلبة عن الياء؛ إذ لو لم تكن منقلبة لكان من باب يضرِب، فهذا هو الدّور.

وثالثها: هذا التّوجيه فاسد من وجه آخر، وهو أنّه لو جُعلت الألفُ في عداد =

أَبَى يأْبى، وأمَّا قَلَى يَقْلَى فَعامِرِيَّةٌ(١)، ورَكَنَ يَرْكَنُ مِنَ ....

= حروف الحلق، واعتُبرتْ، للزم الفتحُ في يَفْعَلُ بلا حرف حلقٍ حال كونه مضارعَ فَعَلَ، وهو فيما لم يوجد الألف فيه، وذلك ممتنع .

ورابعها: وُجِّه (أَبَى يأْبَى) بغير ما ذكره ابن الحاجب، ومن ذاك:

أ ـ حملوا (أبى يأبى) على (منع يمنع) لأنَّهُ بمعناه .

ب ـ حملوا (أبى يأبى) على (قرأ يقرأ) حملاً لما آخره حلقٌ على ما أوَّله كذلك .

ج ـ حملوا (أبى يأبى) على (حسِب يَحْسِبُ) أي: حملوا فتح يأْبَى على كسر يحسِب؛ إذ الفتح يؤاخي الكسر في كثير من المواضع، كما في أبواب المثنّى وجمعي المذكّر السَّالم والمؤنّث السَّالم والممنوع من الصَّرْف .

د ـ ورد عن العرب أَبَى يأْبِي من باب ضرَب يضرِبُ، وورد أَبِيَ يأْبَى من باب علِم يعلَم، فتداخلت اللغات؛ ماضي باب ضرب مع مضارع باب علم .

انظر: الكتاب (١٠٥/٤)، والأصول (١٠٤/٣)، والخصائص (٣٨٢/١)، وسرّ الصِّناعة (٤٦/١)، وشرح الملوكي لابن يعيش (٤١)، والممتع (١٧٨/١)، ونزهة الطّرف للميداني (١٠٠) .

(١) ذُكر من ذلك أيضًا: غَسى اللَّيلُ يَغْسَى، وسَلَى يَسْلَى، وجَبَى يَجْبَى، وعَسَى يَعْسَى، وقَنَط يقْنَط، وزَكَن يزْكَنُ، وعَضَضْتَ تَعَضُّ، وشَجَى يَشْجَى، وعثا يَعْثَى .

وقد وُجّه هذا المذكور وما أشبهه بتوجيهات عدّة، منها: أنَّه لغات عامريّة أَوْ طائيّة، ومنها: أنَّه من تراكب اللغات وتداخلها، ومنها: تشبيه المختوم بألف بالمختوم بالهمزة، وغير ذلك .

انظر: الكتاب (١٠٦/٤)، والخصائص (٣٧٤/١)، والمنتخب لكراع النمل (٥٦٠/٢)، ونزهة الطّرف للميداني (١٠٠)، وشرح الملوكي لابن يعيش (٤١)، والممتع (١٧٨/١)، والرَّضيّ (١٢٣/١) .

التَّداخُلِ (١) .

ولَزِمُوا الضَّمَّ في الأَجْوفِ بالواوِ، والمَنْقُوصِ بها، والكسرَ فيهما بالياءِ، ومَنْ قال: طَوَّحْتُ وأَطْوَحُ، وتَوَّهْتُ وأَتْوَهُ، فطَاحَ يَطِيْحُ، وتَاه يَتِيْهُ شاذٌّ عنده، أَوْ مِنَ التَّداخُلِ .

ولَمْ يَضُمُّوا (٢) في المِثالِ، ووَجَدَ يَجُدُ ضَعِيْفٌ (٣) .

(١) يريد: جاء الأَوَّل من باب علِم يعلَم، والثَّاني من باب قتَل يقتُل، فحصل التَّداخل بين اللغتين فاختار المتكلِّمُ الماضيَ من باب قَتَل، والمضارعَ من باب علِم .

(٢) ظ: يُضَمَّ .

(٣) هي لغة عامريّة ذُكرت في التَّسهيل (١٩٧)، وشرحه لمصنّفه (٣/٤٤٦)، ولابن عقيل (٢/٥٩٤)، وللسلسيلي (٢/٨٤٤)، وفي التَّهذيب والصِّحاح واللسان (وجد)، وذكر ابن جِنّي في سرِّ الصِّناعة (٢/٥٩٦) شاهدًا على هذه اللُّغة، وقد وصفها بأنّها شاذَّة غير معتدٍّ بها لضعفها وعدم نظيرها ومخالفتها لما عليه الكافّة مِمَّا هو بخلاف وضعها، والشَّاهد قول جرير:

لو شئتِ قد نَقَعَ الفؤادُ بشربةٍ تدعُ الحوائمَ لا يَجُدْنَ غليلاً

وقد نُسب هذا الشَّاهد في كثير من المصنَّفات خطأً للبيد بن ربيعة العامريّ، ونبّه ابن برّي في التَّنبيه والإيضاح (٢/٦٠) إلى عدم صحّة هذه النِّسبة .

وظاهر كلام ابن مالك في التَّسهيل (١٩٧) أنَّ بني عامر يضمّون العين في جميع المثالِ الواويّ، وليس في يَجُدُ خاصّة، وهو مخالف لما عليه النُّحاة . نبّه إلى ذلك ابن عقيل وغيره، وهو مخالف أيضًا لظاهر كلامِه في شرحِه على تسهيله (٣/٤٤٦)؛ إذ يفيد أنَّ الضَّمّ خاصّ بهذه اللَّفظة .

بل نقل ابن عقيل عن السيرافي أنَّ بني عامر يفعلون ذلك، أقصد ضمّ العين، في يَجُدُ الَّذي بمعنى يغضب، ويكسرون العين في الفعل ذاتِه بسائر معانيه سوى الَّتي بمعنى يغضب .

وَلَزِمُوا الضَّمَّ في المُضاعَفِ المُتَعَدِّي، نَحْوُ: يَشُدُّ، ويَمُدُّ، [وجاء بالكسرِ في: يَشِدُّه، ويَعِلُّه، ويَنِمُّه، ويَبِتُّه[1]، ولَزِمُوهُ في حَبَّه يَحِبُّهُ،

(١) أي: جاءت هذه الأربعة بضمّ العين على الأصل وبكسرها على خلافه، ولا يتأتى فتح العين لأنّ أيًّا منها ليس حلقيّ العين أو اللام، ومجيء الكسر والضمّ في عين مضارع المضعَّف المتعدّي ليس منحصرًا في هذه الأربعة فقط، بل سمع أيضًا في: هَرَّ، وصَرَّ، وغَذَّ، وصَدَّ، ونَثَّ، وشَجَّ، وأَضَّ، ورَمَّ، وطَمَّ.

ولم يذكر ابن الحاجب حكم عين مضارع المضاعف اللازم إلَّا أن يقال: إنَّ قوله «ولَزِمُوا الضَّمَّ في المُضاعَفِ المُتَعَدِّي» يعني العكس، أي: لزموا الكسر في المضاعف اللازم، وهو كذلك، إلَّا أنَّه سُمعت كذلك أفعالٌ جاءت عليه وبالضمّ، وهي: صدَّ، وأَثَّ، وخرَّ، وحدَّت المرأة، وثرّت العين، وجدّ، وترَّت يده، وطرَّت، ونسَّ، وحرَّ، وشتَّ الأمرُ، وعزَّ، وقرَّ، وأزَّ، ورزّ، وأصّ، وخلَّ لحمه، وكعَّ.

وقد يكون أصل الفعل متعدّيًا فتكون عينه مضمومة، ثمَّ يطرأ عليه اللزوم، ولكن لا يتغيّر ضمُّ عينه، بل يبقى معه فيعتبر مع ما ذكر أوّلاً من الشّاذّ من المضعّف المُتَعَدِّي، وقد وردت من ذلك أفعالٌ كثيرة من هذا القبيل، وهي: جَلَّ عن منزله، وهبَّت الرِّيح، وكَرَّ، وهَمَّ، وعمَّ النبت، وأجَّتِ النَّار، وذرَّتِ الشَّمسُ، ومرَّ، وزمَّ بأنفه، وسحَّ، وملَّ في سيره، وألَّ السَّيف، وشكَّ في الأمر، وأبَّ، وشدَّ الرَّجلُ إذا عدا، وشقّ البصرُ، وخشّ، وغلَّ، وقشَّ الرَّجلُ إذا حسنت حاله، وجنّ، ورشَّ السَّحابُ، وطشّ، وثلّ الفرسُ، وطلَّ دمُه، وخبَّ، وكمَّ، وعسَّت النَّاقة، وقسَّت، ومتَّ إليه، وثجَّ، وسجَّ بطنُه، وأحَّ، وسخَّت الجرادة، وأدَّ البعير، وحدَّ، وعرَّ، وحصَّ الحمار، ولطّت، وبقَّ، وعكَّ، وفكَّ الرَّجلُ، وأمَّت المرأةُ، وغمَّ يومُنا.

انظر: المحتسب (١/١٣٦)، والكشّاف (١/٣٩٢)، وشرح اللامية لابن النَّاظم (٥١)، والمزهر (٢/٩٥)، والارتشاف (١/٨١)، ودروس التَّصريف لمحمَّد محيي الدِّين عبد الحميد (١٠٠ ـ ١٠٣، ١١٨ ـ ١١٩).

وهو قليلٌ] (١) .

* [مضارعُ فَعِلَ]

وإن كان على فَعِلَ: فُتِحَتْ عَيْنُهُ، أَوْ كُسِرَتْ إِنْ كانَ مِثالاً (٢) .

---

(١) ساقط من ظ، ص .

(٢) جاء على فَعِلَ يَفْعِلُ، بكسر العين ماضيًا ومضارعًا، من المثال الواويّ والأجوف واحدٌ وعشرون فعلاً، وهي: ورِثَ المالَ يَرِثُه، ولِي الأمرَ يَلِيه، ورِمَ الجرحُ يَرِمُ، ورِعَ الرَّجلُ عن الشُّبهات يَرِعُ، ومِقَ يَمِقُ: أَحبَّ، وفِقَ أمرَه يَفِقُه: صادفه موافقًا . وثِقَ به يَثِقُ، ورِي المُخُّ يَرِي: كثُرَ، وَجِدَ به يَجِدُ: أحبَّه، وعليه حزِن عليه، وعِقَ عليه يَعِقُ: عَجِلَ، ورِكَ يَرِكُ: اضطجع على وركه، وكِمَ يَكِمُ: اغْتَمَّ، وقِهَ له يَقِهُ: سمع وأطاع، وفِقَ الفرسُ يَفِقُ، وهِمَ يَهِمُ، وعِمَ الدَّارَ يَعِمُها: قال لها: عِمِي صباحًا، وطِئَ يَطَأُ، وسِعَ يَسَعُ، والأصلُ في هذين الأخيرين: يَوْطِئُ ويَوْسِعُ، ثمَّ فتحت العين بعد حذف الواو لأجل حرف الحلق . وآنَ يَئِينُ، تاه يَتِيهُ، طاح يَطِيحُ.

وجاء على فَعِلَ يَفعِلُ ويَفْعَلُ، من المثال الواوي ومن الصَّحيح والملحق به، بكسر العين ماضيًا، وكسرها مضارعًا أَوْ فتحها على الأصل، مِمَّا ليس من التَّداخُل، اثنا عشر فعلاً، وهي: حَسِبَ يحسِبُ ويَحْسَبُ، نَعِمَ يَنْعِمُ ويَنْعَمُ، يَبِسَ يَيْبِسُ ويَيْبَسُ، يَئِس يَيْئِسُ ويَيْأَسُ، وغِرَ يَغِرُ ويَوْغَرُ: توقّد غيظًا، وحِرَ يَحِرُ ويَوْحَرُ: امتلأ حقدًا، ولِهَ يَلِهُ ويَوْلَهُ: ذهب عقلُه لفقدِ ما يحبّ، وهِلَ يَهِلُ ويَوْهَلُ: فَزِعَ أَوْ نَسِيَ، ولِغَ الكلبُ في الإناء يَلِغُ ويَوْلَغُ، وبِق يَبِقُ ويَوْبَقُ: هلك، وَحِمَت المرأة تَحِمُ وتَوْحَمُ، يَئِسَ يَيْئِسُ ويَيْأَسُ .

انظر: الارتشاف (٧٦/١)، والمزهر (٣٧/٢)، والتَّسهيل (١٩٥)، وشرحه لمصنّفه (٤٣٨/٣)، ولابن عقيل (٥٨٨/٢)، وللسلسيلي (٨٤٢/٢)، وشرح الشّافية لركن الدِّين (٢٣) .

وطَيِّئٌ تقولُ في بابِ بَقِيَ يَبْقَى: بَقَى يَبْقَى[(١)] .

وأمَّا فَضِلَ يَفْضُلُ، ونَعِمَ يَنْعُمُ، فَمِنَ التَّداخُلِ .

* [مضارعُ فَعُلَ]

وإنْ كانَ على فَعُلَ: ضُمَّتْ عَيْنُهُ[(٢)] .

* [مضارعُ مزيدِ الثُّلاثِيِّ]

وإنْ كانَ غيرَ ذلك كُسِرَ ما قَبْلَ الآخِرِ، ما لَمْ يَكُنْ أَوَّلُ ماضِيْهِ تاءً زائدةً، نَحْوُ: تَعَلَّمَ، وتَجَاهَلَ، فلا يُغيَّرُ، أوْ لمْ[(٣)] تَكُنِ اللَّامُ مُكَرَّرَةً، نَحْوُ: احْمَرَّ، واحْمارَّ، فتُدْغَمُ، ومِنْ ثَمَّ كانَ أَصْلُ مُضَارعِ أَفْعَلَ: يُؤَفْعِلُ، إلَّا أَنَّه رُفِضَ لِمَا لَزِمَ مِنْ تَوالي همزتينِ[(٤)] في المُتَكلِّمِ، فخُفِّفَ

---

(١) ص: وطيئ تقول في بَقِيَ: بَقَى .

انظر: توثيق هذه اللُّغة في: نزهة الطرف للميداني ١٠٢، والتَّسهيل ١٩٧، وشرحه لابن مالك ٣/٤٤٦، ولابن عقيل ٢/٥٩٤، وللسلسيلي ٢/٨٤٤، والهمع للسيوطي ٦/٣٣، وشرح التَّصريف العزّي للتفتازاني ٤٤ .

(٢) ليست في ظ، ص .

وقد حكى سيبويه في كِدْتَ تَكادُ لغةً شاذَّةً، وهي قولهم: كُدْتَ تكادُ، وحكى الزَّجَّاج عن بعض العرب في لبِبْتَ تَلَبُّ قولَهم: لَبُبْتَ تَلَبُّ، وجاء أيضًا: مُتُّ تَماتُ، ودُمْتَ تَدامُ، وحُدْتَ تَحادُ، وذَمُمْتَ تَذَمُّ .

انظر: الكتاب (٤/٤٠)، والمنصف (١/٢٥٧)، وأبنية ابن القطّاع (٣٤٨)، والارتشاف (١/٧٦)، والمزهر (٢/٣٧) .

(٣) ليست في ظ، ص .

(٤) ص: الهمزتين .

الجميعُ، وقوله [1]:

فإنَّــهُ أَهْــلٌ لأَنْ يُؤَكْرَمــا

شاذٌّ.

(١) الشَّاهد من مشطور الرّجز، لا يُعرف قائله ولا تتمّته. قال البغدادي: «قد بالغت في مراجعة الموادّ والمظانّ فلم أجد قائله ولا تتمّته»، وقيل: هو لأبي حَيَّان الفقعسي. وانظر الشّاهد في: المنصف (١/٣٧، ١٩٢، و ٢/١٨٤)، والأصول (٣/١١٥)، والتبصرة (٢/٧٥٠)، وشرح الملوكي (٣٣٩)، والرَّضيّ (١/١٣٩)، والجاربردي (٥٨)، وشرح شواهدهما (٥٨).

[الأمرُ واسمُ الفاعل واسمُ المفعول وأَفْعَلُ التَّفضيل]

الأَمْرُ [١] واسْمُ الفاعِلِ واسْمُ المَفْعولِ وأَفْعَلُ التَّفْضِيْلِ تَقَدَّمَتْ [٢] .

❁❁❁

(١) ص: والأمر .

(٢) أي في الكافية، وانظرها فيها على الترتيب في الصفحات: (١٨٠ ، ١٨٢ ، ١٨٥ ، ٢٠١) .

[الصِّفة المشبَّهة]

* [بناؤها من فَعِلَ]

مِنْ نَحْوِ فَرِحَ: على فَرِحٍ غالبًا، وقدْ جاءَ مَعَهُ في بَعْضِها الضَّمُّ، نَحْوُ: نَدُسٍ(١)، وحَذُرٍ، وعَجُلٍ، وجاءتْ على(٢): سَلِيْمٍ، وشَكْسٍ(٣)، وحُرٍّ، وصِفْرٍ، وغَيُورٍ.

ومِنَ الألْوانِ والعُيُوبِ والحُلَى(٤) على أَفْعَلَ .

---

(١) نَدِسٌ: رجلٌ فَهِمٌ سريع السّمع، فطن .

(٢) ما ذكره ابن الحاجب من أبنية الصّفة بعد قوله: «وجاءت» هو مِمَّا يغني عن فَعِلٍ، ولم يرتضِ ابنُ النَّاظم أن يكون (فَعُولٌ) منه، قال: «ولا يغني عنه فَعُولٌ، فأمَّا نحو غَيُورٍ وعَجُولٍ فللمبالغة، يقال: غار يغار فهو غيران، وعجِلَ يعجل فهو عَجِلٌ وعجلان، ثمَّ بنوا الصّفة من فَعِلَ على فَعُولٍ لقصدِ المبالغة، كما بنوها من فَعَلَ عليه لذلك، كضَرُوبٍ وغَفُورٍ» . ووافقه ركن الدِّين في هذا .

انظر: بغية الطَّالب (٢٩)، وشرح ركن الدِّين (٤٦٦) .

(٣) شَكْسٌ، بسكون الكاف، وبكسرها، وبضمّها: شرسٌ، وهو السّيّئ الخلق . اللسان (شكس) .

(٤) الحَلْيُ والحِلْيَةُ: ما تُزُيِّنَ به، وجمع الحَلْيِ: حُلِيٌّ وحِلِيٌّ، وجمع الحِلْيَة: حُلَى، وحِلَى .

وقال أبو علي الفارسي: (وقد يجوز أنْ يكون الحَلْيُ جمعًا، وتكون الواحدة حَلْيَةً، كشَرْيَةٍ وشَرْيٍ وهَدْيَةٍ وهَدْيٍ) . انظر اللسان (حلا) .

* [بناؤها من فَعُلَ]

ومِنْ نحوِ كَرُمَ: على كَرِيْمٍ غالبًا، وجاءَتْ على: خَشِنٍ، وحَسَنٍ، وصَعْبٍ، وصُلْبٍ، وجَبَانٍ، وشُجاعٍ، ووَقُورٍ، وجُنُبٍ.

* [بناؤها من فَعَلَ]

وهي مِنْ فَعَلَ: قليلةٌ (١)، وقدْ جاءَ نَحْوُ: حَرِيْصٍ، وأَشْيَبَ، وضَيِّقٍ.

* [ومن الجميع]

وتَجِيْءُ مِنَ الجَميعِ بمعنى الجُوعِ والعَطَشِ وضِدِّهِمَا على فَعْلانَ(٢)، نَحْوُ: جَوْعَانَ، وشَبْعَانَ، وعَطْشَانَ، ورَيَّانَ.

❁❁❁

---

(١) قال اليزدي: أي: الصِّفة المشبَّهة بابُها وقياسها أن تأتي من البابين المذكورين، وأمَّا مجيئها من باب فَعَلَ المفتوح العين فقليل؛ لاستغنائهم بالفاعل عنها، وذكر فِعِيلاً وأَفْعَلَ وفَيْعِلاً، وذلك نحو: حَرِيْصٍ، وأَشْيَبَ، وضَيِّقٍ، فإنَّ أفعالها: حَرَصَ وشاب وضَاقَ. واللغة العالية في حَرَصَ هي فتح الراء من باب ضرب، والقرّاء مجمعون على ﴿حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ وأمَّا حَرِص يَحْرَصُ، من باب علم، فلغة رديئة.

انظر: تهذيب اللغة (٤/٢٣٩ حرص)، وشرح اليزدي ٢٦٤.

(٢) قال ابن النَّاظم في بغية الطَّالب (٣١): «لم نعلمه جاء من فَعُلَ، فقوله: وتجيء من الجميع بمعنى الجوع والعطش وضدّيهما على فَعْلان، كلام غير مرضيّ»، ووافقه الغزّيّ في حاشيته على الجاربردي (١٩٩)، قال: «ويؤيّده ما مرَّ أنَّ فَعُلَ لأفعال الطِّباع، واقتصارُ المصنِّف والشَّارح على التَّمثيل للآخَرِينِ دونه».

المصدر

[أولاً مصادر الثُّلاثِيِّ المُجرَّدِ]

أَبْنِيَةُ الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ كثيرةٌ، نَحْوُ:

قَتْلٍ، وفِسْقٍ، وشُغْلٍ، ورَحْمَةٍ، ونِشْدَةٍ، وكُدْرَةٍ، ودَعْوَى، وذِكْرَى، وبُشْرَى، ولَيَّانٍ، وحِرْمَانٍ، وغُفْرَانٍ، ونَزَوَانٍ، وطَلَبٍ، وخَنِقٍ، وصِغَرٍ، وهُدىً، وغَلَبَةٍ، وسَرِقَةٍ، وذَهَابٍ، وصِرَافٍ، وسُؤَالٍ، وزَهَادَةٍ، ودِرَايَةٍ، ودُخولٍ، وقَبُولٍ، ووَجِيفٍ، وصُهُوبَةٍ، ومَدْخَلٍ، ومَرْجِعٍ، ومَسْعاةٍ، ومَحْمِدةٍ، وبُغَايَةٍ [(١)]، وكَرَاهِيَةٍ [(٢)].

---

(١) ليست في الأصل، ولا في ص . وهي في نسخ أخر بعد زهادة ودراية، وهو أولى.

(٢) هذه أربعة وثلاثون بناءً، وهي على التَّرتيب:

١ ـ فَعْلٌ: قَتْلٌ . ٢ ـ فِعْلٌ: فِسْقٌ . ٣ ـ فُعْلٌ: شُغْلٌ . ٤ ـ فَعْلَةٌ: رَحْمَةٌ . ٥ ـ فِعْلَةٌ: نِشْدَةٌ . ٦ ـ فُعْلَةٌ: كُدْرَةٌ . ٧ ـ فَعْلَى: دَعْوَى . ٨ ـ فِعْلَى: ذِكْرَى . ٩ ـ فُعْلَى: بُشْرَى . ١٠ ـ فَعْلانٌ: لَيَّانٌ . ١١ ـ فِعْلانٌ: حِرْمَانٌ . ١٢ ـ فُعْلانٌ: غُفْرَانٌ . ١٣ ـ فَعَلانٌ: نَزَوانٌ . ١٤ ـ فَعَلٌ: طَلَبٌ . ١٥ ـ فَعِلٌ: خَنِقٌ . ١٦ ـ فِعَلٌ: صِغَرٌ . ١٧ ـ فُعَلٌ: هُدىً . ١٨ ـ فَعَلَةٌ: غَلَبَةٌ . ١٩ ـ فَعِلَةٌ: سَرِقَةٌ . ٢٠ ـ فَعَالٌ: ذَهَابٌ . ٢١ ـ فِعَالٌ: صِرَافٌ . ٢٢ ـ فُعَالٌ: سُؤَالٌ . ٢٣ ـ فَعَالَةٌ: زَهَادَةٌ . ٢٤ ـ فِعَالَةٌ: دِرَايَةٌ . ٢٥ ـ فُعُولٌ: دُخُولٌ . ٢٦ ـ فَعُولٌ: قَبُولٌ . ٢٧ ـ فَعِيلٌ: وَجِيفٌ . ٢٨ ـ فُعُولَةٌ: صُهُوبَةٌ . ٢٩ ـ مَفْعَلٌ: مَدْخَلٌ . ٣٠ ـ مَفْعِلٌ: مَرْجِعٌ . ٣١ ـ مَفْعَلَةٌ: مَسْعَاةٌ . ٣٢ ـ مَفْعِلَةٌ: مَحْمِدَةٌ . ٣٣ ـ فُعالَةٌ: بُغَايَةٌ . ٣٤ ـ فَعَالِيَةٌ: كَرَاهِيَةٌ . =

* [مَصادِرُ فَعَلَ]

إِلَّا أنَّ الغالِبَ في فَعَلَ اللَّازِمِ، نَحْوُ: رَكَعَ على رُكُوعٍ، وفي المُتَعَدِّي، نَحْوُ: ضَرَبَ على ضَرْبٍ، وفي الصَّنائِعِ ونحوِها، نَحْوُ: كَتَبَ على كِتَابَةٍ، (وفي الاضْطِرَابِ، نَحْوُ: خَفَقَ على خَفَقَانٍ)(١)، وفي

= هذه هي أشهر أَبْنِيَةِ مصارد الثُّلاثيّ، واستدرك عليه ابن النَّاظم أربعة وأربعين بناءً، وهي:

١ ـ فُعُلٌ: شُغُلٌ . ٢ ـ فَعَلَى: جَمَزَى . ٣ ـ فَعُلَةٌ: غَلُبَةٌ . ٤ ـ فَعُلَّةٌ: غَلُبَّةٌ . ٥ ـ فُعُلَّةٌ: غُلُبَّةٌ . ٦ ـ فُعُلَّى: غُلُبَّى . ٧ ـ فِعِلَّى: غِلِبَّى . ٨ ـ فَعْلاً: غَلْباً . ٩ ـ فُعْلَلٌ: سُؤْدَدٌ . ١٠ ـ فُعْلُلٌ: حُولُلٌ . ١١ ـ مَفْعُلٌ: مَيْسُرٌ . ١٢ ـ فُعَلاءُ: غُلَوَاءُ . ١٣ ـ فِعْلِيٌّ: سِخْرِيٌّ . ١٤ ـ فِعْلِيَّةٌ: سِخْرِيَّةٌ . ١٥ ـ فُعْلِيٌّ: سُخْرِيٌّ . ١٦ ـ فُعْلِيَّةٌ: سُخْرِيَّةٌ . ١٧ ـ فَعْلِيَّةٌ: زَهْوِيَّةٌ . ١٨ ـ فَعَلِيَّةٌ: وَفَهِيَّةٌ . ١٩ ـ فَعَلُوتٌ: رَغَبُوتٌ . ٢٠ ـ فَعَلُوتَى: رَغَبُوتَى . ٢١ ـ فَعُّولٌ: صَيُّورٌ . ٢٢ ـ فَعِيلَةٌ: نَمِيمَةٌ . ٢٣ ـ فِعْلِيَاءُ: كِبْرِيَاءُ . ٢٤ ـ تَفْعُولٌ: تَهْلُوكٌ . ٢٥ ـ تُفْعُولٌ: تُهْلُوكٌ . ٢٦ ـ فُعَلْنِيَةٌ: سُحَفْنِيَةٌ . ٢٧ ـ فَعَلْعَلَةٌ: غَشَمْشَةٌ . ٢٨ ـ فَعَلْعَلِيَّةٌ: غَشَمْشَمِيَّةٌ . ٢٩ ـ فِعِّيلَى: هِجِّيرَى . ٣٠ ـ فِعِّيلاءُ: هِجِّيرَاءُ . ٣١ ـ إِفْعِيلَى: إِهْجِيرَى . ٣٢ ـ إِفْعِيلاءُ: إِهْجِيرَاءُ . ٣٣ ـ فَعْلانِيَّةٌ: رَهْبَانِيَّةٌ . ٣٤ ـ فُعْلانِيَّةٌ: أُلْهَانِيَّةٌ . ٣٥ ـ فَعِيلِيَّةٌ: وَلِيدِيَّةٌ . ٣٦ ـ فَعُولِيَّةٌ: خَصُوصِيَّةٌ . ٣٧ ـ فُعُولِيَّةٌ: خُصُوصِيَّةٌ . ٣٨ ـ فَعْلُولَةٌ: كَيْنُونَةٌ . ٣٩ ـ فَعْلُولِيَّةٌ: شَيْخُوخِيَّةٌ . ٤٠ ـ فُعَّيْلَى: وُقَّيْفَى . ٤١ ـ فِعِّيلَةٌ: عِنِّينَةٌ . ٤٢ ـ فِعِّيلِيَّةٌ: عِنِّينِيَّةٌ . ٤٣ ـ فَعَالَّةٌ: زَعَارَّةٌ . ٤٤ ـ فَعْفَعِيلٌ: مَرْمَرِيرٌ .

انظر جميع ما استدركه ابن النَّاظم وغيره في: بغية الطَّالب (٣٤)، وأبنية ابن القطَّاع (٤٠٩ ـ ٤١٧)، وشرح اللاميَّة لابن النَّاظم (٣٥ ـ ٣٨)، والارتشاف (٢٢١/١ ـ ٢٢٢)، والمساعد (٦١٨/٢ ـ ٦٢١) .

(١) ليس في ص .

الأصْوَاتِ، نَحْوُ: صَرَخَ على صُراخٍ .

وقال الفَرَّاءُ [١]: إذا جاءَكَ فَعَلَ مِمَّا لَمْ يُسْمَعْ مصدَرُهُ فاجْعَلْهُ فَعْلاً للحِجازِ، وفُعُولاً لنَجْدٍ [٢] .

وَنَحْوُ: هُدًى، وقِرًى، مُخْتَصٌّ بالمَنْقُوصِ.

وَنَحْوُ: طَلَبٍ مُخْتَصٌّ بيَفْعُلُ، إلَّا جَلَبَ الجُرْحِ [٣]، والغَلَبَ .

* [مَصادِرُ فَعِلَ]

وفَعِلَ اللَّازمِ [٤]، نَحْوُ: فَرِحَ على فَرَحٍ، والمُتَعَدِّي، نَحْوُ: جَهِلَ على جَهْلٍ، وفي الألْوانِ والعُيُوبِ، نَحْوُ: سَمِرَ، وأَدِمَ [٥] على سُمْرَةٍ، وأُدْمَةٍ .

---

(١) انظر: دقائق التَّصريف (٤٤)، وديوان الأدب (١٣٩/٢)، والمصباح المنير (٦٩٤) .

(٢) في ص: إذا جاءت فَعَلَ مِمَّا لم تسمع مصدره فاجعله على فَعْلٍ للحجاز وفُعُوْلٍ لنجدٍ .

(٣) جَلَبَ الجرحُ يَجْلِبُ ويَجْلُبُ، من بابي ضرب ونصر: أخذ في الالتئام، ولا معنى لتخصيص الجلب بإضافته إلى الجرح؛ لأنّ جَلَبَ الشيءَ كذلك مسموعٌ في مضارعه كسر العين وضمّها، فيكون كذلك على لغة كسر العين على غير قياس، فحقّه كذلك الاستثناء . انظر: شرح الرَّضيّ (١٥٨/١)، والنظام النيسابوري (٧٥)، والصِّحاح والقاموس (جلب) .

(٤) هذا عطفٌ على قوله: «إلّا أنَّ الغالب في فَعَلَ اللّازمِ» .

(٥) ظ: سَمُرَ وأَدُمَ . بضمّ وكسر الثَّاني منهما .

* [مَصادِرُ فَعُلَ]

وفَعُلَ، نَحْوُ: كَرُمَ على كَرَامَةٍ غالبًا، وعِظَمٍ كثيرًا، وكَرَمٌ نحوُه [١] .

[ثانياً: مصادرُ المزيدِ فيه والرُّباعيّ]

والمَزِيْدُ [٢] فيه والرُّباعِيُّ قِياسٌ، فَنَحْوُ: أَكْرَمَ على إِكْرَامٍ .
ونَحْوُ: كَرَّمَ على تَكْرِيْمٍ وتَكْرِمَةٍ، وجاءَ: كِذَّابٌ، وكِذَابٌ [٣] .
والْتزَمُوا الحَذْفَ والتَّعْوِيْضَ في نحوِ [٤]: تَعْزِيَةٍ، وإِجَازَةٍ ....

---

(١) ظ، ص: وعِظَمٍ وكَرَمٍ كثيرًا .

(٢) الأصل: وللمزيد فيه .

(٣) التَّخفيف قراءة علي وابن عبّاس والكسائي وعوف الأعرابي وابن مناذر وأبي رجاء والأعمش، وقراءة الجمهور بتشديد الذَّال، وروي الوجهان عن عيسى بن عمر، وروي عن عبد الله بن عمر بن عبد العزيز والماجشون التَّشديد وضمّ الكاف . انظر: شواذ ابن خالويه (١٦٨)، والمحتسب (٢/٣٤٨)، وشواذ الكرماني (٢٥٨)، والبحر المحيط (٨/٤١٤) .

(٤) قال اليزدي ٢٧٤: اعلم أنَّ في قوله: «والتزموا الحذف» إلى آخره نظرين:

أحدهما: أنَّ الحكم بالتزامهم الحذف والتَّعويض في تَعْزِية واسْتجازة مسلّم؛ بمعنى أنَّه لا يجوز أن يقال: تَعْزِيٌّ واسْتِجازٌ، ولكن الحكم بالتزامهم التَّعويض في إجازة غير مسلّم؛ لأنَّهُ يجوز ترك التَّعويض في مصدر أَفْعَلَ، تقول: أَرَيْتُهُ إراءً، قال الله تعالى: ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الأنبياء: ٧٣، النُّور: ٣٧] .

فإن قلتَ: يحمل المذكور على الشَّاذّ، فلا يسوغ القياس عليه .

قلتُ: الحمل على السَّائغ أَولى؛ كيلا يلزمَ ورود القرآن على اللُّغة النَّادرة، وأيضًا نصَّ النُّحاةُ على جواز تركه فلا يُخَالَف النَّصّ، وعلى هذا ذهب الفَرَّاء إلى أنَّ =

....

= جواز ترك التَّعويض مشروط بالإضافة ليكون المضاف إليه سادًّا مسدَّ التاء، وعند سيبويه الجواز مطلقًا ثابت . وقولهم: أريته إراءً، كما ذكرنا، يقوّي الأصحّ .

والثَّاني: أنَّ الحذف والتَّعويض في تَعْزِية مبنيّان على فرض كونها تفعيلاً، ولا حاجة إلى هذا الفرض؛ إذ هو مُستَدْعٍ لما الأصل عدمه؛ أعني الأصلُ عدم الحذف والتَّعويض، فإذًا الجدير أن يقال: إنَّها تَفْعِلَةٌ؛ لئلا يلزم شيء منهما .

فإن قلت: هذا يستلزم أن لا يكون للمنقوص من باب فعَّل التَّفْعيلُ .

قلتُ: لازمٌ أن يكون كذلك؛ لأنَّهُ يستلزم ما هو خلاف الأصل بلا حاجة، ولا يجوز ارتكاب خلاف الأصل إلَّا لحاجة ماسَّةٍ، فإذًا هذا التَّقدير تعسّف . وهذا واردٌ على الزَّمخشريّ أيضًا؛ لأنّ ظاهرَ كلامِهِ يدلّ على الالتزام مطلقًا، والَّذي يُقضى منه العجب أنَّ المصنِّف أورد هذا على الزَّمخشريّ في شرح المفصَّل وارتكبه ههنا، فكأنَّهُ نسي عدم استقامته . والله أعلم .

وأقول: ذهب الخليل وسيبويه إلى أنَّ (أَفْعَلَ) الأجوفَ مصدرُه على (إِفَعْلةٍ) بحذف ألف المصدر والتَّعويض عنها بتاء في آخره .

وذهب الأخفش والفَرَّاء إلى أنَّ مصدره على (إِفالةٍ)، بحذف العين .

وعلى كلٍّ من المذهبين جمهورٌ، وأرى الثَّاني أقرب .

ومثل هذا يُقال في (استفعل) الأجوفِ نحو الاستقامةِ والاستبانة .

فعلى مذهب الخليل وسيبويه المحذوف ألف المصدر، فهو على اِسْتِفَعْلَةٍ، وعلى مذهب الأخفش والفَرَّاء المحذوفُ العينُ، فهو على اِسْتِفَالةٍ .

وأمَّا (فَعَّلَ) فإن كان صحيح اللام غير مهموزها فمقيسه (تَفْعِيلٌ)، وجاء فيه (تَفْعِلَةٌ) كثيرًا، نحو: كرّم تكريمًا وتكرمةً .

وإن كان مهموز اللازم فكلاهما، أقصد (تَفْعِيلٌ وتَفْعِلَةٌ)، كثير فيه، نحو: جزّأ تجزيئًا وتجزئةً .

وإن كان معتلّ اللام فالمقيس فيه (تَفْعِلَةٌ)، وجُعل (تَفْعِيلٌ) من المسموع الشَّاذّ، =

واسْتِجَارَةٍ[١] .

ونَحْوُ: ضارَبَ على مُضَارَبَةٍ وضِرَابٍ . ومِرَّاءٌ [٢] شاذٌّ، وجاءَ[٣]: قِيْتَالٌ [٤] .

ونَحْوُ: تكَرَّمَ على تَكَرُّمٍ، وجاء: تِمِلَّاقٌ .

والباقي واضِحٌ .

ونَحْوُ: التَّرْدَادِ، والتَّجْوَالِ[٥]، والحِثِّيْثَى، ....

= وقيل: موقوف على الضَّرورة، نحو: لبّى تلبيةً، وسُمع: نزَّى تَنْزِيًّا .

انظر: الكتاب (٤/٨٣)، ومعاني الفرَّاء (٢/٢٥٤)، والمقتضب (١/٢٤٣)، والمنصف (١/٢٩١)، والتبصرة والتَّذكرة (٢/٧٧٥)، وشرح المفصَّل لابن يعيش (٦/٥٨)، ولابن الحاجب (١/٦٣٢)، والممتع (٢/٤٩٠) .

(١) ص: وإجارة واستجارة . بالرّاء المهملة .

(٢) مِرّاءٌ: مثقّل مِراءٍ، وهو المجادلة .

(٣) ص: وقد جاء .

(٤) ذكر الميداني في نزهة الطّرف ٢١، وركن الدِّين في شرح الشافية ٤٨٦، واليزدي في شرحها كذلك ٢٧٦/١: أنَّ فِيْعالاً كقِيْتالٍ في قاتَلَ لغة أهل اليمن .

وقالوا: إنَّ هذا قياس من قال في نحو كَذَّبَ: كِذّابٌ .

وقالوا: إنَّ فِعالاً مفرّع عن فِيْعالٍ، وممَّن يقول بذلك سيبويه، والمبرّد .

وانظر: الكتاب ٨٠/٤، والمقتضب ٩٨/٢، والأصول ١١٦/٣، والتكملة ٥١٦، ونزهة الطّرف للميداني ١٧٩، وشرح المفصَّل لابن الحاجب ٦٢٨/١، ولابن يعيش ٤٨/٦، وشرح الشّافية لليزدي ٢٧٦/١، ولركن الدين ٤٨٦.

(٥) يرى الكوفيون أنَّ التَّفْعالَ من مصادر فَعَّلَ . انظر: الرَّضيّ ١٦٧/١، والمساعد =

والرِّمِّيَّا (١) للتَّكْثِيرِ .

[ثالثًا: المَصْدَرُ المِيمِيُّ]

* [المَصْدَرُ المِيمِيُّ مِنَ الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ]

ويَجِيْءُ المَصْدَرُ مِنَ الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ أَيْضًا (٢) على: مَفْعَلٍ قِياسًا مُطَّرِدًا، كمَقْتَلٍ، ومَضْرَبٍ .

وأمَّا مَكْرُمٌ، ومَعُوْنٌ، ولا غَيْرَهما، فنادرانِ حَتَّى جعلَهما الفَرَّاءُ جَمعًا(٣) لمَكْرُمَةٍ ومَعُوْنَةٍ (٤) .

= ٦٢٨/٢، والارتشاف ٢٢٨/١، وشرح المفصّل لابن يعيش ٥٦/٦ .

(١) جاء في شرح المفصّل لصدر الأفاضل الخوارزمي (٨٦/٣): «قال العمراني: سألت صاحب الكشَّاف فقلت: الفِعِّيْلَى أهو على قياسٍ أم مقصورٌ على السَّماع ؟ فقال: هو كثير الاستعمال، فينبغي أن يكون قياسًا»، وفي جمهرة ابن دريد (١١٩٢/٢): «ليس لمولّد أن يبني ذلك، إِلَّا ما بنت العرب وتكلّمت به، ولو أجيز ذلك لقلب أكثر الكلام، فلا تلتفت إلى ما جاء مِمَّا لم تسمعه إِلَّا أن يجيء به شعر فصيح» .

(٢) ظ: أَيْضًا مَفْعَلٌ، كمَقْتَلٍ ومَضْرَبٍ ومَشْرَبٍ قياسًا مطّردًا .

(٣) ظ: جمع مكرمةٍ ومعونةٍ .

(٤) مذهب جمهور البصريين أَنَّه ليس في الكلام (مَفْعُلٌ) بغير الهاء أَلْبَتَّة، لا مفردًا ولا جمعًا، ولا حجّة عندهم فيما سمع؛ لأَنَّهُ لم يرد إِلَّا في أشعار نادرة، وما جاء على (مَفْعُلٍ) أوّلوه بأنّه مِمَّا حذفت تاؤه لضرورة الشّعر . وتبعهم ابن جنّي في الخصائص (٢١٢/٣)، والمحتسب (١٤٤/١)، وابن عصفور في الضرائر (١٣٧) .

وأثبته الكِسائِيّ مفردًا، وقال: (مَكْرُمٌ ومَعُوْنٌ) حرفان نادران، ولا يقاس عليهما . وقال: المكرُمُ: المكرُمَةُ؛ واحدة المكارم . =

= وهو عند الفَرَّاء جمعٌ لما فيه التاء على حدّ (تمرٍ وتمرةٍ) . وتبعه أبو علي في التَّكملة (٥٢٦)، وابن جنّي في المنصف (١/ ٣٨٠)، وابن عصفور في الممتع (٧٩/١) .

ونُسب هذا المذهب، أقصد مذهب الفَرَّاء، إلى الأخفش في اللسان والتاج (يسر) . وأرى أنَّ هذه النِّسبة غير صحيحة، وأظنّ أنَّ صاحبي اللسان والتاج قد غلطا في فهم كلام الجوهري في الصِّحاح (يسر) . قال الجوهريّ: «وقرأ بعضهم: فنظرة إلى مَيْسُرِهِ، بالإضافة . قال الأخفش: وهو غير جائز؛ لأنَّهُ ليس في الكلام مَفْعُلٌ بغير الهاء، وأمَّا مَكْرُمٌ ومَعُوْنٌ فهما جمع مكرُمة ومعُونة» . والصَّحيح أن يكون قبل قوله: «وأمَّا مكرم ومعون» نقطة، وليس فاصلة، فيكون هذا من كلام الجوهري يوافق فيه الفَرَّاء، وليس استمرارًا لكلام الأخفش؛ لأنَّهُ قال في معانيه (١/ ٣٨٩): «وقال بعضهم: مَيْسُرِه، وليس بجائزة؛ لأنَّهُ ليس في الكلام مَفْعُلٌ» .

ونسب ابن سيده، كما في التَّاج (يَسُر)، مذهب الفَرَّاء إلى المبرِّد أَيْضًا .

انظر هذه المسألة في: الكتاب (٤/ ٩٠، ٢٧٣)، ومعاني الأخفش (١/ ٣٨٩)، ومعاني الفَرَّاء (٢/ ١٥٢)، والتكملة (٥٢٦ ـ ٥٢٧)، والمنصف (١/ ٣٠٨)، والمحتسب (١/ ١٤٤)، والخصائص (٣/ ٢١٢)، وليس (٤٧ ـ ٤٨)، وإصلاح المنطق (٢٢٢ ـ ٢٢٣)، وأبنية ابن القطَّاع (٩٧)، والممتع (١/ ٧٩)، والتَّسهيل (٢٠٩)، وبغية الطَّالب (٤٠ ـ ٤٤)، والمساعد (٢/ ٦٣٦)، والرَّضيّ (١/ ١٦٨ ـ ١٦٩)، وشرح شواهد الشَّافية (٦٨ ـ ٦٩) .

وقوله: وأمَّا مكرم ومعون إشارة إلى قول أبي الأخزر الحِمّاني:

مروانُ يا مروانُ لليوم اليَمِي ليوم رَوْعٍ أو فَعالِ مَكْرُمِ

وإلى قول جميل بثينة: =

* [المَصْدَرُ المِيْمِيُّ مِنْ غيرِ الثُّلاثِيِّ]

ومِن غيرِهِ جاءَ على زِنَةِ المَفْعُولِ كمُخْرَجٍ، ومُسْتَخْرَجٍ، وكذلك الباقي.

[رابعًا: مجيءُ المصدرِ على زِنَةِ مَفعُولٍ]

وأمَّا ما جاءَ على مَفْعُولٍ، كالمَيْسُورِ، والمَعْسُوْرِ، والمَجْلُودِ، والمَفْتُونِ (٥)، فَقَلِيلٌ. وفَاعِلَةٌ، كالعَافِيَةِ، ....

= بثينُ الزمي لا إنَّ لا إنْ لزمتِهِ على كثرة الواشين أيُّ مَعُوْنِ

(٥) حُمل (المفتون) في قوله تعالى: ﴿بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾ [القلم: ٦] في تأويلٍ على أنَّه بمعنى الفتنة.

وقد ذكروا في توجيه هذه الآية أوجهًا، وهي:

الأوّل: أنَّ الباء مزيدةٌ في المبتدأ كزيادتها في بحسبك زيدٌ، والمعنى: أيّكم المفتون. وإلى هذا ذهب قتادة وأبو عبيدة؛ وضُعّفَ من حيث إنَّ الباءَ لا تزاد في المبتدأ إلّا في (حسبُك) فقط.

الثّاني: أنَّ الباء بمعنى في، كقولك: زيد بالبصرة، أي: فيها، والمعنى: في أيّ فرقة أوْ طائفة منكم المفتون. وإليه ذهب مجاهد والفَرَّاء، ويؤيّده قراءة ابن أبي عبلة: « في أيّكم المفتونُ».

الثّالث: أنَّه على حذفِ مضافٍ، أي: بأيّكم فتنُ المفتونِ، فحذف المضاف وأُقيم المضاف إلى مقامه، والباء سببيّة. وإليه ذهب الأخفش.

والرّابع: أنَّ المفتون مصدر كالمعقول والميسور. وإليه ذهب الحسن والضحّاك والأخفش أيْضًا.

انظر: معاني الفَرَّاء (١٧٣/٣)، ومعاني الزَّجّاج (٢٠٤/٥)، ومجاز القرآن =

والعَاقِبَةِ [(١)]، والبَاقِيَةِ، والكَاذِبَةِ، أَقَلُّ [(٢)].

[خامسًا: مَصادِرُ الرُّباعيِّ المُجرَّدِ]

ونَحْوُ: دَحْرَجَ على دَحْرَجَةٍ، ودِحْرَاجٍ، بالكَسْرِ [(٣)]، ونَحْوُ:..........

= (٢/٢٦٤)، والدُّرّ المصون (١٠/٤٠١)، والبحر المحيط (٨/٣٠٩).

(١) جاءت العاقبة بمعنى العَقِب، والباقية بمعنى البقاء، قال تعالى: ﴿فَهَلْ تَرَىٰ لَهُم مِّنۢ بَاقِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٨]، والكاذبة بمعنى الكذب، قال تعالى: ﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾ [الواقعة: ٢].

وقد يأتي اسم المصدر على فاعلة، كالفاضلة بمعنى الإفضال، والعافية بمعنى المعافاة، والدَّالّة بمعنى الإدلال.

انظر هذه الأمثلة وغيرها في شرح اليزدي ١/٢٨٣، والكامل للمبرّد ١/١٢١، ورغبة الآمل للصيرفي ٢/٨٢، واللسان (عفا).

(٢) الأصل: فأقلّ.

(٣) تُوهم المقارنة بين الدَّحْرَجة والدِّحْراج في قوله: «ونَحْوُ: دَحْرَجَ على دَحْرَجَةٍ، ودِحْرَاجٍ» تماثُلهما في الورود، وليس كذلك؛ لأنّ فِعْلالاً في غير المضاعف غيرُ مطّردٍ، ولا يشيع شيوع فَعْلَلَةٍ، وفي الكتاب ٤/٨٥: «اللازم الَّذي لا ينكسر عليه أن يجيء على فَعْلَلَةٍ».

وذكر السِّيرافي ٥/٣٦١، والصَّيمريّ في التَّبصرة ٢/٧٧٣، وابن يعيش في شرح المفصّل ٦/٤٨، والأندلسي في المحصل في شرح المفصّل ٢/١١٨، وابن عقيل في المساعد ٢/٦٢٧، والأزهري في التَّصريح ٢/٧٦، والصبّان في حاشيته على الأشموني ٣/٣٠٧: أنّه لم يُسمع في مصدر دَحْرَجَ: دِحْراجٌ.

وأثبته مسموعًا ابن خالويه في ليس ٦، وابن جنّي في المنصف ١/١٤، =

زَلْزَلَ على زَلْزَالٍ وزِلْزالٍ، بالفَتْحِ والكَسْرِ (١).

= وغيرهما، وهو في اللسان (دحرج).

(١) قالوا: إنّما جاز فتح أوّل (فِعْلالٍ) في المضاعف قصدًا للتّخفيف، لثقل التّضعيف، ولثقل كسر الحرف الأوّل من الكلمة، والأكثر كون (فَعْلال) بالفتح معبّرًا به عن اسم الفاعل، نحو: وَسْواسٍ، بمعنى مُوَسْوِسٍ وقَضْقاضٍ، بمعنى مُقَضْقِضٍ، أي كاسر، يُرجّح ذلك مجيءُ الفَعْلال موصوفًا في قوله تعالى: ﴿ مِن شَرِّ ٱلْوَسْوَاسِ ٱلْخَنَّاسِ ﴾ [النّاس: ٤]، والأوصاف للذّوات لا للأحداث، بل الوصفيّة أصيلة في (الفَعْلال)، والمصدريّة غريبة فيه، ممتنعة منه.

انظر: إصلاح المنطق (٢٢١)، وشرح الكافية الشّافية (٤/٢٢٣٦)، والتّصريح (٢/٧٦)، وأشباه السّيوطي (٧/١١).

[اسما المرّة والنّوع]

* [اسمُ المَرَّةِ]

والمَرَّةُ مِنَ الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ مِمَّا لا تاءَ فيه على فَعْلَةٍ، نَحْوُ: ضَرْبَةٍ، وقَتْلَةٍ .

* [اسمُ النَّوْعِ]

وبِكَسْرِ الفاءِ للنَّوْعِ، نَحْوُ: ضِرْبَةٍ، وقِتْلَةٍ .

وما عَداهُ على المَصْدَرِ المُسْتَعْمَلِ، نَحْوُ: إِنَاخَةٍ، فإِنْ لمْ تَكُنْ تاءٌ زِدْتَها .

وأَتَيْتُهُ إِتْيانَةً، ولَقِيْتُه لِقاءَةً: شاذٌّ .

[أسماء الزَّمان والمكان]

* [أوَّلاً : مِنَ الثُّلاثيّ]

أَسْماءُ الزَّمانِ والمَكانِ مِمَّا مُضارِعُهُ مفتوحُ العينِ أَوْ مَضْمُومُها، ومِنَ المَنْقُوصِ على مَفْعَلٍ، نَحْوُ: مَشْرَبٍ، ومَقْتَلٍ، ومَرْمًى .

ومِنْ مَكْسُورِها والمثالِ على مَفْعِلٍ، نَحْوُ: مَضْرِبٍ، ومَوْعِدٍ .

* [ما جاء منهما على غير القياس][1]

وجاء: المَنْسِكُ، والمَجْزِرُ، والمَنْبِتُ، والمَطْلِعُ، والمَشْرِقُ،

---

(١) شذّ بكسرٍ وحده، وكان قياسه الفتح لانضمام عين مضارعه: مَشْرِقٌ، ومَغْرِبٌ، ومَجْزِرٌ، ومَسْقِطٌ، ومَنْبِتٌ، ومَرْفِقٌ، ومَسْجِدٌ، ومَظِنَّةٌ .

وشذّ بكسر مع سماع القياس، وهو الفتح؛ لأنّ عين مضارعه مفتوحة: مَنْسِكٌ، ومَطْلِعٌ، ومَفرِقٌ، ومَسْكِنٌ، ومَحْشِرٌ، ومَنِيْضٌ، ومَشْرِقَةٌ .

وبكسرٍ مع سماع القياس، وهو الفتح كذلك؛ لأنّ عين مضارعه مفتوحة: مَجْمِعٌ، ومَوْحِلٌ، ومَوْضِعٌ، ومَوْقِعٌ، ومَزْرِعَةٌ .

وأَمَّا: مَحِلٌّ، ومَدِبٌّ، ومَقْبِرَةٌ؛ فقد سمع في مضارعها الضَّمُّ والكسر، فهي شاذَّة على لغة الضَّمّ في مضارعها، وليست كذلك على لغة الكسر .

وشذّ بفتحٍ مع سماع القياس، وهو الكسر، لانكسار عين مضارعه: مَزَلَّةٌ، ومَضْرَبَةُ السَّيف . وسمع الضَّمّ في: مَقْبُرَةٍ، ومَشْرُقَةٍ، ومَزْرُعَةٍ . وكان حقّها الفتح .

ولم يشذّ من المعتلّ إلّا: مَأْوِي الإبل، ومَأْقِي العينِ، وكان حقُّهما الفتح . =

والمَغْرِبُ، والمَفْرِقُ، والمَسْقِطُ، والمَسْكِنُ، والمَرْفِقُ [١]، والمَسْجِدُ، والمَنْخِرُ.

وأمَّا مِنْخِرٌ ففرعٌ، كمِنْتِنٍ، ولا غيرَهما [٢].

ونَحْوُ: المَظِنَّةِ، والمَقْبَرَةِ فتحًا وضمًّا، ليس بقياس [٣].

* [ثانيًا من غير الثُّلاثيّ]

وما عَداهُ فعَلَى لَفْظِ المَفْعُولِ.

= انظر: أدب الكاتب (٤٤٥ ـ ٤٤٦، ٤٨١)، وإصلاح المنطق (١٢١، ٤١٨)، والمشوف المعلم للعكبري (٣٤٠/١)، وشرح المفصَّل لابن يعيش (١٠٧/٦)، والتَّسهيل (٢٠٨)، وشرحه لابن عقيل (٦٣٤/٢)، وللسلسيلي (١٦٦/٢)، وشرح اللاميّة لابن النَّاظم (٥٢ ـ ٥٥)، والرَّضيّ (١٨٣/١)، والارتشاف (٢٢٩/١ ـ ٢٣٠).

(١) ليست في ص.

(٢) مِنْخِرٌ فرعٌ عن مَنْخِرٍ بفتح الميم، وهو الأنف أو ثقبه، ومِنْتِنٌ فرعٌ عن مُنْتِنٍ اسم فاعلٍ مِنْ أَنْتَنَ، انظر: الكتاب ٢٧٣/٤، وليس ٣، وأدب الكاتب ٥٥٥، وإصلاح المنطق ٢١٨، وديوان الأدب ٣٠٣/١، والمزهر ٥٠/٢.

(٣) قوله: فتحًا وضمًّا يعني بهما باء المقبرة؛ أمَّا فتحُها فليس بقياسٍ لكونها جاءت بالتاء على مَفْعَلة، والقياس في الزَّمان والمكان والمصادر مجيئها على المَفْعَل بلا تاء، وأمَّا الضَّمّ فليس بقياس أيْضًا لكون مضارعها على يَقْبُر بضمّ العين، وقياسُه المَفْعَل، بفتح العين، ففي ضمّها في المقبُرة خروج عن القياس مرّتين، إلحاق التاءِ، وضمُّ العين. انظر: شرح الرَّضيّ ١٨٦/١، واليزدي ٢٩٢.

[اسم الآلة]

الآلَةُ على: مِفْعَلٍ، ومِفْعَالٍ، ومِفْعَلَةٍ[١]، كالمِحْلَبِ[٢]، والمِفْتَاحِ، والمِكْسَحَةِ .

ونَحْوُ: المُسْعُطِ، والمُنْخُلِ، والمُدُقِّ، والمُدْهُنِ، والمُكْحُلَةِ، والمُحْرُضَةِ، ليس بِقِياسٍ[٣] .

---

(١) قيل: القياسيّ في أسماء الآلة مِفْعَلٌ ومِفْعالٌ، وأمّا مِفْعَلَةٌ فسماعيّ . وقيل: مِفْعَلَةٌ فرْعُ مِفْعَلٍ . وقيل: مِفْعَلَةٌ فرْعُ مِفْعَلٍ، ومِفْعَلٌ فرعُ مِفْعالٍ . وعليه: فاسم الآلة أصالةً هو مِفْعالٌ فقط . وقال نظام الدِّين النّيسابوريّ في شرحه على الشّافية: «هذه الأوزان الثّلاثة قياسيّة لا من حيث إنّه يجوز أن يشتقّ كلٌّ منها من أيّ فعلٍ اتّفق، وإن لم يُسمع، بل من حيث إنَّ كُلًّا منها، إن كان قد ورد به السَّماع في فعلٍ معيّن، يمكن أن تطلق تلك الصِّيغة على كلّ ما يمكن أن يُستعان به في ذلك الفعل، كالمفتاح، فإنَّ كلّ ما يمكن أن يفتح به البيت يُسمَّى مفتاحًا، وإن لم تكن الآلة المخصوصة بذلك حاضرةً» .

انظر: شرح الجاربردي ٧٢، والنيسابوري ٨٩، واليزدي ٢٩٤ .

(٢) ص: نحو المحلب . وفي ظ: نحو مكحل، ومفتاح، ومكسرة .

(٣) قال الجاربردي (٧٣): «لم يُرِدْ بقوله: (ليس بقياس) كونَ الصِّيغة سماعيّةً، بل أراد أنَّ مضموم الميم والعين ليس كأخواته في جواز الإطلاق على كلّ آلةٍ، وإنّما هي أسماءٌ لآلات مخصوصة» .

وقال المصنّف في شرحه (١٣/ب): «وما جاء مضموم الميم والعين، نحو: المُسْعُطِ والمُنْخُلِ، فأسماءٌ لآلات مخصوصةٍ باعتبار أصل الفعل ليست بقياسٍ، ومن =

= ثمَّ قال سيبويه رحمه الله: لم يذهبوا بها مذهب الفعل، ولكنّها جُعلت أسماء لهذه الأوعية . يُريد أنَّ الجاري على الفعل ليس مختصًا بآلة مخصوصةٍ، وهذه مختصَّة، فلا تقول: مُدْهُنٌ، إلَّا للآلة الَّتي جُعلت للدّهن، ولو جَعلتَ الدُّهن في وعاءٍ غيره لم يُسمَّ مُدْهُنًا، وكذلك المُكْحُلَة، ونحوها، بخلاف ما تقدَّم من المِكْسَحَةِ وغيرِها» .

والمُسْعُط والمِسْعَط والسَّعِيط: الإناء يُجعل فيه السَّعوط . أي: الدَّواء الَّذي يُستنشَقُ بالأنفِ .

والمُحْرُضَةُ: الوعاء الَّذي يُجعل فيه الحُرُضُ، أي: الأُشنان . وقيل: الحُرُضُ: وهو نَجِيل السِّباخ، وقيل: من الحمض، وقيل: هو الأُشْنان . انظر: اللسان (سعط، حرض) .

[المُصغَّر]

* [حَدُّ المُصغَّرِ]

المُصغَّر: المزيد فيه ليدلَّ على تقليل[1] .

(١) التَّقليل يشمل تقليل العدد، كقولك: عندي دريهمات، أي أعدادها قليلة، وعبّروا عن هذا بتقليل ما يُتوهّم كثيرًا، وذكروا أنَّه مختصّ بالمقادير .

ويشمل تقليل ذات المصغّر بالتّحقير، وعبّروا عنه بتحقير ما يُتوهّم عظيمًا، كقولك: رجيل وكليب .

ويشمل تقليل المسافة أو الزّمان، وعبّروا عنه بتقريب ما يُتوهّم بعيدًا مكانًا أو زمانًا، ومنه: فُويق الأرضِ، ودُوين السّقف ؟ وعدّه الرَّضيّ من قبيل تقليل ذات المُصغّر، وقال: الغرض من تصغير مثل هذا الزّمان والمكانِ قربُ مظروفهما مِمَّا أُضيفا إليه .

كما رأى الرَّضيّ أَيْضًا أنَّه من قبيل تقليل ذات المُصغَّر مجازًا التَّصغيرُ المفيدُ للشَّفقة والتّلطّف، كقولك: يا بُنيّ ويا أخيّ، والتَّصغير المفيدُ للملاحة، كقولك: لُطيّف ومُليّح . وعلى عدّ الرَّضيّ التَّصغير المفيد للشّفقة والتلطّف والملاحة من تقليل ذات المُصغَّر، ولو مجازًا، فلا يستدركان على المصنّف، ويبقى الكلامُ في التَّصغير المفيد للتَّعظيم، وقد قال به الكوفيّون، وذلك نحو دُوَيْهِيَة للموت، وهي الدَّاهية أعظم الدّواهي، وتأوّل البصريّون ما ورد من ذلك بتأويلات بسطتها شروح الشَّافية .

وانظر: شرح الشَّافية للرَّضيّ ١/١٩٠، ولليزدي ٢٩٨، ولكمال الدِّين الفسوي ٩٤، والمحصل في شرح المفصّل للأندلسي ٢/٥١ .

* [طريق تصغير المتمكّن]

فالمتمكّن يُضمّ أوَّلُه ويُفتح ثانيه، وبعدَهما ياء ساكنة، ويُكسر ما بعدَها في الأربعة إلّا في تاء التأنيث، وألفيِ[1] التأنيث، والألفِ والنُّون المشبّهتين بهما[2]، ....

(١) ظ، ص: وألفيه.

(٢) الألف والنّون المشبهتان بألفي التأنيث هما كلّ ألف ونون زائدتين بعد ثلاثة أحرفٍ فصاعدًا في آخر اسم لم يجمع على مفاعيل وشبهه.

قال الغزي في حاشيته على الجاربردي (٧٧): «ووجه الشّبه امتناع دخول تاء التأنيث عليهما، وكون المؤنّث في نحو سكران صيغة أخرى مخالفة للمذكّر، كما أنَّ المذكّر في مرضى وحمراء كذلك، وكون الزّائدتين في نحو سكران مختصّتين بالمذكّر، كما أنَّ الزّائدتين في نحو حمراء مختصّتان بالمؤنّث، والشبه الّذي يفوت بفواته التأثير هو الامتناع من التاء».

وقال ابن النّاظم في بغية الطّالب (٤٩) استدراكًا على قول المصنّف: «والألفِ والنُّونِ المشبّهتين بهما». قال: «أمثلُ منه أن يقول: والألفِ والنّونِ المزيدتين فيما لم يجمع على فَعالين. وذلك نحو: سكران وسكيران، وعثمان وعثيمان، بخلاف نحو: سِرحان وبَرهان وسُلطان مِمَّا جُمع على فَعالين، فإنَّه يكسر منه ما بعد ياء التّصغير نحو: سُريحين وبُريهين وسُليطين، حملاً على قولهم: سَراحين وبَراهين وسَلاطين».

وقال الرَّضيّ (١/٢٠١): «إنَّ النُّحاة قالوا في تعريف الألف والنُّون المشبّهتين بألف التأنيث: كلّ ما قلب ألفه في الجمع ياءً فاقلبها في التَّصغير أَيْضًا ياءً، وما لم تقلب في التّكسير فلا تقلب في التّصغير، وهذا ردٌّ إلى الجهالة، ولا يطّرد ذلك في ظَرِبان، لقولهم: ظُربيان وظَرابين، وما لم يُعرف هل قُلب ألفُه في التّكسير أَوْ لا، اختلفوا فيه، فقال السيرافيّ وأبو عليّ: لا تقلب ألفُه حملاً على باب سكران؛ لأنَّهُ هو الأكثر، وقال الأندلسيّ: يُحتمل أن يقال: الأصل عدم التّغيير، وأن يقال: الأصل الحمل على الأكثر، فتغيّر». وانظر: الكتاب (٣/٤٢١)، والمقتضب (٢/٢٦٦)، =

وألفِ، أفْعَالٍ جمعًا[١] .

* [حُكْمُ تصغيرِ الخماسيّ]

ولا يُزادُ على أَرْبَعَةٍ، فلذلكَ لَمْ يَجِئْ في غيرِها إلَّا: فُعَيْلٌ، وفُعَيْعِلٌ وفُعَيْعِيْلٌ، وإذا صُغِّرَ الخُمَاسِيُّ [٢] - على ضَعْفِهِ - فالأَوْلَى حَذْفُ الخامِسِ، وقِيْلَ: ما أَشْبَهَ الزَّائِدَ، وسَمِعَ الأخفشُ: سُفَيْرِجِلٌ [٣] .

= والأصول (٣/٤٠)، والتَّبصرة (٢/٦٩٤)، وشرح اليزدي (١/٣٠١) .

(١) قيّد المصنّف في المتن الألفَ بقوله: «وألف أفعال جمعًا» . قال الغزي في حاشيته على الجاربردي (٧٨): «تبع في هذا التَّقييد الجزوليّ، وقد أنكره الشلوبين . قال: هذا خطأ؛ لأنّ سيبويه قال: إذا صغّرت أفعالاً، اسم رجل، قلت: أُفَيْعالٌ، كما تصغّرها قبل أن يكون اسمًا . وعلى الإطلاق مشى ابن مالك، بل صرَّح بالتَّعميم، على ما في بعض نسخ التَّسهيل، وهي نسخة البهاء الرّقيّ، فقال: جمعًا أو مفردًا، أي: بأن سُمّي به؛ لأنّ المفرد لا يتصوّر تمثيله، على قول الأكثرين، إلَّا بما يُسمّى به من الجمع، لأنّ أفعالاً عندهم لم تثبت في المفردات، وبُرْمَةٌ أعشارٌ، وثوبٌ أخلاقٌ أو أسمالٌ، عندهم من الوصف بالجمع . قال المرادي: فإن قلت: إذا فرّعنا على مذهب من أثبته في المفردات فهل يصغّر على أُفيعال أو أفيعيل ؟ قلت: مقتضى إطلاق النَّاظم وقوله في التَّسهيل: (جمعًا أو مفردًا) أنَّه يصغّر على أفيعالٍ، ومقتضى من قيّد بالجمع، كأبي موسى، يعني الجزولي، وابن الحاجب، أنَّه يصغَّر على أُفيعيل» .

وانظر: شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير للشلوبين (٣/١٠١٧)، والتَّسهيل (٢٨٤)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٥/٩٩) .

(٢) الخُمَاسِيُّ ثلاثة أنواع، ويقصد المصنّف هنا ثالثها، وهي: ثلاثي بزيادتين، ورباعيّ بزيادة، وخماسيّ أصالةً . ولكلٍّ منها طريق معلوم في تصغيرها .

(٣) ضبطت الجيم من سفيرجل بالفتح في الكتاب (٣/٤١٧)، وشرح الشَّافية للنظام النيسابوري (٩٤)، وللرّضيّ (١/٢٠٥)، وللطف الله الغياث (١/١٠٩)، وكمال =

* [ما يردُّه التَّصغير إلى أصله]

ويُرَدُّ نَحْوُ: بابٍ، ونابٍ، ومِيْزَانٍ، ومُوْقِظٍ، إلى أَصْلِهِ؛ لِذَهابِ المُقْتَضِيْ، بِخِلاَفِ [(١)]: قَائِمٍ، وتُرَاثٍ، وأُدَدٍ [(٢)]. وقالوا: عُيَيْدٌ لِقَوْلِهِمْ:

= الدِّين الفسوي (١٠١) . وروى سيبويه عن الخليل أنَّه لو كان محقّرًا الخماسيّ بلا حذفٍ لحقّره على زنة دُنَيْنِيرٍ، أي لكان يقول: سُفَيْرِجْلٌ، بإسكان الجيم، وهي كذلك بالإسكان في شرح التُّحفة لابن الوردي (٤٠١) .

والجيم بالكسر في النُّسخ المعتمدة في تحقيق الشَّافية (٣٢)، وشرحها لركن الدِّين (٣١)، والجاربردي (٧٩)، وقره سنان (٢١٥)، والأنصاري (٥٣)، واليزدي (٣٠٦) . ويرى الرَّضيّ (١/٢٠٥) أنَّ المقصود بسماع الأخفش هو إثبات الأحرف الخمس في التَّصغير، وليس كسر الجيم .

(١) قال ابن يعيش: «لم يخالف في ذلك أحدٌ من أصحابنا إلَّا أبو عمر الجرمي فإنَّه كان يقول: قُوَيِّلٌ وبُوَيِّعٌ من غير همز . قال: لأنّ الهمز في قائل وبائع إنما كان لاعتلال العين بوقوعها بعد ألف زائدة وكانت مجاورة للطرف فهمزوها على حدّ الهمز في عطاءٍ وكساءٍ، وأنت إذا صغّرت زالت الألف فعادت الهمزة إلى أصلها من الواو والياء على حدِّ عودها في مُتَّعِدٍ ومُتَّزِنٍ، وسيبويه وأصحابه اعتمدوا على قوّة الهمزة هنا بثبوتها في التَّكسير، نحو قوائم وبوائع» والتَّصغير والتَّكسير من وادٍ واحدٍ .

انظر: النكت (٢/٩٣٦)، وشرح المفصَّل لابن يعيش (٥/١٢٣)، والمحصل في شرح المفصل للأندلسي (٢/٤٠)، وشرح الشَّافية للرَّضيّ (١/٢١٥) .

(٢) أُدَد: أبو قبيلة من اليمن، جدّ جاهلي، وهو أُدَدُ بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حمير . قال في الصِّحاح: (أدد): «والعرب تصرف أُدَدًا، جعلوه بمنزلة ثُقَبٍ، ولم يجعلوه بمنزلة عُمَرَ» . وقال الرَّضيّ (١/٢١٧): «ولا أدري أيُّ شيءٍ دعاهم إلى دعوى انقلاب همزة أدد عن الواو ؟ وما المانع من كونه تركيب (أدد) وقد جاء منه الإدُّ بمعنى الأمر العظيم، وغير ذلك» . وانظر: المعارف لابن قتيبة (١٠٤)، والأعلام (١/٢٧٨) .

أَعْيَادٌ [١] .

فإنْ كانتْ مَدَّةٌ ثانيةٌ فالواوُ[٢]، نَحْوُ: ضُوَيْرِبٍ في ضَارِبٍ، وضُوَيْرِيْبٍ في ضِيْرَابٍ .

* [تصغيرُ ما كان على حرفين]

والاسْمُ على حَرْفَيْنِ يُرَدُّ مَحْذُوفُهُ، تقولُ في عِدَةٍ وكُلْ اسْمًا: وُعَيْدَةٌ، وأُكَيْلٌ، وفي سَهٍ، ومُذْ اسْمًا: سُتَيْهٌ، ومُنَيْذٌ [٣]، وفي دَمٍ ....

(١) قال اليزدي ٣١٠: والأحسن أن يقال: لم يقولوا عُوَيْد؛ لأنَّهم أرادوا أن يفرّقوا بين العُوَيْدِ الَّذي هو تصغير العُود، وبين العُيَيْدِ الَّذي هو تصغير العيد؛ إذ الطَّريق هكذا أقرب. هذا الأحسن ذكره المصنّف في شرحه (١٤/ب)، وركن الدِّين (٣٢)، والجاربردي (٨١)، والنظام النيسابوري (٩٦)، وجعل الرَّضيّ (١/ ٢١١) هذه العلَّة ابتداءً علَّة الفرق بين محقَّرَي العود والعيد .

(٢) في بعض النسخ: «فالواو لازمةٌ» .

(٣) استدلّ القائلون بتفريع (مذ) عن (منذ) بحذف عينها بأدلّةٍ:

أوّلها: أنَّ الأصل في الأسماء أن تكون على ثلاثة .

ويمكن أن يجاب عنه بأنّ هذا متّفق عليه فيما لو كان الاسم متمكّنًا، وأمّا غير المتمكّن فلا اتّفاق على وجب كونه على ثلاثةٍ .

وثانيها: ضمّ ذاله لالتقاء السّاكنين، كقولنا: مُذُ اليومَ، أو لغيرِ التقائهما، كقولنا: مُذُ زمنٍ، فلولا أنَّ الأصل في ذال (مُذْ) الضّمّ كذال (منذُ) لكسروا؛ إذ الكسرُ الأصلُ .

ويمكن أن يجاب عن هذا بأنّ الضَّمّ يحتمل أن يكون مراعاةً وإتباعًا لضمّ الميم، كاختيارهم الفتح في ليسَ وأينَ وكيفَ .

وثالثها: أنَّ معناهما واحد . =

وحِرٍ[1]: دُمَيٌّ وحُرَيْحٌ .

وكذلك بابُ: ابْنٍ، واسْمٍ، وأُخْتٍ، وبِنْتٍ، وهَنْتٍ[2] .

بِخِلافِ بابِ: مَيْتٍ[3]، ....

= ويمكن أن يجاب عن هذا أَيْضًا بأنّ أحدًا لم يقل بفرعيّة (لم) عن (لمّا)، ومعناهما واحد وعملهما واحد .

ورابعها: أنّك لو سمّيتَ بـ (مُذْ) وصغّرته أو جمعته لقلت: منيذٌ وأمناذٌ، فدلّ هذا على أنَّ أصله (منذ) لأنّ الجمع والتّصغير يردّان الأشياء إلى أصولها .

ويمكن أن يجاب عن هذا بما نقله الرَّضيّ عن ابن فلاح من أنَّ (منيذ، وأمناذ) غير منقول عن العرب .

وذهب ابن ملكون إلى أنّهما أصلان؛ لأنَّهُ لا يتصرّف في الحرف وشبهه .

وقال المالقي: (مذ) إذا كانت اسمًا فأصلها (منذ)، وإن كانت حرفًا فهي أصل .

انظر: شرح الشّافية للرَّضيّ (٢٠٨/٣)، ورصف المباني (٣٨٧)، والمغني (٣٣٦/١)، وشرح المفصَّل لابن يعيش (٤٦/٨)، وهمع الهوامع (٢٢٢/٣)، وحاشية الغزي على الجاربردي (٨٢) .

(١) الحِرُ: فرج المرأة . اللسان (حرح) .

(٢) هَنْتٌ: يقال: يا هَنُ أقبلْ، ويا هَنَةُ أقبلي، أي: يا رجل أقبل، ويا امرأة أقبلي، جعلوه كناية عن التّحقير، وقالوا للمرأة أَيْضًا كنايةً: هَنْتٌ، جعلوه بمنزلة أخت وبنت في الحذف والتّعويض . انظر: الصّحاح واللسان (هنو) .

(٣) مذهب البصريِّين أن نحو سيّدٍ وميّتٍ على زنة فَيْعِلٍ، والكوفيون يرون أنّه فَعِيل كشريف، ويرى البغداديون أنَّه فَيْعَل كصَيْرَفٍ . انظر: الكتاب (٣٦٥/٤ ـ ٣٦٦)، والمنصف (١٦/٢)، والإنصاف (٧٩٥/٢ ـ ٨٠٤)، والممتع (٤٩٨/٢ ـ ٥٠٢)، والرَّضيّ (١٧٥/٢ ـ ١٧٧)، وائتلاف النصرة (٨٤)، ورسالة الملائكة (١٧٤) .

وهَارٍ[١]، ونَاسٍ[٢].

* [تصغير ما ثالثُه عِلّةٌ أو همزةٌ]

وإذا وَلِيَ ياءَ التَّصْغيرِ واوٌ، أَوْ أَلِفٌ مُنْقَلِبَةٌ، أَوْ زائدةٌ، قُلِبَتْ ياءً، وكذلك الهمزةُ المنقلبةُ بعدَها، نَحْوُ: عُرَيَّةٍ، وعُصَيَّةٍ، ورُسَيِّلَةٍ. وتَصْحِيْحُها في بابِ: أُسَيِّدَ[٣] ....

---

(١) يقال: هارَ يَهُور هَوْرًا: إذا تهدَّم، واسم الفاعل منه: هارٍ، وأصلهُ هايِرٌ، ثمَّ حذفت عينه شاذًّا، كما صُنع في شاكٍ، وليس بمقلوب هائرٍ.

قال الرَّضيّ: «وكان المازنيّ يردّ نحو يَضَعُ وهارٍ إلى أصله، نحو: يُوَيْضِعُ وهُوَيْئِرٌ. قال السيرافي: فيلزمهم أن يقولوا: أُخَيِّر وأُشَيِّر، وقد حكى يونُس عن جماعة: هُوَيْئِرٌ، فقال سيبويه: هذا تصغير هائرٍ لا تصغير هارٍ».

انظر: الكتاب (٣/٤٥٦)، والأصول (٣/٥٦)، وشرح المفصَّل لابن يعيش (٥/١٢١)، والرَّضيّ (١/٢٢٤)، والجاربردي (٨٢).

(٢) مذهب البصريِّين وبعض الكوفيين أنَّ إنسانًا فِعْلانٌ، وجمهور الكوفيين وبعض البغداديين على أنَّه إفْعَانٌ، والشّيباني على أنَّه فِعْلانٌ من الإيناس.

وعليه تقول في زنة ناسٍ: عالٍ، وتقول في تصغيره: نُوَيْسٌ بقلب الألف واوًا، كما قلبتها في تصغير هارٍ فقلت: هُوَيْرٌ، وبلا ردٍّ لمحذوف فيهما، كما لم ترد في مُيَيْتٍ تصغير مَيْتٍ.

انظر هذه المسألة في المخصص (١/١٦)، وأدب الكاتب (٦١٣)، وسرّ الصِّناعة (٢/٤٣٧)، والصحاح واللسان (أنس، نوس، نسي)، والإنصاف (٢/٨٠٩ ـ ٨١٢)، وائتلاف النصرة (٨٥)، والارتشاف (١/١٨٥)، والتَّصريح (٢/٣١٩).

(٣) ذكر ابن النَّاظم في بغية الطَّالب (٥١) في معرض اعتراضه على المصنِّف: أنَّ الواو إن كان بعدها حرف واحد وحُرِّكت في الواحد والجمع، جاز إبدالها ياءً =

وجُدَيِّلٍ قليلٌ (١) .

= وتصحيحها، وذلك كما في الأسود للعظيم من الحيّات، وجمعه أساود، فتقول في تصغيره: أُسَيْوِدُ، وأُسَيِّدُ . أمَّا إن لم تحرّك الواو في الواحد والجمع كما في الأسود للضدّ من الأبيض، وجمعه سُود بإسكان الواو، فلا يجوز في الواو إلَّا الإبدال ياءً، فتقول في تصغيره: أُسَيِّد فقط . وليس في كلام المصنِّف ما يُشعر بهذا التَّفصيل .

(١) ذكر ابن دريد في الاشتقاق (٢٠١، ٣٠٩): أنَّ الإدغام لتميم، والتَّصحيح لسائر العرب .

وقد ذكروا في التَّعليل للغتين أوجهًا، وهي:

من صَحَّحَ فيهما، فقال: أُسَيْوِدُ وجُدَيْوِلٌ:

أ ـ فللتّنبيه على أصلهما، أي مكبَّرهما إذ لم تعلّا فيه .

ب ـ أو لأنّ اجتماع الواو والياء فيهما عارض، لعروض التَّصْغير، والعارض لا يُعتدّ به .

ج ـ أو أنَّ الواو فيهما إنما صحّت لقوّتها بالحركة وكونها ليست محلّ التَّغيير .

د ـ أو حملاً للتَّصغير على التَّكسير، فقد قيل في تكسيرهما: أَساوِدُ وجَداوِلُ، والتَّصغير والتَّكسير من وادٍ واحدٍ .

هـ ـ أو صُحِّح أُسيودُ مراعاةً للبنية وحفاظًا عليها، كما تقول: سُوَيِّرٌ، فلا تدغم للفرق بينه وبين سُيِّرَ، وصُحِّح جُديولٌ للمحافظة على الإلحاق بجعيفرٍ .

ومن أَعَلَّ فقال: أُسَيِّدُ وجُدَيِّلٌ:

فلأنّ التَّصحيح في مكبّر أسيّدَ كان لئلّا يلتبس بالفعل فيما لو أُعِلَّ فقيل: أَسادَ، كما قالوا في أَقْوَمَ وأَجْوَبَ: أَقامَ وأجابَ، والتَّصغير يدفع هذا الالتباس .

ولأنّ التَّصحيح في مكبّر جُدَيِّلٍ كان للمحافظة على الإلحاق بجعفرٍ، والإعلال والإدغام لا يخرجانه عن حركاته وسكناته .

انظر هذه المسألة، بالإضافة إلى مواضعها من شروح الشَّافية، في: شرح المفصّل لابن يعيش (١٢٤/٥)، ولابن الحاجب (٥٧٦/١)، وللخوارزمي (٤١٢/٢)، والمساعد (٤٩٥/٣) .

فإنِ اتَّفَقَ اجْتِماعُ ثلاثِ ياءاتٍ حُذِفَتِ الأخيرةُ نَسْيًا، على الأَفْصَحِ، كقولكَ في عَطَاءٍ، وإِدَاوَةٍ(١)، وغَاوِيَةٍ، ومُعَاوِيَةَ: عُطَيٌّ، وأُدَيَّةٌ، وغُوَيَّةٌ، ومُعَيَّةُ، وقياس أَحْوَى(٢): أُحَيُّ، غير مُنْصَرِفٍ، وعيسى يَصْرِفُهُ، وقال أبو عمرٍو: أُحَيٍّ، وعلى قياسِ أُسَيْوِدَ: أُحَيْوٍ.

* [تصغيرُ ما كان مؤنَّثًا بلا علامةِ تأنيثٍ]

ويُزادُ للمُؤَنَّثِ(٣) الثُّلاثِيِّ بغيرِ تاءٍ ....

---

(١) الإِدَاوَة: إناء صغير من جلد يُتّخذ للماء للتّطهّر به، فالإداوةُ المِطْهَرة. اللسان (أ د و).

(٢) أَحْوَى: وصفٌ من الحُوَّة، وهي سوادٌ إلى الخضرةِ، وحمرةٌ تضربُ إلى السَّواد، والأنثى: حَوّاءُ.

ومذهب سيبويه أُحَيُّ، بحذف الياء الثّالثة نسيًا، والاعتداد بوزن الفعل، فلا ينصرف، وكان الأصل: أُحَيْوِيُ، ثمّ أُحَيُّ. ومذهب عيسى بن عمر: أُحَيٌّ، بتنوين الصّرْف، لا التّعويض، لأنّ عيسى يرى أنّه لمّا حذفت الياء الثّالثة نسيًا خرج عن زنة الفعل فصرف.

ومذهب أبي عمرو: أُحَيٍّ بحذف الثّالثة، لا نسيًا، بل إعلالاً كإعلالِ قاضٍ، والتّنوين فيه تنوين عوض.

والرّابع: مذهب يونس، وهو قوله: أُحَيْوٍ رفعًا وجرًّا والتّنوين عوضٌ لا صرفٌ، وأُحَيْوِيَ نصبًا.

انظر هذه المسألة بالإضافة إلى شروح الشّافية في: الكتاب ٣/ ٤٧٠، والتّبصرة ٢/ ٦٩٠، والبصريات ١/ ٣١٥، والعضديات ٤٩، ونكت الشنتمري ٢/ ٩٤٠، وشرح المفصّل لابن يعيش ٥/ ١٢٦، ولابن الحاجب ١/ ٥٧٨، وتذكرة أبي حَيّان ١٦٣، ٦٩٩.

(٣) ص: في المؤنّث.

تاءٌ[١]، كعُيَيْنَةٍ، وأُذَيْنَةٍ. وعُرَيْبٌ وعُرَيْسٌ [٢] شاذٌّ، بِخِلافِ الرُّباعيِّ، كعُقَيْرِبٍ.

وقُدَيْدِيْمَةٌ، ووُرَيِّئَةٌ، شاذٌّ[٣].

* [تصغيرُ المختومِ بألفِ تأنيثٍ مقصورةٍ أو ممدودةٍ]

وتُحْذَفُ أَلِفُ التَّأْنيثِ المَقْصُورةُ غَيْرُ [٤] الرَّابِعَةِ، كجُحَيْجِبٍ،

---

(١) ليست في ص.

(٢) عُرَيْبٌ: تصغير عَرَب أو عُرْب، كعَجَم وعُجْم. وعُرَيْسٌ: تصغير عِرْس، وهي امرأة الرَّجل، ولبؤة الأسد، ودُوَيبّة، أو تصغير عُرْس، وهو طعام الوليمة، وهذا يذكّر ويؤنّث. انظر: الصّحاح (عرب، عرس).

قال أبو الهندي:

ومَكْنُ الضّباب طعامُ العُرَيْبِ ولا تَشْتَهِيه نُفوسُ العَجَمْ

انظر: الصّحاح (عرب، عرس).

(٣) تصغيرُ: قُدّامٍ ووراءٍ.

قال القطاميّ:

قديديمةُ التجريبِ والحِلْمِ إنني أرى غفلات العيش قبلَ التجارِبِ

وقال علقمة بن عبدة:

وقد علوتُ قتود الرّحل يسفعني يومٌ قديديمةُ الجوزاءِ مسموم

ومثلهما في الشّذوذ أُمَيِّمَةٌ تصغير أمام. ذكره أبو حيّان وغيره.

انظر: شرح المفصّل لابن يعيش ١٢٨/٥، والارتشاف ١٨١/١، والهمع ١٤٤/٦.

(٤) الأصل: وغير.

وحُوَيْلِيٌّ في: جَحْجَبَى، وحَوْلاَيا[١].

وثَبْتُ المَمْدُودةُ مُطْلَقًا ثُبُوتَ الثَّاني في بَعْلَبَكَّ.

* [تصغيرُ مزيدِ الثُّلاثِيِّ]

والمَدَّةُ الواقعةُ بعدَ كسرةِ التَّصْغيرِ تَنْقَلِبُ ياءً إِنْ لَمْ تَكُنْ إِيَّاها، نَحْوُ: مُفَيْتِيحٍ، وكُرَيْدِيسٍ[٢].

وذو الزِّيادتين غيرِها مِنَ الثُّلاثِيِّ تُحذفُ أَقَلُّهما فائدةً[٣]، كمُطَيْلِقٍ،

---

(١) جُحَيْجِبٌ: تصغيرُ جَحْجَبَى. جاء في الاشتقاق (٤٤١) لابن دريد: «ومن بني كُلْفة: بنو جَحْجَبَى، بطن، واشتقاق جَحْجَبَى من الجَحْجَبَة، وهو التردّد في الشيء، والمجيء والذّهاب. جَحْجَبَ يُجَحْجِبُ جَحْجَبَةً، ومن رجالهم: أُحَيْحَة بن الجُلاح بن الحريش بن جَحْجَبَى، سيّد الأوس في الجاهليَّة، شاعر». وانظر: اللسان (جحجب)، وشرح المفصَّل لابن يعيش (١٢٩/٥)، والجاربردي (٨٨).

وحُوَيْلِيٌّ: تصغيرُ حَوْلايا، وهي قرية كانت بنواحي النَّهروان. انظر: معجم البلدان (٣٢٢/٢)، وفي شرح المفصَّل لابن يعيش (١٢٩/٥)، وشرح الرَّضيّ على الشَّافية (٢٤٦/١، ٢٤٨) أنَّ حولايا اسم رجل.

(٢) تصغير كُرْدُوسٍ، وهي القطعة العظيمة من الخيل، وفقرة من فقر الكاهل، وكلّ عظيمٍ تامٌّ ضخمٍ، وكلُّ عظمٍ كثير اللحم. اللسان (كردس).

(٣) إذا لحقت الاسمَ زيادتان أو ثلاثة إحداها لمعنًى والأخرى لغير معنًى، بقيت الَّتي لمعنى لأنَّها الأقوى، هذا ما عليه سيبويه والجمهور، ولا خلاف فيه إلَّا أن تكون الزِّيادة الَّتي لغير معنًى زيادة لقصد الإلحاق ففيها خلاف بين سيبويه والمبرِّد، وعلى مذهب سيبويه الجمهور.

ففي نحو مقعنسس تقول على مذهب سيبويه: مُقَيْعِسٌ، وعلى مذهب المبرِّد: قُعَيْسِسٌ. قال سيبويه: وإذا حقَّرتَ مقعنسسًا حذفتَ النون وإحدى السينين؛ لأنَّك كنت =

ومُغَيْلِمٍ، ومُضَيْرِبٍ، ومُقَيْدِمٍ في: مُنْطَلِقٍ، ومُغْتَلِمٍ [(١)]، ومُضَارِبٍ، ومُقَدِّمٍ.

فإنْ تساوتا فمُخَيَّرٌ، كقُلَيْنِسَةٍ، وقُلَيْسِيَةٍ، وحُبَيْنِطٍ، وحُبَيْطٍ[(٢)].

وذو الثَّلاثِ غيرِها تُبقَّى الفُضْلى منها، كمُقَيْعِسٍ في مُقْعَنْسِسٍ[(٣)].

* [تصغيرُ مزيدِ الرُّباعيِّ]

وتُحذَفُ زِياداتُ الرُّباعيِّ كلُّها مُطْلَقًا غيرَ المدَّة، كقُشَيْعِرٍ في

= فاعلاً ذلك لو كسّرته للجمع، فإن شئت قلت: مقيعيس، وإن شئت قلت: مقيعس.

وقال المبرّد: وكان سيبويه يقول في تصغير مقعنسس: مقيعس، ومقيعيس، وليس القياس عندي ما قال؛ لأنّ السّين في مقعنسس ملحقة، والملحق كالأصلي، والميم غير ملحقة، فالقياس: قعيسس، وقعيسيس، حتّى يكون مثل حريجم وحريجيم.

انظر: الكتاب (٣/٤٢٩)، والمقتضب (٢/٢٥١)، والنكت (٢/٩٢٢)، والتكملة (٤٩٧)، والخصائص (٢/٤٧٨)، واللباب (٢/١٦٨)، وشرح المفصّل لابن يعيش (٥/١٣١).

وهذه المسألة من مسائل الانتصار لابن ولّاد فانظرها فيه (٢١٥ ـ ٢١٧).

(١) بعير مغتلم: غلبته شهوة الضّراب فهاج واضطرب، والاغتلام مجاوزة الحدّ. اللسان (غلم).

(٢) تصغير حبنطى، والحَبَنْطى، والحِبَنْطى، والحَبَنْطأ، والحَبَنْطأة: الممتلئ غيظًا وغضبًا، أو بِطْنةً، والغليظُ القصيرُ البطينُ. انظر: اللسان (حبط).

(٣) المقعنسس: الممتنع، يقال: اقْعَنْسَسَ البعيرُ وغيرُه: امتنع فلم يتبع، وجمل مقعنسٌ: يمتنع أن يُقاد، وكلّ ممتنعٍ مقعنسٌ، والمقعنسس أيْضًا: المتأخّر والرّاجع إلى خلف. اللسان (قعس).

مُقَيْشِعِرٌ، وحُرَيْجِيْمٍ في احْرِنْجَام[١] .

ويجوزُ التَّعْوِيضُ عنْ حَذْفِ الزِّيادةِ بِمَدَّةٍ بعدَ الكسرةِ فيما ليستْ فيهِ، كمُغَيْلِيْمٍ في مُغْتَلِمٍ[٢] .

* [تصغيرُ الجمعِ واسمِ الجمع]

ويُرَدُّ جَمْعُ الكَثْرَةِ، لا اسْمُ[٣] الجَمْعِ[٤]، إلى جَمْعِ قِلَّتِهِ، فيُصَغَّرُ، نَحْوُ: غُلَيْمَةٍ في غِلْمانٍ، أَوْ إلى واحِدِهِ، فيُصَغَّرُ ثُمَّ يُجْمَعُ جَمْعَ السَّلامةِ، نَحْوُ: غُلَيِّمُوْنَ ودُوَيْرَاتٍ .

* [شواذ التَّصْغير]

وما جاء على غَيْرِ ما ذُكِرَ، كأُنَيْسِيَانٍ، وعُشَيْشِيَةٍ، وأُغَيْلِمَةٍ، وأُصَيْبِيَةٍ، شاذٌّ .

---

(١) احرنجامُ الإبلِ: ارتدادُ بعضِها على بعضٍ واجتماعُها وبُروكُها . واحرنجامُ القومِ: اجتماعُهم بعضُهم إلى بعضٍ، وازدحامهم، وإرادتُهم الأمرَ ثمَّ التَّكذيبُ عنه . اللسان (حرجم) .

(٢) التَّعويض مذهب يونس . ذكر ذلك سيبويه . وانظر: الكتاب ٣/٤٢٦، والرَّضيّ على الشَّافية ١/٢٦٤ .

(٣) ظ، ص: لا اسمه .

(٤) اسم الجمع لفظه على أَبْنِيَةِ المفرد ومعناه جمع، فيصغّر على بنائِه الَّذي هو عليه، مراعاةً له، ولا يُرَدُّ إلى شيءٍ، إذْ لا مَرَدَّ له، فلا يُرَدّ إلى مفرده لأنَّهُ لا واحد له من لفظه، فواحده من غير لفظه، ولأنَّه بمنزلة جمع القلّة، إلَّا أنَّهم راعوا في جمع القلّة المعنى فنزّل بمنزلة الواحد، ورُوعي في اسم الجمع اللَّفظ، فنزّل بمنزلة الواحد، والواحد يصغّر على بنائه . انظر: الجاربردي ٩٤، واليزدي ٣٣٦ .

وقولُهم: أُصَيْغِرُ منكَ، ودُوَيْنَ هذا، وفُوَيْقَ هذا [١]، لِتَقْلِيلِ ما بينَهُما. ونَحْوُ [٢]: ما أُحَيْسِنَهُ شاذٌّ، والمُرادُ المُتَعَجَّبُ منهُ[٣].

* [تصغيرُ المُصغَّر]

ونَحْوُ: جُمَيْلٍ وكُعَيْتٍ لِطائِرَيْنِ، وكُمَيْتٍ للفَرَسِ، مَوْضُوعٌ على التَّصْغيرِ[٤].

---

(١) ظ، ص: ذاك.

(٢) إشارة إلى الشَّاهد المنسوب إلى العرجي، ولذي الرمّة، وللمجنون، وهو قوله:

يا ما أُحَيْسِنَ غِزْلانًا شَدَنَّ لنا من هؤليّائِكُنَّ الضَّالِّ والسَّمُرِ

وانظره: في أمالي الشّجري (٢/٣٨٣)، والإنصاف (١/١٢٧)، وشرح التَّسهيل لمصنِّفه (١/٢٤٤ و ٣/٤٠).

ويُروى أَيْضًا: ياما أُميلح غزلانًا.

(٣) الحكم بشذوذ تصغير أفعل التعجّب مبني على أنَّه فعلٌ، وهو مذهب البصريِّين والكسائي، والأفعال لا تصغَّر، إذ التَّصْغير من خصائص الأسماء، وأمَّا الكوفيّون فيحكمون باسميّته، فلا شذوذ فيه على هذا المذهب. انظر: الإنصاف ١/١٢٦، والتَّصريح ٢/٨٧.

(٤) نطقت العربُ بأسماء مصغّرة، ولم تنطق بها مكبّرة، ومن ذلك: كُمَيت، وكُعيت، وجُميل، والقُصيرى، والحُميّا، والثُّريّا، والقُطيعاء، والسُّريطاء، وسُكيت بكاف خفيفة. وبأسماء فاعلين على صورة المُصغَّر، نحو: مبيطر، ومسيطر، ومبيقر، ومهيمن، فتصغيرها يكون بالتّقدير. وكثر مجيء المصغّر دون المكبّر في الأعلام، ومن ذلك: قُريظة، وجُهينة، وطُهيّة، وبُثينة، وعُرينة، وهُذيْل، وقُريش، وسُليم، وحُنين، وعُرين، وفُرين، وأمّ حُبين.

انظر: الارتشاف ١/١٨٥، والهمع ١/١٤٨، والتآخي بين التَّصْغير والتَّكسير ٢٤.

* [تصغيرُ التَّرْخِيْمِ]

وتَصْغِيْرُ التَّرْخِيْمِ تُحْذَفُ منهُ كُلُّ الزَّوائِدِ ثُمَّ يُصَغَّرُ، كحُمَيْدٍ في أَحْمَدَ [١].

* [تصغيرُ المبنيِّ القابلِ للتَّصغير]

وخُوْلِفَ بالإِشارَةِ والمَوْصُولِ فأُلحقَتْ قبلَ آخِرِهما[٢] ياءٌ، وزِيْدَتْ [٣] بعدَ آخِرِهما [٤] ألفٌ، فقيلَ: ذَيَّا، وتَيَّا، وأُولَيَّا، واللَّذَيَّا، واللَّتَيَّا، واللَّذَيَّانِ، واللَّتَيَّانِ، واللَّذَيُّونَ، واللَّتَيَّاتُ.

* [ما رُفِضَ تصغيرهُ]

ورَفَضُوا تصغيرَ الضَّمائِرِ، ونَحْوِ: أينَ، ومتى، ومَنْ، و ما، وحَيْثُ، ومُنْذُ، ومَعَ، وغَيْرٍ، وحَسْبُك، والاسْمِ عاملاً عَمَلَ الفِعْلِ، فمِنْ [٥] ثَمَّ جازَ: ضُوَيْرِبُ زيدٍ، وامْتَنَعَ: ضُوَيْرِبٌ زَيْدًا.

---

(١) اعلم أنَّ الفَرَّاء وثعلبًا على أنَّه لا يصغّر مرخّمًا إلَّا العلم، وأجازه البصريّون في غير العلم كذلك، وعلى كلّ حالٍ هو قليل، واعتبره ابن معطٍ شاذاً. وانظر: شرح المفصَّل لابن يعيش (١٣٧/٥)، والرَّضيّ على الشَّافية (٢٨٣/١)، وحاشية الغزي على الجاربردي (٩٦ ـ ٩٧).

(٢) ظ: آخرها.

(٣) ظ: وزيد.

(٤) ظ: آخرها.

(٥) ص: فمن ثمّ امتنع ضويربٌ زيدًا، وجاز ضويربُ زيدٍ.

[المنسوب]

* [تعريفه]

المَنْسُوبُ: المُلْحَقُ آخرَهُ ياءٌ مُشَدَّدَةٌ لِتَدُلَّ [١] على نِسْبَتِهِ إلى المُجَرَّدِ عنها [٢] .

---

(١) الأصل، ظ: ليدلّ .

(٢) إنَّما كانت الياء هي الزائدة دون غيرها من حروف العربيَّة لأنّ القياس كان يقتضي أن تكون الزِّيادة أحد أحرف المدّ واللين لخفّتها ولمألوف زيادتها .

وإنَّما زيت الياء دون غيرها من حروف المدّ لأوجهٍ:

أوّلها: أنَّ الواو والألف لو زيد أحدهما لم يبق لفظُه من أجل الإعراب، والياء يبقى لفظُها معه .

والثّاني: أنَّ علامة النَّسب تشبه علامة التَّأنيث من أوجه ثلاثة، والياء أشبه بتاء التَّأنيث، وهذه الأوجه هي:

أ ـ ياء النَّسب تنقل الجنس إلى الواحد كما في عربٍ وعربيّ، والتّاء مثلها، كما في تمرٍ وتمرةٍ .

ب ـ ياء النَّسب تنقل الاسم من الأصل إلى الفرع، فالأصل الاسم، والفرع الصّفة، إذ النِّسبة كالوصف والمنسوب موصوف، وتاء التَّأنيث تنقل الاسم من الأصل الَّذي هو التّذكير إلى الفرع الَّذي هو التَّأنيث .

ج ـ كلٌّ من ياء النَّسب وتاء التَّأنيث يصيرُ حرف الإعراب في كلمته .

والثّالث: أنَّ الياء أخفّ من الواو، والألفُ لو زيدت لصار الاسم مقصورًا فامتنع من الإعراب .

=

والرَّابع: إنّما زيدت الياء دون أختيها تشبيهًا لها بياء الإضافة؛ لأنّ النَّسب في معنى الإضافة، ولذلك كان المتقدّمون يترجمون باب النَّسب بقولهم: باب الإضافة .

وإنَّما كانت الياء مشدّدة لأوجه:

أوّلها: أنّها إذا شدّدت احتملت الإعراب، وإذا كانت واحدة لم تحتمله إذا تحرّك ما قبلها، ولثقلت عليها الضمَّة والكسرة، كما في القاضي، ولكانت معرّضة للحذف إذا دخل عليها التّنوين، أو وليها ساكن، فحصّنوها بالتَّضعيف، ووقع الإعراب على الثَّانية، فلم تثقل عليها ضمّة ولا كسرة لسكون الياء الأولى .

والثّاني: أنَّ النَّسب إضافة شيء إلى شيء في المعنى، فأشبه التثنية والجمع، فكما زيد عليهما حرفان كذلك زِيد ههنا حرفان .

والثَّالث: لأنّ النَّسب إضافة، إلَّا أنَّه أبلغ من الإضافة، فشدّدوا ياءه ليدلّوا على هذا المعنى .

والرَّابع: لئلّا تلتبس بياء المتكلّم أو الإعراب في الأسماء الستَّة والتّثنية والجمع .

وإنَّما كُسِرَ ما قبلها لأمور:

أوّلها: توطئة لها .

وثانيها: أنَّ الكسرة من جنس الياء فهي معها أخفّ من غيرها .

وثالثها: أنّها مدّة ساكنة، وإنَّما ضوعفت خوف اللّبس، وحرف المدّ لا تكون حركة ما قبله إلّا من جنسه .

ورابعها: أنَّه لمَّا وجب تحريك ما قبلها لسكون الياء الأولى من ياءي النَّسب لم يمكن تحريكه بالفتح لئلّا يلتبس بالمثنّى، ولم يضمّ لأنَّهُ لو ضُمَّ لوجب قلب الضمّة كسرةً لتسلم الياء؛ إذ زيادتُها مقصودة دون الواو ودون غيرها كما تقدّم، ولمناسبة =

* [طريقُهُ]

وقِياسُهُ حَذْفُ تاءِ التَّأنيثِ مُطْلَقًا (١)، وزِيادةِ التَّثنيةِ ....

= الياء أيضًا، فلم يبق إلّا الكسر .

انظر: أسرار العربيّة (٣٦٩)، واللباب (٢/١٤٣ ـ ١٤٤)، وشرح المفصّل لابن يعيش (٥/١٤١ ـ ١٤٢) .

(١) ذكروا في التّعليل لحذف تاء التّأنيث أوجهًا، وهي:

١ ـ إنّما حذفت لئلّا تقع في حشو الكلمة، لأنّ حقّ ياءي النّسبة أن تكونا طرفًا، وتاء التّأنيث لا تقع حشوًا .

٢ ـ وإنّما حذفت لئلّا يؤدّي تبقيتها إلى الجمع بين تاءي التّأنيث في النّسب، ألا ترى أنّك لو بقّيتها لقلت في نسبة رجل إلى البصرة مثلاً: بصرتيّ، ولقلت في نسبة امرأة إليها: بصرتيّة، والجمع بين تاءي التّأنيث في كلمة واحدة لا يجوز، ولذا حذفوا التاء من المذكّر .

٣ ـ إنّها إنّما حذفت لأنّ ياءي النّسب قد تنزّلا منزلة تاء التّأنيث في الفرق بين الواحد والجمع، ألا ترى أنّهم قالوا: روميّ وروم، وزنجيّ وزنج، ففرّقوا بين الواحد والجمع بياء النّسب، كما فرّقوا بين الواحد والجمع بتاء التّأنيث في قولهم: نخلة ونخل، وتمرة وتمر، فلمّا وجدت المشابهة بينهما من هذا الوجه لم يجمعوا بينهما، كما لم يجمعوا بين علامتي التّأنيث .

٤ ـ إنّما حذفت لأنّ هذه التاء حكمها أن تنقلب في الوقف هاءً، فلمّا كانت تتغيّر، ولا يمكن أن نجري على حكمها في أن تكون تارة تاءً وتارةً هاءً، كان حذفُها أسهل .

٥ ـ إنّ تاء التّأنيث بمنزلة اسم ضُمَّ إلى اسم آخر، ولو نَسَبْتَ إلى اسم ضمّ إلى آخر لحذفتَ الاسمَ الثّاني، فكذلك ههنا تحذف تاء التّأنيث .

٦ ـ لو لم تحذف لزم أن يكون لها مزيّة على المضاف إليه؛ لأنّك تقول في النّسبة =

والجَمْعِ[1]، إلَّا عَلَمًا قدْ أُعْرِبَ بالحَرَكاتِ، فلذلك جاءَ قِنَّسْرِيٌّ،

= إلى عبد منافٍ: عَبْدِيٌّ .

٧ ـ ولو لم تحذف لزم تأنيث المذكّر في نسبة مثل رجل إلى ضاربة إذ تقول: ضاربتيّ .

انظر: أسرار العربيَّة (٢٦٩ ـ ٣٧١)، وشرح المفصَّل لابن يعيش (١٤٤/٥)، والجاربردي (١٠٠) .

(١) إذا أريد بالمثنّى والمجموع مدلولهما، أي: أريد بهما التَّثنية والجمع، فلا بُدَّ من حذف علامات التَّثنية والجمع .

أمَّا حذف النُّون من آخر المثنَّى وجمع المذكّر السَّالم فلأنَّها تدلّ على تمامِ الكلمة، وياء النّسبة كالجزء من الكلمة، فلا يجوز الجمع بينهما .

ولأنّ النون بمنزلة التّنوين في المفرد، ولهذا لا تبقى في الإضافة، فلا تبقى ههنا أيْضًا ؛ إذ لا يبقى تنوين المفرد .

وأمَّا حذف تاء جمع المؤنّث السَّالم فواضح؛ إذ تقدَّم وجوب حذف علامة التَّأنيث .

وأمَّا حذف ألف جمع المؤنَّث السَّالم فلأنَّ النِّسبة تكون للمفرد .

وأمَّا حذف الألف من المثنَّى رفعًا، والواو من جمع المذكَّر السَّالم رفعًا كذلك، والياء منهما نصبًا وجرًّا، فلأمور:

أوّلها: أنَّ المعنى، وهو النِّسبة، يحصل بالنِّسبة إلى المفرد، فتقع هذه الزِّيادة، أي زيادة علامة الإعراب في المثنَّى والمجموع، ضائعةً لا معنى ولا حاجة لها .

وثانيها: أنّك لو أبقيت علامات إعراب المثنَّى والجمع المذكَّر لكانت وسطًا في الكلمة، ولا يكون الإعراب وسطًا .

وثالثها: أنّك لو أبقيت الألف والواو رفعًا في المثنَّى والجمع، والياء فيهما نصبًا وجرًّا، وهذه الأحرف علامات إعراب، ثمَّ أتيت بياء النِّسبة، ومعلوم أنَّ الإعراب =

وقِنَّسْرِيْنِيٌّ (١) .

= يكون عليها بالحركات، لكنت قد جمعت في الكلمة الواحدة إعرابين، وذلك ممنوعٌ، فكنت تقول: جاء مسلمانيٌّ، ورأيت مسلمَيْنيًّا، ومررت بمسلمَيْنيٍّ، وجاء مسلمونيٌّ، ورأيت مسلمِينيًّا، ومررت بمسلِمِيْنيّ .

ورابعها: أنَّك لو أبقيتها أيْضًا لاجتمعت العلامتان المتساويتان في نحو مسلمانيّان ومسلمونيّون، والمختلفان نحو: مسلمونيّان ومسلمانيّون .

وأمَّا إنْ لم يُرَدْ بالتَّثنية والجمع مدلولُهما بأن يجعل الاسم المثنَّى أو المجموع المصحّح علمًا آخرُه معتقَبُ الإعراب فلا يحذف شيء منه؛ إذ الزِّيادة في هذا الموضع كالجزء، فلا تحذف كما لا تحذف دال زيد، فيقال في زيدان وضاربون علمين هكذا؛ أعني بلا تغيير في رفعهما ونصبهما وجرّهما: هذا زيدانِيٌّ ورأيت زيدانِيًّا، ومررت بِزيدانِيٍّ، وكذلك ضاربونِيٌّ وضاربونِيًّا وضاربونِيٍّ، فيجري هذا النَّوع مَجْرى زيد وبكر، وعلى هذا جاء قول الشَّاعر:

ألا يــا دِيــارَ الحَــيِّ بالسَّــبُعانِ

ألا ترى أنَّه لو لم يجعل العجز محطَّ الإعراب لقال: بالسَّبُعَيْنِ، وهو اسم مكان، فأمَّا إذا لم يجعل الأخير مُعْتَقَبَهُ، وذلك بأن يُجرى على الأصل الَّذي كان، فالزِّيادة محذوفة أَيْضًا، ومن هذا حصل الاختلاف في نحو قِنَّسْرِيْنَ ويَبْرِيْنَ ونَصِيْبِيْنَ، فمن نظر إلى الأصل قال: قِنَّسْرِيٌّ ويَبْرِيٌّ ونَصِيْبِيٌّ؛ لأنَّهُ يقول: هذه قِنَّسْرُوْنَ ويَبْرُوْنَ ونَصِيْبُوْنَ، وبلغتُ قِنَّسْرِيْنَ ويَبْرِيْنَ ونَصِيْبِيْنَ، ومررت على قِنَّسْرِيْنَ ويَبْرِيْنَ ونَصِيْبِيْنَ، ومن جعل آخر الكلّ جزءَ الكلمة وجعله مُعْتَقَبَ الإعراب قال: قِنَّسْرِيْنِيٌّ ويَبْرِيْنِيٌّ ونَصِيْبِيْنِيٌّ؛ لأنَّهُ يقول: هذه قِنَّسْرِيْنُ ويَبْرِيْنُ ونَصِيْبِيْنُ بضمّ نون الكلّ، وبلغت قِنَّسْرِيْنَ ويَبْرِيْنَ ونَصِيْبِيْنَ، ومررت على قِنَّسْرِيْنَ ويَبْرِيْنَ ونَصِيْبِيْنَ بفتحها لكون الكلّ غيرَ منصرف.

(١) قِنَّسْرِيْنُ، ويقال لها: قِنَّسْرُون، وقد تكسر النُّون المشدَّدة: مدينة افتتحها أبو عبيدة رحمه الله سنة ١٧ من الهجرة، كان بينها وبين حلب مرحلة، على ما ذكره ياقوت في معجمه (٤٠٣/٤)، وهي الآن من أحياء حلب .

* [النَّسبُ إلى الثُّلاثِيِّ المكسورِ العينِ]

ويُفْتَحُ الثَّاني مِنْ نَحْوِ: نَمِرٍ، والدُّئِل[١]، بِخِلاَفِ تَغْلِبِيٍّ، على الأَفْصَحِ[٢].

* [النَّسبُ إلى ما ثالثه مدّة]

وتُحْذَفُ الياءُ والواوُ مِنْ فَعِيْلَةَ وفَعُولَةَ بِشَرْطِ صِحَّةِ العينِ، ونَفْيِ

---

(١) يُقال هنا: ذكر هنا أَنَّه يفتح الثَّاني المكسور مِمَّا كان مفتوح الأَوَّل أو مضمومه، ولم يبيّنوا حكم مكسوره، فما حكمه ؟

والجواب: المسألة خلافيّة، وأشار إليها بعض شرّاح الشَّافية، والتَّصريفيون في هذه المسألة، أقصد النِّسبة إلى نحو إِبِلٍ، على مذهبين:

فمنهم من أوجب الفتح، حملاً على نحو نَمِرٍ ودُئِلٍ، وعلى ذلك الأكثر، كابن مالك، وركن الدِّين، وابن يعيش، والجاربردي، والرَّضيّ، ونقره كار.

ومنهم من أجازه وأجاز الكسر، كالأنصاري.

انظر: شرح الكافية الشَّافية (١٩٤٧/٤)، وشرح الرَّضيّ (١٨/٢)، واليزدي ٣٥٥، والجاربردي وحاشية الغزّي عليه (١٠٢)، ونقره كار (٦٩)، والأنصاري (٦٩)، وشرح المفصَّل لابن يعيش (١٤٦/٥).

(٢) أي الأفصح في الرُّباعيّ السَّاكن الثَّاني المكسور الثَّالث الإبقاء على كسرة ثالثه، فتقول: تَغْلِبِيّ بكسر اللام، وتَغْلَبِيّ بفتحها، ومن العلماء من جعل الوجهين مقيسين، إِلَّا أنَّ الأَوَّل أفصح، ومنهم من نسب الثَّاني إلى الشُّذوذ.

أمَّا إن كان ثاني الرُّباعيّ متحرّكًا، أو كان اللَّفظ أزيدَ من الرُّباعيّ، فالنِّسبة إليه على حاله كما تقول: جَنَدَلِيٌّ وعُلَبِطِيٌّ وقُذَعْمِلِيٌّ في النِّسبة إلى جَنَدِلٍ وعُلَبِطٍ وقُذَعْمِلٍ. وانظر هذه المسألة في: الكتاب ٣٣٥/٣، والمقتضب ١٣٣/٣، والتَّبصرة ٥٧٨، والمساعد ٣٦٧/٣، والارتشاف ٢٨٤/١.

التَّضْعيفِ كحَنَفِيٍّ، وشَنَئِيٍّ، ومِنْ فُعَيْلَةَ غيرَ مُضَاعَفٍ، كجُهَنِيٍّ، بخلافِ شَدِيْدِيٍّ وطَوِيْلِيٍّ. وسَلِيْقِيٌّ، وسَلِيْمِيٌّ في الأزد، وعَمِيْرِيٌّ في كَلْبٍ[١]، شاذٌّ[٢]، وعَبِدِيٌّ وجُذَمِيٌّ في بَنِيْ عَبِيْدَةَ وجَذِيْمَةَ أَشَذُّ[٣]،

(١) ص: في بني كلب.

(٢) السَّلِيقيّ: الرَّجل الَّذي يقرأ بالسَّليقة أو بالسَّليقيّةِ، أي: بطبيعته الَّتي نشأ عليها، وبِلُغته لا بالتّعلّم، وكان القياس: سَلَقِيّ، بحذف الياء.

وقولُه: وسَلِيميّ في الأَزْد، أي: في النِّسبة إلى بني سَلِيْمة بن مالك، بطن من شنوءة، من الأَزْدِ القحطانيّة، فتقول: سَلِيْميّ، بإثبات الياء شذوذًا، ولو كان في العرب سَلِيمة غير الَّتي في الأزد، أو سمّيت الآن بسليمة، لقلت: سَلَمِيّ، على القياس.

ومثلُه عَمِيْرِيّ في النِّسبة إلى عَمِيْرةَ بطنٍ من كَلْبٍ، بإثبات الياء شذوذًا، ولو نسبت إلى غير عَمِيْرةِ كلبٍ، كالنّسبة إلى عَمِيرة بن أسدٍ، بطن من ربيعة الفرس، أو عَمِيْرة بن خُفافٍ، بطنٍ من بُهْثةَ بن سليم، أو إلى مَنْ تسمّى بعَمِيْرَةَ، لقلتَ: عَمَرِيّ، على القياس.

انظر: شرح الشّافية للرَّضيّ ٢/٢٨، وللطف الله الغياث ١/١٣١، ومعجم قبائل العرب ٢/٥٥٠، ٨٤٢.

(٣) عُبَدِيّ في النِّسبة إلى عَبيدة، وهم حيّ من بني تميم، وفي الكتاب ٣/٣٣٦: هم حيّ من عَدِيّ، وفي اشتقاق ابن دريد ١٨٧ أنَّ بني تميم من قبائل عَدِيّ، فإذا نسبت إلى هذا الحيّ قلت: عُبَدِيّ، وإذا نسبت إلى غيره قلت: عَبَدِيّ، بفتح العين على القياس. وممّن جاء على عَبيدة من الأعلام والأحياء والقبائل: عَبيدة بن معاوية بن قشير، وعَبيدة بن عمرو بن معاوية، وعَبيدة بن هبل بن عبد الله؛ من كنانة عذرة، جدّ جاهلي، وعَبيدة بن عمرو (أو قيس) السّلماني المرادي؛ من كبار التّابعين، وعَبيدة بن هلال اليشكريّ، من رؤساء الأزارقة. =

وخُرَيْبِيٌّ شاذٌّ(١)، وثَقَفِيٌّ، وقُرَشِيٌّ، وفُقَمِيٌّ في كِنانَةَ، ومُلَحِيٌّ في

وجُذميٌّ في النِّسبة إلى جَذيمة أسدٍ، وهم بنو جَذيمة بن مالك، بطن من أسد بن جَذيمة، منَ العدنانيّة، وإذا نسبت إلى جَذيمة غيرهم فبالفتح، ومنهم جَذيمة بن عوف بن أنمار، بطن من عبد القيس، وجَذيمة بن زهير، بطن من الأزد، وجَذيمة بن مالك، من قريش، وجَذيمة بن الدّيل بن شنّ بن أفصى بن عبد القيس، وجَذيمة بن مالك بن فهم بن غنم بن دوس، وهو جَذيمة الأبرش الملك، وجَذيمة بن رواحة بن ربيعة بن قُطيعة بن عبس، وجَذيمة، وهو المصطلق، بن سعد بن عمرو بن ربيعة بن حارثة، من خزاعة، من قحطان .

وإنَّما كان عُبديٌّ وجُذميٌّ أشذَّ من سَليقي وسَليميّ وعَميريّ؛ لأنّ في سَليقيّ وأخواته ترك حذف الياء، كما في فَعِيل، وغايته إبقاء الكلمة على أصلها، وإثبات الياء، وإن كان فيه نوع من الاستثقال، إلَّا أنَّه أسهل من الإتيان بضمّة ليست في الأصل، ولا مَدخل لها بوجهٍ ما، كما هو في عُبديٍّ وجُذميٍّ، ففيه تغيير الكلمة عن أصلها، وإخراجها عنه .

انظر: شرح الشّافية للرّضيّ ٢/٢٨، ولليزدي ٣٥٨، والتّذييل والتّكميل لأبي حَيّان (٥/٣٥٥ ب)، ومعجم قبائل العرب لكحّالة ١/١٧٦ .

(١) خَرَبة: تصغير خَرْبة، وخُرَيبة: موضع بالبصرة، وتُسمَّى أَيْضًا بُصيرة الصُّغرى، وكانت عندها موقعة الجمل، وإليها يُنسب قوم من الرواة أشهرهم عبد الله بن داود بن عامر بن الرّبيع، أبو عبد الرّحمن الهمداني الشّعبي المعروف بالخُريبي . وخُريبة: ماء قرب القادسيّة نزلها بعض جيش سعدٍ أيّام القوادس، وخُريبة الغار: حصن بساحل بحر الشّام، وخُريبة: لقب أبي البقاء المُعْمَر بن محمَّد بن عليّ الحبّال . والأكثر من التّصريفيين على أنَّهم قالوا خُريبيّ بإثبات الياء شذوذًا للفرق بين المنسوب إلى خُريبة البصرة وإلى خُرَبٍ علمًا جمع خُربةٍ وهي عُروة المزادة، لو كان موجودًا علمًا . وأرى هذا تكلّفًا في التّعليل، والأقرب أن يكون للفرق بين المنسوب إلى خُريبة البصرة والمنسوب إلى غيرِها مِمَّا هو خُريبة أَيْضًا، وهو موجود. =

خُزَاعَةَ، شاذٌّ[١] .

= وذهب الرَّضيّ والغياث إلى أنَّ خُرِيبيًّا منسوبٌ إلى خريبة قبيلة، وقد أثبتوا الياء للفرق بين المنسوب إلى هذه القبيلة والمنسوب إلى خريبة اسم مكان .

انظر: معجم البلدان ٣/٣٦٣، وتوضيح المشتبه لابن ناصر الدِّين ٣/٤١٦، ونزهة الألباب لابن حجر ١/٢٣٧، وشرح الشَّافية للرَّضيّ ٢/٢٩، ولليزدي ٣٥٩، والجاربردي ١٠٦، والغياث ١/١٣٣، والارتشاف ١/٢٨٣، واللسان والتاج (خرب) .

(١) اعلم أنَّ في النسب إلى فَعِيْل وفُعَيْلٍ صحيح اللَّام مذاهب:

أوّلها: وهو مذهب سيبويه وجمهور النُّحاة أنَّ قياس النسب إليهما إبقاء الياء فيهما، فإن جاء شيء مخالفًا لذلك فهو شاذّ، كثَقَفيٍّ وقُرشيّ ومُلحيّ وفُقميّ وهُذليّ وسُلميّ .

وثانيها: وهو مذهب أبي العبَّاس المبرّد أنّك مخيّر بين حذف الياء وإبقائها قياسًا مطّردًا تقول ثَقيفيّ وقُريشيّ وثَقفيّ وقُرشيّ، كلاهما قياس .

وثالثها: مذهب أبي سعيد السِّيرافي أنّك مخيّر بين الحذف والإبقاء في فُعيل بضمّ الفاء، وأمَّا فَعيل بفتحها فليس لك فيه إلَّا إثبات الياء، وإنّما فرّق بينهما لكثرة ما ورد من فُعيل بالحذف، في حين أنَّه لم يرد في فَعيل بالحذف إلَّا في ثَقفيّ .

هذه المذاهب في فُعيل وفَعيل الصَّحِيح اللَّام، وأمَّا معتلّها فسيأتي بيانه في المسألة الآتية .

ثمَّ أقول: قالوا:

حذفوا في قريش القبيلة لئلّا يلتبس بالمنسوب إلى قريشٍ اسم دابّة في البحر، فهذا قريشيّ على القياس .

وحذفوا من بني فُقيم بن عديّ بن عامر، بطن من كنانة بن خزيمة، من القبائل العدنانيّة، لئلَّا يلتبس بالمنسوب إلى فُقيم غيره، كفُقيم بن جرير بن دارم، من بني =

* [النَّسبُ إلى معتلّ اللام]

وتُحذَفُ الياءُ من المُعْتَلِّ اللّامِ مِنَ المُذَكَّرِ والمُؤَنَّثِ، وتُقلبُ الياءُ الأخيرةُ واوًا، كغَنَوِيٍّ، وقُصَوِيٍّ، وأُمَوِيٍّ[1] . وجاءَ

= تميم، أو إلى غيره ممَّن اسمه فُقيم، فهذا فقيميّ على القياس، وحذفوا من بني مُلَيْح بن عمرو بن ربيعة بن حارثة بن عمرو بن عامر، بطن من خزاعة، من القبائل القحطانيّة، لئلَّا يلتبس بالمنسوب إلى مُليح غيره، كالمنسوب إلى مليح بن الهون بن خزيمة، أو إلى مُليح بن سعدٍ، فهذا أيْضًا مُليحيّ على القياس .

انظر: الكتاب ٣/٣٣٥، والمقتضب ٣/١٣٣، والارتشاف ١/٢٨٤، والمساعد ٣/٣٦٨، والأشموني ٤/١٨٧، والهمع ٦/١٦٤، والتَّصريح ٢/٣٣١ .

(١) غَنَويّ وقُصَويّ وأُمَويّ في النَّسب إلى غَنِيٍّ وقُصَيّ وأُمَيَّةَ .

وغَنِيٌّ: جدّ جاهليّ، واسمه عمرو بن أعصُر، وهو مُنبّه بن سعد بن قيس عيلان، عدناني .

وغَنِيّ أيْضًا: جدّ بنون بطن من بني عروة بن الزُّبير بن العوَّام .

انظر: المعارف لابن قتيبة ٨٠، والنَّسب لأبي عبيد ٢٥١، والاشتقاق لابن دريد ٢٦٩، والتَّاج للزبيدي (غني) .

وقُصَيّ: جدّ جاهليّ، وهو الخامس في سلسلة النَّسب النَّبويّ، وهو قصيّ بن كلاب بن مرّة بن كعب بن لؤيّ، سيّد قريش في عصره ورئيسهم .

انظر: طبقات ابن سعد ١/٣٦، والمعارف لابن قتيبة ٧٠، والاشتقاق لابن دريد ١٩، والأعلام للزّركلي ٥/١٩٨ .

وأُميّة: جدّ جاهليّ، وهو أُميّة بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصيّ بن كلاب، وإليه ينسب الأمويّون بالشَّام والأندلس .

انظر: النسب لأبي عبيد ١٩٨، والمعارف لابن قتيبة ٧٢، والاشتقاق لابن دريد ١٦٥، والأعلام للزّركلي ٢/٢٣ .

أُمَيِّيٌّ [(١)]، بِخِلافِ غَنَوِيٍّ . وأَمَوِيٌّ شاذٌّ [(٢)]، وأُجْرِيَ تَحَوِيٌّ في تَحِيَّةَ مُجْرَى غَنَوِيٍّ [(٣)] .

وأَمَّا نَحْوُ [(٤)]: عَدُوٌّ، فَعَدُوِّيٌّ اتِّفَاقًا، وفي[(٥)] نَحْوِ: عَدُوَّةٍ قال المُبَرِّدُ مثلُه، وقال سيبويه: عَدَوِيٌّ [(٦)] .

---

(١) جاء أُمَيِّيّ بلا تغيير، ولم يجئ غَنَيِّيّ بلا تغيير، حكى ذلك يونس كما في الكتاب ٣/٣٤٤، وشرح الكافية الشّافية لابن مالك ٤/١٩٤٩، وشرح الشّافية لليزدي ٣٦١، وحاشية الغزّيّ على الجاربردي ١٠٧ .

(٢) انظر: الكتاب ٣/٣٣٧، ونكت الشنتمري ٢/٨٨٥، وشرح المفصّل لابن يعيش ٦/١٠٠، وشرح الكافية الشّافية لابن مالك ٤/١٩٤٥ .

(٣) تحيّة: تَفْعِلَةٌ عند مَنْ لا يرى التزام الحذف والتّعويض في مصدر فَعَّلَ من المضعّف النّاقص، وهي على زنة تَفْعِيَةٍ عند مَنْ يرى ذلك، فإن أردت النِّسبة إليها، ولفظُها مشابه للفظ فَعِيْلة، قلت: تَحَوِيّ، كما تقول في النّسب إلى غنيّة: غَنَوِيّ .

انظر: النكت للشنتمري ٢/٨٨٨، وشرح المفصّل لابن يعيش ٥/١٤٨، وشرح الشّافية لليزدي ٣٦٢ .

(٤) ظ: وأمَّا نحو عدوّيّ في عدوّ اتّفاق .

(٥) ظ، ص: وقال المُبَرِّدُ في نحو عدوّة مثله .

(٦) هذه المسألة من مسائل الانتصار لابن ولّاد ٢٠٩، وليس في مقتضب المُبَرِّد مذهبه في عدوّةٍ . وانظر المسألة بالإضافة إلى الكتاب ٣/٣٤٥، والمقتضب ٣/١٤٠، ورأي المُبَرِّد فيها في التّبصرة ٢/٥٩٠، وشرح المفصّل لابن يعيش ٥/١٤٦، وللمصنّف ١/٥٩٠، وشرح الكافية الشّافية لابن مالك ٤/١٩٤٦، واللباب للعكبري ٢/١٥٣، والمساعد ٣/٣٦٧ .

* [النَّسبُ إلى ما قبلَ آخرِه ياءٌ مشدّدةٌ]

وتُحْذَفُ الياءُ الثَّانيةُ مِنْ نحو: سَيْدِيٌّ، ومَيْتِيٌّ، ومُهَيْمِيٌّ منْ هَيَّمَ. وطائيٌّ شاذٌّ (١). فإنْ كانَ نحوُ مُهَيِّمٍ تَصْغِيْرَ مُهَوِّمٍ قِيْلَ: مُهَيِّيْمِيٌّ، بالتَّعْوِيْضِ (٢).

---

(١) انظر المسألة في: الكتاب (٣/٣٣٦)، والنكت (٢/٨٨٢)، وشرح المفصَّل لابن يعيش (٦/١٠)، واللباب (٢/١٥٥).

وطيِّئ: جدٌّ جاهليّ تنسب إليه قبيلة عظيمة، وهو جُلهمة بن أدد بن زيد بن يشجب بن زيد بن كهلان بن سبأ، من القحطانيّة.

انظر: النّسب لأبي عبيد (٣٢٥)، وجمهرة أنساب العرب (٤٨٥)، ومعجم قبائل العرب (٢/٦٨٩).

(٢) مُهَيِّمٌ: إنْ كان اسمَ فاعلٍ من هَيَّمَ الحبُّ وغيرُه الرَّجلَ تركه يذهبُ هائمًا على وجهه على غير هدًى، فتقولُ فيه: مُهَيْمِيٌّ، بياء ثالثةٍ ساكنةٍ، تحذفُ إحدى ياءَي مهيِّمٍ على خلافٍ في تعيين أيّهما هي المحذوفة، ولا تقول: مُهَيِّمِيٌّ بياء مشدّدة لئلّا تجمع بين كسرتين وأربع ياءات.

وإن كان مُهَيِّمٌ تصغير مُهَوِّمٍ اسم فاعل من هَوَّمَ الرَّجلُ إذا حرَّكَ رأسَه متمايلاً من النّعاس، وقد حذفت منه إحدى الواوين، أقصد إحدى العينين، على خلاف في تعيين أيّهما هي المحذوفة أَيْضًا، وقد مرّت هذه المسألة في التَّصْغير، فبقي مُهَيْوِم، فقلبت الواوُ ياءً لاجتماعها مع الياء وسبق أولاهما ساكنة، ثمَّ أدغمت الياء في الياء، فقيل: مُهَيِّمٌ، فتقول في النِّسبة إليه: مُهَيِّيْمِيٌّ بياء مشدّدة مكسورة بعدها ياء ساكنة هي عوض عن حذف إحدى العينين.

انظر: الكتاب ٣/٣٧٠، والنكت ٢/٩٠٠، وشرح المفصَّل لابن يعيش ٥/١٤٧.

* [النَّسبُ إلى ما آخرِه ألفٌ]

وتُقلبُ الألفُ الأخيرةُ [١] الثَّالثةُ والرَّابِعَةُ المنقلبةُ واوًا، كعَصَوِيٍّ، ورَحَوِيٍّ، ومَلْهَوِيٍّ، ومَرْمَوِيٍّ، ويُحذف غيرُها[٢]، كحُبْلِيٍّ، وجَمَزِيٍّ،

---

(١) الألفُ إن كانت ثالثةً فحكمُها القلبُ لا غير فتقول عَصوِيّ ورَحَوِيّ، وإن كانت رابعة منقلبة عن أصل فالأحسن قلبُها واوًا، ويجوز حذفها فتقول مَلْهَوِيّ ومَلْهِيّ، وإن لم تكن منقلبة عن أصلٍ وكان ثاني ما هي فيه ساكنًا جازت ثلاثة أوجه: حذفها وهو الأحسن فتقول في حُبْلَى: حُبْلِيٌّ، وقلبُها واوًا فتقول: حُبْلَوِيٌّ وهو الوجه الثَّاني في الحسن، والوجه الثَّالث قلبها واوًا وزيادة ألف قبلها، وهو الوجه الأضعف فتقول حُبْلاوِيٌّ.

أمَّا إن لم تكن منقلبة عن أصل وكان الثَّاني متحرِّكًا فالحذف لا غير، فتقول جَمَزِيّ وحَيَدِيّ في النِّسبة إلى جَمَزَى وحَيَدَى.

وإن كان الألف خامسة أو سادسة فالحذف لا غير، فتقول مُرامِيٌّ وقَبَعْثَرِيّ في النَّسب إلى مُرامّى وقبعثرَى.

انظر: شرح الجاربردي ١١٠، واللباب للعكبري ١٤٧/٢، وأسرار العربيَّة ٣٧٤، وشرح المفصَّل لابن يعيش ١٤٩/٥.

والجَمَزى: عَدْوٌ سريعٌ دونَ الحُضْرِ وفوقَ العَنَقِ. وحمار جَمَزَى: وثَّابٌ سريعٌ. وقال الأصمعي: لا يكون فَعَلَى إلَّا من صفة المُؤَنَّث دون المُذَكَّر، ومن ذلك: بَشَكى، وزَلَجَى، ومَرَطَى، وحَيَدَى.

والقَبَعْثَرَى: العظيم الخلق الشَّديد الكثير الشّعر من الإبل والنَّاس. وانظر: التَّهذيب واللسان والتَّاج (قبعثر، جمز)، والجمهرة لابن دريد ٤٠٧/٣، والاستدراك للزّبيدي ١٩٦، ونكت الشنتمري ١١٧٨/٢، وشرح أمثلة سيبويه للعطّار ١٥٥.

(٢) ظ، ص: غيرهما.

ومُرَامِيٌّ، وقَبَعْثَرِيٌّ، وقد جاء في نحو حُبْلَى: حُبْلَوِيٌّ، وحُبْلاَوِيٌّ، بخلاف نحو جَمَزَى.

* [النَّسب إلى ما آخرُه ياءٌ]

وتُقْلَبُ الياءُ الأخيرةُ الثَّالثةُ المكسورُ ما قَبْلَها واوًا، ويُفْتَحُ ما قَبْلَها، كعَمَوِيٍّ، وشَجَوِيٍّ(١)، وتُحْذَفُ الرَّابِعَةُ على الأَفْصَحِ، كقاضِيٍّ(٢)،

---

(١) تقول: رجلٌ عَمٍ، أي: أعمى القلب، أو عَمِيت عليه الأمور فالتبست ولم يبصرها. وتنسب إليه فتقول: عَمَوِيّ.

وتقول: رجلٌ شَجٍ، أي: حزين، من شَجِيَ يَشْجَى شَجًا، وتنسب إليه فتقول: شَجَوِيٌّ.

(٢) ويجوز قلب الياء واوًا وفتح ما قبلها وزيادة ياء النِّسبة، فتقول: قاضَوِيٌّ، قال الشَّاعر:

فكيف لنا بالشُّرْبِ إِنْ لم يكن لنا ... دراهـمُ عندَ الحانَـوِيِّ ولا نَقْدُ

والشَّاهد من الطَّويل، وقد نُسب إلى عُمارة بن مقبل في المحتسب (١/١٣٤)، والأساس للزَّمخشريّ (عين)، وشرح المفصَّل لابن يعيش (٥/١٥١)، وللخوارزمي (٣/١٨)، ونسبه ثعلب وأبو محمَّد الأعرابي الأسود للفرزدق، وقيل هو لذي الرمّة، وقيل لأعرابي، وقيل لمجهول، وقيل هو من مقطوعة أولياها لذي الرمة وبقيّتها لمجهول، وهي:

فـوالله ما نـدري إذا لم يكن لنا ... دراهـم عند الحانـوي ولا نقدُ
أنـدَّان أم نعتـان أم ينبـري لنا ... فتى مثل نصل السّيف شيمته الحمدُ
فمـا حـرّم الرَّحمن تمـرًا فَتَنَّه ... وماءً سـقانا مـن ركيته سـعدُ
إذا طُرحا في الدّنّ صرّح منهما ... شراب إذ ما صُبَّ في صحنه وردُ
نُباكـر حدّ الـرَّاح حتَّـى كأنّما ... نرى بالضّحى أطناب قبّتنا تعدو

=

ويُحْذَفُ ما سِواهما، كمُشْتَرِيٌّ .

وبابُ مُحَيٍّ جاءَ على مُحَوِيٍّ ومُحَيِّيٌّ (١)، كأَمَوِيٍّ، وأُمَيِّيٌّ (٢) .

* [النَّسب إلى ما آخرُه ياءٌ أو واوٌ سَكَنَ ما قبلَهما]

ونَحْوُ: ظَبْيَةٍ، وقِنْيَةٍ، ورُقْيَةٍ، وغَزْوَةٍ، وعُرْوَةٍ، ورِشْوَةٍ، على

= والشّاهد في ديوان ذي الرمّة (٧٤٨ ـ الملحقات)، وابن مقبل (٣٦٢ ـ الملحقات)، وهو بلا نسبة في الكتاب (٣/ ٣٤١)، والنكت (٢/ ٨٨٧)، والمقرب (٢/ ٦٥). وانظر أيْضًا: حاشية التَّخمير (٣/ ١٨) لمحقّقه الدّكتور عبد الرَّحمن العثيمين.

(١) قال أبو عمر: مُحَوِيٌّ أجود، وقال المُبَرِّدُ: بل مُحَيِّيٌّ أجود، وعدّ ابنُ مالك ما رآه المُبَرِّدُ أجود شاذاً .

وجاء في النكت: «قال الجرميّ: هذا ـ يقصد مُحَوِيٌّ ـ أجود، كما قلت: أُمويّ . قال غيره ـ يريد السِّيرافي شارح الكتاب: وهذا حقُّه أن يكون في الباب الَّذي فيه مُهَيِّيْمٌ ؛ لأنَّهُ أتى بمُحَيِّيٍّ وقبل آخره ياء مشدّدة كأُسَيِّدٍ وحُمَيِّرٍ .

وكان المُبَرِّدُ يقول: مُحَيِّيٌّ أجود من مُحَوِيٍّ؛ لأنَّا نحذف الياء الأخيرة لاجتماع السّاكنين ووقوعِها خامسة كنحو ما نحذف من مُرامًى وما أشبهه، ويبقى مُحَيٌّ، والَّذي يقول: مُحَوِيٌّ يحذف إحدى ياءي مُحَيٍّ بعد حذف الياء الَّتي هي لام الفعل فيختلّ، فكما أوجب سيبويه في مُهَيِّيمٍ أن لا تُحذف الأخيرةُ لئلّا يلزم حذفٌ آخرُ، فكذلك لا يُختار ما يلزم فيه حذف حرفين، وهو مُحَوِيٌّ» . ووقع في عدد من شروح الشَّافية تحريف أبي عمر إلى أبي عمرو .

انظر: الكتاب (٢/ ٣٧٣)، وشرحه للسِّيرافي (٤/ ١٦٥)، والنكت (٢/ ٩٠٠)، وشرح الكافية الشَّافية (٤/ ١٩٤٩)، والرَّضيّ (٢/ ٤٥)، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي (٥/ ١٢٧) .

(٢) ساقط من الأصل، ظ .

القياس عندَ سيبويه . وزِنَوِيٌّ وقَرَوِيٌّ شاذٌّ عنده . وقال يونُسُ: ظَبَوِيٌّ، وقِنَوِيٌّ[١]، وغَزَوِيٌّ . واتَّفَقا في بابِ ظَبْيٍ وغَزْوٍ . وبَدَوِيٌّ شاذٌّ[٢] .

---

(١) ليست في الأصل، ص .

(٢) ما لامُه ياء أو واوٌ من الثُّلاثيّ الصَّحِيح العين السَّاكنة ينسب إليه على حاله بلا تغيير، ولا خلاف فيه، فيُحمل لسكون عينه على الصَّحِيح، فيجرى مجراه، فتقول في النَّسب إلى ظَبْي ودَلْوٍ: ظَبْيِيٌّ ودَلْوِيٌّ .

فإن لحقته التاء، نحو ظبية وغزوة، وقع فيه الخلاف على أقوالٍ ثلاثةٍ:

أوّلها: أنَّه كالخالي من التاء، فلا يغيّر، ولا فرق بين يائيّ اللَّام منه أو واويّها، فتقول في النّسب إلى ظبية وغزوةٍ: ظَبْيِيٌّ وغَزْوِيٌّ . وهذا مذهب سيبويه، وقيل: والخليل أيْضًا، وهو مذهب المُبَرِّدِ، واختاره ابن أبي الرّبيع .

وثانيها: أنَّه ينسب إليه كالنَّسب إلى المقصور الثُّلاثيّ، فتبدل لامُه واوًا، سواء كان يائي اللَّام أو واويّها، ويفتح ما قبل الواو، فيقال في ظبية وغزوة: ظَبَوِيٌّ وغَزَوِيٌّ .

وهذا مذهب يونس، واختاره الزجَّاج .

وثالثها: التَّفريق بين يائيّ اللَّام وواويّها، فيعامل اليائيّ معاملة المقصور الثُّلاثيّ، فتقلب ياؤه واوًا، ويفتح ما قبلها، على ما هو مذهب يونس، وأمَّا ما كان واويّ اللَّام فيبقى على حاله، على ما هو مذهب سيبويه .

وعلى هذا ابن عصفور، وابن مالك في شرح الكافية الشَّافية ١٩٥٠/٤، وفي بعض نسخ التَّسهيل، وفي بعضها الآخر على مذهب سيبويه بلا تفريق .

وفي المساعد لابن عقيل ٣٧٧/٣: «وزعم بعض النحويين أنَّ الخليل يجيز الوجهين في اليائي، ويختار الإقرار على الأصل في الواويّ، ونقلُ سيبويه عن الخليل يحتمله» .

انظر: الكتاب ٣٤٦/٣، والمقتضب ١٣٧/٣، ونكت الشنتمري ٨٩٠/٢، وشرح الكتاب للسِّيرافي ١٥٣/٤، وشرح المفصَّل لابن يعيش ١٥٣/٥، ولصدر =

* [النَّسب إلى ما آخرُه ياءٌ معتلٌّ ما قبلَهما]

وبابُ طَيٍّ وحَيٍّ تُردُّ الأُوْلى إلى أَصْلِها، وتُفْتَحُ، فتقولُ: طَوَوِيٌّ، وحَيَوِيٌّ، بِخِلافِ دَوِّيٍّ، وكُوِّيٍّ [١] .

* [النَّسب إلى ما آخرُه ياءٌ مشدّدةٌ بعدَ ثلاثةٍ]

وما آخرُهُ ياءٌ مُشَدَّدَةٌ بَعْدَ ثَلاثَةٍ إنْ كانَت أصليّة كما في نَحْوِ [٢] مَرْمِيٍّ قيلَ: مَرْمَوِيٌّ، ومَرْمِيٌّ [٣]، وإِنْ كانتْ زائِدَةً حُذِفَتْ، ككُرْسِيٍّ، وبَخَاتِيٍّ في

= الأفاضل ١٩/٣، والهمع للسيوطي ١٩٦/٦ .

(١) الدَّوُّ، والدَّوِيَّةُ، والدَّاوِيَّةُ، والدَّاوِيَةُ: المَفازة، والفَلاة الواسعة، والبعيدة الأطراف المستوية الواسعة .

والكَوُّ والكَوَّةُ: الخَرْقُ في الحائط، والثَّقب في البيت ونحوه، والكُوَّةُ بضمّ الكاف: لغة في المفتوحتها .

انظر: اللسان (دوي ـ كوي) .

(٢) الأصل، ص: إن كان في نحو .

(٣) إذا نسبت إلى نحو مرميّ مِمَّا آخره ياء أصليّة فالوجه الأقوى الحذفُ فتقول: مَرْمِيّ، على لفظه قبل النِّسبة، والوجه الثَّاني القلب فتقول: مَرْمَوِيٌّ، وكلام المصنّف هنا، وفي شرحه على المفصّل ٥٩٤/١ يوهم تساوي الوجهين، بل قد يوهم العكس، أقصد أنَّ القلب هو الأقوى، وذاك لأنَّهُ قدّم ذكر القلب على ذكر الحذف فقال: قيل: مرمويّ ومرميّ، إلَّا أنَّه صرّح في شرحه على الشّافية أنَّ الحذف هو الأجدر، وكون الحذف هو الأقوى مذهب الجمهور .

وانظر: الكتاب ٣٤٦/٣، والأصول لابن السراج ٧٣/٣، وشرح الكافية الشّافية ١٩٣٩/٤، وبغية الطَّالب لابن النَّاظم ٦٥ .

بَخَاتِيّ(١)؛ اسْمِ رَجُلٍ .

* [النَّسب إلى ما آخرُه همزةٌ بعدَ الألفِ]

وما آخرُهُ همزةٌ بعدَ أَلِفٍ إِنْ كانتْ للتَّأْنيثِ قُلِبَتْ واوًا . وصَنْعَانِيٌّ، وبَهْرَانِيٌّ، ورَوْحَانِيٌّ، وجَلُولِيٌّ، وحَرُورِيٌّ، شاذٌّ(٢) . وإِنْ كانتْ أصليَّة

(١) بَخَاتِيُّ وبَخَاتَى وبَخاتٍ وبُخْتٌ: جمعُ بُخْتِيٍّ، يقال: جمل بُخْتِيٌّ وناقةٌ بُخْتِيَّةٌ لنوع من الإبل الخراسانيّة تنتج من الإبل العربيّة والهنديّة ذات السّنامين، وفي التّهذيب والصحاح والقاموس واللسان والتاج (بخت) أنّه أعجميٌّ معرّبٌ، وهو كذلك في النّهاية لابن الأثير (١٠١/١)، وفي الجمهرة لابن دريد ١٩٣/١ أنّه عربيّ، ونقله عنه ابن فارس في معجم المقاييس ٢٠٨/١ قائلاً: وزعم ابن دريد أنّه عربيّ، وأنشد ابن دريد على قول ابن قيس الرقيّات يمدح مصعب بن الزُّبير:

إنْ يعشْ مصعبٌ فإنّا بخيرٍ ... قد أتانا من عيشنا ما نُرجّي
يهبُ الألفَ والخيولَ ويسقي ... لبنَ البُخْتِ في قِصاعِ الخَلَنْجِ

وقال المحبّي في قصد السَّبيل ٢٥٥/١: وفي دلالة هذا البيت على عربيّة البختِ خفاء . والخَلَنْج: شجر تُتّخذ منه الأواني، فارسيّة معرّبة، كما في المعرّب للجواليقي ١٣٦، وقصد السَّبيل ٤٦٤/١، وتذكرة داود ١٣١/١، والألفاظ الفارسيّة لأديشير ٥٦ .

(٢) صَنْعاءُ: بلد معروف باليمن، وقرية على باب دمشق . انظر: الأنساب ٤٢٠/١، ٥٥٦/٣٥، ومعجم البلدان ٤٢٥/٣ .

وبَهْراءُ: قبيلة من قُضاعة، وهو قُضاعة بن مالك بن حِمير بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان . انظر: المعارف ١٠٤، واللسان (بهر) .

ورَوْحاءُ: موضع على ثلاثة وأربعين ميلاً من المدينة، بينها وبين مكّة، وقرية من قرى بغداد على نهر عيسى قرب السّنديّة، وقرية من رحبة الشّام، وقال اليزدي: =

ثَبَتَتْ، على الأكثر، كقُرَّائِيٍّ، وإلَّا فالوجهان، ككِسَاوِيٍّ، وعِلْبَاوِيٍّ [١].

* [النَّسب إلى ما آخرُه ياءٌ أو واوٌ بعدَ ألفٍ]

وبابُ سِقَايَةٍ: سِقَائِيٌّ، بالهمزةِ، وبابُ شَقَاوَةٍ: شَقَاوِيٌّ، بالواوِ، وبابُ رَايٍ [٢] ورَايَةٍ: رَايِيٌّ، ورَائِيٌّ، ورَاوِيٌّ [٣].

= وقبيلة. انظر: معجم البلدان ٣/٧٦، واللسان والقاموس (روح)، واليزدي ٣٨٠.

وجَلولاءُ: قرية من قرى فارس في طريق خراسان بينها وبين خانقين سبعة فراسخ، ومدينة مشهورة في تونس بينها وبين القيروان أربعة وعشرون ميلاً. انظر: معجم البلدان ٢/١٥٦.

وحَروراءُ: قرية بظاهر الكوفة، قيل على بعد ميلين منها، وتنسب الحرورية من الخوارج إليها؛ إذ بها كان أوّل تحكيمهم واجتماعهم حين خالفوا عليًّا.

انظر: معجم البلدان ٢/٢٤٥، واللسان (حرر).

(١) عِلْبَاوِيّ: نسبة إلى عِلْباء، والعِلْباءُ: واحد علباوين اثنين في العنق، وهما العصبان الغليظان في مقدّمته. انظر: اللسان (علب).

(٢) هذه اللّفظة وما بعدها في كثير من نسخ الشّافية، وكثير من شروحها، بالراء المهملة، وعليه فالرّاي جمع راية، وهي العَلَمُ، وفي عدد من نسخ الشّافية، ومنها النّسخة ظ، وفي عدد من شروحها هي بالزّاي المعجمة، للحرف الهجائي، وكونُها بالراء المهملة أكثر وأشهر وأصوب.

(٣) لم يتعرّض المصنّف لذكر الوجه الأجود من هذه الأوجه الثّلاثة: بل ظاهر كلامه يوهم تساويها، والأجودُ منها: رائيٌّ على رأي سيبويه، ويليه رايِيّ، ويليهما راويّ، وهذا الأخير هو الوجه الأجود على رأي المُبَرِّد، ويليه عنده رايِيّ، ويليهما رائيٌّ.

وانظر: الكتاب ٣/٣٥١، والمقتضب ١/١٤٧، والتكملة ٢٤٦، والتّبصرة ٥٩٦، وشرح المفصّل لابن يعيش ٥/١٥٧، والمساعد ٣/٣٧٥.

* [النَّسب إلى ما جاء على حرفين]

وما كانَ على حَرْفينِ إنْ كانَ مُتَحَرِّكَ الأَوْسطِ أَصْلاً، والمَحْذُوفُ اللَّامَ، ولمْ يُعَوَّضْ [(١)] همزةَ وَصْلٍ، أَوْ كانَ المحذوفُ الفاءَ، وهو مُعْتَلُّ اللَّامِ، وجبَ ردُّه كأَبَوِيٍّ، وأَخَوِيٍّ، وسَتَهِيٍّ في سَتٍ، ووِشَوِيٍّ [(٢)] في شِيَةٍ، وقال الأخفشُ: وِشْيِيٌّ على الأصل[(٣)].

وإن كانتْ لامُهُ صحيحةً، والمَحْذُوفُ غيرَها، لَمْ يُرَدَّ، كعِدِيٍّ، وزِنِيٍّ، وسَهِيٍّ في سَهٍ[(٤)]. وجاء عِدَوِيٌّ، وليس بِرَدٍّ.

---

(١) ظ، ص: تُعَوَّض.

(٢) الأصل: وَشَوِيٌّ. تصحيف.

(٣) الشِّيَةُ: كلّ لونٍ يخالفُ معظمَ لونِ الفرسِ وغيرِه.

والنَّسبُ إلى (شِيَة) مسألة خلافيّة بين سيبويه والأخفش، فسيبويه يقول: وِشَوِيٌّ، والأخفش يقول: وِشْيِيٌّ.

انظر المسألة في الكتاب (٣٦٩/٣)، والمقتضب (١٥٦/٢)، والأصول (٨٠/٣)، والمنصف (٦٣/١)، والتَّبصرة (٦٠٠/٢)، والمفصّل (٢١٠)، وشرحه لصدر الأفاضل الخوارزمي (٨٠/٣)، ولابن يعيش (٣/٦)، ولابن الحاجب (٥٩٩/١)، واللباب (١٥٢/٢)، وشرح الكافية الشّافية (١٩٥٧/٤).

وفي الموجز لابن السراج (١٢٩) أنَّ الأخفش يقول: وِشْوِيٌّ، وفي شرح الشّافية للرَّضيّ (٦٣/٢) أنَّ الفَرَّاء يقول: شِيَوِيٌّ.

وفي حاشية الغزي على الجاربردي (١٨٨) أنَّ وِشَوِيًّا مذهب سيبويه والجمهور، وأنّ الأخفش رجع إليه في كتابه الأوسط، وحكاه سماعًا عن العرب.

وهذه المسألة من مسائل الانتصار لابن ولّاد، فانظرها فيه (٢١٠).

(٤) عِدِيٌّ وعِدَوِيٌّ وزِنِيٌّ وسَهِيٌّ: في النَّسب إلى عِدَةٍ وزِنَةٍ وسَهٍ، والأصلُ فيها: وِعْدَةٌ ووِزْنَةٌ وسَتَهٌ.

وما سِواهُما يجوزُ فيه الأمرانِ، نَحْوُ: غَدِيٌّ، وغَدَوِيٌّ، وابْنِيٌّ، وبَنَوِيٌّ، وحِرِيٌّ، وحِرَحِيٌّ[1] . وأبو الحَسَنِ يُسَكِّنُ ما أَصْلُهُ السُّكونُ، فيقولُ: غَدْوِيٌّ، وحِرْحِيٌّ[2] .

وأُخْتٌ وبِنْتٌ كأَخٍ وابْنٍ عندَ سيبويهِ[3]، وعليهِ كِلَوِيٌّ، وقال

= أمَّا قولهم: عِدِيٌّ وزِنِيّ فهو مذهب الجمهور، واختار الفَرَّاء أن يقول: عِدَوِيٌّ وزِنَوِيٌّ، على ما تقدّم من قوله في شية: شِيَوِيٌّ .

انظر: الصّحاح (وعد)، وشرح المفصَّل لابن يعيش ٦/٤٠٢، وشرح الشّافية للرَّضيّ ٢/٦٣ .

(١) حِرِيٌّ وحِرَحِيٌّ: في النَّسب إلى حِرٍ، وأصلُه: حِرْحٌ، وهو فرج المرأة .

(٢) مذهب الخليل وسيبويه وغيرهما فتح العين، ومذهب أبي الحسن الأخفش إسكان ما أصله السّكون، فيقول عند الرَّدِّ: غَدْوِيٌّ وحِرْحِيٌّ .

وقد ذكر أبو حيّان في الارتشاف (١/٢٦٨) أنَّ أبا الحسن رجع في الأوسط عن مذهبه هذا إلى مذهب سيبويه للسّماع .

انظر هذه المسألة في الكتاب (٣/٣٥٧)، والمقتضب (٣/١٥٢)، والتكملة (٢٥٠)، والارتشاف (١/٢٦٨) .

(٣) في النَّسب إلى نحو أُختٍ وبِنْتٍ مذهبان: الأوّل عليه الخليل وسيبويه والجمهور، فيقولون: أَخَوِيٌّ، وبَنَوِيٌّ، والثّاني مذهب يونس حيث يقول: أُخْتِيٌّ وبِنْتِيٌّ .

قال الأعلم: «اعلم أنَّ تاء التَّأنيث قد دخلت على أسماء مؤنّثة فجعلت عوضًا من المحذوفات، فأُجريت مجرى الحرف الأصليّ، فسكّن ما قبلها، وخولف بها مذهب هاء التَّأنيث؛ إذ كانت هاء التَّأنيث تَفْتح ما قبلها، فهذه الأسماء يكون ما قبل التاء فيها ساكنًا، وذلك قولهم: بِنْتٌ وأُخْتٌ وهَنْتٌ ومَنْتٌ، فجعلت أخت بمنزلة قُفْلٍ، وبِنْتٌ بمنزلةِ جِذْعٍ، وهَنْتٌ بمنزلة فَلْسٍ، فصار للتاء في هذه الأسماء مذهبان: =

يونُسُ: أُخْتِيٌّ، وبِنْتِيٌّ (١)، وعليهِ: كِلْتِيٌّ، وكِلْتَوِيٌّ، وكِلْتَاوِيٌّ (٢).

مذهب الحروف الأصليّة بسكون ما قبلها، ومذهب هاء التّأنيث لأنّهَا لم تقع إلّا على مؤنّث لا مذكّر، بخلاف لفظها، فجمعتها العربُ وصغّرتها بالرّدّ إلى الأصلِ وتركِ الاعتداد بالتّاء. فاختار النحويون ردّها إلى الأصل في النّسبة كما ردّت العرب التّصْغير والجمع إلى ذلك، فقالوا: بَنَوِيٌّ في بنت، وأَخَوِيٌّ في أخت، وفتحت النون والخاء لأنّ الجمع قد دلّ على فتح الثّاني في الأصل حين قالوا: بَناتٌ وأَخَواتٌ.

وكان يونس يجيز: بِنْتِيٌّ وأُخْتِيٌّ، على ما ذكرناه من إلحاقهما بجِذْعٍ وقُفْلٍ، فأجرى الملحقَ بمنزلة الأصلي، ولم يكن يقول في هَنْتٍ ومَنْتٍ: هَنْتِيٌّ ومَنْتِيٌّ، فقال الخليل: من قال بِنْتِيٌّ، قال: هَنْتِيٌّ ومَنْتِيٌّ. يعني أنّه يجب عليه أن يقول هذا. قال: وهذا لا يقوله أحد». النكت (٢/٨٩٥ ـ ٨٩٦).

انظر: الكتاب (٣/٣٦٠ وما بعدها)، والتكملة (٢٥١)، ونكت الشنتمري (٨٩٦/٢)، وشرح الكافية الشّافية (١٩٥٥/٤)، وشرح الشّافية للرّضيّ (٦٩/٢)، ولركن الدّين (٤٥). والّذي في المراجع أنّ يونس يجيز هذا الّذي نسب إليه مع ما هو مذهب الخليل وسيبويه.

(١) ليس في ص.

(٢) كِلْتا: فِعْلَى عند سيبويه، الألف للتأنيث، والتاء بدل من الواو الّتي هي لام الكلمة إذ أصل كِلْتا هو كِلْوَى مثل ذِكْرى، فالتاء في كلتا كالتاء في أخت وبنت، فليست تاء تأنيث زائدة حقيقيّة، ولكنّها بدل عن الواو، واختاروا التاء دون غيرها لتكون بدلاً عن الواو إشعارًا بالتأنيث، ولمجيء وسماع التاء بدلاً عن الواو كما في تراثٍ وتجاهٍ، فإذا نسبت إلى كلتا على مذهب سيبويه قلت: كِلَوِيٌّ، بحذف التاء لمشابهتها تاء التّأنيث، وبردّ الواو المبدلة تاءً إلى أصلها الواو، وحذف الألف الأخيرة.

وأمّا يونس فكلتا عنده فِعْلَى أَيْضًا، وهو كسيبويه في أنّ الألف الأخيرة زائدة، والتاء قبلها بدل من الواو، إلّا أنّه يعامل التاء معاملة الأصلي، لأنّهَا بدل عن أصلي، فلا يحذف، فتكون كلتا عنده كذِكْرى وحُبْلى، أقصد كالرّباعي السّاكن الثّاني =

* [النَّسب إلى المُركّب]

والمُرَكَّبُ يُنْسَبُ إلى صَدْرِهِ، كبَعْلِيٍّ، وتَأَبَّطِيٍّ، وخَمْسِيٍّ في خَمْسَةَ عَشَرَ عَلَمًا، ولا يُنْسَبُ إليهِ عَدَدًا، والمُضافُ إنْ كان الثَّاني مَقْصُودًا أَصْلاً، كابْنِ الزُّبَيْرِ وأبي عَمْرٍو، قيلَ: زُبَيْرِيٌّ، وعَمْرِيٌّ (١)، وإنْ كانَ كَعَبْدِ مَنَافٍ وامْرِئِ القَيْسِ، قيلَ: عَبْدِيٌّ، ومَرَئِيٌّ (٢).

* [النَّسب إلى الجمع]

والجَمْعُ يُرَدُّ إلى الواحِدِ (٣)، فيُقالُ في كُتُبٍ، وصُحُفٍ، ومَسَاجِدَ،

= المختوم بألف التَّأنيث المقصورة، ولذلك جازت عنده الأوجه الثَّلاثة المذكورة في المتن، وهي في الحسن على التَّرتيب المذكور.

وأمَّا أبو عمر الجرمي فيرى أنَّ التاء زائدة للتأنيث والألف أصليّة هي لام الكلمة، فهي على زنة فِعْتَلٍ، ورُدَّ بعدم فِعْتَلٍ في العربيّة، وعدم زيادة تاء التَّأنيث وسطًا، وعلى مذهبه تنسب إلى كلتا فتقول: كِلْتَوِيّ على الأفصح، وكِلْتِيّ على غير الأفصح، كما مَرّ في مثل مَرْمًى ومَلْهًى.

انظر: الكتاب ٣/٣٦٣، ونكت الشنتمري ٢/٨٩٧، وسرّ الصِّناعة ١/١٥١، والخصائص ١/٢٠٣، والإيضاح في شرح المفصّل ١/٦٠١، وشرح الملوكي لابن يعيش ٣٠٢.

(١) ص: وعَمْرَوِيّ.

(٢) ظ: وامْرِئِيّ. قلت: هما لغتان. انظر: التَّبصرة للصّيمري ٢/٦٠٣، والتّكملة لأبي علي ٢٥٤.

(٣) مذهب الجمهور ردُّ الجميع إلى واحده، وذهب قوم إلى جواز النَّسب إلى الجمع على لفظه بلا رَدٍّ. وقد ذكروا في التَّعليل لردّ الجمع إلى مفرده أوجهًا، وهي:

١ ـ لأنّ نسبته إلى الواحد تدلّ على كثرة نظره فيها، وحكم الواحد كحكم =

وفَرَائِضَ: كِتَابِيٌّ، وصَحَفِيٌّ، ومَسْجِدِيٌّ، وفَرَضِيٌّ . وأَمَّا مساجِدُ، عَلَمًا(١)، فمَساجِدِيٌّ، كأَنْصَارِيٍّ وكِلاَبِيٍّ .

* [شواذّ النَّسب]

وما جاءَ على غيرِ ما ذُكِرَ فشاذٌّ .

= الجميع، فإذا كان حكم الواحد كحكم الجميع وجب الردّ إلى الواحد؛ لأَنَّهُ أَخَفُّ في اللَّفظ، مع أَنَّه الأصل .

٢ ـ إنَّ النَّسب يُنقل إلى الوصف، والوصف هنا يصير واحدًا؛ لأنّ الموصوف واحد، فينبغي أن يكون اللَّفظ مفردًا ليطابق المعنى .

٣ ـ إنَّ الجمع والنَّسب معنيان زائدان، فلم يجمع بينهما فرارًا من الثِّقل ولا لَبْسَ؛ لأنّ الواحد المنسوب إليه يشتمل على الجمع، وليس المراد في النّسب الدلالة على الجمع، بل النّسب إلى الجنس، فيصير في ذلك كالتَّمييز، فإنَّ الواحد فيه يغني عن الجمع .

٤ ـ ولأنَّهُم أرادوا التَّفريق بين ما كان اسمًا لشيء واحد، وهو الجمع المسمّى به، وبين ما أريد به الدلالة على الجمع، وإنَّما ساغ لهم ذلك لأنّ المنسوب ملابس لكل واحدٍ من آحاد ذلك، ولفظ الواحد أخفّ فنسبوا إليه .

٥ ـ ولأنّ أصل المنسوب إليه والأغلب فيه أن يكون واحدًا، وهو الوالد، أو المولد، أو الصَّنعة، فحمل على الأغلب .

٦ ـ وإنّما رُدّ إلى الواحد ليُعلم أنَّ لفظ الجمع ليس علمًا لشيء؛ إذ الجمع المسمّى به ينسب إليه على لفظه، فنسبوا فيما لم يسمّ به إلى واحده فرقًا بين الجمع علمًا وبينه غير علم .

انظر: أسرار العربيّة (٢٧٨)، واللباب (٢/ ١٥٤)، وشرح المفصَّل لابن يعيش (٦/ ٩)، وشرح الشَّافية للرَّضيّ (٢/ ٨٠) .

(١) في بعض النسخ: «وأمّا بابُ مساجدَ علماً» .

* [النَّسب بغير ياء]

وكَثُرَ مَجِيْءُ فَعَّالٍ في الحِرَفِ، كبَتَّاتٍ، وعَوَّاجٍ[١]، وثَوَّابٍ، وجَمَّالٍ .

وجاء فَاعِلٌ أَيْضًا بمعنى ذِي كذا [٢]، كتَامِرٍ، ولابِنٍ[٣]، ودَارِعٍ، ونابِلٍ، ومنه: عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ [٤]، وطَاعِمٌ كاسٍ[٥] .

---

(١) البَتَّاتُ: الَّذي يعمل أو يبيع البَتَّ، وهو الطيلسان من خَزٍّ ونحوه، وقيل فيه أَيْضًا: بَتِّيٌّ، على القياس .

والعَوَّاج: صاحب العاج، والعاج أنيابُ الفيل .

(٢) كثر مجيء فَعَّال في الحرف بمعنى المنسوب كثرة كاد معها يكون مقيسًا، ودعوى القياس فيه مذهب المُبَرِّد، وقلّ مجيء فاعلٍ بمعنى المنسوب، فلا يمكن دعوى القياس فيه لندرته .

انظر: الكتاب ٣/٣٨١ ـ ٣٨٢، والمقتضب ٣/١٦١، وشرح المفصَّل لابن يعيش ٦/١٣، ولابن الحاجب ١/٦٠٦، والارتشاف ١/٢٩٢، والهمع ٦/١٧٥ .

(٣) من ذلك قول الحطيئة:

وغَرَرْتَنِي وزَعَمْتَ أنَّكَ لابنٌ بالصَّيفِ تامِرْ

وفي رواية، ولا شاهدَ عليها:

وغَرَرْتَنِي وزعمْتَ أنَّكَ لاتَنِي بالضَّيْفِ تامُرْ

والشَّاهد من مجزوء الكامل، وانظره في ديوانه (٥٦)، والكتاب (٣/٣٨١)، ومجاز القرآن (٢/١٦٤)، والخصائص (٣/٢٨٢)، والتَّبصرة (٢/٦٠٤)، ونكت الشنتمري (٢/٩٠٥)، وشرح المفصَّل للخوارزمي (٣/٤٣)، ولابن يعيش (٦/١٣) .

(٤) الحاقّة: ٢١، والقارعة: ٧ .

(٥) إشارة إلى قول الشَّاعر:

دَعِ المـكارمَ لا ترحـلْ لبُغيتها   واقْعُدْ فإنّك أنت الطَّاعمُ الكاسي

=

= وهو الحطيئة، والشّاهد من البسيط، وهو في ديوانه (٥٠)، والأزهية (١٨٥)، والتّبصرة (٦٠٦/٢)، وشرح المفصّل للخوارزمي (٤٤/٣)، ولابن يعيش (١٥/٦)، وشرح شواهد الشّافية (١٢٠).

جمع التّكسير(١)

* [تكسيرُ الاسمِ الثُّلاثيّ المُذَكَّرِ]

الثُّلاثيُّ: الغالبُ في نحوِ فَلْسٍ على.........................

(١) جمع التّكسير: هو ما لم يَسْلم المفردُ فيه من التّغيير.

وقالوا في حدّه أيْضًا: هو كلّ جمع تغيّر فيه لفظ واحدِه.

وقالوا فيه أيْضًا: هو كلّ ما دلّ على أكثر من اثنين أو اثنتين بتغيّر صورة مفرده تغيّرًا مقدّرًا أو ظاهرًا.

أمّا التّغيّر المقدّر فنحو: فُلْكٍ وهِجانٍ ودِلاصٍ وكِنازٍ، المفرد فيها والجمع سواء بلفظ واحد.

وأمّا التغيّر الظّاهر: فإمّا أن يكون بالشّكل فقط، كأَسَدٍ وأُسْدٍ، وجُوالِقَ وجَوالِقَ بالضمّ للمفرد والفتح للجمع، أو بالزّيادة فقط، كصِنْوٍ وصِنْوانٍ وكَمْءٍ وكَمْأَةٍ، أو بالنّقص فقط، كتُخَمَةٍ وتُخَمٍ وتَمْرَةٍ وتَمْرٍ، أو بالشّكل والزّيادة، كرجل ورجالٍ وأسدٍ وأسودٍ، أو بالشّكل والنّقص، ككتاب وكُتُبٍ وسرير وسُرُرٍ، أو بالشّكل والنّقص والزّيادة، كسرير وأسرّةٍ وبناء وأبنية. وأمّا التغيّر بالنّقص والزّيادة فقط فتقتضيه القسمة العقليّة لكن لا مثال له.

ويرى ابن الطراوة أنّ تسميته تكسيرًا مأخوذة من قولهم بيت كسير، أي واسع ذو كسور، جمع كِسْرٍ، وهو الجانب، فكأنّ بنية المفرد لمّا فكّت اتّسعت لقبول أبنيةٍ كثيرة.

انظر: اللباب (١٧٨/٢)، وحاشية الغزّيّ على الجاربردي (١٢٧)، والتكملة ٣٩٨، والإفصاح لابن الطراوة ١٢٧.

أَفْلُسٍ[١]، وفُلُوسٍ . وبابُ ثَوْبٍ على أَثْوَابٍ، وجاء زِنَادٌ في غَيْرِ بابِ سَيْلٍ، ورِئْلاَنٌ، وبُطْنَانٌ، وغِرَدَةٌ[٢]، وسُقْفٌ[٣] . وأَنْجِدَةٌ، شاذٌّ .

. ونحوُ حِمْلٍ على أَحْمَالٍ، وحُمُولٍ، وجاء على قِدَاحٍ، وأَرْجُلٍ، وعلى[٤] صِنْوَانٍ، وذُؤْبانٍ، وقِرَدَةٍ .

---

(١) يُجمع فَعْلٌ في القلّة على أَفْعُلٍ، وما عداه من الثُّلاثيّ المُجَرَّد بجميع أبنيته يُجمع في القلّة على أَفْعَالٍ .

فإن قيل: لم اختصّ فَعْلٌ بأَفْعُلٍ، ولما عداه أَفْعَالٌ ؟

فالجواب: لأنّ فَعْلاً أخفّ أَبْنِيَة الاسم الثُّلاثيّ المجرّد وأكثرها دورًا في الكلام، وهو أَيْضًا أخفّ سائر الأبنية وأكثرها استعمالاً، فلمّا كان (أَفْعُلٌ) أقلّ حروفًا من (أَفْعالٍ) وأخفّ منه، ناسب أن يختار لما يكثر استعماله تخفيفًا، فأعطوا ما يكثر استعماله الأخفّ، وما يقلّ استعماله الأكثر ليعادلوا بينهما . وأمّا ما جاء من نحو فَرْخ وأفراخ وأَنْف وآنافٍ وزَنْدٍ وأزنادٍ في حروف معدودة؛ فشاذٌ لا يقاس عليه .

انظر: أسرار العربيّة (٣٤٨)، واللباب (١٨٠/٢)، والكتاب (٥٦٨/٣)، والنكت (٩٩٢/٢)، وشرح المفصّل لابن يعيش (١٥/٥) .

(٢) الرِّئْلانُ والرِّئالُ: جمع رَأْلٍ، وهو ولد النَّعامةِ . والبُطْنان: جمعُ كثرةٍ للبَطْنِ من الأرض، وهو الغامضُ الدَّاخلُ من الأرض، وجمع قلّته أَبْطِنة . والغِرَدَة والغِرادُ: جمعُ غَرْدٍ وغِرْدٍ، بفتح الغين وبكسرها وهو نوعٌ من الكمأة، وقيل: هو الصِّغار منها، وقيل: هو الرديئة منها .

انظر: اللسان (رأل، بطن، غرد) .

(٣) سُقُف: بضمّتين، هكذا في الأصل وص، وفي عدد من الشّروح، وبضمّ فسكون في ظ وعدد من الشّروح . وهما لغتان صحيحتان .

(٤) ليست في ظ، ص .

ونَحْوُ قُرْءٍ على أَقْرَاءٍ، وقُرُوءٍ، وجاء على قِرَطَةٍ، وخِفَافٍ، وفُلْكٍ[1].

وبابُ عُوْدٍ على عِيْدَانٍ[2].

---

(١) مذهب الخليل، وعليه معظم التَّصريفيين، أنَّ ضمّة المفرد في فُلْكٍ كضمّة قُفْلٍ، وضمّة الجمع كضمّةِ أُسْدٍ، فضمّة المفرد أصليّة وضمّة الجمع عارضة، وقالوا في تعليل هذا المذهب:

كأنَّهم حملوا فُعْلاً على فَعَلٍ لأمور:

أوّلها: لأنّ فُعْلاً يكون جمعًا لفَعَلٍ، نحو: أَسَدٍ وأُسْدٍ.

وثانيها: لأنّ فُعْلاً وفَعَلاً قد يشتركان في أَفْعالٍ، نحو صُلْبٍ وأَصْلابٍ وأَسَدٍ وآسادٍ.

وثالثها: إنَّ الضمّة في فُعْلٍ لثقلها بمنزلة الفتحتين في فَعَلٍ، ولذلك آخوا بينهما؛ ولذلك شورك بينهما في هذا الضَّرب من الجمع، فالفُلْك إذا أريد به الواحد فهو بمنزلة قُفْل، وإذا أريد به الجمع فهو بمنزلة أُسْدٍ.

وكثر توسّعهم في هذا البناء لكثرته في كلامهم، فهو في الكثرة قريب من كثرة فَلْسٍ وكَعْبٍ.

وبعض التَّصريفيين لا يتكلّف مثل هذا في التَّعليل لجمع فُلْكٍ على فُلْك، أقصد لجمع فُعْلٍ على فُعْلٍ، فيقول: لعلّ فُلْكًا الجمعَ كان على فُلوكٍ في الأصل، على زنة فُعُولٍ، ثمَّ خُفّف بحذف الواو، فصار على فُلُكٍ، ثمَّ خُفِّف بإسكان عينه، فصار على فُلْكٍ، ومثل هذا قيل في أُسْدٍ، قالوا: جمع أَسَدٌ على أُسُودٍ، ثمَّ خفّف بحذف الواو، فصار على أُسُدٍ، ثمَّ خفّف بإسكان السِّين، فصار على أُسْدٍ. ونظير فُلْكٍ مِمَّا مفرده وجمعه بلفظ واحدٍ وعلى زنة واحدةٍ قولهم: دِلاصٌ، وهِجانٌ، وعِفْتانٌ، وحُبارَى.

انظر: الكتاب (٥٧٧/٣)، والتَّكلمة (٤١٢)، والتَّبصرة (٦٤٦/٢، ٦٤٧)، وشرح المفصَّل لابن يعيش (١٩/٥، ٢٠)، وللخوارزمي (٣٣٩/٢).

(٢) أي في الكثرة، وأما قلّته فعلى أَفْعالٍ كأَعْوادٍ وأَزْواحٍ.

ونَحْوُ جَمَلٍ على أَجْمالٍ، وجِمَالٍ، وبابُ تَاْجٍ على تِيْجَانٍ، وجاء علىٰ ذُكُورٍ، وأَزْمُنٍ، وخِرْبَانٍ [(١)]، وحُمْلاَنٍ، وجِيْرَةٍ، وحِجْلَى [(٢)].

ونَحْوُ فَخِذٍ على أَفْخَاذٍ فيهما، وجاء على نُمُورٍ، ونُمُرٍ.

ونَحْوُ عَجُزٍ على أَعْجَازٍ فيهما، وجاء سِباعٌ. وليس رَجْلَةٌ[(٣)] بتكسيرٍ[(٤)].

ونَحْوُ عِنَبٍ على أَعْنَابٍ فيهما [(٥)]، وجاء أَضْلُعٌ، وضُلُوعٌ.

ونَحْوُ إِبِلٍ على آبالٍ فيهما.

---

(١) الخِرْبَانُ: جمع خَرَبٍ، وهو ذكر الحُبارَى، والشَّعرُ المُقْشعرُّ في الخاصرة، أو المختلف وسط المرفق. اللسان (خرب).

(٢) من العلماء من يرى أنَّ حِجْلى اسم جمعٍ، وليس بجمع، والواحد حَجَلٌ، وهو الطَّائر المعروف، وقالوا: لا نظير له إِلَّا ظِرْبَى والواحد ظربان.

انظر: شرح الشَّافية للميرزا كمال الدِّين ١٧١، واللسان والتاج (حجل).

(٣) ص: رَجِلة. بفتح الراء وكسرها.

(٤) ذهب معظم التَّصريفيين إلى أنَّ رَجْلة، بفتح الراء، ليس بتكسيرٍ لرجلٍ؛ لأنَّ فَعْلَةً في جمع فَعُلٍ غير ثابت، ولكنّه اسم للجمع الَّذي هو الرّجال. وذهب ابن السرّاج، ذكر ذلك ابن الخبّاز وغيره، إلى أَنَّه جمع تكسير معدوم النَّظير.

وفي هذه المسألة نقاشات مطوّلة في شروح الشَّافية.

انظر: الأصول لابن السراج ٤٣١/٢، والموجز له أَيْضًا ١٠٧، وشرح الدرّة الألفيّة لابن الخبّاز ١٣٠/ب، وبغية الطَّالب لابن النَّاظم ٧٦.

(٥) ليست في: ظ، ص.

ونَحْوُ صُرَدٍ [١] على صِرْدَانٍ فيهما، وجاء أَرْطَابٌ ورِبَاعٌ [٢] .

ونَحْوُ عُنُقٍ على أَعْنَاقٍ فيهما .

* [امتناعُ بعضِ زِناتِ الجمعِ في الأسماءِ]

وامْتَنَعُوا مِنْ أَفْعُلٍ في المُعْتَلِّ العَيْنِ . وأَقْوُسٌ، وأَثْوُبٌ، وأَعْيُنٌ،

---

(١) الصُّرَدُ: طائر مصوّتٌ فويق العصفور .

وقد قالوا في التّعليل لجمع فُعَلٍ على فِعْلانٍ:

إن قيل: ولم اختصّ فُعَلٌ، مضموم الفاء مفتوح العين، بفِعْلانٍ، نحو نُغَرٍ ونغْرَانٍ وجُرَذٍ وجِرْذَانٍ ؟

قيل: لوجهين؛ أحدهما: أنَّ هذا البناء لمَّا اختصَّ بضَرْبٍ من المسمّيات، وهو الحيوان، ولزمه ولم يفارقه إلى غيره، ولم يكن غيره من الأسماء كذلك، فإنَّها لا تلزم مسمًّى، خصّوه بهذا الجمع، كما خصّوا بفَعْلَى ما كان آفةً من نحو: قَتْلَى ومَرْضَى، ولا يُجمع عليه إلَّا ما أصابته بليَّةٌ، نحو جَرِيح وجَرْحَى وزَمِين وزَمْنى .

والوجه الآخر: أن يكون منتقصًا من فُعالٍ، وفُعالٌ يجمع بكثرة على فِعْلانٍ، نحو غُراب وغِرْبانٍ وعُقاب وعِقْبانٍ، وممَّا يؤيّد ذلك أنَّ فُعَلاً لا يكاد يُوجد إلَّا مغيّرًا من غيره، نحو عُمَرَ وزُفَرَ وفُسَقَ وخُبَثَ، قد عُدلت عن فاعلٍ لفظًا أو أصلاً، المراد عامر وزافر وفاسق وخبيث؛ وهذا الأخير فاعل أصلاً فعيل لفظًا، فإذا كان كذلك فالقول إنَّ فُعَلاً من نحو نُغَرٍ مغيّرٌ من فُعالٍ أقربُ وأَولى؛ إذ ليس بينهما إلَّا طرح الألف .

انظر هذه العلل في: أسرار العربيّة (٣٥٢)، والنكت (٢/٩٩٢)، واللباب (٢/١٨٢)، وشرح المفصَّل لابن يعيش (٥/١٥) .

(٢) رِباعٌ وأَرباع جمع رُبَعٍ، وهو الفصيل الّذي يُنتج في الرّبيع، وهو أوّل النتاج . الصّحاح واللسان (ربع) .

وأَنْيُبٌ، شاذٌّ .

وامْتَنَعُوا مِنْ فِعَالٍ في الياءِ دونَ الواوِ، كفُعُولٍ في الواوِ دونَ الياءِ . وفُؤُوْجٌ (١) وسُؤُوْقٌ شاذٌّ(٢) .

---

(١) الأصل: وفُوُوجٌ وسُوُوقٌ . بلا همز، وهو بالهمز في كثير من نسخ الشّافية، ونسخ شروحها، وإنّما همزوا في فُعُولٍ وأَفْعُلٍ، كفُؤُوجٍ وأَنْؤُبٍ، استثقالاً للضمّة على الواو.

قال الميرزا كمال الدِّين في شرحه على الشّافية ١٧٤ : «كلّ واوٍ مضمومةٍ ضمّة إعرابيّة، ولم يهرب بها عن التقاء السّاكنين، يجوز قلبها همزة، والتزمت في نحو سُؤُوقٍ للاستثقال» .

(٢) قال ابن الأنباري: «فإن قيل: فلِمَ جمعوا فَعْلاً، إن كانت عينه ياءً أو واوًا على أَفْعَالٍ، ولم يجمعوه على أَفْعُلٍ ؟

قيل: لأنَّهم لو جمعوا على أَفْعُلٍ على قياس الصَّحيح لأدّى ذلك إلى الاستثقال؛ ألا ترى أنّك لو قلت في جمع بيتٍ: أَبْيُتٌ، وفي جمع عودٍ: أَعْوُدٌ، لأدّى ذلك إلى ضمّ الياء والواو، والياء تستثقل عليها الضمّة؛ لأنّها معها بمنزلةِ ياء وواوٍ، وكذلك الواو أيضًا تستثقل عليها الضمّة أكثر من الياء؛ لأنّها معها بمنزلة ياء وواوين، فلمّا كان ذلك مستثقلاً عدلوا إلى أَفْعالٍ .

فإن قيل: فلم جمعوا بين فِعالٍ وفُعُولٍ في جمع الكثرة ؟

قيل: لاشتراكهما في عدد الحروف، وإن كان في أحدهما حرف ليس في الآخر .

فإن قيل: فلم خصّوا في جمع التّكسير ما كان على فَعْلٍ مِمَّا عينه واو بِفعالٍ، نحو ثوبٍ وثِيابٍ، وممَّا عينه ياء بفُعُولٍ، نحو شيخ وشيوخٍ، وهلّا عكسوا ؟

قيل: إنّما لم يجمعوا ما كان من ذوات الواو على فُعُولٍ لأنَّهُ كان يؤدّي إلى الاستثقال، ولا يؤدّي إلى ذلك إذا جمع على فِعالٍ؛ ألا ترى أنّه لو جمع على فُعُولٍ لكان يؤدّي إلى اجتماع واوين وضمّة، نحو ثُوُوبٍ وحُوُوضٍ، وذلك مستثقل =

* [تكسيرُ الاسمِ الثُّلاثيّ المُؤَنَّثِ]

المُؤَنَّثُ: نَحْوُ: قَصْعَةٍ على قِصَاعٍ [١]، وبُدُورٍ، وبِدَرٍ [٢]، ونُوَبٍ.

ونَحْوُ لِقْحَةٍ على لِقَحٍ غالبًا، وجاء على لِقَاحٍ، وأَنْعُمٍ.

ونَحْوُ بُرْقَةٍ على بُرَقٍ غالبًا، وجاء على حُجُوزٍ، وبِرَامٍ [٣].

ونَحْوُ رَقَبَةٍ على رِقَابٍ، وجاء على أَيْنُقٍ، وتِيَرٍ، وبُدْنٍ [٤].

= لاجتماع واوين، وجوّزوا ذلك في الياء؛ لأنّها أخفّ من الواو، فلذلك خصّوا ما كان عينه واوًا بِفعالٍ وما كان عينُه ياءً بفُعُولٍ».

انظر: أسرار العربيّة (٣٥٠)، والنكت (٢/١٠٠٥)، والرَّضيّ (٢/٩١)، واللباب (٢/١٨٢).

(١) ظ: على قصاعٍ غالبًا.

(٢) جمع بَدْرَةٍ، وهو جلد السَّخلة إذا فُطم، ثمَّ سمّي به الكيس فيه ألف، أو عشرة آلاف درهم، أو سبعة آلاف دينار.

(٣) البُرْقة: المقدار من البَرْقِ، وأرض غليظة مختلطة بحجارة ورملٍ. والحُجْزَة: مَعْقِدُ السَّراويل. والبُرْمة: قدر من حجارة.

(٤) ظ: وبُدُن. بضم الدَّال، وهو جمع مسموع في بدنة، وقراءة الجمهور بإسكان الدّال في قوله تعالى: ﴿وَٱلْبُدْنَ جَعَلْنَٰهَا لَكُم مِّن شَعَٰٓئِرِ ٱللَّهِ﴾ [الحجّ: ٣٦]، وقرأ الحسن وعيسى: ﴿وَالْبُدُنَ﴾ بضمّ الدّال. قال صاحب الإتحاف: «وقرئ بضمّ الدّال، وهي الأصل، والجمهور بسكونها تخفيفًا من الضّمّ، أو كلّ منهما أصل». وذكر الرَّضيّ أنَّ ضمّ صحيح العين من فُعْلٍ جمعًا جائز إمّا على أنّه فرع الإسكان أو أصله. وانظر: الرَّضيّ ١٠٧/٢، والإتحاف ٣١٥، وظاهر عدد من شروح الشّافية أنَّ ضمّ الدّال تفريع عن إسكانها.

ونَحْوُ مَعِدَةٍ على مِعَدٍ[1] .

ونَحْوُ تُخَمَةٍ على تُخَمٍ .

* [تصحيحُ الاسمِ الثُّلاثيِّ المُؤَنَّثِ]

وإذا صُحِّحَ بابُ تَمْرَةٍ قيلَ: تَمَرَاتٌ، بالفتحِ، والإِسْكانُ ضرورةٌ[2]،

---

(١) تُجمع فَعِلةٌ نحو: كلمة وخلفة ولبنة ونبقة على فَعِلٍ بفتح الفاء وكسر العين، على زنة المفرد بلا تغيير سوى حذف التاء .

وأمَّا ما جاء من الجمع على زنة فِعَلٍ بكسر الفاء وفتح العين، فهو:

أ ـ جمع فِعْلَةٍ، بكسر الفاء وسكون العين، بعد تفريعها على لغة تميم عن فَعِلة، بفتح الفاء وكسر العين، أي بعد نقل كسرة العين إلى الفاء وإسكان العين .

ب ـ أو هو من القليل، خلاف المشهور، كالَّذي في مِعَدٍ ونِقَمٍ، جمعي مَعِدة ونَقِمة، قاله السيرافي والرَّضيّ وغيرهما .

ج ـ أو هو من المسموع الَّذي يحفظ ولا يقاس عليه، قاله ابن مالك .

انظر: شرح السِّيرافي ١٦/٥، وشرح الشَّافية للرَّضيّ ١٠٨/٢، وللميرزا كمال الدِّين ١٧٧، وللنّيسابوري ١٤٥، ولهجة تميم لغالب المطلبي ١٥٤ .

(٢) ذكرو من ذلك عددًا من الشَّواهد الشِّعريَّة، ومنها قول ذي الرّمّة:

أَبَتْ ذِكَرٌ عَوَّدْنَ أحشاءَ قلبِه   خُفُوقًا، ورَفْضاتُ الهوى في المفاصل

وقول عروة بن حزام العذريّ:

وحُمِّلْتُ زَفْرَاتِ الضُّحى فأَطَقْتُها   ومالي بزَفَراتِ العَشِيِّ يَدانِ

وقول لبيد:

رُحِلْنَ لشقَّةٍ ونُصِبْنَ نصبًا   لوَغْرَاتِ الهواجرِ والسَّمومِ

وقول الرّاجز:

عَلَّ صروفَ الدَّهرِ أَوْ دَوْلاتِها   يُدِلْنَنا اللَّمَّةَ مِن لَمَّاتِها =

والمُعْتَلُّ (١) العينِ ساكِنٌ (٢)، وهُذَيْلٌ تُسَوِّي(٣).

= فتستريحَ النَّفسُ من زَفْرَاتِها وتَنقعَ الغُلَّةَ من غُلاَّتِها

وقول الآخر، وأنشده ابن الأعرابي:

يا صاحبِ اجْتنبنّ الشّامَ إن بها حُمَّى زعافًا وحَصْباتٍ وطاعونا

وقول الآخر، وأنشده الزجّاجي لأعرابيّة:

فاجتثّ خيرَهما من جنب صاحبه دهرٌ يكرُّ بفَرْحاتٍ وتَرْحاتِ

وقول الآخر

دعا دعوة كُرْزٌ وقد أحدقوا به فراغ ودَعْواتُ الحبيب تروغ

انظر: الضَّرائر (٨٦)، وموارد البصائر لفرائد الضَّرائر (١٧٤).

(١) ص: (ومعتلّ). في هذا الموضع، والأربعة التَّالية له.

(٢) ومثل معتلّ العين في وجوب الإسكان المضعّف.

وإنَّما وجب الإسكان في المعتلّ العين لوجهين، أوّلهما: هربًا من اجتماع ثقلين، ثقل حرف العلَّة، وثقل الحركة عليه، وثانيهما: حرصًا على تصحيح العين؛ بيانه: أنَّها لو تحرّكت وما قبلها مفتوح لوجب قلبها ألفًا، فأرادوا ألّا يقلبوا لكون الأصل عدمه.

وإنَّما سكّنوا أيْضًا في المضعّف من نحو سَلَّةٍ وسَلَّاتٍ؛ لأنَّهم لو حرّكوا أوَّل المثلين لاجتمع حرفان متحرّكان من جنس واحد، وذلك مستثقل؛ إذ من شأنهم أن يدغموا الأوَّل في الثَّاني فيما هو أصلٌ في الحركة، فكيف فيما حركته عارضة.

انظر: أسرار العربيّة (٣٥٤)، واللباب (١٨٨/٢).

(٣) قال شاعرهم:

أخو بَيَضاتٍ رائحٌ متأوِّبٌ رفيقٌ بمسح المَنْكِبَيْن سَبُوحُ

والشَّاهد صدر بيت أنشده الفرّاء عن بعض هذيل، وهو ليس في أشعارهم. =

وبابُ كِسْرَةٍ على كِسِرَاتٍ، بالفتحِ والكَسْرِ، والمُعْتَلُّ العينِ، والمُعْتَلُّ اللّامِ بالواوِ، يُسَكَّنُ ويُفْتَحُ [١].

ونحوُ حُجْرَةٍ على حُجُرَاتٍ، بالضَّمِّ والفتحِ، والمُعْتَلُّ العينِ، والمُعْتَلُّ اللّامِ بالياءِ، يُسَكَّنُ ويُفْتَحُ.

وقد يُسَكَّنُ في تَميمٍ في حُجْرَاتٍ، وكِسْرَاتٍ [٢]، والمُضَاعَفُ ساكِنٌ في الجَميعِ.

= انظره في المحتسب (٨٥/١)، والخصائص (١٨٤/٣)، والمنصف (٣٤٣/١)، وسرّ الصّناعة (٧٧٨/٢)، والمفصّل (١٩١)، وشرحه لصدر الأفاضل الخوارزمي (٣٤٦/٢)، ولابن يعيش (٣٠/٥)، والدُّرّ المصون (٣٩٩/٨)، وشرح الشّافية للجاربردي (١٣٤)، وللنيسابوري (١٤٧)، وشرح شواهد الشّافية للبغدادي (١٣٢).

(١) منع ابن مالك والرَّضيّ ومن وافقهما كسر العين في المعتلّها إتباعًا لكسر الفاء إلّا على لغة تميم، وكذا منعا فتح العين في المعتلّها إلّا على لغة هذيل، وعدّا ما جاء على ذلك مِمّا ليس على إحدى هاتين اللغتين من قبيل الشّاذّ. وكان الفَرّاء يمنع كسر العين مطلقًا إتباعًا لكسر الفاء صحّت العين أو لم تصحّ، وكذا يمنع ضمّ العين مطلقًا إتباعًا لضمّ الفاء.

انظر: شرح الكافية الشّافية لابن مالك ١٨٠٣/٤، وشرح الكافية للرّضيّ ٣٩٥/٣، وحاشية الغزّيّ على الجاربردي ١٣٤.

(٢) انظر: الكتاب ٥٧٩/٣، والمقتضب ١٨٩/٢، والأصول ٤٤٠/٣، والتّبصرة ٦٥١/٢، والمفصّل ١٩١، والتّخمير ٣٤٤/٢.

* [تصحيحُ الثُّلاثِيِّ المُؤَنَّثِ صفةً]

وأَمَّا الصِّفَاتُ فبالإِسْكانِ[٣]، وقالوا: لَجَبَاتٌ ورَبَعَاتٌ[٤] لِلَمْحِ اسْمِيَّةٍ أَصْلِيَّةٍ .

* [جمع المُؤَنَّثِ المعنوي]

وحُكْمُ نَحْوِ: أَرْضٍ، وأَهْلٍ، وعُرْسٍ، وعِيْرٍ، كذلك .

* [جمع المُؤَنَّثِ المحذوف اللَّام]

وبابُ سَنَةٍ جاء فيه: سِنُونَ، وقِلُونَ، وثُبُونَ، وقُلُونَ، وجاء سَنَوَاتٌ،

---

(٣) قالوا: وإنْ قيل: لِمَ كان الاسمُ أولى بالتَّحريك من الصِّفة، وهلّا عكسوا وكان الفرق حاصلاً ؟

فالجواب: إنَّما كان الاسم أولى بالتَّحريك من الصِّفة؛ لأنَّ الاسمَ أقوى والصِّفة أضعف، ولأنَّ الاسم أخفّ والصِّفة أثقل لاحتياجها إلى الموصوف وإلى الفاعل المضمر والمظهر، ولكونها مشتقّة من الفعل الَّذي هو ثقيل، فلمّا كان الاسم أقوى وأخفّ، وكانت الصِّفة أضعف وأثقل، كان الاسم للتَّحريك أحمل .

بقي أن يقال: إنَّ قطربًا أجاز الفتح في الصِّفة قياسًا على الاسم . ذكر ذلك ابن مالك .

انظر: أسرار العربيَّة (٣٥٣)، وعلل النَّحو (٧٠٢)، واللباب (١٨٧/٢)، وشرح المفصَّل لابن يعيش (٢٨/٥)، وشرح الكافية الشَّافية (١٨٠٤/٤) .

(٤) اللَّجبة: الشَّاة الَّتي أتى عليها بعد نتاجها أربعة أشهر فجفَّ لبنُها . ونساء رَبَعاتٌ: أي قصيراتٌ، ورجل رَبْعةٌ: أي لا طويلٌ ولا قصيرٌ، وجمعه أَيْضًا رَبَعاتٌ . قال سيبويه: « وأَمَّا ربعةٌ فإنَّهم يقولون: رجال رَبَعاتٌ ونسوةٌ رَبَعات» أراد أنَّه لا يتغيّر جمعهما . انظر: اللسان (لجب، ربع)، والكتاب ٦٢٧/٣ .

وعِضَوَاتٌ، وثُبَاتٌ، وهَنَاتٌ (١) . وجاء آمٍ (٢) كآكُمٍ .

* [تكسيرُ الثُّلاثِيِّ المُذَكَّرِ صِفةً]

الصِّفَةُ: نَحْوُ صَعْبٍ على صِعَابٍ، غالبًا، وبابُ شَيْخٍ على أَشْيَاخٍ، وجاء: ضِيْفَانٌ، ووُغْدَانٌ، وكُهُولٌ، ورِطَلَةٌ، وشِيْخَةٌ، ووُرْدٌ، وسُحُلٌ (٣)، وسُمَحَاءُ .

ونَحْوُ: جِلْفٍ على أَجْلاَفٍ، كثيرًا، وأَجْلُفٌ نادرٌ .

---

(١) الثُّبة: الجماعة من النّاس، وما اجتمع إليه الماء في الوادي أو في الغائط . والقُلَة: أحد عودين تلعب بهما الصّبيان، وهو عود صغير قدر ذراع ينصب ثمَّ يضرب بالمِقْلى أو المِقْلاء، وهو العودُ الكبير من العودين . والقُلَة أيْضًا عودٌ في وسطه حبل يدفن ويجهّز على هيئةٍ معيّنةٍ لصيد الظِّباء . والعِضَة: شجر له شوك، وقطعة الشيء، والفِرقة، وعليه قوله تعالى: ﴿جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١]، والهَنْتُ والهَنَة: اسم يُكنى به عن المرأة في النداء، تقول: يا هَنْتُ، أو يا هَنَةُ، أقبلي .

(٢) يريد: جاء في المحذوف اللّام الجمعُ على أَفْعُلٍ، وهو قولُك: آمٍ في جمع أَمَةٍ، وكان: أَأْمُوٌ، قلبت الهمزة الثّانية ألفًا، على طريقة آدم، وذلك لاجتماع همزتين أولاهما مفتوحة والثّانية ساكنة، فصار: آمُوٌ، ثمَّ قلبت الواو ياءً لتطرّفها بعد ضمّة، وهو مرفوض في الأسماء المتمكّنة، فصار: آمُيٌ، ثمَّ أبدلت ضمّة الميم كسرة لتناسب الياء، فصار: آمِيٌ، ثمَّ أعلّ إعلال قاضٍ، فتقول: هذه آمٍ، ومررتُ بآمٍ، ورأيت آمِيًا، والجمع الأشهر هو الإماءُ، و جاء: إِمْوانٌ كإخوانٍ .

(٣) رِطَلَةٌ: جمع رَطْلٍ، وهو الشّابّ النّاعم الرّخو، والوُرْدُ: جمع وَرْدٍ، وهو الفرس بين الكُميت والأشقر، والسُّحُل: جمع سَحْلٍ، وهو الثّوب الأبيض من القطن، من ثياب اليمن .

ونَحْوُ: حُرٍّ على أَحْرَارٍ .

ونَحْوُ: بَطَلٍ على أَبْطَالٍ، وحِسَانٍ[(١)]، وإِخْوَانٍ، وذُكْرَانٍ، ونُصُفٍ[(٢)] .

ونَحْوُ: نَكِدٍ على أَنْكادٍ، ووِجَاعٍ، وخُشُنٍ، وجاء: وَجَاعَى، وحَبَاطَى، وحَذَارَى .

ونَحْوُ: يَقُظٍ على أَيْقَاظٍ، وبابُهُ التَّصْحيحُ .

ونَحْوُ: جُنُبٍ على أَجْنَابٍ .

والجميعُ[(٣)] يُجْمَعُ جَمْعَ السَّلامةِ للعُقَلاءِ الذُّكورِ .

* [جمع الثُّلاثِيِّ المُؤَنَّثِ صِفةً]

وأَمَّا مُؤَنَّثُهُ فبالأَلِفِ والتَّاءِ لا غَيْرُ، نَحْوُ: عَبْلاَتٍ، وحُلْواتٍ، وحَذِرَاتٍ، ويَقُظَاتٍ، إِلَّا نحوَ عَبْلَةٍ، فإِنَّهُ جاء على عِبَالٍ، وكِمَاشٍ[(٤)]،

---

(١) ظ: وجاء حسانٌ . وهو كذلك في عدد من نسخ الشّافية وشروحها .

(٢) النُّصُف: جمع نَصَفٍ، وهي المرأة بين الشَّابّة والكهلة، وبين الحَدَثَةِ والمسنّة .

(٣) يقصد المصنّف رحمه الله بالجميع ما ذكره من أوزان الصِّفَات، وهي سبعة، وهي: موازن: صَعْبٍ، وجِلْفٍ، وحُرٍّ، وبَطَلٍ، ونَكِدٍ، ويَقُظٍ، وجُنُبٌ . وبقيت ثلاثة لم يذكرها، وهي نحو: حُطَمٍ، وزِيَمٍ، وبِلِزٍ، وإنَّما لم يذكر هذه الثّلاثة لأنَّهُ لم يسمع تكسيرها قطّ، بل بابها أن تجمع جمع تصحيح بالواو والنُّون، أو بالألف والتّاء .

انظر: شرح الجاربردي ١٣٨، والميرزا كمال الدِّين ١٨٦ .

(٤) العَبْلَة: المرأة التَّامّة الخَلْق، والضَّخمة من كلِّ شيء . والكَمْشَة: الصَّغيرة الضَّرْع من النُّوق وغيرها من الدوابّ . والعِلْج، ومؤنّثه بالتاء: العَيْرُ، والحمار، وحمار الوحش السَّمين القويّ، والرّغيف الغليظ الحرف، والرّجل من كفّار العجم . =

وقالوا: عِلَجٌ في جَمْعِ عِلْجَةٍ[1] .

* [تكسيرُ الثُّلاثِيِّ المزيد بمدَّةٍ ثالثةٍ اسمًا]

* [المُذَكَّر منه]

ما [2] زِيادتُه مَدَّةٌ ثالثةٌ: الاسْمُ نحوُ زَمَانٍ على أَزْمِنَةٍ، غالبًا، وجاء: قُذُلٌ، وغِزْلانٌ، وعُنُوقٌ [3] .

ونحوُ حِمَارٍ على أَحْمِرَةٍ، وحُمُرٍ، غالبًا، وجاء: صِيْرَانٌ[4]، وشَمَائِلُ.

ونَحْوُ غُرابٍ على أَغْرِبَةٍ، وجاء: قُرُدٌ، وغِرْبَانٌ، وزُقَّانٌ . وغِلْمَةٌ

= القاموس (علج) .

(١) الَّذي في الكتاب (٣/٦٣٠): «وقالوا: عِلْج وعِلَجة، فجعلوها كالأسماء» بإسكان لام (عِلْج) وهو مفرد، وفتح لام (عِلَجة) وهو جمع، وهذا يوافق ما في المعاجم . والَّذي في المفصل والشَّافية وشروحهما أَنَّهم قالوا: (عِلَجٌ) بكسر العين وفتح اللَّام في جمع (عِلْجة) بكسر العين وإسكان اللَّام، فالأَوَّل جمع، والثَّاني مفرد .

انظر: المفصل (١٩١)، وشرحه لابن يعيش (٥/٧٩)، ولصدر الأفاضل الخوارزمي (٢/٣٤٣)، والرَّضيّ (٢/١٢٤، ١٢٥) .

(٢) ظ، ص: (وما) . وهو كذلك في معظم شروح الشَّافية، وعدد من من نسخ شرح المصنِّف .

(٣) القَذالُ: جِماعُ مؤخّر الرأس من الإنسان، وهو من الفرس مَعْقِدُ العِذارِ خلف النَّاصية . والعَناقُ: الأنثى من ولد المعز، وشيء من دوابّ الأرض كالفهد، والدّاهية .

(٤) الصّوارُ، بكسر الصّاد، وبضمّها: القطيع من بقر الوحش، ووعاء المسك .

قليلٌ، وذُبٌّ [١] نادرٌ .

وجاء في مؤنَّثِ الثّلاثةِ: أَعْنُقٌ وأَذْرُعٌ وأَعقُبٌ، غالبًا . وأَمْكُنٌ شاذٌّ .

ونَحْوُ رَغِيْفٍ على أَرْغِفَةٍ، ورُغُفٍ، ورُغْفَانٍ، غالبًا، وجاء: أَنْصِبَاءُ، وفِصَالٌ، وأَفَائِلُ . وظِلْمَانٌ [٢] قليلٌ، ورُبَّما جاءَ مَضاعَفُهُ على سُرُرٍ .

ونحو عَمُودٍ على أَعْمِدَةٍ، وعُمُدٍ[٣]، وجاء: قِعْدَانٌ، وأَفْلاَءٌ، وذَنَائِبُ [٤] .

* [المونّثُ منه]

[المونّث: كيف كان على حَمائِمَ، ورَسائِلَ، وذَوائِبَ، وصَحائِفَ، وحَمائِلَ، وصُحُفٍ] [٥] .

---

(١) ذُبٌّ: فُعْلٌ، بإسكان العين على رأي قوم، وقال آخرون: بل هو فُعُلٌ بضمّتين، ثمّ أسكنت العين تفريعًا على لغة تميم فأمكن الإدغام . انظر: الكتاب ٣/٦٠٤، وشرح الشّافية للرّضيّ ٢/١٢٩، ولركن الدّين ٥٢، وللساكناني ٦١، ولابن النّاظم ٨٠، وللميرزا كمال الدّين ١٨٨، ولقره سنان ٢٩٦ .

(٢) الفَصِيل: ولد النّاقة إذا فُصل عن أمّه . والأفيل من الإبل: ابن المخاض فما فوقه، وهو الفصيل أيْضًا . والظّليم: الذّكر من النّعام .

(٣) ظ، ص: وعُمُدٍ غالبًا .

(٤) القَعُودُ من الإبل: هو البِكر حين يمكّن ظهرَه من الرّكوب، وأدنى ذلك أن يأتي عليه سنتان، والجمل أو النّاقة الّتي يقتعدها الرّاعي في كلّ حاجاته . والفَلُوُّ: الجحش والمُهر إذا فُطم . والذَّنوب: الدّلو مملوءةً ماءً، أو دون المَلْء، والحظّ والنَّصيب .

(٥) زيادة ليست في معظم نسخ الشّافية، وهي مأخوذة عن حاشية الغزي على الجاربردي ١٤٠، والمناهل الصّافية شرح الشّافية للطف الله الغياث ٢/٢٨، وقد =

* [تكسيرُ الثُّلاثيِّ المزيد بمدَّةٍ ثالثةٍ صفةً]
* [المُذَكَّر منه]

الصِّفَةُ: نَحْوُ: جَبَانٍ على جُبَنَاءَ، وصُنُعٍ [1]، وجِيَادٍ.

ونَحْوُ: كِنَازٍ على كُنُزٍ، وهِجَانٍ [2].

ونَحْوُ: شُجَاعٍ على شُجَعَاءَ، وشُجْعَانٍ، وشِجْعَانٍ[3].

ونَحْوُ: كَرِيْمٍ على كُرَمَاءَ، وكِرَامٍ، ونُذُرٍ، وثُنْيَانٍ[4]، وخِصْيَانٍ،

= ذكرا أنَّ هذه الزِّيادة ثابتة في بعض نسخ الشَّافية.

وما زيادتُه مدّة ثالثة من الأسماء المؤنّثة على فَعالة بفتح التاء كحمامة، أو بكسر الفاء كرسالة، أو بضمّها كذُؤابة، أو على فَعِيلة كسفينة وصحيفة، أو على فَعُولة كحَمُولة وتَنُوفة.

وقال اليزدي ٤٣٧: «اعلم أنَّ الباب في مؤنّث ما زيادته المدّة المذكورة بناءان: فعائلُ وفُعُلٌ، تقول: حمائم ورسائل وذوائب وحمائل وسفائن، وجاء سُفُن».

والمفهوم من ظاهر كلام الشرّاح أنَّ فَعائلَ هو الغالب، وأنّ فُعُلاً قليل.

(١) رجلٌ صَنَعٌ وصَنَاعٌ: ماهر حاذقٌ بعمل اليدين، وكذا امرأةٌ صَنَاعٌ.

(٢) الكِنازُ من الجمال والنّوق: المكتنزة اللحم، والهجانُ منها: الكرام البيض الخالصة اللون، وفِعالٌ في الصّفات ممّا يستوي فيه المُذَكَّر والمؤنّث والمفرد والجمع، تقول بعيرٌ هجان، وناقة هِجان، وإبل هِجان، ونوق هِجان. فكسر هاء المفرد ككسرة كتاب، وكسرتها في الجمع ككسرة رجال، ونظيره ما قيل في ضمّة فاء فُلْكٍ مفردًا وجمعًا.

(٣) بعده في بعض النسخ: «وشِجْعَةٍ»، وفي بعضها: «وأَشْجِعَةٍ».

(٤) الثُّنْيان: جمع ثَنِيّ، وهو الَّذي يُلقي ثنيّته من الدّواب، ويكون ذلك في الإبل ما دخل في سنته السَّادسة، وفي الخيل في الرَّابِعَة وفي البقر والغنم والماعز في =

وأَشْرَافٍ، وأَصْدِقَاءَ، وأَشِحَّةٍ، وظُرُوفٍ (١).

ونَحْوُ: صَبُوْرٍ على صُبُرٍ، غالبًا، وعلى: وُدَدَاءَ (٢)، وأَعْدَاءٍ.

وفَعِيْلٌ بمعنى مَفْعُولٍ بابُهُ فَعْلَى، كجَرْحَى، وأَسْرَى، وقَتْلَى. وجاء: أُسَارَى، وشَذَّ: قُتَلاءُ، وأُسَرَاءُ. ولا يُجْمَعُ جَمْعَ التَّصْحيحِ (٣)، فلا يُقالُ:

= الثَّالثة. والثّنيّة واحدة الثّنايا، وهي الأضراس الأربعة في مقدّم الفم، اثنتان فوق واثنتان تحت.

(١) في عدّ ظُروفٍ جمعًا لظريف خلاف، وخلاصته:

أ ـ معظم التَّصريفيين، وعلى ذلك الخليل وأبو عليّ وابن السراج، أنّه جمع ظَرْف في معنى ظريف، وإن كان غير مستعمل، جمع على غير قياس.

ب ـ هو اسم للجمع وليس جمعًا لظريف، ونسب هذا الرأي للخليل أَيْضًا.

ج ـ هو جمع ظريف على غير قياس، وهو رأي أبي عمر الجرمي.

د ـ هو جمعٌ مُرخَّمٌ، وهو رأي للجرجاني والجرمي وابن السراج والمبرّد وأبي عليّ.

انظر: النكت ١٠٣٠/٢، والأصول ١٨/٣، والتّكملة ٤٦٩، وشرح المفصَّل لابن يعيش ٤٧/٥، وشرح الكافية الشّافية ١٨٥٤/٤، والتآخي بين التّصْغير والتّكسير ٢٧.

(٢) ذكر الرَّضيّ ١٤٠/٢ أنَّ في وُدَداء جمعًا لودود شذوذًا من وجهين:

أوّلهما: أنَّ فَعُولاً لا يجمع على فُعَلاء، بل هو قياس فَعِيل.

وثانيهما: أنَّ المضاعف لا يأتي فيه فُعَلاء في فَعِيلٍ أَيْضًا، بل أفعلاء، نحو شديد وأشدّاء.

(٣) ظ، ص: الصَّحِيح.

جَرِيْحُونَ، ولا جَرِيْحَاتٌ؛ لِيَتَمَيَّزَ عن فَعِيْلِ الأصلِ [١] .

ونَحْوُ مَرْضَى [٢] محمولٌ على جَرْحَى، وإذا حَمَلُوا عليه نَحْوَ هَلْكَى، ومَوْتَى، وجَرْبَى، فهذا أَجْدَرُ، كما حَمَلُوا أَيَامَى [٣]، ويَتَامَى على وَجَاعَى، وحَبَاطَى .

---

(١) فَعِيْل الأصل هو ما كان بمعنى الفاعل، ولذلك اختصّ بجمع التَّصْحيح، واختصّ ما كان بمعنى المفعول بالتَّكسير، وجمع التَّصْحيح أشرف، فأعطوا ما هو الأصل إيّاه، وأعطوا ما ليس بأصل جمع التَّكسير، لئلّا يلزم ترجيح المرجوح وإلغاء الرَّاجح .

(٢) نحو مريضٍ هو ما كان على فَعِيْل بمعنى الفاعل، فكان قياسه ألّا يجمع جمع الفَعِيل بمعنى المفعول، أقصد على فَعْلى .

قال الزَّمخشريّ: «ويُحمل الشيء على غيره في المعنى فيجمع جمعه، نحو قولهم: مَرْضَى وهَلْكَى ومَوْتَى وجَرْبَى وحَمْقَى، حُملت على: قَتْلَى وجَرْحَى وعَقْرَى ولَدْغَى ونحوها مِمَّا هو فَعِيل بمعنى مفعول، وكذلك أيامَى ويَتَامَى محمولان على وجَاعَى وحبَاطَى» .

قال صاحب التَّخمير في شرحه: «الضَّابط في هذا الباب أنَّ كلَّ ذي بَلْوى محقَّقةٍ أو مقدَّرةٍ فجمعُه على فَعْلَى أو فَعالَى، ثمَّ يُحمل عليه ما يُقاربُه، وهو من باب التَّضمين، ولا يُظنّ أنَّ كلّ واحدٍ من تلك الأمثلةِ محمولٌ على كلّ واحد من هذه للمطابقة بينهما، بل لاشتراكهما في معنى الشّدّة، وكون ذلك في المحمول عليه أظهرَ من المحمول» .

انظر: المفصل (١٩٧)، وشرحه لابن يعيش (٨١/٥)، ولصدر الأفاضل للخوارزمي (٣٧٧/٢)، ولابن الحاجب (٥٥١/١) .

(٣) أيامَى: جمع أيِّم، على زنة فَيْعِلٍ، وهو من لا زوج له من الرِّجال والنِّساء .

* [المونّثُ منه]

المونّثُ [١]: نَحْوُ صَبِيْحَةٍ على صِبَاحٍ وصَبَائِحَ، وجاء: خُلَفَاءُ، وجَعْلُه جَمْعَ خَلِيْفٍ أَوْلى؛ (حَمْلاً على الأكثر)[٢].

ونَحْوُ عَجُوزٍ على عَجائِزَ.

* [تكسيرُ ما كان على فاعِلٍ]

فاعِلٌ الاسْمُ[٣]، نَحْوُ: كَاهِلٍ على كَوَاهِلَ، وجاء: ....

---

(١) ص: والمُؤَنَّث.

(٢) ليس في: ظ، ص.

(٣) إنَّما قُلبت ألفُ فاعِلٍ في الجمع واوًا لأنّ ألفَ التّكسير تقع بعدها، والجمعُ بينهما متعذّرٌ لسكونهما، وحذفُ أحدِهما يُخلُّ بالدّلالة على الجمع، فقلبوها واوًا، لا ياءً، لخمسة أوجه:

أحدها: الفرقُ بين ألف فاعِلٍ وياء فَيْعَلٍ، نحو: صَيْرفٍ وبَيْنَسٍ، فلو قلتَ في جمع صارفٍ: صيارف، لجاز أن يُتَوَهَّمَ أنَّه جمع صَيْرَفٍ، فعُدِل إلى الواو في فاعلٍ، وإلى الألف في فَيْعَلٍ للفرق بين البابين لاحتمال اللّبس بين البابين لكونهما معًا من بنات الأربعة، ومزيدين بمدّة ثانية.

والثّاني: إنَّ الألف لَمَّا قُلبت في التّصْغير واوًا قُلبت إليها في الجمع لقوّة الشّبه بين البابين؛ لأنّ التّصْغير والتّكسير من وادٍ واحد، فكما قالوا في التّصْغير: ضويربٌ وحُويجزٌ، قالوا في التّكسير: ضوارب وحواجز، حملوا التّكسير على التّصْغير، وكما قالوا: أساود في تكسير أسود قالوا: أُسَيْوِدُ في تصغيره، فحملوا التّصْغير على التّكسير.

والثّالث: أنّ الألف لَمَّا زيدت للجمع واختصّت به، وأُريد قلبُها، قلبوها واوًا تشبيهًا لها بواو الجمع في نحو قاموا والزّيدون، بجامع دلالتهما معًا على معنى الجمع. =

حُجْزَانٌ[1]، وجِنَّانٌ.

المُؤَنَّثُ[2]، نَحْوُ: كَاثِبَةٍ على كَوَاثِبَ، وقدْ نَزَّلُوا فَاعِلاَءَ مَنْزِلَتَهُ، فقالوا: قَوَاصِعُ، ونَوَافِقُ، ودَوَامُّ، وسَوَابٍ[3].

الصِّفَةُ: نَحْوُ جَاهِلٍ على جُهَّلٍ، وجُهَّالٍ، غالبًا، وفَسَقَةٍ، كثيرًا، وعلى قُضَاةٍ في المُعْتَلِّ اللاَّمِ[4]، ....

= والرَّابع: أنَّ بعد الألف كسرة، فلو قُلبت ياءً لوقعتِ الألف بين كسرةٍ وبين ما هو في تقدير الكسر وقوعًا لازمًا.

والخامس: أنَّ ألف فاعلٍ حرفُ معنى، والواو كثُرتْ زيادتُها للمعنى أكثر من زيادة الياء له.

انظر: اللباب (٢/١٨٤)، وشرح المفصَّل لابن يعيش (٥/٥٢).

(١) الكاهلُ: ما بين الكتفين، وهو مقدّم أعلى الظَّهر مِمَّا يلي العنق، وهو الثُّلث الأعلى، وفيه ستّ فقر. والحاجز: الأرض المرتفعة ووسطها منخفض، وما يُمسك الماءَ من شفة الوادي، ومَنْبِت الرِّمْث ومجتمعُه ومستداره.

(٢) ص: والمُؤَنَّث.

(٣) الكاثبة: اسم لما بين كتفي الفرس قُدّام السرج، وهي مُقَدَّمُ المَنْسِج حيث تقع يدُ الفارس عليه، وقيل: هي من أصل العنق إلى ما بين الكتفين، والمَنْسِج: ما شَخَصَ من فروع الكتفين إلى أصل العنق إلى مستوى الظَّهر، وقيل: ما بين مفرز العنق إلى منقطع الحارك من الصّلب.

والقواصع والنّوافق والدّوامُّ: جمع قاصِعاء ونافِقاء ودامَّاء، وهي أسماء لجحرة اليربوع. وسَوابٍ: جمع سابياء، وهي المشيمة الَّتي تخرج من المولود حين ولادته، ونُقل عن المُبَرِّدِ أنَّه من أسماء جحرة اليربوع أيْضًا.

(٤) زنة فُعَلةٍ بضم ففتح مِمَّا اختصّ به المنقوص، ذكر ذلك المُبَرِّدُ وغيره، والآراء في =

وعلى بُزُلٍ[١]، وشُعَرَاءَ، وصُحْبَانٍ، وتِجَارٍ، وقُعُودٍ، وأَمَّا فَوارِسُ فشاذٌّ[٢].

المُؤَنَّثُ، نَحْوُ: نَائِمَةٍ على نَوَائِمَ، ونُوَّمٍ، وكذلك[٣] حَوَائِضُ، وحُيَّضٌ .

= التَّعليل لمجيء فاعلٍ المعتلّ على فُعَلَةٍ هي:

١ ـ فرقًا بين الصَّحِيح والمعتلّ، بيانه: لو جاء المعتلّ على فَعَلَةٍ بفتح الفاء، كما هو الأصل، لاشترك مع الصَّحِيح في هذه الزّنة كطَلَبَةٍ وفَسَقَةٍ، وهم قصدوا الفرق .

٢ ـ كانت الفاء مفتوحةً في الأصل، ولكن ضمّت فرقًا بين فَعَلَةٍ في المفرد المعتلّ كقَنَاةٍ وفَتَاةٍ وبينها في الجمع .

٣ ـ كان أصلُه قُضًّى كشُهَّدٍ ورُكَّع ثمَّ حذفوا إحدى العينين تخفيفًا، وعوّضوا عنها الهاء . وهو رأي للفرّاء، وعليه بعض الكوفيّين .

٤ ـ وقال المُبَرِّدُ: ليس فُعَلَةٌ بجمع لفاعلٍ في الصَّحِيح، بل هو اسم جمعٍ كفُرْهَةٍ وغَزِيٍّ، لعدم فُعَلَةٍ جمعًا في غير هذا النَّوع .

انظر: اللباب (١٥٨/٢)، وشرح المفصَّل لابن يعيش (٥٤/٥)، والرَّضيّ (١٥٦/٢) .

(١) بُزُل، كعُنُقٍ، والإسكان لغة تميم: جمع بازلٍ، وهو البعيرُ إذا انفطر وانشقّ نابُه، وذلك في السَّنة التَّاسعة، وربّما بزل في الثَّامنة، والمُذَكَّر والمُؤَنَّث فيه سواء، تقول: بعير بازلٌ، وناقة بازلٌ .

(٢) وممَّا جاء على فواعل أَيْضًا شاذًّا: نواكس، وهوالك، وسوابق، ودواخر، وخواشع، وعواتب . وانظر: ليس في كلام العرب ٣٧٧، وبغية الطَّالب ٨٣ .

(٣) ص: وكذاك على .

* [تكسيرُ المُؤَنَّثِ بألفِ التَّأْنيثِ المقصورةِ أو الممدودةِ]

المُؤَنَّثُ بالألفِ رابعةً (١): نَحْوُ أُنْثَى على إِنَاثٍ (٢)، ونَحْوُ صَحْرَاءَ على صَحَارَى .

والصِّفَةُ: نَحْوُ عَطْشَى على عِطَاشٍ، ونَحْوُ حَرْمَى (٣) على حَرَامَى، ونَحْوُ بَطْحَاءَ على بِطَاحٍ، ونَحْوُ عُشَرَاءَ (٤) على عِشَارٍ، وفُعْلَى أَفْعَلَ،

---

(١) ص: بالألف رابعة . بزيادة (رابعةً) وهذه الزِّيادة في معظم شروح الشّافية، لقوله بعد: وبالألف خامسة .

(٢) قال اليزدي (٤٥٠) استدراكًا على ابن الحاجب: «لم يذكر فَعْلَى بالفتح، ولا فِعْلَى بالكسر، ولا الأقسامَ الّتي تكون العين فيها متحرّكةً . وظاهر كلام الزَّمخشريّ يدلّ على أنَّ الاسم الّذي آخره ألف التَّأنيث المقصورة على فِعَالٍ والممدودة على فَعَالَى، ولكن لم يذكر هو أيْضًا الأمثلة، وكلتا العبارتين ليست بمستوفاة؛ أمّا عبارة المصنّف فواضح، وأمّا عبارة الزَّمخشريّ فلعدم الأمثلة الكاملة، وقال سيبويه: وقال بعضهم ذِفْرى وذَفارٍ ولم ينوّنوا ذِفْرى، والظّاهر أنَّ فَعْلى بالفتح أيْضًا على فِعَالٍ . وأمّا شأن المتحرّكة عينُها فغير مذكور في شرحه، ولا في شرحه للمفصّل، ولعلّه يكون مذكورًا للأئمّة، ولكنّي لم أعثر عليه» .

(٣) الحَرْمَى، الشّاةُ المشتهية للفحل . وقد ضبط ركن الدّين، واليزدي، حاء حَرْمى بالكسر، ولعلّ الكسر مرادٌ للمصنّف، وفي النُّسخة الأصل من شرح المصنّف ضبطت بكسر الحاء كذلك، والصّواب: (حَرْمَى) بفتح الحاء، ولم أجد فيما وقفت عليه من كتب اللُّغة مَنْ ضبطها بكسر الحاء، وقد نبّه الغزّي إلى وهم الرّكن الاستراباذي واليزدي في ضبط الحاء بالكسر . وانظر: شرح الرّكن (٥٥)، وحاشية الغزّي (١٤٤) .

(٤) العُشَراء: النّاقة الّتي أتت عليها من يوم طرقها الفحل عشرة أشهر، ويبقى هذا الاسم إلى وقت الولادة .

نَحْوُ الصُّغْرَى على الصُّغَر .

وبالألفِ خامِسةً، نَحْوُ حُبَارَى على حُبَارَيَاتٍ[١] .

* [تكسيرُ ما كان على أَفْعَل]

أَفْعَلُ: الاسْمُ كيفَ تَصَرَّفَ[٢]، نَحْوُ: أَجْدَلٍ، وإِصْبَعٍ، وأَحْوَصٍ[٣] على أَجَادِلَ، وأَصَابِعَ، وأَحَاوِصَ . وقولُهُمْ: حُوْصٌ؛ لِلَمْحِ الوَصْفِيَّةِ الأصليّة.

وأَفْعَلُ الصِّفَةُ، نَحْوُ: أَحْمَرَ على حُمْرَانٍ وحُمْرٍ، ولا يُقالُ: أَحْمَرُونَ؛ لِتُمَيِّزَهُ عنْ أَفْعَلِ التَّفْضِيْل، ولا حَمْرَاوَاتٌ؛ لأَنَّهُ فَرْعُهُ، وجاء الخَضْرَاوَاتُ[٤]؛ لِغَلَبَتِهِ اسْمًا، ونَحْوُ الأَفْضَلِ على الأَفَاضِلِ، والأَفْضَلِيْنَ .

---

(١) الحُبارى: طائر معروف، ولفظ واحده وجمعه ومذكّره ومؤنّثه سواء . ومثله سُمانَى وسُمانَيات . انظر: الصّحاح (حبر، سمن) .

(٢) ظ: يُصَرَّف .

(٣) هذه اللّفظة وجمعها الآتي أحاوص ليستا في: ص .

والأجْدلُ: الصقر . والأَحْوَص: وصف لمن به حَوَصٌ، وهو ضيق في مؤخّر العين، وقيل: في إحدى العينين، ثمَّ نقل هذا الوصف إلى العلميّة فسمّي به، وهذا معنى قول المصنّف: «وقولهم حُوْصٌ؛ لِلَمْحِ الوَصْفِيَّةِ»، والأنثى حَوْصاء .

(٤) جاء في الخبر: «ليس في الخَضْراوات صدقة» . انظر: المقتضب (٢/٢١٧)، والمفصل (١٩٥)، واللسان (خضر)، والحديث أخرجه الترمذي في كتاب الزّكاة، باب ما جاء في زكاة الخضروات (٣/٣٠ ح ٦٣٨)، والذّهبيّ في ميزان الاعتدال (١/٢٣٨)، والسيوطي في الجامع الصّغير (٢/٢٨٠)، والشّوكاني في فيض القدير (٥/٣٧٣) .

* [تكسيرُ ما كان على نحو فَعْلان]

والاسْمُ[١] نَحْوُ: شَيْطَانٍ، وسِرْحَانٍ[٢]، وسُلْطَانٍ، على: شَيَاطِيْنَ، وسَرَاحِيْنَ، وسَلاَطِيْنَ . وجاء سِرَاحٌ .

والصِّفَةُ نَحْوُ: غَضْبَانَ على: غِضَابٍ، وسَكَارَى . وقد ضُمَّتْ أربعةٌ: كُسَالَى، وسُكَارَى، وعُجَالَى، وغُيَارَى[٣] .

* [تكسيرُ ما كان على فَيْعِلٍ]

فَيْعِلٌ، نَحْوُ: مَيِّتٍ على أَمْوَاتٍ، وجِيَادٍ، وأَبْيِنَاءَ[٤] .

---

(١) أ، ص: ونحو شيطان .

(٢) السِّرْحان: الذئب .

(٣) الأصل فتح الفاء، وقد ضمّت هذه الأربعة مع جواز الفتح فيها، وما حصر أحدٌ الضمّ في هذه الأربعة، بلى في المفصل (١٩٦) أنَّ بعض العرب يقول: كُسالى، وسُكارى، وعُجالى، وغُيارى، بالضمّ، ولا تصريح فيه بالحصر، وفي شواذّ ابن خالويه (٢٤)، والكشّاف (١/٥٠٤) أنّه قرئ: (ضَعافى، وضُعافى) في قوله تعالى: ﴿ذُرِّيَّةً ضِعَـٰفًا﴾ [النساء: ٩]، وقال الميرزا كمال الدِّين في شرح الشّافية ٢٠٧: «وربما جاء الضَّمّ في جميع ما يلحق بها، كأُسارى في أسير، وجاء قُدامَى الطّير لقوادم ريشه في قادمة، وألزموا الضَّمّ في هذين للدّلالة على شدّة مخالفتهما لما كان ينبغي أن يجمعا عليه، على ما حكي» . وانظر: الرَّضيّ على الشّافية (٢/١٧٥)، والأنصاري عليها (١٠٣)، والغياث عليها (٢/٤٢) .

(٤) مذهب البصريِّين أن نحوّ سيّدٍ وميّتٍ على زنة فَيْعِلٍ، وقد تقدّم ذكر المذاهب في هذا في باب التّصْغير . انظر الحاشية (٣) من ص (١٥٦) من هذا الكتاب .

* [تكسيرُ سائرِ زناتِ الصِّفَاتِ]

ونحو: شَرَّابُونَ، وحُسَّانُونَ، وفِسِّيْقُونَ، ومَضْرُوبُونَ، ومُكْرِمُونَ، ومُكْرَمُونَ (١)، اسْتُغْنِيَ فيها بالتَّصْحِيحِ .

وجاء عَوَاوِيْرُ، ومَلاَعِيْنُ، ومَيَامِيْنُ، ومَشَائِيْمُ، ومَيَاسِيْرُ، ومَفَاطِيْرُ، ومَنَاكِيْرُ، ومَطَافِلُ، ومَشَادِنُ (٢) .

* [تكسيرُ الرُّباعيِّ: مُجرّدًا، ومَزيدًا، وما أُلحقَ به]

والرُّباعيُّ: نَحْوُ جَعْفَرٍ، وغيرِه، على جَعَافِرَ، قِياسًا، ونَحْوُ قِرْطَاسٍ على قَرَاطِيْسَ، وما كانَ على زِنَتِهِ، مُلْحَقًا، أَوْ غيرَ مُلْحَقٍ، بِمَدَّةٍ، أَوْ بغيرِ مَدَّةٍ، يُجْرى مُجْراهُ، نَحْوُ: كَوْكَبٍ، وجَدْوَلٍ، وعِثْيَرٍ، وتَنْضُبٍ، ومِدْعَسٍ، وقِرْوَاحٍ، وقُرْطَاطٍ (٣)، ومِصْبَاحٍ . ونَحْوُ: جَوَارِبَةٍ وأَشَاعِثَةٍ

---

(١) ليس في: ظ .

(٢) عَواوير، وعَواور: جمع عُوَّارٍ، وهو الجبان، والقَذى والرّمد في العين، والخُطّاف . ومَطافِلُ: جمع مُطْفِلٍ، وهي الظَّبية وغيرها إذا كان معها طفلها وهي قريبة عهد بالنتاج . ومَشادن: جمع مُشْدِنٍ، وهي الظَّبية إذا شدن ولدها، وشدن الغزالُ: إذا قوي وترعرع واستغنى عن أمّه .

(٣) العِثْيَرُ: الغبار . والتَّنْضُب: شجر ينبت بالحجاز، عيدانه بيض ضخمة، وورقه منقبض، وله شوك مثل شوك العوسج، وله ثمر مثل ثمر حبّات العنب الصّغار . والمِدْعَسُ: الرُّمح الَّذي يُدْعَسُ، أي يطعن به . والقِرْواحُ: النَّاقة الطَّويلة القوائمُ، والأرض البارزة، والشَّمس الَّتي لم يختلط بها شيء . والقُرْطاط: البردعة والحلس الَّذي يُلقى تحت رحل وسرج البعير .

في الأعْجَمِيِّ والمَنْسُوبِ[١] .

* [تَكْسِيرُ الخُمَاسِيِّ]

وتَكْسِيرُ الخُمَاسِيِّ مُسْتَكْرَهٌ كتَصْغِيرِهِ بِحَذْفِ خامِسِهِ [٢] .

---

(١) يعني أنَّ الرُّباعيّ وما هو على زنته إذا جُمع الجمع الأقصى، وكان واحده أعجميًا معرّبًا، أو كان منسوبًا، جيء في الجميع بتاء التّأنيث للدّلالة على ذلك، كقولهم في جَوْرَبٍ وأشعثيّ: جَواربة وأشاعثة . انظر: شرح الشّافية للرّضيّ ١٨٥/٢، وللجاربردي ١٤٨ .

(٢) الخُمَاسِيّ إن كانت جميع أحرفه أصولاً تعيّن حذف الخامس إن لم يكن رابعُه شبيهًا بالزائد لفظًا كنون خَدَرْنَقٍ أو مخرجًا كدال فرزدقٍ، سوء أكان الخامس شبيهًا بالزّائد كما في سفرجل، أم غير شبيه كما في قرطعب، تقولُ فيهما: سفارج وقراطع، ولا يجوز غير ذلك .

فإن كان الرّابع شبيهًا بالزّائد لفظًا أو مخرجًا جاز حذف الخامس، وهو الأولى، وجاز حذف الرّابع، فتقول على الأولى: خدارن وفرازد، ولك أن تقول: فرازق وخدارق . هذا مذهب سيبويه وجمهور كبير .

ولم يجز المُبَرِّدُ في هذا النّحو أيْضًا غير حذف الخامس، فلا يجوز عنده: فرازق وخدارق .

وأجاز الأخفش والكوفيون حذف الثّالث شبيهًا بالزّائد أو غير شبيه، فتقول على مذهبهم في فرزدق وخدرنق: فرادق وخدانق .

وإن كان الاسم خماسيًّا بزيادة واحدةٍ حذفتَها، ما لم يكن رابعه لينًا زائدًا، وذلك نحو مدحرج، تقول فيه: دحارج .

فإن كان الرّابع لينًا زائدًا بقي، نحو صندوق وقنديل وسرداح، تقول فيها: صناديق وقناديل وسراديح، بقلب الواو والألف من صندوق وسرداح ياءين . =

* [تَكْسِيْرُ اسمِ الجِنْسِ][1]

ونَحْوُ تَمْرٍ، وحَنْظَلٍ، وبِطِّيْخٍ، مِمَّا يُمَيَّزُ واحِدُه بالتَّاءِ، ليسَ بِجَمْعٍ،

= وإن كان الاسم سداسيًّا بزيادتين، أقصد رباعيّ الأصول وزيد عليه حرفان، حذفتهما معًا، تقول في محرنجم ومتبعثر: حراجم وبعاثر.

والخماسيّ المزيد، أقصد ما كانت أصوله خمسة ثمَّ زيد فوقها سادس، يحذف عند تكسيره حرفان، الخامس الأصليّ والحرف المزيد، كما في قرطبوس وخندريس وقبعثرى، تقول فيها: قراطب وخنادر وقباعث، بحذف الخامس الَّذي هو سين قرطبوس وخندريس، وراء قبعثرى، وبحذف الزَّوائِد الَّتي هي الواو والياء والألف.

والثّلاثي بزيادتين، تبقّى فضلاهما، وتحذف الأضعف، فتقول في منطلق ومغترف ومصطفى: مطالق ومغارف ومصافٍ.

فإن كان الزائدان متكافئين في القوّة حذفتَ أيّهما شئت من غير ترجيح، فتقول في سرندى وعلندى: سراند وعلاند، وإن شئت: سرادٍ وعلادٍ.

وإن كان الاسم سداسيًّا بزيادة ثلاثة عليه، بقّيت الفضلى، وحذفت زيادتين، فتقول في مستخرج ومُعلوَّط: مَخارج ومَعالط.

انظر: اللباب (٢/١٨٦)، والارتشاف (١/٢١٢)، والنحو الوافي (٤/٦٦٠).

(١) ما دلّ على كثيرٍ إمَّا جمعٌ على الحقيقة بأنواعه الثّلاثة، وإمَّا اسم جمع، وإمَّا اسم جنس، وهذا الأخير إفراديّ وجمعيّ. واسم الجمع هو: ما تضمَّنَ معنى الجمع وليس له مفرد من لفظه، أو لم يكن على وزن خاصّ بالجموع، أو كان هو ومفرده بلفظ واحد.

فمن الأوّل: جيش (واحده: جندي)، وقومٌ وشعبٌ وقبيلةٌ ورهطٌ ومعشرٌ وثُلّةٌ وجماعةٌ (واحدها: رجل أو امرأة)، وخيلٌ (واحدها: فرس)، وإبلٌ (واحدها: جمل أو ناقة)، وغنمٌ وضأنٌ (واحدها: شاة للذّكر والأنثى).

ومن الثّاني: صَحْبٌ، ورَكْبٌ، وسَفْرٌ، وغَزِيٌّ، وجامِلٌ، وباقِرٌ، وخَدَمٌ، وعَسَسٌ، =

على الأَصَحِّ (١)، وهو غالبٌ في غيرِ المَصْنُوعِ، ونَحْوُ سَفِيْنٍ، ولَبِنٍ، وقَلَنْسٍ، ليس بِقِياسٍ، وكَمْأَةٌ وكَمْءٌ، وجَبْأَةٌ وجَبْءٌ، عَكْسُ تَمْرَةٍ وتَمْرٍ (٢).

* [تَكْسِيْرُ اسمِ الجمعِ]

ونَحْوُ: رَكْبٍ، وحَلَقٍ، وجَامِلٍ، وسَرَاةٍ، وفُرْهَةٍ، وغَزِيٍّ، وتُؤَامٍ، ليس بِجَمْعٍ، على الأَصَحِّ (٣).

= وعَمَدٌ، وأشياء. فكلٌّ من هذه على زنة المفرد، وليس على زنة خاصَّة بالجموع.

ومن الثَّالث: ولد، وفُلْك، وطفلٌ، ورقيقٌ، وهِجانٌ، ودِلاصٌ، وحاجٌّ، وسامِرٌ، وكِنازٌ، وسُوقةٌ، وبَشَرٌ، وجُنُبٌ، وضَيْفٌ، وإِمامٌ، وعَدُوٌّ.

واسم الجنس الجمعيّ: ما تضمَّن معنى الجمع دالًّا على الجنس، ويميّز بينه وبين مفرده بالتاء، أو بياءي النِّسبة في آخر المفرد غالبًا، نحو تفّاح، وطَرْفاء، وسفرجل، وتمر، وحنظل، ونَعام، وبقر، وعرب، وسفين، وبطّيخ، وترك، وروم، وأرمن، وسريان.

واسم الجنس الإفرادي: ما دلّ على الجنس، صالحًا للقليل منه والكثير، بلفظ واحدٍ، كماء، ولبن، وعسل، وتراب، وزيت، ورمل، وهواء، وحجر.

انظر: جامع الدّروس العربيّة (٢/٦٤)، وتصريف الأسماء والأفعال (٢٢٢).

(١) مذهب الفَرّاء ومن وافقه أنّه جمع. وانظر: شرح المفصَّل لابن يعيش ٥/٧١، والتَّسهيل ٢٦٧، والارتشاف ١/١٩٢، والهمع ٦/١٢٧.

(٢) الجَبْأة والجَبْءُ: الكَمْأةُ والكَمْءُ، والمشهور أَنَّهما بعكس تمرة وتمر، أي ذو التاء منهما هو الدَّالّ على الكثير، والمجرّد من التاء هو المفرد، وروي عن أبي خَيْرة أَنَّهما كتمرة وتمر، وروي عن أبي زيد أنَّ الكمأة تكون واحدة وجمعًا. انظر: اللسان (كمأ).

(٣) مذهب الأخفش ومن وافقه أنَّ هذا النَّحو جموع التَّكسير، والمشهور أَنَّهما أسماء للجموع. انظر: شرح المفصَّل لابن يعيش ٥/٧٧، والتَّبصرة ٢/٦٧٩، والهمع =

* [شَوَاذُّ الجمع]

ونَحْوُ: أَرَاهِط، وأَبَاطِيْل، وأَحَادِيْث، وأَعَارِيْض، وأَقَاطِيْع [١]، وأَهَالٍ، ولَيَالٍ، وحَمِيْرٍ، وأَمْكُنٍ، على غَيْرِ الواحِدِ منها.

* [جمعُ الجمع]

وقد يُجْمَعُ الجَمْعُ، نَحْوُ: أَكَالِب، وأَنَاعِيْم، وجَمَائِل، وجِمَالاَتٍ، وكِلاَبَاتٍ، وبُيُوتَاتٍ، وحُمُرَاتٍ، وجُزُرَاتٍ [٢].

= ١٢٧/٦، والارتشاف ١٩٢/١. والحَلَقُ: واحده حَلْقة، والجامِلُ: القطيع من الإبل مع رعاته. والفُرْهة: واحده فاره، وهو النَّشيط.

(١) الأراهط في جمع رَهْط، وهو ما دون العشرة من الرِّجال، لا يكون فيهم امرأة. والأعاريض في جمع عَروض، وهي آخر تفعيلة من الشَّطر الأوَّل من البيت الشّعري، والأقاطيع: في جمع قطيع، وهو الطَّائفة من الغنم والبقر وغيرهما.

(٢) أناعيم: جمع أنعام جمع نَعَمٍ، وجَمائل: جمع جِمال جمع جَمَلٍ، وجِمالات: جمع جِمال، أو جمع جِمالة جمع جملٍ، وجُزُرات: جمع جُزُرٍ جمع جَزُورِ الإبل.

وقد قرأ حمزة والكسائي وخلف ويحيى بن وثّاب والأعمش وابن عيسى وحفص عن عاصم وأبو عمرو في رواية الأصمعي وهارون عنه (جِمالة)، وقرأ ابن عبّاس والسُّلميّ والأعمش وأبو حيوة وأبو نحرية وابن أبي عبلة ورويس (جُمالة)، وقرأ ابن عبّاس وقتادة وابن جبير والحسن وأبو رجاء والحضرمي وسعيد بن جبير (جُمالات)، وعن الأعرج (جُمالةُ صفرٍ) بالإضافة، وعن ابن يعمر (جَمالٌ صفرٌ). وقرأ الجمهور ومنهم عمر بن الخطّاب ﷺ (جِمالاتٌ). وانظر توجيه ذلك في: إعراب القرآن للنحّاس (١٢٠/٥، ١٢١)، وعلّل القراءات للأزهري (٧٣٨/٢، ٧٣٩)، وإعراب القراءات لابن خالويه (٤٢٩/٢)، وشواذّ الكرماني (٢٥٧)، والبحر (٤٠٧/٨).

التقاء السَّاكنين

* [المَواضعُ الَّتي يُغتفرُ فيها التقاءُ السَّاكنين]

يُغْتَفَرُ في الوَقْفِ مُطْلَقًا، وفي المُدْغَمِ قبلَه لِينٌ في كلمةٍ، نَحْوُ: خُوَيْصَّةٍ[١]، والضَّالِّيْنَ، وتُمُوْدَّ الثَّوْبُ، وفي نَحْوِ: مِيْمْ، قافْ، عَيْنْ[٢]، مِمَّا بُنِيَ لِعَدَمِ التَّركيبِ، وَقْفًا ووَصْلاً[٣]، وفي نَحْوِ: آلْحَسَنُ عندَكَ ؟ وآيْمُنُ اللهِ يَمِيْنُكَ ؟ للإِلْباسِ، وفي نَحْوِ: لاها اللهِ، وإِيْ اللهَ، جائزٌ. وحَلْقَتَا البِطَانِ شاذٌّ[٤].

---

(١) تصغير خاصّة.

(٢) الأصل: ميم وعين وقاف.

(٣) اشترط المصنّف في شرحه على الشّافية (٣٠/ب) أن يكون ما قبل آخر ما بني لعدم التّركيب حرف لين، وهذا مذهب الفرّاء وتبعه الزّمخشريّ في الكشّاف ١/ ٨٠، وعليه عدد من الأئمّة وشرّاح الشّافية.

ومذهب سيبويه والجمهور وعدد من شرّاح الشّافية كذلك عدم اشتراط أن يكون ما قبل الآخر لينًا، واختار الزّمخشريّ هذا المذهب في المفصّل ٣٥٣، وانظر: معاني الفرّاء ١/ ٩، وشرح الشّافية للرّضيّ ٢/ ٢٢٢، ولليزدي ٤٧٣.

(٤) هذا جزء من مثل يضرب في الحادثة إذا بلغت النّهاية في الشّدّة والشرّ، يقال: التقت حلْقتا البِطان. والبِطان الحزامُ الّذي يجعل تحت بطن البعير، وفيه حلقتان. قال الميداني: «فإذا التقتا فقد بلغَ الشدُّ غايتَه»، وتفسيره عند أبي عبيد وأبي هلال العكسري والزّمخشريّ أن يُحْوَجَ الفارسُ إلى النَّجاءِ مخافة العدوّ، فيغذّ السّير =

* [حذفُ المدَّةِ أوَّلَ ساكنين التقيا في غيرِ المواضعِ المغتفرةِ]

فإنْ كانَ غيرَ ذلك، وأوَّلُهما مَدَّةٌ، حُذِفَتْ، نَحْوُ: خَفْ، وقُلْ، وبعْ، وتَخْشَيْنَ، واغْزُوا، وارْمِيْ، واغْزُنَّ، وارْمِنَّ، ويَخْشَى الْقَوْمُ، ويَغْزُو الجَيْشُ، ويَرْمِي الْغَرَضَ.

والحركةُ في نحو: خَفِ اللهَ، واخْشَوُا اللهَ، واخْشَيِ اللهَ، واخْشَوُنَّ، واخْشَيِنَّ، غيرُ مُعْتَدٍّ بها، بِخِلاَفِ نَحْوِ: خَافَا، وخَافَنَّ[1].

* [القياسُ تحريكُ أوَّلِ السّاكنينِ إنْ لم يكنْ مدَّةً]

فإنْ لَمْ يَكُنْ مَدَّةً حُرِّكَ، نَحْوُ: اذْهَبِ اذْهبْ، ولَمْ أُبَلِهْ[2]،

= هاربًا من طلب يتّبعه، فيبلغ من مخافته أن يضطرب حزامُ دابّته ويستأخرَ حتّى يَمسَّ الحَقَبَ، وتلتقيَ عُروتاه، وهو لا يقدر فَرَقًا أن ينزل فيصلحه، قال أوس بن حجر:

وازدحمتْ حلْقتا البطانِ بأقـ ـوامٍ وطارتْ نفوسُهم جَزَعًا

وقال اللجلاج الحارثي:

ولـم أكُ دونَه بكليـلِ نابٍ ولا رَعِشِ البَنانِ ولا الجبانِ
ولا متضائلٍ إنْ ناب خَطْبٌ جليلٌ والتقـتْ حِلَقُ البِطانِ

وانظر: أمثال أبي عبيد (٣٤٣)، ومجمع الأمثال للميداني (١٠٢/٣)، والجمهرة لأبي هلال (١٨٨/١)، والمستقصى للزّمخشريّ (٣٠٦/١)، وتمثال الأمثال للشيبي (٢٦٥/١)، والخصائص (٩٣/١)، والصّحاح واللسان (بطن).

(١) ضبطت فاء (خافنّ) بالحركات الثّلاث في النّسخة ظ.

(٢) كان أصلُه: لم أبالي من باب المُفاعلة. تقول: بالى يُبالي مُبالاة. سقطت الياء بالجازم فبقي: لم أبالِ، فكثر استعماله حتّى نُزِّل منزلة ما لم يحذف منه شيء، فأسكنت اللّام وقبلها ألفٌ، فالتقى ساكنان، فحذفت الألف فبقي: لم أُبَلْ، =

و ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ﴾[1]، واخْشَوُا اللهَ، واخْشَيِ اللهَ، ومن ثَمَّ قيلَ: اخْشَوُنَّ، واخْشَيِنَّ؛ لأنَّهُ كالمُنْفَصِلِ.

= فألحقت هاء السكت به، فالتقى ساكنان هما اللّام وهاء السّكت، فحرّكت اللّام بالكسر لكونها مكسورة في الأصل، ولأنّ الأصل في تحريك السّاكن الكسر، وموضع الاستشهاد هذا العمل.

فإن قيل: هاء السّكت لا تدخل إلّا على متحرّك، فكيف دخلت ههنا على السّاكن؟

قلنا: نُزِّلت اللّام منزلة المتحرّك؛ لكونها في معرض التحرّك في الجملة.

فإن قيل: فمن حركة اللّام يلزم عدمُ جواز حذف الألف، فلم حذفت؟

قلنا: لأنّ هذه الحركة عارضة، فكأنّه لا حركة. فالحاصل أنّ هذه اللّام تقدّر متحرّكة تارة ليستقيم لحاق هاء السّكت، وأخرى ساكنة؛ ليحصل استقرارُ حذفِ الألف وتحريكُ الأوّلِ لالتقاء السّاكنين.

(١) آل عمران: ١، ٢.

قرأ السّبعة ﴿الٓمٓ ۝ اللهُ﴾ بفتح الميم وإسقاط ألف الوصل. وقرأ الحسن وعمرو بن عبيد وأبو بكر في بعض طرقه عن عاصم وأبو جعفر الرؤاسي والأعمش والبرجمي وابن القعقاع ﴿الٓمْ ۝ اللهُ﴾ بإسكان الميم وقطع الألف، وقرأ الحسن وأبو حيوة، ونُسب إلى عمرو بن عبيد في الكشّاف، وإلى الرؤاسي في معاني الفرّاء: ﴿الٓمِ ۝ اللهُ﴾ بكسر الميم وإسقاط ألف الوصل، وقرأ أبو جعفر (ألف لام ميم). انظر: معاني الفرّاء (١/ ٩)، وإعراب القرآن للنحّاس (١/ ٣٥٣)، وإعراب القراءات الشواذّ (١/ ٢٩٩)، والكشّاف (١/ ٤١٠)، والبحر (٢/ ٣٧٤)، وشواذّ الكرماني (٤٧)، والدُّرّ المصون (٣/ ٦).

* [تحريك ثاني السّاكنين لعلّة]

إِلَّا في نحوِ انْطَلْقَ، ولَمْ يَلْدَهُ [١]، وفي رُدَّ، ولم يَرُدَّ، في تميم [٢]، مِمَّا فُرَّ مِنْ تحريكِهِ للتَّخْفِيفِ فَحُرِّكَ الثَّاني، وقِراءةُ حَفْصٍ ﴿وَيَتَّقْهِ﴾ [٣]

(١) إشارة إلى قول الشّاعر:

عجبْتُ لمولودٍ وليس له أبٌ وذي ولَدٍ لم يَلْدَهُ أبَوانِ

أراد بالأوّل عيسى ﷺ، وبالثّاني آدم ﷺ.

والشّاعر رجلٌ من أزد السّراة أنشده له الخليل كما في الكتاب (٢/٢٦٦ و٤/١١٥)، والأصول (١/٣٦٤)، ونكت الشنتمري (١/٥٩٠)، وفي الدرر (١/١٧٤) أنّ الشّاهد له أو لعمر الجنبي، وفي العيني على حاشية الخزانة (٣/٣٥٥) أنّ أبا عليّ الفارسي نسبه إلى عمر المذكور، وفي التّصريح (٢/١٨) عن الفارسي أنّ عمر الجنبي سأل امرأ القيس عن مراد الشّاعر بهذا البيت.

(٢) انظر: لغات العرب في هذا النّحْو في الكتاب (٣/٥٢٩) وما بعدها، والتكملة (١٦٧)، والدُّرّ المصون (٤/٣٠٦).

(٣) النور: ٥٢ من قوله تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ﴾، مذهب المصنّف في هذه القراءة، وفيها أقوال مختلفة، أنَّ الهاء في (ويتّقْهِ) ضمير راجع إليه تعالى في قوله (ويخشى الله). وأصله: ويتّقيه، حذف الياء للجزم عطفًا على (يطع)، فصار (تَقِه) من (ويتَّقِه) مثل (كَتِفٍ)، فخفّف بإسكان القاف على لغة تميم، فبقي: (ويتّقْهِ).

وقراءة أهل المدينة وأهل الشّام وأبي جعفر بالفك، وقرأ أهل الكوفة وأهل البصرة بالإدغام.

انظر: إعراب القرآن للنحّاس (٢/٢٧)، وعلل القراءات للأزهري (١/١٦٥، ١٦٦)، والتّيسير (٩٩)، والإقناع (٢/٦٣٥)، والبحر (٣/٥١١)، وإعراب القراءات الشّواذّ (١/٤٤٤).

ليستْ منه، على الأَصَحِّ[١].

* [الأصلُ في تحريك أوَّلِ السّاكنينِ الكسرُ]

والأَصْلُ الكسرُ[٢]، فإنْ خُولِفَ فَلِعارِضٍ، كوُجوبِ الضَّمِّ في ميم الجَمْعِ[٣]، ومُذْ[٤]، وكاخْتِيارِ الفتحِ في نحو[٥] ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ﴾[٦]،

(١) انظر تفصيل الأقوال في هذه المسألة في: الكشف (٢/١٤٠ ـ ١٤٢)، والإقناع (١/٥٠١، ٥٠٢)، والدُّرّ المصون (٨/٤٢٨، ٤٣١). والتّكملة (١٧٣)، وشرح الشّافية للمصنّف (٣٢، ٣٣/أ)، وشرح المفصّل له (٢/٣٥٧، ٣٥٨)، والرّضيّ على الشّافية (٢/٢٣٩، ٢٤٠)، والجاربردي عليها (١٥٩).

(٢) ص: والكسر الأصل.

(٣) وذلك نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَثۡرِيبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡيَوۡمَ﴾، وقوله: ﴿فِي قُلُوبِهِمُ ٱلۡعِجۡلَ﴾.

انظر تفصيل القول في قراءات القرّاء ولغات العرب في ميم الجمع إذا وليها ساكن في المحتسب (١/٤٣ ـ ٤٦)، وسرّ الصّناعة (٢/٥٥٨، ٥٥٩)، والكشف (١/٣٥ ـ ٤١)، والإقناع (٢/٥٩٥، ٥٩٦)، وشرح المفصّل لابن يعيش (٣/١٣١، ١٣٣)، وبغية الطّالب (٩٤ ـ ٩٦).

(٤) وحكى اللحياني الكسر في ذالها على الأصل. انظر: سرّ الصّناعة (٢/٥٥٩)، وشرح المفصّل لابن يعيش (٣/١٣٢).

(٥) الأصل: نحو.

(٦) آل عمران: ١، ٢. وإنّما قال المصنّف: «وكاختيار الفتح» لأنّ الأخفش أجاز الكسر على الأصل في التقاء السّاكنين، وقد قرأ به عمرو بن عبيد، وأبو حيوة، والرُّؤاسي، ولم يرتضِ القرّاء هذه القراءة، وغلّط الزجّاجُ الأخفشَ فيها، وقراءة الجمهور فتح الميم مع وصل همزة لفظة الجلالة. وقرأ عاصم في رواية الأعمش والبرجمي وأبي بكر بن عيّاش عنه بإسكان الميم وقطع همزة لفظ الجلالة. =

وكجواز الضَّمِّ إذا كان بعدَ الثَّاني منهما ضَمَّةٌ أصليَّةٌ في كلمتِهِ، نَحْوُ: ﴿وَقَالَتُ اخْرُجْ﴾[1]، وقالتُ اغْزِي، بخلافِ ﴿إِنِ امْرُؤٌا﴾[2]، وقَالَتِ ارْمُوا، و﴿إِنِ الْحُكْمُ﴾[3]، واختيارِه[4] في نَحْوِ: اخْشَوُا القومَ عكسَ[5] ﴿لَوِ اسْتَطَعْنَا﴾[6]، وكجواز الضَّمِّ والفتحِ في نَحْوِ: رُدَّ، ولمْ يَرُدَّ، بخلافِ

= وانظر: معاني الأخفش ١/١٧٢، ومعاني الزجّاج ١/٣٧٣، وشواذ ابن خالويه ١٩، والكشّاف ١/٤١٠، والبحر المحيط ٢/٣٨٩، والمبسوط ١٦٠، والتذكرة ٢/٣٤٩.

(١) يُوسف: ٣١. قرأ ابن كثير ونافع والكسائي وابن عامر بضمّ التاء، وقرأ أبو عمرو وعاصم وحمزة بكسرها. وانظر: المحتسب ١/٧١، والتّيسير ٧٨، والسَّبعة ٣٤٨.
وانظر تفصيل المذاهب والقراءات في هذه الآيات وما أشبهها في النَّشر (١/٢٢٥).

(٢) النِّساء: ١٧٦.

(٣) الأنعام: ٥٧، ويوسف: ٤٠، ٦٧.

(٤) بكسر الراء عطفًا على قوله: «وكجواز الضَّمّ». وضبطت في بعض نسخ الشُّروح بضمّ الراء، وجاءت في بعضها الآخر: (فاختيارُه).

(٥) جاء في عدد من الشُّروح: «وعكسُه».

(٦) التَّوبة: ٤٢. حمل قومٌ واوَ الضَّمير على واو (لو) فكسروا فيهما، وحمل قوم واو (لو) على واو الضّمير فضمّوا فيهما، وكلاهما ليس بفصيح.
وقد قرأ يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق وأبو السَّمّال: ﴿اشْتَرَوِا الضَّلالَةَ﴾.
وقرأ الأعمش وزيد بن عليّ: ﴿لَوُ اسْتَطَعْنَا﴾ بالضَّمِّ. وقرأ نافع والأعمش وأبو جعفر وابن وثّاب: ﴿لَوُ اطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ﴾ بالضَّمِّ. وقرأ الحسن: ﴿لَوَ اسْتَطَعْنَا﴾ بالفتح. وانظر توجيه هذه القراءات وما أشبهها في: الكتاب (٤/١٥٥)، ومختصر الشّواذ لابن خالويه (١٥)، والمحتسب (١/٥٤)، والبحر المحيط (٢/٢٣٨ و٥/٤٦)، والارتشاف (١/٣٤٤)، والمساعد (٣/٣٤٣).

رُدِّ القومَ، على الأكثرِ، وكوجوبِ الفتحِ في نَحْوِ: رُدَّها، والضَّمِّ في نَحْوِ: رُدُّهُ، على الأفصحِ. والكسرُ لُغَيَّةٌ [١]، وغُلِّطَ ثعلبٌ في جوازِ الفتحِ [٢]؛ لكونِهِ ضعيفًا، والفتحِ [٣] في نونِ مِنْ معَ اللّامِ، نَحْوُ: مِنَ الرَّجُلِ، والكسرُ ضعيفٌ [٤]، عكسُ مِنِ ابْنِكَ، وعَنْ على الأصلِ، وعَنُ الرَّجُلِ بالضَّمِّ ضعيفٌ [٥].

* [تحريك أَوَّلِ السّاكنين معَ اغتفارِ التقائهما]

وجاء في المُغْتَفَرِ: النَّقُرْ، ومِنَ النَّقِرْ، واضْرِبُهْ [٦]،................

(١) وهي لغة ناس من بني عُقيل سمعها منهم الأخفش.

انظر: المفصّل (٣٥٤)، والارتشاف (١/٣٥٤)، والأشموني على الألفيّة (٣٥٢/٤).

(٢) انظر: المفصّل (٣٥٤)، والارتشاف (١/٣٥٤)، والأشموني على الألفيّة (٣٥٢/٤).

(٣) معطوف على قوله: «وكوجوب الفتح في نحو رُدَّها».

(٤) حكاه سيبويه عن ناسٍ من العرب، ولم ينسبهم، يقولون: مِنِ الرَّجلِ، بالكسر على الأصل والقياس.

انظر: الكتاب ١٥٤/٤، وشرح المفصَّل لابن يعيش ١٣١/٩.

(٥) حكى الأخفش الضَّمَّ عن بعض العرب.

انظر: المفصّل (٣٥٥)، والارتشاف (١/٣٤٤)، والمساعد (٣/٣٤٣)، والهمع (٦/١٨٢).

(٦) إشارة إلى قول الشّاعر:

عجبْتُ والدّهـرُ كثيرٌ عَجَبُهْ   مِنْ عَنَزِيٍّ سـبَّني لم أضْرِبُهْ

=

ودَأَبَّةٌ، وشَأَبَّةٌ [١]، و﴿ جَأَنٌّ ﴾ [٢]، بِخلافِ نحوِ: ﴿تَأْمُرُوٓنِّيٓ﴾[٣].

= وهو زياد الأعجم، انظر: الشّاهد منسوبًا إليه في الكتاب (١٧٩/٤، ١٨٠)، ونكت الشنتمري (١١٠٨/٢)، وشرح المفصّل لابن يعيش (٧٠/٩)، وشرح شواهد الشّافية (٢٦١)، والدُّرر (٣٠٣/٦، ٣٠٤).

(١) ليس في: ظ.

(٢) جاء في المغتفر المدّي والإدغامي، وهو ما السّاكنان أوّلهما مدٌّ والآخرُ مدغم، وهو الّذي يقولون له التقاء السّاكنين على حدّهما، التّحريكُ، قالوا في شابّة ودابّة: شأبّة ودأبّة، بقلب الألف همزة وفتحها، قرأ عمرو بن عبيد: ﴿ ولا جأنٌّ ﴾، وقرأ أيّوب السختياني: ﴿ ولاَ الضأَلّين ﴾.

قال أبو البقاء: قوله: ﴿ الضَّأَلّينَ ﴾ يقرأ بهمزة مفتوحة قبل الحرف المشدّد، حيث كان من القرآن، نحو: ﴿ جَأَنٌّ ﴾ و﴿ دَأَبَّةٍ ﴾، و﴿ الحَأَقَّةُ ﴾، وهي لغة مسموعة من العرب. وحكى أبو العبّاس عن أبي عثمان عن أبي زيد أنّه سمع عمرو بن عبيد يقرأ: ﴿ جَأَنٌّ ﴾. قال أبو العبّاس المُبَرِّد: فقلت لأبي عثمان: أتقيس ذلك ؟ قال: لا، ولا أجلّه. انظر: مختصر الشّواذّ لابن خالويه (١٤٩/١، ١٥٠)، وسرّ الصّناعة (٧٢/١ ـ ٧٤)، والمحتسب (٤٦/١ ـ ٤٨)، وشواذّ الكرماني (١٧)، والكشّاف (٧٣/١)، والمحرَّر الوجيز (١٣٢/١)، والخصائص (٣١٠/١، ١٤٥/٣)، وإعراب القراءات الشّواذّ (١٠٤/١)، والبحر (٣٠/١).

(٣) الزُّمر: ٦٤.

الابتداء

لا يُبْتَدَأُ إِلَّا بمتحرِّكٍ [١]، كما لا يُوقَفُ إِلَّا على ساكنٍ [٢].

فإِنْ كانَ الأَوَّلُ ساكنًا ـ وذلك في عَشَرَةِ أَسْماءٍ محفوظةٍ، وهي: ابْنٌ، وابْنَةٌ، وابْنُمٌ، واسْمٌ، واسْتٌ، واثْنَانِ، واثْنَتَانِ، وامْرُؤٌ، وامْرَأَةٌ،

(١) ذهب السيّد الشّريف الجرجاني والكافيجي كما في الهمع (٦/٢٢٢) إلى أنَّ الابتداء بالسّاكن ممكن إلّا أنّه مستثقل، خصّوا ذلك بغير لغة العرب، والّذي عليه الجمهور عدم إمكان ذلك مطلقًا. وفي المنصف لأبي الفتح (١/٥٣) ما يوافق الجمهور. قال: «اعلم أنَّ ألف الوصل همزة تلحق في أوّل الكلمة توصّلا إلى النّطق بالسّاكن وهربًا من الابتداء به؛ إذ كان ذلك غير ممكن في الطّاقة فضلاً عن القياس. وليس لقول من جوّز الابتداء بالسّاكن من القَدْر ما يُتشاغل بإفساده، وإنّما سبيله في هذا سبيل من شكّ في المشاهدات من السوفسطيّة ومن ليس بكامل العقل». ونقل عنه الرّضيّ في شرحه على الشّافية (٢/٢٥١) عكس هذا. قال الرّضيّ: «الأكثرون على أنَّ الابتداء بالسّاكن متعذّر، وذهب ابن جنّي إلى أنّه متعسّر، لا متعذّر، وقال: يجيء ذلك في الفارسيّة، نحو شْترٌ، وسْطام».

(٢) لا يُبتدأ في النُّطق إلّا بمتحرّك وجوبًا صناعيًّا موافقًا لحكم العقل، لتعذّر الابتداء بالسّاكن بشهادة الذّوق، ولا يُوقف إلّا على ساكن وجوبًا صناعيًّا موافقًا لاستحسان العقل، لا تعذّرًا وعدم إمكان، وإنّما كان الوقف على السّاكن استحسانيًّا ليكون حكم الابتداء والانتهاء متضادّين كتضادّ أنفسهما.

انظر: شرح المفصّل لابن يعيش ٩/١٣١، وشرح الشّافية للميرزا كمال الدّين ٢٣٦.

وايْمُنُ اللهِ، وفي كلِّ مصدرٍ بعدَ ألفِ فِعْلِهِ الماضي أربعةٌ [(١)] فصاعدًا، كالاقْتِدَارِ، والاسْتِخْرَاجِ، وفي أَفْعالِ تلكَ المصادِرِ مِنْ ماضٍ أَوْ أَمرٍ، وفي صيغة أَمْرِ الثُّلاثِيِّ، وفي لامِ التَّعريفِ[(٢)]، وفي ميمِه[(٣)] -

(١) ط: أربعة أحرفٍ فصاعدًا.

(٢) إنَّما قال المصنِّف: «وفي لام التَّعريف» لأنَّهُ على المذهب القائل إنَّ أداة التَّعريف هي اللَّام وحدها، وليست (أل) كلّها، ولمَّا كانت اللَّام ساكنة، ولا يبتدأ بالسَّاكن، اجتلبت همزة الوصل.

قال ابن يعيش: هذا مذهب سيبويه وعليه أكثر البصريِّين والكوفيين ما عدا الخليل. وقال المالقي: كلّهم يذهبون مذهب سيبويه، وليس على خلافه إلَّا الخليل. وذكر المرادي أنَّ ابن كيسان وابن مالك على مذهب الخليل. انظر: المذاهب في (أل) التَّعريف في الكتاب (٣/٣٢٤ و ٤/١٤٧، ١٤٨)، والمقتضب (١/٢٢١، ٢٢٢ و ٢/٩٢)، وسرّ الصِّناعة (١/٣٣٢ ـ ٣٤٩)، والمنصف (١/٦٥ ـ ٧١)، وشرح التَّسهيل لابن مالك (١/٢٥٣ ـ ٢٥٦)، وشرح الكافية للرَّضيّ (٣/٢٤٠)، واللباب (١/٤٩٠)، ورصف المباني (٧٠)، والجنى الدّاني (١٣٨ ـ ١٩٢)، والهمع (١/٢٧٣، ٢٧٤).

(٣) المشهور في أداة التَّعريف هو اللَّام، وأمَّا الميم ففرعٌ عنها، وهي لغة لبعض العرب، وعلى هذه اللُّغة ما روي عنه ﷺ من قوله: «ليس مَن امْبرِّ امْصيامُ في امْسَفرِ» أي: ليس من البرّ الصِّيامُ في السَّفر، رواه النّمر بن تولب. وانظره بالألف واللام في مسند أحمد (٥/٤٢٤)، وصحيح البخاري (١/٣٣٣)، والنهاية (١/١١٧)، وفتح الباري (٤/١٨٣)، وبالألف والميم في سرّ الصِّناعة (١/٤٢٣)، ونصب الرَّاية لأحاديث الهداية (٢/٤٦١)، والهمع (١/٢٧٣)، والمساعد (١/١٩٥)، وشرح الكافية للرَّضيّ (٢/٢٤١)، ورصف المباني (٩٦)، والمغني (١/٤٨)، والجنى الدّاني (١٤٠، ٢٠٧).

والمشهور أنَّ هذه لغة لحمير، وقيل: لطيّئ، وقيل: لنفرٍ من طيّئ، وقيل: لبعض أهل اليمن، ونسبه في معاني الحروف المنسوب للرمّاني لهذيل.

أُلحِق (١) في الابتداءِ خاصَّةً همزةُ وَصْلٍ مكسورةٌ (٢) .

---

(١) هذا جوابٌ للشّرط المتقدّم، وهو قوله: «فإن كان الأَوّل ساكنًا» .

(٢) إن قيل: لم اختيرت الهمزة ليقع الابتداء بها دون غيرها من سائر الحروف كالجيم والطاء والنّون وغيرها ؟

فالجواب: إنّما اختصّت الهمزة بهذا من وجوه:

أوّلها: إنّهم إنّما أرادوا حرفًا يُتبلّغ به في الابتداء، ويحذف في الوصل للاستغناء عنه بما قبله، فلما اعتزموا على حرفٍ يمكن حذفه واطّراحه مع الغنى عنه جعلوه الهمزة؛ لأنّ العادة فيها في أكثر الأحوال حذفها للتّخفيف، وهي مع ذلك أصل، فكيف بها إذا كانت زائدة .

والثّاني: إنّما زادوا الهمزة هنا لكثرة زيادتها أوّلاً، نحو أفكل وأيدع وأبلم وإصبع وأُترجّة، ولم تكثر زيادة غير الهمزة أوّلاً كزيادتها هي أوّلاً، فلمّا احتاجوا إلى زيادة حرف في أوّل الكلمة، وشرطوا على أنفسهم حذفه عند الغنى عنه، وذلك في أكثر أحواله ؛ لأنّ الوصل أكثر من الابتداء والقطع، لم يجدوا حرفًا يطّرد فيه الحذف اطّراده في الهمزة، فأتوا بها دون غيرها من سائر حروف المعجم، لا سيّما وهي، كما قدّمنا، أكثر الحروف زيادة في أوائل الكلم، فزادوها دون غيرها مِمّا عداها .

والثّالث: إنّ الهمزة أوّل حروف الحلق، فخصّت بالزّيادة بالابتداء لتناسب المعنيين .

والرّابع: إنّ القياس كان أن تزاد الألف لخفّتها، ولكن تعذّر ذلك لاستحالة تحريكها واستحالة الابتداء بالسّاكن، فعُدل إلى الهمزة إذ كانت أختَها في المخرج، وشبيهتَها في أحكام كثيرة .

قال أبو الفتح: كان حكم هذه الهمزة أن تكون ساكنة؛ لأنّها حرف جامع لمعنى، ولا حظّ له في الإعراب، وهي أوّل الكلمة، كالهاء الّتي لبيان الحركة بعد الألف في آخر الكلمة في نحو: وازيداهْ، وواعمراهْ، فكما أنّ هذه ساكنة فكذلك =

إلَّا فيما بعدَ ساكنِهِ ضَمَّةٌ أصليّةٌ فإنَّها تُضَمُّ، نَحْوُ: أُقْتُلْ، أُغْزُ (١)، أُغْزِي، بخلافِ: اِرْمُوا .

وإلَّا في لامِ التَّعريفِ وايْمُنُ اللهِ فإنَّها تُفْتَحُ (٢) .

= كان ينبغي أن تكون الألف ساكنة، وكذا أيْضًا أصل نون التّثنية والجمع والتّنوين، كلّهنّ في الأصل سواكن، فلمّا اجتمع ساكنان؛ هي، أقصد همزة الوصل، والحرف الّذي بعدها، كُسرت لالتقائهما، ولم يجز أن يتحرّك ما بعدها لأجلها؛ لأنّك لو فعلتَ ذلك لبقيت هي أيْضًا في أوّل الكلمة ساكنة، فكان يُحتاج لسكونها إلى حرف قبلها محرَّكٍ؛ ليقع الابتداء به، فلذلك حرّكت هي دون ما بعدها .

وقال أبو البقاء: أصل حركة همزة الوصل الكسر؛ لأنّ الأصل الإسكان، ولكن دعت الضّرورة إلى التّحريك، فصار التّحريك لالتقاء السّاكنين، أو كالتّحريك له .

انظر: سرّ الصّناعة (١/١١٢، ١١٣)، والمنصف (١/٥٣)، واللباب (٢/١٩١، ١٩٢) .

(١) هذه اللّفظة وتاليتها بالعين المهملة في الأصل، وهي بالغين المعجمة في ظ، ص، وفي جميع ما وقفت عليه من شروح الشّافية .

(٢) ذكروا في تعليل الفتح مع أداة التّعريف عدّة أوجه:

أوّلها: لمّا وجدوا همزة الوصل تكسر مع الأسماء، وتكسر أو تضمّ مع الأفعال أرادوا أن يجعلوا حركتها مع أداة التّعريف، وهي حرفٌ، مخالفةً لحركتها مع الأسماء والأفعال، ففتحوا لذلك .

وثانيها: أداة التّعريف حرف، والحرف أثقل من أخويه الاسم والفعل، فاختاروا له أخفّ الحركات، وهي الفتحة .

وثالثها: إنَّ الهمزة مع لام التّعريف يكثر دورها في الكلام، فاختاروا لها أخفّ الحركات فرارًا من الثّقل . =

* [إثبات همزة الوصل وصلاً لحنٌ]

وإِثْباتُها وَصْلاً لحنٌ، وشذَّ في الضَّرورةِ [1]، والتَزَمُوا جَعْلَها ألفًا،

= وقالوا أَيْضًا في تعليل الفتح في اَيْمُنُ:

١ ـ إنَّ الأصل في همز (ايمن) أن تكون همزة قطع مفتوحة، فلمَّا وصلت لكثرة الاستعمال بقيت حركتها على ما كانت عليه .

٢ ـ إنَّ هذا الاسم (ايمن) ناب عن حرف القسم، وهو الواو، فلمَّا ناب عن الحرف شُبِّه به، فشبّه بحرف التَّعريف، ففتحوا مع (ايمن) كما فتحوا مع حرف التَّعريف .

٣ ـ إنَّما فتحت همزة (ايمن) من قبل أنَّه اسم غير متمكّن، ولا يستعمل إلَّا في القسم وحده، فلمَّا ضارع الحرف بقلّة تمكّنه فُتح تشبيهًا بالهمزة اللاحقة لحرف التَّعريف .

٤ ـ لمَّا كثر في هذا الاسم الحذف؛ إذ قالوا فيه: اَيْمُ اللهِ، وآمُ الله، ومُنُ الله، ومُ اللهِ، قوي شبهه بالحرف، ففتحوا همزته تشبيهًا بفتحها مع حرف التَّعريف.

انظر: أسرار العربيّة (٤٠١، ٤٠٢)، وسرّ الصِّناعة (١١٧/١)، واللباب (١٩٣/٢)، وليس في كلام العرب (٣٥٣)، وشرح المفصَّل لابن يعيش (١٣٧/٩)، واللسان (يمن) .

(١) من ذلك قول الشَّاعر:

إذا جـاوز الإثنين سـرٌّ فإنَّه   بِبَثٍّ وإِفْشـاءِ الوشـاةِ قَمِينُ

والشَّاهدُ من الطَّويل، وهو لقيس بن الخطيم، على الأصحّ، وهو في ديوانه (١٦٢)، وانظره منسوبًا إليه في: نوادر أبي زيد (٢٠٤)، ومعاني الأخفش (١٢/١)، وفصل المقال (٥٧)، وشرح المفصَّل لابن يعيش (١٣٧/٩)، وشرح شواهد الشَّافية (١٨٣)، والعيني (٥٦٦/٤)، والدّرر (٣١٢/٦)، ونسب إلى جميل في الكامل (٨٨٣/٢)، ونسبه ابن منقذ في اللباب (٢٣) إلى قيس، وفيه (٢٤٠) إلى جميل . وهو في ديوانه (٢٠٢) .

لا بَيْنَ بَيْنَ[١]، على الأَفْصَحِ، في نَحْوِ: آلحسَنُ عندَكَ؟ وآيْمُنُ اللهِ يَمِيْنُكَ ؟ لِلَّبْسِ .

* [السُّكونُ العارضُ]

وأَمَّا سُكونُ هاءِ: وَهْوَ، وَهْيَ، وفَهْوَ، وَفَهْيَ[٢]، وَلَهْوَ، ولَهْيَ، فعارِضٌ فصيحٌ، وكذلك لامُ الأمرِ، نَحْوُ: ﴿وَلْـيُوفُـواْ﴾[٣]، وشُبِّهَ به: أَهْيَ، وأَهْوَ[٤]،

---

(١) من ذلك قول الشّاعر:

وما أَدْرِي إذا يَمَّمْتُ وَجْهًا ... أُريدُ الخيرَ أَيُّهما يَلِيْنِي
أأَلْخَيْرُ الَّذي أنا أَبْتَغِيْهِ ... أَمِ الشَّرُّ الَّذي هُوَ يَبْتَغِيْنِي

والبيتان من الوافر، وهما للمثقب العبدي في ديوانه (٢١٢)، والمفضليات (٢٩٢)، وشرح شواهد المغني للسيوطي (١٩١/١)، وحاشية الغزّيّ على الجاربردي (١٥٣)، والخزانة (٤٢٩/٤)، وشرح شواهد الشّافية (١٨٨) . ونسبهما العيني في المقاصد (١٩٢/١) لسحيم بن وثيل الرّياحي، أَوْ لأبي زبيد الطّائي .

(٢) ليس في: ظ .

(٣) الحجّ: ٢٩ . وانظر: القراءات في هذه الآيات وما ماثلها ومذاهب القرّاء فيها في الإقناع (٤٩٢/١، ٤٩٣)، والنّشر (٢٠٩/٢، ٢١٠) .

(٤) ومن ذلك قول الشّاعر:

وقمتُ للـزَّوْرِ مُرتاعًا فأَرَّقني ... فقلتُ: أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عادَني حُلُمُ

والشّاهد من البسيط، وقد نُسب إلى المرّار العدوي في شرح الحماسة للمرزوقي (١٣٩٦ ـ ١٤٠٢)، وشرح شواهد الشّافية (١٩٠)، والخزانة (٣٩١/٢) . ونسب إلى زياد بن حمل في التّصريح (١٤٣/٢)، والعيني (١٣٧/٤) . وقال العيني (١٦١/١) هو زياد بن حمل، ويقال زياد بن منقذ . وانظر: حاشية شرح المفصّل لابن يعيش (١٣٩/٩) .

و﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا ﴾[1]. ونحو: ﴿أَنْ يُمِلَّ هْوَ﴾[2] قليلٌ .

(١) الحجّ: ٢٩ . قرأ الكوفيّون، عاصم وحمزة والكسائي: ﴿ ثُمَّ لْيَقْطَعْ ﴾، ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا ﴾، ﴿ وَلْيُوفُوا ﴾، ﴿ وَلْيَطَّوَّفُوا ﴾؛ بإسكان اللّام في الأربعة .

وأبو عمرو ويعقوب: ﴿ ثُمَّ لِيَقْطَعْ ﴾، ﴿ ثُمَّ لِيَقْضُوا ﴾؛ مكسورتي اللّام، وسكّنا في: ﴿ وَلْيُوفُوا ﴾، ﴿ وَلْيَطَّوَّفُوا ﴾ .

وابن عامر: أسكن اللّام في الأربعة كلّها .

وابن كثير في رواية القواس: ﴿ ثُمَّ لِيَقْضُوا ﴾ بكسر اللّام، ولم يكسر في غيرها .

وفي رواية البزّي عنه: ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا ﴾، اللّام مدرجة ساكنة .

واختلف عن نافع، فقال إسماعيل بن جعفر وأحمد بن صالح والقاضي عن قالون، وإسحاق بن أبي أويس: ﴿ ثُمَّ لْيَقْطَعْ ﴾، ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا ﴾ .

وقال ورش وأبو بكر بن أبي أويس: ﴿ ثُمَّ لِيَقْطَعْ ﴾، ﴿ ثُمَّ لِيَقْضُوا ﴾؛ مكسورتا اللّام .

قال أبو زرعة في الاحتجاج لمن سكّن: «حجّتهم أنَّ أصلها السُّكون، وإنَّما تكسر إذا وقعت ابتداءً، فإذا كان قبلها حرف متّصل بها رجعت اللّام على الأصل، وأصلها السُّكون» .

وقال في الاحتجاج لمن كسر: «حجّتهم أنَّ أصل هذه اللّام الكسر إذا كانت مبتدأة، فلمّا جاءت بعد كلمة يمكن السُّكوت عليها والابتداء بما بعدها كانت اللّام كالمبتدأ، فأتوا بها على أصلها لذلك» .

انظر: السبعة (٤٣٤)، وحجّة أبي زرعة (٤٧٣)، والنّشر (٢/٣٢٦)، والدُّرّ المصون (٨/٢٦٨)، والموضح في وجوه القراءات وعللها (٢/٨٧٣) .

(٢) البقرة: ٢٨٢ .

إسكان الهاء هنا مرويّ عن أبي نشيط محمَّد بن هارون الرّبعي الحربي المروزي، وعن أبي جعفر وقالون . وعلّلوا ذلك بأنّه على إجراء المنفصل مجرى المتّصل . =

= قال الرَّضيّ: هو قبيح . وإنَّما أسكنوا الهاء هنا تشبيهًا بإسكانها في نحو: أَهْوَ، وهْوَ، فَهْوَ، لَهْوَ، وإسكان هاء الضَّمير الَّتي قبلها واو أو فاء أَوْ لام أو ثمَّ مرويّ عن قالون والكسائي، وتابعهما أو عمرو إِلَّا مع (ثمَّ) في القصص، والباقون بتحريك الهاء حيث وقع . انظر: الإقناع (١/٤٩٢، ٤٩٣)، والنَّشر (٢/٢٠٩، ٢١٠) .

الوقف

* [تعريف الوقف]

قَطْعُ الكلمةِ عَمَّا بعدَها [١] .

* [بيان وجوه الوقف]

وفيه وُجوهٌ مختلفةٌ في الحُسْنِ والمَحَلِّ [٢]:

فالإِسْكانُ المُجَرَّدُ في المُتَحَرِّكِ[٣]، ....

---

(١) المراد بالوقف هنا الوقف الاختياري الّذي ليس بترنّمي، ولا استثباتي، ولا تذكّري، ولا إنكاري .

والوقف والقطع والسّكت بمعنًى واحد . وقيل: بل بينها فروق . انظر: حاشية الغزّي على الجاربردي (١٦٨)، والارتشاف (٣٩٢/١)، والمساعد (٣٠١/٤)، ومنار الهدى في الوقف والابتدا (٨)، والمكتفى في الوقف والابتدا (٤٨) .

(٢) جملة مذاهب العرب في الوقف تسعة، وهي: الإسكان، والرَّوْم، والإشمام، والإبدال (ويدخل فيه القلب)، والزِّيادة، والحذف، والإثبات، والتَّضعيف، والنَّقل .

(٣) الوقف بالإسكان المجرّد في المتحرّك أكثر وجوه الوقف استعمالاً، وهو الأصل فيها، وأجودها، وإنّما كان أجودها لأمرين:

أوّلها: لأنّ الوقف ضدّ الابتداء، فلمّا استحال الابتداء بالسَّاكن استحسنوا في ضدّه، وهو الوقف، ضدَّ الحركةِ، وهو الإسكان .

وثانيها: أنَّ الوقف يكون لتمام المقصود، وهذا حقّه الإسكان، أو يكون =

والرَّوْمُ[١] في المُتَحَرِّكِ؛ وهُوَ أَنْ تأتِيَ بالحركةِ خَفِيَّةً، وهُوَ في المفتوحِ قليلٌ، والإشمامُ[٢] في المَضْمُومِ؛ وهو أَنْ تَضُمَّ الشَّفتينِ بعدَ الإِسْكانِ .

= للاستراحة، فيناسبُها الإسكان لخفّته؛ إذ هو أبلغ في تحصيل غرض الاستراحة .

انظر: اللباب (١٩٧/٢)، وشرح المفصَّل لابن يعيش (٦٧/٩)، وحاشية الغزّيّ على الجاربردي (١٦٨)، والنَّشر (١٢١/٢) .

(١) قال العكبري: «وأمَّا الرَّوْم فهو أن يضمّ شفتيه في الرّفع بعضَ الضَّمّ، ويكسر في الجرّ بعضَ الكسر، فيضعفُ الصَّوتُ بهما، وهذا يدركه السَّمع، ويسمَّى رومًا؛ لأنَّ الرَّوم الإرادة، فكأنَّه أراد الحركة التامَّة ولم يأتِ بها، وبقي على إرادتها دليل» .

وقال القرّاء في حدّه: هو أن تتبع الحرف بعد إسكانه صوتًا ضعيفًا يسمع، فهو كحركة ضعيفة من غير إشباع، ففيه حظٌّ للأعمى؛ لأنَّهُ مدرك بحاسّة السَّمع .

وما قدّمته من حدّ الرَّوْم هو ما عليه سيبويه، وهو المشهور عند أهل العربيَّة، وذهب الكوفيّون ومن تابعهم إلى أنَّ الرَّوْم لا يُسمع؛ لأنَّهُ عندهم روم الحركة من غير تفوّهٍ بها، وإنَّما كان ذلك عندهم لأنَّهم يسمّون الرَّوْم إشمامًا، و الإشمام رومًا .

انظر: الكتاب (١٦٨/٤)، وأسرار العربيَّة (٤١٢)، واللباب (١٩٨/٢)، والإقناع (٥٠٤/١)، والموضح في وجوه القراءات وعللها (٢١٦/١)، وشرح المفصَّل لابن يعيش (٦٧/٩)، والنَّشر (١٢١/٢) .

(٢) قال ابن الباذش: «والإشمام هو أن تضمّ شفتيك بعد الإسكان، وتهيّئها للفظ بالرّفع أو الضَّمّ، وليس بصوت يسمع، وإنَّما يراه البصير دون الأعمى، ولا يكون في المجرور والمنصوب» .

وعلّلوا لعدم كونه في المجرور بأمورٍ:

أوّلها: لأنّ الإشمام تهيُّؤ اللَّفظِ بالضمّة وضمّ الشّفتين استعدادًا لإخراج ما كان من جنس الواوِ، وهذا لا يُمكن معَ الإشارة إلى الكسرة لما يفضي إليه من تشويه الخلقة . =

والأكثرُ على أَنْ لا رَوْمَ، ولا إِشْمامَ في هاءِ التَّأْنيثِ، ومِيْمِ الجَمْعِ، والحَرَكَةِ العارِضَةِ (١).

= وثانيها: لأنّ المقصود من الإشمام الّذي هو ضمُّ الشّفتين وتهيئتها للفظ بالرّفع أو الضّمّ، هو تصوير مخرج الحركة للنّاظر بالصّورة الّتي يتصوّر ذلك المخرج بها عند النّطق بتلك الحركة، ليستدلّ بذلك على أنّ تلك الحركة هي السّاقطة دون غيرها، والشّفتان بارزتان لعينه، فيدرك نظره ضمّهما، وأمّا الكسرة فهي جزء الياء، ومخرج الياء من داخل الفم من ظهر اللسان إلى ما حاذاه من الحنك من غير إطباق بنفاج الحنك من ظهر اللسان، ولأجل تلك الفجوة لان صوتها، وذلك أمر باطن لا يظهر للعيان، بل مخرجها محجوب بالشّفتين والسّنّ، فلا يمكن للمخاطب إدراك تهيئة المخرج للحركة، فالإشمام الضّمّ وآلته الشّفتان، ولا آلة له في الجرّ.

ويقال في تعليل عدم الإشمام في المنصوب ما تقدّم من عدمه في المجرور، وتوضيح ذلك أن يقال:

١ ـ إنّ الفتحة جزء الألف، والألف من الحلق، فما للإشمام إليها سبيل، فلا آلة للإشمام مع الفتحة، وهو فيها متعذّر.

٢ ـ ولأنّ حالة النّصب يقع فيها في الأغلب ألفٌ بدل عن التّنوين، وذلك إذا كان الاسم منوّنًا، فيظهر مع الألف الحركة الّتي هي الفتحة، ولا تزول في حال الوقف.

انظر: أسرار العربيّة (٤١٤)، واللباب (٢/١٩٧)، والرّضيّ (٢/٢٧٦)، وشرح المفصّل لابن يعيش (٩/٦٧)، والموضح في وجوه القراءات وعللها (١/٢١٧)، والإقناع (١/٥٠٥)، والتّخمير (٤/٢١٨).

(١) أمّا الرّوْم والإشمام في تاء التّأنيث فعلى لغة من وقف عليها بالتاء. وأمّا في ميم الجمع، فليس على لغة من وقف بالإسكان، وإنّما على لغة من وصل الميم فقال: عليكمو ومنكمو ومنهمو، فجواز الرّوْم والإشمام على هذه اللّغة حملاً على =

* [الوقفُ بإبدالِ النُّونِ ألفًا]

وإبْدالُ الألفِ في المَنْصُوبِ المُنَوَّنِ (١)، ....

= جوازهما في نحو يغزو ويرمي على لغة من وقف بحذف حرف العلّة . وأمّا الرَّوْم والإشمام في الحركة العارضة، فالمقصود بها الحركة العارضة الّتي علّتها باقية، فهي بمنزلة اللازمة في جواز الرَّوْم والإشمام، سواء عرضت لسكون متقدّم كما في حيث وأمسى، أو للنّقل من همزة كما في قوله تعالى: ﴿ مِلْءُ الأَرْضِ ﴾ .

وقول ابن الحاجب: (والأكثر) يقتضي وقوع الخلاف في هذه الثّلاثة، وأنّ جواز الرَّوْم والإشمام فيها ثابت مسموع، إلَّا أنّه قليل .

وخرّج قول ابن الحاجب على الجواز صناعة، لا سماعًا، وذاك لأنَّهُ لا أحد من القرّاء أو النّحاة حكى الجواز صناعةً، ولا سماعًا، إلَّا ما روي عن مكيّ بن أبي طالب في إجازته الرَّوْم والإشمام في ميم الجمع في لغة من وصلها، وخُولف .

وتوهّم بعض شرّاح الشّاطبيّة جواز الرَّوْم والإشمام في الثّلاثة، و خولف وخطئ .

انظر: النّشر ١/٢٧٤، والتّبصرة في القراءات السّبع لمكّيّ ٣٤١، وشرح الشّافية للرَّضيّ ٢/٢٧٦، والجاربردي ١٧٠، والميرزا كمال الدِّين ٢٤٦، وشرح الكافية الشّافية لابن مالك ٤/١٩٨٨، والأشموني ٤/٢٠٩ .

(١) إن قيل: لِمَ يُبدلون التّنوين في المنصوب المنوّن في نحو (متابًا) ألفًا، ولا يبدلون في المنوّن المرفوع واوًا، أو المنوّن المجرور ياءً ؟

فالجواب: إنّما فعلوا ذلك لأوجه:

أوّلها: أنّ القياس يقتضي ترك البدل في الجميع؛ لأنّ البدل كالأصل، وكما لا تُثبت الأصل فكذا لا ينبغي أن تثبت البدل، ولكن أُبدل في النّصب لخفّة الفتحة والألف، ولم يبدل في الرّفع والجرّ لثقل اجتماع الضمّة والواو، والكسرة والياء .

وثانيها: أو إنّ القياس هو الإبدال في الجميع ليتبيّن أنّ النون مستحقّ، فخرج =

وفي إِذَنْ (١)، وفي نَحْوِ اِضْرِبَنْ (٢)، بخلافِ المَرْفُوعِ والمَجْرُورِ في الواوِ والياءِ، على الأَفْصَحِ(٣) .

= في النَّصب على الأصل، وامتنع في الرَّفع والجرّ لأمورٍ:

أحدها: لثقل الجمع بين الضمّة والواو في إبدال المرفوع، وبين الكسرة والياء في إبدال المجرور .

والثَّاني: لو أبدلوا في المرفوع فالواو تلتبس بواو الجمع أو واو الاستذكار، ولو أبدلوا في المجرور فالياء تلتبس بياء الجمع أو ياء المتكلّم أوياء النَّسب .

والثَّالث: لو عوّضوا في المرفوع واوًا لأشبه آخرُ الاسم آخرَ الفعل من نحو يدعو ويجلو، وليس في كلام العرب اسم في آخره واو قبلها ضمّة لازمة، وإذا أدّى إليه قياس قلبوا الواو ياءً، كقولك في جمع دلوٍ: أَدْلٍ، وكان الأصل: أَدْلُوٌ فقلبوها ياءً للفرق بين الاسم والفعل؛ إذ ليس في الأسماء ما آخره واو قبلها ضمّة لازمة استثقالاً لذلك .

انظر: سرّ الصّناعة (٥١٨/٢)، وأسرار العربيّة (٤١٣)، واللباب (١٩٩/٢)، والتَّبصرة (٧١٧/٢) .

(١) انظر: سرّ الصّناعة (٧٦٩/٢ ـ ٦٨٦) .

(٢) الأصل، ص: «اضربا» أي: بصورة الكلمة بعد الإبدال .

ونحو (اضربَنْ) هو المؤكّد بالنّون الخفيفة المفتوح ما قبلها من المضارع والأمر والنَّهي من المفرد الغائب والغائبة، ومن المتكلّم مطلقًا، ومن المخاطب المُذَكَّر، ومن شواهد ذلك قول الأعشى:

وذا النُّصُبَ المَنْصُوْبَ لا تَنْسُكَنَّهُ ولا تَعْبُدِ الشَّـيطانَ واللهَ فاعبُدا

(٣) اعلم أنَّ في الوقف على المنوّن أربعَ لغات:

إحداها: حذف الحركة والتَّنوين مطلقًا، سواء كان منصوبًا أو مجرورًا أو مرفوعًا . يقولون: رأيت زيْدْ، وجاء زيْدْ، ومررت بزيْدْ . =

* [الوقفُ على المَقْصورِ]

ويُوْقَفُ على الألفِ في باب عَصًا [١] ورَحًى باتِّفاقٍ [٢] .

= والثَّانية: أن لا تحذف الحركة، ويقلبُ التَّنوين بالتَّناسب، فيقال: هذا زيدُو، ورأيت زيدَا، ومررت بزيدِي .

والثَّالثة: أن يحذفا من المرفوع والمجرور، ويقلب في المنصوب . تقول: هذا زيْدْ، ومررت بزيْدْ، ورأيت زيدا، وهي المختارة . والدَّليل على ذلك أنَّ الأصل القلب؛ ليكون دالًّا على التَّنوين؛ لكنّهم استثقلوه في صورة المرفوع والمجرور للزوم الواو والياء، بخلاف صورة النَّصب؛ لأنّ اللازم فيها الألف وهي محتملة لخفّتها .

اللُّغة الأولى: لغة ربيعة الفرس، حكاها الأخفش، وأبو عبيدة، والثَّانية: لغة أزد السّراة فيما حكاه أبو الخطَّاب، والثَّالثة: الفصحى .

وهناك لغة رابعة حكاها أبو بكر الأنباري، ولم ينسبها، وهي: أنَّ بعض العرب يقف على المنوّن المرفوع والمجرور بالإسكان، إلَّا أنَّه يشير إلى الفتح في المنصوب المنوّن ولا يثبت ألفًا . انظر: الكتاب (١٦٧/٤)، والإقناع (٥١١/١)، وشرح الكافية الشَّافية (١٩٨١/٤)، والارتشاف (٣٩٢/١)، والمساعد (٣٠٢/٤، ٣٠٣)، والتَّبصرة (٧١٧/٢)، وسرّ الصّناعة (٥١٨/٢) .

(١) الأصل، ظ: عصى .

(٢) في هذه المسألة ثلاثة مذاهب:

أوّلها: أنَّ الألف الموقوف عليها هي الأصليّة لام الكلمة في الأحوال الثَّلاث رفعًا ونصبًا وجرًّا . وهو رأي الخليل وأبي عمرو والكسائي والكوفيين، وهو رأي سيبويه أيْضًا كما هو مفهوم كلامه وشرحه وتفسيره لدى السِّيرافي والشنتمري والرَّضيّ، وقد نصّ على ذلك ابن الباذش في الإقناع، واختار هذا المذهب السِّيرافي وابن كيسان وابن برهان وابن مالك في شرح الكافية الشَّافية، ورجّحه أبو حيّان . ونسب ابن الحاجب هذا الرأي للمبرّد وتابعه في ذلك بعض الشَّارحين، =

وقَلْبُها وقَلْبُ كُلِّ ألفٍ همزةً ضعيفٌ (١) .

وكذلك قَلْبُ (أَلِفِ التَّأْنيثِ) (٢) في نَحْوِ حُبْلَى همزةً أَوْ واوًا أَوْ ياءً(٣).

= ولم أجد قبل ابن الحاجب من نسبه إلى المُبَرِّد غيره .

وثانيها: الألف الموقوف عليها بدل من التَّنوين في الأحوال الثَّلاث، وهو رأي أبي الحسن الأخفش والفَرَّاء والمازني، وبه قال أبو عليّ في التَّذكرة .

وثالثها: الألف الموقوف عليها هي الأصليّة رفعًا وجرًّا، وهي المبدلة من التَّنوين نصبًا، وهو اختيار البصريِّين، وبه قال أبو عليّ في التَّكملة، ونسبه كثير من النُّحاة إلى سيبويه أَيْضًا، ولا يعطي كلام سيبويه في الكتاب ما نسب إليه لا تصريحًا ولا تلويحًا .

انظر: شرح السِّيرافي (السِّيرافي النحوي: ٤٥١)، ونكت الشنتمري (١١١٢/٢)، والتَّكملة (١٩٩)، والإقناع (٣٥٥/١)، والإيضاح في شرح المفصَّل (٣١٠/٢)، وشرح الشَّافية لابن الحاجب (٣٧/أ)، وشرح الرّضيّ (٢٧٩/٢ ـ ٢٨٤)، وشرح الكافية الشَّافية (١٩٨٤/٤)، والتَّخمير (٢٢٨/٤ ـ ٢٣١)، والارتشاف (٣٩٣/١)، والهمع (٢٠١/٦)، والتَّبيين (١٨٦) .

وهذه المسألة من مسائل التَّبيين، وقد فصّل العكبري الكلام فيها .

(١) لغة نسبها أبو حيّان لبعض طيِّئ، وحكاها سيبويه سماعًا، وعن الخليل سماعًا عن بعض العرب، ولم ينسباها . انظر: الكتاب ١٨١/٤، والأصول ٣٧٨/٢، وشرح المفصَّل لابن يعيش ٧٦/٩، ولابن الحاجب ٣١١/٢، وشرح الكافية الشَّافية ١٩٨٤/٤، والارتشاف ٣٩٣/١، والمساعد ٣٠٦/٤ .

(٢) ليس في: ظ، ص .

(٣) قلب ألف التَّأْنيث همزة لغة لبعض طَيِّئ، يقولون: هذه حُبْلأ، وقلبها ياءً لغة عن ناسٍ من فزارة وقيس، يقولون: هذه حُبْلَيْ، وقلبها واوًا لغة لبعض طَيِّئ أَيْضًا، يقولون: هذه حُبْلَوْ . =

* [الوقفُ على المختومِ بالتَّاءِ]

وإبدالُ تاءِ التَّأْنيثِ الاسميَّةِ هاءً في نَحْوِ رَحْمَةٍ، على الأكثرِ(١)، وتشبيهُ تاءِ هَيْهاتَ به قليلٌ(٢)، وفي الضَّارباتِ(٣)

= انظر: الكتاب ١٨١/٤، والأصول ٣٧٨/٢، وشرح المفصَّل لابن يعيش ٧٦/٩، والارتشاف ٣٩٣/١، والمساعد ٣٠٦/٤ .

(١) نقل أبو الخطّاب الأخفش الأكبر وغيره من الأئمّة الثّقات سماعهم عن بعض العرب وقوفهم بالتّاء على المختوم بتاء التّأنيث المربوطة، خلافًا للفصيح المشهور، وهو الوقوف بالهاء، وعلى اللّغتين سمعت القراءات، ومن ذلك قول الشّاعر:

ما بالُ عَيْنِي عَنْ كَراها قدْ جَفَتْ   مُسْبِلَةً تَسْتَنُّ لمَّا عَرَفَتْ
دارًا لسَلْمَى بعدَ حولٍ قد عَفَتْ   بلَ جَوْزِ تَيْهاءَ كظَهْرِ الحَجَفَتْ

ولم ينسب معظم التّصريفيين هذه اللّغة، إلّا أنّ الفرّاء، فيما ذكره ابن بري في شرح شواهد الإيضاح (٣٧٨) قد نسبها لطيّئ . ونسبها الثمانيني في شرح التّصريف الملوكي (٢٦٠) لطيّئ وأهل اليمن .

انظر مذاهب القرّاء في الوقف على ما آخره تاءٌ في الإقناع ٥١٦/١ .

(٢) في تاء هيهات لغات، فالحجازيّون يفتحونها ويقفون عليها بالهاء، والتّميميون يكسرونها ويقفون عليها بالتاء، وبعضهم يضمّها، والمنقول عن الكِسائِيّ أنّ من كسر التاء وقف بالهاء، ومن نصبها وقف بالتاء . وإذا ضمّت التاء فمذهب أبي عليّ أنّها تكتب بالهاء، وقد حكى الصّاغاني فيها ستًّا وثلاثين لغة، واختلف القرّاء في الوقف عليها . انظر: الإقناع ٥١٩/١، والنّشر ١٣١، والأشموني ١٩٧/٣ .

وانظر في أصل هيهات ومذاهبهم فيها في الخصائص (٤١/٣)، وسرّ الصّناعة (٤٩٩/٢، ٥٠٠) وشرح الرّضيّ على الكافية (٦٩/٢)، وعلى الشّافية (٢٩٠/٢، ٢٩١).

(٣) من العرب من يقف على نحو ضاربات بالهاء، فيقول: كيف البنون والبَناهْ، وكيف الإخوة والأخواهْ، وقد حكى هذه اللّغة الفرّاء وقطرب، ونسباها إلى طيّئ . انظر: =

ضعيفٌ[١]، وعِرْقاتٌ إنْ فُتِحتْ تاؤه في النَّصبِ فبالهاءِ، وإلَّا فبالتَّاءِ[٢]، وأمَّا ثَلاثَهَ ارْبَعَهْ فيمَنْ حَرَّكَ فلأنَّهُ نَقَلَ حركةَ همزةِ القطع لَمَّا وَصَلَ، بخِلافِ ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ﴾[٣]، فإنَّهُ لَمَّا وَصَلَ التقى ساكنانِ.

* [الوقفُ على أنا بالألف]

وزِيادةُ الألفِ في أنا[٤]، ومِنْ ثَمَّ وُقِفَ على ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾[٥]

= سرّ الصّناعة (٥٦٣/٢)، والممتع (٤٠٢/١)، والمساعد (٣٢٣/٤)، والارتشاف (٤٠٤/١)، والهمع (٢١٦/٦).

(١) ليس في: ص.

(٢) العَرْقاةُ والعِرْقاةُ: الأصل الَّذي يذهب في الأرض سُفلاً وتتشعّب منه العروق، تقول العربُ: استأصل الله عِرقاتَهم: أي شأفتهم، وكسر العين أشهر من فتحها. وأمَّا التاء فإن فتحت كان مفردًا كسِعْلاةٍ والوقف عليه بالهاء، وإن كسرت كان جمعًا والوقف عليه بالتاء. انظر: الخصائص ٣٨٤/١، ٣٠٤/٣، والكتاب ٢٩٢/٣، ومجالس العلماء للزجّاجي ٥٠، ومجمع الأمثال للميداني ١٠٨/١، والمفصّل ٣٤٣، وشرحه لابن يعيش ٨١/٩، وشرح الكافية للرَّضيّ ١٨٩/٢.

(٣) آل عمران: ١، ٢.

(٤) مذهب الكوفيين أنَّ ألف (أنا) أصليّة، ومذهب البصريّين أنَّ الألف الأخيرة زائدة والاسم هو الهمزة والنُّون، وفي أنا خمس لغات؛ أولاها وأفصحها: إثبات الألف وقفًا وحذفها وصلاً، والثَّانية إثباتها وصلاً ووقفًا، وهي لغة تميم، والثَّالثة: هَنا بإبدال همزته هاءً، والرَّابعة: آن بمدّة بعد الهمزة، قُلب بتقديم الألف على النُّون، والخامسة: أَنْ كعَنْ. ونقل ابن خالويه في شواذّه (٨٠) عن أبي عمرو في رواية عنه وقفه بالهاء في (لكنه). وانظر: شرح الرَّضيّ على الكافية (٩/٢، ١٠)، والأشموني على الألفيّة (١١٤/١)، وشرح المفصَّل لابن يعيش (٨٥/٩).

(٥) الكهف: ٣٨. =

بالألفِ . ومَهْ (١) وأَنَهْ (٢) قليلٌ .

= قرأ عاصم وحمزة والكسائي وأبو عمرو وابن كثير في غير رواية ابن فليح ونافع في رواية ورش وقالون برواية روح (لكنّ) بتشديد النّون بإسقاط الألف وصلاً وإثباتها وقفًا . وقرأ ابن عامر ونافع في رواية المسيّبي وإسماعيل وزيد بن علي والحسن والزّهري وأبو بحرية ويعقوب في رواية الوليد بن حسّان وأبو عمرو في روايةٍ وكردم وورش في روايةٍ وأبو جعفر في غير رواية الهاشمي ورويس بإثبات الألف وصلاً ووقفًا . وعن أبي جعفر في رواية الهاشمي إسقاط الألف وقفًا ووصلاً . وقرأ أبيّ والحسن (لكنْ أنا) بإسكان النّون، وقرأ ابن مسعود والحسن وعيسى الثّقفيّ (لكنْ) بنون ساكنة وبحذف (أنا) . وإثباتُ الألف وصلاً لغة تميم . انظر: زاد المسير (١٤٣/٥، ١٤٤)، والبحر المحيط (١٢٧/٦، ١٢٨)، والنّشر (٣١١/٢)، وإعراب القراءات الشّواذّ (١٧/٢)، والموضح في وجوه القراءات وعللها (٧٨٢/٢)، والحجّة لأبي زرعة (٤١٧) .

(١) انظر: الارتشاف ٤٠٥/١، والمساعد ٣٢٥/٤، والهمع ٢١٨/٦ .

(٢) روي إبدال الألف عند الوقف عليها هاءً عن حاتمٍ، أو عن كعب بن مامة، وقد كان أسيرًا فأمره آسره وقد نزل به ضيف أن يفصد له جملاً، فقام إلى الجمل ونحره، فلمّا وبّخه الآسر، قال: هكذا فزدي (فصدي) أنَهْ .

انظر: سرّ الصّناعة ٥٥٥/٢، والمفصّل ٣٧٣، وشرحه لابن يعيش ٥٣/١٠، وأمثال أبي عبيد ٢٣٥، ومعجم الأمثال ١١٣/٣، والمستقصى ٢٩٤/٢ .

وقراءة ورش عن نافع، وقنبل عن ابن كثير، وأبي جعفر، وابن أبي أويس: إثبات ألف (أنا) وصلاً ووقفًا إذا وليتها همزة مضمومة، كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ أَنَا۠ أُحْيِۦ وَأُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، أو مفتوحة، كقوله سبحانه: ﴿أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ﴾ [النّمل: ٣٩]، وقوله: ﴿وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٣] . أمّا إن وليتها همزة مكسورة، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [الأحقاف: ٩]، فهم يثبتون الألف وقفًا دون الوصل . =

* [الوقفُ بإلحاقِ هاءِ السَّكتِ]

وإلْحاقُ هاءِ السَّكْتِ لازمٌ في نَحْوِ: رَهْ، وقِهْ، ومَجِيْءَ مَهْ، ومِثْلُ مَهْ في: مَجِيْءَ مَ جِئْتَ، ومِثْلُ مَ أنتَ، وجائزٌ في [1]: لَمْ يَخْشَهْ، ولَمْ يَرْمِهْ، ولَمْ يَغْزُهْ، وغُلامِيَهْ، وعلى مَهْ، وحتى مَهْ، وإلى مَهْ [2]، مِمَّا حَرَكَتُهُ غيرُ إعرابيّةٍ، ولا مُشَبَّهَةٌ بها، كالماضي وبابِ يا زيدُ، ولا رَجُلَ، وفي نَحْوِ: هَهُناهْ، وهؤلاهْ.

* [الوقفُ بالحذفِ أو الإثباتِ]

وحَذْفُ الياءِ في نَحْوِ: القاضي، وغُلامي، حُرِّكَتْ أَوْ سُكِّنَتْ،

= وروي عن أبي نشيط إثباتها مع المكسورة وصلاً ووقفًا، واختلف النّقل عن قالون في المكسورة.

والباقون، وإسماعيل عن نافع، بإثبات الألف وقفًا فقط دون الوصل، مع الهمزة بأحوالها الثّلاثة، مفتوحة ومضمومة ومكسورة.

وإثبات الألف وصلاً ووقفًا لغة تميم، وحذفها وصلاً لغة غيرهم.

انظر: السّبعة (١٨٧)، وحجّة أبي زرعة (١٤٢)، والموضح (١/٣٣٨)، وإعراب القراءات الشّواذّ (١/٢٦٩)، والنّشر (٢/٢٣٠).

(١) ظ: في نحو، ص: في مثل.

(٢) رسمت (على مه) في النُّسخ المعتمدة (علامه) بألف، ورسمت (حتّى مه) في ظ، ص (حتّامه) بألف كذلك، ورسمت (إلى مه) في ظ وحدها بالألف (إلامه) ورسم هذه وأمثالها بالياء، وهو ما يوافق المصنّف، وهو أن ترسم بالياء إن دخلت عليها (ما) الاستفهاميّة ووقف عليها بالهاء، وترسم بالألف إن حذفت ألف (ما) الاستفهاميّة ولم يوقف عليها بالهاء، وانظر: باب الخطّ من الشّافية ص ٤٣١.

وإِثْباتُها أكثرُ، عكسَ قاضٍ، وإِثباتُها في نَحْوِ: يا مُرِيْ اتِّفاقٌ (١).

وإِثْباتُ الواوِ والياءِ وحذفُهُما في الفَواصِلِ والقَوافِي فَصِيْحٌ.

وحَذْفُهما فيهما في نَحْوِ: لَمْ يَغزوا، ولَمْ تَرْمِي، وصَنَعُوا، قليلٌ.

وحَذْفُ الواوِ في ضَرَبَهُ، وضَرَبَهُمْ فيمَنْ أَلْحَقَ، والياءِ في نَحْوِ: تِهِ، وذِهِـ (٢)، وهذِهِ (٣).

---

(١) إثبات الياء في المنقوص المعرّف رفعًا وجرًّا، في نحو القاضي، والمستدعي، والمشتري، وفي نحو يا قاضي ويا مشتري، وفي نحو كتابي وغلامي، مِمَّا ياؤه ضمير المتكلّم، سكنت هذه الياء أو حرّكت، أكثر من حذفها.

وأمَّا المنقوص المجرّد من (أل)، وغير المنادى، فالأكثر حذف الياء رفعًا وجرًّا.

ولا خلاف أنَّ إثبات الياء في جميع ما تقدّم واجب حالة النَّصب.

ولا خلاف أنَّ إثبات الياء واجب أَيْضًا في يا مُرِي، لما يلزم من حذفها من إجحاف للحذف بعد الحذف والنّقل.

ولغة إثبات الياء لغة الحجازيين، وحذفها لغة هذيل. واختيار الخليل والمُبَرِّد في نحو يا قاضي الإثبات، واختيار يونس وسيبويه الحذف.

وللقرّاء في الوقف على المختوم بالياء مذاهب مفصّلة في أوائل كتب فرش القراءات كالكشف والنّشر والإقناع والتَّيسير.

انظر: الكتاب ١٨٤/٤، ونكت الشنتمري ١١٠٩/٢، والسِّيرافي النحوي ٤٤٣، والإيضاح شرح المفصّل ٣٠٩/٢.

(٢) ليس في الأصل.

(٣) أي: حذف الواو وحذف الياء وإسكان ما قبلهما واجبٌ وقفًا.

* [الوقفُ على المهموز]

وإبْدالُ الهمزةِ حَرْفًا مِنْ جِنْسِ حَرَكَتِها عندَ قَوْمٍ، مثلُ: هذا الكَلَوْ، والخَبُوْ، والبُطُوْ، والرِّدُو، ورأيتُ الكَلاَ، والخَبَا، والبُطَا، والرِّدَا، ومررتُ بالكَلَيْ، والخَبِيْ، والبُطِيْ، والرِّدِيْ [1]، ومنهم مَنْ يقولُ: هذا الرِّدِيْ، ومِنَ البُطُوْ، فيُتْبِعُ [2].

---

(١) الهمزة المتطرّفة إمّا أن يكون مفتوحًا ما قبلها، أو ساكنًا، أو متحرّكًا بغير الفتحة.

أمّا الأوّل: فنحو الكلأ: ولغة تميم وأسدٍ وقيس فيه إبدال الهمزة حرفًا من جنس حركتها، فيقولون: هذا الكَلَوْ، ورأيتُ الكلاَ، ومررت بالكَلَيْ، وأمّا لغة الحجازيين فيه فتخفيف الهمزة بإبدالها ألفًا في الأحوال الثّلاثة رفعًا ونصبًا وجرًّا، فيقولون: هذا الكلاَ، ورأيت الكلاَ، ومررت بالكَلاَ.

وأمّا الثّاني: فنحوُ الخَبْءِ والبُطْءِ والرِّدْءِ: ولغة تميمٍ وأسدٍ فيه إلقاءُ حركة الهمزة على السّاكن قبلها ثمّ إبدال الهمزة حرفًا يناسب تلك الحركة، فيقولون: هذا الخَبُو والبُطُو والرِّدُو، ورأيت الخَبَا والبُطَا والرِّدَا، ومررتُ بالخَبِي والبُطِي والرِّدِي. وأمّا الحجازيون فيحذفون الهمزة ويُحافظون على سكون ما قبلها، فيقولون: هذا الخَبْ والبُطْ والرِّدْ، ورأيت الخَبْ والبُطْ والرِّدْ، ومررتُ بالخَبْ والبُطْ والرِّدْ.

وأمّا الثّالث: فنحو أكْمُؤٍ وأَهْنِئٍ، فاللغتان فيه متّفقتان فيقولون: أكْمُو وأَهْنِي بإلقاء الهمزة تخفيفًا بلا تغيير آخر.

والكلأُ: العشب، والخَبْءُ: ما خُبِئَ أي: سُتِر، وقَطْر السّماء وماؤها، والرِّدْءُ: العَوْن. انظر: الكتاب ٤/١٨٨، والأصول ٢/٣٧٧، وشرح الكافية الشّافية ٤/١٩٩٤، وشرح المفصّل لابن يعيش ٩/٧٣، والمساعد ٤/٣٢٠، واليزدي ٥٥٢.

(٢) من العرب، وهم ناس من تميم، من يتبعُ العينَ في الحركة العارضةِ الفاءَ إذا كان عدم الإتباع مستلزمًا لوجود بناء ليس من أبنيتهم، وهذا كما قالوا منَ الرِّدِي بكسرتين كإبِلٍ، لعدم فِعُلٍ بكسرٍ فضمٍّ، وقالوا في منَ البُطِي: منَ البُطُوْ، لعدم فُعِلٍ =

* [الوقفُ بالتَّضعيفِ]

والتَّضْعيفُ في المُتَحَرِّكِ الصَّحِيحِ غيرِ الهمزةِ المُتَحَرِّكِ ما قَبْلَهُ، مثلُ (١) جَعْفَرّ، وهو قليلٌ، ونَحْوُ القَصَبَّا شاذٌّ ضرورةً (٢).

= بضمّ فكسر في غير الأفعال ووجود فُعُلٍ بضمّتين كعُنُقٍ.

وانظر: مراجع الحاشية السَّابقة.

(١) ص: مثل هذا جعفرّ.

(٢) إشارة إلى قول الرَّاجز من أرجوزة طويلة:

مثلَ الحريقِ وافقَ القَصَبّا

والرَّجز لرؤبة بن العجاج، أو لربيعة بن صُبْح، أو ابن صبيح، وقيل: بل هو من شوارد الرّجز لا يعرف قائله، وهو في ملحقات ديوان رؤبة. وانظره في العسكريّات (١٨٥ ـ ٢٢٤)، والتّكملة (١٨٨)، وشرح أبيات الكتاب لابن السّيرافي (٣٧٨/٢)، وشرح شواهد الشّافية للبغدادي (٢٥٠)، والعيني بحاشية الخزانة (٥٤٩/٤)، وبغية الطّالب (١١٠).

ومثله قول منظور بن مرثد الأسدي:

ببازلٍ وَجْناءَ أو عَيْهَلِّ

وقول رؤبة:

بَدْءٌ يُحبُّ الخُلُقَ الأضخمّا

وأشذّ منه قول رؤبة أَيْضًا:

لقد خشيتُ أن أرى جَدَبّا

* [الوقفُ بالنَّقْلِ] (١)

ونَقْلُ الحركةِ فيما قَبْلَهُ ساكنٌ (٢) صحيحٌ، إلَّا ....

(١) للنّقل شرائط خمس: أوّلها: أن يكون ما قبل المتحرّك ساكنًا، وثانيها: أن يكون هذا السّاكن صحيحًا، وثالثها: أن لا تكون الحركة المنقولة فتحةً، ورابعها: أن لا يكون الحرف المتحرّك المنقولة حركته علّة، وخامسها: أن لا يكون هذا النّقل مؤدّيًا لصيرورة الاسم على وزن مطّرح في كلامهم.

(٢) اشتراط كون المنقول إليه ساكنًا لغة ما عدا لخم، وأمّا لخم فيجوز في لغتهم الوقف بنقل الحركة إلى المتحرّك قبلها، ذكر ذلك ابن مالك، وروى عليه قول الشّاعر:

مَنْ يَأْتَمِرْ للخيرِ فيما قَصَدُهْ   تُحْمَدْ مساعيهِ ويُعْلَمْ رَشَدُهْ

واختلف في الحركة المجتلبة إلى السّاكن على أقوال:

قيل: هي بعينها الحركة الّتي كانت على الحرف الموقوف عليه نُقلت إلى السّاكن قبله لئلّا تذهب حركة الإعراب بالجملة.

وقال المُبَرِّد والسّيرافي: هذه الحركة للدّلالة على الحركة المحذوفة المنقولة، وليست هي بعينها، كما راموا الحرف وأشمّوه للدّلالة.

وقال العكبري: لا يريدون بالحركة المنقولة أنّ حركة الإعراب صُيِّرت على ما قبل حرف الإعراب؛ إذ الإعراب لا يكون قبل الطرف، إنّما يريدون أنّك تجعلها مثلها.

واختلف النّقل عن أبي عليّ، فقال مرّة: هذه الحركة لالتقاء السّاكنين، وقال مرّة: ليس بتحريك لالتقاء السّاكنين محضًا، ألا ترى أنّه يدلّ على الحركة المحذوفة من الثّاني، فدلّ هذا على أنّ النّقل جمع بين التخلّص من التقاء السّاكنين وبين الدّلالة على حركة الإعراب.

وقالوا: لم يُؤثر الوقوف بالنّقل عن أحد من القرّاء، إلّا ما روي عن أبي عمرٍو =

الفتحةَ [١]، إلَّا في الهمزةِ [٢]، وهو أَيْضًا قليلٌ، مثلُ: هذا بَكُرْ، وخَبُؤْ، ومررتُ بِبَكِرْ، وخَبِئْ، ورأيتُ الخَبَأْ. ولا يُقالُ: رأيتُ البَكَرْ، ولا: هذا حِبُرْ، ولا: مِنْ قُفِلْ، ويقال: هذا الرِّدُؤْ، ومِنَ البُطِئْ، ومنهم مَنْ يَفِرُّ فيُتْبِعُ.

= أَنَّه قرأ: ﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبِرْ﴾، وقرأ سلام عن السّدّي: ﴿وَالْعَصِرْ﴾.

انظر: شرح الكافية الشّافية (٤/ ١٩٩٠)، والمساعد (٤/ ٣١٦)، والارتشاف (١/ ٣٩٩)، والهمع (٦/ ٢١٠).

(١) خالف الأخفشُ في هذا الشَّرط، ووافقه الكِسائِيّ والفرّاء والجرمي، فأجازوا نقل الفتحة إلى السَّاكن قبلها، سواء أكان المفتوح همزة أم غيرها، فتقول على مذهب هؤلاء: رأيت البَكَرْ، وفهمت العِلَمْ.

انظر: المساعد (٤/ ٣١٨)، والارتشاف (١/ ٣٩٩)، والهمع (٦/ ٢١٤).

(٢) ظ، ص: (إلَّا الفتحة في غير الهمزة). ويوافقها ما في شرح لطف الله الغياث ٢/ ١٠٤، والَّذي في جميع ما وقفت عليه من شروح الشَّافية يوافق ما في الأصل، ويوافقها أيْضًا عدد من نسخ الشَّافية غير المعتمدة في التَّحقيق.

[المقصور والممدود][1]

* [تعريفُ المقصورِ]

المقصورُ: ما آخرُهُ أَلفٌ مُفْرَدَةٌ، كالعصا، والرَّحَى.

* [تعريفُ الممدودِ]

والمَمْدُودُ: ما كان بعدَها فيه همزةٌ، كالكِسَاءِ، والرِّداء.

* [القياسيُّ مِنَ المقصورِ والممدودِ]

والقِياسِيُّ مِنَ المَقْصُورِ: أَنْ يكونَ ما قبلَ آخرِ نظيرِه مِنَ الصَّحِيحِ فتحةً، ومِنَ المَمْدُودِ: أَنْ يكونَ ما قبلَه ألفًا.

* [المقصورُ القياسيُّ]

فالمُعْتَلُّ اللَّامِ مِنَ أَسْماءِ المَفاعِيْلِ، مِنْ غيرِ الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ، مقصورٌ، كمُعْطَى، ومُشْتَرَى؛ لأنَّ نَظائرَهُما: مُكْرَمٌ ومُشْتَرَكٌ.

وأَسْماءِ الزَّمانِ والمَكانِ والمَصْدَرِ مِمَّا قِياسُه مَفْعَلٌ ومُفْعَلٌ، كمَغْزًى، ومُلْهًى؛ لأنَّ نظائِرَهما[2]: مَقْتَلٌ، ومُخْرَجٌ.

---

(١) انظر: في حدِّ المقصور والممدود وعلل التَّسمية: مقاييس المقصور والممدود لأبي علي (٢٠)، وشرح المفصَّل لابن يعيش (٦/٣٦)، والمساعد (٣/٣٢٩)، والهمع (٦/٨٣)، والتَّخمير (٣/٦٣)، وظاهر كلام أبي عليّ أن نحوَ ماء ممدود، وغيره يشترط زيادة الألف.

(٢) ص: نظائرها.

والمَصْدَرِ مِنْ فَعِلَ فَهُوَ أَفْعَلُ، أَوْ فَعْلاَنُ، أَوْ فَعِلٌ، كالعَشَى، والصَّدَى، والطَّوَى[1]؛ لأنَّ نظائِرَهَا: الحَوَلُ، والعَطَشُ، والفَرَقُ[2].

والغَرَاءُ شاذٌّ، والأ [3].

وجَمْع فُعْلَةٍ، وفِعْلَةٍ، كعُرًى، ....

---

(١) العَشَى: سُوءُ البصر بالليل من غير عَمًى، وقيل: هو سُوء البصر بالليل والنَّهار. والصَّدَى: العَطَشُ مطلقًا أو شدَّتُه، وجسد الإنسانِ بعد موته، والدِّماغ، وحَشْوُ الرأسِ، وموضع السّمع من الرأس، ومنَ الخرافات أنَّه طائر يصيح في هامة المقتول إذا لم يُثأر به، أو طائر يخرج من رأسه إذا بلي، والصَّدَى: الصوتُ، وما يجيبك من صوت الجبل ونحوه بمثل صوتك. والطَّوَى: الجُوع.

(٢) في بعض النسخ والشروح: «والفَزَعُ». والفَزَعُ، والفَرَقُ: الخوف، وما انفلق من عمود الصُّبح ما بدا وكأنَّه مفروق متفرّق.

(٣) قال الأعلم: «اختلف فيه أهل اللُّغة، فأمَّا الأصمعي فكان يقول: غَرًى مقصور، وكان الفَرَّاء يقول: غَراء ممدود، وبعض النَّحويين يقول: إنَّ غَرًى هو المصدر، والغراء الاسمُ، وكذلك يقول في الظَّماء، وقال بعضهم: إنَّه حُمل على ما جاء من المصادر على فَعالٍ، كقولك: ذهب ذَهابًا، وبَدا بَداءً. وهو على كلِّ حالٍ شاذٌّ كما قال سيبويه».

وقال أبو علي: «ومن ذلك ـ أي الممدود ـ الغَراء، قال سيبويه: غرِيَ به، وهو غَرٍ، وهو الغَراءُ ممدودٌ، كما قالوا: الظَّماءُ، ونظيره: بدا له بَداءً، وقالوا: بَدًا، وحلب يحلُبُ حَلَبًا. وقال أبو الحسن: هو ممدود شاذٌّ. قال أبو إسحاق: حكاه الفَرَّاء أَيْضًا بالمدّ، وحكاه الأصمعيّ على القياس، وحكى أبو عمر: غَرِي غِراءً. وقال أبو عثمان: قال أبو زيد: الغِراء الَّذي يُلزق به من بنات الواو. قال أبو زيد: وسمعت أعرابيًّا يقول: السَّمْنُ يغرو قلبي». مقاييس المقصور والممدود لأبي علي (٢٣، ٤٢)، انظر: الكتاب (٣/٥٣٨)، والمنقوص والممدود للفرّاء (١٩، ٢٥)، والمقصور والممدود للقالي (٢٢/٣٢٧)، وشرح الكتاب للسِّيرافي (٥/٣)، والمفصّل (٢١٧)، والارتشاف (١/٢٣٥)، والنكت (٢/٥٧٠).

وجِزًى؛ لأنَّ نظائرَهما [١]: قُرَبٌ، وقِرَبٌ.

* [الممدودُ القياسيُّ]

ونَحْوُ: الإعطاءِ، والرِّمَاءِ، والاشْتِرَاء، والاحْبِنْطَاءِ، مَمْدُودٌ [٢]؛ لأنَّ نَظائرَها: الإِكرامُ، والطِّلابُ، والافْتِتَاحُ، والاحْرِنْجَامُ.

وأسماءُ [٣] الأصواتِ المضمومِ أوّلُها، كالعُواءِ، والثُّغاءِ؛ لأنَّ نَظائرَهما [٤]: النُّباحُ، والصُّراخُ.

ومفردُ أَفْعِلَةَ، نحو: كِساءٍ، وقَباءٍ؛ لأنَّ نَظائرَهما [١]: حِمارٌ، وقَذالٌ. وأَنْدِيَةٌ شاذٌّ [٥].

---

(١) ص: نظائرها.

(٢) الرِّماءُ: مصدرُ رامَى، والاحبنطاءُ: انتفاخ البطن، وعظمه، والامتلاءُ غضبًا، أو بطنةً، والقصر مع غلظ.

(٣) تضبط بالضمّ على أن الواو استئنافية، وبالجرّ عطفًا على الإعطاءِ.

(٤) الأصل، ص: نظائرها.

(٥) قال ابن سيده: وذهب قوم إلى أنَّه تكسير نادر، وقيل: جَمع نَدًى على أنداء، وأنداءَ على نِداءٍ، ونداءَ على أندية».

وقال أبو عليّ: «هو في جمع نَدًى شاذٌّ، كأنَّهُ جمع لم يُستعمل واحده، كما أنَّ حرائر وكنائن في جمع حُرَّة وكَنَّةٍ كذلك».

وقال الأعلم: «وقال ـ أي سيبويه ـ وقالوا: ندًى وأنديةٌ. وهو شاذٌّ فيما ذكره، وقال الشّاعر:

فــي ليلةٍ من جُمادى ذات أنديةٍ لا يُبصر الكلبُ في ظَلمائها الطُّنبا

وفي هذا البيت ثلاثة أوجه: منهم من يقول: أندية جمع نَدِيٍّ، وهو المجلس =

* [السَّماعيُّ مِنَ المقصورِ والممدودِ]

والسَّماعِيُّ، نَحْوُ: العَصَا، والرَّحَى، والخَفَاءِ، والأَبَاءِ [1]، مِمَّا ليس له نظيرٌ يُحْمَلُ عليه .

= الَّذي يجتمعون فيه ليتحاضّوا على إطعام الفقراء منهم . ومنهم من يقول: إنَّه جَمَعَ نَدًى على نِداء كما قالوا: جَملٌ وجِمال، ثمَّ جَمع فِعالاً على أَفْعِلَةٍ . ومنهم من قال: إنَّه شاذٌّ، وهو مذهب سيبويه» .

وقد نسب أبو حَيَّان الرأي الثَّاني إلى المُبَرِّد .

انظر: مقاييس المقصور والممدود لأبي عليّ (٣٦)، والنكت (٢/٩٧١)، وحاشية الغزّيّ على الجاربردي (١٩٣)، واللسان (ندي) .

(١) الأَباء: القصب، أو هو أَجَمَةُ الحَلْفاء والقصبِ خاصَّةً، واحدتُه: أَباءة .

ذوالزِّيادة

* [حُروفُ الزِّيادةِ]

حُرُوفُها (١): (اليومَ تَنساهُ)، أَوْ (سَألْتُمُونِيها)، أَوِ (السَّمانَ هَوِيتُ)؛ أي: لا تَكُونُ الزِّيادةُ لغيرِ الإلحاقِ والتَّضعيفِ إلَّا منها(٢).

---

(١) ص: وحروفها.

(٢) ذكر المصنِّف حروف الزِّيادة، ولم يذكر الغرض منها، وهو ثمانية أشياء: لإفادة معنى كياء يضرب وألف ضارب وميم مخرج، أو للإلحاق كياء جَلْبَبَ ودال قَرْدَدٍ وسين اقْعَنْسَسَ الثَّانية، أو للمدّ كألف كتاب وواو عمود وياء قضيب، أو للعوض كتاء سَعَة وزنادقة وميم اللهمّ وألف سفارج، أو للتوصّل وإمكان التلفّظ كهمزة الوصل، أو لبيانِ الحركةِ كهاء السّكت في كتابيهْ وحسابيهْ، أو لتكثير الكلمة كألف قَبَعْثَرَى ونون كَنَهْبُل، أو لتفخيم المعنى كميم زُرْقُم وسُتْهُم.

وحروف الزِّيادة عشرة، مجموعها سألتمونيها، خلافًا للمبردّ فإنَّها عنده، خلافًا للمشهور في مصنَّفاته، تسعة، إذ لا يعدّ الهاءَ منها، وخلافًا لأبي عمر الجرميّ، فإنَّها عنده تسعة أيضًا؛ إذ لا يعدُّ اللَّامَ من جملتها، وخلافًا لثعلب فهي عنده أحد عشر بزيادة الباء، وخلافًا لابن فارس وقد عدَّ في جملتها: الباء، والجيم، والحاء، والخاء، والدّال، والذّال، والراء، والزاي، والشين، والضاد، والطاء، والعين، والغين، والفاء، والكاف. وخلافًا لكراع؛ إذ أضاف ما أضافه ابن فارس باستثناء الخاء والذال والشّين والضاد.

قال أبو البقاء: «والأصل في هذه الحروف في الزِّيادة حروفُ المدّ لسكونها واستطالتها ولين الصَّوت وعذوبة النّطق بها، والباقي مشبَّه بها أو بما يُشْبهه. فالهمزة =

* [المقصود بالإلحاق]

ومعنى الإلحاقِ أنَّها إنَّما زِيْدَتْ لِغَرضِ جَعْلِ مثالٍ على مثالٍ أزيدَ منه لِيُعامَلَ مُعامَلَتَهُ، فنحوُ قَرْدَدٍ [1] مُلحَقٌ، ونحوُ مَقْتَلٍ غيرُ ملحقٍ؛ لِمَا ثَبَتَ من قِياسِها لغيرِهِ، ونَحْوُ: أَفْعَلَ، وفَعَّلَ، وفَاعَلَ، كذلك؛ لذلك، ولِمَجِيْءِ مصادرِها مُخالفةً [2].

= تشبه الألفَ إذ هي من مخرجها، وتحوّل إليها، وتصوّر بصورتها. والنّون تشبه الواو أيْضًا في مخرجها وغنّتها وتغيّر طبيعتها بالحركة. والميم تشبه الواو في مخرجها وغنّتها. والتاء تشبه الواو لقرب مخرجها منها وهمسها وانتشارها والنّفخ المصاحب لها. والسين تشبه التاء في الهمس. والهاء تشبه الألف لخفائها وقربها منها في المخرج، وتشبه الهمزة أيْضًا. واللام تشبه النون في انبساطها والقرب من مخرجها؛ لأنَّ اللّام تخرج من أَسَلَةِ اللسان وحافَتِه اليمنى، والنون من أَسَلَةِ اللسان. وتكثر زيادة هذه الحروف وتقلّ على قدر نسبتها من حروف المدّ؛ لأنَّ حروف المدّ أكثرها زيادة».

انظر: المنتخب لكراع النمل ٢/ ٧٠٠، ومعجم مقاييس اللُّغة ١/ ٣٢٩، واللباب ٢/ ٢٢٥، والممتع ١/ ٢٠٤، ٢٠٨، وشرح المفصَّل لابن يعيش ٩/ ١٤١، وشرح الملوكي له ١٠١، والهمع ٦/ ٢٤٤، والجاربردي ١٩٤، وتداخل الأصوات اللغوية للدّكتور عبد الرزّاق الصّاعدي ١/ ١٨٨.

(١) قَرْدَدٌ: جبلٌ، والقَرْدَدُ من الأرضِ: قُرنةٌ إلى جنبِ وَهْدَةٍ، وما ارتفع وغلُظ من الأرض في سعة وانبساط، ويقال للأرض المستوية أيْضًا: قَرْدَدٌ، فيكون من الأضداد. انظر: معجم البلدان (٤/ ٣٢١)، واللسان (قرد).

(٢) أوضح ابن جنّي حدّ الإلحاق بقوله: «اعلم أنَّ الإلحاق إنَّما هو بزيادةٍ في الكلمة تبلغ بها زنةَ الملحق به لضربٍ من التوسّع في اللُّغة. فذوات الثّلاثة يبلغ بها الأربعة والخمسة، وذوات الأربعة يبلغ بها الخمسة، ولا يبقى بعد ذلك غرض مطلوب؛ لأنَّ ذوات الخمسة غاية الأصول، فليس وراءها شيء يُلحق به». =

ولا تَقَعُ [١] الألفُ للإلحاقِ في الاسْمِ حَشْوًا؛ لِمَا يَلْزَمُ مِنْ تَحْرِيكِها .

* [طُرُقُ معرفةِ الزِّيادةِ]

وتُعْرَفُ [٢] الزِّيادَةُ بالاشْتِقاقِ، وعَدَمِ النَّظِيرِ، وغَلَبَةِ الزِّيادَةِ فيه[٣] .

= وشرح ابن مالك الإلحاق بقوله: «ما قُصد به جعل ثلاثيّ أو رباعيّ موازنًا لما فوقه، محكومًا له بحكم مقابله غالبًا، ومساويًا له مطلقًا في تجرّده من غير ما يحصل به الإلحاق، وفي تضمين زيادته إن كان مزيدًا فيه، وفي حكمه ووزن مصدره الشائع إن كان فعلاً» . انظر: المنصف (١/ ٣٤)، والتّسهيل (٢٥٨)، وشرح الشّافية للرّضيّ (١/٥٢)، وللجاربردي (١٩٤)، وحاشية الغزيّ عليه (١٩٤)، وأبنية الإلحاق في الصّحاح لمهدي القرني (١١ ـ ١٥) .

(١) ص: ولا يقع .

(٢) ظ، ص: ويعرف الزّائد. وهو كذلك في معظم الشروح .

(٣) الّذي عليه معظم التّصريفيين أنّ طرق معرفة الأصلي من الزّائد ثلاثة، وهي الّتي ذكرها المصنّف، وعلى ذلك مثلاً الثّمانيني في شرح الملوكي (٢٢٦)، وابن يعيش في شرحه أيْضًا (١١٩)، والعكبري في اللباب (٢/ ٢٢٤) .

وقال الثّمانيني: «وربما انفرد واحد من هذه الطّرق بالحرف، وربّما اشترك فيه طريقان، وقلّما اجتمع فيه الثّلاثة» . ثمَّ مثّل لكلّ حالةٍ بأمثلتها .

وجعل بعض التّصريفيين طرق معرفة الأصلي من الزّائد تسعةً، وعلى ذلك صاحب التّسهيل، وشرّاحه، والسّيوطي، وجعلها بعضهم عشرةً، وهي في جملتها يمكن إرجاع بعضها إلى الثّلاثة المتّفق عليها، وهذه العشرة هي: الاشتقاق، وشبهة الاشتقاق، وسقوط الحرف في نظيره، وكونه لمعنًى، وكونه في موضع تلزم فيه زيادته، وكونه في موضع تكثر فيه زيادته، واختصاصه ببناء لا يقع موقعه، ولزوم عدم النّظير بتقدير أصالته فيما هو منه، ولزوم عدم النّظير بتقدير أصالته في نظير ما هو منه، والدّخول في أوسع البابين . =

والتَّرجيحُ[1] عندَ التَّعارُضِ .

* [الطَّريقُ الأوَّلُ : الاشتقاقُ]

والاشْتِقاقُ المُحقَّقُ مُقدَّمٌ، فلذلك حُكِمَ بثلاثيَّةِ: عَنْسَلٍ، وشَأْمَلٍ، وشَمْأَلٍ، ونِئْدِلٍ، ورَعْشَنٍ، وفِرْسِنٍ، وبِلَغْنٍ، وحُطَائِطٍ، ودُلامِصٍ[2]، وقُمَارِصٍ، وهِرْمَاسٍ، وزُرْقُمٍ، وقِنْعَاسٍ، وفِرْنَاسٍ، وتَرْنَمُوتٍ[3] .

وكانَ أَلَنْدَدٌ أَفَنْعَلاً، ومَعَدٌّ[4] فَعَلًّا؛ لِمَجِيْءِ: تَمَعْدَدَ، ولَمْ يُعْتَدَّ

= انظر: التَّسهيل (٢٢٩)، وشرحه لابن عقيل (٨٢/٤)، وللسلسيلي (١٠٨٠/٣)، والهمع (٢٣٤/٦) .

(١) بضم الحاء، فإن كُسرتْ صار طريقًا رابعًا، والأكثر أنها ثلاثة.

(٢) مذهب الخليل وسيبويه القول بزيادة الميم، وذهب المازنيّ إلى القول بأصالتها، وجعل دلامصًا من باب دَمِثٍ ودِمَثْرٍ، لقولهم: دِلاصٌ ودُلامِصٌ .

انظر: الكتاب (٣٢٥/٤)، والمنصف (١٥١/١)، وسرّ الصّناعة (٤٢٨/١) .

(٣) العَنْسَلُ: الذِّئبُ، والشَمْأَلُ والشَأْمَلُ: الشَّمال، وهي الرِّيح الَّتي تهبّ من ناحية القطب، والنِئْدِلُ: الكابوس، والرَعْشَنُ: المرتعش، والفِرْسِنُ: من البعير والشَّاة بمنزلة الحافر من الدابّة، وبِلَغْنٌ: بليغ، والحُطَائِطُ: القصير، والدُلامِصُ والدُّمالِصُ: الدِّرْعُ البرَّاقة، والقُمَارِصُ: القارصُ، وهو اللبن الشَّديد الحموضة، والهِرْمَاسُ: الأسدُ، وصفٌ مأخوذ من الهَرْسِ، وهو الدَّقُّ، والزُرْقُمُ: الشَّديد الزُّرقةِ، والقِنْعَاسُ: العظيم الخَلْقِ، والفِرْنَاسُ: الأَسدُ؛ وصف مأخوذ من فَرْسِ الفريسةِ، وهو دَقُّ عنقها، والتَرْنَمُوتُ: التَّرَنُّمُ .

(٤) هو مَعَدُّ بن عدنان، أبو العرب، من أحفاد إسماعيل بن إبراهيم من سلسلة النَّسب النَّبويّ الشَّريف .

وسيبويه والجمهور على أنَّ مَعَدًّا فَعَلٌّ، والميم أصل، وقال أبو حاتم وغيره: =

بتَمَسْكَنَ، وتَمَدْرَعَ، وتَمَنْدَلَ؛ لِوُضُوحِ شُذُوْذِهِ (١)، ومَرَاجِلُ: فَعَالِلَ؛ لِمَجِيْءِ: ثَوبٍ مُمَرْجَلٍ(٢)، وضَهْيَأٌ: فَعْلأٌ؛ لِمَجِيْءِ: ضَهْيَاءَ (٣)، وفَيْنَانٌ:

= هو مَفْعَلٌ، والميم زائدة، وأجاز ابن دريدٍ الوجهين.

انظر: الكتاب (٣٠٨/٤)، والاشتقاق لابن دريد (٣٠)، والمعارف لابن قتيبة (٦٣)، والمنصف (١٢٩/١، ٢٠/٣)، وتفسير غريب أَبْنِيَة سيبويه لأبي حاتم (١٧٠)، وسفر السَّعادة (١٨٥/١)، والرَّضيّ على الشَّافية (٣٣٥/٢)، وشرح الملوكي لابن يعيش (١٥٣)، وشرح المفصَّل له (١٥٢/٩)، واللباب (٢٥٧/٢).

(١) قال ابن يعيش: «وأمَّا قولهم: تمسكن إذا أظهر المسكنة، وتمدرع إذا لبس المدرعة، وتمندل من المنديل، فهو من قبيل الغلط، وليس بأصل. والجيد: تَسَكَّن وتَدَرَّعَ وتندَّل. قال أبو عثمان: هو أكثر كلام العرب». شرح الملوكي لابن يعيش (١٥٣).

(٢) الثوب المُمَرْجَل: ضرب من ضروبِ البرودِ اليمانيةِ الموشّاةِ.

(٣) مذهب سيبويه والأكثرين أنَّ ضَهْيَأً فَعْلأٌ، وضَهْيَاءَ فَعْلاءُ. وقال أبو إسحاق الزجّاج: ضَهْيَأٌ المقصورُ همزته أصلٌ، فهو فَعْيَلٌ. قال أبو الفتح: وذهب في ذلك مذهبًا حسنًا من الاشتقاق، لولا شيء اعترضه.

والجمهور على عدم فَعْيَلٍ، ولا اعتداد بما جاء عليه؛ إذ لم يأتِ ثَبْتًا، بل حكاه قومٌ شاذًا، والمعروف فِعْيَلٌ بكسر الأوَّل كحِذْيَم، وبعضهم لا يقول بعدمه، بل بندرَتِهِ.

قال أبو البقاء: «ومن زيادتها أخيرًا: امرأةٌ ضهياء وضهيأ، بالمدّ والقصر، وهي الَّتي لا تحيض. وقيل: الَّتي لا ثدي لها، وقال الزجَّاج: همزتُها في القصر أصل.

وحجّة الأوّلين من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنَّ اشتقاقها من المضاهاة، وهي من الياء. والمرأة الَّتي هذه صفتها تضاهي الرِّجال. =

فَيْعَالاً؛ لِمَجِيْءِ فَنَنٍ، وجُرَائِضٌ: فُعَائِلاً؛ لِمَجِيْءِ: جِرْوَاضٍ، ومِعْزَى: فِعْلَى؛ لِقَوْلِهم: مَعْزٌ، وسَنْبَتَةٌ: فَعْلَتَةٌ؛ لِقَوْلِهم: سَنْبٌ، وبُلَهْنِيَةٌ: فُعَلْنِيَةٌ؛ مِنْ قولِهِمْ: عَيْشٌ أَبْلَهُ[1]، والعِرَضْنَةُ: فِعَلْنَةٌ؛ لأنَّهُ مِنَ الاعْتِراضِ، والأَوَّلُ[2]:

= والثَّاني: أنَّها لو كانت أصلاً لكانت الياء زائدة، فكان البناء لا نظير له؛ إذ ليس في الكلام فَعْيَلٌ، بفتح الفاء.

فإن قيل: لِمَ لا تكون الياء أصلاً أَيْضًا؟

قيل: لأنَّ الياء لا تكون أصلاً مع ثلاثة أحرف أصول.

والثَّالث: قولهم في معناها: ضهياء، بالمدّ، وهذا قاطع بزيادة الهمزة؛ لأنَّ الهمزة هنا للتأنيث.

فإن قيل: لِمَ لا تكون أصلاً على وزن فَعْلالٍ كناقةٍ خَزْعالٍ؟

قيل: لثلاثة أوجهٍ:

أحدها: أنَّ الياء لا تكون أصلاً مع ثلاثة أحرف أصولٍ كما تقدّم.

والثَّاني: أنَّها غير مصروفة، ولا سبب إلَّا همزة التَّأنيث.

والثَّالث: أنَّ (فَعْلالاً) ليس في كلامهم، و(خَزْعالٌ) لا يثبته البصريُّون، وإذا ثبت كان شاذًّا».

انظر: سرّ الصِّناعة (١/١٠٨)، واللباب (٢/٢٤٢)، والمنصف (١/١١٠)، وشرح الملوكي لابن يعيش (١٤٨)، والممتع (١/٢٢٨)، وسفر السَّعادة (١/٣٣٩).

(١) قال أبو البقاء: «وذلك أنَّ البَلَهَ قريب من الغفلة، والعيش الواسع يغفل فيه، والياء فيه أَيْضًا زائدة لأنَّها لا تكون أصلاً في بنات الأربعة».

اللباب (٢/٢٦٣)، وانظر: سفر السّعادة (١/١٦٧)، وشرح المفصَّل لابن يعيش (٩/١٥٦).

(٢) ظ، ص: وأوّلُ.

أَفْعَلَ؛ لِمَجِيْءِ: الأُوْلَى والأُوَلِ. والصَّحِيْحُ أَنَّهُ مِنْ: وَوَلَ، لا مِنْ[١]: وَأَلَ، و لا مِنْ: أَوَلَ[٢]، وإِنْقَحْلٌ: إِنْفَعْلاً؛ لأَنَّهُ مِنْ: قَحَلَ؛ أيْ: يَبِسَ[٣]،

(١) ص: (مِنْ وَأَلَ، وأَوَلَ). وفي ظ: (لا من: وَأَل، وقيل بالعكس).

(٢) بسط أبو علي في المسائل الشِّيرازيّات ١/٣-٣١ الكلام في زنة أوَّل بما لا يدع مطمعًا لأحدٍ في الزِّيادة بعدُ.

(٣) ونُقل أنَّ أبا الفتح كان يقول: إنَّ انقحلاً فِعْلَلٌ من معنى القحل، لا من لفظه، ذكر ذلك ابن إياز في شرحه على تصريف ابن مالك (٤٤)، ونقله عن الجاربردي في شرحه على الشَّافية (٢٠٦) غير أنَّ الَّذي في المنصف (١/٣٠) ليس فيه تصريح بذلك. قال أبو الفتح: «فقد علمت أنَّ الفعل في الزَّوائِد أقعد، وقد حمل هذا قومًا على أن قالوا: إنَّ إنقحلاً في معنى قحل، وليس من لفظه، وأنَّهُ لا زيادة في أوَّله. كذا حكى أبو عليّ عن بعضهم»، وكلامه في سرّ الصِّناعة (١/٢٣٦ و ٧٥٤) ليس فيه تصريح بذلك أَيْضًا، وإن كان قريبًا من التَّصريح. قال: «وقالوا: رجل إنزهوٌ، أخبرنا بذلك ابن مقسم عن ثعلب عن اللحياني. وقالوا أَيْضًا: عنزهو، فجائز أن تكون العين بدلاً من الهمزة، وجائز أن تكونا أصلين»، وقال: «وكذلك إنقحل: إنفعل عند سيبويه، وإن لم يكن له نظير عنده». والَّذي في الخصائص (١/٢٢٩) على وفاق مذهب سيبويه، وتصريح بذلك، إلَّا أنَّه أجاز في إنْزَهْوٍ أَنْ يكون فِنْعَلْوًا، قال: «إنَّهم لا يُلحقون الزَّائد في أوَّل الكلمة إلَّا أن يكون معه زائد آخر، فلذلك جاز الإلحاق بالهمزة والياء في ألندد ويلندد، لمَّا انضمّ إلى الهمزة والياءِ النونُ.

وكذلك ما جاء عنهم من إنقحل، في قول صاحب الكتاب ينبغي أن تكون الهمزة في أوّله للإلحاق، بما اقترن بها من النّون، بباب جردحل. ومثله ما رويناه عنهم من قولهم: رجلٌ إنزهو، وامرأة إنزهوة، ورجال إنزهوون، ونساء إنزهوات، إذا كان ذا زهوٍ، فهذا إذًا إنفعلٌ، ولم يحك سيبويه من هذا الوزن إلَّا إنقحلا وحده، وأنشد الأصمعي رحمه الله: =

وأُفْعُوَانٌ: أُفْعُلاَنًا؛ لِمَجِيْءِ: أَفْعَى [١]، وإِضْحِيَانٌ: إفْعِلانًا؛ مِنَ الضُّحَى، وخَنفَقِيْقٌ: فَنْعَلِيْلاً؛ مِنْ: خَفَقَ، وعَفَرْنَى: فَعَلْنَى[٢]؛ مِنَ العَفَرِ[٣].

= لمَّـا رأتنـي خَلَقًـا إنقحلاً

ويجوز عندي في إنزهو غيرُ هذا، وهو أن تكون همزتُه بدلاً من عين، فيكون أصلُه عنزهو: فِنْعَلْوٌ من العزهاة، وهو الّذي لا يقرب النّساء، والتقاؤهما أنَّ فيه انقباضًا وإعراضًا، وذلك طرف من أطراف الزّهو، قال:

إذا كنتَ عزهاةً عن اللهو والصبا فكن حجرًا من يابس الصّخر جلمدًا

وإذا حملته على هذا لحق بباب أوسع من إنقحل، وهو باب قندأوٍ وسندأوٍ وحنطأوٍ وكنتأوٍ» . وانظر: شرح التَّصريف للثّمانيني (٢٥١، ٢٦٣) .

(١) جعل ابن عصفور رحمه الله دليل الزّيادة هنا هو غلبة الزّيادة في هذا الموضع، وليس الاشتقاق المحقّق .

ونقل العكبري عن بعضهم أنَّه أُفْلُعانٌ، مقلوب . وانظر: الممتع ١/٢٥٩، واللباب ٢/٢٢٨، وسفر السّعادة ١/٨٢ .

(٢) كون عفرنى من العِفْرِ هو الّذي عليه معظم التَّصريفيين . انظر: المنتخب لكراع النّمل (٢/٥٤٤)، ومقاييس المقصور والممدود لأبي علي (٧٤)، واللباب (٢/٢٦٣)، والأصول (٣/٢٣٩)، والإقليد (٤/٢٠٠٦) .

(٣) شرح الغريب:

الأَلَنْدَدُ واليَلَنْدَدُ: الشَّديد الخصومة، وثوبٌ مُمَرْجَلٌ: ضربٌ من ثياب الوَشْي، وهو الّذي فيه نقوش على صور المَراجل، وهو من برود اليمن، والضَهْيَأُ: شجرٌ، وامرأةٌ ضَهْيَأُ وضَهْياءُ: لا ثدي لها، وقيل: هي الّتي لا تحيض، ورجل فَيْنَانٌ: حسن الشّعر طويلهُ، أو ذو فنونٍ، وشجر فينان: ملتفّ الأغصان أسود الظلّ، وجملٌ جُرائِضٌ وجُراوِضٌ وجِرْواضٌ: عظيم البطن كثير اللحم، والسَّنْبتة والسَّنْبُ: الحين والبرهةُ من الدَّهر، والبُلَهْنِية من العيش: السَّعة والرَّغد بلا غمّ أو همّ، والعِرَضْنَةُ: =

* [إذا رجعتْ كلمةٌ إلى اشتقاقينِ واضحينِ جازَ اعتبارُ كلٍّ منهما]

فإنْ رَجَعَ إلى اشْتِقاقينِ واضحينِ، كأَرْطَى [١]، وأولَقَ [٢]، حَيْثُ قِيْلَ: بَعِيْرٌ آرِطٌ، وراطٍ، وأَدِيْمٌ مَأْرُوْطٌ، ومَرْطِيٌّ، ورَجُلٌ مَأْلُوقٌ، ومَوْلُوقٌ، جازَ الأمرانِ، وكحَسَّانٍ وحِمارٍ قَبَّانٍ [٣]، حَيْثُ صُرِفَ

= النّاقة تمشي معترضة على عُرض الطّريق فَرْهًا ونشاطًا، والإِنْقَحْلُ والإِنْقَحْرُ: الشَّيخ القَحِلُ الكبير اليابس المسنّ، والخَنفَقِيْقُ: الدَّاهية، والعَفَرْنَى: الأسد القويّ المعفِّر لفريسته، والعَفَرُ: التراب.

(١) الّذي ظهر لي أنَّ معظم التَّصريفيين على أنَّ (أَرْطَى: فَعْلَى) وألفه للإلحاق وهمزته أصل، ولم يجز بعضهم غيره، وأجاز بعضٌ أن يكون (أَفْعَلَ) بزيادة الهمزة، وألفه أصل منقلبة عن الياء، لما حكاه أبو الفتح عن أبي عليّ أنَّ أبا الحسن حكى: أديم مرطيّ، وحكاه أبو عمر الجرمي أَيْضًا، وعلى المذهب الأَوَّل سيبويه وابن السراج والصيمري والثّمانيني وكثير من الأئمّة. وقال العكبري: وهو الأقيس. انظر: الكتاب (٤/٣٠٨)، و الأصول (٣/٢٣٢)، والمنصف (١/٣٦)، وسرّ الصّناعة (١/٤٢٨)، وسفر السَّعادة (١/٤٩)، وشرح التَّصريف للثمانيني (٢٨٧)، والممتع (١/٥٥، ٢٣٣، ٢٣٥)، واللباب (٢/٢٣٨).

(٢) الّذي عليه سيبويه ورجّحه معظم التَّصريفيين أنَّ أولقًا فوعلٌ، من أَلِقَ، أو من وَلِقَ، ثمَّ أبدلت واوه الّتي هي فاء الكلمة همزةً على حدّ إبدالها في أواصل وأواقٍ، وأجاز قوم أن يكون أولقٌ أفعل. انظر: الكتاب (٤/٣٠٨)، والأصول (٣/٢٣٢)، والمنصف (١/١١٤)، وسفر السَّعادة (١/٩٤)، والممتع (١/٢٣٥)، واللباب (٢/٢٣٤)، وشرح الملوكي لابن يعيش (١٣٨).

(٣) للعلماء في نحو (حسّان، وقبّان) مذاهب:

أوّلها: تجويز (فَعْلان، وفَعّال) فيهما، من غير ترجيح. وعلى ذلك الجمهور الأعظم من التَّصريفيين، كابن جنّي، وابن الشّجري، والزَّمخشريّ، وابن الحاجب، =

ومُنِعَ (١) .

* [إنْ لمْ ترجعِ الكلمةُ إلى اشتقاقينِ واضحينِ فالعملُ بالتَّرجيحِ]

وإِلَّا فالتَّرْجيحُ(٢)، كَمَلْأَكٍ(٣)، قيل: مَعْفَلٌ؛ من ....

= ومعظم شرّاحه، وابن مالك في قولٍ، وأبي حَيَّان .

وثانيها: ترجيح (فَعْلان) لمنع الصَّرْف، ولكثرة زيادة النّون آخرًا بعد الألف الزَّائدة .

وثالثها: ترجيح (فَعّال) إذ كون الأوّل من الحُسن أقرب مناسبة ومعنى، وكون الثَّاني من القُبُون، وهو الذَّهاب في الأرض، أكثر مناسبة وأقرب .

ورابعها: القول بإحدى الزنتين ومنع الأخرى .

انظر: المنصف (١/١٢٣)، وأمالي ابن الشجري (١/١٦٢)، وشرح المفصَّل لابن يعيش (٩/١٥٥)، ولابن الحاجب (٢/٣٨٤)، وشرح الكافية الشَّافية (٣/١٤٧٢ ، ٤/٢٠٤٤)، وشرح عمدة الحافظ (٨٦٤)، وإيجاز التَّعريف (٥٠)، وبغية الطّالب (١٢٠)، والارتشاف (١/٤٣٢) .

(١) الأرْطَى: شجر يُدبغ بورقه، قيل: هو القَرَظُ، وقيل: هو ورق السَّلَم، والأولَقُ: الجنون، أو شِبْهه، وحِمار قَبَّانٍ: دُويبّة صغيرة أصغر من الخنفساء .

(٢) في عدد من النسخ والشروح: وإلاّ فالأكثرُ الترجيحُ.

(٣) وهي لفظة وردت في بيت من الطَّويل، وهو قول الشَّاعر:

فلستَ لإنسيٍّ ولكنْ لِمَلْأَكٍ   تَنَزَّلَ من جَوِّ السَّماءِ يَصُوْبُ

والشَّاهد نسب لعلقمة بن عبدة القيسي في المُذَكَّر والمُؤَنَّث لابن الأنباري (١/٣٢٠)، وشرح الأبيات لابن النحاس (٣٥٨)، والكُتّاب (٣٠)، وتهذيب إصلاح المنطق (١/٢٢٤)، والجمل (٣٠)، ونسبه السِّيرافي (٥/١٠٨) إلى أبي وجزة السّلمي المعروف بالسّعدي، ونسب إلى متمّم بن نويرة .

الأَلُوكَة[١]، ابنُ كيسان[٢]: فَعْأَلٌ مِنَ المُلْكِ[٣]، وأبو عبيدة[٤]: مَفْعَلٌ؛ مِنْ لأَكَ؛ إذا أَرْسَلَ، ومُوْسَى[٥]: مُفْعَلٌ مِنْ أَوْسَيْتُ؛ أيْ: حَلَقْتُ، والكوفيونَ: فُعْلَى؛ مِنْ مَاسَ، وإِنْسَانٌ[٦]: فِعْلاَنٌ، مِنَ الأُنْس،

(١) وهذا مذهب الكِسائِيّ، وعليه أكثر التَّصريفيين، وهو المرجّح عند المصنِّف.
انظر: المذاهب الثَّلاثة الَّتي ذكرها المصنِّف في المنصف (١٠٢/٢)، وسفر السَّعادة (٩٢١/٢)، والبسيط في شرح الجمل (٧٣١/٢)، وأمالي ابن الشّجري (٢٠٣/٢، ٣٥/٣)، ومجاز القرآن (٣٣/١)، واللباب (٢٥٨/٢).

(٢) ابن كيسان (... ـ ٢٩٩).
أبو الحسن، محمَّد بن أحمد بن إبراهيم، بغدادي، أخذ عن المُبَرِّدِ وثعلب.
ترجمته في طبقات الزبيدي (١٥٣)، وتاريخ العلماء النّحاة (٥١)، والإنباه (٥٧/٣)، وبغية الوعاة (١٨/١).

(٣) ظ: «المِلْك» بكسر الميم، وهي مثلّثة.

(٤) أبو عبيدة (١١٠ ـ ٢٠٩):
معمر بن المثنّى، مولى تيم قريش، بصريّ.
ترجمته في أخبار النحويين (٨٠)، وطبقات الزبيدي (١٧٥)، ومعجم الأدباء (١٥٤/١٩)، ووفيات الأعيان (٢٣٥/٥)، وبغية الوعاة (٢٩٤/٢).

(٥) انظر: الكتاب (٢١٣/٣ و ٢٧٢/٤، ٣١٠)، ورسالة الملائكة (٩، ٢٣٧)، وسرّ الصِّناعة (٤٢٨/٢)، والممتع (٧٩/١)، وسفر السَّعادة (٤٨٤/١)، وبغية الطَّالب (١٢٣، ١٢٤).

(٦) مذهب البصريِّين وبعض الكوفيين أنَّ إنسانًا فِعْلانٌ، وجمهور الكوفيين وبعض البغداديين على أنَّه إفعان، والشّيباني على أنَّه فِعْلانٌ من الإيناس.
انظر هذه المسألة في: المخصص (١٦/١)، وأدب الكاتب (٦١٣)، وسرّ الصِّناعة (٤٣٧/٢)، والصِّحاح واللسان (أنس، نوس، نسي)، والإنصاف =

وقيلَ: إِفْعَانٌ؛ مِنْ نَسِيَ؛ لِمَجِيْءِ: أُنَيْسِيَانٍ، وتَرَبُوْتٌ: فَعَلُوْتٌ؛ مِنَ التُّرابِ عندَ سيبويهِ[1]؛ لأَنَّهُ الذَّلُولُ، وقال في سُبْرُوْتٍ: فُعْلُوْلٌ، وقيل: مِنَ السَّبْرِ [2]، وقال في تِنْبَالَةٍ: فِعْلالَةٌ [3]، وقيل: مِنَ النَّبَلِ للصِّغارِ[4]؛ لأَنَّهُ القَصِيْرُ، وسُرِّيَّةٌ[5] قيل: مِنَ السِّرِّ، وقيل: مِنَ السَّرَاةِ،

= (٨٠٩/٢ ـ ٨١٢)، وائتلاف النصرة (٨٥)، والارتشاف (١٨٥/١)، والتَّصريح (٣١٩/٢)، وشرح ديوان أبي تمّام للتبريزي (٢٤٥/٢)، ورسالة الغفران لأبي العلاء (٣٦١)، وشرح الشَّافية لليزدي ٦٠٨ .

(١) انظر: الكتاب (٣١٦/٤)، والتَّكملة (٥٥٩)، وسرّ الصِّناعة (١٥٧/١)، والممتع (٣٩٠/١)، والارتشاف (١٠٥/١)، واللباب (٢٧٠/٢) . وتربوت عند سيبويه من الدربة وليس من التراب، وكان في الأصل دربوتًا، ثمَّ أبدلوا الدال تاء، على غرار صنيعهم في دولج وتولج .

(٢) انظر: الكتاب (٣١٨/٤)، وسفر السَّعادة (٢٩٧/١)، والرَّضيّ (٣٤٥/٢)، والارتشاف (١٠٥/١)، وركن الدِّين على الشَّافية (٨١)، والجاربردي (٢١١) .

(٣) الكتاب (٣١٨/٤)، واختار ذلك جمهرة منهم الفارابي في ديوان الأدب (٧١/٢) .

(٤) ونسب ذلك إلى ثعلب كما في اللسان والتاج (نبل)، وهو مذهب الجوهري والسهيلي والصاغاني وابن هشام وأبي حيّان، واختاره ابن عصفور . انظر: الصِّحاح والتكملة (نبل)، والارتشاف (١٠٥/١)، والممتع (٢٧٥/١)، والتاج (نبل) .

وأجاز قوم المذهبين، وهو ظاهر كلام الخليل في العين (١٤٧/٨)، وصريح كلام الرَّضيّ (٣٤٥/٢) .

(٥) فيها مذاهب ستّ، وهذا تفصيلها:

١ ـ فُعْلِيَّةٌ: من السِّرِّ الَّذي هو الجِماع، وهو قول الخليل، والسِّيرافي، وأبي عليّ، واختاره معظم الأئمَّة . =

ومَؤُونَةٌ(١) قيل: مِنْ مَانَ يَمُونُ، وقيل: مِنَ الأَوْنِ، لأَنَّهَا ثِقَلٌ، وقال الفَرَّاءُ: من الأَيْنِ، وأَمَّا مَنْجَنِيقٌ (٢) فإِنِ اعْتُدَّ بجَنَقُونَا فمَنْفَعِيلٌ، وإِلَّا فإِنِ

= ٢ ـ فُعْلِيَّةٌ: من السِّرِّ الَّذي هو الخفية، وهو قول ابن السراج، واختاره ابن جنّي .

٣ ـ فُعَّيْلَةٌ: من السَّراة، وهي أعلى كلِّ شيء .

٤ ـ فُعَّيْلَةٌ: من السَّرِيِّ، أي المختار .

٥ ـ فُعُّوْلَةٌ: من السّرور؛ لأَنَّهُ يُسَرُّ بها، كان أصلها: سُرُّوْرَةٌ، على زنة فُعُّوْلة، فأبدلوا الراء الأخيرة ياءً كراهة لتوالي الأمثال على حدّ إبدالهم في تظنّيتُ، فاجتمعت الواو والياء وسبقت أولاهما ساكنة فأبدلوا الواو ياءً، ثمَّ أدغموا الياء في الياء، ثمَّ كسروا ما قبل الياء المشدّدة للمناسبة، فصار: سُرِّيَّة على زنة فُعِّيْلَةٍ، وهذا قول الأخفش .

٦ ـ فُعْلُولَة: من السرّ الَّذي هو الجِماع، وأصلها سُرُّورة، ففعلوا فيها ما مضى شرحه في الوجه السَّابق، فصار على فُعْلِيْلَةٍ .

والَّذي رجّحه المصنّف ووافقه فيه الشرّاح أن تكون فُعْلِيَّةً من السِّرِّ الَّذي هو الجماع أو الخفية .

انظر ها في الأصول (٣/٣٤٢، ٣٤٣)، وسرّ الصّناعة (٢/٧٥٥ ـ ٧٥٧)، وأبنية ابن القطّاع (٢٢٢)، وبغية الطّالب (١٣١ ، ١٣٢)، والعين (٧/١٩٠)، والرّضيّ (٢/٣٤٩)، والجاربردي (٢١٣)، والمخصّص (١٣/٢٨٩)، والإبدال لابن السكيت (١٣٤) .

(١) مذهب سيبويه أَنَّها فَعُولَةٌ من مانَ يَمُونُ، ومذهب أبي الحسن الأخفش أَنَّها مَفْعُلَةٌ من الأَوْنِ، ومذهب الفَرَّاء أَنَّها مَفْعُلَةٌ من الأَينِ .

انظر: الكتاب (٣/٥٨٢)، والأصول (٣/٣٤٩)، والمسائل العضديات (٨٩)، والمنصف (١/٣٠١)، واللسان والتاج (مأن) .

(٢) هذه مسألة كثر الخلاف فيها، وانظر: تفصيلها إضافةً إلى شروح الشّافية في المنصف =

اعْتُدَّ [بمَجَانِيْقَ فَفَنْعَلِيْلٌ، وإلَّا فإنِ اعتُدَّ][1] بسَلْسَبِيْلٍ، على الأكثرِ، ففَعْلَلِيْلٌ، وإلَّا ففَعْلَنِيْلٌ، ومَجَانِيْقُ يَحْتَمِلُ الثَّلاثَةَ، ومَنْجَنُونٌ[2]: مثلُه؛ لِمَجِيْءِ مَنْجَنِيْنٍ؛ إلَّا في مَنْفَعِيْلٍ، ولَوْلا مَنْجَنِيْنٌ لكانَ فَعْلَلُولاً كَعضْرَفُوطٍ[3]، وخَنْدَرِيْسٌ[4] كَمَنْجَنِيْنٍ.

* [الطَّريقُ الثَّاني: عَدَمُ النَّظِيرِ]

* [خروجُ الكلمةِ عنِ النَّظِيرِ بتقدير أصالةِ الحرفِ دليلُ زيادَتهِ]

فإنْ فُقِدَ الاشْتِقاقُ فَبِخُروجِها عَنِ الأُصوْلِ، كتاءِ تَتْفُلٍ.........

= (١٤٦/١ ـ ١٤٩)، والمعرب (٣٠٥ ـ ٣٠٧)، وشرح الملوكي لابن يعيش (١٥٤ ـ ١٥٦)، وللثّمانيني (٢٥١)، والنكت (١١٧٠/٢)، وسفر السّعادة (٤٧٧/١ ـ ٤٧٩)، وشرح المفصَّل لابن يعيش (١٥٢/٩، ١٥٣)، وللمصنّف (٣٨٩/٢)، والممتع (٢٥٣/١ ـ ٢٥٥)، والجمهرة (١١٠/٢)، والأوّل من المذاهب الأربعة مذهب الفرّاء، والثّاني هو المرضيّ عند سيبويه، وهو اختيار أبي عثمان المازني.

(١) ساقط من ص.

(٢) المَنْجَنُون: الدُّولابُ الَّتي يُستقى عليها، وهو مؤنّثة سماعًا، والأشهر ضمّ دالها، وقد تفتح، وهي من الألفاظ المعرّبة، كما في قصد السّبيل ٣٨/٢، والألفاظ الفارسيّة المعرّبة لأدي شير ٦٥، ويقال فيها أيْضًا: منجنين. وانظر: المنصف (١٤٥/١)، وشرح التَّصريف الملوكي للثّمانيني (٢٥٤)، ولابن يعيش (١٥٦)، واللباب للعكبري (٢٥٥/٢)، وشرح المفصَّل لابن يعيش (١٥٢/٩)، وسفر السّعادة (٤٨٠/١)، والنكت (١١٧٠/٢).

(٣) العضرفوط: ذكر العظاء، وقد تقدّم شرحه في ص (١٠٤) من هذا الكتاب.

(٤) الخندريس: القديم خمرًا كان أم تمرًا أم حنطة، وقد تقدّم شرحه في ص (١٠٥) من هذا الكتاب.

وتَرْتُبٍ(١)، وكَنُونِ (٢) كُنْتَأْلٍ وكَنَهْبُلٍ (٣)، بِخِلافِ كَنَهْوَرٍ (٤)، ونُوْنِ خُنْفَساءَ وقُنْفَخْرٍ (٥) .

أو بِخُروجِ زِنَةٍ أُخْرى لها، كتَاءِ تُتْفُلٍ وتُرْتُبٍ مَعَ تَتْفُلٍ وتَرْتُبٍ، ونُونِ قِنْفَخْرٍ مَعَ قُنْفَخْرٍ، وخُنْفُسَاءَ مَعَ خُنْفَسَاءَ، وهمزةِ أَلَنْجَجٍ مَعَ أَلَنْجُوجٍ (٦) .

* [خروجُ الكلمةِ عن النَّظيرِ بتقديرِ أصالةِ الحرفِ وبتقديرِ زِيادَتِهِ دليلُ زِيادَتِه]

فإِنْ خَرَجَتا معًا فزائِدٌ أَيْضًا، كنُوْنِ نَرْجِسٍ (٧)، ....

(١) التَّتْفُلُ: ولد الثّعلب، أو الثّعلب نفسه، والأنثى تتفلة .

والتَّرْتُبُ: الأمرُ الشيءُ الرَّاتب الثّابت الدائمُ الدَّارُّ المقيم .

(٢) ص: ونون قنفخر وكنهبل .

(٣) الكنتأل: القصير .

والكنهبل: نوع من أشجار البادية، من العظاة .

(٤) الكنهور: السُّحب العظام، أو البيض، والواحدة: كنهورة .

(٥) القنفخر، والقفاخريّ: كلُّ شيء فائق في حسنه ونوعه، والتَّارُّ النّاعم الضّخم الجثّة .

(٦) الألنجج واليَلَنجج والألنجوج واليَلنجوج: العُودُ الّذي يتبخّر به .

(٧) النَّرْجِسُ: منَ الرّياحين، وفتح نونه أشهر من كسرها .

انظر: المعرّب (٣٣١)، وشفاء الغليل (٢٩٧)، والألفاظ الفارسيّة المعرّبة لأدي شير (١٥١)، وتفسير الألفاظ الدّخيلة لطوبيا العنسي (٧٣)، والجمهرة (١/٨٩)، وسرّ الصّناعة (١/١٦٨)، والمنصف (١/١٠٤)، وشرح الملوكي للثّمانيني (٢٢٨، ٢٤٥)، ولابن يعيش (١٦٦)، والممتع (١/٨٠، ٢٦٦) والمساعد (٤/٨٥) .

وحِنْطَأْوٍ[١]، ونُوْنِ جُنْدَبٍ[٢]، إذا لَمْ يَثْبُتْ جُخْدَبٌ[٣]. إلَّا أَنْ تَشِذَّ الزِّيادةُ، كميمِ مَرْزَنْجُوْشٍ[٤] دونَ نونِها؛ إذْ لم تُزَدِ الميمُ أَوَّلاً خامسةً، ونُوْنِ بَرْنَاسَاءَ[٥].

---

(١) الحِنْطَأْوُ: الرَّجل القصير، والعظيم البطن، أو هما معًا.

وهو فِنْعَلْوٌ عند سيبويه ومعظم علماء التَّصريف، وأجاز الفَرَّاء أن يكون فِنْعَلًا أو فِنْعَألاً، ويرى السِّيرافي أنَّ الحكم بأصالة جميع حروفه وأنَّهُ فِعْلَلٌ أولى. انظر: الكتاب (٤/٢٦٩، ٢٧٠)، والنكت (٢/١١٥٧)، والمنصف (١/١٦٤)، وأبنية ابن القطَّاع (١٥٥، ١٥٦)، وشرح الملوكي لابن يعيش (١٨٢ ـ ١٨٤)، والممتع (١/٥٦، ٢٦٩)، والرَّضيّ على الشَّافية (٢/٢٦١ ـ ٢٦٢)، وبغية الطَّالب (١٢٦)، والمساعد (٤/٨٥).

(٢) الجُنْدَبُ: الجراد الأخضر الطَّويل الرّجلين، أو هو صغار هذا الضَّرب من الجراد.

(٣) مضى تفصيل المذاهب في إثبات أو عدم فُعْلَلٍ في الزنات الأصول، انظر ص (١٠٠) من هذا الكتاب.

(٤) المَرْزَنْجُوشُ، والمَرْزَجُوشُ، والمَرْدَقُوشُ: الزّعفرانُ، أو نبتٌ آخرُ طيّب الرّائحة، دقيق الورق بزهر أبيض عطريّ. قال ابن البيطار: اسمه في العربيَّة العبقر، وحبق القنَّاء، وحبق الفيل. وهو فارسيّ معرّب، ومعناه: أذن الفأر، أو ميّت الأذن.

انظر: المعرّب (٣٠٩)، والمعجم الذَّهَبيّ (٥١٥، ٥٤١)، وقصد السّبيل (٢/٤٥٨)، وسرّ الصّناعة (١/٤٢٦)، وشرح الملوكي للثّمانيني (٢٤٣، ٢٥٢)، ولابن يعيش (١٥٩)، والممتع (١/٢٤٧)، واللباب (٢/٢٥٢)، وسفر السّعادة (١/٤٦١)، والجامع لمفردات الأدوية لابن البيطار (٤/٤٢٩)، والمعتمد في الأدوية المفردة للملك المظفّر (٤٨٨)، وشفاء الغليل للخفاجي (٢٧٤)، والألفاظ الفارسية المعرّبة لأدي شير (١٤٤).

(٥) البَرْنَساءُ والبَرْناساءُ: النَّاسُ. ومن أمثالهم: ما أدري أيّ البَرْنَساء هو. وأصله بالأعجميّة بَرْناشا، أي: الولد، أو ابن الإنسان، أو ابن آدم، وأصله: نبطيّ، أو سريانيّ، أو عبريّ، أو فارسيّ، أو هو فيها كلّها، أو في بعضها. =

وأَمَّا كُنَأْبِيْلُ (١) فمثل (٢) خُزَعْبِيْلٍ (٣) .

* [الطَّريقُ الثَّالثُ : غَلَبَةُ زِيادةِ الحرفِ في مَوْضِعِهِ]

فإِنْ لَمْ تَخْرُجْ فبالغَلَبَةِ، كالتَّضْعيفِ في مَوْضِعٍ أَوْ موضعينِ مَعَ ثلاثةِ أُصُولٍ للإِلْحاقِ وغَيْرِهِ، كقَرْدَدٍ (٤)، ومَرْمَرِيْسٍ، وعَصَبْصَبٍ (٥)،

انظر: المعرب (٤٥)، وشفاء الغليل (٦٢)، وقصد السّبيل (١/ ٢٧٤)، والجمهرة (١/ ٢٥٥)، وأمثال أبي عبيد (٣٨٧)، وفصل المقال (٥١٣)، وجمهرة الأمثال (٢/ ٢٨٣)، والمستقصى (٢/ ٣١٠)، وسفر السّعادة (١/ ١٦٥)، وأدب الكاتب (٤٩٥) .

(١) كُنَأْبيل: بهمزة بعد النّون أو بألف: موضع باليمن كما في معجم البلدان (٤/ ٤٨٠) .

انظر: سفر السّعادة (١/ ٤٥٠)، وشرح المفصَّل للمصنِّف (١/ ٦٩٤)، ولابن يعيش (٦/ ١٤١)، والاستدراك للزّبيدي (١٦٨، ١٧٠) .

(٢) الأصل: مثل .

(٣) الخزعبيل: الباطل من الكلام والمزاح .

(٤) القردد: ما ارتفع من الأرض وغلُظ في سعةٍ من الأرض وانبساط . انظر ص ٢٥٨ .

(٥) المرمريس: هي الدَّاهية الشَّديدة، ويوصف بها الرَّجل، فيقال: رجل مرمريسٌ .

والعصبصب: الشَّديد مطلقًا .

ومذهب الخليل وسيبويه والجمهور أنَّ نحو مرمريس ومرمريت على زنة فَعْفَعِيلٍ، وأن نحو صَمَحْمَحٍ وعَصَبْصَبٍ على زنة فَعَلْعَلٍ، ومذهب الفرَّاء، وتبعه الكوفيّون، أنَّهما على زنة فَعْلَلِيْلٍ وفَعَلَّلٍ .

انظر: العين (١/ ٣١٠)، والكتاب (٤/ ٢٦٩، ٢٧٨)، وسرّ الصِّناعة (١/ ٢٤٧)، والمنصف (١/ ١٢، ١٣)، والخصائص (٢/ ٥٢)، والإنصاف (٢/ ٧٨٨)، وسفر السّعادة (١/ ٣٢٤، ٤٥٩)، والممتع (١/ ١٣٩، ٣٠٠)، واللباب (٢/ ٢٢٢، =

وهَمَّرِشٍ، وعند الأخفش أصلُهُ: هَنْمَرِشٌ، كجَحْمَرِشٍ؛ لِعَدَمِ فَعَّلِلٍ، قالَ: ولذلكَ لَمْ يُظهروا [١].

* [الزَّائدُ من حرفي التَّضْعيفِ]

والزَّائِدُ في نَحْوِ: كَرَّمَ الثَّاني، وقالَ الخليلُ: الأَوَّلُ، وجَوَّزَ سيبويهِ الأمرينِ[٢].

= ٢٢٣، ٢٧٩)، والارتشاف (١/١١١)، والتَّصريح (٢/٣٥٩)، والأشموني (٤/٢٥٦)، والمساعد (٤/٣٢، ٦٢).

(١) الهَمَّرِشُ: العجوز المضطربة الخَلْقِ. وللعلماء فيها أقوال، وهي:

فَعَّلِلٌ: مذهبٌ لسيبويه من مذهبين له، ورجّحه الصيمري، ووصف بأنّه قول الأكثر.

فَعْلَلِلٌ: مذهب الأخفش، واختاره ابن جنّي.

فَنْعَلِلٌ: رأي ثانٍ لسيبويه، وقد ردَّه أبو عليّ ولم يرتضه، في حين قوّاه ابن السرّاج.

انظر: الكتاب (٤/٢٩٨)، والتَّبصرة (٢/٨٠٨)، والأصول (٣/٢٢١)، والمحكم (٤/٣٤٣)، والخصائص (٢/٦٠)، والممتع (١/٢٩٦)، والارتشاف (١/٥٩).

(٢) اختلف في أيّ مثلي المضعّف الزَّائد، إن كان أحدهما زائدًا، على خمسة أقوالٍ، وهي:

١ ـ مذهب الخليل: الأَوَّل هو الزَّائد، وصحّحه ابن عصفور.

٢ ـ مذهب يونس: الثَّاني هو الزَّائد، ووصف هذا بأنّه مذهب الأكثرين، وصحّحه الفارسي وابن الحاجب.

٣ ـ مذهب سيبويه ووافقه عدد من الأئمَّة: تصحيح المذهبين السَّابقين من غير ترجيح. =

* [ما يُضَعَّفُ وما لا يُضَعَّفُ مِنَ الأصولِ]

ولا تُضاعَفُ[1] الفاءُ وَحْدَها[2] . ونَحْوُ: زَلْزَلَ، وصِيْصِيَةٍ، وقَوْقَيْتُ،

---

٤ ـ مذهب ابن مالك: الثَّاني هو الزَّائد في نحو اقعنسس من المكرّر للإلحاق، والأوَّل هو الزَّائد في المضعَّف من نحو عَلَّمَ .

٥ ـ مذهب الرَّضيّ: الثَّاني هو الزَّائد في المكرّر للإلحاق من نحو اقعنسس، وأحدهما لا على التَّعيين في المضعَّف .

انظر: الكتاب (٤/٣٢٩)، والخصائص (٢/٦١)، والأصول (٢/٢٤٣)، والمنصف (١/١٦٤)، والممتع (١/٣٠٤)، والتَّسهيل (٢٩٧)، والمساعد (٤/٦٢)، والهمع (٦/٢٤٢)، وشرح المفصَّل للمصنِّف (١/٧١٥) .

(١) الأصل: ولا تضاف .

(٢) اختلف في أصول وزنات ما كان رباعيًّا مضاعفًا نحو زَلْزَلَ وفَلْفَلَ.

وهذا الرُّباعيّ المضاعف على ضربين:

١ ـ ما لَهُ ثلاثيّ مضعّف بمعناه، وهو ما اصطلح على وصفه بأنّه ما صحّ إسقاط ثالثه مع سلامة المعنى، نحو: كَفْكَفَ وكَبْكَبَ وصَرْصَرَ؛ إذ يصحّ إسقاط ثالثها، فيقال بمعناها: كفَّ وكَبَّ وصَرَّ .

٢ ـ ما ليس له ثلاثيّ مضعّف بمعناه، وهو ما لا يصحّ إسقاط ثالثه مع سلامة معناه، وذلك نحو: فَلْفَلَ وقَلْقَلَ .

وفي أصول هذين الضّربين وزناتهما خلاف، وتوضيحه:

أوَّلاً: المشهور عن جمهور البصريِّين: أنّهم يرون أنَّ نحو كَفْكَفَ وجَرْجَرَ رباعيّ الأصول، صحّ إسقاط ثالثه أو لم يصحّ، وزنته: فَعْلَلَ .

وقالوا في الاحتجاج لمذهبهم:

إنَّ أصالة اثنين من الأربعة متيقّنة، ولا بُدَّ من ثالث مكمّل لأقلّ الأصول، فلا بُدَّ من الحكم بأصالة ثالثٍ، وليس أحد الباقين بأولى من الآخر، فحكم =

= بأصالتهما معًا .

وإنّ الزِّيادة إنَّما تعتمد بدليل، ولا دليل، بل الدَّليل قائم بخلاف ذلك .

وإنّنا لو حكمنا بزيادة أحد المثلين، وقد تعذّر الحكم بزيادتهما معًا، لأدّى ذلك إلى بناء مفقودٍ ؛ إذ يصير وزن الكلمة على تقدير زيادة أوّلها: (عَفْعَلَ)، وهذا بناء مفقودٌ ؛ وأيضًا فإنَّ الكلمة إذ ذاك تكون من باب (سَلِسَ وقَلِقَ)، أي: مِمَّا لامه وفاؤه من جنس واحد، وهذا قليل .

ويصير وزن الكلمة عند تقدير زيادة ثانيها: (فَلْعَلَ)، وهو أيضًا بناء غير موجود . وكذلك تصير الكلمة إذ ذاك من باب (دَدَنٍ)، أي: مِمَّا فاؤه وعينه من جنس واحد، وهو نادر.

ويصير وزن الكلمة على تقدير ثالثها: (فَعْفَلَ)، وهو أيضًا بناء غير موجود، وأيضًا تصبح الكلمة إذ ذاك من باب ما ضوعفت فيه الفاء، نحو مَرْمَرِيْسٍ ومَرْمَرِيْتٍ، على زنة فَعْفَعيلٍ، وهذا البناء قليل جدًّا، لم يسمع في غير هاتين الكلمتين .

ويصير وزن الكلمة على تقدير زيادة رابعها: (فَعْلَعَ)، وهذا بناء غير موجود . وأيضًا تصبح الكلمة من باب (سَلِسَ وقَلِقَ)، وقد تقدّم أنَّه قليل .

فقد اتَّضح أنَّ الحكم بزيادة أحد الأربعة يؤدّي إلى بناء مفقود غير موجودٍ، وإلى دخولٍ في باب قليلٍ، فرفض ذلك، فتعيّن الحكم بالأصالة .

فإن قيل للبصريين: فما تقولون في نحو: كَفْكَفَ وكَفَّ، وصَرْصَرَ وصَرَّ ؟

قالوا: كلا الكلمتين أصل، وليست إحداهما من الأخرى في شيء، بل هما من المترادفات الَّتي توافقت في معظم اللَّفظ .

ثانيًا: والمشهور عن الكوفيين: أنَّ الرُّباعيّ المضاعف بنوعيه ثلاثي على زنة فَعَّلَ، صحَّ إسقاط ثالثه أو لم يصحّ .

قالوا: أصل نحو كَفْكَفَ: كَفَّفَ، فاستثقل العرب توالي ثلاثة أمثالٍ، وهي =

= الفاءات هنا، فأبدلوا من ثانيها، وهي العين الثَّانية من فعَّل، حرفًا من جنس فاء الكلمة، وهي الكاف، تخفيفًا، فقالوا: كفكف، وكان الإتيان بحرف مماثل لأحد حروف الكلمة أخفّ وأولى من الإتيان بأجنبيّ .

وعليه فزنة نحو كَفْكَفَ وصَرْصَرَ وحَثْحَثَ: فَعَّلَ، أي: وزنوا الثَّالث بحسب ما يقابل المبدل منه في الميزان، لا بحسب لفظ البدل ؛ لأنَّ المبدل تكرير لأصلي، وما كان كذلك فهو في الزِّنة على مثل ما يوزن به الأصلي، وهو العين، فقالوا: كَفْكَفَ فَعَّلَ، كما قالوا في قال: فَعَلَ، وفي اصطلح: افتعل .

ورد هذا المذهب بأنّ مثل هذا الإبدال لم يثبت، بل العرب إذا استثقلوا التَّضعيف أتوا بحرف علّة بدل المضاعف، كقولهم في تَظَنَّنْتُ: تَظَنَّيْتُ، وفي تَقَصَّصْتُ: تَقَصَّيْتُ، دون تَظَنْظَنْتُ وتَقَصْقَصْتُ .

وبأن مصدر نحو كفكف جاء على كفكفة بزنة فَعْلَلَةٍ، ولو كان على زنة فَعَّلَ لجاء مصدره على تفعيل، فقالوا: تكفيف .

وقال أبو حيّان في الجواب عن هذا الثَّاني من وجهي الاعتراض على الكوفيين: يمكن الجواب عن هذا بأنّه إنَّما كان يلزم ذلك، أي مجيء المصدر على التَّفعيل، فيما لو بقي على إدغامه، فأمَّا بعد الإبدال والتَّفكيك فقد أشبه في الصُّورة ما ألحق بالرُّباعيّ، نحو جلبب، فجاء مصدره على وزان مصدره، فجاء على فَعْلَلَةٍ .

ثالثًا: وهذا الَّذي نسب إلى الكوفيين، نسب أَيْضًا إلى سيبويه وأصحابه، وبه قال أبو عبيد، وابن قتيبة، وأبو بكر الزّبيدي، وهو أحد قولين للفراء .

رابعًا: وقيل: بل الصَّواب أنَّ مذهب الكوفيين التّفريق بين ما يصحّ إسقاط ثالثه وما لا يصحّ ذلك فيه .

فما لا يصحّ إسقاط ثالثه، نحو قَلْقَلَ، فهم فيه على وفاق مع البصريِّين، وأنَّهُ رباعي الأصول على زنة فَعْلَلَ . =

= وما يصحّ إسقاط ثالثه، نحو كَفْكَفَ، فهم على أنَّه ثلاثي مزيد على زنة فَعَّلَ، كما تقدّم بيانه من مذهبهم.

خامسًا: وعن الكوفيين أَيْضًا أنَّ ما لا يصحّ إسقاط ثالثه على زنة فَعْفَلَ مكرّر الفاء، وما يصحّ إسقاطه على زنة فعَّل.

سادسًا: ومذهب الزجّاج التَّفريق بين الضَّربين:

فما لا يصحّ إسقاط ثالثه مذهبه فيه أنَّه فَعْفَل مكرّر الفاء، وقيل: بل: فَعْلَلَ كجمهور البصريِّين.

وما يصحّ إسقاط ثالثه مذهبه فيه أنَّه ثلاثي مزيد، والزائد فيه ثالثه الصَّالح للسّقوط من غير إبدال من شيء، ويوزن الزَّائد عنده بلفظه، فيقال في زنة كَفْكَفَ: فَعْكَلَ، وزنة صَرْصَرَ: فَعْصَلَ، وزنة جَرْجَرَ: فَعْجَلَ، وهكذا.

ويمكن أن يردّ هذا المذهب بأنّه يؤدّي إلى تكثير الأوزان، وهو وجه الاعتراض على من رأى أنَّه يوزن بحسب البدل؛ لا بحسب المبدل منه، في نحو اصطلح وازدان واذّكر وباع، فقال هي: افْطَعَلَ وافْدَعَلَ وافْذَعَلَ وفال: وبأنه يؤدّي إلى إدخال ما ليس من أحرف الزِّيادة فيها، كالكاف والجيم والصَّاد من: كَفْكَفَ وجَرْجَرَ وصَرْصَرَ.

ويمكن أن يجاب عن هذا الأخير بأنّه احتمل لكونه مماثلاً لأصلٍ، فأخذ حكم ما كان تكريرًا له، وهذا لا يشترط فيه أن يكون من حروف الزِّيادة.

سابعًا: وللخليل في هذا الجنس بنوعيه قولان؛ الأوَّل: أنَّه فَعْفَلَ، وبه قال أَيْضًا قطرب وابن كيسان.

والثَّاني: أنَّه فَعْفَعَ، وتابعه بعض البصريِّين، وبعض الكوفيين.

ثامنًا: وللفراء قولان، وافق في الأوَّل الكوفيين، فقال: هو ثلاثي على زنة فَعَّلَ، وقال في الثَّاني: هو ثنائي مكرّر على زنة فَعْفَعَ.

تاسعًا: وسامح المُبَرِّدُ فيه، فقال: يمكن أن يكون ثلاثيًا على زنة فَعَّلَ، والظَّاهر =

وضَوْضَيْتُ[١] رباعيٌّ، وليسَ بتكريرٍ لفاءٍ ولا عَيْنٍ؛ لِلْفَصْلِ، ولا بِذِي زِيادَةٍ لأحَدِ حرفَي اللِّيْنِ؛ لِرَفْعِ التَّحَكُّم، وكذلك سَلْسَبِيْلٌ خُماسِيٌّ، على الأكثرِ[٢]، وقال الكوفيونَ: زَلْزَلَ مِنْ: زَلَّ، وصَرْصَرَ مِنْ: صَرَّ،

= أنّه رباعي .

انظر هذه المسألة في: الخصائص لابن جنّي (٢/٢، ٥٢)، والممتع لابن عصفور (٣٠٠/١)، وشرح الكافية الشّافية لابن مالك (٢٠٣٥/٤)، والمساعد لابن عقيل (٦٠/٤)، والارتشاف لأبي حيّان (٢٤/١، ١١٠)، والأشموني (٢٥٥/٤)، والتّصريح (٣٥٩/٢)، والهمع (٢٤١/٦)، والإنصاف (٧٨٨/٢ ـ ٧٩٥) .

(١) الصيصية: شوكة الحائك الّتي يسوّي بها السّداة واللحمة، وصيصية البقرة: قرنها، وكلّ شيء امتنع به وتحصّن به فهو صيصية .

وقوقى الدّيك، أو الدّجاجة: صاح، وقيل: هو صوت الدّجاجة المريدة للسفاد .

وضوضى الرَّجل: سمع صوته وجلبته من الضوضاء .

(٢) يقال: ماء سَلْسَلٌ وسَلْسالٌ وسَلْسَبِيْلٌ: سهلٌ انحدارُه في الحلق، سَلِسٌ مستقيدٌ لشاربه، وقد اختلف في أصله، فقيل:

١ ـ عربيٌّ منحوتٌ، وأصلُه: سَلِسٌ سبيلُه، ومُنعَ من الصَّرف للعلميّة والتأنيث لأنَّهُ صار علمًا لعين بعينها في الجنّة، ولذلك جاءت ممنوعة في قراءة طلحة: ﴿عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّى سَلْسَبِيلاً﴾، والتّنوين في قراءة العامّة ليس تنوين صرفٍ، بل للمناسبة لرؤوس الآي . قال ذلك الأخفش .

٢ ـ هو عربيّ من باب المركّب الإسنادي، وأصلُه: سَلْ سبيلاً إليها، أي إلى العين، والتّنوين هنا ليس بتنوين صرف ولا مناسبةٍ، بل تنوين الحكاية . نُسب القول بهذا الأصل إلى عليّ ﷺ . ذكر ذلك الزّمخشريّ .

٣ ـ عربيٌّ نكرة، وإنّما سمّيت عين الجنة به ليس على جهة العلميّة، بل على =

ودَمْدَمَ مِنْ: دَمَّ؛ لاتِّفاقِ المَعْنَى[(١)] .

* [زيادة الهمزة]

وكالهمزةِ أوَّلاً مع ثلاثةِ أُصُولٍ فقطْ[(٢)]، فأَفْكَلٌ: أَفْعَلُ، والمُخالِفُ مُخْطِئٌ[(٣)]، وإِصْطَبْلٌ: فِعْلَلٌّ[(٤)]، ....

= جهة الإطلاق المجرّد، وعليه فالتّنوين في ﴿سَلْسَبِيلاً﴾ تنوين صرفٍ، لا مناسبةٍ ولا حكايةٍ، ذكر ذلك أبو حَيَّان وغيره .

٤ ـ عربيٌّ صفةٌ لما كان في غاية السّلاسة، ثمَّ نُقل من الوصفيّة إلى العلميَّة، فكأنَّ العين سمّيت بصفتها، قال ذلك الزجّاج . فمن منع فللعلميّة والتأنيث، ومن نوّن فللمناسبة، لا للصَّرف .

٥ ـ أعجميّ نكرة، قال ذلك الجواليقي . ولذلك صُرف في الآية المذكورة .

انظر: معاني الأخفش (١٩٨/٢)، والدُّرّ المصون (٦١٢/١٠)، والمعرب (١٨٩)، وقصد السّبيل (١٤٦/٢)، وشفاء الغليل (١٤٧)، والمهذّب (٧٦)، والبحر (٣٩٨/٨) .

(١) صرصر البازيُّ والجندبُ وغيرهما: صَوَّتَ .
ودَمْدَمَ ودَمَّ: طحنَ وأهلك .

(٢) هذا عطف على قوله: «فإنْ لَمْ تَخْرُجْ فبالغَلَبَةِ، كالتَّضْعيفِ في مَوْضِعٍ أوْ موضعينِ» . أي: ومن جملة ما تعرف به زيادة الحرف بالغلبةِ الهمزةُ ... إلى آخره» .

(٣) الأفكل: الرِّعْدةُ . قال أبو حَيَّان في الارتشاف ٩٥/١: «الجمهور على زيادة همزة أفكل، وقيل: يحتمل الوجهين، والحمل على الزِّيادة أولى» . وانظر: سرّ الصِّناعة ١١٤/١، وسفر السَّعادة ٨٢/١، والممتع ٢٣٢/١، والمساعد ٥٤/٤ .

(٤) قال العكبري في اللباب (٢٤٥/٢): «الهمزة في إصْطَبْلٍ وإِزْدَخْلٍ أصلٌ لوجهين: أحدهما: أنَّ معها أربعة أحرف أصول، ومثل هذا يحكم على حروفها كلّها =

كقِرْطَعْبٍ[1] .

* [زيادة الميم]

والميمُ كذلك، ومُطَّرِدَةٌ في الجاري على الفِعْل .

* [زيادة الياء]

والياءُ زِيدتْ معَ ثلاثةِ أصول فَصَاعدًا، (إلَّا في أَوَّلِ الرُّباعيِّ)[2]، إلَّا[3] فيما يَجْري على الفِعْلِ، ولذلك كانَ يَسْتَعُورٌ كعَضْرَفُوطٍ[4]،

= بالأصالة؛ لأنَّ الهمزة ثقيلة، والأربعة مستثقلة، وليست زيادة الهمزة فيها لمعنًى، فلا وجه إذًا للزِّيادة .

والثَّاني: أنَّ الكلمة أعجميّة، والأعجمي لا يعرف له أصول حتَّى يحكم على بعض حروفه بالزِّيادة إلَّا في الألف، فإنَّها لخفّتها وكثرتها يحكم عليها بالزِّيادة في الأعجميّة، وعلى هذا قالوا: همزة إبراهيم وإسماعيل وأبريسم أصلٌ» .

وانظر: الجمهرة (٣/٣١١)، وقصد السّبيل (١/١٩٤)، وسرّ الصِّناعة (١/١٠٧)، وشرح الملوكي للثمانيني (٢٦٣)، ولابن يعيش (١٤١)، وشفاء الغليل (١١٧)، وشرح المفصَّل لابن يعيش (٩/١٤٤)، وسفر السَّعادة (١/٧٧)، والممتع (١/٢٢١) .

(١) القرطعب: الشيء الحقير، وما عنده قرطعبة: ما عنده شيء .

(٢) ليس في ص .

(٣) ظ: إلَّا في الجاري على الفعل .

(٤) اليستعورُ: الباطلُ، والدّاهيةُ، وكساءٌ يجعل على ظهر البعير، وشجر تصنع منه المساويك، ومساويكه أشدّ من غيرها إنقاءً للثّغر وتبييضًا له، ومنابته بالسَّراةِ، وفيها شيء من مرارةٍ ولينٍ . واليستعور: البلد البعيد، وقيل: بلدٌ بعينه قبل حرّة المدينة كثير العضاه موحشٌ لا يكاد يدخله أحدٌ، قالوا: وهو المقصود بقول عروة =

وسُلَحْفِيَةٌ فُعَلِّيَةٌ؟(١) .

= ابن الورد:

أطعــت الآمرين بصرم ليلى فطاروا في البلاد اليســتعور

ويستعور: فَعْلَلُولٌ، بأصالة الياء، وذلك لأنَّ الزِّيادة لا تلحق الرُّباعيّ أوَّلاً . هذا مذهب سيبويه والجمهور .

وقال بعضهم: هو يفتعول . قال ابن خالويه: ليس أحد يقول يستعور يفتعول إلَّا ابن دريد . وفي اللسان أنَّ الشَّيخ رضيّ الدِّين الشَّاطبيّ يقول بذلك أَيْضًا . قرأ ذلك ابن منظور في حاشية للشّاطبي بخطّه .

وجاء في اللباب (٢/ ٢٥٠): «الياء في اليستعور أصل، عُرِف ذلك بالسَّبر، وذلك أنَّ الواو فيها زائدة بلا خلاف، فبقي فيها من حروف الزِّيادة الياءُ والسين والتاء، ويمتنع أن تكون كلّها زائدة لأنَّ الكلمة تبقى على حرفين، والحكم على أحد الثَّلاثة بالزِّيادة تحكّم . فإن قلت: لم لا تكون السِّين أصلاً، والآخران زائدن من معنى سعر؟

قيل: لوجهين:

أحدهما: أنَّ جعل السِّين أصلاً دون الياء والتاء، مع إمكانيّة كونه من يعر، تحكّم .

والثَّاني: أنَّ مثال (يفتعول) معدومٌ، فلا يُحمل عليه» .

انظر: معجم ما استعجم (١٣٩٤)، ومعجم البلدان (٥/ ٤٣٦)، والكتاب (٤/ ٣١٣)، وليس في كلام العرب (٢٠٥)، والجمهرة (٣/ ٤٠٤)، والمسائل المشكلة (٩٥ ـ ٩٧)، وشرح الملوكي للثّمانيني (٢٦٣)، والأصول (٣/ ٢٣٥)، وسفر السّعادة (١/ ٥٢٥) .

(١) السُّلَحْفاةُ، والسُّلَحْفاءُ، والسُّلَحْفا، والسُّلَحْفِيَةُ، والسِّلَحْفاة: واحدة السّلاحف من دوابّ الماء، وقيل: هي الأنثى من الغيالم . =

* [زيادة الواو والألف]

والواوُ والألفُ زِيدَتا معَ ثلاثةٍ فصاعِدًا، إلَّا في الأَوَّلِ، ولذلك كان وَرَنْتَلٌ كجَحَنْفَلٍ(١).

= وأوزانها على التَّرتيب هي: فُعَلَاةٌ، فُعَلاءُ، فُعَلَا، فُعَلِّيَةٌ، فِعَلَاة.

ومذهب ابن عصفور أنَّ سُلحفاة في الأصل فُعَلِّيَةٌ، ثمَّ قلبوا كسرة ما قبل الياء فتحة لتقلب الياء ألفًا تخفيفًا.

انظر: التَّهذيب (٢/١٧٣٠ سلحف)، والممتع (١/١٥٣)، والمزهر (٢/٣١)، والنكت (٢/١١٧٥).

(١) الجحنفل: الغليظ الشفة العظيمها.

والورنتل: الشَّرُّ، والأمرُ العظيم.

ومذهب أبي علي، واختاره ابن مالك وولده بدر الدِّين، أنَّ وَرَنْتَلاً ثلاثيّة، والنّون واللام فيها زائدتان.

والَّذي عليه معظم أئمَّة التَّصريف أنَّها رباعيّة، والزَّائد فيها النُّون فقط، ووزنها على المذهبين فَعَنْلَلٌ.

قال ابن يعيش: «وإنَّما قضينا على الواو أنَّها أصلٌ لأنَّهُ لا يجوز أن تكون زائدة؛ لأنَّ الواو لا تكون زائدة أبدًا.

فإن قيل: فكما لا تكون زائدة أوَّلاً، كذلك لا تكون أصلاً مع بنات الثَّلاثة فصاعدًا.

فالجواب: أنَّ الأمر فيها دائر بين أن تكون أصلاً أو زائدة، فكان حملها على الأصل أولى؛ لأنَّها قد تكون أصلاً مع الثَّلاثة، وذلك إذا كان هناك تكرير، ولا تكون زائدة أوَّلاً البتة، فكان حملها على الأصل هو الوجه؛ لأنَّهُ أقلّ مخالفة».

انظر: الكتاب (٤/٣١٥)، وسرّ الصِّناعة (٢/٥٩٥)، والمنصف (١/١٧١)، والخصائص (١/٢١٢)، والتَّسهيل (٢٩٦)، وشرح الكافية الشّافية (٤/٢٠٧٨)، =

* [زيادة النُّون]

والنُّونُ كثُرتْ(١) بعدَ الألفِ آخِرًا، وثالثةً ساكنةً، نَحْوُ: شَرَنْبَثٍ(٢)، وعُرُنْدٍ(٣)، واطَّرَدَتْ في المُضارعِ والمُطاوعِ.

* [زيادة التاء]

والتَّاءُ في تَفْعِيْلٍ ونحوِه، وفي نَحْوِ: رَغَبُوْتٍ، وجَبَرُوْتٍ(٤).

* [زيادة السِّين]

والسِّيْنُ اطَّرَدَتْ في اسْتَفْعَلَ، وشذَّتْ في........................

= والارتشاف (١/١٠٨)، والمساعد (٤/٥٧)، وشرح المفصَّل لابن يعيش (٩/١٥٠)، وبغية الطَّالب (١٣٥)، والممتع (١/١٠٣، ١١٦، ٢٩٢، ٢/٥٩٥).

(١) الأصل: كثر.

(٢) الشرنبث: الأسد، والجافي، والغليظ الكفين والرّجلين.

(٣) العُرُدُّ والعُرُنْدُ: الشَّديد من كلّ شيء، وعَرَدَ النَّبتُ: طلع وأرتعَ، والشّجرُ: غلُظ وكبُر. والعُرُنْدُ: فُعُنْلٌ، لأوجهٍ:

أوّلها: لمجيء عُرُدٌّ بمعناه، فالنّون هنا بدلٌ من الدال الأولى، أو زائدة.

وثانيها: لعدم النّظير، فليس من أبنيتهم فُعُلٌّ من غيرِ ما اتّفقت لاماه، وأَمَّا فيما اتّفقت لاماه فموجود.

وثالثها: لمجيء نظير فُعُنْلٍ، و هو تُرُنْجٌ، وغيره.

انظر: الكتاب (٤/٢٧٠)، والأصول (٣/٢٠٦)، وسفر السّعادة (١/٣٧٢)، والممتع (١/٨٥)، وشرح المفصّل لابن يعيش (٩/١٥٥)، واللباب (٢/٢٦٥)، واللسان والتاج (عرد).

(٤) ليس في ظ، ص.

أَسْطَاعَ[1]، قال سيبويه: هُوَ أَطَاع فمُضارِعُهُ يُسْطِيْعُ، بالضَّمِّ، وقال

(١) هذه اللَّفظة، أقصد أسطاعَ، أصل مسألة خلافيّة مشهورة، ومدار النّقاش فيها على ثلاثة هم سيبويه، والفرَّاء، والمُبَرِّد .

أمَّا سيبويه: فيرى أنَّ أصل أَسْطاعَ هو: أَطْوَعَ، فنقلت فتحة الواو إلى الطاء قبلها ليتمكّن من قلب الواو ألفًا تخفيفًا؛ إذ صارت اللَّفظة بعد النّقل: أَطَوْعَ، فقلبت الواو ألفًا، قيل: لتحرّك الواو في الأصل، وانفتاح ما قبلها بحسب اللَّفظ بعد النّقل، أو يقال: قلبت الواو ألفًا اكتفاءً بجزء العلَّة، وهو انفتاح ما قبلها . فحصل إعلال بالنّقل وتلاه آخرُ بالقلب، ثمَّ زادوا السّين عوضًا عن ذهاب حركةِ عين (أَفْعَلَ)، وهي واو (أَطْوَعَ) المنقلبة ألفًا، فصار (أَسْطاعَ)، ولم تخرجه زيادة السّين عن كونه رباعيًّا، ولذلك جاء مضارعه عند سيبويه، بضمّ أوَّله، فقالوا: يُسْطِيع .

ونقل الزجّاج والأزهري وغيرهما أنَّ هذا مذهب الخليل أيْضًا .

وتعقّب المُبَرِّدُ سيبويه، فقال: إنَّما يعوّض من الشيء إذا فقد وذهب، فأمّا إذا كان موجودًا في اللَّفظ فلا، وحركة العين نُقلت إلى الفاء قبلها، ولم تحذف، فيكون هذا جمعًا بين العوض والمعوّض .

وردّ الجمهور اعتراض المُبَرِّد من وجهين:

الأوَّل: إنَّ مراد سيبويه أنَّ السِّين عوض عن ذهاب حركة العين عن العين، ونقلها إلى الفاء قبلها، لا عن حذفها وزوالها .

الثَّاني: إنَّ علَّة التَّعويض هي الوهن والضّعف الَّذي لحق الكلمة بسبب إخلاء العين من الحركة؛ إذ أدّى ذلك إلى التجرّؤ عليها وحذفها في نحو: أَطِعْ ولم يُطِعْ لالتقاء السّاكنين . ويرى الفرَّاء أنَّه استطاع، حذفت التاء وقطعت همزة الوصل وفتحتْ وفتح أوَّل مضارعه .

انظر: معاني الزجّاج (٣/٣١٢)، وعلل القراءات للأزهري (١/٣٥٨)، والانتصار (٢٧٠)، والنّكت (١/١٣١ ـ ١٣٢)، وسرّ الصّناعة (١/١٩٩)، والممتع (١/٢٢٤)، وشرح الملوكي لابن يعيش (٢٠٧)، واللباب (٢/٢٧٨)، والمسائل الشّيرازيّات (١/١٦٨)، والتّعليقة (٥/٢١٦)، وشرح المفصَّل لابن يعيش (١٠/٦).

الفَرَّاءُ: الشَّاذُّ فَتْحُ الهمزةِ وحَذْفُ [١] التَّاءِ، فمُضارِعُهُ يَسْطِيْعُ، بالفتحِ.

وعَدُّ سِيْنِ الكَسْكَسَةِ غلطٌ؛ لاسْتِلْزامِهِ شِيْنَ الكَشْكَشَةِ [٢].

* [زيادة اللام]

وأَمَّا [٣] اللَّامُ فقليلةٌ [٤]، كزَيْدَلٍ، وعَبْدَلٍ، حتَّى قالَ بعضُهُمْ في

---

(١) الأصل: وحُذِف.

(٢) نُسبت الكسكسة إلى بكر بن وائل في فقه اللُّغة للثّعالبي (١٢٩)، وإلى ربيعة في الصاحبي (٣٦)، وإليها وإلى مضر في المزهر (١/٢٢١)، وإلى هوازن في الخصائص (٢/١٢)، وسرّ الصّناعة (١/٢٢٩)، وإلى تميم في القاموس (كسّ) ونجْدٌ على هذه اللُّغة إلى أيّامنا هذه، والكاف لا تكاد تلفظ.

نُسبت الكشكشة إلى ربيعة في سرّ الصّناعة (١/٢٣٠)، والخصائص (٢/١١)، وإلى أسد في الصاحبي (٣٦)، وإلى ربيعة أو أسد في القاموس المحيط (كشّ)، وإلى تميم في فقه اللُّغة للثّعالبي (١٢٩)، وإلى ربيعة ومضر في المزهر (١/٢٢١).

(٣) ص: فأمّا.

(٤) استبعد أبو عمر الجرمي أن تكون اللّام من حروف الزِّيادة، وذهب غيره، ومنهم المازني وابن جنّي والثّمانيني وابن يعيش إلى أنَّ زيادتها مِمَّا يحفظ ولا يقاس عليه، وقد ورد في أحرف قليلة محفوظة، وعلَّلوا لندرة زيادتها بأنّها أبعد حروف الزِّيادة شبهًا بحروف المدّ واللين الَّتي هي أصل الزَّوائِد، وغيرها ألحق بها، إلَّا أنَّ الجمهور على القول بزيادتها، محتجّين لذلك بمؤاخاتها للنون، الَّتي لا خلاف في أنَّها من الزَّوائِد، بأمورٍ: أوّلها: تقاربهما مخرجًا، وثانيها: إدغامهما، مِمَّا يعني تماثلهما، وثالثها: إبدال اللّام نونًا، والنون لامًا، ورابعها: أنَّهم يحذفون النون مع اللّام في نحو: لعلّي، كما يحذفون النّون مع النّون في نحو: إنّي.

انظر: سرّ الصّناعة (١/٣٢١ ـ ٣٢٤)، والخصائص (٢/٤٨ وما بعدها)، =

فَيْشَلَةٍ: فَيْعَلَةٌ، مع فَيْشَةٍ، وفي هَيْقَلٍ مع هَيْقٍ، وفي طَيْسَلٍ مع طَيْسٍ للكثير، وفي فَحْجَلٍ ـ كجَعْفَرٍ [١] ـ مع أَفْحَجَ [٢].

* [زيادة الهاء]

وأَمَّا الهاءُ فكان المُبَرِّدُ لا يَعُدُّها[٣]، ولا يلزمُهُ نَحْوُ: اِخْشَهْ، فإِنَّها

= وشرح الملوكي للثّمانيني (٢٨٢)، ولابن يعيش (٢٠٩ ـ ٢١٢)، والممتع (١/٢١٣ ـ ٢١٥)، وشرح المفصّل لابن يعيش (١٠/٦).

(١) ليس في ص.

(٢) الفَيْشَة والفَيْشَلة: رأس الذّكر، والهَيْقُ والهَيْقَلة: ذكر النّعام، والأفحج والفَحْجَلُ: الّذي يكون في المشي صدرا قدميه متقاربين، وعقباه وساقاه متباعدين.

(٣) ذكر عدد غير قليل من العلماء، تبعًا لابن جنّي أنّ المُبَرِّد لا يعدّ الهاء من حروف الزّيادة. وهذا يخالف كلام المُبَرِّد في المقتضب (١/١٩٤، ١٩٨، ٢٠١)، وقال فيه (٣/١٦٩): «فأمّا أمّهات فالهاء زائدة؛ لأنّها من حروف الزّوائد».

والجمهور على عدّ الهاء في جملة الزّوائِد للقدر الكبير من الموافقة بينها وبين حروف المدّ، ويتجلّى ذلك في مجاورة الهاء للألف مخرجًا، وبإبدالها من الواو في (يا هناه)، ومن الياء في (هذه).

وقد اختلف في (أُمَّهَةٍ وأُمَّهاتٍ) على أربعة أقوال:

أوّلها: القول بالزّيادة، وهو مذهب الجمهور.

وثانيها: القول بالأصالة، وهو مذهب الخليل، قال في العين: «والهاءُ فيه ـ يريد أمّهات ـ أصليّة، ولكن العرب حذفت تلك الهاء إذ أمنوا اللّبس».

وثالثها: إجازة الوجهين، مع ترجيح الأصالة.

ورابعها: إجازة الوجهين، مع ترجيح الزّيادة، وعلى ذلك ابن السراج فيما حكاه عنه ابن جنّي وأبو حيّان.

وخامسها: القول بأنّ أمًّا وأُمَّهةً، وأُمّاتٍ وأمّهاتٍ من باب دَمِثٍ ودِمَثْرٍ. =

حرفُ معنًى كالتَّنوينِ وباءِ الجرِّ ولامِه، وإنَّما يلزَمُهُ نَحْوُ أُمَّهاتٍ، ونَحْوُ:

أُمَّهَتِي خِنْدِفُ والياسُ أبي[1]

وأُمٌّ: فُعْلٌ بدليلِ الأُمُومَةِ، وأُجِيبَ بِجَوازِ أصالتِها، بدليلِ تَأَمَّهَتُ[2]، فتكونُ أُمَّهَةٌ: فُعَّلَةً، كأُبَّهَةٍ، ثمَّ حُذِفَتِ الهاءُ، أَوْ هُما أصلانِ، كدَمِثٍ[3] ودِمَثْرٍ، وثَرَّةٍ وثَرْثَارٍ[4]، ولُؤْلُؤٍ ولآلٍ، ويَلْزَمُهُ نَحْوُ: أَهْرَاقَ إِهْرَاقَةً. أبو الحسنِ يقولُ[5]: هِجْرَعٌ للطَّويلِ مِنَ الجَرَعِ للمَكانِ السَّهْلِ، وهِبْلَعٌ

= انظر: العين (٨/٤٣٤)، والكتاب (٣/٤٠٠)، والمقتضب (١/١٩٤، ١٩٨، ٢٠١، ٣/١٦٩)، وسرّ الصّناعة (١/٦٢، ٢/٥٦٣)، والأصول (٣/٣٣٦)، والتّكملة (٥٦٠)، واللباب (٢/٢٧٥)، والممتع (١/٢١٧)، وشرح المفصَّل لابن يعيش (٩/١٤٣، ١٠/٥)، والارتشاف (١/١٠٧).

(١) خِنْدِفُ هي امرأة إلياس بن مضر، واسمها ليلى. باهى الشّاعر بالأبوين لكونهما مشهورين بالمجد، وأوّله:

إنّي لدى الحرب رَخِيُّ اللَّبَبِ مُعتزِمُ الصَّولة عالي النَّسَبِ

الشّاهد من الرّجز، وهو لقصيّ بن كلاب، وانظره في الجمهرة (٣/٢٦٧)، وسرّ الصّناعة (٢/٥٦٤)، والمحتسب (٢/٣٣٤)، وشرح الملوكي لابن يعيش (٢٠١)، والممتع (١/٢١٧)، وشرح شواهد الشّافية للبغدادي (٣٠٣ ـ ٣٠٨)، والخزانة له (٣/٣٠٦)، واللسان (أمم).

(٢) ص: تأمّهتُ.

(٣) ظ، ص: كدَمْثٍ.

(٤) الدّمث والدّمثر: السّهل الليّن، صفة للمكان ولغيره. والثّرّة: الغزيرة، وكذلك الثّرثارة والثّرثار، والثرثار: اسم ماء، واسم نهر بعينه.

(٥) اختلف في هاء هِجْرَع وهِبْلَع على ثلاثة مذاهب: أوّلها: الهاء فيهما أصلٌ، فهما =

للأكولِ مِنَ البَلْعِ، وخُولِفَ، (وقال الخليلُ[١]: الهِرْكَوْلَةُ للضَّخْمَةِ: هِفْعَوْلَةٌ؛ لأنَّها تَرْكُلُ في مَشْيِها[٢]، وخُوْلِفَ)[٣].

* [حُكمُ ما تَعدَّدَ فيه الزَّائدُ الغالبُ زيادتُهُ معَ فَقْدِ الاشتقاقِ]

فإنْ تَعدَّدَ الغالبُ مع ثلاثةِ أُصولٍ[٣] حُكِمَ بالزِّيادةِ فيها (أَوْ فيهما)[٣]،

= على زنة فِعْلَلٍ، وعلى ذلك الجمهور.

وثانيهما: هما على زنة هِفْعَلٍ، والهاء زائدة، هذا مذهب الأخفش، وبه قال قوم منهم العكبري في اللباب، وظاهر كلام ابن يعيش في شرح المفصَّل أنَّ هذا مذهب الخليل أيْضًا.

وثالثها: الهاء في هِجْرَعٍ أصل، وهي في هِبْلَعٍ زائدة لوضوح اشتقاقه من البَلْعِ. وعلى ذلك ابن جنّي، والسّخاوي، وابن عصفور، وعدد غير قليل من العلماء.

انظر: سرّ الصّناعة (٢/٥٦٩)، وشرح الملوكي لابن يعيش (٢٠٤)، والممتع (١/٢١٩)، واللباب (٢/٢٧٤)، وسفر السّعادة (١/٤٩٦، ٤٩٩)، والمحكم (٢/٢٧٨)، وشرح المفصَّل لابن يعيش (١٠/٥)، والعين (٢/٢٧٥).

(١) وهو مذهب الأ

وأبو الحسن، قائلان بزيادة الهاء، والجمهور قائلون بأصالتها، والكلام في هِرْكَوْلَةٍ كالكلام المتقدّم في هِجْرَعٍ وهِبْلَعٍ، وظاهر كلام ابن جنّي، وعدد غير قليل منهم ابن يعيش، تقوية القول بالزِّيادة.

انظر: سرّ الصّناعة (٢/٥٦٩)، وشرح الملوكي لابن يعيش (٢٠٤)، والمحكم (٤/٣٣٥)، والممتع (١/٢١٩)، واللباب (٢/٢٧٣)، وشرح المفصَّل لابن يعيش (١٠/٥).

(٢) ظ: مشيتها.

(٣) ليس في ص.

كحَبَنْطَى[١] .

فإنْ تَعَيَّنَ أحدُهما رُجِّح بِخُرُوجِهَا، كميمِ مَرْيَمَ، ومَدْيَنَ[٢]، وهمزةِ

---

(١) الحَبَنْطَى، والحِبَنْطَى، والحَبَنْطاةُ، والحَبَنْطأُ، والحَبَنْطَأةُ، والمُحْبَنْطِي، والمُحْبَنْطِئُ: الغليظُ البَطِينُ القصير اللازقُ بالأرض لقصره، والممتلئُ غيظًا، أو غضبًا، أو بِطْنةً .

انظر: الكتاب (٢٦٠/٤)، والأصول (١٩٩/٣)، وسرّ الصِّناعة (٦٥٩/٢، ٦٩٢)، وسفر السَّعادة (٢١٨/١)، والممتع (٥٥/١، ١٠١، ١٠٤)، والمساعد (٧٩/٤)، واللسان والتاج (حبط) .

(٢) لم يثبت (فَعْيَلٌ) في الكلام الفصيح، وإنَّما حكاه قومٌ شاذاً، وقال أهل التَّصريف: كلّ ما جاء على هذا الوزن فمصنوع، وممَّا ذكروا من هذا المصنوع: (ضَهْيَدٌ، وعَتْيَدٌ، وعَثْيَرٌ) .

وأمَّا (مَرْيَمُ): فقال أبو عمر: عربيٌّ من: رام يَريم، بمعنى بَرِحَ يَبْرَحُ، وقال ابن دريد: من الرَّيْمِ الَّذي هو الزِّيادة والفضلُ . فزنته على هذين الاشتقاقين: مَفْعَلٌ، بزيادة الميم . وحكى الشِّهاب في شرح الشفاء عن قوم أنَّه: فَعْلَلٌ . وهذا أَيْضًا بناءً على أنَّه عربيٌّ . ويمكن أن يردّ هذا الوزن، أقصد فَعْلَلاً بأنّ الحكم بأصالة جميع الحروف سيؤدّي إلى تركيب مهملٍ، إضافة إلى أنَّ داعي الغلبة لا بُدَّ أن يُجاب .

وقال ابن دريد، والجواليقي، والمحبّي، وغيرهم: هو أعجميّ، سريانيّ معرّب، ومعناه الخادمُ، معرَّبُ مارية .

انظر: الجمهرة (١٤٣/٣، ٣٥٤، ٣٥٩)، والاشتقاق (٣٤٧)، وسرّ الصِّناعة (١٠٨/١ ـ ١٠٩)، والخصائص (٣١٦/٣)، والمعرّب (٣١٧)، وسفر السَّعادة (٤٥٨)، وقصد السَّبيل (٤٦٢/٢)، واللسان والتاج (ريم) .

مَدْيَنُ: قريةُ شعيب ﷺ، سمّيت بمَدْيَنَ ولد إبراهيم ﷺ، وبها البئر الَّذي استقى منه موسى ﷺ لسائمة شعيب، وذكر أبو زيد، فيما نقله ياقوت، أنّه رأى =

أَيْدَع [١]، ....

= هذه البئر . وقد اختلف في موضع هذه القرية على أقوال .

وقيل: مَدْيَنُ: اسم القبيلة .

واختلف في زنتها على قولين:

الأوَّل: هي مَفْعَلٌ، بزيادة الميم، اسم أعجمي .

الثَّاني: فَعْيَلٌ، من مَدَنَ بالمكان، إذا أقام به، بناءً على أَنَّه عربيٌّ .

وقد ذكر الوجهين صاحب المعرّب، وظاهر كلامه أَنَّه يرجّح الأوَّل، وبه جزم عدد من الأئمَّة كالسَّخاوي وصاحب الشَّافية وشرّاحها، وجزم ابن عقيل والسلسيلي وغيرهما بأنّه فَعْيَلٌ بزيادة الياء .

فإن قيل: أليس الأولى أن لا نحكم بزيادة أحدهما، أقصد الميم والياء، بل نحكم بأصالة الجميع، فيكون على زنة فَعْلَلٍ .

فالجواب: إنَّ داعي الغلبة يستحقّ أن يجاب، ولا سيّما إذا لزم من جعل الجميع أصولاً تركيب مهمل .

انظر: المعرّب (٣٢٦)، ومعجم البلدان (٥/٧٧)، وقصد السّبيل (٢/٤٥٢)، وسفر السَّعادة (١/٤٥٨)، والرَّضيّ (٢/٣٩٠ ـ ٣٩١)، والمساعد (٤/٧٠)، وشفاء الغليل (٣/١٠٧٧) .

(١) ظ، ص: (أَيْدَعَ) بالمنع من الصّرف، قال في الصِّحاح (يدع): «فإن سمّيت به رجلاً لم تصرفه في المعرفة للتّعريف ووزن الفعل، وصرفته في النكرة مثل أَفْكَلٍ» .

والأَيْدَعُ: صبغ أحمر، قيل: هو الزّعفران، وقيل: هو شجر البَقَّمِ الَّذي يقال له دم الأخوين، ودم التيس، ودم الثعبان، والشَّيّان، وقيل: هو طائر .

انظر: المنصف (١/١٠٠)، وسرّ الصّناعة (١/١١٤)، وسفر السَّعادة (١/١٠١)، والممتع (١/٧٢، ٢٣٣، ٢٨٦، واللباب (٢/٢٣١)، ومعجم البلدان (٣/٢٢٧)، والمعتمد في الأدوية المفردة (١٥٨)، وقصد السَّبيل (١/٢٩٢) .

وياءِ تَيَّحَانَ(١)، وتاءِ عِزْوِيْتٍ(٢)، ....

(١) التَّيَّحانُ والتَّيِّحانُ، بفتح الياء وكسرها: المعترض في مشيه نشاطًا، وقيل: المعترض في كلّ شيء، والدّاخل فيما لا يعنيه، والمتعرّض لكلّ مكرمة وأمرٍ شديدٍ، وشديد الجري، والكثير الحركة، والجواد، والطّويل، والعَجِلُ.

ونظيره: سَيَّبان وطَيْلَسان وسَيْسَبان وقَيْقَبان وشَيْذَمان وشَيْصَبان ونَيْدَلان وقَيْرَوان. وقد سمع في بعضها ضمّ العين أو كسرها.

انظر: الكتاب (٢٦٢/٤)، والجمهرة (٦/٢، ٤١٣/٣)، وغريب أَبْنِيَة أبي حاتم (٧٨)، والمخصّص (٧١/٣)، وسفر السّعادة (١٨٦/١)، وشرح المفصّل لابن يعيش (١٣٥/٦).

(٢) العزويت، بالعين، وبالغين المعجمة لغة فيه حكاها الجرمي: اسم بلد، وصفة للقصير، وللدّاهية.

والجمهور على أنَّ عِزْوِيْتًا فِعْلِيْتٌ، وظاهر كلام الزَّمخشريّ في المفصّل أنَّه فِعْلِيْلٌ، بأصالة الواو والتاء، وذكر ياقوت في معجمه أنَّ هذا مذهب الزَّمخشريّ.

وعلَّل الجمهور لمذهبهم بأن قالوا: الدَّليل على أنَّه فِعْلِيْتٌ أنّك لا تخلو من أن تجعل الواو والتاء أصليتين أو العكس، أو تجعل الواو أصليّة والتاء زائدة، أو العكس، ولا خلاف في زيادة الياء.

أمَّا جعلهما أصليّتين فيؤدّي إلى كون الواو أصلاً في بنات الأربعة من غير المضعّفات، وذلك فاسد.

وأمَّا جعلهما زائدتين، ولا خلاف في زيادة الياء، فيؤدّي إلى بقاء الاسم على حرفين، وهذا فاسد أَيْضًا.

وجعل الواو زائدة والتاء أصليّةً يؤدّي إلى بناء غير موجودٍ، وهو فِعْوِيْلٌ، وإلى تركيب مهمل، وهو (عزت).

فلم يبق إلَّا أن تكون الواو أصليّة، والتاء زائدة، فيكون من باب (عزو)، =

وطاءِ قَطَوْطَى (١)، ....

= وهو تركيب مستعمل، فيكون على زنة فِعْلِيْتٍ، وهو وزن موجودٌ، ومنه عِفْرِيْتٌ، وكِبْرِيْتٌ.

انظر: الكتاب (٣١٦/٤)، والمنصف (٢٨/٣)، والخصائص (٢٧١/١)، والمخصص (٢٠٩/١٥)، والمفصل (٣٥٨)، وشرحه لابن يعيش (١٥٠/٩)، ولصدر الأفاضل الخوارزمي (٣١٣/٤)، وللمصنِّف (٣٨٠/٢)، ومعجم البلدان (١١٩/٤)، وسفر السَّعادة (٣٧٢/١)، والممتع (٥٨/١، ٢٧٧).

(١) القَطَوْطَى: الطويل الرجلين، والقصيرهما، والذي يُقاربُ المشيَ، والذي لا يُقارب، وقد اختلف في قَطَوْطَى على أقوال:

أوّلها: أجاز فيه سيبويه أن يكون فَعَوْعَلاً، أو فَعَلْعَلاً، وظاهر كلامه أنَّه يرجِّحُ الأوَّل، وهو صريح كلام الرّمّاني.

وصحّحه السِّيرافي، والرَّضيّ، والسّخاوي، وغيرهم، وعلى ذلك الجمهور الأكبر، واحتجّوا بالاشتقاق، لمجيء قطا في مشيه يقطو، واقطوطى، ورجل قَطوانٌ، وكلّ ذلك المقاربة في المشي، والبطء فيه.

وأجاز أبو عليّ الوجهين المنقولين عن سيبويه، إلَّا أنَّه يرى أنَّ فَعَلْعَلاً أَوْلى من فَعَوْعَلٍ.

ونُسب إلى المُبَرِّدِ أنَّه يراه فَعَلْعَلاً، ونظيره حَبَرْبَرٌ، وتَبَرْبَرٌ، وحَوَزْوَزٌ، وصَمَحْمَحٌ، ودَمَكْمَكٌ، وعلى ذلك ابن عصفورٍ، وردَّ في ممتعه قول من يقول إنَّه فَعَوْعَلٌ.

وذكر العكبري في لبابه أقوالاً أخرى، وهي:

فَعَلَّى، والألف للتأنيث، من قطوط، الواو لامُه الأولى، والطاء المكرّرة لامٌ ثانية، ونظيره حَبَرْكَى.

فَعَوْلَلٌ: مثل فَدَوْكَسٍ، وصَنَوبَرٍ، وعَشَوْزَنٍ، وعَرَوْمَطٍ، وحَبَوْكَرٍ، وسَرَوْمَطٍ. =

ولامِ ادْلَوْلَى[١]، دُونَ ألفِهِما[٢]؛ لِعَدَمِ فَعَوْلَى وافْعَوْلَى، (ووُجُودِ فَعَوْعَلٍ، وافْعَوعَلَ)[٣] ، وواوِ حَوْلَايَا دُونَ يائِهَا[٤]، وأَوَّلِ يَهْيَرٍّ[٥]

= فَعَوْلَى: والألف للتأنيث، والأصل قطط، وهذا مذهب ابن القطّاع، صرّح به في أبنيته.

انظر: الكتاب (٤/٢٧٥، ٣١١)، والأصول (٣/٢٠٩)، والتكملة (٥٤٩)، واللباب (٢/٢٤٧)، وسفر السّعادة (١/٤٣٠)، والممتع (١/٢٨٢)، والرّضيّ (١/٢٥٣)، وأبنية ابن القطّاع (١٢٥).

(١) ادلولى، بالدّال المهملة: أسرع، وبالذّال المعجمة: أسرع مخافة أن يفوته شيء، وذَلّ وانقادَ، وانطلق في استخفاء، وانكسر قلبُه، وهو من باب اعشوشب واغرورق واحدودب، ثلاثيّ مزيد بثلاثةٍ. انظر: الكتاب (٤/٧٦، ٣١١)، والممتع (١/٢٨٣)، واللسان والتاج (ذلا).

(٢) ص: ألفها.

(٣) ليس في ص.

(٤) سبق شرح حولايا. انظر: ص (١٦١) من هذا الكتاب.

(٥) اليَهْيَرُ واليَهْيَرُّ: اللجاجة والتمادي. والمخفّف الرّاء يحتمل ثلاث زنات.

الأولى: فَعْلَلٌ، بأصالة جميع حروفه، وهذا وزن مستبعد لأمرين:

أولّهما: الياءُ لا تكون أصلاً في بنات الأربعةِ على هذه الصّفة، ولا تكون أصلاً مع ثلاثة في غير المضاعف.

وثانيهما: أداءُ الحكم بأصالة الجميع إلى تركيب مهمل.

والثّانية: فَعْيَلٌ، بأصالة الياء الأولى، وزيادة الثّانية، وهو مستبعد لأمرين كذلك:

أوّلهما: أداؤه إلى تركيب مهمل، وهو (يهر).

وثانيهما: نُدرة (فَعْيَلٍ)، وقال بعضهم بعدمه. =

= والثَّالثة: يَفْعَلُ، بزيادة الياء الأولى، والقولُ بهذه الزنة هو الاحتمال الباقي المتعيّن، وذلك لأمور:

أوّلها: وجود (يَفْعَلُ)، وإن كان في الأفعال، كيفتح ويعلم.

وثانيها: أداء الحكم بزيادة الياء الأولى إلى تركيب مستعمل، وهو (هير).

وثالثها: زيادة الياء أوَّلاً كزيادة الهمزة أوَّلاً؛ لأنّهما اختان، والهمزة يكثر زيادتها أوَّلاً، بل يحكم بذلك إن كانت مع ثلاثةٍ، إلَّا إن قام دليل الأصالة. ولا يمكن الحكم بزيادة الياءين معًا لأداء ذلك إلى بقاء الاسم على أصلين، وذلك ممتنع.

وأمَّا يَهْيَرٌّ، المضعّف الراء، فيحتمل أربعةً من الزناتِ، وهي: يَفْعَلٌّ، ويَفْيَعْلٌ، وفَعْيَلٌّ، وفَعْلَلٌّ.

ما عدا الأوَّل مستبعدٌ للأسباب المذكورة في المخفّف الراء، فتعيّن الأوَّل لذات الأسباب الَّتي قيلت في مخفّف الراء، يضاف إلى ذلك أمورٌ، وهي:

إنَّ حمل المثقّل على المخفّف ممكن؛ لأنَّ أحدهما فرع الآخر. وأنّ القول بزيادة الياء والتَّضعيف يؤدّي إلى تركيب مستعمل، وأنّ هذا الوزن موجودٌ، وإن كان موجودًا في الأفعال كيحمرُّ ويعورُّ ويدعجُّ.

فإن قيل: ولِمَ لا يكون يَفْيَعْلٌ؟

فالجواب: إنَّ القول بأنّه (يَفْيَعْلٌ)، وإن كان يؤدّي إلى تركيب مستعمل وهو اشتقاقه من الهَرّ، إلَّا أنَّ هذا الوزن معدوم، بخلاف يفعلٌّ فهو موجودٌ، وإن كان في الأفعال لفظًا كيحمرُّ، والتَّضعيف في الأسماء حكمًا موجودٌ كجعفرٌ في الوقف.

انظر: الكتاب (٣١٣/٤)، والمنصف (١٤٠/١)، والرَّضيّ (٣٩٣/٢)، وسفر السَّعادة (٥٢٩/١)، والأصول (٢٣٥/٣)، والنكت (١١٥٦/٢)، وشرح المفصّل لابن يعيش (١٤٨/٩)، ولصدر الأفاضل الخوارزمي (٣٩٠/٤)، والممتع (١١١/١، ١٢٨، ١٧٩)، والخصائص (٢١٥/٣، ٢٨٤)، والأشموني (٢٥٨/٤).

والتَّضعيفِ دُونَ الثَّانيةِ، وهمزةِ أَرْوَنَانٍ(١) دُونَ واوِهَا(٢)، وإنْ لَمْ يأتِ إِلَّا أَنْبَجَانٌ(٣).

---

(١) انظر: الكتاب (٤/٢٤٨، ٣١٠)، والأصول (٣/٢٣٢)، والحلبيّات (٣٦٤)، وسفر السّعادة (١/٤٣)، والممتع (١/١٣٣)، وشرح الكافية الشّافية (٤/٢٠٥٢)، وشرح الملوكي للثّمانيني (٢٦٤)، قال: «فأمّا أرونان فقد حمله سيبويه على الأكثر بأن جعل الهمزة زائدة والألف والنّون في آخره كذلك؛ لأنّ هذا طريق الكثرة، ووزنه على هذا التأويل أَفْعَلانُ، ثمّ نظر نظرًا ثانيًا ووجد العرب تقول: يوم أرونانٌ، أي شديد، ويقولون: اللهم اصرف عنّا رونَ هذا الأمر، أي شدّته، فعلى هذا وزن الكلمة أَفْعَلالٌ، وإن اشتققت الكلمة من رنا يرنو إذا أدام النّظر فيكون قد قُدّمت اللّام على العين فوزن الكلمة على هذا أَفْلَعانُ، وإذا اشتققت الكلمة من الرَّنّة، وهو الصّوت، فوزن الكلمة أَفْوَعالٌ، الهمزة في أوّله زائدة، والواو بين الفاء والعين زائدة؛ لأنّ أصل الكلمة رنن، فهذه ثلاثة أوجه في الاشتقاق».

ويرى ابن الأعرابيّ، فيما حكاه عنه ابن جنّي، أنّه أَفْوَعالٌ، واستضعفه أبو الفتح. انظر: الخصائص (٣/٢١٥، ٢٨٤).

(٢) ظ، ص: واوه.

(٣) روي هذا الحرف بالجيم في الكتاب (٤/٢٤٨)، وأدب الكاتب (٤١٧، ٥٩٦)، وليس (٢٦٤)، وسفر السّعادة (١/٩٢)، وبالخاء في تفسير غريب أَبْنِيَة سيبويه لأبي حاتم (٢٠)، والاستدراك (٦٥)، وشرح أمثلة سيبويه للجواليقي (٤٢)، والممتع (١/١٣٣)، وبهما معًا في أَبْنِيَة ابن القطّاع (٧٧)، والقاموس واللسان والتاج (نبج، نبخ)، وذكر الغياث في شرحه على الشّافية (٢/١٦١) أنّه قيل أيضًا إن أنبجانًا فارسيٌّ من النَّبج، وهو الجُدري.

وفي النّهاية لابن الأثير (١/٧٣) أنّ قولهم كساء أنبجانيّ بفتح الهمزة وكسرها منسوب إلى موضع يقال له أنبجان، وأنّ الأنبجان كساء يتّخذ من الصُّوف ولا خمل له ولا عَلَم، وهو من أدون الثّياب الغليظة.

فإنْ خرجتا رُجِّحَ بأكثرِهما، كالتَّضعيفِ في تَئِفَّانٍ[١]، والواوِ في كَوَأْلَلٍ[٢]، ونونِ حِنْطَأْوٍ ....

(١) الأصل: تيّفان.

وهذا الحرف مِمَّا اضطربت فيه نسخ الكتاب، أشار إلى ذلك ابن السرّاج في الأصول (٣/٢١٢)، والسَّخاوي في سفر السَّعادة (١/١٧٥)، ويصدق ذلك اختلافه في النّصوص المنقولة عن الكتاب، كما اضطربت كثير من الأصول في روايته.

فهو في طبعة بولاق للكتاب (٢/٣٢٤) تيّفان على زنة فَيْعِلان، وهو اختيار اليزدي، وفي طبعة عبد السّلام هارون (٤/٢٦٤، ٢٧٨): تَئِفّان على زنة فَعِلاّن، وهو اختيار ابن عصفور، وفي نسخة الزّبيدي تيّقان بالقاف، قال: وهو على زنة فَعْلان. ورواية أبي عمر الجرمي تيّقان، وهو عنده على زنة فَيْعِلانٍ، وفسَّره بأنّه النشيط.

ورواه الجوهريّ في الصّحاح (أفف) تَئِفّان، وهو عنده على زنةِ تَفْعِلان، وهذا مذهب ابن السراج في الأصول (٣/٢١٢)، وأبي علي في العضديات (٢٠٨)، والجواليقي في شرح أمثلة سيبويه (٥٨)، والخوارزمي في شرح المفصّل (٣/١٨٤)، والرَّضيّ (٢/٣٨٩) وغيرهم.

وانظر: المستدرك (٩٠)، وتفسير غريب أَبْنِيَة سيبويه لأبي حاتم (٨٤)، والممتع (١/١٣٧)، واليزدي ٦٨٥.

(٢) الكوألل: القصير، وقد اختلف الرّواية في هذا الحرف.

فالمشهور أنّه بلامين أولاهما مفتوحة، ورواه السَّخاوي بلامين أولاهما مكسورة، وقال: هو على زنة فَوَعْلِلٌ. ورواه أبو حاتم بلام مفتوحة تليها كافٌ، وذكر السّيرافي أنَّ ابن دريد ذكره في بعض أماليه بالكاف، قال السّيرافي: ولا نعرف هذا إلّا من جهته.

انظر: الكتاب (٤/٢٧٤)، وتفسير غريبه لأبي حاتم (١٠٣)، والسّيرافي النحوي (٦٥٣)، والنكت (٢/١١٥٩)، والغريب المصنف (١/٦٠)، والمنتخب =

وواوِها(١) .

فإنْ لَمْ تَخْرُجْ فيهما رُجِّحَ بالإظهار الشَّاذِّ، وقيل: بِشُبْهَةِ الاشْتِقاقِ، ومِنْ ثَمَّ اختُلِفَ في يَأْجَجَ ومَأْجَجَ (٢).

ونَحْوُ: مَحْبَبٍ - علمًا(٣) - يُقَوِّي الضَّعيفَ، وأُجِيْبَ بوُضوحِ اشْتِقاقِهِ.

= (١/١٦٣)، والجمهرة (٣/٢٨٨)، والمخصّص (٢/٧٢، ٧٥)، والممتع (١/٩٨)، وسفر السَّعادة (١/٤٥٣) .

(١) سبق شرح حنطأو . انظر: ص (٢٧٢) من هذا الكتاب .

(٢) الأصل: يأججٍ ومأججٍ . بالصَّرف .

ويَأْجَجُ: اسم قبيلة، أو اسم مكان، وقد حكى فيه ابن جنّي، عن بعضهم، كسر الجيم، وذكر ابن عقيل أنَّ الفَرَّاء حكى كسرها كذلك، وحكاه ابن يعيش عن بعض المحدّثين، وهذا، كما أشار الأئمَّة، يقوّي العمل بشبهة الاشتقاق، ويقوّي أن يحكم بزيادة الياء من يأجج والميم من مأجج .

ومَأْجَجُ: اسم مكان، ولم أجد فيما اطّلعت عليه من حدّد جهة مأجج، وما زادوا على قولهم إنَّها اسم مكان، وقال اليزدي: يأجج ومأجج من قرى مكّة .

انظر: معجم البلدان (٤/٢٢٥)، ونكت الشنتمري (٢/١١٨٧)، وشرح المفصَّل لابن يعيش (٩/١٤٩)، والرَّضيّ على الشَّافية (٢/٣٩٤، ٣٩٧)، والمساعد (٤/٧٠)، وبغية الطَّالب (١٣٩ ـ ١٤٤)، والارتشاف (١/٩٦)، والتّكملة (٥٥٤)، والممتع (١/٢٥٢)، واليزدي ٦٩١ .

(٣) ليس في ظ، ص. ومَحْبَبٌ مَفْعَلٌ، وقالوا: إنّما لم يدغم، لأنَّهُ علم، والأعلام تغيّر كثيرًا عمَّا عليه غيرها مِمَّا ليس علمًا، والفكّ فيه شاذّ، وكان القياس: مَحَبٌّ .

فإن قيل: ولم جاز في الأعلام التّغيير عن الأصول ؟ =

= قيل: لأنَّها كثيرة الاستعمال، معروفة المواضع، والشيء إذا كثر استعماله، وعرف موضعه، جاز فيه من التغيير ما لا يجوز في غيره .

فإن قيل: فهلّا جعلتم الميم في محبب أصليّة؛ بدليل فكّ الإدغام، كما فعلتم في مهدد ؟

فالجواب: إنَّه لمَّا كان جعل الميم أصليّة يؤدّي إلى الحمل على القليل، وجعلها زائدة يؤدّي أَيْضًا إلى ذلك، كان الأولى الحكم بالزِّيادة هنا؛ لأنَّ الميم إذا كانت زائدة كانت الكلمة من تركيب (ح ب ب)، وهو موجود، وإذا كانت أصليّة كانت الكلمة من تركيب (م ح ب)، وهو غير موجود، فكان الحمل على الموجود أولى .

وإن قيل: فهلّا جعلنا الميم في مهدد زائدةً كما جعلناها في محبب كذلك، ويكون الفكّ في مهدد شاذًّا، كما في محبب، ويكون من باب: لَحِحَتْ عينُه، وأَلِلَ السِّقاءُ، وضَبِبَ البلدُ، كما أنَّ جعل الميم أصليّة أَوَّلاً قبل ثلاثة أصول قليل ؟

فالجواب: إذا كانت الأصالة والزِّيادة تفضيان إلى قليل، كان الحكم بالأصالة أولى .

وإن قيل: قد اعتددت بالإظهار الشَّاذّ في محبب، واحتججت لذلك بعلميّته، وأنّ الأعلام تغيّر كثيرًا، وبنيت على ذلك حكمًا بزيادة الميم، ومهدد علم مثله، فلم لا تحكم بزيادة ميمه أَيْضًا ؟

فالجواب: إنَّما قيل في محبب إنَّه مفعل؛ لأَنَّهُ من الحُبِّ لا غير، وليس في مهدد ما يدلّ على أنَّه من الهدّ دون المهد، فيقضى بأنّه مفعل، ولا يترك الظَّاهر إلى غيره إلّا بدليل، ولا دليل هنا، بل إظهارهم الدالين يدلّ على أنَّه فَعْلَلُ، فيكون اشتقاق هذا الاسم من المِهادِ، ومَهَّدْتُ الشيءَ، كأنّ المرأة سمّيت بذلك لأنَّها مُمَهِّدةُ المودَّة، وطيئةُ الأخلاق، فيكون قريبًا من تسميتهم إيّاها سَعْدَة من المساعدة، ووِصال من المواصلة، فهذا أشبه، مع إظهار الدّال، من أن يكون من =

فإنْ ثَبَتَتْ فيهما فبالإظهارِ اتِّفاقًا، كدالِ مَهْدَدَ [١] .

فإنْ لَمْ يَكُنْ فيه إظهارٌ فبِشُبْهَةِ الاشْتِقَاقِ كميمِ مَوْظَبَ، ومَعْلًى [٢] .

وفي تَقْديمِ أَغْلَبِهِما عليها نظرٌ، ولذلك قيل: رُمَّانٌ: فُعَّالٌ؛ لِغَلَبَتِها في نَحْوِهِ [٣] .

= الهدّ، ولا يعلم في الكلام تصريف (م ح ب) فيكون محببٌ فَعْلَلاً منه .

انظر: المنصف لابن جنّي (١/١٤١ ـ ١٤٣)، وسرّ الصّناعة له (١/٤٢٦ ـ ٤٢٨)، والممتع لابن عصفور (١/٢٥٢ ـ ٢٥٣)، وإيجاز التّعريف لابن مالك (٤٤).

(١) مهدد: علم لامرأة . وانظر: المنصف (١/١٤١)، وأدب الكاتب (٦٠٩)، وسرّ الصّناعة (١/٤٢٦)، والممتع (١/٢٥٢)، وشرح الملوكي لابن يعيش (١٥٧)، والارتشاف (١/٩٦)، والمساعد (٤/٧٠)، واللباب (٢/٢٥٦، ٢٨٣)، وكلام ابن جنّي في المنصف الغاية في البسط والشّرح .

(٢) معلى: اسم رجل، ذكره الرّضيّ ٢/٣٩٧ .

وموظب: وبكسر الظاء أيضًا: مَوْضِعٌ مبرك إبل بني سعدٍ مِمَّا يلي أطراف مكّة . قاله أبو العلاء فيما نقله عنه صاحب اللسان .

(٣) اختلف في رُمّانٍ على مذاهب ثلاثةٍ .

أوّلها: هو فُعْلانٌ . وهذا ما عليه الخليل وسيبويه ومعظم الأئمّة، واختاره ابن عصفور .

وثانيها: فُعّال: على ذلك الأخفش، ووافقه ابن مالك، وابنه البدر، والمرادي، والأنصاري، وأبو حَيّان، والأشموني، وهو رأي لابن الحاجب .

وثالثها: جواز الأمرين، وهو رأي آخر لابن الحاجب .

وانظر: الكتاب (٣/٢١٨)، والمسائل المنثورة (٢٠٤)، والعضديات (٨٤)، والأصول (٢/٨٦)، والمنصف (١/١٣٤)، وشرح المفصّل لابن يعيش =

فإنْ ثَبَتَتْ فيهما [١] رُجِّحَ بأَغْلَبِ الوزنينِ، وقيل: بأَقْيَسِهما، ومِنْ ثَمَّ اخْتُلِفَ في مَوْرَقٍ دُونَ حَوْمانَ [٢].

فإنْ نَدَرَا احتملهما، كأُرْجُوَانٍ [٣].

= (١/٦٧)، وشرح الكافية الشّافية (٤/٢٠٤٥)، والممتع (١/٢٦١)، والمرادي على الألفيّة (٤/١٤١)، والأشموني (٤/٢٦٥)، والارتشاف (١/١٠٣)، والرَّضيّ (٢/٣٨٨)، والصحاح (رمن).

(١) ليس في ص.

(٢) مورق: اسم رجل، وعليه أحد ملوك الرُّوم، ووالد طريف المدني المحدِّث. ذكر ذلك الفيروزآبادي (ورق).

والحومان: أماكنُ غلاظٌ منقادةٌ، واحدتُه حَوْمانةٌ. ذكره الأصمعي، وعن أبي خَيْرة: الحَوْمان شقائق بين الجبال، وهي أطيب الحزونة، جَلَدٌ ليس فيها إكامٌ ولا أَبارق. وعن أبي حنيفة: الحَوْمانُ من السهل ما أنبت العرفج، وعن الليث: نبات بالبادية، وعن أبي عمرو: الحَوْمان ما كان فوق الرّمل ودونه حين تصعده أو تهبطه، وقال ياقوت: الحَوْمان موضع في بلاد بني عامر بن صعصعة.

وفي سفر السّعادة (١/٢٤٤): الحَوْمان: نبتٌ، وكذلك الحُوْمان، بضمّ الحاء.

وفي الكتاب (٤/٢٦٢)، والنكت (٢/١١٥٣): الحُوُمّان: فُعُلّان، وفي الممتع (١/١٣٦): الحُوَمَّان: فُعَلّان.

وفي معجم البلدان (٢/٣٢٥): وحَوْمانَةُ الدُّرَّاد: ماءة قريبة من القيصومة في طريق البصرة إلى مكّة قريبة من الوَقْباء.

وانظر: الصّحاح واللسان والتاج (حوم، حمن).

(٣) الأُرْجُوان: صبغ أحمر، أو شجر له نَوْرٌ أحمرُ يُصبغ به، وكلُّ لونٍ يشبهه فهو أُرْجُوانٌ، وقيل: هو نشأ العصفر. =

فإنْ فُقدتْ شُبْهَةُ الاشتقاقِ فيهما فبالأغلبِ، كهمزةِ أَفْعَى، وأَوْتَكانٍ[1]،

= وقد اختلف في زنته على أقوال أربعةٍ:

الأوّل: أُفْعُلانٌ، من رجا يرجو؛ لأنَّهُ يُرجى، أي يطلب، لحسنه، أو يُرجى بقاؤُه لشدّته، فالهمزة والنون زائدتان. وعلى ذلك سيبويه ومعظم التَّصريفيين.

الثَّاني: فُعْلُوانٌ: من الأَرَجِ، وهو نفحة الريح الطّيّبة، وعلى ذلك الأخفش.

الثَّالث: أُفْعُوالٌ: من رَجَنَ بالمكان: إذا أقام به، ذكر ابن القطَّاع أنَّ قومًا يقولون به. قلت: وأراه اشتقاقًا بعيدًا، بخلاف سابقيه؛ لأنَّ العصفر نبات غير مُعمَّر حتَّى يشتقّ اسمه من هذه الصِّفة، وهو بعيد أَيْضًا من حيث الزنة؛ لأنَّ قومًا قالوا بعدم أُفْعُوالٍ، وإن كان الصَّحِيح القول بندرته، لا بعدمه.

الرَّابع: احتماله للأوزان الثَّلاثة من غير ترجيح، وعلى ذلك عدد من الأئمَّة، كالثَّمانيني والعكبري.

انظر: الكتاب (٤/٢٤٧)، وشرح الملوكي للثَّمانيني (٢٦٤)، واللباب (٢/٢٤٥)، وسفر السَّعادة (١/٥٤)، وأبنية ابن القطَّاع (٧٨)، وديوان الأدب (٤/٣٢)، والممتع (١/٥٤)، وبغية الطَّالب (١٤٦)، وقصد السَّبيل (١/١٦٥)، والمعرّب (١٩)، والألفاظ الفارسيّة المعرّبة لأدي شير (٨)، وتفسير الألفاظ الدّخيلة لطوبيا العنسي (٢)، واللسان (رجو).

(١) الأَوْتَكُ، والأَوْتَكَى، والأَوْتَكانُ: ضربٌ من التَّمر، وهو التَّمرُ الشّهْرِيْزُ، وهو القُطَيْعاءُ، أو السَّوادي، وفي الجمهرة: القطيعاء: ضرب من التَّمر أحمر صغار شبيه بالشّهريز وليس به. والأكثر على القول بزيادة الهمزة والألف والنون، فيكون من (وتك)، وجعله كراع من (أتك)، وقال: هو على وزن (فَوْعلان)، وأجاز قوم الزّنتين مع ترجيح الأولى.

انظر: الجمهرة (١/٥٤، ٢/٣٣)، وديوان الأدب (٣/٢٢٣)، واللسان والتاج (وتك)، واللباب (٢/٢٣١)، والممتع (١/٢٩١).

وميمِ إِمَّعَةٍ[١] .

فإنْ ندرا احْتَمَلَهُما، كأُسْطُوَانَةٍ، إن ثَبَتَتْ أُفْعُوَالَةٌ، وإلّا ففُعْلُوَانَةٌ، لا أُفْعُلانَةٌ، لِمَجِيْءِ أَسَاطِيْنَ[٢] .

---

(١) انظر: الكتاب (٤/٢٧٦، ٣٠٨)، والحلبيّات (٣٦٤)، وأدب الكاتب (٦١٠)، وشرح الكافية الشّافية (٤/٢٠٦٣)، والأصول (٣/٢٣٢)، والمنصف (١/١١٦)، وشرح الملوكي للثّمانيني (٢٤٢)، واللباب (٢/٢٣٣)، وسفر السّعادة (١/٩٠)، والمساعد (٤/٧٠)، والأشموني (٤/٢٦٢) . قال العكبري: وأمّا إمّعةٌ فالهمزة فيه أصلٌ لوجهين:

أحدهما: أنّه صفةٌ، وليس في الصّفات إفْعَلَةٌ، ولا إفْعَلٌ بكسر الهمزة .

والثّاني: أنّا لو قضينا بزيادتها لكانت الميم فاءَها وعينَها، وهو شاذٌّ لم يأتِ منه إلّا دَدَنٌ وكَوْكَبٌ، ويجب أن يحمل على الأكثر، لا على الشّاذّ . وأمّا إمّرٌ وإمَّرَةٌ فأصلٌ أيضًا لما ذكرنا .

فإن قيل: فإمَّعَةٌ من (مع) لأنَّهُ الّذي يكون مع كلّ أحدٍ .

قيل له: إمَّعَةٌ ليس مشتقًّا من (مع) لأنّ (مع) اسم جامدٌ لا يشتق منه . وإنّما اللّفظ قريب من اللّفظ، والمعنى قريب من المعنى . وهذا لا يوجب الاشتقاق، ألا ترى أنّ سَبِطًا وسِبَطْرًا ودَمِثًا ودِمَثْرًا بمعنى واحد، ولا يحكم بزيادة الراء، ويدلّ على ذلك أنّ (إمّرًا) همزته أصلٌ أنّه من الأمر؛ لأنّهُ المؤتمر لكلّ أحدٍ» .

(٢) الأُسْطُوانة: السّارِيَة، فارسيٌّ معرّب، وقال الأزهري: لا أحسبه معرّبًا . وقد اختلف في زنته على أقوال:

الأخفش: فُعْلُوانة، من (أَسَطَ) المهمل، واختاره ابن النّاظم والرّضيّ .

الفرّاء: أُفْعُوالة، من (سطن)، واختاره ابن السراج والجوهري وابن مالك .

قيل: ويردّ مذهب الفرّاء عدم أُفْعُوالة في الكلام . =

= ابن القطّاع: أُفْعُلانة من (سطو) . وذكر الجوهريّ أنَّ هناك من يقول بهذه الزِّنة . قيل: ويردّ مذهبه بجمعه على أساطين .

انظر: الأصول (٣/٣٥٠)، وأبنية ابن القطَّاع (٧٨)، وسفر السَّعادة (١/٥٨)، وبغية الطَّالب (١٤٧)، والرَّضيّ (٢/٣٩٦)، وشرح الكافية الشَّافية (٤/٢٠٤٧)، وقصد السَّبيل (١/١٨٢)، والصحاح واللسان (سطن) .

[الإمالة][1]

* [تعريفها]

الإمالةُ: أَنْ يُنْحَى بالفتحة نحوَ الكسرةِ .

* [أسبابُها]

وسَبَبُها قَصْدُ المُناسبةِ لِكَسْرةٍ، أَوْ ياءٍ، أَوْ لِكَوْنِ الألفِ مُنقلبةً عنْ مكسورٍ، أَوْ ياءٍ، أَوْ صائرةً ياءً مفتوحةً، أَوْ للفواصِلِ[2]، أو لإمالةٍ قبلَها على وَجْهٍ .

---

(١) الإمالة لغة تميم، والحجازيون لا يميلون، وأبو عمرو وحمزة والكسائي هم أصحاب الإمالة من القرّاء .

انظر: الموضح (١/٩٣)، واللباب (٢/٤٥٢)، والتّخمير (٤/٢٠١)، والتَّبصرة (٢/٧١٥) .

ذكروا أنَّ العلل الموجبة للإمالة علّتان، هما الياء والكسرة، وتتفرّع منهما ستّ علل، وقيل: ثمانية، وقيل: عشرة، وقيل: اثنتا عشرة علّة .

انظر في أسباب الإمالة في: الكتاب (٤/١١٧)، والموضح (١/٢١٠)، والكشف (١/١٧٠)، والإقناع (١/٢٦٨)، والنّشر (٢/٣٢)، وشرح الهداية (١/٩٢)، واللباب (٢/٤٥٢)، والهمع (٦/١٨٤) .

(٢) ص: وللفواصل .

فالكَسْرَةُ قبل الألفِ في نَحْوِ[١]: عِمَادٍ، وشِمْلاَلٍ[٢]. ونَحْوُ: دِرْهَمَانِ سَوَّغَهُ خَفاءُ الهاءِ معَ شُذوذِهِ.

وَبَعْدَها في نَحْوِ عَالِمٍ. ونَحْوُ: مِنْ كلامٍ[٣] قليلٌ؛ لِعُرُوضِها، بِخِلافِ: مِنْ دَارٍ؛ للرَّاءِ، وليس مُقدَّرُها الأصليُّ كمَلْفُوظها، على الأَفْصحِ، كجادٍّ، وجوادَّ، بِخلافِ سُكونِ الوقفِ.

ولا تُؤثِّرُ الكسرةُ في المُنْقَلِبةِ عنْ واوٍ. ونَحْوُ: مِنْ بابِهِ، ومالِهِ، والكِبَا[٤]، شاذٌّ، كما شَذَّ العَشَا، والمُكَا[٥]، وبابٌ، ومَالٌ، والحَجَّاجُ، والنَّاسُ؛ لغيرِ سببٍ. وأَمَّا إمالةُ الرِّبا، (ومِنْ دارٍ)[٦]، فلأجلِ الرَّاءِ.

والياءُ إنَّما تُؤَثِّرُ قبلَها في نَحْوِ: سَيَالٍ، وشَيْبَانَ[٧].

---

(١) ظ: نحو.

(٢) الشمْلال: الشِّمال، والنّاقة الخفيفة السريعة السير.

(٣) ص: منَ الكلامِ.

(٤) الأصل: والكباء ... بالمدّ. قلت: الكِبا، بالكسر والقصر: الكُناسة، وهي التراب المكنوس من البيت، والكِباءُ، بالمدّ، وليس مرادًا هنا: العود الَّذي يُتبخَّرُ به.

وانظر: المقصور والممدود للفراء (٢٠، ٨٢، ٨٩) وللوشاء (٣٢، ٤٤، ٤٨).

(٥) العشا: مصدر عَشِيَ يَعْشَى: لمن يبصر قليلاً في النَّهار، ولا يبصر في اللَّيل.

والمَكا، بفتح الميم والقصر: جُحر الضّبّ والأرنب والثّعلب وغيرها. والمُكا، بضمّ الميم والقصر: الصَّغير ويُمدُّ أَيْضًا، وليس مقصودًا هنا.

(٦) ليس في الأصل، ص، وهو عن ظ وعدد آخر من نسخ المتن، والشّروح.

(٧) السَّيال: كسَحابٍ: موضع بالحجاز، وكسحابة: موضع بالقرب من المدينة على =

والمُنْقَلِبَةُ عنْ مكسورٍ، نَحْوُ: خافَ .

وعنْ ياءٍ، نَحْوُ: نَابٍ، والرَّحَى[١]، وسَالَ، ورَمَى .

والصائرةُ ياءً مفتوحةً، نَحْوُ: دَعَا، وحُبْلَى، والعُلَى[٢]، بِخِلافِ: جَالَ، وحَالَ .

والفَواصِلُ، نَحْوُ[٣]: ﴿وَالضُّحَى﴾ .

والإمالةُ قبلها[٤]، نَحْوُ: رأيتُ عِمَادًا .

وقدْ تُمالُ ألفُ التَّنوينِ، نَحْوُ: رأيتُ زيدًا .

* [مَوانعُ الإمالةِ]

والاسْتِعْلاءُ، في غَيْرِ بابِ خافَ، وطابَ، وصَغَى[٥]، مانعٌ قبلَها يَلِيها

= مرحلة منها، ونباتٌ له شوكٌ أبيض طويل، إذا نُزع جرى منه اللّبن، أو هو ما طال من السَّمُر، والجمع: سَيالٌ . انظر: القاموس (سيل) .

وشيبان: علمٌ، وهو أبو قبيلة تنسب إليه إلى يومنا، وهو شيبان بن ثعلبة بن عكاية بن صعب بن غني بن بكر بن وائل . انظر: المعارف ٩٨، واللسان (شيب) .

(١) الأصل: والرَّحا .

(٢) ظ: والعُلا .

(٣) قرأ حمزة والكسائي وخلف بإمالة الألف . انظر: النّشر (٢/٣٥، ٣٧)، والارتشاف (٢٤٥/١)، والدُّرّ المصون (٣٦/١١)، والكشف (٣٨١/٢) .

(٤) في بعض الشروح: «والإمالة قبلها». والألف تُمال لإمالة قبلها أو بعدها.

(٥) هذا الفعل واويّ اللّام من باب نصر ينصر، ومن باب علم يعلم، ويائيّ اللّام من باب فتح يفتح كسعى يسعى، وهذا هو المقصود هنا .

في كَلِمَتِها[١]، وبحرفينِ[٢] على رَأْيٍ، وبعدَها يَلِيها، (في كَلِمَتِها)[٣]، وبِحَرْفٍ، وبحرفينِ على الأَكْثَرِ[٤].

---

(١) ص: مانع قبلها يليها وبحرف في كلمتها.

(٢) الأصل، ظ: وبحرفٍ.

(٣) ليس في الأصل.

(٤) حرف الاستعلاء إن جاء قبل الألف بلا فاصل، أو بعدها بلا فاصل، منع مطلقًا، نحو: صاعدٍ وعاصمٍ، وضامن وعاضدٍ، وطائف وعاطفٍ.

وإن فصل بين حرف الاستعلاء والألف حرف واحد، وكان المستعلي مكسورًا، أو ساكنًا بعد كسرٍ، لم يمنع في الأشهر الأكثر، وذلك نحو: صِعابٍ وضِعافٍ وخِفَافٍ، ومصباح ومضحاك ومطعام.

وإن فصل بين المستعلي والألف حرفان لم يمنع مطلقًا، وإن كان قبل الألف، نحو: صفحاتي وقنواتي وصَنوان.

وإن كان المستعلي بعد الألف، وفصل بينهما حرف، أو حرفان، منعت، على الأكثر، وذلك نحو: نابض وناشط وواعظ، ومناهيض ومناشيط.

والَّذي ذكره سيبويه وغيره في نحو صعابٍ وقفافٍ الإمالة دون النَّصب، وأجاز المُبَرِّدُ والزَّمخشريّ وابن الحاجب والرَّضيّ وغيرهم الوجهين، وقال المُبَرِّدُ: النَّصب هنا حسن جدًّا، والإمالة أحسن.

ومذهب سيبويه ومعظم الأئمَّة أنَّ الإمالة في نحو معاليق ومناشيط قليلة، ومنع المُبَرِّدُ الإمالة، وتبعه الزَّمخشريّ، ووافقهما ابن مالك في شرح الكافية الشّافية، ووافق سيبويه في التَّسهيل.

انظر: الكتاب ٤/١٣٠، والمقتضب ٣/٤٧، والمفصَّل ٣٣٦، وشرح الكافية الشّافية ٤/١٩٧٣، والتَّسهيل ٣٢٥، والرَّضيّ ٣/١٧.

والرَّاءُ غيرُ المكسورةِ إِذا وَلِيَتِ الألفَ قَبْلَها، أَوْ بعدَها، مَنَعَتْ مَنْعَ المُسْتَعْلِيَةِ .

وتَغْلِبُ المكسورةُ بعدَها المُسْتَعْلِيَةَ وغَيْرَ المكسورَةِ، فيُمالُ: طَارِدٌ، وغَارِمٌ، ومِنْ قَرَارِكَ .

فإذا تَباعَدَتْ فَكَالعَدَمِ في المَنْعِ والغَلَبِ، عندَ الأكثرِ، فيُمالُ: هذا كافِرٌ، ويُفْتَحُ: مَرَرْتُ بقَادِرٍ، وبَعْضُهم يَعْكِسُ، وقيلَ: هُوَ الأكثرُ [1] .

* [إمالةُ الفتحةِ قبلَ هاءِ التأنيثِ][2]

وقد يُمالُ ما قبلَ هاءِ التَّأْنيثِ في الوَقْفِ، وتَحْسُنُ في نَحْوِ: رَحْمَةٍ،

---

(١) انظر: الكتاب ١٣٧/٤، وشرح المفصَّل لابن يعيش ٦٢/٩ .

(٢) ذكر ابن الجزري في النّشر ٨٢/٢ أنَّ الكِسائِيّ اختصّ بإمالة الفتحة قبل هاء التَّأنيث في حروف مخصوصة، وبشروط معروفة .

ونقل أبو مزاحم الخاقاني عن الكِسائِيّ الإمالة مع سوى هاء التَّأنيث من الهاءات .

وأجاز عدد من الأئمَّة إمالة الفتحة مطلقًا على أيّ حرفٍ كانت من سائر الحروف، وعليه ابن مالك وغيره .

ونقلوا أنَّ المشهور من قراءة الكِسائِيّ أنَّ الحروف الَّتي تمال فتحتها قبل هاء التَّأنيث خمسة عشر يجمعها قولك: (فجثت زينب لذود شمس) وأمَّا البقيّة: فعشرة منها تمنع مطلقًا وهي سبعة الاستعلاء، والعين والحاء حملاً على الغين والخاء المعجمتين، والألف، ثمَّ هناك أربعة تمنع الإمالة إن فتح ما قبلها أو ضمّ، وهي الهمزة والهاء حملاً على الألف، ثمَّ الكاف حملاً على القاف، ثمَّ الراء لتكرّرها .
انظر: حاشية الغزي على الجاربردي ٢٤٦، والرَّضيّ ٢٤/٣، والنّشر ٨٢/٢ .

وتَقْبُحُ في الرَّاءِ، نَحْوُ: كُدْرَةٍ، وتَتوسَّطُ في الاسْتِعْلاءِ، نَحْوُ: حُقَّةٍ[(١)].

* [إمالةُ المبنيَّاتِ]

والحُروفُ لا تُمالُ، فإنْ سُمِّيَ بها فكالأسماءِ، وأُمِيْلَ: بَلَى، ويا، ولا في: إِمَّالا؛ لِتَضَمُّنِها الجُمْلَةَ[(٢)].

وغيرُ المُتمكِّنِ كالحَرْفِ، وذَا[(٣)] وأَنَّى ومَتَى كبَلَى، وأُميل عسى؛ لمَجِيْءِ: عَسَيْتُ.

* [إمالةُ الفتحةِ منفردةً]

وقد تُمالُ الفتحةُ منفردةً[(٤)] في نحو: مِنَ الضَّرَرِ، ومِنَ الكِبَرِ، ومِنَ المُحَاذَرِ.

---

(١) ص: (حِقَّة)، بكسر الحاء، وهي ما كانت من النوق ابنة ثلاث ودخلت في الرَّابِعَة. والحُقَّة، بضمّ الحاء: وعاء ينحت من خشب أو عاجٍ.

(٢) علَّل ابن عقيل لإمالة (إمّا لا) بنيابتها مناب الفعل، وقال أبو حَيَّان والجاربردي وغيرهما: لإنابتها مناب الجملة الفعليَّة. وظاهر كلام الزَّمخشريّ وابن الحاجب وابن مالك وغيرهم أنَّ (لا) لا تمال مفردةً، أي في غير تركيب (إمَّا لا). غير أنَّ ابن جنّي حكى عن قطرب إمالة (لا) في الجواب، أقصد مستقلّة عن (إمَّا).

انظر: المساعد (٤/٢٩٥)، والأشموني (٤/٢٣٢)، والمفصَّل (٣٣٧)، وشرحه لابن يعيش (٩/٦٥)، والتَّسهيل (٣٢٦). وسرّ الصِّناعة (٢/٧٩٤)، والتوضيح (٤/٣٠٩)، والتّذييل والتّكميل (٦/٢٤٨ ـ ب)، وحاشية الغزّيّ على الجاربردي (٢٤٧).

(٣) ليس في الأصل.

(٤) ص: مفردة.

تخفيفُ الهمزةِ

* [أنواعُه، وشرطُه]

يَجْمَعُهُ: الإِبْدالُ، والحَذْفُ، وبَيْنَ بَيْنَ.

أي: بينَها وبينَ حَرْفِ حَرَكَتِها، وقِيْلَ: أَوْ حَرْفِ حركةِ ما قبلَها .

وشَرْطُهُ أَلَّا تكونَ مُبْتَدَأً بها .

* [تخفيفُ الهمزةِ السَّاكنةِ]

وهي ساكنةٌ ومتحرّكةٌ؛ فالسَّاكنة تُبدلُ بحرف حركةِ ما قبلَها، كراْسٍ، وبِيْرٍ، وسُوْتُ، و﴿إلى الهُدَاتِنَا﴾[1] و﴿الَّذِيْتُمِنَ﴾[2]

---

(١) الأنعام: ٧١ .

وقد رويت قراءةً عن أبي عمرو كما في الإقناع (٤٠٨/١)، والتَّيسير (٣٤)، والنّشر (٣٩٠/١)، والإتحاف (٥٣)، وشرح المفصَّل لابن يعيش (١٠٨/٩) .

وقد ساق الجاربردي ٢٥١ طريق إعلاله فقال: قوله: (ائتنا) أمرٌ من الإتيان، قلبت الهمزة الثَّانية فيه ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، فصا (ايتنا)، ثمَّ اتّصل بقوله (الهدى)، فالتقى ساكنان، ألف (الهدى)، وألف الوصل من (ايتنا)، فسقطت همزة الوصل من أوَّل (ايتنا)، ثمَّ عادت الياء في (ايتنا) إلى أصلها، وهو الهمزة، لزوال موجب القلب، فالتقى ساكنان، وهما ألف (الهدى) والهمزة العائدة، فحذفت ألف (الهدى) لكونها آخر الكلمة، والتَّغيير بالآخر أولى، فصار: (إلى الهُدَأْتِنا) بهمزة ساكنة بعد الدّال، فانقلبت ألفًا، فصار: (إلى الهداتنا) . ولليزدي ٧٥١ طريق مختلف.

(٢) البقرة ٢٨٣ .

=

و﴿ يَقُوْلو ذَنْ لي ﴾[1] .

* [تخفيفُ الهمزةِ المتحرّكةِ السَّاكنِ ما قبلها]

والمتحرّكةُ إِنْ كان ما قبلَها ساكنًا، وهو واوٌ أو ياءٌ زائدتان لغير

= وهي قراءة ورش من طريق الأصبهاني؛ وابن محيصن كما في الإقناع (٤١٢/١)، والبحر المحيط (٣٥٦/٢)، والإتحاف (٥٣)، وإعراب القراءات الشّواذ (٢٩٣/١)، والبيان (١٨٤/١)، والتبيان (٢٣٢/١)، وفتح القدير (٣٠٣/١).

وساق الجاربردي ٢٥١ طريق إعلاله فقال: أصله (أُؤْتُمِنَ) فعل ماضٍ مبني للمجهول من (الائتمان)، فقلبت الهمزة الثّانية من (اؤتمن) واوًا وجوبًا لسكونها وانضمام ما قبلها، ولما اتّصل بقوله: (الَّذي)، التقى ساكنان، ياء (الَّذي) وهمزة الوصل من (اوتمن)، فحذفت همزة الوصل في الدرج، فعادت الواو المنقلبة عن الهمزة إلى أصلها، وهو الهمزة، لزوال المقتضي، فالتقى ساكنان، ياء (الَّذي) والهمزة العائدة، فحذفت الياء من (الَّذي) لالتقاء السَّاكنين، فصار: (الذئْتُمن)، بهمزة ساكنة بعد الذال، فقلبت الهمزة ياءً للمقتضي، فصار: (الذيْتُمِنَ) . ولليزدي ٧٥١ طريق مختلف .

(١) التّوبة: ٤٩، وهذه الآية ليس في الأصل ولا في ص .

وهي قراءة ورش من طريق الأصبهاني أَيْضًا كما في الإقناع (٤١٢/١)، والبحر المحيط (٥١/٥)، وإعراب القرآن للنحّاس (٢١٩/٢)، والقرطبي (١٥٨/٨)، والإتحاف (٥٣)، وإعراب القراءات الشّواذ (٦١٩/١) .

ساق فيه الجاربردي أَيْضًا (٢٥١) طريقة إعلاله، فقال: قلبت الهمزة الثّانية من (ائذن) ياءً، ثمّ أسقطت همزة الوصل في الدرج، ثمّ عادت الياء المنقلبة عن الهمزة إلى أصلها، وهو الهمزة، فصار: (يقولُؤْذَنْ)، فقلبت الهمزة واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها، فصار: (يقولُوْذَنْ) . ولليزدي ٧٥٢ طريق مختلف .

الإِلحاق، قُلبت إليها [1]، وأُدغمت فيها، كخَطِيَّةٍ، ومَقْرُوَّةٍ، وأُفَيِّسٍ.
وقولهم[2]: التُزِمَ في نَبِيٍّ[3] ....

(١) الأصل: إليه.

(٢) انظر: المفصّل (٣٤٩)، وشرحه لصدر الأفاضل الخوارزمي (٤/٢٦٧)، ولابن يعيش (٩/١٠٩).

(٣) روي أنَّ نافعًا يقرأ (النبيء) بالهمزة في جميع القرآن، وأنّ نافعًا وابن عامر من طريق ابن ذكوان يقرآن (البريئة) من قوله تعالى: ﴿ أُولَٰئِكَ هُمْ شَرُّ الْبَرِيَّةِ ﴾ بالهمز أيضًا.

وقد ضعّفت لغة من يهمز من أوجه:

أوّلها: وصف سيبويه لها بالرداءة، قال: «بلغنا أنَّ قومًا من أهل التَّحقيق يحقّقون نبيًّا وبريّةً، وذلك رديء».

وثانيها: ضعف الحديث الَّذي أخرجه الحاكم في المستدرك، بل قيل: منكر لم يصحّ، وهو ما رواه أبو الأسْود الدؤلي عن أبي ذرّ، قال: جاء أعرابيّ إلى رسولِ اللهِ، فقال: يا نبيء الله، فهمز، فقال: لست نبيء الله، فهمز، ولكن نبيّ الله».

وثالثها: ما رواه نافع عن ابن عمر، قال: ما همز رسولُ الله ﷺ، ولا أبو بكر، ولا عمر، ولا الخلفاء، وإنَّما الهمز بدعة ابتدعوها من بعدهم».

ورابعها: ما ذكره ابن الحاجب في أصول الفقه من أنَّ القراءات السّبع متواترة فيما ليس من قبيل الأداء، كالمدّ والإمالة وتخفيف الهمزة وتحقيقها، فالهمز هنا في نبيء وبريئة، وإن كان قراءة سبعيّة، إلَّا أنَّه غير متواتر؛ لأنَّهُ من هذا القبيل، أقصد مِمَّا هو من قبيل الأداء.

وقد أجيب عن هذه الأوجه بأمور:

أوّلها: إنْ سُلّم أنَّ هذه القراءة غير متواترة، لكنّها لا أقلّ من أن تكون كغيرها مِمَّا نقله الآحاد، بل ما نقله القرّاء أولى؛ لأنَّهم ناقلون عمّن ثبت عصمته من الغلط، وهم أعدل من النّحاة، فالمصير إليهم أولى. =

وبَرِيَّةٍ[١] غيرُ صحيحٍ، ولكنَّه كثُرَ[٢].

وإن كان ألفًا فبَيْنَ بَيْنَ المشهورُ.

وإنْ كان حرفًا صحيحًا أو معتلًّا غيرَ ذلك نُقلت حركتُها إليه وحُذفت، نَحْوُ: (مَسَلَةٍ، والخَبِ، وشَيٍ، وسَوٍ، وجَيَلٍ)[٣]، وحَوَبَةٍ[٤]،

= وثانيها: لو سلّم أنَّ الحديث ضعيف، فالقطعي لا يُعارض بالظنّي، ولو سُلِّم أنَّه لا قطعَ، فيُحتملُ أن يكون النَّهي في الحديث للإيهام الَّذي فيه، فقد حكى أبو زيد أنَّهم يقولون: نبأْتُ من أرض كذا إلى أرض كذا، أي: خرجت منها إليها. فقوله: يا نبيء الله، بالهمز، يُوهم: يا طريدَ اللهِ الَّذي أُخرجت من بلده إلى غيره، فنهى النَّبيُّ ﷺ عن الهمز لما يُوهمه

وثالثها: يحتمل أن يكون نهيه ﷺ، عن الهمز لأنَّهُ غير الأفصح، حضٌّ منه، كما قاله أبو عبيد، على تحرّي أفصح اللغات في القرآن وغيره.

انظر: الكتاب (٣/٥٥٥)، والمستدرك (٢/٢٣١)، والسّبعة (١٥٧، ٦٩٣)، والتذكرة (٣١٥)، والإقناع (١/٤٠٣)، والنّشر (١/٤٠٦)، والتَّيسير (٢٢٤)، والجاربردي وحاشية الغزي عليه (٢٥٢)، ومختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب (٤٩)، والإتحاف (٥٨، ٥٩، ١٣٨، ٤٤٢).

(١) قراءة نافع وابن ذكوان يقرآن (البريئة) بالهمزة. انظر: السبعة ٦٩٣، والتَّيسير ٢٢٤، والتذكرة ٧٧٠، والكشف ٣٨٥/٢، والنّشر ٤٠٧/١.

(٢) ص: كثير.

(٣) ما بين قوسين رسم في الأصل بصورته قبل التّخفيف هكذا: مسألة، والخبء، وشيء، وسوء، وجيأل). قلت: ومراد المصنِّف الصّورة اللَّفظيَّة بعد التّخفيف.

والجَيْأَلُ: الضَّبُع، والضّخم من كلّ شيء.

(٤) الحَوْأَبة: الضخم الواسع من الدِّلاءِ والعِلاب. =

وأَبُوَيُّوبَ، وذُوَمْرِهِم، واتَّبِعِيَ مْرَهُ[١]، وقاضُوَبِيْكَ.

وقد جاء بابُ شَيْءٍ وسَوْءٍ مُدغمًا أَيْضًا.

والتُزم ذلك في باب يَرَى، وأَرَى يُرِي؛ للكثرةِ، بخلافِ يَنْأَى، وَأَنْأَى يُنْئِي، وكَثُرَ في سَلْ؛ للهمزتين .

* [حكمُ الوقفِ على الهمزةِ المتطرّفةِ]

وإذا وُقفَ على المُتَطرّفةِ وُقفَ بمُقْتَضَى الوقفِ بعدَ التَّخفيفِ، فيجيءُ في[٢]: هذا الخَبُ، وبَرِيٌّ، ومَقْرُوٌّ: السكونُ والرَّوْمُ والإشمامُ[٣]، وكذلك [٤] بابُ شَيٍّ، وسَوٍّ، نَقَلْتَ، أو أَدْغَمْتَ، إِلَّا [٥] أنَّ ما قبلَها ألفٌ إذا وُقِفَ بالسّكونِ وجبَ قلبُها ألفًا؛ إذ لا نَقْلَ، وتَعذَّرَ التَّسهيلُ،

= والحَوْأَبُ: الواسع من الأودية والدلاء، وعلم على الحوأب بنت كلب بن وبرة، واسم موضع، واسم جبل، واسم ماء . وانظر: معجم البلدان ٣١٤/٢، والجاربردي ٢٥٣ .

(١) الأصل: وابتغي أمره .

(٢) ص: هذا الخبءُ، وبريءٌ، ومقروءٌ .

(٣) مضى بيان المقصود بالرَّوم والإشمام في أوَّل باب الوقف ص (٢٣٨) .

(٤) ص: (وكذلك شيٌّ، وسوٌّ)، وفي ظ: (وكذلك شيءٌ، وسَوءٌ) .

(٥) في المناهج الكافية ٤٣٧، وشرح النظام ٣١٩، والصّافية شرح الشّافية ٤٥٨، والمناهل الصّافية للغياث ١٩٦/٢، وشرح اليزدي ٧٦٢/٢: «إلَّا أنَّ ما قبلها ألف»، كما هو في النسخ المعتمدة للمتن، وهو الموافق لما في شرح المصنِّف (٥٥/أ)، وفي شرح الرَّضيّ ٣٣/٣، وشرح ركن الدِّين ١٠٩٠، والجاربردي ٢٥٥، وشرح كمال الدِّين ٣٦١: «إلَّا أن يكون ما قبلها ألفًا» .

فيجوزُ القصرُ والتَّطْويلُ، وإنْ وُقفَ بالرَّومِ فالتَّسهيلُ كالوَصْلِ.

* [تخفيفُ الهمزةِ المتحرّكةِ المتحرّكِ ما قبلَها]

وإنْ كان قبلَها متحرِّكٌ فتِسْعٌ: مفتوحةٌ وقبلَها الثّلاثُ، ومكسورةٌ كذلك، ومضمومةٌ كذلك، نَحْوُ: سَأَلَ، ومِائَةٍ، ومُؤَجَّلٍ، وسَئِمَ، ومُسْتَهْزِئِيْنَ، وسُئِلَ، ورَؤُوْفٍ، ومُسْتَهْزِئُوْنَ، ورُؤُوسٍ. فنحوُ مُؤَجَّلٍ واوٌ، ونحوُ مِائَةٍ ياءٌ، ونحوُ مُسْتَهْزِئُونَ وسُئِلَ بَيْنَ بَيْنَ المشهورُ، وقيل: البعيدُ[1]، والباقي: بَيْنَ بَيْنَ المشهورُ. وجاء: ﴿مِنْسَاةٌ﴾[2]،

(١) بَيْنَ بَيْنَ المشهور: أي أن تُجعل الهمزةُ بينَ الهمزة وبين الحرف الَّذي منه حركتها، فتجعل في نحو مستهزِئُون بينها وبين الواو، وفي نحو سُئِل بينها وبين الياء.

وهذا مذهب الخليل وسيبويه، وقال سيبويه: وهو قول العرب.

وبَيْنَ بَيْنَ البعيدُ، وهو الشّاذّ: أن تُجعل الهمزة بينَ الهمزة وبين الحرف الَّذي منه حركة ما قبلها، فتجعل في نحو مستهزِئُون بينها وبين الياء، وفي نحو سُئِل بينها وبين الواو. ونسب هذا القول إلى الأخفش، وقال أبو حَيَّان: هو مذهب أبي الحسن شريح بن محمَّد بن شريح، وقد أُولع به جماعة من القرَّاء. وهو فاسد لخروجه عن قياس كلام العرب.

انظر: الكتاب (٣/٥٤٢)، والأصول (٢/٤٠٢)، والتّكملة (٢١٨)، وشرح المفصَّل لابن يعيش (٩/١١٢)، وشرح الكافية الشّافية (٤/٢١٠٨)، والارتشاف (١/١٣٣)، والتذييل والتّكميل (٦/١٥١ ـ ب)، وحاشية الغزّيّ على الجاربردي (٢٥٧).

(٢) قرأ نافع والحسن وأبو جعفر وعامّة قرّاء أهل المدينة، وأبو عمرو وبعض أهل البصرة، واليزيدي: ﴿مِنْسَاتَهُ﴾ في قوله تعالى (من سورة سبأ: ١٤): ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنْسَأَتَهُ﴾ بالإبدال ألفًا محضةً.

انظر: الكتاب (٣/٥٥٤)، ومعاني الفرَّاء (٢/٣٥٦)، وشواذ ابن خالويه (٢١)، =

و﴿ سَأَلَ ﴾[(١)]، ونَحْوُ: الوَاجِيْ وصلاً، ....

= والمحتسب (٢/١٨٦ ـ ١٨٨)، والتَّيسير (١٨٠)، والإقناع (١/٤٠٣ و ٢/٧٣٩)، والكشف (٢/٢٠٣ ـ ٢٠٤)، والبحر المحيط (٧/٢٦٧)، والطبري (٢٢/٥٠)، والقرطبي (١٤/٢٧٩)، وحجّة أبي زرعة (٥٨٤)، وإعراب القراءات الشّواذّ (٢/٣٢٥)، والنّشر (٢/٥٥).

(١) الآية الأولى من المعارج، وتحتمل القراءة في سَأل ثلاثة أوجه:

أوّلها: الألف بدل من الهمزة على التّخفيف، وهو من السؤال، والهمزة في سائل أصليّة.

ثانيها: الألف بدل من الواو على لغة من يقول: (هما يَتَساوَلان) جعله من (سِلْتَ تَسال) لغة في (السؤال) فيكون (سال يسال) كخاف يخاف، والهمزة في (سائل) كالهمزة في خائف بدل من الواو.

ثالثها: الألف بدل من الياء، وهي من (السيل)، والهمزة في (سائل) بدل من الياء، فهذا نحو كال يكيل كائل. وقد روي أن (سايل) وادٍ في جهنّم.

قراءة الجمهور ﴿ سَأَلَ سَائِلٌ ﴾، وقراءة ابن عبّاس رضي الله عنهما (سال سايِلٌ)، و(سال سَيْلٌ) فتتعيّن أن تكون على الوجه الثّالث، وقرأ ابن مسعود (سالَ سالٌ)، وقرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر والأعرج: (سال سائل).

وقال حسّان بن ثابت:

سَألَتْ هذيلٌ رسولَ الله فاحشةً ... ضَلَّتْ هُذَيْلٌ بما قالتْ ولمْ تُصِبِ

وقال زيد بن عمرو بن نعيل، أو نُبيه بن الحجّاج السّهمي:

سَـألَتَانِيْ الطَّـلاقَ أَنْ رَأَتانـيْ ... قَلَّ مالـي قـدْ جِئْتُمانِـيْ بِنُكْرِ

انظر: إعراب القرآن للنحّاس (٥/٢٧ ـ ٢٨)، وشواذّ ابن خالويه (١٦١)، وشواذ الكرماني (٢٤٩)، والكشف (٢/٣٣٤ ـ ٣٣٥)، والتبيان (٢/١٢٣٩)، والبحر (٨/٣٣٢ ـ ٣٣٣)، وإعراب القراءات الشّواذّ (٢/٦١٧)، وتحبير التّيسير (١٨٩)، والمبسوط (٤٤٦)، والنّشر (٢/٣٤١).

وأمَّا[١]:

يُشَجِّجُ رَأْسَــهُ بالفِهْرِ واجِيْ

فعلى القياس، خلافًا لسيبويه[٢].

* [التزامُ حذفِ همزةِ: خُذْ وكُلْ، دون مُرْ]

والتزموا: خُذْ وكُلْ، على غيرِ قِياسٍ؛ للكثرة، وقالوا: مُرْ، وهو أفصحُ من: أُؤْمُرْ، وأَمَّا: وأْمُرْ فأفصحُ من: وَمُرْ.

(١) الشَّاهد لعبد الرَّحمن بن حسَّان بن ثابت، لا لابنته، ﷺ أجمعين، والشَّاهد من الوافر، وهو في مجموع شعره (١٨)، والكتاب (٣/٥٥٥)، وشرح أبياته لابن السِّيرافي (٢/٣٠٦)، والخصائص (٣/١٥٢)، ونكت الشنتمري (٢/٩٨٣)، والمفصّل (٣٥١)، وشرحه لابن يعيش (٩/١١٤)، وشرح شواهد الشَّافية (٣٤١ ـ ٣٤٥)، وهو عجز بيت وصدره:

وكنـتَ أذلَّ مـن وَتِـدٍ بِقَـاعٍ

(٢) وذاك أنَّ سيبويه ساق البيت على أنَّه من التَّخفيف المخالف للقياس؛ حيث خفّفت الهمزة بإبدالها ياءً محضةً، والحال أنَّ الهمزة مضمومة وقبلها كسرة، فحقُّها وقياسها أن تجعل بَيْنَ بَيْنَ المشهور أو البعيد، على ما تقدّم بيانه وإيضاح الخلاف فيه.

والزَّمخشريّ وابن الحاجب، ومن وافقهما، يرون أنَّ الإبدال في الواجي قياسٌ، وطريقه أن يقال: كان في الأصل: (الواجِئُ)، ثمَّ سكنت الهمزة للوقف، والحال أنَّ ما قبلها مكسور، فقلبت ياءً كما يقتضي ذلك حال مثلها قياسًا.

والصَّحِيْح أن يقال، كما قال ابن النَّاظم في بغية الطّالب (١٦٦): هذا الإبدالُ شاذٌّ في الوصل دون الوقف.

انظر: الكتاب (٣/٥٥٥)، والمفصَّل (٣٥١)، والإيضاح (٢/٣٤١)، وشرح المفصَّل لابن يعيش (٩/١١٤)، وللخوارزمي (٤/٢٧٥).

* [تخفيفُ ما أوَّلُه همزةٌ دخلتْ عليها أل]

وإذا خُفِّفَ بابُ الأَحْمَرِ فبقاءُ همزةِ اللَّامِ أكثرُ، فيُقالُ: اَلَحْمَرُ، ولَحْمَرُ، وعلى الأكثرِ قِيلَ: مِنَ لَحْمَرِ، بفتحِ النّونِ، وفِلَحْمَرِ، بحذفِ الياءِ، وعلى الأقلِّ جاءَ: ﴿عَادَلُّولَىٰ﴾ [1]، ولمْ يقولوا: اِسَلْ [2]، ولا اُقُلْ؛ لاتِّحادِ الكلمةِ[3].

---

(١) النَّجم ٥٠، وعلى الأقلّ جاءت قراءة أبي عمرو وأبي جعفر ويعقوب ونافع من غير طريق قالون، وأمَّا عن طريقه فقرأ: (عادَلُؤْلى) بإدغام اللَّام المضمومة، وهمزة ساكنة بعدها، وقراءة الباقين: (عادًا الأولى) بكسر نون التَّنوين وبسكون اللَّام تليها همزة مضمومة محقَّقة.

انظر: التَّيسير (٢٠٥)، ومعاني الزَّجَّاج (٥/٧٧)، والسَّبعة (٦١٥)، والنَّشر (١/٤١٠)، والكشف (٢/٢٩٦)، والإقناع (١/٣٩٣)، والغاية في القراءات العشر للنَّيسابوري (٢٦٧)، وشواذّ الكرماني (٢٣٢)، وتحبير التَّيسير (١٨١).

(٢) نُقل عن الأخفش أنَّ من العرب من يقول: اِسَلْ؛ نظرًا إلى عروض حركة السين.

وذكر ابن خالويه أنَّ الفَرَّاء حكى هذه اللُّغة ونسبها لعبد القيس، كما حكى أبو عليّ عن أبي عثمان أنَّه سمع من يقول: اِسَلْ، ولم ينسبها، كما حكاها الجعبري عن بعض العرب، ولم ينسبها كذلك.

انظر: الحجة لابن خالويه (١٢٨، ٢٣٣)، وليس (٣١)، والألفات لابن خالويه (٥٣)، والمسائل البصريّات (١/٢١٦)، والمنصف (١/٧٠)، والتَّسهيل (٢٠٣)، وشرحه لمصنِّفه (٢/٤٦٦)، وشرح المفصَّل لابن يعيش (٩/١١٥)، وكنز المعاني شرح حرز الأماني للجعبري (١٥٧/أ).

(٣) هنا تنبيهان:

أوّلهما: أنَّ سيبويه، اقتصر على اللُّغة الأكثر، ولم يذكر غيرها. =

* [تخفيفُ الهمزتين المجتمعتين في كلمة]

والهمزتانِ في كلمةٍ إنْ سَكَنَتِ الثَّانيةُ وَجبَ قلبُها، كآدَمَ، وإيْتِ، وأُوْتُمِنَ، وليس آجَرَ منه؛ لأنَّهُ فَاعَلَ، لا أَفْعَلَ؛ لِثُبوتِ يُؤَاجِرُ، ومِمَّا قُلتُه فيه:

دَلَلْتُ ثَلاثًا على أنَّ يُؤْجِـ ـرَ لا يستقيمُ مضارِعَ آجَرْ
فِعالَةُ جاءَ[1]، والأِفْعالُ عَزَّ وصِحَّةُ آجَرَ تَمْنَعُ آجَرْ

وإنْ تحرَّكتْ وسَكَنَ ما قبلَها كسَأَّالٍ تَثْبُتُ[2].

وإنْ تحرَّكتْ وتحرَّكَ ما قبلَها فقالوا: وَجبَ قلبُ الثَّانيةِ ياءً إنِ انكسرَ ما قبلَها، أو انكسرتْ، وواوًا في غيرِه، نَحْوُ: جاءٍ[3]،

= وثانيهما: أنَّ الكِسائِيَّ والفرّاء قد حكيا أنَّ من العرب من يقلب الهمزة في مثل الأحمر والأرض لامًا، فيقول: الْحمر والْرض.

انظر: الكتاب (٣/٥٤٥)، والتَّكملة (٢١٤)، والمنصف (١/٦٩)، والمسائل المشكلة (١٨٩)، والارتشاف (١/١٣٤)، والمساعد (٤/١١٩)، والرَّضيّ (٣/٥٢)، وشرح المفصَّل لابن يعيش (٩/١١٦).

(١) المشهور كسر الهمزة من (إِجارة)، إلَّا أنَّ أبا منصور محمَّد بن علي الحَبَّان ذكر في كتابه الشَّامل في اللُّغة ضمّ الهمزة، وأنَّهم يقولون: أُجارة، وحكاه ابن سيده أيضًا، وقال: وأرى ثعلبًا حكى فتح الهمزة كذلك.

انظر: المحكم واللسان والتاج (أجر)، وحاشية الغزّيّ على الجاربردي (٢٦١).

(٢) ظ: ثبتت.

(٣) سبق الكلام في جاءٍ في أكثر من موضوع. انظر: ص (٩٢) من هذا الكتاب.

وأَيِمَّةٍ[١]، وأُوَيْدِمٍ، وأَوَادِمَ.

ومنه خَطايا في التَّقدير الأصليِّ، خلافًا للخليلِ[٢].

وقد صحَّ التَّسهيلُ في نَحْوِ ﴿أَئِمَّةٍ﴾ والتَّحقيقُ[٣].

---

(١) فإن قيل: ولِمَ لَمْ يقلبوا الهمزة الثَّانية السَّاكنة من (أَأْمِمَةٍ) مَدَّةً من جنس حركة الأولى، وابتدأوا بالأخير؟ قلت: لأنَّ الطَّرف أولى بالتَّغيير، ولأنّ الإدغام مقدَّم على الإبدال. وانظر: الجاربردي (٢٦٣).

(٢) خَطايا عند سيبويه وجمهور البصريِّين على زنة: فَعالَلُ، والأصلُ: خَطايِءُ، ثمَّ خَطائِيُ، ثمَّ خَطائِي، ثمَّ خَطاءَيُ، ثمَّ خَطاءَى، ثمَّ خَطايا.

وهي عند الخليل: فَعالَى، والأصل: خَطايِءُ، ثمَّ خَطائِيُ بالقلب المكاني، ثمَّ خَطاءَيُ، ثمَّ خَطاءَى، ثمَّ خَطايا.

انظر المسألة في: الكتاب (٣/٥٥٣، ٤/٣٧٧)، والمقتضب (١/٢٧٨)، والمنصف (٢/٥٦)، والإنصاف (٢/٨٠٥، المسألة (١١٦))، والمساعد (٤/١٠١)، والخصائص (٣/٥).

(٣) قرأ قالون وورش من طريق الأزرق وابن كثير وأبو عمرو ورويس (أيِمّة) بياء خالصة، وهذا هو مذهب البصريِّين عن أبي عمرو، ووافقهم ابن محيصن واليزيدي، وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي، وهم المتمّمون للسّبعة، وروح وخلف (أئمَّة) بهمزتين، وروي هذا أيضًا عن طريق ابن أبي أويس عن نافع، وروي عن نافع وابن كثير وأبي عمرو التَّسهيل بين بين، وقرأ قالون وهشام وأبو عمرو كذلك: (أائمة) بألف بين الهمزتين، وقرأ ورش من طريق الأصبهاني (أَيِمّة) في التوبة (١٢)، والقصص (٤١)، والأنبياء (٧٣)، كما قرأ (أايمّة) بالتّسهيل والمدّ في القصص (٥)، والسّجدة (٢٤)، وانظر: الإتحاف (٥٠)، والسَّبعة (٣١٢)، والكشف (١/٤٩٨ ـ ٥٠٠)، والإقناع (١/٣٧٠)، والتَّيسير (٣٢)، والبحر المحيط (٥/١٥)، وشرح المفصَّل لابن يعيش (٩/١١٦ ـ ١١٧)، والنَّشر (١/٣٧٨).

والتُزِمَ في بابِ أُكْرِمُ حذفُ الثَّانيةِ، وحُملَ عليه أخواتُه .

وقد التزموا قلبَها مفردةً ياءً مفتوحةً في باب مَطَايا[(١)]، ومنه خَطايا على القولينِ .

* [تخفيف الهمزتين المجتمعتين في كلمتين]

وفي كلمتين يجوزُ تحقيقُهما وتخفيفُهما [(٢)]، وتخفيفُ إحداهما على قياسِها [(٣)] .

وجاءَ[(٤)] في ....

---

(١) مَطايا جمع مَطِيّةٍ، وقد ساقوا في إعلالها طريقين:

الأوَّل: مطايِوُ، ثمَّ مطايِيُ، ثمَّ مطائِيُ، ثمَّ مطايَيُ، ثمَّ مطايا .

والثَّاني: مطايِوُ، ثمَّ مطايِيُ، ثمَّ مطائِيُ، ثمَّ مطاءَيُ، ثمَّ مطاءا، ثمَّ مطايا .

والأَوَّل أقصر وقد ذكره اليزدي ٧٩٠، ولكن الثَّاني أقيس وأشهر. ذكره الجاربردي ٢٦٥ وغيره.

(٢) الأصل: تحقيقها وتخفيفها .

(٣) تخفيف الهمزتين لغة الحجازيين، وتخفيف إحداهما لغة تميم، والخليل يختار تخفيف الثَّانية، يقول: لأنَّ الثقل بها حصل، وأبو عمرو يختار تخفيف الأولى، يقول: لأنَّها طرفٌ، والطّرف محلّ التَّغيير، وقد قرأ الكوفيّون وابن عامر بتحقيق الهمزتين، وقرأ سواهم بالتَّخفيف بين بين؛ أي: بين الهمزة والياء، ونقل عن الأخفش ﴿ يشاءُ وِلى ﴾ بإبدال الثَّانية واوًا مكسورة . قال ركن الدِّين (١٠٤) وعنه نقل الغزيّ في حاشيته على الجاربردي (٢٦٦): وهذا مذهب كثير من القرّاء، بل عزي لأكثرهم . وانظر: الإقناع (١/٣٨٣ ـ ٣٨٤)، والتذكرة (١٦٠)، والكشف (١/٧٨)، والنّشر (١/٣٨٧ ـ ٣٨٩) .

(٤) ظ: وقد جاء .

نحو[١]: ﴿يَشَاءُ إِلى﴾[٢] الواوُ أَيْضًا في الثَّانية .

وجاء في المُتَّفِقَتَيْنِ حذفُ إحداهما، وقلبُ الثَّانيةِ كالسَّاكنةِ .

(١) البقرة: ١٤٢، ٢١٣، ويونس: ٢٥، والنُّور: ٤٦ .

(٢) ص: (يشاء ولى) .

الإِعلالُ

* [تعريفه]

تغييرُ حَرْفِ العِلَّةِ للتَّخفيفِ .

* [أنواعه]

ويَجمعُهُ: القلبُ، والحذفُ، والإِسكان .

* [حروفه]

وحُروفُهُ: الألفُ، والواوُ، والياءُ [1] .

ولا يكونُ الألفُ أصلاً في مُتمكِّنٍ، ولا في [2] فِعْلٍ، ولكنْ عن واوٍ أو ياءٍ [3] .

---

(١) هذا بناءً على أنَّ الهمزة والتَّضعيف ليسا علَّةً، وهذا رأي الجمهور، وهناك من يرى أَنَّهما علّة، ونقل الأشموني هذا عن الفارسي في الهمزة، ورأي ثالث يرى أَنَّهما شبيهان بحرف العلَّة .

انظر: نزهة الطرف للميداني (١٢٥)، والأشموني (٤/٢٩٢)، والرَّضيّ (١/٣٣)، والمقتضب (١/٢٥٣)، وشرح التفتازاني على تصريف الزّنجاني (١١٨).

(٢) ليس في ظ .

(٣) انظر في عدم كون الألف أصلاً في الفعل أو الاسم المتمكّن وكونها أصلاً في الحرف وغير المتمكّن في: المنصف (١/١١٨)، وسرّ الصِّناعة (٢/٦٥٣)، والمقتضب (١/١٩٤)، والممتع (١/١١٨)، وشرح المفصَّل لابن يعيش (١٠/٥٤) .

* [مواقعُ الواوِ والياءِ]

وقد اتَّفقتا فاءَينِ: كَوَعْدٍ، ويُسْرٍ، وعَيْنَيْنِ: كَقَوْلٍ، وبَيْعٍ، ولامَيْنِ: كغَزْوٍ، ورَمْيٍ، (وعينًا ولامًا: كقُوَّةٍ وحَيَّةٍ)[1]، وتقدَّمتْ كلٌّ واحدةٍ على الأخرى فاءً وعينًا: كوَيْلٍ[2]، ويَوْمٍ، واختلفتا في أنَّ الواوَ تقدَّمتْ عينًا على الياءِ لامًا، بخلاف العكسِ، وواوُ حَيَوانٍ بدلٌ عن ياءٍ[3]، وأنَّ الياءَ

---

(١) ليست في النُّسخ المعتمدة، إلَّا أنَّها عن عدد من النُّسخ غير المعتمدة، وعن عدد من شروح الشَّافية كالرَّضيّ ٣/٧١، وركن الدِّين ١١٣١، ولطف الله الغياث ٢/٢١٦.

(٢) الويل والويب: هلكة وقُبوح، والويح: ترحّم، والويس: كلمة استملاح ورأفة وتصغير. ويضاف إلى هذه الأربعة: وَيْهٌ: كلمة تقال في الاستحثاث. أنشد ابن السكيت:

وَهْــو إذا قيل لــه وَيْهًا كُلْ ... فإِنَّــهُ مُواشِــكٌ مُسْـتَعْجِلْ
وَهْــو إذا قيــل لــه وَيْهًا فُلْ ... فإِنَّــهُ أَحْـرِ بــهِ أَنْ يَنْـكِلْ

وكذلك: وَيْك: وهي كلمة للتّنبيه، وبمعنى ويل. قال الشَّاعر:

ألا وَيْــكَ المَسَــرَّةُ لا تَدُومُ ... ولا يَبْقَى على الدَّهْرِ النَّعِيمُ

انظر: البصريات (١/٤٩٩)، والحلبيّات (١٠)، والمنصف (٣/٨٤)، والصَّاحبي (٢٨٢ ـ ٢٨٤)، والممتع (٢/٥٦٧)، واللسان (ويل، ويه).

(٣) اختلف في (حيوان) على قولين:

الأوّل: وهو مذهب الخليل وسيبويه والجمهور: أنَّ أصله حَيَيَانٌ، ثمَّ أعلّت ياؤه الثّانية واوًا، وكان قياسُه أن يقال: حايانٌ، بقلب الياء الأولى ألفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، ولكن بُقّيت الياء الأولى ولم تعلّ محافظةً على الزّنة للمحافظة على مدلوله وليكون كنظيره في هذا، وهو الجولان والطيران والغليان، وما أشبهه، وحَمْلاً له =

وقعتْ فاءً وعينًا في: يَيْنٍ[1]، وفاءً ولامًا في: يَدَيْتُ[2]، بخلاف الواو،

= على نقيضه، وهو المَوَتان .

فإن قيل: هذه علّة عدم إعلال الياء الأولى، فلمَ لَمْ تُعلَّ الثَّانية؟

فالجواب: لو أعلّت الثَّانية لحذفت لالتقاء السّاكنين، هي والألف بعدها، فيضيع الغرض الَّذي من أجله لم تعلّ الأولى .

فإن قيل: فلمَ لَمْ تبقَ الياءُ ياءً، وأعلّت واوًا، وكان في تبقيتها ياءً محافظة على المقصود الَّذي أشرت إليه .

فالجواب: إنَّما قلبوا الثَّانية واوًا كراهةً لاجتماع المثلين، وهم لو لم يقلبوا الثَّانية واوًا لاضطروا إلى عدم إدغام الأولى في الثَّانية كراهة المثلين، فيؤدّي هذا إلى صورة حَيَّانٍ، فيلتبس بالمثنّى، ويضيع الغرض الَّذي أشير إليه ابتداءً من علّة عدم قلب الياء الأولى .

فإن قيل: فلمَ قلبوا الثَّانية ولم يقلبوا الأولى، وكان في قلبها، أقصد قلبها واوًا، تحقّق جميع ما قصدوا إليه ؟

فالجواب: لأنَّ التَّغيير بالطّرف أولى .

والمذهب الثَّاني: وهو مذهب المازني، ووصفه ابن يعيش بالسّديد، وابن عصفور بالفاسد: أنَّ الواو في حَيَوانٍ أصل غير مبدلة من ياء .

وحجج كلّ مذهب مبسوطة . وانظر ما فيها من المذاهب والأقوال في الكتاب (٤٠٩/٤)، والمقتضب (٣٢٣/١)، والمنصف (٢٨٤/٢ ـ ٢٨٦)، وسرّ الصّناعة (١٥٣/١ ـ ١٥٥، ٢١١ و ٥٨٩/٢، ٥٩١)، وشرح المفصّل لابن يعيش (٥٥/١٠)، وشرح الملوكي له (٢٦٣ ـ ٢٦٤)، والممتع (٥٦٨/٢)، واللباب (٤١٨/٢) .

(١) وهو اسم واد، أو اسم عين بوادٍ، أو اسم بئر . انظر: معجم البلدان (٤٥٤/٥ ـ ٤٥٥).

(٢) يَدَيْتُ فلانًا: اتّخذت عنده يدًا، ويَدَيْتُه: أصبتُ يده .

إِلَّا في أَوَّلَ[١]، على الأَصَحِّ[٢]، وإِلَّا في الواو على وَجْهٍ[٣]، وأنَّ الياءَ وقعتْ فاءً وعينًا ولامًا في: يَيَّيْتُ[٤]، بخلاف الواوِ، إِلَّا في الواوِ على وَجْهٍ.

* [أحوال الواو والياء فاءين]

الفاء: تُقلبُ الواوُ همزةً لزومًا في نَحْوِ: أَوَاصِلَ، وأُوَيْصِلٍ، والأُوَلِ، إذا تحرَّكتِ الثَّانيةُ، بخلافِ: وُوْرِيَ.

وجَوازًا في نَحْوِ: أُجُوْهٍ، وأُوْرِيَ، وقال المازني[٥]: وفي نَحْوِ:

(١) البصريّون على أنَّ أوَّل أَفْعَلُ، والكوفيون يرون أنَّه فَوْعَلٌ. وقد تقدّم الكلام فيه في ذي الزِّيادة. انظر: ص (٢٦٣) من هذا الكتاب.

(٢) ص: على الأفصح.

(٣) مذهب أبي عليّ أنَّ الواو من باب (سَلِسَ)، ومذهب الأخفش أنّها من باب (بَبَّ)، ووافقه ابن يعيش وابن عصفور وابن النَّاظم. انظر: الحلبيّات (٨)، وسرّ الصّناعة (٢/٥٨٩ ـ ٥٩٩)، وشرح المفصّل لابن يعيش (١٠/٥٨)، والممتع (٢/٥٦١)، والتّسهيل (٢٩٢)، وبغية الطّالب (١٧٩)، والمنصف (٢/٢١٤)، والمساعد (٤/٢٣)، واللباب (٢/٤٢٦).

(٤) يقال: يَيَّيْتُ ياءً حسنةً، أي: رسمتُ ياءً حسنةً، هذا على مذهب الأخفش، وأمّا على مذهب أبي علي فتقول: يَوَّيْتُ ياءً حسنةً، ومذهباهما في الياء كمذهبيهما في الواو الآتي ذكره. انظر: سرّ الصّناعة (٢/٧٢٩، ٧٣١)، وشرح المفصّل لابن يعيش (١٠/٥٧)، والرَّضيّ (٣/٧٤)، واللسان (يا).

(٥) إذا وقعت الواو أوّلاً مفردةً مكسورة، نحو وِشاحٍ ووِسادةٍ، ففي همزها مذهبان:

الأوّل: مذهب المازني، وعليه المُبَرِّد، والفارسيّ، وابن جنّي، والصّيمري، =

إِشَاحٍ، والتَزَمُوهُ[١] في الأُوْلَى حَمْلاً على الأُوَلِ، وأَمَّا أَنَاةٌ[٢]، وَأَحَدٌ، وأَسْمَاءُ[٣]، فعلى غيرِ القياسِ .

= وابن عصفور، وأبو حَيَّان، وغيرهم . قال أبو حَيَّان: وهو مذهب الجمهور، وعليه ظاهر كلام سيبويه .

وهمزها عند هؤلاء جائز مطّرد مقيس، وحجّتهم أنَّ طبيعة الواو الضمّ، فكسرها مخالف لطبيعتها، فكأنّ الواوَ خالطتها الياءُ، وذلك شاقّ على اللسان، فعُدل عنها إلى الهمزة .

الثَّاني: مذهب الجرمي، وعدّه ابن يعيش مذهب الأكثر، وهؤلاء يقصرون همزها على السَّماع .

انظر: الكتاب (٣٣١/٤)، والأصول (٣٤٥/٣)، والتَّبصرة (٨١٤/٢)، والمنصف (٢١٢/١، ٢٢٨)، وسرّ الصِّناعة (٩٨/١)، وشرح الملوكي للثَّمانيني (٣٢٣)، ولابن يعيش (٢٧٢)، وشرح الكافية الشَّافية (٢٠٩٠/٤)، واللباب (٢٩١/٢)، وشرح المفصَّل لابن يعيش (١٤/١٠) .

(١) ظ، ص: (والتزموا) . وهو كذلك في بعض الشُّروح، كاليزدي ٨١١ .

(٢) انظر: اللباب (٢٩٢/٢)، والبحر (٥٢/٨)، وشرح الملوكي لابن يعيش (٢٧٥)، وللثَّمانيني (٣٢٩)، وقد زاد الثّمانيني على جملة ما ذكره المصنِّف قولهم: أَبَلَةُ الطَّعام، وأصله: وَبَلَةٌ من الوبيل وهو الوخيم الرديء، وقال: وهذا كلّه قليل شاذّ لا يقاس عليه.

(٣) أسماءُ: علم امرأةٍ، مذهب سيبويه أنَّه وَسْماءُ فَعْلاءُ من الوسامة، ومذهب المُبَرِّد أنَّه أفعالُ، همزته زائدة، وهو جمع اسم، ومنع من الصَّرْف للعلميّة والتأنيث المعنويّ .

انظر الخلاف فيه في: الكتاب ٢٥٦/٣، والمقتضب ٣٦٥/٣، والمذكّر والمؤنّث للمُبَرِّد ١٠٥، وسرّ الصِّناعة ٩٢/١، وشرح الملوكي لابن يعيش ٢٧٥، والممتع ٣٣٥/١ .

وتُقلبانِ تاءً في نَحْوِ(١): اتَّعَدَ، واتَّسَرَ، بخلافِ:....................

(١) قلبُ الواو والياء تاءً فاءين لافتعل وفروعه لغة أهل الحجاز، وهي الأكثر والأقيس، وبها نزل القرآن، وعدم القلب لغة غيرهم، وقد نقل عن الكِسائِيّ أنَّه سمع: الطَّريقُ ياتَسِقُ وياتَسِعُ، يريدون: يَتَّسِقُ ويَتَّسِعُ.

والقلب في الواو أكثر وأقيس منه في الياء، وقيل: أجريت الياء في هذا الموضع مجرى الواو وحملت عليها.

قال ابن جنّي في سرّ الصّناعة (١/١٤٧): العلّة في قلب الواو تاءً في هذا الموضع أنّهم لو لم يقلبوها تاءً لوجب أن يقلبوها إذا انكسر ما قبلها ياءً، فيقولوا: ايتزن وايتعد وايتلج، فإذا انضمّ ما قبلها رُدَّت إلى الواو، فقالوا: موتعد وموتزن وموتلج، وإذا انفتح ما قبلها قلبت ألفًا، فقالوا: ياتعد وياتزن وياتلجُ، فلمّا كانوا لو لم يقلبوها تاءً صائرين من قلبها مرّةً ياءً، ومرّةً ألفًا، ومرّةً واوًا، إلى ما أريناه، أرادوا أن يقلبوها حرفًا جَلْدًا تتغيّر أحوال ما قبله وهو باقٍ بحاله، وكانت التاء قريبة المخرج من الواو لأنّها من أصول الثّنايا، والواو من الشّفة، فأبدلوها تاءً، وأدغموها في لفظ ما بعدها، وهو التاء، فقالوا: اتَّعد واتَّزن واتَّلج.

وقد فعلوا هذا أيْضًا في الياء، وأجروها مجرى الواو، فقالوا في افتعل من اليبس واليسر: اتَّبس واتّسر، وذلك لأنّهم كرهوا انقلابها واوًا متى انضمّ ما قبلها في نحو موتَبِسٌ، وألفًا في نحو ياتَبِسُ، فأجروها مجرى الواو فقالوا: اتّبس واتّسر.

وقال العكبري في اللباب (٢/٣٣٤): «والعلّة في ذلك أنَّ الواو هنا ساكنة بعد كسرة وبعدها تاءٌ، وبين التاء والواو مقاربة؛ لأنَّ التاء من طرف اللسان وأصول الثنايا، وفيها نفخ يكاد يخرج من بين الثّنايا إلى باطن الشفة، والواو تخرج من بين الشفتين بحيث تكاد تقرب من باطن الشفة، وإذا كان كذلك شقّ إخراج الواو ساكنة قبل التاء فحوّلت إليها وأدغمت».

وقال في إبدال الياء تاءً (٢/٣٣٩): «وهو قليل لبعد مخرج الياء منها إلّا أنَّ بينهما مشابهة من وجهين: =

ايْتَزَرَ[(١)] .

وتُقلبُ الواوُ ياءً إذا انكسرَ ما قبلَها، والياءُ واوًا إذا انضمَّ ما قبلَها، نَحْوُ: مِيْزَانٍ ومِيْقَاتٍ، ومُوْقِظٍ ومُوْسِرٍ .

وتُحذفُ الواوُ من نَحْوِ: يَعِدُ ويَلِدُ؛ لِوقوعِها بينَ ياءٍ وكسرةٍ أَصْليَّةٍ[(٢)]،

= أحدهما: أنَّ في التاء همسًا وفي الياء خفاءً، والمعنيان متقاربان .

والثَّاني: أنَّ التاء تشبه الواو من الوجه الَّذي ذكرنا قبلُ، وبين الياء والواو مشابهة في المدّ والاعتلال، وقلب كلّ واحدةٍ منهما إلى الأخرى، ومرادفتها إيّاها في أرداف الأبيات، نحو سرحوت وتكريت، وبين أختيهما، وهما الضمّة والكسرة، تقارب بحيث جاز وقوعهما في الإقواء في القصيدة الواحدة» .

(١) مذهب الجمهور المحافظة على الواو والياء المبدلتين من الهمزة في افتعل وأخواته، وعدم قلبهما تاءً، ثمَّ إدغام التاء في التاء، وعدم القلب هنا مراعاةً للأصل الَّذي هو الهمزة، ولكون الواو أو الياء عارضتين، تزولان بزوال مقتضي القلب .

ونقل عن بعض البغداديين إجازة القلب والإدغام فيقولون: اتَّزَرَ واتَّمَرَ، وخطأه أبو علي، وقال: إن صحّت، فإنما سمع هذا من قوم غير فصحاء، ولا يؤخذ بلغتهم . وعدّه ابن مالك شاذاً، وابن هشام لحنًا .

انظر: شرح المفصَّل لابن يعيش (١٠/ ٩٤)، وشرح الكافية الشَّافية (٤/ ٢١٥٤)، والمساعد (٤/ ١٨٠)، ونزهة الطرف لابن هشام (١٥٥)، والأشموني (٤/ ٣٣٠)، والارتشاف (١/ ١٥٢) .

(٢) الحذف من نحو يعد ويزن للعلّة الَّتي ذكرت هو مذهب جمهور البصريِّين . ومذهب الكِسائِيّ والفَرَّاء، والظَّاهر أنَّه مذهب الكوفيين عامّة، أنَّ الحذف للفرق بين اللازم والمتعدّي، فلما حذفت من المتعدّي نحو يزن، ثبتت في اللازم نحو يوجل للفرق، وكان المتعدّي أولى بالحذف لأنَّ التّعدّي صار كالعوض من حذف =

ومن ثَمَّ لم يُبْنَ مثلُ: وَدَدْتُ ـ بالفتح ـ لِما يلزمُ من إعلالينِ في يَدُّ، وحُمِلَ أخواتُه نَحْوُ: نَعِدُ، وأَعِدُ، وتَعِدُ، وصيغةُ أمرِه عليه(١)، ولذلك

= الواو، ولزمت في اللازم للزومه. وقد رُدَّ هذا المذهب بأمور كثيرةٍ، بل وعجب المُبَرِّدُ من هذا المذهب جدًّا.

قلت: وهذا مذهب بطلانه واضح، وفساده بيّن، وفي سقوط الواو توجيهات وعلل وآراء أطال في ذكرها المؤدّب في دقائق التَّصريف (٢٢١)، وانظر هذه المسألة مفصّلة في: المنصف (١/١٨٨)، والكامل للمبرد (١١٥)، والإنصاف (٢/٧٨٢)، وشرح المفصَّل لابن يعيش (١٠/٥٩)، وشرح الملوكي له (٣٣٥)، والممتع (٢/٤٣٥)، والمساعد (٤/١٨٤)، والارتشاف (١/٢٣٩)، واللباب (٢/٣٥٣)، وشرح القصائد السّبع للأنباري (٢٨٧)، ومعاني الفرّاء (٢/١٥٠)، والتَّصريح (٢/٣٩٥).

(١) هذا بناءً على أنَّ الأمر فرع عن المضارع، وهذه مسألة خلافيّة، وفيها ثلاثة مذاهب:

أوّلها: مذهب الجمهور، وهو أنَّ الثَّلاثة الماضي والمضارع والأمر أصول، فكلّ منها بناء مستقلّ برأسه، وليس مفرّعًا عن غيره.

وثانيها: مذهب الكوفيين، وهو أنَّ أصول الفعل الماضي والمضارع، وأنّ الأمر مقتطع من المضارع، ولذا فهو معربٌ، أقصد الأمر، عند الكوفيين، كالمضارع، مبنيّ عند البصريِّين.

وثالثها: أنَّ الأصل في الأفعال هو الماضي؛ لأنَّهُ أسبق الأمثلة، ولإعلال المضارع والأمر بإعلاله، ولأنّ المضارع هو الماضي مع الزَّوائِد، والأمر من المضارع بعد طرح الزَّوائِد. والعجب، كلّ العجب من البصريِّين والكوفيين وغيرهم، أنّا نجد أقوالهم عند التَّحليل الإعلالي للأمثلة والأبنية تنصر القول الثّالث، والمتأمّل يرى أنّه الأسهل والأقرب.

انظر هذه المسألة في: الإنصاف (٢/٥٢٤)، وأسرار العربيّة (٣١٧ ـ ٣٢١)، وشرح الكافية الشّافية (٤/٢٠١٤)، والهمع (١/٢٦)، والمفتاح للجرجاني (٥٤)، وشرح التّصريف العزّي للتفتازاني (٦٩).

حُملتْ فتحةُ يَسَعُ ويَضَعُ على العُروضِ، ويَوْجَلُ على الأصلِ، وشُبِّهتا بالتَّجارِيْ، والتَّجارِبِ، بخلافِ الياءِ في نَحْوِ: يَيْئَسُ، ويَيْسِرُ، وقد جاءَ: يَئِسُ، وجاءَ: يَاءَسُ[١]، كما جاءَ: يَا تَعِدُ ويَاتَسِرُ، (وعليه جاء: مُوْتَعِدٌ ومُوْتَسِرٌ في لغة الشَّافعيّ)[٢]، وشذَّ في مضارعِ وَجِلَ: يَيْجَلُ، ويَاجَلُ، ويِيْجَلُ[٣].

---

(١) جاء في مضارع يَئِسَ ثلاث لغات، وهي: ياءَسُ، بقلب الياء الَّتي هي فاء الفعل ألفًا، من باب علم يعلم، ويَئَسُ نظير يَهَبُ على زنة يَعَلُ، بحذف فاء الفعل، وهي الياء، من باب علم يعلم، ويَئِسُ نظير يَعِدُ، على زنة يَعِلُ، بحذف فاء الفعل أيضًا، من باب حسِب يحسِب، وورِثَ يَرِثُ. وانظر: الكتاب (٤/٥٤)، والمنصف (١/١٩٦، ٢٠٣).

(٢) انظر في لغة الشَّافعيّ رحمه الله في الرِّسالة له (٣١، ٢١٣، ٢٣٨، ٤٦٤)، والجاربردي ٢١٣، واليزدي ٨١٦، والنِّظام النيسابوري ٣٥٣، وهي لغة الحجاز، وانظر: سرّ الصِّناعة ١/١٤٨، والمنصف ١/٢٠٥، والممتع ١/٣٨٦.

(٣) في حركة أوَّل مضارع (فَعِلَ) الصَّحيح والمثال خلاف، تفصيله:

بَهْراءُ تكسر أوائل غير المبدوء بالياء من المضارع من نحو تِعْلَمُ ونِعْلَمُ وإِعْلَمُ من غير المثال الواوي أو اليائي، ويفتحون أوَّل المبدوء بالياءِ، فيقولون: يَعْلَمُ استثقالاً للكسرة على الياء. وهذا ما يسمّونه تلتلة بهراء. وقيل: هذا لغة جميع العرب إلَّا أهل الحجاز، فهؤلاء يفتحون أوائل المضارع ياءً كان أوَّله أو غيرها.

وأسدٌ لا يكسرون في هذا النَّحْو، وإنَّما يكسرون أوائل المضارع من نحو وجل، فيقولون: أنا إِيْجَلُ، وأنت تِيْجَلُ، ونحن نِيْجَلُ، وهو يِيْجَلُ، وأمَّا نحو تِعْلَمُ، أقصد غير المثال الواوي أو اليائي، فلا يكسرون فيه، بل أوائله مفتوحة، وإنَّما كسروا في نحو يِيْجَلُ لتقوى إحدى الياءين بالأخرى، وحملوا أخواته عليه. =

وتُحْذَفُ الواوُ من نَحْوِ: العِدَةِ، والمِقَةِ(١). ونَحْوُ: وِجْهَةٍ قليلٌ(٢).

= وبعض بني كَلْبٍ يكسرون أوائل جميع المضارع صحيحًا كان من نحو تعلم أو مثالاً واويًا من نحو يِيْجَلُ، أوّله ياءٌ أو غيرها.

انظر: الصِّحاح (وجل)، والمخصّص (٢١٧/١٤)، والكتاب (٥٤/٤، ١١٠)، ومجالس ثعلب (٨١/١)، والمقتضب (٢٢٨/١)، والممتع (٤٣٢/٢)، وشرح الملوكي للثّمانيني (١٩٦)، والبحر المحيط (٣٤٣/٧)، وليس في كلام العرب (٨٥، ١٠٣)، والأمالي الشجريّة (١١٣/١).

(١) المِقَة: المحبّة، ووَمِقَهُ: أحبّه.

(٢) قال أبو عليّ في التّكملة: «فأما الوِجْهَةُ فصحّحت لأنَّهُ اسم للمكان المتوجَّه إليه، فقوله: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾ أي مكان يتوجّه إليه، ومن جعلها التّوجّه كان شاذًّا كشذوذ القُصْوَى والقَوَدِ ونحو ذلك، وهذا في المصدر أبعد لإجرائهم إيّاه مجرى الفعل، والفعل لم يصحّ في هذا النَّحْو»، وقيل: لم تحذف الواو منبهةً على الأصل».

وقال السّمين الحلبي: «وفي وجهةٍ قولان:

أحدهما، ويعزى للمُبَرِّد والفارسي والمازني في أحد قوليه: أنَّها اسم المكان المتوجَّهِ إليه، وعلى هذا يكون إثبات الواو قياسًا؛ إذ هي غير مصدر. وقال سيبويه: ولو بَنَيْتَ فِعْلَةً من الوعد لقلت: وِعْدَةٌ، ولو بنيت مصدرًا لقلت: عِدَةٌ.

الثَّاني: أنَّها مصدرٌ، ويُعزى للمازني، وهو ظاهر كلام سيبويه، فإنَّه قال بعد ذكر حذف الواو من المصادر: «وقد أثبتوا فقالوا وِجْهَةٌ في الجِهَةِ»، وعلى هذا يكون إثباتُ الواو شاذًّا منبهةً على ذلك الأصل المتروكِ في عِدَةٍ ونحوها.

والظَّاهر أنَّ الَّذي سوّغ إثبات الواو وإن كانت مصدرًا، أنَّها مصدر جاءت على حذف الزَّوائِد؛ إذ الفعل المسموع من هذه المادّة توجّه واتّجه، ومصدرهما التوجّه والاتّجاه، ولم يسمع في فِعْله: وَجَه يَجِهُ كوَعَدَ يَعِدُ، وكان الموجب لحذف الواو من عدةٍ وزنةٍ الحمل على المضارع لوقوع الواو بين ياءٍ وكسرةٍ، وهنا لم يسمع فيه =

* [أحوالُ الواوِ والياءِ عينينِ]

العينُ: تُقلبانِ ألفًا إذا تحرَّكَتا مفتوحًا ما قبلَهما[1]، أو في حُكْمِه،

= مضارع يُحمل مصدره عليه لذلك قلت: إنَّ وجهة مصدر على حذف الزَّوائِد لتوجّه أو اتّجه» .

وفي التبيان: هو مصدر في معنى المُتوجَّه إليه، كالخلق بمعنى المخلوق، أو مصدر على حذف الزَّائد لأنَّ الفعل توجّه أو اتّجه، ولم يستعمل مجرّده .

انظر: الكتاب (٤/٣٣٦)، والمقتضب (١/٢٢٧)، والمنصف (١/٢٠٠)، والتّكملة (٥٦٨)، ونزهة الطرف للميداني (٢٠٣)، واللباب (٢/٣٥٧)، والتّبيان للعكبري (١/١٢٦)، وشرح المفصّل لابن يعيش (١٠/٦٠)، وشرح الملوكي له (٣٩٢)، والدُّرّ المصون (٢/١٧٢) .

(١) إنَّما تُبدل الواو والياء ألفًا بثلاثة عشر شرطًا .

أوّلها: أن تكونا متحرّكتين، ولذلك لم تقلبا في: قَوْلٍ وبَيْعٍ .

ثانيها: أن تكون حركتهما أصليّةً، ولذلك لم تقلبا في: جَيَلٍ وتَوَمٍ، مخفّفي جَيْأَلٍ وتَوْأَمٍ .

ثالثها: أن ينفتح ما قبلهما، ولذلك لم تقلبا في: عِوَضٍ وحِيَلٍ وسُوَرٍ .

رابعها: أن يكون الحرف المفتوح قبلهما من كلمتهما، ويعبّرون عن هذا الشَّرط بقولهم: أن تكون الفتحة متّصلة، ولذلك لم تقلبا في: إن عمرَ وَجَدَ يَزِيدَ وأَكرمه .

خامسها: أن يكون اتّصالهما أصليًّا، ولذلك لم تقلبا في غُزَوٍ ورُمَيٍ مثالي عُلَبِطٍ من الغزو والرّمي؛ لأنَّ الاتّصال ليس أصليًّا؛ إذ أصلهما: غُزاوِوٌ، ورُمايِيٌ؛ لأنَّ عُلَبِطًا أصلُه عُلابِطٌ .

سادسها: أن يتحرّك ما بعدَهما، ولذلك لم تقلبا في: بيانٍ وطويلٍ وغيورٍ وخَوَرْنَقٍ . =

في اسمٍ ثلاثيٍّ، أو في فعلٍ[1] ثلاثيٍّ، أو محمولٍ عليه، أو اسمٍ محمولٍ عليهما، نَحْوُ: بَابٍ، ونَابٍ، وقَامَ، وبَاعَ، وأَقَامَ، وأَباعَ، واسْتَقامَ، واسْتَبانَ. واسْتَكانَ منه، خِلافًا للأكثرِ؛ لبُعدِ الزِّيادةِ، ولِقولِهِمْ: اسْتِكَانَةٌ[2]، ونَحْوُ الإِقامَةِ والاستقامَةِ، ومَقَامٍ ومُقَامٍ، بِخلافِ قَوْلِ

= سابعها: أن لا تكونا عينًا لـ (فَعِلَ) الّذي من باب ما وصفه للمذكّر على (أَفْعَل) ومؤنّثه على (فَعْلاء)، ولذلك لم تقلبا في: عَوِرَ وهَيِفَ وسَوِدَ وبَيِضَ وصَيِدَ.

ثامنها: أن لا تكونا عينًا لمصدر هذا الفعل، ولذلك لم تقلبا في: عَوَرٍ وغَيَدٍ وهَيَفٍ وحَوَلٍ.

تاسعها: أن لا تكونا متلوّتين بحرفٍ يستحقّ هذا الإعلال، فلذلك لم تقلبا في هَوَى والهَوى والحَيَا وهو المطر والحَوَى مصدر الحُوَّةِ.

عاشرها: أن لا تكونا عينًا لاسمٍ آخره زيادة تختصُّ بالأسماء، ولذلك لم تقلبا في: الجَوَلانِ والهَيَمانِ والصَّوَرَى والحَيَدَى.

الحادي عشر: أن لا يؤدي قلبُهما إلى إلباسٍ، ولذلك لم تقلبا في: حَيِيَ وعَيِيَ.

الثّاني عشر: أن لا تكون الواو عينًا لافتعل الدّالّ على معنى التّفاعل، فلذلك لم تقلب في: اجْتَوَرُوا واشْتَوَرُوا.

الثّالث عشر: أصالة حرف العلّة، فلو عرض قلبه لم يقلب، ولذلك لم تقلب الياء في شَيَرَةٍ لغة في شَجَرَةٍ.

انظر: أوضح المسالك (٣٩٤/٤)، والتّصريح (٣٨٦/٢)، والأشموني (٣١٤/٤)، والهمع (٢٦٩/٦)، وإيجاز التّعريف لابن مالك (١٢٨)، واللباب (٣٠٢/٢)، وحاشية الغزّيّ على الجاربردي (٢٧٦).

(١) ليس في ظ.

(٢) تقدّم تحرير مسألة استكان في أوّل الماضي. انظر: ص (١٠٨) من هذا الكتاب.

وبَيْعٍ . وطَائِيٌّ ويَاجَلُ شاذٌّ، وبِخلافِ: قَاوَلَ، وبَايَعَ، وقَوَّمَ، وبَيَّنَ، وتَقَوَّمَ، وتَبَيَّنَ، وتَقَاوَلَ، وتَبايَعَ . ونَحْوُ القَوَدِ، والصَّيدِ، وأَخْيَلَتْ، وأَغْيَلَتْ، وأَغْيَمَتْ، شاذٌّ[1] .

* [تَصْحيحُ العينِ لاعْتلالِ اللَّامِ]

وصحَّ بابُ قَوِيَ، وهَوَى؛ للإعلالين، وبابُ[2] طَوِيَ، وحَيِيَ؛ لأَنَّهُ فرعُهُ، أو لِمَا يَلْزَمُ من يَقَايُ، ويَطَايُ، ويَحَايُ.

وكثُرَ الإِدْغامُ في بابِ حَيِيَ؛ للمثلينِ[3]، ....

---

(١) انظر في علل التَّصحيح في الخصائص ٢/٣٢١، ٣/٥٢، وسرّ الصِّناعة ٢/٦٦٨، والمنصف (٢/١١٦)، وشرح الملوكي للثَّمانيني ٢٩٩، واللباب للعكبري ٢/٣٠٥.

والقَوَدُ: القِصاص، والصَّيَدُ: رفعُ الرأسِ كِبْرًا، والأَصْيَدُ مَن يفعل ذلك، وأخْيَلَتِ السَّماءُ: أَغْيَمَتْ، وأَغيَلَتِ المرأةُ ولدَها: أرضعته وهي حامل، وأغْيَلَ الرَّجلُ ولدَه وأَغالَه: جامع أمّه وهي تُرضعه .

(٢) ظ، ص: وصحّ باب .

(٣) إذا اجتمع الإعلال والإدغام في كلمة فأكثر التَّصريفيين على أنَّ الإعلال مقدّم على الإدغام، وقال بعضهم: بل العكس صحيح .

وقد قرأ المدنيان نافع وأبو جعفر، وأبو بكر عن عاصم، والبزي عن ابن كثير، وقنبل عنه في رواية أخرى، ويعقوب، وخلف، والمفضل: ﴿ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيِيَ ﴾ [الأنفال: ٤٢]، بالفكّ والإظهار، وقرأ الباقون، وأبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وحفص عن عاصم، وقنبل عن ابن كثير: ﴿ مَنْ حَيَّ ﴾ بالإدغام وفتح الحاء .

قال سيبويه: الإدغام أكثر، والفكّ عربيّ كثير، ووصفه الأخفش بالقبح، وعكس ابن الحاجب فقال: الإظهار أكثر . =

وقد يُكسرُ الفاءُ (١)، بخلافِ(٢) بابِ قَوِيَ؛ لأنَّ الإعلالَ قبلَ الإدغامِ، ولذلك قالوا: يَحْيَى، ويَقْوَى، واحْوَاوَى يَحْوَاوِي، وارْعَوَى يَرْعَوِي، فلمْ يُدغموا، وجاء: احْوِيْوَاءٌ، واحْوِيَّاءٌ، ومَنْ قال: اشْهِبَابٌ قال:

= وقال المرادي: والأكثر في كلامهم الفكّ، صرّح به النحويّون.

وقال الغزّي: الوجهان فصيحان، قرئ بهما في المتواتر.

والّذي يظهر لي أنَّ ما قاله سيبويه، وهو أنَّ الإدغام أكثر، هو الصَّحِيح.

انظر: الكتاب (٤/٣٩٥)، والمقتضب (١/٣١٧)، ومعاني الفرَّاء (١/٤١١)، والإقناع (٢/٦٥٥)، والتّكملة (٦٠٤)، والمنصف (٢/١٨٨)، والكشف (١/٤٩٢)، والنّشر (٢/٢٦٦)، والبحر (٤/٥٠١)، والدُّرّ المصون (٦/٦١٣)، والممتع (٢/٥٧٧)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٦/١١٠)، وحاشية الغزّيّ على الجاربردي (٢٧٩)، وبغية الطّالب (١٨٦)، وإيجاز التّعريف لابن مالك (١٨٨).

(١) ظاهر كلام ابن الحاجب أنَّ الكسر في (حِيَّ) مبنيًّا للفاعل جائز، وهذا مذهبٌ تبع في المصنِّفُ الزّمخشريَّ، والّذي ذكره متقدّمو النُّحاة أنّه في المبنيّ للمفعول، لا المبنيّ للفاعل، وعلى مذهب ابن الحاجب أَيْضًا بعض الشرّاح كالجاربردي وابن النّاظم وركن الدّين واليزدي ونقره كار والأنصاري والنّيسابوري وقره سنان، وسلم منه الرّضيّ.

انظر: المقتضب (١/٣١٧)، وشرح الملوكي للثّمانيني (٥١٥)، والمنصف (٢/١٨٩)، والمفصّل (٣٩١)، وشرحه لابن يعيش (١٠/١١٦)، وللمصنّف (٢/٤٧٢)، والممتع (٢/٥٧٧)، وشرح الشّافية للجاربردي (٢٧٩)، وابن النّاظم (١٨٧)، وركن الدّين (١١٠)، ونقره كار (١٩٤)، والأنصاري (١٩٤)، والنظام النّيسابوري (٣٥٨)، وقره سنان (٤٩٨)، والرّضيّ (٣/١١٦).

(٢) ص: وبخلاف.

اخْوِوَاءٌ، كاقْتِتَالٍ، ومَنْ أدغم اقْتِتَالاً قال: حِوَّاءٌ[1]، وجازَ الإدغامُ في أُحْيِيَ، واسْتُحْيِيَ، بخلافِ: أَحْيَى، واسْتَحْيَى، وأَمَّا امتناعُهم في يُحْيِي، ويَسْتَحْيِي فلئلَّا ينضمَّ ما رُفِضَ ضمُّه.

ولمْ يَبْنُوا من بابِ قَوِيَ مثلَ ضَرَبَ ولا شَرُفَ؛ كراهَةَ قَوَوْتُ وقَوُوْتُ.

---

(١) هذه أوجه أربعة، الأوّلان في مصدر اخْواوَى على مثال افْعالَّ، والأخيران في مصدر اخْوَوَى، على مثال افْعَلَّ.

الثَّاني من الأولين، وهو اخْوِيَّاءٌ، مذهب سيبويه والمُبَرِّد وابن السراج والمازني وابن المؤدّب، وغيرهم، ووصفه ابن جنّي بمذهب الأكثر، ولم يرتض ابن عصفور هذا المذهب، واختار الأوَّل.

وأجاز سيبويه الوجهين الأخيرين المذكورين في مصدر اخْوَوَى، وهما اخْوِواءٌ وحِوّاءٌ. وذكر ابن عصفور وجهًا ثالثًا، وهو حِيَّاءٌ، وقال: أبو الحسن يقول: حِوَّاءٌ، وغيره: حِيَّاءٌ. وتبعه في هذا ابن عقيل وأبو حيّان وابن مالك والغزّي.

والصَّحِيْح أنَّ حِوّاءَ وجهٌ أجازه سيبويه وتبعه المازني وابن جنّي وغيرهما، ولم ينسبوا حِيَّاءَ لأحدٍ، كما لم يقصروا حِوَّاءَ على أبي الحسن.

وذكر العكبري وجهًا رابعًا، وهو: حِيْواءٌ، قال: قلبت الواو السَّاكنة ياءً لوقوعها بعد كسرة، ولم تدغم فيما بعدها لأنَّ سكونها عارض. وهذا الَّذي ذكره غريب لم أقع عليه، وأظنّه تصحيف نسّاخ.

وللثّمانيني في شرح التَّصريف الملوكي (٥١٧) والعكبري في اللباب (٤١٩/٢) تفصيل مبسوط لهذه المسألة فانظره، وانظر: الكتاب (٤٠٤/٤)، والمنصف (٢٢١/٢)، والممتع (٣٧١/١)، والمقتضب (١٧٧/١)، والأصول (٢٥٩/٣)، ودقائق التَّصريف (٣٤٥)، والتَّكملة (٦٠٧)، وشرح المفصَّل لابن يعيش (١٢٠/١٠)، والارتشاف (٣٤٧/١)، والمساعد (٢٦٠/٤).

ونَحْوُ: القُوَّةِ والصُّوَّةِ والبَوِّ[١] والجَوِّ، مُحْتَمَلٌ؛ للإدغامِ[٢].

* [بعضُ ما لا يُعلُّ منَ الصِّيغِ وأسبابُ ذلك]

وصحَّ بابُ ما أَفْعَلَهُ[٣] لِعدَمِ تَصَرُّفِهِ، وأَفْعَلُ مَحْمُولٌ............

(١) الصُّوَّةُ: واحدة الصُّوَى، وهي الأعلام تنصب في الفيافي والمفازة المجهولة ليستدلّ بها على الطَّريق، وجماعة السّباع .

والبَوُّ، جلدُ ولدِ البعيرِ يحشى تبنًا أو غيره لتتوهّمه الأمُّ ولدَها فترأمه وتدرّ .

(٢) قال ركن الدِّين: إنَّما جاز نحو القُوَّةِ والصُّوَّةِ لحصولِ الخفّة بالإدغام، لأنَّ اللسان يندفع بالمثلين في الإدغام دفعة واحدة .

وذكر أبو الفتح وجهًا آخر لاحتمال نحو القُوَّة والصُّوَّةِ وهو أنَّها أسماء، والأسماء يؤمن معها ثقل التّصرّف .

وذكر الجاربردي أنَّ بعض شرّاح المفصّل، ومعلوم أنَّ الشّافية بنت المفصّل، ذكر أنَّ الرِّواية عن الزَّمخشريّ مُحتمَلٌ بفتح الميم الثَّانية، وفسَّره بأنّ معناه أنَّه موضع احتمال الإدغام، أي أن نحو القوّة والصّوّة يحتملُ الإدغامَ؛ لأنَّ شرط الإدغام سكون الأوَّل وتحرّك الثّاني، وهذا الشَّرط متحقّق هنا، فلذا جاء الإدغام . وذكر الجاربردي: أنَّ الأولى التَّفسير الَّذي عليه الشرّاح، وهو أنَّ هذا النَّحْوَ محتمَلٌ، أي مُسوَّغٌ ومُغْتَفَرٌ للإدغام، واللام في الإدغام تعليليَّة .

وذكر نقره كار أنَّ اللَّفظة تحتمل كسر الميم، فيكون المعنى: أنَّ نحو القُوَّةِ والصُّوَّة محتمِلٌ، أي مسوِّغٌ للإدغام، بسبب سكون أوَّله وتحرّك ثانيه .

انظر: المنصف (٢/٢١١)، وشرح الرّضيّ (٣/١٢٣)، والجاربردي (٢٨٠)، ونقره كار (١٩٦)، وركن الدِّين (١١١)، وشرح المفصَّل لابن يعيش (١٠/١١٩) .

(٣) وأَفعِلْ به في التعجّب محمولٌ على ما أَفْعَلَه فيه . نبّه إلى ذلك التَّصريفيّون .

وانظر: المنصف (١/٣١٥)، وبغية الطّالب (١٩١)، وركن الدِّين (١١١) .

عليه[١]، أَوْ لِلَّبْسِ بِالفِعْلِ، وازْدَوَجُوا[٢]، واجْتَوَرُوا؛ لأَنَّهُ بمعنى تَفَاعَلُوا[٣]، وبابُ اعْوَارَّ، واسْوَادَّ؛ لِلَّبْسِ، وعَوِرَ، وسَوِدَ؛ لأَنَّهُ بمعناه[٤].

---

(١) ليس في ص.

(٢) ظ: وباب ازدوجوا واجتوروا.

(٣) قال ابن مالك في الإيجاز (١٣٨): «وممّا كُفَّ سببُ الإعلال فيه بالحمل على غيره في التّصحيح افتعلَ الموافق تفاعَلَ، نحو: اجتور القومُ، فإنّه بمعنى تجاوروا، فعوملا معاملةَ عَوِرَ واعورَّ. وهذان أولى بتلك المعاملة؛ لأنَّ تفاعَلَ بالدّلالة على معنى لا يستغني بفاعلٍ واحدٍ كالتّجاور، أحقُّ من افتعل، فيجب أن يتبعه في لفظه كما تبعه في معناه. ويدلّ على أصالة تفاعل في المعنى المذكور وأولويّته به أنّه لا يوجد افتعل دالًّا عليه دون مشاركة تفاعل، ويوجد تفاعل دالًّا عليه دون مشاركة افتعل، نحو تناظر القوم وتجادلوا وتنازعوا وتكالموا وتتابعوا وتساءلوا وتقابلوا وتمالؤوا وتدانوا وأمثال ذلك كثيرة».

وإنْ كان افتعل لغير الاشتراك في الفاعليّة والمفعوليّة فيجب إعلالُه، واويًّا كان أو يائيًّا، وذلك نحو اجتاز واعتاد وارتاب وامتاز وابتاع، ونبّه إلى ذلك الغزّيّ وغيره.

انظر: حاشية الغزّي على الجاربردي (٢٨٢).

وانظر: التّكملة (٥٧٩)، والمنصف (١/٢٥٩)، وشرح الملوكي للثّمانيني (٢٩٧)، وابن يعيش (٢٢٠)، واللباب (٢/٣٠٥).

(٤) قالوا: إنَّ عَوِرَ محمولٌ على اِعْوَرَّ، واِعْوَرَّ محمولٌ على اِعْوارَّ.

انظر: الممتع (٢/٤٨٣)، وشرح الكافية الشّافية (٤/٢١٣٩)، والإيجاز لابن مالك (١٥٦).

والّذي عليه الأكثر أنَّ عَوِرَ ونحوه محمول على اعورَّ حملَ فرعٍ على أصلٍ، يريدون أنَّ الأصل في الدلالة على الألوان والعيوب والصّفات المستحسنة هو افعلَّ المزيد، ودلالة عَوِرَ المجرّد عليه ليست أصلاً في ذلك. =

= وقيل: هو حملُ أصلٍ الَّذي هو عَوِرَ المجرّد على فرعٍ الَّذي هو اعورّ المزيد .

وذهب قومٌ إلى أنَّ نحو اعورّ محمولٌ على عَوِرَ، حملَ الفرع المزيد على الأصل المجرّد .

انظر: التَّكملة (٥٧٩)، والمنصف (٢٥٩/١)، وشرح الملوكي للثَّمانيني (٢٩٧)، ولابن يعيش (٢٢٠)، واللباب (٣٠٥/٢) .

وقال ابن مالك في الإيجاز (١٣٧): «وإنَّما لم تعلّ عين هذا النَّوع، مع تحرّكها وانفتاح ما قبلها، حملاً على افْعَلّ كاعورّ، فإنَّهما مستويان في ألّا يستغني عنهما أو عن أحدهما، أَفْعَلُ الَّذي مؤنّثه فَعْلاءُ، فأرادت العرب أن يتوافقا لفظًا كما توافقا معنًى، وذلك بحمل أحدهما على الآخر، وكان حملُ فَعِلَ على افْعَلَّ فيما يستحقّه من التَّصْحيح أولى من حمل افْعَلَّ على فَعِلَ فيما يستحقّه من الإعلال؛ لأنَّ التَّصْحيح أصلٌ، والإعلال فرعٌ .

وأيضًا: فإنَّ فعِلَ لا يلزمُ بابَ (أَفْعَلَ فَعَلاءَ)، و(افعلّ) يلزمه غالبًا، فكان الَّذي يلزم المعنى الجامع بينهما أولى بأن يجعل أصلاً، ويُحمل الآخر عليه .

وأيضًا: فإنَّ إعلال اعورّ ونظائره يُوقع في التباس؛ لأنَّهُ متعذّرٌ، إلَّا أن تُنقلَ حركة عينه إلى فائه، وتحذف همزة الوصل للاستغناء عنها بحركة الفاءِ، فيصير اعورّ حينئذٍ: عرَّ، مماثلاً لفاعَلَ منَ العُرِّ، وتصحيح عَوِرَ ونظائره لا يوقع في شيء من ذلك، فكان متعيّنًا .

وأمَّا العَوَرُ وغيره من مصادر فَعِلَ المذكور فصحّح حملاً على فِعْله، كما أعلّ الغارُ بمعنى الغيرة حملاً على فِعْلِهِ .

ومن العرب من يقول في عَوِرَ: عارَ، فمقتضى الدَّليل أن يكون المصدرُ عارًا .

ولو قيل: إنَّما صحّحَ العَوَرُ حملاً على الأعورِ لكان صوابًا» .

وما تَصَرَّفَ[(١)] مِمَّا صَحَّ صَحيحٌ أَيْضًا، كأَعْوَرْتُهُ، واسْتَعْوَرَ[(٢)]، ومُقَاوِلٍ، ومُبَايِعٍ، وأَسْوَدَ، ومَنْ قالَ: عَارَ قالَ: أَعَارَ، واسْتَعَارَ، وعَائِرٌ.

وصحَّ تَقْوالٌ، وتَسْيَارٌ؛ لِلَّبْسِ، ومِقْوَالٌ، ومِخْيَاطٌ؛ لِلَّبْسِ، ومِقْوَلٌ ومِخْيَطٌ مَحذوفانِ منهما، أوْ بمعناهما[(٣)].

---

(١) الأصل: وما تُصُرِّفَ.

(٢) ظ، ص: (واستعورته). وهو كذلك في عدد غير قليل من نسخ المتن والشّروح.

(٣) ههنا أمران يحتاج إلى التّنبيه إليهما:

أوّلهما: أنَّ نحو مِقْول صُحِّح بالحمل على مِقْوال. ذكر ذلك المصنِّف في المتن، وغير المصنِّف، وسكت عنه عدد من الشُّرّاح ولم يبيّنوه. قال ابن مالك في تعليل تصحيحه: «إنَّ فيه ما في مَقامٍ من مُوافقة الفعل من وجهٍ، ومخالفته من وجهٍ، فكان هذا يقتضي إعلاله، لكنّه أشبه، لفظًا ومعنًى، المخالفَ في الوزن والزّيادة المستحقَّ للتَّصحيح، وهو مِفْعالٌ، كمِغْوَارٍ، ومِهْيافٍ، فحُمل عليه في التَّصْحيح.

أمَّا شبهه به في اللَّفظ فظاهر؛ لأنهما لا يختلفان إلَّا بإشباع فتحة العين.

وأَمَّا شبهه به في المعنى فلأنّ كلًّا منهما يكون آلةً، كمِحْمَلٍ ومِكْيالٍ، وصفةً مقصودًا بها المبالغة كمِهَرٍّ ومِحْضارٍ، فسُوّي بينهما في التَّصْحيح، كما فُعل بعَوِرَ واعْورَّ، ويَعْوَرُ ويَعْوَرُّ».

وثانيهما: أنَّ أغلب التَّصريفيين على أنَّ اعورّ أصلُ اعوارّ، ومِقْولٌ أصلُ مِقْوالٍ، ومعظمهم قائل بحمل الأصل منهما على الفرع في التَّصْحيح وعدم الإعلال. أَلَيْسَ الأَولى والأسهل والأقلّ كلفةً والأوفق لقواعدهم والأطرد لها لو عكسوا؟

انظر: المنصف (١/٣٢٣)، والكتاب (٤/٣٥٥)، والممتع (٢/٣٨٧)، وشرح المفصَّل لابن يعيش (١٠/٨٦)، وشرح الكافية الشّافية (٤/٢١٤٠)، والإيجاز لابن مالك (١٥٨).

وأُعِلَّ نَحْوُ: يَقُوْمُ، ويَبِيْعُ، ومَقُوْمٍ، ومَبِيْعٍ، بغيرِ ذلك لِلَّبْسِ.

ونَحْوُ: جَوَادٍ، وطَوِيْلٍ، وغَيُوْرٍ؛ لِلإلباسِ بِفَاعِلٍ، أَوْ بفَعَلٍ[1]، أَوْ لأَنَّهُ ليس بجارٍ على الفِعْلِ، ولا مُوافِقٍ، ونَحْوُ: الجَوَلاَنِ، والحَيَوَانِ، والحَيَدَى، والصَّوَرَى[2]؛ للتَّنْبيهِ بحركَتِهِ على مُسمَّاهُ، والمَوَتَانِ؛ لأَنَّهُ نَقِيْضُهُ، أَوْ لأَنَّهُ ليس بجارٍ، ولا مُوافِقٍ[3]، ونَحْوُ: أَدْوُرٍ وأَعْيُنٍ؛ للإلباسِ، أَوْ لأَنَّهُ ليس بجارٍ، ولا مُخَالِفٍ، ونَحْوُ: جَدْوَلٍ، وخِرْوَعٍ، وعُلْيَبٍ[4]؛ لِمُحافَظَةِ الإِلْحاقِ، أَوْ للسُّكونِ المَحْضِ.

---

(١) ظ، ص: (بفَعَلَ)، وفي الأصل: (بفَعَلٍ). وكلاهما صحيح، لأَنَّهُ لو قيل: جادَ، لتوهّم أَنّه فعل ماضٍ، أو أَنّه فَعَل كحسَنٍ، وأعلّت عينه ألفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها.

(٢) الحَيَدَى: وصفٌ للحمار ولغيره، يقال: حمارٌ حَيَدَى إذا كان كثيرَ الحَيْدِ، أي العدول والميلان، عن ظلّه لفرط نشاطه.

والصَّوَرَى: المائل، واسم ماءٍ بعينه بقرب المدينة، وانظر: معجم البلدان ٤٣٢/٣.

(٣) وذكر ابن مالك وجهين ثالثًا ورابعًا لعلل التَّصْحيح، وذكر العكبري وجهًا خامسًا.

انظر: شرح الكافية الشّافية ٢١٣٢/٤، وإيجاز التَّعريف ١٤٠، واللباب ٣٠٤/٢، وحاشية الغزّيّ على الجاربردي ٢٨٥.

(٤) الخِرْوَعُ: شجرة بحجم شجرة التّين، صغيرة، ذات ورق مثل كفّ الإنسان، شبيه بورق الدُّلْب، إِلَّا أَنَّه أكبر، وذات ثمرٍ خشنٍ على هيئة حبّاتٍ كأنّها بيض العصافير، ومنها يستخرج دهن الخروع للتداوي به، ولغير ذلك.

والعُلْيَبُ: اسم وادٍ على طريق اليمن بتهامة، وقيل: اسم لماء. وانظر: معجم البلدان ١٤٨/٤، واللسان (علب)، والمعتمد في الأدوية المفردة للملك المظفّر ١٢١، ١٥٦.

* [قلبُ الواوِ والياءِ ـ عينين ـ همزةً]

وتُقلبان همزةً في نحو قَائِمٍ وبَائِعٍ المعتلِّ فِعلُهُ(١)، بخلاف نحو عَاوِرٍ. ونَحْوُ شاكٌ وشاكٍ شاذٌّ(٢)، وفي نحو: جاءٍ قولان؛ قال الخليل: مقلوبٌ كالشَّاكِيْ، وقيل: على القياس(٣)، ....

---

(١) هذا هو قول الأكثرين، وقال عبد القاهر، ومن وافقه: بل قلبت العين من نحو قائل وبائع همزة ابتداءً. وقد نبّه إلى ذلك الغزّي في حاشيته على الجاربردي (٢٨٦)، وانظر: كتابٌ في التَّصريف للجرجاني (٨٦)، والمفتاح في التَّصريف المنسوب للجرجاني أَيْضًا (٧٣، ١٠٩)، وسرّ الصِّناعة (١/ ٩٣).

(٢) في اسم الفاعل من الأَجْوف أربع لغات:

الفصحى: إبدال العين ألفًا، ثمَّ همزةً، أو همزة ابتداءً، على الخلاف السَّابق الذكر، فيقال في شاكَ ولاثَ وهارَ: شائكٌ ولائثٌ وهائرٌ.

الثَّانية: القلبُ بجعل العين موضع اللَّام، ثمَّ الإعلال إعلال قاضٍ، فيقال: شاكٍ ولاثٍ وهارٍ، على زنة فالٍ.

الثَّالثة: حذف العين تخفيفًا من غير تعويضٍ، فيقال: شاكٌ ولاثٌ وهارٌ، ووزنها فالٌ.

الرَّابعة: إبدال العين ألفًا، فيقال: شاكٌ، ولاثٌ وهارٌ، والأصلُ فيها: شَوِكٌ ولَوِثٌ وهَوِرٌ، على زنة فَعِلٍ.

قال أبو الفتح: «يقال: رجلٌ صاتٌ، أي شديد الصَّوت، وحمارٌ صاتٌ، كما يقال: رجل مالٌ: كثير المال، ورجل نالٌ: كثير النّوال، وكبش صافٌ: كثير الصُّوف، وبئر ماهةٌ: كثيرة الماءِ، ورجل هاعٌ لاعٌ، وامرأة هاعةٌ لاعةٌ، ورجل خافٌ، ويوم طانٌ وراحٌ: كثير الطِّين والرِّيح. وتقدير هذه الأوصاف كلّها عندنا فَعِلٌ مكسورة العين».

انظر: الكتاب (٤/ ٣٧٧)، وسرّ الصِّناعة (١/ ١٠، ٩١، ٣٥٧)، والمنصف (٢/ ٥٢)، والممتع (٢/ ٤٦٤).

(٣) تقدّم الكلام في جاءٍ. انظر: ص (٩٢، ٣٢٠) من هذا الكتاب.

وفي نحو: أَوَائِلَ وبَوَائِعَ، مِمَّا وَقَعَتَا فيه بعد ألف بابِ مساجِدَ وقبلَها واوٌ أو ياءٌ[(١)]، بخلاف: عَوَاوِيرَ، وطَوَاوِيْسَ. وضَيَاوِنُ شاذٌّ[(٢)].

وصَحَّ عَوَاوِرُ، وأُعلَّ عَيَائِلُ؛ لأنَّ الأصل عَوَاوِيرُ فحُذف[(٣)]، وعَيَائِلُ فأُشبعَ.

ولم يفعلوه في باب مَقَاوِمَ ومَعَايِشَ؛ للفرق بينه وبين باب: رَسَائِلَ وعَجَائِزَ وصَحَائِفَ، وجاء ﴿ مَعَائِشُ ﴾[(٤)] بالهمزة على ضعفٍ، والتُزِمَ

---

(١) مذهب الخليل وسيبويه والمُبَرِّد والجمهور قلب اللين بعد الألف همزةً، والأخفش ووافقه الزجَّاج لا يهمزان، إلَّا في الواوين من نحو أوائل، وردّ المُبَرِّدُ وابن جنّيّ وغيرهما مذهب الأخفش، وذكر المازني أنَّ الهمز هو الوجه والقياس، ورواه عن الأصمعي.

انظر: الكتاب (٣٥٧/٤، ٣٦٩ ـ ٣٧١)، والمقتضب (٢٦٠/١ ـ ٢٦٥)، والأصول (٣٩٦/٣ ـ ٣٩٨)، والمنصف (٤٣/٢ ـ ٥٠)، والممتع (٣٣٧/١ ـ ٣٤١)، والجاربردي (٢٨٨)، والمساعد (٩٤/٤)، وشرح الملوكي لابن يعيش (٤٨٦)، وإيجاز التَّعريف لابن مالك (٧١)، واللباب (٤٠٤/٢).

(٢) العَواويرُ: جمع عُوّارٍ، وهو القذى والرَّمَدُ في العين.

والضَياوِنُ: جمع ضَيْوَنٍ، وهو السِّنَّوْرُ الذَّكرُ، وهو القطّ البرّيُّ.

والعَيائيلُ والعَيائِلُ: جمع عَيِّلٍ، واحدُ عِيالِ الرَّجل، وهم مَن يعولُهم.

(٣) الأصل: ص: فحذفت.

(٤) قرأ الجمهور بالياء، وقرأ الأعرج وزيد بن علي، والأعمش، وخارجة عن نافع، وابنُ عامر في رواية: (معائش) بالهمز.

وقد نسب أئمّة القُرَّاء كابن مجاهد وأئمة النُّحاة هذه القراءة إلى الغلط، قال ابن أبي مريم في الموضح (٥٢٢/٢): «رواها خارجة بن مصعب عن نافع، والوجهُ أنَّه =

همزةُ[(١)] مَصَائِبَ .

= على وجه الغلط؛ لأنَّ القياس أن تكون غير مهموزة لأنَّها جمع معيشةٍ، وهي مَفْعُلَةٌ من العيش، فالياء عين الفعل، فوجب أن تصحّح ولا تعلّ، وتصحيحها أن تبقى ياءً، وإعلالها أن تقلب همزة، إلَّا أنَّهم شبّهوها بما الياء فيه زائدة كسفينة، فهمزوها في الجمع، كما همزوا سفائن، وتشبيهها بها تشبيه غلط؛ لأنَّ ياء معيشة أصل، وياء سفينة زائدة، لأنَّها فعيلة، ومثل هذا الغلط قولهم في جمع مصيبة: مصائب فهمزوها، والقياس مصاوب، إلَّا أنَّهم أعلّوها على التَّشبيه المذكور.

وقرأ الباقون ﴿معايش﴾ بالياء، وهو الأصل المنقاس؛ لأنَّهُ جمع معيشة، والياء فيها عين الفعل، فلا يجوز إعلالها بالهمز في الجمع، فإن كانوا أعلّوها بالإسكان في الواحد، لأنَّ الإعلال في الأسماء إنَّما يكون لموافقة أَبْنِيَة الأفعال، وجمع التَّكسير يزيل موافقة الفعل في البناء، فقد زال المعنى الموجب للاعتلال، فوجب التَّصْحيح؛ لأنَّ الجمع لا يكون في الأفعال. وأمَّا سفاين فإنَّها تهمز لأنَّ الياء في سفينة مدّة زائدة، فوجب أن تقلب في الجمع همزة؛ لأنَّ تحريك المدّة همز».

إلَّا أنَّ عددًا من النُّحاة، وخاصّةً المتأخّرين منهم، قالوا بقبول هذه الرِّواية، وعدم الاندفاع نحو القول بالغلط أو الفساد. قال أبو حَيَّان: «وليس بالقياس؛ لكنّهم رووه وهم ثقات فوجب قبوله، وشذّ هذا الهمز كما شذّ في منائر جمع منارة، وأصلها: مَنْوَرة، وفي مصائب جمع مصيبة، وأصلها: مُصْوِبَة، وكان القياس: مناور، ومصاوب، وقد قالوا: مصاوب على الأصل، كما قالوا في جمع مَقامةٍ: مَقاومُ، ومعونةٍ: معاونُ». انظر: البحر المحيط (٤/٢٧١)، ومعاني الأخفش (١/٣٢٠)، والزجّاج (٢/٣٢٠)، وإعراب القرآن للنحَّاس (٢/١١٥)، والكشَّاف (٢/٣٦٨)، والدُّرّ المصون (٥/٢٥٨)، ومعاني الفَرَّاء (١/٣٧٣ـ ٣٧٤)، والمنصف (١/٣٠٧ ـ ٣٠٨)، والسَّبعة (٢٧٨)، وشواذّ ابن خالويه (٤٨)، والإتحاف (٢٢٢)، وشرح الملوكي للثَّمانيني (٥٠١).

(١) ص: همز.

* [حكمُ الياءِ عينًا لفُعْلَى][1]

وتُقلبُ ياءُ فُعْلَى ـ اسمًا ـ واوًا في نحو: طُوبَى، وكُوسَى، ولا تُقلبُ في الصِّفة، ولكن يُكسرُ ما قبلَها فتسلمُ[2] الياءُ، نَحْوُ[3]: مِشْيَةٍ حِيكَى، و﴿ قِسْمَةٌ ضِيزَى ﴾[4]، وكذلك بابُ بِيْضٍ، واختُلِفَ في غيرِ ذلك،

---

(١) هذه مسألة كثر الخلاف فيها، وليس مقصورًا على سيبويه والأخفش. قال ابن مالك: «وأمَّا الصِّفة الَّتي على وزن فُعْلى، كالكِيْسى والخِيْرى، مؤنثي الأكيس والأخير، فالأجود فيه إبدال الضمّة، وتسلم الياء، تشبيهًا لألف التَّأنيث بهائه في تقدير تمام الكلمة بدونهما، وإيثارًا بأخفّ الإعلالين أثقل المثالين، وهو الصِّفة، فلو كان اسمًا كطُوبى تعيّن أثقل الإعلالين، وهو إبدال الياء واوًا؛ لأنَّ الاسم أخفّ من الصِّفة، فكان أحمل لمزيد الثّقل، كما حرّكوا عين فَعْلَةٍ اسمًا حين جمعوه، ولم يحرّكوه من الصِّفَات، نحو جَفَنَاتٍ وضَخْماتٍ، وقد روي عن العرب: الكُوسى والخُورى، فعوملا معاملة عُوْطَطٍ، تشبيهًا للألف، للزومها وعدم انفصالها، بالحرف الثَّاني من عُوْطَطٍ، وكذلك روي الضُّوقى في أنثى الأضيق». الإيجاز (٩١)، وانظر: الكتاب (٤/٣٦٤)، والمقتضب (١/٣٠٤)، والتّكملة (٦٠٢)، والمنصف (٢/١٦١)، وشرح الكافية الشّافية (٤/٢١٢١)، وشرح المفصّل لابن يعيش (١٠/٩٧)، واللباب (٢/٤٢٣).

(٢) ظ: لتسلم.

(٣) مذهب سيبويه والفرّاء أنّه ليس في الكلام فِعْلى بكسر الفاء وصفًا، وأثبته الأخفش وأبو زيد وأبو حاتم، وقالوا على ذلك: عِزهًى، وضِيزًى، وكِيصًى للرّجل ينزل وحده.

انظر: الكتاب (٤/٢٥٥، ٣٦٤)، ومعاني الفرّاء (٣/٩٩)، وليس (٢٥٦)، والتّسهيل (٢٩٤)، والمساعد (٤/٤٠ ـ ٤١).

(٤) النّجم: ٢٢ . قرأ ابن كثير (ضِئزى) بالهمز وكسر الضّاد، وقرأ زيد بن علي (ضَيْزى) =

فقال سيبويه: القياسُ الثَّاني، فنحوُ مَضُوْفَةٍ شاذٌّ عندَه، ونحوُ: مَعِيْشَةٍ يجوزُ أَنْ يكونَ مَفْعُلَةً ومَفْعِلَةً، وقال الأخفشُ: القياسُ الأَوَّلُ، فمَضُوفَةٌ قياسٌ عندَه، ومَعِيْشَةٌ: مَفْعِلَةٌ، وإِلَّا لَزِمَ مَعُوْشَةٌ[1]، ....

= بياء ساكنة وضاد مفتوحة، وروى الفرَّاء أنّك تقول أَيْضًا: ضَأْزى وضُؤْزى، بفتح الضَّاد وبضمّها مع الهمز فيهما، ولم تأتِ بهما قراءة . وانظر: معاني الفرَّاء ٩٨/٣، والكشف ٢٩٥/٢، والبحر ١٦٢/٨، وبغية الطَّالب ١٩٦ .

(١) مذهب التَّصريفيين أنَّ الجمع الَّذي على فُعْلٍ، كحُمْرٍ وزُرْقٍ في جمع أحمر وأزرق، إن كان يائيّ العين قُلبت ضمّة فائه كسرةً لتسلم الياء، نحو بِيْضٍ، وأصلُه بُيْضٌ، ثمَّ قلبت الضمّة كسرة لتسلم الياء .

أمَّا المفرد من هذا النَّوع ففيه خلافٌ:

ومذهب الخليل، فيما نسبه إليه ابن جنّيّ واختاره، وهو مفهوم كلام سيبويه، ومذهب جمهور البصريِّين أنَّ المفرد كالجمع سواءٌ .

ومذهب الأخفش أنَّ المفرد مخالف للجمع في هذه المسألة، فهو على رأي الجمهور في الجمع، وأمَّا في المفرد فيقول في مِثالِ حُمْرٍ من البياض: بُوْضٌ .

قال ابن مالك: «إذا انضمّ ما قبل الياء السَّاكنة المفردة، واتّصلت بالآخر، أو ما هو في حكم الآخر، أُبدلت الضمَّةُ كسرةً، فسلمت الياءُ، جمعًا كان ما هي فيه كبِيْضٍ، أو مفردًا كعِيْسَةٍ؛ من قولهم: جملٌ أعيسُ؛ أي: أبيضُ بيِّنُ العِيْسَةِ والعَيَسِ، فالأصلُ فيهما: بُيْضٌ وعُيْسَةٌ، ثمَّ فُعِلَ بهما ما ذُكر .

والدَّليل على ضمّ هذه الباء وهذه العين في الأصل أنَّ بِيضًا جمع لصفةٍ على أَفْعَلَ؛ مذكّر فَعْلاءَ، فيجب كونه على فُعْلٍ، كأَحْمَرَ وحُمْرٍ، وأَخْضَرَ وخُضْرٍ، وأنّ العِيْسَةَ اسمٌ للونِ الوصف منه على أَفْعَلَ وفَعْلاءَ، فيجب كونُه على فُعْلَةٍ، كالحُمْرَةِ والخُضْرَةِ .

فلو انفصلت الياءُ أُقِرَّتِ الضمَّةُ الَّتي قبلها، وقُلبت الياءُ واوًا، كمُوسِرٍ؛ اسم فاعلٍ من أَيْسَرَ إذا استغنى، وعُوْطَطٍ بمعنى عُيَّطٍ، وهي النّوق الَّتي لم تحمِلْ، =

= يقال: عاطتِ النَّاقةُ تعيطُ: إذا ضربها الفحل ولم تحمل، والعُوْطَط أَيْضًا مصدرُ عاطَتِ النَّاقةُ.

وإنَّما لم تُقَرَّ الضمَّةُ قبلَ الياءِ المتّصلةِ بالآخرِ فتنقلب واوًا، وأُقِرَّت قبل الياء المنفصلة من الطّرف؛ لأنَّ أحد الأمرين لازمٌ؛ إمَّا إبدالُ الضمَّة كسرةً، وإمَّا إبدال الياء واوًا. أخفُّهما إبدال الضمَّة، فاستعمل في أحقّ المحلّين بالتّخفيف، وهو ما اتّصل بالآخر، واستعمل الآخر فيما انفصل عنه؛ لأنَّ الواو مستثقلةٌ، واستثقالها متزايد بتأخّرها، وإن كان الموضعُ لها بالأصالة، فكيف إذا كان لغيرها.

وقد يُعترض على هذا بأن يقال: التَّغيير بتبدّل الحرفِ أشدُّ من التَّغيير بتبدّل الحركةِ، فكان القريب من الآخِرِ أحقَّ به من البعيد.

والأَوْلى أن يُقال: لمَّا كان تبدُّل الحركة يلزم منه زوالُ الوزن الأصليّ كان أَمْكَنَ في الإعلال، وأبعدَ من التَّصْحيح، فخُصّ به ما قَرُبَ من الآخرِ الَّذي هو بالإعلال أَوْلى، بخلاف تبدُّلِ الياء واوًا مع بقاءِ الضمَّة فإنَّه كلا تغيير؛ لبقاء الوزن الأصليَ.

وأيضًا: فإنَّ تبديل الضمَّة بكسرةٍ محضةٍ عملٌ محضٌ؛ لأنَّهُ اختياريٌّ، وتبدُّل الياء بعد الضمَّة واوًا عملٌ اضطراريٌّ، فأشبه التَّصْحيحَ، فخُصَّ بما بَعُدَ من الطّرف.

وفَرَّقَ أبو الحسنِ بين الجمعِ والمفرد في هذا الحكم، فرأى أنَّ إبدال الضمَّة كسرةً؛ لتسلم الياءُ، مخصوصٌ بالجمعِ؛ لأنَّ فيه ثِقَلاً ليس في المفرد، فأُوثر بأخفّ الإعلالين. ولو كان الأمر كما ادّعى لقيلَ في عِيَسَةٍ: عُوْسةٌ؛ لأنَّهُ مفردٌ.

ويمكن الاعتذارُ لأبي الحسنِ عن عِيَسَةٍ بأنّ فيه ثقلاً؛ للزوم تأنيثه، فأشبه الجمعَ.

وقد حكى الأزهريُّ أنَّ من العرب من يقول: مَعُوشَةٌ، في مَعِيْشَةٍ ن وهذا مِمَّا يُقوّي قولَ أبي الحسنِ؛ لأنَّ المَعُوشَةَ: مَفْعُلةٌ؛ من العيش، وهو مفردٌ، ولكنَّ الاستدلال به لا يساوِي الاستدلالَ بِعيَسَةٍ ولا يُقارِبُهُ؛ لأنَّ جميع العرب يقولون: =

وعليهما[1] لو بُني من البَيْع مثل تُرْتُبٍ لقيلَ: تُبِيْعٌ وتُبُوْعٌ .

* [حكمُ الواوِ المكسورِ ما قبلَها عينًا]

وتُقلبُ الواوُ المكسورُ ما قبلَها في المصادرِ ياءً، نَحْوُ: قِيَامًا، وعِيَاذًا، وقِيَمًا؛ لإعلالِ أفعالِهَا[2]، وحَالَ حِوَلاً كالقَوَدِ[3]، بخلافِ مَصْدرِ نَحْوِ لاوَذَ[4].

وفي نَحْوِ: جِيَادٍ، ودِيَارٍ، ورِيَاحٍ، وتِيَرٍ، ودِيَمٍ؛ لإعلالِ المفردِ.

= عِيْسَةٌ، وجُمهورهم يقولون: مَعِيشَةٌ، لا مَعُوْشَةٌ، فثبت أنَّ إبدال الضمَّة كسرة في المفرد؛ لتسلم الياءُ، حكمٌ مبنيٌّ على ما استعمله جميعُ العرب، وإبدال الياء فيه واوًا حُكمٌ مبنيٌّ على قولٍ شاذٍّ، والشَّاذُّ لا يُعوَّلُ عليه» .

انظر: الكتاب (٣٤٩/٤)، والمقتضب (٢٣٨/١)، والتَّبصرة والتَّذكرة (٨٩١/٢)، والمنصف (٢٩٦/١)، وشرح الملوكي للثَّمانيني (٤٦٦)، ولابن يعيش (٣٥١)، وشرح المفصَّل لابن يعيش (٦٧/١٠، ٨١)، ولابن الحاجب (٤٣٦/٢)، والمساعد (١٣٢/٤)، وإيجاز التَّعريف لابن مالك (٨٨ ـ ٩١) .

(١) أي على مذهب سيبويه والأخفش، وانظر: الكتاب (٣٥٣/٤)، والأصول (٢٨٥/٣)، والتَّكملة (٥٨٤)، وشرح المفصل لابن يعيش (٨١/١٠) .

(٢) اشترط ابن مالك في شرح الكافية الشَّافية (٢١١٢/٤) لقلب الواو ياءً في المفرد، مع كونه مصدرًا أعلَّ فعلُه، وجودَ الألفِ بعدها، نحو: قام قِيامًا وانقاد انقيادًا، وعليه فنحو حِوَلٍ غير شاذٌ عنده.

(٣) في بعض نسخ المتن والشروح: «وحال حِوَلًا شاذٌ كالقَوَدِ» .

(٤) وأمَّا الَّذين يعلّون الفعل فيقولون: لاذَ ولُذْتُ، فيعلّون المصدر فيقولون: لِياذًا . انظر: المنصف (١٩٤/١)، ومعاني الفرَّاء (٢٦٢/٢)، وشرح المفصَّل لابن يعيش (٢٣/١٠) .

وشذَّ طِيَالٌ[١]، وصحَّ رِوَاءٌ جمعُ رَيَّانَ؛ كَراهةَ إِعلالين، ونِوَاءٌ جمعُ نَاوٍ.

وفي نَحْوِ[٢]: رِيَاضٍ، وثِيَابٍ؛ لسكونِها في الواحدِ معَ الألفِ

(١) قال الشَّاعر:

تَبَيَّــنَ لــي أنَّ القَمــاءَةَ ذِلَّةٌ وأَنَّ أَعِــزَّاءَ الرِّجــالِ طيالُها

الشَّاهد من الطَّويل، وهو لأُنيف بن زَبّان النهشلي الطائي في شرح شواهد الشَّافية (٣٨٥)، والحماسة البصريَّة (٣٥/١)، ولأُثال بن عبدة بن الطبيب في الخزانة (١٤٦/٤)، وهو لأعرابيّ من بني أسد وقد تمثّلت به توبة بنت المضرّس الأسديّة في الكامل (٥٥/١)؛ أو لحكيم، أو حكم، النبهاني الطائي الشَّاعر الإسلامي كما في إثبات المحصل (٢٤٤). ورواية القالي في المقصور والممدود (٢٣٦)، والمُبَرِّد في الكامل (٩١/١، ١٣٩/٣): طوالها، بالواو.

(٢) ذكر العكبري في اللباب (٣١٨/٢) شروطًا خمسة لقلب الواو ياءً في نحو رياض، وقد ذكر أبو الفتح في المنصف (٣٤٢/١) بعضها، وهذه الخمسة هي:

الأوَّل: أن تكون الواو ساكنةً في الواحد.

والثَّاني: أن تقع في جمع.

والثَّالث: أن تقع بعدها الألفُ.

والرَّابع: أن تكون لام الكلمة صحيحةً.

والخامس: أن ينكسر فاءُ الكلمة.

قال العكبري: «وإنَّما شرطوا ذلك لمعانٍ تقتضيه. أمَّا الكسرة فلبعدها من الواو وقربها من الياء، وأمَّا سكون الواو في الأصل فلبيان ضعفها، وأمَّا اشتراط الجمع فلئلاّ يجتمع ثقل الواو مع ثقل الجمع، وأمَّا اشتراط تعقّب الألف إيّاها فلأنّ الألف أقرب إلى الياء منها إلى الواو، وأمَّا صحّة اللَّام فلئلاّ يكثر الإعلال، وعلى هذا صحّت في عَوانٍ لأنَّهُ واحد ولم تنكسر الفاء، وكذلك صَوْغٌ، وصحّت في الجمع المعتلّ اللَّام نحو رِواء جمع راوٍ من الماء». =

بعدَها، بخلافِ عِوَدَةٍ، وكِوَزَةٍ [(١)]، وأَمَّا ثِيَرَةٌ فشاذٌّ [(٢)].

* [قلبُ الواوِ ياءً إذا اجتمعتْ مع ياءٍ وسَكَنَ السَّابقُ]

وتُقلبُ الواوُ عينًا، أَوْ لامًا، أو غيرَهما [(٣)]، إذا اجتمعتْ معَ ياءٍ وسَكَنَ السَّابقُ، ياءً [(٤)]، وتُدغمُ ويُكسرُ ما قبلَها إِنْ كان ضمَّةً، كسَيِّدٍ [(٥)]،

= وعليه فوجه الشُّذوذ في طيالٍ المذكور ليس مجرّد عدم الإعلال في المفرد، بل لكون الواو أَيْضًا غير ساكنةٍ فيه.

(١) العِوَدة: جمع عَوْدٍ، وهو الجمل المسنّ وفيه بقيّة، والرَّجُل المسنّ، والطَّريق القديم. والكِوَزة: جمع كُوزٍ.

(٢) قال المُبَرِّدُ: إنَّما قالوا ثِيَرَةٌ في جمع ثور للحيوان المخصوص لحملهم على ثيرانٍ في جمعه أَيْضًا، بخلاف ثور للأقط، فإنَّهم قالوا في جمعه ثِوَرَةٌ؛ إذْ لم يكن له محمولٌ عليه. انظر: المنصف ٣٤٦/١، والممتع ٤٧٢/٢، واليزدي ٨٧١.

(٣) ص: أو غيرهما ياءً.

(٤) ليس في ص.

(٥) مذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريِّين أنَّ نحو سيّدٍ على زنة فَيْعِلٍ، بكسر العين وسكون الياء، فإن كان من ذوات الواو كسيّدٍ وميّتٍ فأصلُهما: سَيْوِدٌ ومَيْوِتٌ، التقت الواو والياء وسبقت أولاهما ساكنة فقلبت الواو ياءً، ثمَّ أدغمت الياء في الياء، وإن كان من ذوات الياء كليِّنٍ وبَيِّنٍ فليس فيه غير إدغام الياء في الياء.

وذهب البغاددة، فيما هو المشهور، إلى أنَّه كان على فَيْعَلٍ، بسكون الياء وفتح العين، ثمَّ نقل إلى فَيْعِلٍ، بالسكون والكسر، على غير قياس، والَّذي حملهم على ذلك أنَّهم قالوا: لم نرَ فَيْعِلاً بكسر العين في الصَّحِيح، بل يكون مفتوحها كصَيْرَفٍ وصَيْقَلٍ وضَيْغَمٍ، وحَيْدَرٍ، ولذلك قلنا إنَّه بفتح العين في الأصل كالصَّحيح، ثمَّ نقل إلى الكسر للفرق بين الصَّحِيح والمعتلّ. =

وأَيَّامٍ، ودَيَّارٍ، وقَيَّامٍ، وقَيُّومٍ، ودُلَيَّةٍ، وطَيٍّ، ومَرْمِيّ، ومُسْلِمِيَّ رفعًا.
وجاء لِيٌّ ولُيٌّ[١] في جمع أَلْوَى، بالكسر والضَّمِّ[٢].

= وقد نسب ابن جنّي هذا المذهب إلى البغداديين، وتبعه في هذه النِّسبة عدد كبير من العلماء حتَّى اشتهر أنَّ هذا مذهبهم.

ونسبه أبو العلاء إلى الرؤاسيّ، ونسبه ابن المؤدِّب إلى غير الكِسائِيّ، ونسبه ابن قتيبة إلى الفَرَّاء.

والمشهور، كما قدّمت أنَّه مذهب البغداديين، والرَّاجح أنَّه مذهب الرؤاسي؛ لأنَّ سيبويه نقل هذا القول وذكر أنَّه قول غير الخليل. أشار إلى ذلك الدّكتور عبد الله سرحان القرني في دراسته لنقدات ابن عصفور لآراء الصَّرْفيّين في ممتعه.

ومذهب الفَرَّاء، نسبه إليه ابن عصفور، وذكر الأنباري أنَّه مذهب الكوفيين عامَّة، أنَّه في الأصل على فَعِيْل كشَرِيفٍ ثمَّ حصل فيه قلب مكاني بتقديم الياء على الواو، فصار على فَيْعِلٍ، ثمَّ حصل فيه من الإعلال والإدغام ما بيّنّاه.

والرَّاجح من هذه المذاهب مذهب البصريِّين، وما عداه مردود من وجوه عدّة مفصَّلة.

انظر تفصيل هذه المسألة والمذاهب فيها في الكتاب (٣٦٥/٤)، والمنصف (١٥/٢ ـ ١٨)، والإنصاف (٧٩٥/٢ ـ ٨٠٤ المسألة ١١٥)، والممتع (٤٩٨/٢ ـ ٥٠٢) وائتلاف النّصرة (٨٤)، وشرح الملوكي للثّمانيني (٤٧٧)، ولابن يعيش (٤٦٤).

(١) الأصل: وجاء لُيٌّ.

(٢) الألْوَى الرَّجل المجتَنَبُ المنفرِدُ لا يزال كذلك لكونه شديد الخصومة جَدِلاً سليطًا.

وأَمَّا[1]: ضَيْوَنٌ، وحَيْوَةُ، وَنهُوٌّ، فشاذٌّ[2]، وصُيَّمٌ وقُيَّمٌ شاذٌّ.

وقوله:

أَلا طَرَقَتْنـا مَيَّـةُ ابْنَـةُ مُنْذِرٍ   فَما أَرَّقَ النُّيَّامَ إِلَّا سَلامُها[3]

أَشَذُّ.

* [إعلالُ الواوِ والياءِ بالنَّقْلِ]

وتُسكَّنانِ وتُنْقَلُ حركتُهما في نَحْوِ[4] يَقُوْمُ، ويَبِيْعُ؛ لِلَبْسِهِ ببابِ يَخَافُ، ومَفْعُلٌ ومَفْعِلٌ كذلك، ومَفْعُوْلٌ كذلك[5]، نَحْوُ: مَقُوْلٍ، ومَبِيْعٍ، والمحذوفُ عندَ سيبويهِ واوُ مَفْعُوْلٍ، وعندَ الأخفشِ العينُ،

(١) ص: وأَمَّا نحو.

(٢) الضيون: السنّور البرّيّ، وحَيْوَة: اسم رجل، ونَهُوٌّ مبالغةٌ من النَّهي، وكان قياسُها: ضَيَّنٌ وحَيَّةٌ ونَهِيٌّ.

(٣) الشَّاهد من الطَّويل، وهو لذي الرمة في المنصف (٢/٥، ٤٩)، وشرح الملوكي للثَّمانيني (٥٠٨)، وشرح المفصَّل لابن يعيش (١٠/٩٣)، وشرح شواهد الشَّافية (٣٨٢)، وهو في التَّصريح (٢/٣٨٣) لأبي النَّجم الأعرابي، ونُسب لأبي الغمر الكلابي، في المقاصد النحوية (٤/٥٧٨)، وجزم بذلك العيني، وقال البغدادي في شرح الشَّواهد: «وهو خلاف الصَّواب». وأظنّ أنَّ من نسبه لأبي الغمر قد فهم كلام أبي الفتح في المنصف على غير وجهه؛ لأنَّ نصّ أبي الفتح: «وأنشد ابن الأعرابي لذي الرّمّة: ألا ... البيت. وقال: أنشدنيه أبو الغمر هكذا بالياء»، فمدلول هذا النَّصّ أنَّ البيت أنشده ابن الأعرابي عن أبي الغمر لذي الرّمّة.

(٤) ليس في الأصل، ص.

(٥) ليس في ص.

وانقلبتْ واوُ مَفْعُوْلٍ عندَه ياءً للكسرة، فخالفا أصليهما[١]، وشذَّ

(١) توسّع التَّصريفيون في مناقشة هذه المسألة الخلافيّة . وانظرها مفصّلة مطوّلة في أمالي ابن الشجري (١/٣١٤ ـ ٣٢٢)، والمنصف (١/٢٨٧ ـ ٢٩١)، وشرح الملوكي للثَّمانيني (٣٩٠)، ولابن يعيش (٣٥١ ـ ٣٥٥)، والممتع (٢/٤٥٤ ـ ٤٦٠)، وبغية الطَّالب (٢٠١ ـ ٢١٠) . وقد صنّف ابن جنّي كتابًا برأسه في هذه المسألة سمّاه: المقتضب في اسم المفعول من الثُّلاثِيّ المعتلّ العين، وهو مطبوع بتحقيق الدّكتور مازن المبارك، فانظرها فيه . كما توسَّعوا في شرح الخلاف في المحذوف من السّاكنين، والمصنِّف رحمه الله تعالى لم يتكلّم في شرح الخلاف في كيفيّة الإعلال المؤدِّي إلى الحذف في هذا النَّحو .

قال الثّمانيني: «اختلف النحويون في كيفيّة الإعلال وفي الحرف السَّاقط في اسم المفعول، فكان الخليل وسيبويه ينقلان ضمّة الياء من مبيوع إلى الباء فتنضمّ الباءُ وتسكن الياء، وبعد الياء السّاكنة واو مفعول ساكنة، فيجتمع ساكنانِ: الواو والياء، ولا يجوز الجمع بينهما، فيسقطان واو مفعولٍ، ويقولان: الزَّائد أحقّ بالإسقاط إذا كان لا بُدَّ من إسقاط، وتبقى الياء ساكنة وقبلها ضمّة، وهي مجاورة للطّرف، فيقلبان من الضمَّة قبلها كسرة لتصحّ ولا تنقلب واوًا، فيقولان: مَبِيْعٌ ومَخِيْطٌ، فوزن الكلمة على مذهبهما: مَفِعْلٌ .

وكان أبو الحسن الأخفش يقول: الأصلُ: مَكْيُولٌ، فاستثقلوا الضمَّة في الياء، فنقلوها إلى الكاف فسكنت الياء، وقبلها ضمّة، وبعدها واو مفعول ساكنة، فاجتمع ساكنان: الواو والياء، ولا يجوز الجمع بينهما، فيقلب من ضمّة الكاف كسرة، ثمَّ يسقط الياء لالتقاء السَّاكنين، فتُصادف الواو الساكنةُ كسرةَ الكافِ فتنقلب ياءً، فيصير: مَخِيطٌ، ومَبِيْعٌ، فوزن الكلمة على هذا: مَفِيْلٌ .

قال أبو الحسن: وإنَّما أسقطت عين الكلمة وإن كانت أصلاً لأنَّهَا ليست لمعنًى، وأقررت واو مفعول لأنَّهَا دخلت لمعنًى، وما دخل لمعنًى فهو أولى بالإقرار، ألا ترى أنَّ الياء في قاضٍ وغازٍ أسقطناها لما كانت لغير معنًى، وأقررت =

مَشِيْبٌ، ومَهُوْبٌ، وكَثُرَ نحوُ مَبْيُوعٍ، وقلَّ نَحْوُ: مَصْوُونٍ[١].

[٢](وإعلالُ نَحْوِ تَلُوْوْنَ[٣] ويَسْتَحْيِيْ قليلٌ).

= الزَّائد لمّا كان لمعنىً.

وإن كان عين مفعول واوًا فقد اتّفق بنو تميم وأهل الحجاز على إعلاله، لأنَّهُم استثقلوا واوين وضمّة؛ لأنَّ الضمَّة بمنزلة الواو، فقالوا: صُغْتُ الخاتم فهو مَصُوغ، وقلت الحقّ فهو مَقُوْلٌ، والأصلُ: مَصْوُوْغٌ ومَقْوُوْلٌ، فنقلوا الضمَّة من الواو إلى الصَّاد من مصووغ وإلى القاف من مقوول، فانضمّت الصَّادُ والقاف، فاجتمع واون ساكنان، فأسقط الخليل وسيبويه الواو الثَّانية لأنَّهَا الزائدة، وأقرَّا الأولى لأنَّهَا عين الكلمة، فصار اللَّفظ مَقُوْلاً ومَصُوغًا، فوزن الكلمة عندهما: مَفُعْلٌ.

وكان أبو الحسن يسقط الأولى، وهي عين الكلمة، ويُبقي الثَّانية، فوزن الكلمة عنده: مَفُوْلٌ».

انظر: شرح التَّصريف للثَّمانيني (٣٩٠ ـ ٣٩٢)، واللباب (١٢/٣٥٩).

(١) كثر الإتمام في بنات الياء لخفّتها، نحو: مبيوع، ومخيوط، ومكيول، ومزيوت، ومغيوم، و مطيوبة، والإتمام هنا لغة تميم. وقلّ الإتمام في بنات الواو لمزيد الثّقل، نحو: ثوب مَصْوُوْنٌ، وفرس مقوودٌ، وقول مقوولٌ، ومسك مدووفٌ، وعدّه سيبويه وغيره من الشَّاذّ المحفوظ غير المقيس. انظر: مراجع الحاشية السَّابقة.

(٢) ليس في ص.

(٣) الطَّريق الَّذي ساقه معظم شرّاح الشَّافية للإعلال في نحو تَلُوُوا ومعظم من شرح الإعلال في قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ تَلْوُوا ﴾ هو قولهم: كان في الأصل تَلْوِيُوْا موازن تضربوا، فاستثقلت الضمَّة على الياء، فنقلت إلى الواو قبلها، فصار: تَلْوُيْوْا، فالتقى ساكنان، فحذفت الياء، فصار: تَلْوُوْا.

ويعيبه أنَّهم يقولون: استثقلت الضمَّة في تَلْوِيُوا فنقلت إلى الواو قبلها، وإنَّما تنقل ضمّة الياء إلى الواو لو كانت الواو ساكنة، فكان الطَّريق الأسلم والأخصر =

* [إعلالُ الواوِ والياءِ عينين بالحذفِ]

وتُحذفانِ في نَحْوِ: قُلْتُ، وبِعْتُ، وقُلْنَ، وبِعْنَ، ويُكسرُ الأوَّلُ إِنْ كانتِ العينُ ياءً أو واوًا مكسورةً، ويُضمُّ في غيرِه، ولمْ يفعلوه في لَسْتُ[١]؛ لشبهِهِ بالحرفِ، ومِنْ ثَمَّ سَكَّنوا الياءَ[٢]، وفي نَحْوِ[٣] قُلْ، وبِعْ؛ لأنَّهُ عن تَقُولُ، وتَبِيعُ، وفي الإقامةِ، والاستقامةِ[٤].

= أن يقال كما قال السَّمين الحلبي في الدُّرّ المصون (٤/١٨١): استثقلت الضمَّة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان: الياء والواو الَّتي بعدها، فحذفت الياء لذلك، وهذا هو الطَّريق المعتاد. ثمَّ يقال: وأبدلت كسرة الواو الأولى ضمّة لتناسب واو الجماعة، فصار: تَلْوُوا.

وانظر: شرح الشَّافية للجاربردي ٢٩٧، ولليزدي ٨٨٠.

(١) حكى الفرَّاء كسر اللَّام، وقولهم: لِسْتُ، وحكاها الصَّاغاني عن بني ضبَّة، كما حكى أبو حَيَّان سماع الضَّمّ في اللَّام كذلك وقولهم: لُسْتُ. غير أنَّ المشهور هو فتح اللَّام. انظر: المنصف (١/٢٣٤)، والممتع (٢/٤٤٠)، والتَّكملة للصاغاني (ليس)، والهمع (٢/٧٩).

(٢) ص: ومن ثَمَّ سكّنوا الياء في ليس.

(٣) ليس في ظ.

(٤) يرى الخليل وسيبويه أنَّ المحذوف من نحو إقامة واستقامة هو ألف المصدر الزَّائدة، فوزنهما عندهما: إفَعْلَةٌ واسْتِفَعْلَةٌ، وذهب الأخفش والفرَّاء إلى أنَّ المحذوف هو العين، فوزنهما عندهما: إفالَةٌ واسْتِفالَةٌ. والهاء على المذهبين عوض عن الألف المحذوفة، سواء كانت العين أو ألف المصدر الزَّائدة، وخلافهم في هذه المسألة جارٍ على خلافهم في المحذوف من مفعولِ الأجْوف، على ما مضى بيانه.

وقد ورد عن العرب الحذف من غير تعويض، ومن ذلك أرى إراءً، وأجاب =

ويجوزُ الحذفُ في نَحْوِ[1]: سَيِّدٍ، ومَيِّتٍ، وكَيَّنُونَةٍ، وقَيَّلُولَةٍ[2].

= إجابًا، وأقام إقامًا، واستفاه استفاهًا.

وذهب الفَرَّاء إلى أَنَّهم إن لم يعوّضوا هاء التَّأنيث جعلوا المصدر مضافًا، فيكون المضاف إليه بمنزلة العوض، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ ﴾.

انظر المسألة في: الكتاب (٤/٣٥٤)، ومعاني الفَرَّاء (٢/٢٥٤)، والمقتضب (١/٢٤٢)، والمنصف (١/٢٩١)، والممتع (٢/٤٩٠)، وشرح الملوكي للثَّمانيني (٤٦٢)، والإيجاز لابن مالك (١٦١)، والمرادي (٦/٦٣)، والأشموني (٤/٣٢٢).

(١) في الأصل بإسكان الياء في سيْدٍ وما يليه، أي بصورته بعد الحذف.

(٢) اختلف في زنة وأصل كَيْنُوْنَةٍ وقَيْدُوْدَةٍ وما أشبههما على أقوال:

أوّلها: مذهب الخليل وسيبويه وعامّة البصريِّين، وعليه الكِسائِيّ في قولٍ له: أَنَّها فَيْلُولة، وأصلها كَيْوَنُونة على فَيْعَلُولة، ثمَّ يقال: اجتمعت الياء والواو وسبقت أولاهما ساكنة فقلبت الواو ياء، ثمَّ أدغمت الياء في الياء، فصار كيّنونة، بياء مشدّدة، ثمَّ خفّف بحذف الياء الثَّانية المنقلبة عن الواو والَّتي هي عين الكلمة، فصار: كَيْنُوْنَةٌ على زنة فَيْلُولة.

ثانيها: مذهب ثانٍ للخليل ذكره الفَرَّاء عن الخليل، وهو أَنَّها فَيْعُولة، والأصل كَيْوَنُوْنَةٌ، ثمَّ جرى من الإعلال والإدغام ما ذكر في المذهب الأوَّل، إِلَّا أنَّ الخليل حذف الياء الأولى الزائدة على ما يوافق مذهبه في الحذف.

وثالثها: مذهب للفرّاء حكاه عنه الأزهري وابن المؤدّب وابن جنّي وكثير غيرهم، وهو أَنَّها فَعْلُولَةٌ، قال: وكان الأصل كُوْنَونَة، إِلَّا أَنَّهم أبدلوا الواو ياءً لأنَّ هذا المصدر قلّ في ذوات الواو وكثر في بنات الياء، كحيدودة وصيرورة وبينونة وقيلولة، فصار: كُيْنُونة، ثمَّ أبدلت ضمّة الفاء فتحة لتسلم الياء ولا يحصل الدّور، قال: والأصل في ذوات الياء ضمّ الفاء كذلك، وأبدلت الضمَّة فتحة لتسلم الياء، وحُملت في هذا الإبدال ذوات الواو على ذوات الياء لأَنَّها داخلة عليها. =

* [اللغاتُ في الأجوفِ المبنيِّ للمفعولِ]

وفي باب قِيْلَ وبِيْعَ ثلاثُ لغاتٍ[١]: الياءُ، والإشمامُ، والواوُ [٢]، فإنِ اتَّصلَ به ما يُسكِّنُ لامَهُ، نَحْوُ: بُعْتَ يا عَبْدُ، وقُلْتَ يا

= ورابعها: مذهب ذكره ابن القطّاع ولم ينسبه، وهو أنَّها فَعْلُولة، وكان الأصل فَعَّلُولة، ثمَّ خفّف على نحو ما خفّف نحو هَيّن وميّت .

بقي أن يقال: معظم المصادر ضبطت الواو الأولى من كيونونة ونظيراتها بالفتح، وكذا الياء المشدّد من كيّنونة بعد الإعلال والإدغام، وبعضهم، كالثّمانيني، ضبطهما بالكسر على أنَّ الأصل فَيْعِلُولة .

انظر هذه المسألة في الكتاب (٣٦٥/٤)، وأدب الكاتب (٦١١)، ومجالس العلماء (٢٣٧)، وأمالي الزجّاج (٢٤٥)، والمنصف (٩/٢)، ودقائق التّصريف (٢٦٤)، والاقتضاب (٣٣٩/٢)، وأبنية ابن القطّاع (٣٧٤)، واللباب (٤٠١/٢)، وشرح الملوكي للثّمانيني (٤٧٨)، والممتع (٥٠٢/٢)، والتّهذيب (٣٧٦/١٠ كون)، والإنصاف (٧٩٧/٢) .

(١) اللّغة الأولى هي الأفصح والأشهر والأكثر، وهي إخلاص الكسر، أي أن تأتي بياء صريحة، وهذه لغة قريش ومن جاورهم .

واللغة الثّانية، وهي إخلاص الضّمّ، أي أن تأتي بواو صريحةً، هي الأقلّ، ووصفت بالرّديئة، ونسبها أبو الفتح في المحتسب ٣٤٥/١ لبني ضبّة، وذكر الأشموني ٦٢/٢ أنَّها تعزى لبني فقعس ودبير .

واللغة الثّالثة، وهي الإشمام، وقد مضى في أوّل باب الوقف ص ٢٣٨ شرح المقصود بالإشمام، وهي لغة كثير من قيس، وأكثر بني أسدٍ .

وانظر: المنصف ٢٤٩/١، والتّصريح ٢٩٤/١، وشرح الألفيّة للمرادي ٢٥/٢، وحاشية الغزّي على الجاربردي ٢٩٩ .

(٢) ذكروا لإعلال قيل وبيع الطّرق الآتية: =

قَوْلُ، فالكسرُ، والإشمامُ، والضَّمُّ، وبابُ: أُخْتِيْرَ، وانْقِيْدَ مثلُهُ فيها، بخلافِ بابِ: أُقِيْمَ واسْتُقِيْمَ .

= ١ ـ الأصلُ: بُيِعَ، فأسكنوا الياء كراهةً للكسرة عليها بعد الضمَّة، فحصلت ياء ساكنة قبلها ضمّة، فكسرت الفاء لتسلم الياء، فصار: بِيْعَ .

ثمَّ حُمل قُوِلَ على بُيِعَ طردًا للباب، فيقال فيه: استثقلت الكسرة على الواو بعد الضمَّة فأسكنوا الواو، فحصلت واو ساكنة بعد ضمّة، فأبدلت الضمَّة كسرة لتقلب الواو ياءً لسكونها بعد كسر لتصير على مثال بِيْعَ طردًا للباب على وتيرة واحدة .

٢ ـ الأصلُ: قُوِلَ، كرهوا الكسرة على الواو بعد الضمّ، فأسكنوا الواو، فصار: قُوْلَ.

ثمَّ حُمل بُوْعَ عليه، فيقال فيه: كرهوا كسرة الياء بعد الضمّ في بُيِعَ، فأسكنوا الياء، فوقعت ساكنةً بعد ضمّ فأبدلت واوًا لاقتضاء الإعلال ذلك وطردًا للباب على وتيرة واحدة، فصار: بُوْعَ .

٣ ـ الأصلُ: قُوِلَ وبُيِعَ، فاستثقلت كسرة الياء والواو بعد الضمَّة، فنقلت الكسرة إلى فاء الكلمة قبلها، فوقعت الواو ساكنة بعد كسر فأعلّت ياءً، ففي قِيْلَ إعلالان: نقل وإبدال، وليس في بِيْعَ غير النّقل .

٤ ـ الأصل: قُوِلَ وبُيِعَ، فأسكنت الفاء ليتمكّن من نقل حركة العين إليها، فسكنت العين بعد نقل حركتها، وما قبلها مكسور، فأعلّت الواو ياءً، ففي قِيْلَ بناءً على هذا الطَّريق إعلال بإسكان الفاء، ثمَّ إعلال بنقل حركة العين، ثمَّ إعلال بقلب العين، وهي الواو، ياءً، وأمَّا في بِيْعَ فإعلالان فقط بإسكان الفاء، ثمَّ بنقل حركة العين .

انظر: اللباب (٢/٣٢٢)، والجاربردي (٢٩٨)، وحاشية الغزيّ عليه (٢٩٩)، وشرح التَّصريف العزّي للتفتازاني (١٢١)، وحاشية الصبّان على الأشموني (٢/٦٢)، وشرح ركن الدِّين (١٢١)، والمنصف (١/٢٤٨)، والتَّبصرة والتّذكرة (٢/٨٢٣)، والممتع (٢/٤٥١)، وشرح الكافية للرّضيّ (٢/٢٧٠) .

* [شرطُ إعلالِ العينِ في الاسمِ غيرِ الثُّلاثيِّ وغيرِ الجاري على الفِعْلِ]

وشرطُ إعلالِ العينِ في الاسمِ غيرِ[١] الثُّلاثِيِّ والجارِيْ على الفِعْلِ مِمَّا لَمْ يُذكرْ موافقةُ الفِعْلِ حركةً وسكونًا مع مُخالفَتِهِ[٢] بزيادةٍ أَوْ بِنْيَةٍ مخصوصَتَيْنِ به، فلذلك لو بَنيتَ مِنَ البَيْعِ مثلَ: مَضْرِبٍ، وتِحْلِئٍ[٣] قلتَ[٤]: مَبِيْعٌ، وتِبِيْعٌ مُعَلًّا، ومثلَ: تَضْرِبُ قلتَ[٥]: تَبْيِعٌ مُصَحَّحًا[٦].

* [إعلالُ الواوِ والياءِ لامينِ ألفًا]

اللَّامُ: تُقلبانِ ألفًا إذا تَحرَّكتا وانفتح ما قبلَهما إِنْ لم يكنْ بعدهما موجِبٌ للفتحِ، كغَزَا، ورَمَى، ويَقْوَى، ويَحْيَى، وعَصًا، ورَحًى، بخلافِ: غَزَوْتُ، ورَمَيْتُ، وغَزَوْنَا، ورَمَيْنَا، وتَخْشَيْنَ، وتَأْبَيْنَ، وغَزْوٍ، ورَمْيٍ، وبخلافِ: غَزَوَا، ورَمَيَا، وعَصَوانِ، ورَحَيَانِ؛

---

(١) يقصد بغير الثلاثي والجاري: غير الثلاثي وغير الجاري.

(٢) ظ، ص: مخالفةٍ.

(٣) التِّحْلِئُ: القشر على وجه الأديم مِمَّا يلي الشّعر، وشعرُ وجهِ الأديم ووسخُه وسوادُه، وما أفسده السكّينُ من الجلدِ إذا قُشر.

(٤) انظر المسألة في المنصف ٣٢٤/١، والممتع ٤٨٦/٢، وشرح الكافية الشّافية ٢١٤٠/٤، والإيجاز لابن مالك ١٥٦، وشرح الألفيّة لابن عقيل ٢٣٥/٤، وللأشموني ٣٢١/٤، وشرح المفصّل لابن يعيش ٨٦/١٠.

(٥) انظر المسألة في المنصف ٢٧٣/١، والممتع ٤٨٥/٢، وشرح المفصّل لابن يعيش ٨٧/١٠.

(٦) ليس في ص.

للإلباسِ، واخْشَيَا نحوُه؛ لأنَّهُ منْ بابِ لنْ يَخْشَيَا، واخْشَيَنَّ[١]؛ لشبهِهِ بذلكَ، بخلافِ: اخْشَوْا، واخْشَوُنَّ، واخْشَيْ، واخْشَيِنَّ.

* [شروطُ قلبِ الواوِ الواقعةِ لامًا ياءً]

وتُقلبُ الواوُ ياءً إذا وقعتْ مكسورًا ما قبلَها، أو رابعةً فصاعدًا، ولمْ يَنضمَّ ما قبلَها، كدُعِيَ، ورَضِيَ[٢]، والغازي، وأَغْزَيْتُ، وتَغَزَّيْتُ[٣]، واسْتَغْزَيْتُ، ويُغْزَيانِ، ويَرْضَيانِ، بخلافِ: يَدْعُوْ[٤]، ويَغْزُوْ.

---

(١) اختلف في المعطوف عليه، فذهب الجاربردي ٣٠١ إلى أنَّه معطوف على (لن يخشيا)، ومثله صنع الأنصاري ٤٨٧، وقره سنان ٥٣٠، وقوّاه الميرزا كمال الدِّين ٤٣٣.

وذهب إلى عطفه على (اخشيا) ركن الدِّين ١٢١، والرَّضيّ ١٥٨/٣، واليزدي ٨٩٤، والنظام النيسابوري ٣٩٤، ولطف الله الغياث ٣٦٩/٢.

وصريح كلام المصنِّف في شرحه على شافيته عطف على (اخشيا).

(٢) ص: ورُضِيَ.

(٣) يرى الجاربردي أنَّ المضارع الواويّ اللَّام من نحو يَتَغزّى ويَتغازَى إنَّما قلبت واوُه ألفًا ابتداءً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها.

وقال الغزّي: «القياس أنَّ الواو فيهما انقلبت ياءً للقاعدة المتقدّمة، ثمَّ الياء ألفًا، وقد قالوا: إنَّ الألف في مُعطًى ومُستعلًى منقلبة عن ياء هي بدلٌ من واوٍ، وقالوا: والدَّليل أنّك تقول في التّثنية: مُعطَيانِ ومُستعليانِ».

انظر: الجاربردي وحاشية الغزّي عليه (٣٠٢)، والتّكملة (٦٠٢)، وسرّ الصِّناعة (٦٧٢/٢).

(٤) ظ: (يدعوا ويغزوا) بألف بعد الواو، وهو مفرد، وزيادة هذه الألف في فعل الفاعل المفرد مذهب لبعض الكوفيين وانظر: أدب الكاتب ٢٢٥، والكتّاب لابن درستويه ٨٣، والهجاء لابن الدهّان ٥.

وقِنْيَةٌ، وهو ابنُ عَمِّي دِنْيًا شاذٌّ[١].

وطيّئ تقلب الياءَ في باب رَضِيَ وبَقِيَ ودُعِيَ ألفًا[٢] .

وتُقلبُ الواوُ طرفًا بعدَ ضمَّةٍ في كلِّ متمكِّنٍ ياءً، فتنقلبُ الضمَّةُ كسرةً كما انقلبتْ في: التَّرامِيْ، والتَّجَارِيْ، فيصيرُ منْ بابِ قاضٍ، مثلُ: أَدْلٍ، وقَلَنْسٍ[٣]، ....

(١) أي: لازقَ النّسب في ذلك . وانظر: الصِّحاح واللسان والتاج (دنو)، والتَّهذيب (دنو: ١٤/١٨٩)، وشرح المفصَّل لابن يعيش (١١١/١٠)، ونزهة الطرف للميداني (٢٥١) .

(٢) تقول طيّئ: رَضا وبَقَى ودُعا . وقد تقدّم الكلام في هذه اللُّغة في مضارع فَعِلَ . انظر: ص ١٣٠ من هذا الكتاب .

(٣) في مثل أَدْلٍ وقَلَنْسٍ والتَّداعي والتغازي طريقان للإعلال، وأصل هذه المثل على التوالي: أدْلُوٌ وقَلَنْسُوٌ والتَّداعُوُ والتّغازُوُ، وليس في العربيَّة اسم متمكّن آخره واو قبلها ضمّة، ولذلك وجب الإعلال، وكان له طريقان:

الأوّل: قلبُ الواو ياءً، ثمّ إبدال الضمَّة قبلها كسرةً لتسلم الياء، ولا يحصل الدّور، ثمّ الإعلال إعلال قاضٍ بحذف الياء حالة التجرّد من (أل) رفعًا وجرًّا .

وعلى هذا الطَّريق ابن الحاجب، ومعظم الشّرّاح، وهو أحد قولين لأبي علي، وهو أولى من لاحقه لأمورٍ .

والثّاني: قلب الضمَّة قبل الواو المتطرّفة كسرة، فتنقلب الواو ياءً لتطرّفها بعد كسرة، ثمّ تعلّ إعلال قاضٍ رفعًا وجرًّا حالة التجرّد من (أل) .

ومال إلى هذا الطَّريق الزَّمخشريّ، وهو قول ثانٍ لأبي عليٍّ .

وقال أبو الفتح: إذا اعترض تغييران في مثال واحدٍ، فالقياس أن يسوّغ لك أن تبدأ بأيّ العملين شئت . =

بخلافِ[(١)]: قَلَنْسُوَةٍ، وقَمَحْدُوَةٍ، وبخلافِ العينِ[(٢)]، كالقُوَبَاءِ، والخُيَلاَءِ.

ولا أثرَ للمَدَّةِ الفاصلةِ في الجمعِ، إلَّا في الإعراب، نَحْوُ: عُتِيٍّ، وجُثِيٍّ، بخلافِ المفردِ، وقد تُكسرُ الفاءُ للإتباعِ، فيُقالُ: عِتِيٌّ وجِثِيٌّ. ونَحْوُ: نُحُوٌّ شاذٌّ[(٣)].

وقد جاء نَحْوُ[(٤)]: مَعْدِيٌّ ومَغْزِيٌّ كثيرًا، والقياسُ الواوُ.

= وانظر: التَّكملة ٥٨٩، والمنصف ١١٨/٢، ٢٧٣، وسرّ الصّناعة ٦١٧/٢، والمفصّل ٣٨٩، واليزدي ٨٩٩، وحاشية الغزّيّ على الجاربردي ٣٠٤.

(١) وذلك لعدم التطرّف اعتدادًا بتاء التَّأنيث. والقمحدوة: مؤخّر الرأس.

(٢) وذلك لعدم التطرّف أيضًا، لوقوعها عينًا، إذ الطرف لضعفه هو محلّ التَّغيير، وهو الأولى به.

والقوباء: داءٌ معروف ينتشر حول الفم بعد الحمّى على شكل حبيبات تتقيّح سريعًا، ويقولون: إنَّ علاجها بالرِّيقة، قال الرَّاجز:

يـا عَجَبًـا لهـذِهِ الفَلِيْقَـهْ ... هـلْ تَغْلِبَـنَّ القُوبَـاءَ الرِّيقَهْ

(٣) حُكي عن أعرابيّ أنَّه قال: إنّكم لتنظرون في نُحُوٍّ كثيرةٍ؛ يريد جمع عِلْمِ النَّحْو.

وقد جعل الفَرَّاء مثل نُحُوٍّ وأُبُوٍّ مقيسًا، وغيره يمنع ذلك، ويحكم عليه بالشّذوذ، وساقوا في جملة أمثلته حكاية الأعرابيّ، وهي في الكتاب (٣٨٤/٤)، والنكت (١٢١١/٢)، والممتع (٥٥١/٢)، وشرح الملوكي لابن يعيش (٤٧٨)، وانظر: التَّسهيل (٣٠٩)، وشرحه لابن عقيل (١٥٧/٤)، وللمرادي (٢٣١/٢)، وللسلسيلي (١٠٩٧/٣)، وشرح الملوكي للثَّمانيني (٢٦٧).

(٤) حكوا على ذلك قول عبد يغوث بن وقّاص الحارثي:

لقدْ عَلِمَتْ عِرْسي مُلَيْكَةُ أَنَّني ... أنا الليثُ مَعْدِيًّا عليهِ وعادِيًا

* [شروطُ قلبِ الواوِ والياءِ همزةً إذا تطرّفتا]

وتُقلبانِ همزةً إذا وَقَعتا طرفًا بعدَ ألفٍ زائدةٍ، نَحْوُ: كِسَاءٍ، ورِدَاءٍ[1]، بخلافِ: زَايٍ، وثَايٍ، ويُعتدُّ بتاءِ التَّأنيثِ قِيَاسًا، نَحْوُ: شَقَاوَةٍ، وسِقَايَةٍ. ونَحْوُ: صَلاَءَةٍ، وعَظَاءَةٍ، وعَبَاءَةٍ، شاذٌّ[2].

* [قلبُ الياءِ واوًا في فَعْلَى][4]

وتُقلَبُ الياءُ واوًا في فَعْلَى اسمًا، كتَقْوَى، وبَقْوَى، بخلافِ الصِّفَةِ، نَحْوُ: صَدْيَا، ورَيَّا.

---

(١) ظاهر كلام المصنّف هنا وفي شرحه قلب الواو والياء همزةً لوقوعهما طرفًا بعد ألف زائدة، وهذا الطّريق رآه اليزدي الأخصر والأبعد عن التكلّف.

والمذهب الآخر، ووصف بأنّه التّحقيق في هذه المسألة، وعليه الحذّاق، وأهل النّظر الصّحِيح في هذه الصّناعة، وعليه الأئمّة: أنّ الواو والياء قلبتا ألفين، ولم يعتدّ بالألف الزائدة الّتي قبل الطرف لزيادتها، فالتقى ساكنان، فقلبت الألف الثّانية همزة.

انظر: سرّ الصّناعة ٩٣/١، واللباب ٢٩٤/٢، والممتع ٥٤٦/٢، وشرح الملوكي لابن يعيش ٢٧٦، والإيجاز لابن مالك ٦٢، وشرح الشّافية لليزدي ٩٠٢.

(٢) الصَّلاءة: مُدُقُّ الطيب، وهو الحجر العريض ملءُ الكفّ يُدَقُّ عليه العطر.

والعَظاءة، دُويبَّة أكبر من الوزغة.

(٣) مقتضى كلام ابن الحاجب ومن وافقه من الشُّرَّاح أنَّ قلب الياء واوًا في فَعْلى اسمًا مطّرد، وأنّ إقرار الياء شاذّ، وهذا قول أكثر التّصريفيين، وعكس ابن مالك فقال: «من شواذّ الإعلال إبدالُ الواوِ من الياءِ في فَعْلَى اسمًا، كالثَّنْوَى، والبَقْوَى، والتَّقْوَى، والفَتْوَى؛ والأصل فيهنّ الياءُ؛ لأنّهنّ من الثَّنْيِ، والبُقْيا، والتُّقَى مصدر تَقَيْتُ؛ بمعنى اتَّقَيْتُ، والفُتْيا.

=

= وأكثر النحويين يجعلون هذا مطّردًا، ويزعمون أنَّ ذلك فُعِلَ فرقًا بين الاسم والصّفة، وأُوثر الاسمُ بهذا الإعلال لأنَّهُ مستثقل، فكان الاسمُ أحملَ له لخفّته وثقل الصّفة، كما أَنَّهم حين قصدوا التّفرقة بين الاسم والصّفة في جمع فَعْلَةٍ حرّكوا عينَ الاسمِ وأبقوا عين الصّفة على أصلها .

وألحقوا بالأربعة المذكورة: الشَّرْوَى، والطَّغْوى، والعَوَّى، والرَّعْوَى، زاعمين أنَّ أصلها من الياء .

والأولى عندي جعلُ هذه الأواخرِ من الواوِ؛ سدًّا لباب التَّكثير من الشُّذوذ حين أمكن سدُّه .

وذلك أنَّ الشَّرْوَى معناه المِثْلُ، ولا دليل على أنَّ واوه منقلبة عن الياء، إلَّا ادّعاءُ من قال: إنَّه من شَرَيْتُ، وذلك ممنوعٌ؛ إذ هي دعوًى مجرّدةٌ عن الدَّليل، مع أنَّ الشَّرْوَى إذا كان غيرَ مشتقّ وافق كثيرًا من نظائره، كالنِّدِّ، والبِدِّ، والحِتْنِ، والتِّنِّ، والشَّبْعِ، والصَّرْعِ، معنى كلِّ واحدٍ من هذه كمعنى الشَّرْوَى، ولا اشتقاقَ لها، فالأَوْلى بالشَّرْوَى أَنْ يكونَ غير مشتقّ .

وأَمَّا الطَّغْوَى: فإنَّه قد رُوي في فعله: طَغَيْتُ طُغْيانًا، وطَغَوْتُ طُغْوانًا، فردّ الطَّغْوَى إلى طَغَوْتُ أولى من ردّه إلى طَغَيْتُ؛ تجنّبًا للشّذوذ .

وأَمَّا العَوَّى: فهو من عَوَيْتُ الشيءَ: إذا لويته . وقد رُوي منه: عَوَّةٌ بتغليب الواو على الياء، كما فُعِلَ في الفُتُوَّةِ، فليس ذلك لأنَّهُ على فَعْلَى . ويحتمل أن يكون عَوَّى مقصورًا من عَوَّاءٍ؛ فَعَّالٌ من عَوَيْتُ، فتكون واوُهُ عينًا مضعّفة، كالواو في شَوّاءٍ، إذا قُصر، فقيل فيه: شَوًّى، ومُنع من الصَّرْف لتأنيثه باعتبار كون مسمّاه منزلة .

ويحتمل أن يكون منقولاً من عَوَّى؛ فَعَّلَ من عَوَيْتُ، فسمَّوْا المنزلةَ بهذا الوزنِ من الفعلِ، كما سُمِّيَ بشَمَّرَ فرسٌ، وبَبَذَّرَ ماءٌ، وبعثَّرَ موضعٌ . =

= ويُعتذر عن دخول الألف واللام بما يُعتذر عن دخولهما في اليَسَع .
وأمَّا الرَّعْوَى فهو من: ارْعَوَيْتُ، لا من رَعَيْتُ . وهذا قولُ أبي عليٍّ، رحمه الله تعالى .
وهذا أولى من شُذوذٍ يؤدّي إلى قول من قال: أُبدلت الواو من الياء في فَعْلَى اسمًا مُقاصَةً منها إذا كانت هي المُغلَّبة عليها في معظم الكلام . وحسبُ هذا الكلام ضعفًا أنَّه يُوجب أن يكون ما فُعل من الإعلال المطّرد الَّذي اقتضته الحكمة ظلمًا وتعدّيًا؛ إذ المقاصّة لا تكون في غير تعدٍّ .
وقولهم: فُعِلَ هذا الإعلال فرقًا بين الاسم والصِّفة، كما فرّق بينهما في جمع فَعْلَةٍ ليس بجيّد أَيْضًا؛ لأنَّ الالتباس هنا واقعٌ، كجَلْدات ونَدْبات وعَدْلات وَحَشْراتٍ، فبتسكين عيناتها يُعلم أنهنَ جمعُ جَلْدةٍ بمعنى شديدةٍ، ونَدْبَةٍ بمعنى نشيطة، وعَدْلَةٍ بمعنى ذاتِ عدالة، وحَشْرَةٍ بمعنى رقيقة . وبفتحها يُعلم أنهنّ جمع مَرّة من جَلَدَ ونَدَبَ وعَدَلَ وحَشَرَ، ظهرت فائدة الفرق هناك .
وأمَّا ثَنْوَى وأخواتُها فألفاظٌ قليلةٌ، يُكتفى في بيان أمرهما بأدنى قرينة، لو خيف التباسٌ، فكيف والالتباس مأمون؛ إذ لا تُوجد صفاتٌ توافق ثَنْوَى وأخواتها لفظًا .
وممَّا يُبيّن أنَّ إبدال يائها واوًا شاذٌّ تصحيح ياءِ الرَّيَّا: وهي الرَّائحة، والطَّغْيا: وهو ولد البقرة الوحشيّة، تُفتح طاؤه وتُضمّ، وسَعْيا: اسمُ موضع . فهذه الثَّلاثة الجائية على الأصل والتّجنّب للشّذوذ أَوْلى بالقياس عليها» . إيجاز التَّعريف (١٢٣ ـ ١٢٧) . وانظر: المحكم (٣١٦/٦ بقي)، والمنصف (١٥٨/٢)، وسرّ الصِّناعة (٥٩١/٢)، والأصول (٢٦٦/٣)، ونكت الشنتمري (١١٣٨/٢)، والتّكملة (٦١٠)، وإيضاح الشّعر (١٤٨)، وأمالي الشّجري (٤٥٤/٢)، والتَّهذيب (رعى ١٦٣/٣، عوى ٢٥٦/٣)، والمنتخب لكراع النمل (٢٨٦، ٥٧٢) .

* [قلبُ الواوِ ياءً في فُعْلَى][1]

وتُقلبُ الواوُ ياءً في فُعْلَى اسمًا، كالدُّنْيَا، والعُلْيَا، وشذَّ نَحْوُ: القُصْوَى،

(١) مذهب سيبويه وجمهور النُّحاة أنَّ فُعْلَى معتلّ اللّام بالواو، يجب إعلال واوه ياءً إن كان اسمًا أصالةً، أو صفة جارية مجرى الأسماء، وتسلم الواو في الصّفة المحضة غير الجارية مجرى الأسماء. وخالف ابن مالك فقال: تبدل الواو ياء في فُعْلى صفة مطلقًا، محضة وغير محضة، وتسلم في الأسماء.

ومذهبه أسدّ لباب الشُّذوذ، وأبعد عن التكلّف والتأويل، وأقوى تقريرًا واحتجاجًا وتوجيهًا، وقد تبع فيه الفَرَّاء وابن السكيت والأزهري وأبا علي، وتبعه عدد غير قليل، ومنهم: ولده بدر الدِّين، وبهاء الدِّين ابن النحاس، وناظر الجيش، وأبو حَيَّان، وابن هشام، وابن عقيل، والشَّيخ زكريّا الأنصاري.

قال ابن مالك في إيجاز التَّعريف: «تُبدلُ الياء من الواو الكائنة لامَ فُعْلَى صفةً محضة، كالعُلْيا، أو جارية مجرى الأسماء، كالدُّنيا. والأصل فيهما: العُلْوَى والدُّنوى؛ لأنَّهما من العُلُوّ والدُّنُوّ. ولكنهما مؤنثا الأعلى والأدنى، والواو في المذكّر قد أُبدلت ياءً لتطرّفها ووقوعها رابعة، فقُلبت في المؤنّث حملاً على المذكّر، ولأنّ هذا الإعلال تخفيف، فكان به المؤنّث أَوْلى؛ لما فيه من مزيد الثّقل بالوصفيّة والتأنيث بعلامة لازمة غير مغيّرة في مثال مضموم الأوّل ملازم للتأنيث.

وإذا كانوا يفرّون من تصحيح الواو لمجرّد ضمّ الأوّل، وكون التَّأنيث بعلامةٍ ليس أصلُها أن تلزم، فقالوا في الرُّغْوَةِ: رُغاية، فأبدلوا الواو ياءً مع الضمّة، ولم يُبدلوها مع الكسرة حين قالوا: رِغاوةٌ؛ لنُقْصان الثّقل، ففرارهم من تصحيحها مع اجتماع المستثقلات المذكورة أحقّ وأولى.

وما جاء بخلاف ذلك فنادر، كالقُصْوى أُنثى الأقصى.

فإن كان فُعْلى اسمًا محضًا، كحُزْوَى، لم يُغيَّرْ؛ لعدم مزيد الثِّقَلِ، وعدم ما يُحمل عليه كحمل العُلْيا على الأعلى. =

وحُزْوَى[١]، بخلافِ الصِّفَةِ، نَحْوُ: الغُزْوَى[٢].

= وهذا الَّذي ذكرتُه، وإن كان خلاف المشهور عند التَّصريفيين، فهو مؤيّد بالدّليل، وهو موافق لقول أئمّة اللُّغة، فمن قولهم ما حكاه الأزهري عن ابن السكيت، وعن الفَرَّاء أنَّهما قالا: ما كان من النّعوت مثل الدُّنيا والعُلْيا، فإنَّه بالياء؛ لأنَّهم يستثقلون الواو مع ضمّة أوّله، وليس فيه اختلاف، إلَّا أنَّ أهل الحجاز قالوا: القُصْوَى، فأظهروا الواو، وهو نادر، وبنو تميم يقولون: القُصْيا.

هذا قول ابن السكيت وقول الفَرَّاء، والواقع على وَفْقِه، قال الله تعالى: ﴿ إِذْ أَنتُم بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا ﴾، وقال تعالى: ﴿ وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا ﴾، وهاتان صفتان محضتان.

والنَّحويون يقولون: إنَّ هذا الإعلال مخصوص بالاسم، ثمَّ لا يُمثّلون إلَّا بصفة محضة أو بالدّنيا، والاسميّة فيها عارضة، ويزعمون أنَّ حُزْوَى تصحيحه شاذّ، كتصحيح حَيْوَة، وهذا قولٌ لا دليل على صحّته، فلا مبالاة باجتنابه» . إيجاز التَّعريف لابن مالك (١٢٠ ـ ١٢٢) .

انظر: الكتاب (٣٨٩/٤)، والتَّهذيب (٢١٨/٩ ـ ٢١٩ ضيق، قصو)، والمنصف (١٦١/٢)، والتَّكملة لأبي علي (٦٠٢)، ونكت الشنتمري (١٢١٣/٢) والشَّافية (١٠٦) وشرح الشَّافية للرّضيّ (١٧٨/٣)، ولركن الدِّين (١٢٤)، ولليزدي ٩٠٨، وبغية الطَّالب لابن النَّاظم (٢٢١)، وشرح الكافية الشَّافية لابن مالك (٢١٢١/٤)، والتَّسهيل (٢٠٩)، وشرحه لابن عقيل (١٥٧/٤)، والارتشاف (١٤٣/١)، وأوضح المسالك (٣٨٨/٤)، والتّذييل والتّكميل لأبي حَيَّان (١٧٠/٦/ب)، وتمهيد القواعد شرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش (١٦٥/أ)، وتوضيح المقاصد للمرادي (١٢٦/٤) .

(١) وهو موضع في نجد بديار تميم، وجبل من جبال الدّهناء، ونخل بحذاء قرية بني سدوس باليمامة . انظر: معجم البلدان (٢٥٥/٢) .

(٢) الغُزْوى: أنثى الأغزى .

ولم يُفْرَقْ في فَعْلَى مِنَ الواوِ، نَحْوُ: دَعْوَى وشَهْوَى، ولا في فُعْلَى منَ الياء، نَحْوُ: الفُتْيا، والقُصْيا .

* [قلبُ الياءِ ألفًا والهمزةِ ياءً في فَعائِلَ وشِبْهِه]

وتُقْلَبُ الياءُ إذا وقعتْ بعدَ همزةٍ بعدَ ألفٍ[1] في باب مَسَاجِدَ، وليس مفردُها كذلك، ألفًا، والهمزةُ ياءً، نَحْوُ: مَطَايَا، ورَكَايَا، وخَطَايَا، على القولين، وصَلاَيَا جمع المهموزِ وغيرِه[2]، وشَوَايَا جمع[3] شَاوِيَةٍ، بخلافِ: شَوَاءٍ، جمع شَائِيَةٍ مِنْ شَأَوْتُ، وبخلافِ: شَوَاءٍ، وجَوَاءٍ جَمْعَيْ[4]: شَايِئَةٍ[5] وجَايِئَةٍ من شاءَ وجاءَ[6]، على القولين فيهما، وقدْ جاءَ: أَدَاوَى، وعَلاَوى، وهَرَاوَى[7]؛ مُراعاةً للمفردِ .

---

(١) ظ: بعد ألفِ بابِ مساجد .

(٢) تقدّم الكلام في هذه المثل . انظر: ص (٣٢٢) من هذا الكتاب .

(٣) ظ: جمعُ .

(٤) ظ: جمعُ .

(٥) في النّسخ المعتمدة وعدد من الشُّروح: (شائية وجائية) بصورتهما بعد الإعلال، وفي عدد من نسخ الشُّروح: (شايئة وجايئة) بصورتهما في الأصل قبل الإعلال، وهذه الصّورة هي الأقرب إلى مراد المصنِّف .

(٦) ليس في الأصل، ص . وهي عن عدد من الشُّروح، وعن ظ .

(٧) أَداوى: جمع إِداوة، وهي المِطْهَرة: إناء يتّخذ للماء للطّهر .

والعَلاوى: جمع عِلاوة، وهي أعلى الرأس أو العنق، وما يُحمل على البعير ويُزاد عليه بعد حمله، وعِلاوة كلّ شيء ما زاد عليه .

والهَراوى: جمعُ هِراوة، وهي العصا الغليظة .

* [إعلالُ الواوِ والياءِ لامينِ بالإسكان]

وتُسكَّنانِ في باب يَغْزُو ويَرْمِي مرفوعين، والغَازِيْ والرَّامِيْ مرفوعًا ومجرورًا[١]، والتَّحريكُ في الرَّفعِ والجرِّ في الياءِ شاذٌّ، كالسّكون في النَّصْبِ، والإثباتِ فيهما وفي الألف في الجزم .

* [إعلالُ الواوِ والياءِ لامينِ بالحَذْفِ]

ويُحذفان في مثل: يَغْزُوْنَ، ويَرْمُوْنَ، وتَرْمِيْنَ[٢]، وأُغْزُنَّ، وأُغْزِنَّ، وارْمُنَّ، وارْمِنَّ[٣] .

---

(١) ص: رفعًا وجرًّا .

(٢) ليس في الأصل، ص .

(٣) أصلُ يغزون: يَغْزُوُوْنَ، فاستثقلت الضمَّة على الواو الأولى فحذفت، فصار: يَغْزُوْوْنَ، فالتقى ساكنان، فحذفت الواو الأولى لكونها حرفًا لام الكلمة؛ بخلاف الثَّانية فهي اسم، فبقي يغزُوْنَ على زنة: يَفْعُوْنَ .

وأصلُ يرمُوْن: يَرْمِيُوْنَ، فاستثقلت الضمَّة على الياء فحذفت، فصار: يرمِيْوْن، فالتقى ساكنان، فحذفت الياء لكونها حرفًا وبقيت الواو لاسميّتها، فصار: يرمِوْنَ، فأبدلت الكسرة ضمّة لتسلم الواو، فصار: يَرْمُوْن، على زنة يَفْعُوْنَ .

وأصل ترمِيْنَ: ترمِيِيْنَ، فاستثقلت الكسرة على الياء الأولى فحذفت، فصار: ترمِيْيْنَ، بياءين ساكنتين، فحذفت الأولى للعلّة المذكورة في المثالين السَّابقين، فصار: ترْمِيْنَ، على زنة تَفْعِيْنَ .

وأصل أُغزُنَّ: اغْزُوُوا، فحذفت ضمّة الواو الأولى استثقالاً، ثمَّ حذفت الواو الأولى لحرفيّتها تخلّصًا من التقاء السَّاكنين، فبقي: اغزُوْا، على زنة افْعُوا، ثمَّ اتّصلت به نون التّوكيد، فصار: اغزُوْنَّ، فالتقى ساكنان، فحذفت الواو لدلالة الضمَّة قبلها عليها، ولتعذّر حذف النون لضياع التّوكيد بحذفها وعدم ما يدلّ عليها =

ونَحْوُ يَدٍ، ودَمٍ، واسْمٍ، وابْنٍ، وأخٍ، وأُخْتٍ، ليس بقياس[1].

❁❁❁

= بعد الحذف، فصار: اغزُنَّ على زنة أُفْعُنَّ.

وأصل أُغْزِنّ: أُغزُوِي، استثقلت الكسرة على الواو فحذفت، فالتقى ساكنان، الواو والياء، فحذفت الواو لحرفيّتها واسميّة الياء، فبقي: أُغزُي، ثمَّ أبدلت ضمَّة الزاي كسرة لتسلم الياء، فصار: أُغْزِي، ثمَّ لحقته نون التَّوكيد، فصار: أُغْزِيْنَّ، فحذفت الياء لالتقاء السَّاكنين، وإنَّما حذفت الياء وإن كان اسمًا لدلالة الكسرة قبلها عليها، ولتعذّر حذف النون إذ حذفُها ضياع للمقصود منها وهو التَّوكيد، فصار: أُغزِنَّ، على زنة أُفْعِنَّ.

وأصل اِرمُنَّ: اِرْمِيُوا، فاستثقلت ضمّة الياء فحذفت، فالتقى ساكنان، فحذفت الياء لحرفيّتها واسميّة الواو، فصار: اِرْمِوْا فأبدلت كسرة الميم ضمّة لتسلم الواو ولا يحصل الدّور، فصار:اِرْمُوا، ثمَّ لحقته نون التَّوكيد، فصار: اِرْمُوْنَّ، فحذفت الواو لالتقاء السَّاكنين، فصار: اِرمُنَّ، على زنة اِفْعُنَّ.

وأصل اِرْمِنّ: اِرْمِيِيْ، فاستثقلت كسرة الياء الأولى، فحذفت، فالتقى ساكنان، فصار: ارْمِيْنَّ، فحذفت الياء الأولى، فصار: اِرْمِيْ، ثمَّ لحقته نون التّوكيد، فصار: اِرْمِيْنَّ، فحذفت الياء لالتقاء السَّاكنين، فصار: اِرْمِنَّ، على زنة اِفْعِنَّ.

(١) لكونه حذفًا اعتباطيًّا بلا اقتضاء مقتضٍ.

[الإِبْدالُ]

* [تعريفه]

الإبدال: جعلُ حرفٍ مكانَ حرفٍ غيرِهِ .

* [أماراتُ الإِبْدالِ]

ويُعرَفُ(١) بأمثلةِ اشتِقاقِهِ كتُرَاتٍ وأُجُوْهٍ، وبِقلَّةِ استعمالِه كالثَّعَالي، وبكونِهِ فرعًا، وهو زائدٌ(٢)، كضُوَيْرِبٍ، وبكونِهِ فرعًا، وهو أصلٌ، كمُوَيْهٍ، وبلزومِ بناءٍ مجهولٍ، نَحْوُ: هَرَاقَ، واصْطَبَرَ، وادَّارَكَ(٣) .

* [حروفُ الإبدالِ](٥)

وحروفُهُ: أَنْصَتَ يومَ جَدٌّ طاهٍ زَلَّ .

---

(١) الأصل: يعرف .

(٢) ظ: والحرف زائد .

(٣) قال ابن النَّاظم في بغية الطَّالب (٢٣٣ ـ ٢٣٤): «عندي أنَّ الأمثل مِمَّا ذكر في ضبط الإبدال جمعًا ومنعًا ووضوحًا أن يقال: ويعرف الإبدال في الأصلي بقلّة الاستعمال كـ (أَيْما)، وبكونه في موضع ما ثبت في التَّصاريف، كـ (تراثٍ، والثَّعالي، وأوائل، وماء، وشاء)، وفي الزَّائد بكونه ملحقًا وهو ألفٌ، كـ (عَلْقاةٍ)، أو لازمًا من عدم إبداله عدمُ النَّظير، كـ (اصطبر، وادّارك)، وإلَّا فبوقوعه موقع ما ثبت في الأصل، كـ (ضويربٍ») .

(٤) من حروف الإبدال ما إبداله شائع مطّرد، ومنها ما إبداله شاذّ، أو قليل، أو نادر، =

= وبعض التَّصريفيين يجعل ما عدّه غيره، أو بعض ما عدّه غيره من الشّاذّ، في عداد المطّرد، ولذا اختلف في عدد حروف الإبدال على أقوال:

عدّها بعضهم ومنهم ابن مالك في التَّسهيل ثمانية، وجمعها بقوله: طويْتُ دائمًا.

وعدّها آخرون تسعة، ومنهم ابن مالك في الألفيّة وجمعها بقوله: هدأْتُ مطويًا، وجمعها في شرح الكافية الشَّافية بقوله: هادأتُ مِطْوِيْ.

والّذي عليه سيبويه والأكثرون أنّها أحد عشر، مجموعة بقولهم: أَجِدْ طويتُ منها، وبقولهم: وَجَدَ آمنٌ طيتَه.

وزاد بعضهم فوقها اللّام، فجعلها اثني عشر، وجمعت بقولهم: طال جهدي وأمنْتُ، و: طال يومَ أنجدتُه، و: أجدْ طويتُ منهلا.

وزاد آخرون عليها السِّين، فجعلوها ثلاثةعشر، وجمعوها بقولهم: استنجده يوم طال.

وزاد قوم عليها الزّاي والصّاد، وحذفوا السِّين، فصارت أربعة عشر، وجمعت بقولهم: أنصت يوم جدُّ طاهٍ زلّ، و: أنصت يوم زل طاه جد.

وذكر الزّمخشريّ الأربعة عشر السَّابقة، وزاد السِّين عليها، فصارت خمسة عشر وجمعها بقوله: استنجده يوم صال زط.

وجمع ابن مالك في التَّسهيل جميع ما وقع فيه الإبدال مطّردًا وغير مطّرد، فبلغ اثنين وعشرين، جمعها بقوله: لجدّ صرفَ شكس آمن طيَّ ثوبِ عزّته.

وما ذكرته من الأعداد عمَّن سبق يقصد به المطّرد غير الشَّاذّ.

انظر: الكتاب (٤/٢٣٧)، والممتع (١/٣١٩)، والمفصّل (٣٦٠)، وشرحه لابن يعيش (١٠/٨)، وشرح الشّافية للرّضي (٣/١٩٩)، ولليزدي ٩٢٩، =

وقولُ بعضِهم: اسْتَنْجَدَهُ يومَ طالَ، وهمٌ في نَقْصِ[١] الصَّاد والزَّاي؛ لثبوت صِرَاطٍ وزَقَرَ، وفي زيادة السِّين، ولو أُورِدَ إِسَّمَعَ وَرَدَ إِذَّكَرَ، واظَّلَمَ .

* [إبدالُ الهمزةِ]

فالهمزةُ تُبدَلُ[٢] من حروفِ اللِّينِ والعينِ والهاءِ: فمنَ اللِّينِ إعلالٌ لازمٌ في نَحْوِ: كِسَاءٍ، ورِدَاءٍ، وقَائِلٍ، وبَائِعٍ، وأَوَاصِلَ، وجائزٌ[٢] في نَحْوِ: أُجُوهٍ، وأُوْرِيَ[٣].

وأمَّا نَحْوُ[٤]: دَأَبَّةٍ، وشَأَبَّةٍ، والعَأْلَمِ، وبَأْزٍ، وشِئْمَةٍ، ومُؤْقِدٍ،

= والتَّسهيل (٣٠٠)، وشرحه لابن عقيل (٨٦/٤)، وشرح الكافية الشَّافية لابن مالك (٢٠٧٧/٤)، وشرح الأشموني على الألفيّة (٢٨٣/٤) .

(١) ظ: حذف .

(٢) ليس في الأصل .

(٣) ومن الجائز المطّرد أَيْضًا عند أبي عثمان المازني إبدال الهمزة من الواو المكسورة، ومن ذلك قولهم: إسادةٌ، وإشاحٌ، وإِعاءٌ، وإِفادةٌ .

(٤) همز الألف المتلوّة بساكن في نحو الضَّالّين وجانٌّ ودابّة وشابّة لغة، وحُكيت قراءةٌ لأيّوب السختياني قرأ قوله تعالى: ﴿ ولا الضألّين ﴾ بالهمز، وحكى المُبَرِّدُ عن المازنيّ عن أبي زيد أنّه سمع عمرو بن عبيد يقرأ: ﴿ ولا جأنّ ﴾ . وعلّل التَّصريفيّون هذا النَّحْو بالهرب من السَّاكنين، وهذا الهمز من الجائز غير المطّرد . انظر: ص (٢٢٨) من هذا الكتاب، وسرّ الصِّناعة ٧٢/١، والمحتسب ٤٦/١، وشواذّ ابن خالويه ١، وشواذّ الكرماني ١٧، والكشّاف ٧٣/١، والمحرّر الوجيز ١٣٢/١ .

فشاذٌّ(١)، وأُبَابُ بحرٍ أَشَذُّ(٢)، ومَاءُ(٣) شاذٌّ لازمٌ(٤) .

---

(١) إبدال اللين همزةً في نحو الخاتم والعالم والباز وموقد وشيْمةٍ من الشَّاذّ غير المطّرد، ونقلوا عن العجاج أنَّه كان يهمز في قوله:

يا دار سَلمى يا اسلمي ثمَّ اسلمي فخنـدف هامـة هـذا العألـمِ

وعلى هذه اللُّغة قول جرير:

أَحـبُّ المؤْقديـن إليَّ مُؤْسـى وجعـدة إذ أضاءهمـا الوقـودُ

وحكى اللحياني بأْزٍ في بازٍ . وانظر: ديوان العجاج ٢٩٩، وديوان جرير ٨٨/٢، وسرّ الصّناعة ٩٠/١، والرَّضيّ ٢٠٦/٣، واليزدي ٩٣٢ .

(٢) إشارة إلى قول الرَّاجز:

أُبـاب بحـرٍ ضاحـكٍ زَهُـوقِ

والشَّاهد أنشده الأصمعيّ ولم ينسبه، وهو من الرّجز، وانظره: بلا نسبة في سرّ الصّناعة (١٠٦/١)، والمفصّل (٣٦٣)، وشرحه لابن يعيش (١٦/١٠)، ولصدر الأفاضل الخوارزمي (٣٣١/٤)، والممتع (٣٥١/١)، والرَّضيّ (٢٠٧/٣)، وشرح شواهد الشَّافية (٤٣٢) . وإنَّما كان ذلك أشذّ لأنَّ قلب العين همزة لم يثبت في موضع . قال ذلك النظام النيسابوري (٤١٦) .

(٣) حكوا على ذلك قوله:

وبلـدةٍ قالصـةٍ أَمْواؤُهـا مـا صِحَةٍ رَأْدَ الضُّحـى أَفْياؤها

والشَّاهد من الرّجز، أنشده أبو عليّ في الحلبيّات (٤٠)، وذكر أنَّه من إنشاد ثعلب، ولم ينسبه، وهو بلا نسبة في سرّ الصّناعة (١٠٠/١)، والمنصف (١٥١/٢)، والمفصّل (٣٦٢)، والتَّخمير (٣٣١/٤)، والممتع (٣٤٨/١)، والرَّضيّ على الشَّافية (٢٠٨/٣)، وشرح شواهدها (٤٣٧)، واللسان (موه) .

(٤) ليس في الأصل .

* [إبدالُ الألفِ]

والألفُ منْ أختيها والهمزةِ والهاءِ[١]: فمنْ أختيها لازمٌ في نَحْوِ: قالَ، وباعَ، وآلٍ على رأيٍ[٢]، ونَحْوُ[٣]: يَاجَلُ ضعيفٌ، وطائيٌّ شاذٌّ

---

(١) ليس في ظ .

(٢) اختلف التَّصريفيّون في (آلٍ) على أقوال:

أوّلها: رأي البصريِّين، وأنَّ أصله: (أَهْلٌ)، فقلبت الهاء همزةً، فصار (أَأْلٌ)، فالتقت همزتان أولاهما مفتوحة والثَّانية ساكنة، فأبدلت الثَّانية مدّة من جنس حركة الأولى، فقيل: (آلٌ)، واستدلّ هؤلاء لمذهبهم بتصغيره على (أُهَيْلٍ)، والتَّصغير يردّ الأشياء إلى أصولها .

وثانيها: رأي لأبي جعفر النحّاس، وهو أنَّ أصله (أَهْلٌ)، ثمَّ قلبت الهاء ألفًا ابتداءً، وليس همزةً ثمَّ ألفًا، ورُدَّ هذا المذهب من وجوه .

وثالثها: رأي للكسائي، وهو أنَّ أصله: (أَوَلٌ) تحرّكت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، فقيل: (آلٌ) . واستدلّ الكِسائِيّ لمذهبه بسماع تصغيره على: (أُوَيْل) .

والمتأمّل في مناقشات التَّصريفيين لهذه المسألة وأدلّة كلّ قومٍ لا يخفى عليه أنَّ مذهب الكِسائِيّ أولى وأحقّ بالقبول وأهل للتّقديم والقول به؛ إذ هو أقلّ كلفةً، وأخصر طريقًا، وأوفق للقواعد التَّصريفيَّة، وأقرب إلى سنن العرب في كلامها .

بقي أن يقال: هل أهل بمعنى آل، أو ليست بمعناها، أو بينهما عموم وخصوص؟ هذا مبسوط في مصادر هذه المسألة .

انظر: المذاهب فيها في: سرّ الصِّناعة (١/ ١٠٠ ـ ١٠٦)، والإقناع (١/ ٢٢٥ ـ ٢٢٧)، والاقتضاب (١/ ٣٩)، وشرح الملوكي (٢٧٨ ـ ٢٧٩)، والممتع (١/ ٣٤٨ ـ ٣٥٠)، والرّوض الأنف (١/ ٢٦٧) .

(٣) سبق الكلام في ياجل وطائي وراس في أكثر من موضع من هذا الكتاب .

لازمٌ، ومنَ الهمزةِ في نَحْوِ: رَاسٍ، ومنَ الهاءِ في آلٍ على رأيٍ[١] .

* [إبدالُ الياءِ]

والياءُ منْ أختيها، ومنَ الهمزةِ، ومنْ أحدِ حرفي[٢] المُضاعَفِ، والنّونِ، والعينِ، والباءِ، والسِّينِ، والثاءِ: فمنِ أختيها لازمٌ في نَحْوِ: (مَفَاتِيْحَ، ومُفَيْتِيْحٍ)[٣]، ومِيْقَاتٍ، وغَازٍ، وأَدْلٍ، وقِيَامٍ، وحِيَاضٍ، ودِيَمٍ، وسَيِّدٍ، وشاذٌّ في نَحْوِ: حُبْلَيْ، وصُيَّمٍ، وصِبْيَةٍ، ويَيْجَلُ، ومنَ الهمزةِ في نَحْوِ: ذِيْبٍ، ومنَ الباقي مسموعٌ[٤] كثيرٌ في نَحْوِ: أَمْلَيْتُ، وقَصَّيْتُ، وفي نَحْوِ: ﴿ أَنَاسِيّ ﴾[٥]،

---

(١) وقد أبدلت الألف أيْضًا قياسًا من نون التّوكيد الخفيفة، ونون إذَنْ، ونون المنصوب المنوّن، وقد سبق في مواضعه من باب الوقف .

كما أبدلت شذوذًا من الهمزة المتحرّكة في قول حسّان ﷺ .

سَالَتْ هذيلٌ رسولَ الله فاحشةً ضَلَّتْ هُذَيْلٌ بما قالتْ ولمْ تُصِبِ

انظر: شرح الشّافية لليزدي ٥٢١، ٧٦٨، وحاشية الغزّيّ على الجاربردي (٣١٧) .

(٢) ليس في الأصل .

(٣) ليس في ص .

(٤) ص: كثير مسموع .

(٥) الفرقان: ٤٩، قال تعالى: ﴿ وَنُسْقِيَهُ مِمَّا خَلَقْنَا أَنْعَامًا وَأَنَاسِيَّ كَثِيرًا ﴾ وقيل: إنَّ أناسيّ ليس جمع إنسان، بل هو جمع إنسيّ، كما قالوا: بختيّ وبخاتيّ، ولا إبدال . انظر: شرح الملوكي لابن يعيش ٢٥٦، وشرح المفصّل له أيْضًا ١٠/٢٧، والرّضيّ ٣/٢١١ .

وأمّا(١): الضَّفَادِيْ، والثَّعَالِيْ، والسَّادِيْ، والثَّالِيْ، فضعيفٌ .

(١) ما بعدها على التّوالي إشارات إلى:

إبدال العين في الضفادع في قول الأوّل:

ومَنْهَلٍ ليسَ لَهُ حَوازِقُ ولِضَفادِيْ جَمِّهِ نَقانِقُ

الشّاهد من الرّجز، وهو بلا نسبة في الكتاب (٢/٣٧٣)، وشرح أبياته لابن السّيرافي (٢/٣١)، ولابن النحّاس (٢٦١)، ونكت الشنتمري عليه (١/٥٩٤)، والمقتضب (١/٣٨٢)، والمحكم (١/٢١٠)، والمفصّل (٣٦٤)، وشرحه لابن يعيش (١٠/٢٤)، والتّخمير (٤/٣٤١)، والضّرائر (٢٢٦)، وشرح شواهد الشّافية (٤٤١). وذكر الأعلم (١/٣٤٤ ـ الكتاب، بولاق) أنّه مصنوع من صنعة خلف الأحمر .

وإلى إبدال الباء في الثّعالب والأرانب في قول الثّاني:

لهـا أشـاريرُ مـن لحـمٍ تُتَمِّرُه مـن الثّعالي ووَخْزٌ مـن أرانيها

الشّاهد من البسيط، وهو لأبي كاهل النّمرِ بنِ تولب اليشكري في الكتاب (٢/٢٧٣)، والجمهرة (٢/١٣ و٣/٤٢٣)، ونكت الشنتمري (١/٥٩٤)، والتّخمير (٤/٣٤٣)، وإثبات المحصل (٢٢٧)، واللسان (رنب، تمر، شرر، وخز)، وشرح شواهد الشّافية (٤٤١). وهو بلا نسبة في سرّ الصّناعة (٢/٧٤٢)، ومجالس ثعلب (١/١٩٠)، والمفصّل (٣٦٥)، وشرحه لابن يعيش (١٠/٢٤)، والممتع (١/٣٦٩)، والضّرائر (٢٦٦).

وإلى إبدال السّين في السّادس قول الثّالث:

إذا مـا عُـدَّ أربعـةٌ فِسـالٌ فزوجُكِ خامسٌ وأبوكِ سـادِيْ

الشّاهد من الوافر، وقد نسب إلى امرئ القيس في الجمهرة (٢/١٩٦)، وهو في ملحقات ديوانه (٤٥٩)، وإلى النّابغة الجعدي في الصّحاح (سدا)، وليس في ديوانه، وقال البغدادي في شرح شواهد الشّافية (٤٤٨): «وقال ياقوت فيما كتبه =

* [إبدالُ الواوِ]

والواوُ منْ أختيها، (ومنَ الهمزةِ: فمنْ أختيها)[(١)] لازمٌ في نَحْوِ: ضَوَارِبَ، وضُوَيْرِبٍ، ورَحَوِيٌّ، وعَصَوِيٌّ، ومُوْقِنٍ، وطُوْبَى، وبُوْطِرَ، وبَقْوَى، وشاذٌّ ضعيفٌ في: هذا أمْرٌ مَمْضُوٌّ عليه، ونَهُوٌّ عَنِ المنكرِ، وجِبَاوةٍ، ومنَ الهمزةِ في نحوِ[(٢)]: جُوْنَةٍ، وجُوَنٍ[(٣)].

= على هامش الصّحاح: البيت يروى للنّابغة الجعدي يهجو به ليلى الأخيلية» . وهو بلا نسبة في إصلاح المنطق (٣٠١)، وسرّ الصّناعة (٢/٧٤١)، وإبدال ابن السكيت (٦٠)، وتهذيب الألفاظ (٥٩١)، والمفصّل (٣٦٥)، والتّخمير (٤/٣٤٢)، والممتع (١/٣٦٨)، وشرح الملوكي لابن يعيش (٢٥٥)، والضّرائر (٢٢٦)، وضرائر الألوسي (١٥١)، والرَّضيّ على الشّافية (٣/٢١٣)، والجاربردي (٣١٩) .

وإلى إبدال الثاء في الثّالث في قول الرّابع:

قد مَـرَّ يَومانِ وهـذا الثّالِيْ   وأنـتَ بالهِجْـرانِ لا تُبالِيْ

الشّاهد من الرجز، وانظره بلا نسبة في سرّ الصّناعة (٢/٧٦٤)، والمفصّل (٣٦٦)، وشرحه لابن يعيش (١٠/٢٨)، والتّخمير (٤/٣٤٢)، وشرح الملوكي لابن يعيش (٢٥٥)، والممتع (١/٣٧٨)، والضّرائر (٢٢٧)، وضرائر الألوسي (١٨٩)، والمقرب (١/٣١٥)، والرَّضيّ على الشّافية (٣/٢١٣)، والجاربردي (٣١٩)، وشرح شواهدهما (٤٤٨) .

(١) ليس في ظ .

(٢) ذكر ابن النّاظم في بغية الطّالب ٢٣٤، وعنه ركن الدِّين ١٢٨، وعنه الجاربردي ٣١٩ أنَّ الصّواب أن يمثّل المصنّف بجُوَّةٍ وجُوًى . ثمَّ ذكروا وجه الاعتراض والتّصويب.

(٣) ص: (جُؤنة وجُؤَن) بالهمز . والجونة: سفطٌ، أو سليلة مغشّاة بجلدٍ، يجعلها العطّار ظرفًا لطيبه .

* [إبدالُ الميمِ]

والميمُ منَ الواوِ، واللامِ، والنُّونِ، والباءِ: فمنَ الواوِ لازمٌ في فَمٍ وحدَهُ(١)، وضعيفٌ في لامِ التَّعريفِ، وهي طائيةٌ(٢)، ومنَ النونِ لازمٌ في نَحْوِ(٣): عَمْبَرٍ، وشَمْبَاءَ، وضعيفٌ في: البَنَامِ(٤)، وطامَهُ اللهُ على الخيرِ(٥)، و(منَ الباءِ)(٦) في بَنَاتِ مَخْرٍ(٧)،

(١) انظر: الكتاب (٤/٢٤٠)، وسرّ الصّناعة (١/٤١٣)، والأمالي الشجريّة (٢/٣٩)، وشرح الملوكي للثّمانيني (٣٤٢)، ولابن يعيش (٢٩١)، واللباب (٢/٣٢٨)، والبغداديّات (١٤٩).

(٢) المشهور أنّه لغة حِمير، وقيل لطيّئ، وقيل لنفر من طيّئ، وقيل يمانية، وقيل لبعض أهل اليمن، وقد تقدّم ذكرها في أوّل باب الابتداء انظر: ص (٢٣٠) من هذا الكتاب .

(٣) الأصل، ص: (عنبر، وشنباء) .

(٤) قال رؤبة:

يا هـالَ ذاتَ المَنْطِقِ التَّمْتَامِ وكَفِّـكِ المخُضَّـبِ البَنـامِ

انظر: ديوانه (١٤٤)، وسرّ الصّناعة (١/٤٢٢)، والممتع (١/٣٩٢)، والمفصّل (٣٦٦)، وشرحه لابن يعيش (١٠/٣٣)، والتّخمير (٤/٣٤٧) .

(٥) انظر: الإبدال لابن السكيت (٨١)، وسرّ الصّناعة (١/٤٢٥)، والمفصّل (٣٦٧)، وشرحه لابن يعيش (١٠/٣٤)، والتّخمير (٤/٣٤٧) .

(٦) ليس في الأصل، ص .

(٧) يقال للسحائب تأتين قبل الصّيف منتصباتٍ: بنات بَخْرٍ ومَخْرٍ، وبالحاء المهملة أيضًا، قال طرفة يصف نساءً:

كبنـاتِ المَخْرِ يَمْـأَدْنَ كما أنبتَ الصَّيفُ عساليجَ الخَضِرْ

=

وما زلتُ رَاتِمًا[١]، ومنْ كَثَمٍ[٢] .

* [إبدالُ النُّونِ]

والنُّونُ منَ الواوِ، واللَّامِ: شاذٌّ في صَنْعَانِيٍّ، وبَهْرَانِيٍّ[٣]، وضعيفٌ

= انظر: ديوانه (٥٩)، وسرّ الصِّناعة (١/٤٢٣)، والخصائص (٢/٨٥)، والممتع (١/٣٩٢)، والإبدال لابن السكيت (٧٠)، وشرح المفصَّل لابن يعيش (١٠/٣٥) .

(١) انظر: سرّ الصِّناعة (١/٤٢٤)، والممتع (١/٣٩٣)، والإبدال لابن السكيت (٧٣)، ولأبي الطيّب (١/٤٨)، والتَّخمير (٤/٣٤٧) .

(٢) انظر: الإبدال لابن السكيت (٧٣)، وسرّ الصِّناعة (١/٤٢٤)، والممتع (١/٣٩٣)، وذكر أبو الفتح أنَّ الميم تحتمل أن تكون أصلاً لقولهم: أخذنا على الطَّريق الأكثم، أي الواسع، والسّعة قريبة المعنى من القرب .

(٣) مذهب الخليل، والأكثرين، أنَّ النّون في صنعاني وأشباهه بدل من الهمزة، ومذهب أبي علي أنَّها من الواو، قال أبو الفتح: «ومن حذّاق أصحابنا من يذهب إلى أنَّ النُّونَ في صنعاني وبهرانيّ إنَّما هي بدل من الواو الَّتي تُبدل من همزة التَّأنيث في النّسب، وأنّ الأصل صنعاوي وبهراوي، وأنّ النُّون هناك بدل من هذه الواو، كما أُبدلت الواو من النُّون في قولك: من وّاقد، وإن وّقفتَ وقفتُ، ونحو ذلك . وكيف تصرّفت الحال فالنُّون بدل من بدل الهمزة، وإنَّما ذهب من ذهب إلى هذا لأنَّهُ لم يَرَ النّون أبدلت من الهمزة في غير هذا» . وأبو الفتح يقصد شيخه أبا عليّ، كما سبق الإشارة إليه، قال الثّمانيني: «اعلم أنَّ النُّون قد أبدلوها من الهمزة المنقلبة عن ألف التَّأنيث، قالوا في صَنْعَاءَ: صنعاني، وفي بَهْرَاءَ: بَهْرَانِيٌّ، وفي سُورَاءَ: سُورَانيٌّ، وفي بَطْحَاءَ: بَطْحَانِيٌّ؛ والأصل: بَطْحَاءُ، وسُورَاءُ، وبَهْرَاءُ، وصَنْعَاءُ .

قال الخليل: إنَّما قلبوا من الهمزة نونًا ليدلّوا على أنَّ النُّون في سَكْرَانَ وعَطْشَانَ وبابهما منقلبة عن همزة التَّأنيث في نحو: (حَمْرَاءَ) وبابها؛ لأنَّ العرب إذا أعلّت =

في لَعَنَّ(١) .

= شيئًا تركوا بعضه خارجًا على الأصل؛ ليكون شُبهةً على الأصل الَّذي انتقلوا عنه إلى غيره .

وقال غير الخليل: النون في بَهْرَانِي وصَنْعَانِي وسُورَاني وبَطْحَانِي منقلبة عن الواو الَّتي انقلبت عن الهمزة، الَّتي انقلبت عن ألف التَّأنيث . كأنَّهم قالوا: صنعاء، ثمَّ قلبوا من الهمزة الواوَ فقالوا: صَنْعَاوِي وبهراوي وسوراوي وبطحاوي، وإنَّما قلبوا النّون من الواو ؛ لأنَّ النون فيها غنّة فهي تشابه الواو، ولأنّ النّون تدغم في الواو فتقلب إليها إذا قلتَ: مِن وّاقد، ولأنّ النّون تكون ضميرًا كما أنَّ الواو تكون ضميرًا، تقول: النِّساء يضربْنَ كما تقول: الرِّجال يضربون، وتكون النّون علامةً للجمع كما تكون الواو علامة للجمع، تقول: يقمْنَ جواريك، كما تقول: يقومون إخوتك، وتكون النّون إعرابًا تدلّ على الرّفع كما تدلّ الضمَّة، تقول: يضربان كما تقول: يضربُ، وتقول: تضربين كما تقول: تضرب، ويضربون كما تقول: يضرب . وإثبات النّون في أمثلة مخصوصة تقوم مقام الضمَّة» .

انظر: الكتاب (٤/٢٤٠)، واللباب (٢/٣٣١)، والأصول (٣/٢٧٦)، والتَّكملة (٥٦٤)، والبغداديّات (١٥٠)، والمنصف (١/١٥٨)، وسرّ الصِّناعة (٢/٤٤١)، وشرح الملوكي للثَّمانيني (٣٤٠) .

(١) الإبدال في لعنّ لغة تميميّة حكاها الفَرَّاء، وعيسى بن عمر، قال الفرزدق:

هل أنتـــم عائجون بنـــا لعنّا نرى العَرَصَاتِ أو أثر الخيامِ

وقال الرَّاجز:

حتَّى يقول الجاهلُ المستنطَقُ لعـــنّ هـــذا معـــه مُعلّـــقُ

وقال أبو النَّجم:

اغْدُ لعَنَّا في الرِّهان نرســـلُهُ

قال العكبري: «وإنَّما جاز ذلك لوجهين: =

* [إبدالُ التَّاءِ]

والتَّاءُ منَ الواوِ، والياءِ، والسِّينِ، والباءِ، والصَّادِ: فمنَ الواوِ والياءِ لازمٌ في نَحْوِ: اتَّعَدَ، واتَّسَرَ (على الأفصحِ)(١)، وشاذٌّ في نَحْوِ: أَتْلَجَهُ(٢)، وفي طَسْتٍ وحدَهُ(٣)، وفي الذَّعَالِتِ(٤) ولَصْتٍ(٥)

= أحدهما: قرب ما بين النّون واللام.

والثّاني: كثرة اللامات في (لعلّ) ففرّوا منها إلى النّون، وكانت النّون ألين منها؛ إذ كانت تشبه حروف المدّ».

انظر: الإبدال لابن السكيت (١١١)، ولأبي الطيّب (٢/٢٩٦)، وسرّ الصّناعة (٢/٤٤٢)، وأمالي القالي (٢/٢٣٤)، واللباب (٢/٣٣٣)، والممتع (١/٣٩٥)، وشرح المفصّل لابن يعيش (١٠/٣٦).

(١) ليس في ص.

(٢) انظر: شرح الملوكي للثّمانيني (٣٤٩)، وسرّ الصّناعة (١/١٤٧)، وشرح المفصّل لابن يعيش (١٠/٣٧).

(٣) الطَّسُّ لغة طيّئ، وانظر: سرّ الصّناعة (١/١٥٦)، والممتع (١/٣٨٩)، وشرح المفصّل لابن يعيش (١٠/٤١)، وأدب الكاتب (١٠٦).

(٤) الذّعالب والذّعاليب: جمع ذُعْلُوب، وهي الثّياب الخَلِقَة، والذّعالب: جمع ذِعْلِبٍ للجمل، أو ذِعْلِبَةٍ للناقةِ. قال أحد بني عوف بن سعدٍ:

صفقــةَ ذي ذعالتٍ سُــمُولِ   بيعَ امــرئٍ ليس بمســتقيل

انظر: سرّ الصّناعة (١/١٥٧)، والرَّضيّ على الشّافية (٣/٢٢١).

(٥) ظ: ولصتٌ. من شراح الشافية من جعل الإبدال في الذعالتِ ولصتٍ ضعيفًا، ومنهم من جعله في الذعالت شاذًّا والواو قبله عاطفة، وفي لصتٍ ضعيفًا، فتضمّ تاؤه، والواو قبله استئنافية.

ضعيفٌ[١] .

* [إبدالُ الهاءِ]

والهاءُ منَ الهمزةِ، والألفِ، والياءِ، والتاءِ: فمنَ الهمزةِ مسموعٌ في: هَرَقْتُ، وهَرَحْتُ، وهِيَّاكَ، ولَهِنَّكَ[٢]، وهِنْ فَعَلْتَ

(١) قال عبد الأسود بن عامر بن جوين الطائي:

وَنَزَلْـنَ نَهْدًا عيَّـلًا أبناؤها   وبني كِنانة كاللُّصُوتِ المُرَّدِ

وقد أبدلت التاء من الدّال لزومًا في (سِتٌّ) في الأعداد، وشذوذًا في النَّاس وأكياس، أنشد ثعلب لعلباء بن أرقم:

يـا قَاتَلَ الله بني السِّـعْلاتِ
عَمرَو بنَ يربوعٍ شرارَ النَّاتِ
غيـرَ أعفَّـاءَ ولا أكيـاتِ

وحكى الأصمعيّ عن بعض العرب أنَّه قرأ: (قل أعوذ بربِّ النات) وحكاها أبو عمرو لغة لقضاعة .

انظر: النَّوادر (١٠٤، ١٤٧)، وسرّ الصِّناعة (١/١٥٥)، والخصائص (٢/٥٣)، والاشتقاق (٢٢٧)، واللباب (٢/٣٤٠)، وشواذّ ابن خالويه (١٨٣)، والممتع (١/٣٨٩)، وحاشية الغزّيّ على الجاربردي (٣٢١) .

(٢) قال طفيل الغنوي، أو مضرس بن ربعي:

فهِيّاكَ والأمرَ الَّذي إن توسّعتْ   موارده ضاقت عليك مصادره

وقال الآخر:

ألا يا سنا برقٍ على قُلَلِ الحِمَى   لَهِنَّـكَ من بـرقٍ عليَّ كريمُ

وانظر: هذه الألفاظ في سرّ الصِّناعة (١/٣٧١، ٢/٥٥٢)، واللباب =

فَعَلْتُ[١]، في طَيِّئٍ[٢]، وهَذَا الَّذي؟ في أذا الذي[٣]؟ ومنَ الألفِ شاذٌّ في: أَنَهْ[٤]، وحَيَّهَلَهْ[٥]، وفي مَهْ مُسْتَفْهِمًا[٦]، وفي يا هَنَاهُ على رأيٍ[٧]،

= (٣٤٤/٢)، وشرح الملوكي للثَّمانيني (٣٥٥)، والإبدال لابن السكيت (٨٨) .

(١) الأصل، ص: ومن فعلتَ .

(٢) انظر: سرّ الصِّناعة (٥٥٢/٢)، وشرح الملوكي لابن يعيش (٣٠٦)، والممتع (٣٩٧/١)، وشرح المفصَّل لابن يعيش (٤٢/١٠) .

(٣) قال الشَّاعر:

وأَتى صواحِبُها فَقُلْنَ: هذا الَّذي مَنَحَ المَودَّةَ غيرَنا وجَفانا

ذُكر في اللسان والتَّاج (ذا) أن اللحياني قد أنشد الشَّاهد لجميل عن الكسائي، وفي سرّ الصِّناعة (٥٥٤/٢)، والمفصّل (٣٦٩) أنَّه من إنشاد أبي الحسن الأخفش، ولم ينسباه، وفي الممتع (٤٠٠/١) أنَّه من إنشاد الفرَّاء، ولم ينسبه كذلك، وفي شرح شواهد الشَّافية (٤٧٧): «قائله مجهول، ويشبه أن يكون من شعر عمر بن أبي ربيعة المخزومي».

قلت: وليس في ديوان عمر المطبوع، وهو في ديوان جميل (٢١٦) بجمع الدّكتور حسين نصار، وذكره في قطعة من ثلاثة أبيات هو أوّلها، أمَّا الثَّاني والثَّالث فهما لجميل أو لعمرو بن أحمر الجاهلي، ولم يوثّق الأوَّل .

(٤) إنَّما أبدلت الهاء من الألف في (أنا) لقرب ما بين الهاء والألف في الخفاء والمخرج، حتَّى قال الأخفش: إنَّهما من مخرج واحد . قال ذلك العكبري .

انظر: اللباب (٣٤٦/٢)، وسرّ الصِّناعة (٥٥٥/٢)، وشرح المفصَّل لابن يعيش (٣١٥) .

(٥) انظر: الكتاب (٣٠٠/٣)، والمقتضب (٢٠٥/٣)، والأصول (١٤٤/١)، وشرح الكافية للرّضيّ (٩٨/٣) .

(٦) تقدّم الكلام في هذه المسألة في باب الوقف . انظر: ص ٢٤٧ من هذا الكتاب .

(٧) الأصل يا هناهْ، بالإسكان، وتُحرّك إجراءً للوصل مجرى الوقف، كقوله: =

ومنَ الياءِ في هَذِهْ(١)، ومنَ التَّاءِ في بابِ رَحْمَهْ وَقْفًا(٢) .

* [إبدالُ اللَّامِ]

واللَّامُ منَ النُّونِ والضَّادِ؛ في أُصَيْلَالٍ(٣) ....

= لقد رابني قولها يا هَناهُ ويحكَ ألحقتَ شرًّا بِشَرْ

ومعناه: يا رجل سوء . واختلف فيه البصريّون، فقيل: أصله هَناوٌ، فأبدلت واوه هاءً، وقيل: بل أبدلت همزة ثمّ أبدلت الهمزة هاءً، كما قالوا في هِيَّاك: إيّاك، وقيل: لامه غير بدلٍ، وضُعّف هذا بقلّة باب سلسٍ، وقيل: الألفُ بدل من الواوِ، والهاءُ للسّكت، ويُبطله جواز تحريكها في السَّعَةِ .

وقال الكوفيّون والأخفش: الألف والهاء زائدتان، واللام محذوفة كما حذفت في هَنٍ وهَنَةٍ . ويرى ابن جنّي، وتبعه الزّمخشريّ في المفصّل ٣٦٩، والمصنّف هنا وفي شرحيه على الشّافية ٧٤ وعلى المفصّل ٤١١/٢ أنَّ أصله هناوٌ، فقلبت الواو ألفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، غير معتدّين بالألف، إذ هي لسكونها حاجز غير حصين، فالتقى ألفان، فقلبت الثّانية هاءً على وجه الشُّذوذ .

وأجاز أبو عليّ أن تكون الهاء بدلاً من الواو الّتي هي لامٌ في هَنواتٍ، كما أجاز أن تكون الكلمة لامها هاءً تارة، وواوًا أخرى، وذلك نظير قولهم عِضةٌ وسَنَةٌ، لأنّهم قالوا: عِضواتٌ وعِضاهٌ، ومساناةٌ ومسانهةٌ .

وانظر تفصيل الأقوال في هذه المسألة في سرّ الصّناعة (٥٦٠/٢ ـ ٥٦١)، والأمالي الشّجرية (٣٣٧/٢ ـ ٣٤٠)، والممتع (٤٠١/١ ـ ٤٠٢)، وشرح الملوكي للثّمانيني (٣٣٦، ٣٥٧)، واللباب (٣٤٥/٢) .

(١) انظر: سرّ الصّناعة ٥٥٦/٢، والممتع ٤٠٠/١، وشرح الملوكي للثّمانيني ٣٥٥ .

(٢) قد سبق في باب الوقف . انظر: ص (٢٤٤) من هذا الكتاب .

(٣) قال النّابغة:

وقفتُ فيها أُصَيْلانًا أُسائِلُها أعيَتْ جَوابًا وما بالرَّبْعِ من أَحَدِ

=

قليلٌ[١]، وفي الْطَجَعَ رَدِيْءٌ[٢].

* [إبدالُ الطَّاءِ]

والطَّاءُ منَ التَّاءِ لازمٌ في نَحْوِ[٣]: اصْطَبَرَ، وشاذٌّ في نَحْوِ[٤]: حُصْطُ.

* [إبدالُ الدَّالِ]

والدَّالُ منَ التَّاءِ لازمٌ[٥] في نَحْوِ: ازْدَجَرَ، وادَّكَرَ، وشاذٌّ في نَحْوِ: فُزْدُ[٦]،

= الشّاهد من البسيط، وهو في ديوانه (٢)، وانظره منسوبًا إليه في الكتاب (٣٢١/٢)، والجمل (٢٣٥)، ونكت الشنتمري (٦٢٤/١).

(١) ليس في ص.

(٢) قال الشّاعر:

لمّا رَأى أَنْ لا دَعَهْ ولا شِبَعْ مالَ إلى أَرْطاةِ حِقْفٍ فالْطَجَعْ

الشّاهد من الرّجز، وهو لمنظور بن مرثد (أو ابن حَبّة، وحبّة أُمّه) الأسدي في العيني (٢٨٠/٤)، وشرح شواهد الشّافية (٢٧٦). وهو بلا نسبة في سرّ الصّناعة (٣٢١/١)، والمنصف (٣٢٩/٢)، والمحتسب (١٢٤/١)، والخصائص (٦٣/١، ٢٦٣، ٣٥٠/٢، ١٦٨/٣، ٣٢٦)، وإصلاح المنطق (٩٥)، والضّرائر (٣٠٠)، والممتع (٤٠٣/١)، وهو من شواهد المفصّل (٣٧٠).

(٣) ليس في الأصل. وإثباته أولى وأصحّ.

(٤) سيأتي تفصيل الكلام في هذا النّحْو في الإدغام. انظر: ص (٤١٧) من هذا الكتاب.

(٥) ليس في ص.

(٦) سيأتي تفصيل الكلام في هذا النّحْو في الإدغام. انظر: ص (٤١٧) من هذا الكتاب.

واجْدَمَعُوا(١)، واجْدَزَّ(٢)، ودَوْلَج(٣).

* [إبدالُ الجيمِ]

والجيمُ منَ الياءِ المشدَّدَةِ في الوقفِ، في نَحْوِ: فُقَيْمِجٌّ(٤)، وهو

(١) ظ: وفي اجدمعوا.

(٢) قال الشّاعر، وهو مضرّس بن رِبْعي الفقعسي أو يزيد بن الطّثريّة، والأوّل أرجح، على خلاف فيهما:

فقلتُ لِصاحِبِيْ لا تَحْبِسـانا بِنَزْعِ أُصولِهِ واجْدَزَّ شِـيْحا

انظر: الخصائص ١٧٢/١، والمنصف ٢٢٦/١، ٣٨/٣، والمفصّل ٣٧١، والممتع ٣٥٦/١، واليزدي ٩٥٥.

(٣) الدّال في دولج بدل من التاء، والتاء بدل من الواو، لأنَّهُ من الولوج، قال جرير:

متخذًا في ضَعَـواتٍ دَوْلجًا

وهو على زنة فَوْعَلٍ. وانظر: شرح الملوكي للثّمانيني ٣٦٧، واللباب للعكبري ٣٤٩/٢، ومعاني الفرّاء ٧٨/٣، وسرّ الصّناعة ١٨٧/١.

(٤) هذا الإبدالُ يُسمّى عَجْعَجَةً، وجَعْجَعَةً، ونسبه سيبويه في الكتاب (١٨٢/٤) إلى ناس من سعدٍ، وابنُ السكيت في الإبدال (٩٥) إلى بني حنظلة، وبنو سعد وبنو حنظلة كلاهما من تميم، ونسبه أبو الطيب في الإبدال (٢٦٠/١) إلى بني دُبَير من بني أسدٍ، وأبو زيدٍ في النّوادر (٤٥٥) إلى بعض أهل اليمن، وابن منظور (عجج) إلى قُضاعة، وقال: «والعجعجة في قُضاعة كالعنعنة في تميم، يحوّلون الياء جيمًا مع العين»، ومنه:

خالـي عُوَيْـفٌ وأبـو عَلِجٍّ المُطْعمانِ الشَّـحْمَ بالعَشِجِّ
وبالغَـداةِ كُتَـلَ البَرْنـجِّ تُقلَـعُ بالـوَدِّ وبالصِّيصِـجِّ

الشّاهد من الرّجز، رواه ابن السكيت عن الأصعمي عن خلف عن رجل من =

شاذٌّ، ومنْ غيرِ المشدَّدَةِ[١] في نَحْوِ[٢]:

لاهُــمَّ إنْ كنتَ قَبِلْتَ حَجَّتِجْ

أشذّ، ومن الياء المفتوحةِ في نَحْوِ قولِهِ[٣]:

= أهل البادية، وهو من شواهد الكتاب (٤/١٨٢)، وإبدال ابن السكيت (٩٥)، وسرّ الصّناعة (١/١٧٥)، والمنصف (٢/١٧٨ و ٣/٧٩)، والمحتسب (١/٧٥)، والأصول (٣/٢٧٤)، وشرح الملوكي لابن يعيش (٣٣٠)، والممتع (١/٣٥٣)، والمفصّل (٣٧١ ـ ٣٧٢) .

(١) يريد بغير المشدّدة السَّاكنة، وإبدال الجيم من الياء السّاكنة مقصور على الشّعر، وهو فيه كالضَّرورة، قاله العكبري، قال: وعلّة هذا الإبدال أنَّ الياء من مخرج الجيم، والجيم أبين منها .

وعلَّل الثّمانيني لهذا الإبدال بقوله: «وإنَّما يبدلون من الياء السَّاكنة لأنَّهَا إذا سكنت ضعفت بسكونها فتطرّق عليها البدلُ وقَوِي .

فإن قيل: فالياء المثقّلة لا بُدَّ أن يكون الأخير متحرّكًا ليصحّ الإدغام .

قيل له: إذا سكَّنتَ الحرفَ، أو نُوي السكوتُ عليه، فقد صار ساكنًا، فتطرّق عليه البدل» .

انظر: اللباب (٢/٣٥٠)، وشرح الملوكي للثَّمانيني (٣٦٩)، ولابن يعيش (٣٢٩)، وشرح المفصَّل لصدر الأفاضل (٤/٣٦٦) .

(٢) الشَّاهد من الرّجز، أنشده الفَرَّاء، ولم ينسبه، وفي نوادر أبي زيد (١٦٤): «وقال المفضّل: وأنشدني أبو الغُول هذه الأبيات لبعض أهل اليمن» . وانظر: إبدال ابن السكيت (٩٦)، وسرّ الصّناعة (١/١٧٧)، والأصول (٣/٢٧٤)، والمفصّل (٣٧٢)، والممتع (١/٣٥٥)، والضرائر (٢٣١)، وشرح الملوكي للثَّمانيني (٣٦٨).

(٣) الشَّاهد من الرّجز، نسبه القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح (٨٩٣) للعجاج، وليس في ديوانه، وانظره غير منسوب في التَّكملة لأبي علي (٥٦٦)، وسرّ الصّناعة =

حتَّى إِذا ما أَمْسَجَتْ وأَمْسَجا

أشذّ .

* [إبدالُ الصَّادِ]

والصَّادُ منَ السِّينِ الَّتي بعدَها غينٌ، أو خاءٌ، أو قافٌ، أو طاءٌ: جوازًا[1]، نَحْوُ[2]: أَصْبَغَ، وصَلَخَ، و﴿ مَسَّ صَقَرَ ﴾[3]، وصِرَاطٍ .

= (١/١٧٧)، والأصول (٣/٢٧٥) .

(١) قال الغزّيّ: «ليس هذا الإبدال عند جميع العرب، بل عند بعضهم، ولهذا قال في التّسهيل (على لغة)، وذكر سيبويه أنّها لغة بني العنبر، وبنو العنبر من تميم، ويُفهم من كلام المصنّف والشُّرّاح، أنّ أصحاب هذه اللُّغة لا يُوجبون الإبدال» .

انظر: الكتاب (٤/٤٨٠)، وشرح المفصَّل لابن يعيش (١٠/٥١)، والتّسهيل (٣١٧)، والمساعد (٤/٢٢٦)، والارتشاف (١/١٥٧)، وحاشية الغزّيّ على الجاربردي (٣٢٥)، وسرّ الصّناعة (١/٢٢٠)، والممتع (١/٤١٠)، والنكت الحسان لأبي حَيّان (١٦٠) .

(٢) اشتراط أن تكون السّين قبل الاستعلاء واجب، أمّا إن وقعت بعده فلا إبدال، فلا يقال في قستْ وبخس وغمس وطمس: قصت وبخص وغمص وطمص .

ولا فرق أن تأتي السّين قبل الاستعلاء بلا فاصل، كما في صقر، أو بفصل حرف، كما في صلخ وأصبغ، أو بفصل حرفين، كما في صراط، أو بفصل ثلاثة، كما في مصاليخ، والفصل بثلاثة زاده أبو حيّان .

وكلّما كان الاستعلاء أقرب إلى السّين كان الإبدال أحسن .

وانظر: التّسهيل ٣١٧، والارتشاف ١/١٥٨، وحاشية الغزّيّ على الجاربردي ٣٢٥ .

(٣) القمر: ٤٨ .

* [إبدالُ الزَّايِ]

والزَّايُ منَ السِّينِ والصَّادِ الواقعتين قبلَ الدَّالِ ساكنتينِ[١]، نَحْوُ: يَزْدُلُ، وهكذا فَزْدِيْ أَنَهْ[٢].

---

(١) وهذا الإبدال جائز، لا واجب. وإذا وقعت الصَّاد قبل الدّال جاز فيها ثلاثة أوجهٍ من الإبدال:

أوّلها: أن تبدل الصَّاد زايًا خالصة.

وثانيها: أن تُشرب الصَّادُ شيئًا من صوت الزّاي، فتصير حرفًا بَيْنَ بَيْنَ، أي بين الصَّاد والزَّاي، لئلاّ يذهب صوتُ الصَّاد بالكُلّيّة، فيذهب ما فيها من الإطباق، وإلى هذا الوجه أشار المصنِّف بقوله: «وقد ضورع بالصَّادِ الزايُ».

وثالثها: أن تُترك الصَّادُ على حالها الأولى صادًا خالصةً، وإلى هذا الوجه أشار المصنِّف بقوله: «والبيانُ أكثر فيهما».

قال الغزيّ: الوجهُ الأوَّل لعُذرةَ وبني القيس وكعب وكلبٍ، والثَّاني لقيسٍ، والثَّالث لقريش.

ويجوز في السِّينِ وجهان:

الأوَّل: إبدالها زايًا خالصةً.

والثَّاني: تركها على حالها سينًا خالصةً.

ولا تجوز فيها المضارعة، أي الإشمام وبَيْنَ بَيْنَ كما جاز في الصَّاد.

انظر: الكتاب (٤/٤٧٨)، والارتشاف (١/١٥٨)، والجاربردي وحاشية الغزّي عليه (٣٢٥).

(٢) ينسب هذا القول لحاتم الطائي، كما ينسب لكعب بن مامة، في قصّة مشهورة، وانظر: المفصّل (٣٧٣)، وشرحه لابن يعيش (١٠/٥٣)، ولابن الحاجب (٢/٤١٤)، ولصدر الأفاضل (٤/٣٦٩)، وأمثال أبي عبيد (٢٣٥)، والجمهرة =

* [إِشرابُ بعضِ الأحرفِ أصواتَ بعضها الآخرِ]

وقد ضُورِعَ بالصَّاد الزايُ دُونَها، وضُورِعَ بها متحرّكةً أَيْضًا، نَحْوُ: صَدَقَ، وصَدَرَ، والبيانُ أكثرُ فيهما [1]، ونَحْوُ: ﴿ مَسَّ زَقَرَ ﴾ [2] كلبيّةٌ [3]، وأَجْدَرُ وأَشْدَقُ بالمضارَعَةِ قليلٌ [4] .

= (٢/ ١٩٣)، ومعجم الأمثال (٣/ ١١٣)، والمستقصى (٢/ ٢٩٤) .

(١) ظ: منهما .

(٢) القمر: ٤٨ .

(٣) كلبٌ حيٌّ عظيم من قضاعة، من القحطانيّة . وانظر: المعارف ١٠٣، والاشتقاق ٢٠، وسرّ الصّناعة ١/ ١٩٦، والمفصّل ٣٧٣، وشرحه لابن يعيش ١٠/ ٥٢ .

(٤) عدّ ابن الحاجب الجيم كالشّين، والشّين كالجيم، شيئًا واحدًا، أي هما حرف واحد ولا يتحقّق الفرق بينهما . ووافقه على ذلك عدد من الشُّرّاح، وخالفه عدد .

ومذهب ابن الحاجب هنا خلاف مذهب سيبويه فيهما، ووافقه عدد كبير من الأئمّة، فقد عدّوهما حرفين، وجعلوا الشّين كالجيم من الحروف المستحسنة، والجيم كالشّين من الحروف المستهجنة .

انظر: الكتاب (٤/ ٤٣٣)، وسرّ الصّناعة (١/ ٤٦، ٥٦)، ونكت الشنتمري (٢/ ١٢٤٣)، وشرح المفصّل لابن يعيش (١٠/ ١٢٧)، والممتع (٢/ ٦٦٥)، والمساعد (٤/ ٢٤٤)، وشرح الشّافية لليزدي ٩٩٦ .

الإدغام(١)

* [تعريفه]

أَنْ تأتيَ بحرفينِ ساكنٍ فمتحرّكٍ(٢) من مَخْرَجٍ واحدٍ مِنْ غيرِ فصلٍ(٣).

---

(١) الإدغام، بإسكان الدّال، إفعالٌ مصدر أدغم، هذا لفظ الكوفيين، وهو عند البصريين ادّغام، بهمزة وصل ودال مشدّدة على زنة افتعال. ذكر ذلك ابن يعيش وغيره.

انظر: شرح المفصَّل لابن يعيش (١٠/١٢١)، والمساعد (٤/٢٥٠)، والهمع (٦/٢٨٠)، والأشموني (٤/٣٤٥)، والتَّصريح (٢/٣٩٧).

(٢) قال الجاربردي (٣٢٦): وإنَّما قال المصنِّف: ساكن فمتحرّك بالفاء، دون (ثمّ) ليدلّ على انتفاء المهلة، ولم يقل: ساكن ومتحرّك، بالواو، ليُعلم التَّرتيب.

(٣) اختلفت عبارات التَّصريفيين في حدّ الأدغام اصطلاحًا، فمن ذلك:

ابن السراج في الأصول (٣/٤٠٥)، والعكبري في اللباب (٢/٤٦٩): الإدغام وصلُك حرفًا ساكنًا بحرفٍ مثله من موضعه من غير فاصل بينهما بحركة ولا وقف.

الصّيمري في التَّبصرة (٢/٩٣٣): الإدغام جعل حرفين بمنزلة حرف واحد، ليُرفعَ اللسان بهما رفعة واحدة، طلبًا للتَّخفيف.

ابن عصفور في الممتع (٢/٦٣١)، وأبو حَيَّان، والسّيوطي في الهمع (٦/٢٨٠): الإدغام هو رفعُك اللسان بالحرفين رفعةً واحدةً ووضعُك إيّاه بهما وضعًا واحدًا.

ابن يعيش في شرح المفصّل (١٠/١٢١): الإدغام في الكلام أن تصل حرفًا ساكنًا بحرف مثله متحرّك من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف. =

* [ما يدخله الإدغام]

ويكونُ في المِثْلينِ والمُتقارِبَيْنِ .

* [إدغام المثلين وجوبًا]

فالمِثْلانِ[١] واجبٌ عندَ سكونِ الأَوّلِ، إلّا[٢] في الهمزتين[٣]، إلَّا في نَحْوِ: سأَّالٍ، والدَّأْاث[٤]، وإلَّا في الألفِ[٥]؛ لتعذُّرِهِ، وإلَّا في نَحْوِ: قُوْولَ؛ للإلْبَاسِ، وفي نَحْوِ: ﴿ تُؤْوِيَ ﴾[٦]،

= الأزهريّ في التَّصريح (٣٩٨/٢): الإدغام اصطلاحًا رفعك اللسان ووضعك (خفضك) إيّاه بالحرفين دفعة واحدةً بعد إدخال أحدهما في الآخر .

(١) ظ: والمثلان، ص: المثلان .

(٢) ص: إلَّا في الهمزة .

(٣) قد جاء إدغام هذه النَّحو في لغة رديئة، قال سيبويه: زعموا أنَّ ابن أبي إسحاق وناسًا معه كانوا يخفّفون الهمزتين، يعني: إذا كانتا في كلمتين، نحو: قرأ أبوك، وقد تكلّمت بذلك العرب، وهو رديء . وقال ابن عقيل: وقد يجوز الإدغام في الهمزتين، على ما حكي من تحقيقهما، وهي لغة رديئة .

انظر: الكتاب (٤٤٣/٤)، والمساعد (٢٥١/٤)، والتَّذييل والتَّكميل (٢٢٣/٦)، وحاشية الغزّيّ على الجاربردي (٣٢٧) .

(٤) قال الأصمعيّ: فوقَ مُتالعٍ صحراءُ يقال لها المنتهية، وبغربيّها وادٍ يقال له الدَّءَاث، به مياه لبني أسد . انظر: معجم البلدان (٤١٦/٢) .

(٥) في عدد من نسخ المتن والشروح: وإلاّ في الألفين.

(٦) الأحزاب: ٥١، قراءة أبي جعفر وحمزة واقفًا (تُووي) بواوين مظهرتين من غير إدغام، واختلف في النّقل عن ورش همزًا وإبدالاً . انظر: الكشف (٨٥/١)، والإقناع (٤١٠/١ ـ ٤١٢)، والنَّشر (٣٩١/١ ـ ٣٩٣) .

و﴿ رِئْيًا ﴾[1]، على المختارِ؛ إذا خُفِّفَ[2]، وفي نَحْوِ: قالُوْا ومَا، وفِيْ يوم.

وعندَ تحرُّكِهما في كلمةٍ، ولا إلحاقَ، ولا لَبْسَ، نَحْوُ: رَدَّ يَرُدُّ، إلَّا في نَحْوِ: حَيِيَ[3]، فإنَّه جائزٌ، وإلَّا في نَحْوِ: اقْتَتَلَ، وتَتَنَزَّلُ، وتَتَبَاعَدُ، وسيأتي، وتُنقلُ حركتُه إنْ كانَ قبلَه ساكنٌ غيرُ لِيْنٍ، نَحْوُ يَرُدُّ، وسكونُ الوقفِ كالحركةِ، ونحو: ﴿ مَكَّنِّي ﴾، ويُمَكِّنُني، و﴿ مَنَاسِكَكُمْ ﴾، و﴿ مَا سَلَكَكُمْ ﴾، من بابِ كلمتين[4].

---

(١) مريم: ٧٤. قرأ قالون عن نافع، وابن ذكوان عن ابن عامر، والأعمش، وأبو جعفر، والبرجمي عن أبي بكر: (وريًا) بتشديد الياء من غير همز. وقرأ عاصم، وحمزة، والكسائي، وابن كثير، والدَّاني، وأبو محمَّد، وابن شريح: (ورئيا) بالهمز. وروي عن أبي عمرو الوجهان. وقرأ عبد الباقي عن أبيه عن ابن الحسن السامري، وحمزة واقفًا (وريْيا) بياءين مظهرتين من غير إدغام. وقرأ طلحة (ورِيَا) بياء خفيفة بلا همز، وقرأ سعيد بن جبير، والأغسم المكيُّ، ويزيد البربري (وزِيًا) بالزّاي وتشديد الياء. وعن حميد (وريئا) بياء قبل الهمزة. وحكى البزي (ورياءً) بالمدّ. انظر: الحلبيّات (٥٦ ـ ٨٥)، وشواذّ ابن خالويه (٨٦)، والمحتسب (١/٤٣ ـ ٤٤)، والإقناع (١/٤١٣ ـ ٤٢٦)، والسّبعة (٤١١ ـ ٤١٢)، والنّشر (١/٣٩٤)، وشواذّ الكرماني (١٤٩)، والكشف (١/٨٥).

(٢) ظ: خُففتْ.

(٣) سبق في باب الإعلال. انظر: ص (٣٣٦) من هذا الكتاب.

(٤) (مكنني) من الآية ٩٥ من سورة الكهف. قرأ ابن كثير وحميد ومجاهد بإظهار النونين، هي كذلك في مصاحف مكّة، وقرأ الباقون بالإدغام. انظر: التّيسير (٢٠)، والسّبعة (٤٠٠)، والنّشر (١/٣١٥)، والكشف (٢/٨٧)، والتّذكرة (٩٦)، وإعراب القرآن للنحّاس (٢/٤٧٣)، والبحر (٦/١٦٤)، والدُّرّ المصون (٧/٥٤٧). =

* [امتناع إدغام المثلين]

وممتنعٌ في الهمزةِ على الأكثرِ، وفي الألفِ، وعندَ سُكونِ الثَّاني لغيرِ الوقفِ، نَحْوُ[١]: ظَلِلْتُ، ورسولِ الحَسَنِ، وتميمُ تُدْغِمُ في نَحْوِ: رُدَّ، ولَمْ يَرُدَّ [٢]، وعندَ الإلحاقِ، واللَّبْسِ بزنةٍ أُخرى، نَحْوُ: قَرْدَدٍ،

= و(سلككم) من الآية ٢٠٠ من سورة البقرة، ومناسككم من الآية ٤٢ من سورة المدّثّر. ومذهب أبي عمرو الإدغام في المثلين في كلمتين من نحو: قَرْمِ مَالك، وأمَّا إن كان في كلمة واحدة فلا يدغم، إلَّا في هاتين الآيتين، والباقون يظهرون. انظر: السّبعة (١٢١)، والنّشر (١/ ٢٨٠)، والتّيسير (٢٠)، والتّذكرة (٩٦).

(١) قال ابن النّاظم في بغية الطّالب (٢٤٩): «امتناع الإدغام في نحو(ظَلِلْتُ) هو مذهب أكثر العرب، لا جميعهم، قال شيخنا رحمه الله: وقع في حديث الإسراء من أحاديث ابن عرفة أنَّ النّبيَّ ﷺ قال: ثمَّ أقيمتِ الصَّلاة فأَمَّتُهم، ثمَّ انصرفنا. يعني أممتهم، فأبقى إدغام (أمَّ) مع ضمير المتكلّم على لغة قوم من العرب يقولون: رَدَّتُ الشيءَ، وحلَّتُ المنزلَ».

قال ابن مالك في الإيجاز (١٨٦): «بعض العرب يُبقي الإدغام، يريد في نحو ظللت، ويحرّك المثلَ المتّصل بالضّمير، وهي لغة رديئة».

وقال في التّسهيل (٣٢١): «والإدغام قبل الضّمير لغيّة». قال ابن عقيل في شرحه: وهي لغة ناس من بكر بن وائل، فيقولون: رَدَّنَ ورَدَّتُ، وهي لغة ضعيفة. وحكى بعض الكوفيين: رَدَّنَّ، بزيادة نون ساكنة قبل نون الإناث مدغمة فيها، وحُكي في رَدَّتُ: رَدَّاتُ، بزيادة ألف، وهي في غاية الشُّذوذ.

انظر: الكتاب (٣/ ٥٣٥)، والممتع (٢/ ٦٦٠)، والمساعد (٤/ ٢٥٧)، والارتشاف (١/ ١٦٥)، وشفاء العليل (٣/ ١١١٩).

(٢) قال تعالى: ﴿ وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِ ﴾ [البقرة: ٢١٧]، وقال: ﴿ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ ﴾ [المائدة: ٥٤]. =

وسُرُرٍ، وعندَ ساكنٍ صحيح قبلَهما في كلمتينِ، نَحْوُ: قَرْم [١] مَالِكٍ، وحُمِلَ قولُ القُرَّاءِ على الإخفاءِ [٢].

= والصَّحِيْح في هذه المسألة أنَّ الفكّ لغة الحجازيين، وأنّ الإدغام لغة غيرهم، وليس مقصورًا على تميم، نبّه إلى ذلك أبو حَيَّان وغيره، وقد وردت اللغتان في القرآن في قوله تعالى وقال: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَنْ دِينِهِ ، فهما فصيحتان، وإن كان الفكّ أفصح، وهو القياسُ، وبه جاء غالب القرآن، وقد أجمع القُرَّاء عليه في قوله تعالى: ﴿ وَاشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ ﴾، ﴿ وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي ﴾، ﴿ وَاغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ ﴾، ﴿ وَلا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ ﴾، ونحوها، هو متعيّن، على المشهور، في فعل التعجّب، نحو: أَعْزِزْ عليَّ، وأَحْبِبْ إلينا، خلافًا للكسائي، فإنَّه أجاز إدغامه، فتقول: أَحِبَّ بزيدٍ.

قال ابن مالك في الإيجاز (١٨٧): «فإن كان المستحقّ لسكون الوقف أفعل تعجّبًا ففكّه مجمع عليه، نحو: أَجْلِلْ بزيدٍ.

وإنَّما وافق بنو تميم أهل الحجاز في فكّ هذا، ولم يُوافقوهم في نحو: أُرْدُدْ؛ لأنَّ أُرْدُدْ معرّض لتحريك ثاني مثليه لساكن يليه، كارْدُدِ الشيءَ، وهذا شبيه بالفكّ المتروك إجماعًا، ولا يؤدّي فكّ أَجْلِلْ ونحوه إلى هذا؛ لأنَّهُ لا يليه إلَّا الباءُ المجرور بها غالبًا». وانظر: الكتاب (٥٢٩/٣)، والتَّبصرة (٧٣٨/٢)، والممتع (٦٥٦/٢)، وشرح الملوكي لابن يعيش (٤٥٤)، وشرح الكافية الشَّافية (٢١٩٠/٤)، والارتشاف (١٦٥/١)، والتّذييل والتّكميل (٢٢٧/٦)، والمساعد (٢٥٩/٤)، والأشموني (٣٥٢/٤)، والهمع (٢٨٧/٦).

(١) الأصل: (قومِ مالك). والقرم السيّد، والفحلُ من الإبل، وضربٌ من الشّجر، والأكلُ الضّعيف.

(٢) أطبق النُّحاة في هذه الصّورة على امتناع الإدغام، وأطبق القُرَّاء على جوازه، والجمع بين القولين مشكل. وقال الشّاطبيّ: الجمع ممكن بأن يُحمل قول القُرَّاء على الإخفاء، وقول النُّحاة على الإدغام الصَّريح. =

* [إدغام المثلين جوازًا]

وجائزٌ فيما سِوَى ذلكَ .

* [إدغام المتقاربين]

المُتقاربان: ونَعْنِي بهما ما تَقارَبا في المَخْرَجِ، أو في صِفَةٍ تَقومُ مَقامَهُ .

* [مخارجُ الحروفِ الأصليَّةِ]

ومَخارجُ الحروفِ ستَّةَ عشرَ تقريبًا، وإلَّا فلكلٍّ مخرجٌ، فللهمزةِ والهاءِ والألفِ أَقْصى الحَلْقِ، وللعَيْنِ والحاءِ وسَطُهُ، وللغَيْنِ والخاءِ أدناهُ، وللقافِ أَقْصى اللِّسانِ وما فوقَهُ منَ الحَنَكِ، وللكافِ منهما ما يَلِيْهِما، وللجيمِ والشِّينِ والياءِ وَسَطُ اللِّسانِ وما فوقَهُ منَ الحَنَكِ، وللضَّادِ أَوَّلُ إِحْدى حافَتَيْهِ وما يَلِيْهِما منَ الأَضْراسِ[1]، وللَّامِ ما دُونَ

= انظر هذه المسألة مفصّلة في شرح اليزدي ٩٧٨، والإيضاح في شرح المفصَّل ٤٧٩/٢، والوافي في شرح الشّاطبيّة ٦٧، وسراج القاري المبتدي في شرح الشّاطبيّة لابن الفاصح ٤٤، والنّشر ٢٩٨/١، وكنز المعاني في شرح حرز الأماني للجعبري ١٤٣، وإبراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة ٧٧، ١٠١، والإتحاف ٢٦ .

(١) بعدها في ظ: وإخراجُها من الجانب الأيسر أيسر .

اختلف الشُّرّاح أيّ الجانبين أيسر للضاد وأكثر .

قال الرّضيّ ٢٥٤/٣، والغياث ٣٣٣/٢، والميرزا كمال الدّين ٤٨٨: ظاهر كلام سيبويه، وصرّح به السّيرافي: أنّ إخراجها من الجانب الأيمن أكثر، وقال نقره كار ٢٣٧، والجاربردي ٣٣٦، وركن الدّين ١٣٥، والنّظام النيسابوري ٤٥٥، =

طَرَفِ اللِّسانِ إلى مُنتَهاهُ وما فوقَ ذلك[١]، وللرّاءِ منهما ما يَلِيْهِما، وللنُّونِ منهما ما يَلِيْهِما، وللطّاءِ والدّالِ والتّاءِ طَرَفُ اللِّسانِ وأُصولُ الثّنايا، وللصّادِ والزّايِ والسّينِ طَرَفُ اللِّسانِ والثّنايا، وللظّاءِ والذّالِ والثّاءِ طَرَفُ اللِّسانِ وطَرَفُ الثّنايا، وللفاءِ باطنُ الشَّفَةِ السُّفْلَى وطَرَفُ الثّنايا العُلْيا، وللباءِ والميمِ والواوِ ما بينَ الشَّفَتَيْنِ[٢].

* [مخارجُ الحروفِ الفرعيَّةِ]

* [المُتفرِّعُ الفصيحُ]

ومَخْرَجُ المُتفرِّعِ واضحٌ، والفصيحُ ثمانيةٌ: همزةُ بَيْنَ بَيْنَ ثلاثةٌ، والنُّونُ الخَفِيَّةُ نَحْوُ: عِنْدَكَ، وألفُ الإمالةِ، ولامُ التَّفخيمِ[٣]، والصّادُ

= إخراجها من الجانب الأيسر أكثر .

وقال اليزدي ٩٨٧: إخراجها من الجانب الأيسر أيسر وأسهل .

وقال الأنصاري ٥٣٣: إخراجها من الجانب الأيسر أيسر وأكثر .

(١) قال الغزّي (٣٣٦): «قال ابن أبي الأحوص: إخراج اللّام من حافة اللّسان اليمنى أمكن من إخراجها من حافته اليسرى، بخلاف الضّاد فإنّها من اليسرى أمكن» .

(٢) هذه خمسة عشر، والسادس عشر مخرج الغنة والإخفاء، وهو الخيشوم .

(٣) قال الغزيّ (٢٣٩): «المذكور في كتاب سيبويه، والمفصّل، والتّسهيل، وغيرها، هو ألف التّفخيم، نحو: الصّلاة والزّكاة والحياة، وهي لغة أهل الحجاز، وفخّمت في المذكورات لأنّ أصلها في كلّ ذلك الواو، ولم يذكروا لام التّفخيم، نعم ذكرها السّيرافي فقال: ومنها لام التّفخيم في اسم الله تعالى في لغة أهل الحجاز ومن يليهم من ناحية العراق إلى الكوفة وبغداد» .

وأضاف الشُّرّاح ألف التّفخيم إلى لام التّفخيم، وفرّقوا بينهما بأنّ ألف التّفخيم =

كالزَّايِ(١)، والشِّينُ كالجيمِ .

* [المُتفرِّعُ المُستَهجَنُ]

وأَمَّا الصَّادُ كالسِّينِ، والطَّاءُ كالتَّاءِ، (والظَّاءُ كالثَّاءِ)(٢)، والفاءُ كالباءِ، والضَّادُ الضَّعيفةُ، والكافُ كالجيمِ، فَمُسْتَهْجَنَةٌ .

وأَمَّا الجيمُ كالكافِ، والجيمُ كالشِّينِ، فلا يَتَحَقَّقُ(٣) .

= هي الألف الَّتي يُنحى بها نحو الواو، كألف الصَّلاة والزَّكاة والحياة، وأمَّا لام التَّفخيم فهي لام (الله) إن كان آخرُ الكلمة قبلها مضمومًا أو مفتوحًا، واللام الَّتي تلي صادًا أو ضادًا أو طاءً، مفتوحةً أو ساكنةً كصَلاَةٍ ويَصْلَوْنَ .

وانظر: الكتاب (٤/٤٣٢)، والأصول (٣/٣٩٩)، وسرّ الصِّناعة (١/٤٦، ٥٠)، وشرح المفصَّل لابن يعيش (١٠/١٢٧)، والممتع (٢/٦٦٥)، والمساعد (٤/٢٤٤)، والنَّشر (١/٢٠٢)، والارتشاف (١/١٣) .

(١) قراءة حمزة والكسائي وخلف بإشمام الصَّادِ الزَّايَ إذا سكنت وبعدها دال، وهذه القراءة تنطبق على اثني عشر حرفًا في القرآن، وهي: ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ ﴾ [النِّساء: ٨٧، و ١٢٢]، و﴿ يَصْدِفُونَ ﴾ في ثلاثة مواضع في [الأنعام: ٤٦، و ١٥٧]، و﴿ تَصْدِيقَ ﴾ في [يونس: ٣٧، ويوسف: ١١١] و﴿ فَاصْدَعْ ﴾ في [الحجر: ٩٤]، و﴿ قَصْدُ ﴾ في [النَّحل: ٩]، و﴿ تَصْدِيَةً ﴾ في [الأنفال: ٣٥]، و﴿ يُصْدِرَ ﴾ في [القصص: ٢٣]، و﴿ يَصْدُرُ ﴾ في [الزَّلزلة: ٦]، ووافقهم رويس عن يعقوب في جميع ذلك من طريق عنه، ووافقهم من طريق آخر في (يصدر) في القصص والزَّلزلة فقط . انظر: السَّبعة (١٠٦)، والإقناع (٢/٦٣١)، والنّشر (٢/٢٥٠ ـ ٢٥١) .

(٢) ليس في ظ، ص .

(٣) قال ابن النَّاظم في بغية الطَّالب (٢٥٢ ـ ٢٥٤): «قوله: وأمَّا الجيم كالكاف، والجيم كالشِّين، فلا يتحقّق . ذكره في موضع الاستدراك على ناقله، ولا يخلو إمَّا =

= أن يريد أنَّه لا يتحقّق استعمال الجيم كالكاف والجيم كالشّين عن أحد من العرب، وأنّ دعواه مردودة أو مشكوك فيها، وإمّا أن يريد أنَّه لا يتحقّق الفرق في النّطق بين الجيم كالكاف والجيم كالشّين، وبين الكاف كالجيم والشّين كالجيم، وقد ذكر هذا القسم فلا حاجة إلى ذكر ذاك؛ لأنَّهُ تكرار لا فائدة فيه.

فإن أراد الأوَّل فهو باطل؛ لأنَّ إمام هذه الصّناعة والمرجوع فيها إلى علمه سيبويه قد حكى استعمال الجيم كالكاف والجيم كالشّين في لغة قليلة لقوم لا ترتضى عربيّتهم بعدما حكى استعمال الشّين كالجيم في لغة كثيرة حسنة، واستعمال الكاف كالجيم في لغة قليلة لقوم لا ترتضى عربيّتهم، فوجب قبول ذلك كلّه، ولا يلتفت إلى من أنكر شيئًا منه.

وإن أراد الثّاني فهو باطل أَيْضًا؛ لأنَّهُ وإن لم يتحقّق الفرق في النّطق بين الجيم كالكاف والجيم كالشّين وبين الكاف كالجيم والشّين كالجيم، فليس ذكرهما تكرارًا لا فائدة فيه، وهذا لأنَّ منهم من يأتي في موضع الجيم من نحو: جَزَرٍ وهَجَمَ وخَلَجَ بحرف بين الجيم والكاف، ومن يأتي في موضعه بحرف بين الجيم والشّين، ومن يأتي في موضع الكاف من نحو: كَسِبَ ورَكَدَ ومَلَكَ، بحرف بين الكاف والجيم، ومن يأتي في موضع الشّين من نحو: شَكَرَ وحَشَدَ ونَهَشَ بحرف بين الجيم والشّين، فلا بُدَّ من التّنبيه على هذه اللغات، ولا يصحّ الاستغناء بذكر بعضها عن بعض؛ لأنَّهُ لا يلزم من المجيء بجيم كالكاف في موضع الجيم، وبجيم كالشّين في موضع الجيم، المجيءُ بشين كالجيم في موضع الشّين، وبكاف كالجيم في موضع الكاف، كما لا يلزم من المجيء بصادٍ كالزّاي في موضع الصّاد المجيء بزاي كالصّاد في موضع الزّاي، فمن ثمّ احتيج إلى التّنبيه على ذلك كلّه».

وقال أبو حَيَّان: إن قلت: ما الفرق بين الشّين كالجيم والجيم كالشّين حتَّى عدّت الأولى مستحسنة، والثّانية مستقبحة؟ =

* [صِفاتُ الحُروفِ] [١]

ومنهاالمجهورةُوالمهموسةُ، ومنهاالشَّديدةُوالرِّخوةُ، (ومابَيْنَهما)[٢]، ومنها المُطْبَقَةُ والمُنفتِحَةُ، ومنها المُستعلِيَةُ والمُنْخفِضَةُ، ومنها حُروفُ الذَّلاقَةِ والمُصْمَتَةُ، ومنها حروفُ القَلْقَلَةِ والصَّفِيْرِ، واللَّيِّنَةُ، والمُنْحَرِفُ، والمُكرَّرُ[٣]، والهاوِي، والمَهْتُوْتُ .

فالمجهورةُ: ما يَنْحَصِرُ جَرْيُ النَّفَسِ معَ تَحَرُّكِهِ، وهي ما عدا

= فالجواب: أنَّهم قرّبوا الحرف الضَّعيف من الحرف القوي في جعلهم الشِّين كالجيم، فلذلك كان من الفروع المستحسنة، وذلك أنَّ الجيم حرف شجريّ من وسط اللِّسان، مجهور شديد منفتح متقلقل، فهو حرف قويّ بجهره وشدّته، والشِّين حرف ضعيف لهمسه ورخاوته واستفاله، وفيه بعض قوّة لتفشّيه، فلذلك كان تقريبه من الجيم مستحسنًا، وكان تقريب الجيم منه مستقبحًا، ألا ترى أنَّهم عدّوا في الفروع المستحسنة الصَّاد كالزَّاي لهذا المعنى .

انظر: التَّذييل والتَّكميل (٦/٢١٦)، والهمع (٦/٢٩٥) .

(١) قال الجاربردي (٣٤٠): وفائدة هذه الصِّفَات الفرق بين ذوات الحروف؛ لأنَّهُ لولا هي لاتّحدت أصواتها، فكانت كأصوات البهائم، لا تدلّ على معنًى .

قال الغزّي (٣٤٠): يستفاد من الفرق المذكور معرفة ما يحتاج إلى التَّعديل ليحسن في السّمع مِمَّا لا يحتاج، ومقابلة الحروف بما يشاكلها في القوّة والضَّعف من المعاني، بدليل جعل القضم للشيء اليابس والصَّلب؛ لقوّة القاف، والخضم للشيء الرّطب؛ لضعف الخاء ورخاوتها، وفضيلة ما لكلّ حرفٍ على غيره ليعرف ما يجوز إدغامه في مقاربه وما لا يجوز .

(٢) ليس في الأصل .

(٣) ليس في ص .

حروف: سَتَشْحَثُكَ خَصَفَهْ[١].

والمَهْمُوسةُ: بخلافها، ومُثِّلا بقَقَقَ وكَكَكَ.

وخالفَ بعضُهم فجعلَ الضَّادَ، والظَّاءَ، والذَّالَ، والزَّايَ، والعينَ، والغينَ، والياءَ، منَ المهموسةِ، والكافَ والتاءَ منَ المجهورةِ، ورأى أنَّ الشِّدَّةَ تُؤكِّدُ الجَهْرَ[٢].

والشَّديدةُ: ما يَنْحَصِرُ جَرْيُ صوتِهِ عندَ إسْكانِهِ في مَخْرَجِهِ فلا يَجْرِي، ويَجْمَعُها: [أَجِدُكَ قَطَبْتَ[٣].

---

(١) قال الغزّي (٣٤٠): «ما عداها تسعة عشر حرفًا، يجمعها قولُ القائل: غزالٌ أدعجُ بَضٌّ ذو قرط نظيم، وقوله: لقد عظم زنجي ذو أطمار غضبًا، وجمعها الجوهري في قوله: ظلَّ قَوٌّ رَبَضَ إذ غزا جندُ مطيع». وخصفه، بالوقف عليها بالهاء، وخصفة اسم امرأة، وهو أَيْضًا من أسماء الرِّجال، وممَّن سمِّي به خصفة بن قيس ابن عيلان بن مضر. وخصفة: اسم وعاء التمر. انظر: المعارف (٨٩)، واللسان والتاج (خصف). والمشهور في جمع المهموسة ما ذكر المصنِّف، ويجمعها أَيْضًا قولهم: (حثت كسف شخصه)، وقولهم: (كست شخصه فحثّ)، وغيرها.

قال أبو حَيَّان: وبعض هذه الحروف أقوى من بعض، فالصَّاد والخاء أقوى مِمَّا عداهما؛ لأنَّ في الصَّاد إطباقًا واستعلاءً وصفيرًا، وفي الخاء استعلاء، وذلك من صفات القوّة.

انظر: التَّذييل والتَّكميل (٢١٧/٦)، وشرح الهادي للزنجاني (٢٥٥)، والغزّي (٣٤١).

(٢) الأصل، ظ: تَأَكُّدُ الجهرِ.

(٣) وجمعت أَيْضًا في: أَجَدْتَ قَطْبَكَ، وأَجَدْتَ قُطَبَكَ، وأَجدْتَ طبقَك، وأَجدكُ تطبقُ، وأَتجدُ طَبَقَكَ، وأتجدُ قُطْبَكَ. انظر: التَّسهيل (٣٢٠)، والمساعد =

والرِّخوةُ: بِخلافِها .

وما بَيْنَهما: ما لا يَتِمُّ له الانحصارُ، ولا الجَرْيُ، ويَجْمَعُها][1]: لِمَ يَرُوعُنا؟[2]، ومُثِّلتْ بالحَجِّ، والطَشِّ، والخَلِّ .

والمُطْبَقَةُ: ما يَنْطَبِقُ على مخرجِهِ الحَنَكُ، وهي: الصَّادُ، والضَّادُ، والطَّاءُ، والظَّاءُ .

والمُنْفَتِحَةُ: بِخلافِها .

والمُسْتعليةُ: ما يَرْتَفِعُ اللِّسانُ بها إلى الحَنَكِ، وهي: المُطْبَقَةُ، والخاءُ، والغينُ، والقافُ[3] .

والمُنْخَفِضَةُ: بِخلافِها .

وحُروفُ الذَّلاقةِ: ما لا يَنْفَكُّ رباعيٌّ أو خماسيٌّ عن شيء منها لِسُهُولتِها، ويَجْمَعُها: مُرْ بِنَفَلٍ[4] .

= (٤/٢٤٦)، وشرح الهادي (٢٥٥)، وحاشية الغزّيّ على الجاربردي (٣٤١) .

(١) ليس في ص .

(٢) وجمعت أَيْضًا بـ: لمْ يَرْعَوْنا، لمْ يَرْوِعَنّا، لمْ يرَوْعنّا، ويمكن أن تجمع بـ: وَلِمَنْ يَرْعى، وَلِمَنْ يُراع، ويَرْعَى لِمَنْ، وَلْيَرْعَى مَنْ .

(٣) ويجمعها قولهم: خُصَّ ضغطٍ قِظْ .

(٤) لا ينفكّ رباعيّ ولا خماسيّ عن شيء من حروف الذّلاقة لسهولتها، فإن خلا فإمّا أن يكون دخيلاً في العربيّة أو شاذاً لا اعتداد به .

انظر: المعرب (١٢)، وسرّ الصّناعة (١/٦٥)، وشفاء الغليل (٧٧)، والممتع (٢/٦٧٧) .

والمُصْمَتَةُ: بِخلافِها؛ لأنَّهُ صُمِتَ عنها في بناءٍ رباعيٍّ أو خُماسيٍّ منها.

وحُروفُ القَلْقَلَةِ: ما يَنْضَمُّ إلى الشِّدّةِ فيها ضَغْطٌ في الوقفِ، ويَجْمَعُها: قَدْ طَبَجَ[(١)] .

وحروفُ الصَّفيرِ: ما يُصْفَرُ بها، وهي الصَّادُ، والسِّينُ، والزَّايُ .

واللَّيِّنَةُ: حروفُ اللِّيْنِ[(٢)] .

والمُنْحَرِفُ: اللَّامُ؛ لأنَّ اللِّسانَ يَنْحَرِفُ به .

والمُكَرَّرُ: الرَّاءُ؛ لِتعَثُّرِ اللِّسانِ به[(٣)] .

---

(١) وجمعت أيْضًا بقولهم: قطب جدٍ، وجُد بقطٍ، وطبق جد، وزاد المُبَرِّدُ الكاف عليها.
انظر: المساعد (٤/٢٤٧)، وشرح الهادي (٢٥٥) .

(٢) من بابي ضرب وعلم .

(٣) قال الغزّي: «التّكرير ارتعاد طرف اللّسان عند النّطق بها، واختلف فيها إذا نطق بها أتبقى صفة التّكرير فيها أم لا ؟

فذهب مكّيّ وغيره إلى ذهابها، قالوا: وليس التّكرير فيها صفة ذاتيّة كالاستعلاء في المستعلية، وكالرّخاوة في حروفها، ونظّروا إخفاء التّكرير فيها بما ذكره الخليل من أنَّ الهمزة كالتهوع، وقد أجمع أهل الأداء على أنّها لا تخرج كذلك، بل سلسة في النّطق، سهلة في الذّوق، متوسّطة في اللّفظ .

وذهب شريح إلى أنَّ الرّاء مكرّرة في جميع أحوالها، قال: وقد ذهب قوم من أهل الأداء إلى أنّه لا تكرير فيها مع تشديدها، وذلك لم يؤخذ علينا به، غير أنّا لا نقول بالإسراف في ذلك، وأمّا إذهاب التّكرير جملة فلا نعلم أحدًا من المحقّقين بالعربيّة ذكر أنَّ تكريرها يسقط عنها جملة . انتهى . حكى ذلك أبو حيّان ثمّ قال: وتلخّص أنَّ أهل الأداء مختلفون في هذه الصّفة، والجمهور على إذهابها . =

والهاوِي: الألفُ؛ لاتِّساع هواءِ الصَّوتِ به .

والمَهْتُوتُ: التاءُ[(١)]؛ لِخَفَائِهَا[(٢)] .

= وقال الجعبريّ: التّكرير لحن لا يجيزه أحد من القُرَّاء، ومعنى قولهم: مكرّر أنَّ له قبول التّكرير، وليتحفّظ عنه، على عكس قولهم: مخفّف .

انظر: حاشية الغزّي على الجاربردي (٣٤٤)، وكنز المعاني في شرح حرز الأماني (١٦٢)، والتّذييل والتّكميل (٦/٢٢٢)، والنكت الحسان (٢٨٠)، وشرح الهادي (٢٥٨) .

(١) ص: (الهاء) .

(٢) هذه مسألة خلافيّة وخلاصتها:

أ ـ ذهب ابن القوطيّة في الأفعال (١٨٢)، وابن القطّاع في الأفعال كذلك (٣/٣٥٧)، والسرقسطي فيها أَيْضًا (١/١٤٥)، وابن مالك في التّسهيل (٣٢٠)، وإيجاز التّعريف (٧٦)، وابن النّاظم في بغية الطّالب (٢٥٤)، وابن عقيل في المساعد (٤/٢٤٨)، والسلسيلي في شرح التّسهيل (٣/١١٧)، وابن بابشاذ إلى أنَّ المهتوت الهمزة .

ووجدت هذا في العين للخليل (١/٥٢ و ٣/٣٤٩، و٤/١٧) .

ب ـ وذهب الزّمخشريّ في المفصّل (٣٩٦)، وابن يعيش في شرحه على المفصّل (١٠/١٣١)، والمصنّف في شرحه عليه أَيْضًا (٢/٤٩٠)، وفي شرحه على الشّافية (٧٨/أ)، والرَّضيّ في شرح الشّافية (٣/٢٦٤)، والغياث في شرحها كذلك (٢/٣٤٨) إلى أنَّ المهتوتَ التاءُ .

ج ـ وذهب ابن جنّي في سرّ الصّناعة (١/٦٤)، وابن عصفور في الممتع (٢/٦٧٦)، والأنصاري في شرح الشّافية (٢٤٤)، والزنجاني في شرح الهادي (٢٥٩) إلى أنَّ المهتوتَ الهاءُ، ووجدت هذا أَيْضًا في العين (١/٥٧)، ويرى اليزدي ١٠٠٨ أنَّ هذا هو الأوفق . =

* [طريقُ إدغام المُتقارِبَيْنِ]

ومتى قُصِدَ لإدغامِ[1] المُتَقارِبِ فلا بُدَّ منْ قَلْبِهِ، والقياسُ قلبُ الأوَّلِ، إلَّا لِعَارِضٍ في نَحْوِ: اذْبَحَّتُوْدًا، واذْبَحَّاذِهِ[2]، وفي جُملةٍ منْ تاءِ الافْتِعالِ؛ لِنَحْوِهِ، ولِكثرةِ تَغَيُّرِها، ومَحُّمْ في مَعْهُم: ضعيفٌ[3]، وسِتٌّ أصلُه سِدْسٌ: شاذٌّ لازمٌ[4].

= د ـ ونقل الغزّي (بحاشية الجاربردي: ٣٤٤) عن الجعبري قوله: أنَّ المهتوت الهاء والهمزة.

(١) ظ: إدغام، ص: إدغام أحد المتقاربين.

(٢) أي: اذْبَحْ عَتُودًا، واذبَحْ هذه. والعَتُودُ من أولاد المعز: ما رَعى وقَوي وأتى عليه حولٌ.
انظر: اللباب (٤٧٣/٢)، وشرح المفصَّل لابن يعيش (١٣٦/١٠)، وشرح الهادي (٢٧٦).

(٣) ذكر ابن عصفور في الممتع ٦٨١/٢، أنَّ هذا النَّوع من الإدغام كثيرٌ في كلام بني تميم، وقال الرَّضيّ ٢٦٦ والأنصاري ٥٤٣: وهذه لغة بعض بني تميم، وذكر اليزدي ١٠١١ أنَّه كثيرًا ما سمع أهل مكّة يتكلّمون بهذا، يقولون: من مَحُّو وصيةٌ، يريدون: من معه وصيّةٌ؟ قلت: وهي لغة أهل دمشق في وقتنا هذا.

(٤) قال أبو حَيَّان في التَّذييل والتَّكميل (٢٣٣/٦): «أمَّا ستٌّ فأصلها سِدْسٌ، أبدلوا من السِّين بالضَّعف السِّين بالهمس، ولا حاجز بينها وبين السِّين الأولى إلَّا الدّال السَّاكنة، وهي حاجز غير قويّ لسكونها وقرب مخرج الدَّال من مخرج السِّين، فكأنّما اجتمع ثلاث سينات، وكرهوا إدغام الدّال لئلّا تصير الكلمة كلّها سينات، فأبدلوا من السِّين تاءً، وهي حرف تقرب من السِّين ومن الدّال، فصار سِدْتٌ، ثمَّ كرهوا اجتماع التاء والدّال لشدّة ما بينهما من التَّقارب حتَّى كأنّهما مثلان، مع أنَّ الكلمة قد كثر استعمالها في لسانهم، فاستدعت التَّخفيف بأن أدغموا فقالوا: سِتٌّ.
فإن قلت: هلّا قلبت السِّين دالاً وأدغموا فقال: سِدٌّ؟ =

* [امتناعُ إدغامِ المُتَقارِبَيْنِ]

ولا يُدغمُ منها[1] في كلمةٍ ما يُؤدِّي إلى لَبْسٍ بتركيب آخرَ، نَحْوُ: وَطَدَ، ووَتَدَ، وشاةٍ زَنْمَاءَ[2]، ومنْ ثَمَّ لمْ يقولوا: وَطْدًا، ولا وَتْدًا[3]؛ لِما يلزمُ منْ ثِقَلٍ أو لَبْسٍ[4]، بخلافِ نَحْوِ: امَّحَى، واطَّيَّرَ، وجاء وَدٌّ في

= فالجواب: إنَّ قلب السِّين تاءً أسهل لأنَّهما مهموسان، وأيضًا فكان يتخيّل أنَّه قلب إدغام؛ لأنَّهُ قد تقلب الثَّاني إلى الأوَّل.

ولم يبدله صادًا لأنَّهما ليس بينهما إلَّا الإطباق، فكان يستثقل أن يقال: سِصٌّ.

وقد شبّه سيبويه مجيئهم بالتّاء لأجل الإدغام بمجيئهم بالكسرة في يِنْجَلُ، ليقلبوا الواو ياءً، وهو تشبيه حسنٌ؛ لأنَّ كسر الياء في حروف المضارعة لا يجوز إلَّا في هذا الموضع، وكسروا النُّونَ قلبًا للواء ياءً جارٍ على ما اطّرد، كذلك هنا قلبوا السِّين تاءً لأجل الإدغام».

انظر: الجمل للزّجّاجي (٤١٧)، وحاشية الغزّيّ على الجاربردي (٣٤٥).

(١) في عدد من نسخ المتن ونسخ الشُّروح: (منهما)، يريد من المتقاربين.

(٢) الزَّنَمَةُ: هو ما يقطع من أذن الدّوابّ ويُترك معلّقًا، ويُفعل ذلك بكرامها، يقال: بعير أزنَمُ وشاة زَنْماء.

(٣) بعده في عدد من نسخ المتن والشروح: «بل قالوا: طِدَةٌ وَعِدَةٌ».

(٤) قال ابن النَّاظم في بغية الطَّالب (٢٦٥): «قوله: ومنْ ثَمَّ لمْ يقولوا: وَطْدًا، ولا وَتْدًا، كلام مردود بالنَّقل الصَّحِيح. حكى ابن القطّاع: وطدَ الشيءُ وَطْدًا وطِدَةً: ثبتَ، ووطَدْتُه. وحكى ابن القوطيّة: وَتَدْتُ الوَتِدَ وَتْدًا، وأوتدتُه: أثبتُّه في الأرض».

انظر: أفعال ابن القوطية (١٥٥)، وابن القطّاع (٣/٣١٣)، والسرقسطي (٤/٢٦٢).

وَتْدٍ في تميمٍ[١] .

ولمْ تُدْغَمْ حروفُ (ضَوِيَ مِشْفَرٌ) [٢] فيما يقارِبُها؛ لزيادةِ صِفَتِها[٣] .

ونَحْوُ: سَيِّدٍ ولَيَّةٍ إِنَّما أدغما؛ لأنَّ الإعلالَ صَيَّرَهُما مِثْلَيْنِ .

وأُدغمتِ النُّونُ في اللَّامِ والرَّاءِ؛ لِكَراهةِ نَبْرَتِها، وفي الميم ـ وإنْ لم يَتقارَبا ـ لِغُنَّتِها، وفي الواوِ والياءِ؛ لإمكانِ بَقائِها، وقدْ جاءَ ﴿ لِبَعْض شَّأْنِهِمْ ﴾[٤]،

---

(١) انظر: الكتاب (٤/٤٨٢)، والأصول (٣/٤٣٢)، والنمتع (٢/٧١٦)، والإدغام ليس لغة كلّهم، بل لغة بعضهم، قال أبو حَيَّان في التَّذييل والتَّكميل (٦/٢٣٣): «وأمَّا وَدٌّ فالأصل فيه: وَتِدٌ، وفيه لغتان: إحداهما: لغة الحجاز وبعض بني تميم، وهو الإظهار، والثَّانية: لغة بعض بني تميم، وذلك أنَّ من لغتهم تسكين فَعِلَ، فيقولون في فَخِذٍ: فَخْذٌ، وفي عَلِمَ: عَلْمَ، فبعضهم طرد لغته فسكّن وأدغم فقالوا: وَدٌّ، وبعضهم ترك لغته فلم يسكّن لضعف الإدغام فيه فأظهر، كلغة الحجاز، فقال: وَتِدٌ، وبعضهم أبدل الدّال تاءً وأدغم، فقال: وَتٌّ» .

(٢) ضَوِيَ، من باب علم: هزل وضعف، والمِشْفَرُ، كمنبرٍ: هو للبعيرِ بمنزلة الشّفة للإنسان .

(٣) ص: إلَّا لزيادة .

(٤) نُقل عن شُجاع إدغام الضَّاد في الشِّين في جميع القرآن، ونقل عن أبي شعيب السّوسي عن أبي محمَّد اليزيدي عن أبي عمرو إدغامها في ﴿ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ ﴾ [النُّور: ٦٢]، وفي ﴿ شَقَقْنَا الأَرْضَ شَقًّا ﴾ [عبس: ٢٦] انظر: السَّبعة (١٢٢ ، ٥٢٧)، والإقناع (١/٢١٦)، والنَّشر (١/٢٩٣) . وشُجاع هو أبو نُعيم بن أبي نصر البلخي، عرض القراءة على أبي عمرو، وهو من جلّة أصحابه .

قال الزنجاني: «روى أبو شعيب السّوسي عن اليزيدي أنَّ أبا عمرو كان يدغمها، أي الضَّاد في الشِّين في قوله تعالى: ﴿ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ ﴾، ولا يدغمها =

و﴿ اغْفِرْ لِّي ﴾(١)، و﴿ نَّخْسِفْ بِّهِمُ ﴾(٢).

ولا حروفُ الصَّفيرِ في غيرِها؛ (لفواتِ الصَّفيرِ منها)(٣).

= فيها في قوله تعالى: ﴿ رِزْقًا مِنَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ شَيْئًا ﴾، ولا في قوله: ﴿ ثُمَّ شَقَقْنَا الأَرْضَ شَقًّا ﴾، اتباعًا للرِّواية، ووجه الإدغام أنَّهما متقاربان في المخرج، والشِّين أفضل منها بالتَّفشّي وزيادة الاستطالة، وإدغام المفضول في الأفضل جائزة، وإذا جاز إدغامها في الطاء مِمَّا رواه سيبويه من اطّجع في اضّجع، ففي الشِّين أولى. وقيل: هذا فاسد لذهاب ما في الضَّاد من الاستطالة، ولسكون ما قبل الضَّاد، فيؤدّي الإدغام إلى اجتماع السَّاكنين على غير شرطه ....، والحقّ أنَّ ذلك إخفاءٌ واختلاسٌ للحركة ظنّه الرَّاوي إدغامًا».

وقال السِّيرافي: ليس إدغام الضَّاد في الشِّين عندي بالمنكر؛ لأنَّها مقاربة للشِّين في المخرج والشِّين أشدّ استطالة من الضَّاد، وفي الشِّين تفشٌّ ليس فيها، وعلى أنَّ سيبويه حكى: اطّجع، بإدغام الضَّاد في الطّاء، فدلّ ذلك على جواز إدغامها في الشِّين؛ لأنَّ الشِّين أقوى منها وأفشى.

انظر: شرح الهادي (٢٧٩)، والتَّبصرة (٢/٩٥٣)، وشرح المفصَّل لابن يعيش (١٠/١٤٠).

(١) الأعراف: ١٥١، إبراهيم: ٤١، القصص: ١٦، ص: ٣٥، نوح: ٢٨. ثمَّ رُوي إدغام الرَّاء السَّاكنة في اللَّام عن أبي عمرو في جميع القرآن في رواية الرَّقِّيِّين عنه. انظر: الكشف (١/١٥٧)، والتَّيسير (٤٤)، والإقناع (١/١٩١)، والنَّشر (٢/١٢)، والوجيز في علم التَّصريف (٦٥).

(٢) سبأ: ٩. ليس في القرآن فاء ساكنة بعدها باء غير هذه الآية، وقرأها الكِسائِيّ بالإدغام. انظر: الكشف (١/١٥٦)، والتَّيسير (٤٤)، والنَّشر (٢/١٢)، والإقناع (١/١٧٧).

(٣) ليس في الأصل، ص. وفي بعض الشروح: لفوات صفتها، قال الغزّي في شرح قول المصنّف: «ولا حروفُ الصَّفيرِ في غيرِها»: المراد أنَّ كلّ واحد من حروف الصّفير الثّلاثة =

ولا المطبقةُ في غيرِها منْ غيرِ إطباقٍ، علىٰ الأفصحِ[١].

ولا حرفُ حلقٍ في أدخلَ منه؛ إِلَّا الحاءُ في العينِ والهاءِ، ومنْ ثَمَّ قالوا فيهما: اِذبحَّتُوْدًا، واذْبَحَّاذِهِ.

= لا يدغم في غير أحد هذه الثّلاثة، لا أنَّ كلًّا منها لا يدغم فيما سواه. انظر: حاشية الغزّي على الجاربردي (٣٤٦).

(١) صرّح ابن عصفور وابن مالك وغيرهما بجواز إدغام الحروف المطبقة في غيرها مطلقًا، وقالوا: الأولى تبقية الإطباق.

قال أبو حَيَّان: «بعض العرب تبقي الإطباق كما تبقي الغنّة في إدغام النُّون، وبعض العرب يذهبه كما يذهبها، وإذهاب الإطباق مع الدّال أقوى منه مع التاء لأنَّهما مجهوران، والجهر فضل الصَّوت، وقال سيبويه: كلٌّ عربيٌّ، يعني إبقاء الإطباق وتركه».

وقال الزّنجاني «إذا أدغمت حرفًا مطبقًا في غيره فالأقيس تبقية الإطباق على حاله، كقولك: اضبطْ داود، وبسطْتُ، وفَرَّطْتُ، ووعظْتُ، ومرضْتُ؛ لئلَّا يذهب الحرف في الإدغام، ويذهب إطباقه معه، فيكون إجحافًا بالحرف، بل يؤتى بالحرف المشدّد متوسّطًا. ونظير تبقية الإطباق إدغام النُّون السَّاكنة مع بقاء غنّتها، والقُرَّاء السَّبعة على هذا مع التاء في نحو: فرّطْتُ وأحطْتُ وبسطْتُ، وإنَّما نسبه في المفصّل إلى أبي عمرو لأنَّ أبا عمرو حجّة في العربيَّة، لا أنَّ غيره قرأ بخلاف ذلك. ومن العرب من يذهب الإطباق في نحو: اضبطْ داود، واضبطْ تَوأما، فيجعلها مع الدّال دالاً خالصة ومع التاء تاءً خالصة لئلَّا يختلف الصَّوت، كما تذهب الغنّة عن النُّون، لكن إذهاب الإطباق مع الدّال أمثل قليلاً؛ لأنَّ الدّال كالطاء في الجهر، والتاء مهموسة».

انظر: الكتاب (٤/ ٤٦٠)، والممتع (٢/ ٧٠٨)، والتَّسهيل (٣٢٣)، والتَّذييل والتَّكميل (٦/ ٢٣٥)، وشرح الهادي (٢٨١)، والإقناع (١/ ٢١٧).

* [إدغامُ بعضِ المُتَقارِبِ في بعضٍ]

فالهاءُ في الحاءِ، والعينُ في الحاءِ، والحاءُ في الهاءِ والعينِ بِقَلْبِهِما حاءَيْنِ، وجاءَ: ﴿ فَمَنْ زُحْزِحَّنِ النَّارِ ﴾[١]، والغينُ في الخاءِ، والخاءُ في الغَينِ[٢].

والقافُ في الكافِ، والكافُ في القافِ، والجيمُ في الشِّينِ.

واللَّامُ المُعَرِّفَةُ تُدْغَمُ وجوبًا في مِثْلِها[٣]، وفي ثَلاثَةَ عَشَرَ

(١) آل عمران: ١٨٥ .

انظر قراءة أبي عمرو في التَّيسير (٢٣)، والإقناع (١/٢٠٩)، والنَّشر (١/٢٩٠ ـ ٢٩١)، والمساعد (٤/٢٧٠)، قال ابن الباذش: اتَّفق الرُّواة عن اليزيدي على الإدغام فيه عن أبي عمرو، ووافقه أبو زيد الأنصاري عليه عنه، وروي عن الدّوري إدغام الحاء في العين إذا كان قبلها حرف مدّ، نحو: ﴿ لا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا ﴾، و﴿ الْمَسِيحُ عِيسَى ﴾، و﴿ الرِّيحَ عَاصِفَةً ﴾.». وانظر: حاشية الغزّي على الجاربردي (٣٤٨)، وشرح الهادي (٢٨٢).

(٢) قال الغزّي (٣٤٨): «قال الموصلي: إدغام الغين في الخاء أحسن من عكسه، أمَّا أوَّلاً: فلأنّ الغين مجهورة والخاء مهموسة، واجتماع المهموسين أخفّ من المجهورين، وأمَّا ثانيًا: فلأنّ الخاء أدخل في الفم، فالإدغام فيها أحسن من إدغام الأدخل في الحلق. انتهى. ما ذكره نصّ عليه سيبويه». وانظر: الكتاب (٤/٤٥١).

(٣) قوله: في مثلها، أي: في لام مثلها، كلامِ لبنٍ ولحم، ومثلُ اللَّام المعرفة في هذا الحكم شبيهتُها، وهي الَّتي تكون للمح الأصل، وهي الدّاخلة على الأوصاف المنقولة للعلميّة كالصّعق والعباس، والزَّائدة الدَّاخلة على الأعلام كاليزيد والنّعمان، وكالواردة في قول الشَّاعر:

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت، وطبت النّفس يا قيس عن عمرو

=

حَرْفًا[١] ، وغيرُ المُعَرِّفَةِ لازمٌ في نَحْوِ: ﴿ بَل رَّانَ ﴾[٢]، وجائزٌ في البواقي[٣] .

والنُّونُ السَّاكنةُ تُدغمُ وجوبًا في حُروفِ يَرْمُلُونَ، والأفصحُ إبقاءُ غُنَّتِها في الواوِ والياءِ، وإِذهابُها[٤] في اللَّامِ والرَّاءِ، وتُقلبُ ميمًا قبلَ الباءِ، وتُخْفَى في غيرِ حُروفِ الحلقِ، فيكونُ لها خمسُ أحوالٍ[٥]، والمُتحرِّكةُ تُدْغَمُ جوازًا .

= انظر: الغزّي (٣٤٨)، والمساعد (٤/٢٧٢)، وشفاء الغليل (٣/١١٢٣)، وتوضيح المقاصد (٢/١٧٥)، والتَّصريح (١/٣٩٤) .

(١) ليس في الأصل، ظ . والثلاثة عشر المقصودة هي الَّتي تسمّى اللَّام معها شمسيّة .

(٢) المطفّفين: ١٤ . جمهور القُرَّاء على الإدغام، إلَّا ما كان من سَكْتِ حَفْص على (بل) ثمَّ يقول (ران) بالإظهار، وإلَّا ما روي في كتاب اللوامح عن قالون أنَّه أظهر في جميع طرقه، وإلَّا ما روي عن حمزة أنَّه يقف على (بل) بالإظهار وقفًا خفيفًا يسيرًا لتبيين الإظهار، وإلَّا ما رواه ابن عطيّة عن نافع أنَّه قرأ بالإظهار في رواية، وبالإدغام والإمالة في أخرى . انظر: الكشف (١/١٥٨)، والإقناع (١/٢٤٣)، والبحر (٨/٤٤١) .

(٣) قال ابن النَّاظم: إدغام اللَّام غير المعرّفة في الرّاء غير لازم، وإنَّما هو أحسن وأكثر، وإدغامها في غير الراء من الحروف الثَّلاثة عشر جائز، ولكنّه متفاوت في الحسن والضّعف . وانظر: بغية الطَّالب ٢٥٩، والكتاب ٤/٤٥٩، والممتع ٢/٦٩٤، والتَّسهيل ٣٢٣، وحاشية الغزّيّ على الجاربردي ٣٤٩ .

(٤) ظ: وذهابها .

(٥) فصَّل ابن عصفور في الممتع (٢/٦٩٥ ـ ٧٠٠) الكلام في هذه الأحوال الخمس بحيث لا مطمع لتالٍ في زيادة .

والطَّاءُ، والدَّالُ، والتَّاءُ، والظَّاءُ، والذَّالُ، والثَّاءُ[١]: يُدْغَمُ بعضُها في بعضٍ، وفي الصَّادِ، والزَّايِ، والسِّينِ.

والإطباقُ في نَحْوِ[٢]: ﴿ فَرَّطْتُ ﴾ إنْ كانَ مَعَهُ إدغامٌ فهو إتيانٌ بطاءٍ أُخرى، وجمعٌ بينَ ساكنينِ، بخلافِ غُنَّةِ النُّونِ في[٣]: ﴿ مَنْ يَقُولُ ﴾.

والصَّادُ، والزَّايُ، والسِّينُ: يُدْغَمُ[٤] بعضُها في بعضٍ.

والباءُ في الميمِ[٥] ....

(١) وتدغم هذه السّتّة في الضّاد والشّين والجيم أيْضًا، والإدغام في جميع ما ذكر أحسن من البيان، والبيان في بعضها أحسن منه في بعض. انظر: الممتع ٢/٧٠١.

(٢) ذكر في الإقناع أنَّ القُرَّاء أجمعوا على إدغام الطّاء إذا سكنت في التاء، وأنّ جملة ذلك في القرآن أربعة مواضع: ﴿ بَسَطتَ إِلَيَّ ﴾ [في المائدة: من الآية ٢٨]، و﴿ مِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ ﴾ [في يُوسف: من الآية ٨٠]، و﴿ أَحَطتُ بِمَا لَمْ ﴾ [في النّمل: من الآية ٢٢]، و﴿ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ ﴾ [في الزّمر: من الآية ٥٦]. وذكر أنَّهم اتّفقوا مع الإدغام على إبقاء الإطباق، وأنَّهُ يجوز إذهابه. انظر: الإقناع (١/١٨٤ ـ ١٨٦، ٢١٧ ـ ٢١٨).

(٣) وردت في القرآن كثيرًا.

(٤) ظ: تدغم.

(٥) التقت الباء السّاكنة مع الميم في القرآن الكريم في آيتين، الأولى: ﴿ يُعَذِّب مَن يَشَاءُ ﴾ [من البقرة: ٢٨٤]، والثّانية: ﴿ ارْكَب مَّعَنَا ﴾ [من هود: ٤٢]. فأظهر ورش فيهما، وأظهر ابن عامر وحمزة ﴿ ارْكَب مَّعَنَا ﴾ وحده، واختلف عن قالون والبزّي وخلاّد فيه، واختلف عن قنبل والبزّي أيْضًا في: ﴿ يُعَذِّبُ مَنْ ﴾. والباقون بالإدغام فيهما، غير أنَّ عاصمًا وابن عامر يقرآن ﴿ يُعَذِّبُ مَنْ ﴾ في البقرة بالرّفع والإظهار، وقرأ الأهوازي على الشنبوذي عن يحيى الصلحي عن أبي بكر بن عيّاش بالإخفاء. ورواية ابن بويان عن أبي نشيط بالإدغام فيهما، ورواية غيره عنه الإظهار فيهما. =

والفاءِ[١] .

* [إدغامُ تاءِ الافتعالِ]

وقد تُدغمُ تاءُ اِفْتَعَلَ في مثلِها، فيُقالُ: قَتَّلَ، وقِتَّلَ، وعليها: مُقَتِّلُونَ، ومُقِتِّلُونَ، وقد جاء[٢]: ﴿ مُرُدِّفِيْنَ ﴾ إتباعًا .

وتُدْغمُ الثَّاءُ فيها وجوبًا على الوجهينِ، نَحْوُ: اثَّأَرَ، واتَّأَرَ[٣] .

= انظر: الإقناع (١/٢٠٠، ٢٦٣) .

(١) جملة ما التقت فيه الباء السَّاكنة عند الفاء في القرآن خمسة مواضع؛ في النِّساء: من الآية ١٧٤ ﴿ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ ﴾، وفي الرَّعد: من الآية ٥ ﴿ وَإِنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ ﴾، وفي الإسراء: من الآية ٦٣ ﴿ اذْهَبْ فَمَنْ ﴾، وفي طه: من الآية ٩٧ ﴿ فَاذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ ﴾، وفي الحجرات: من الآية ١١ ﴿ وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ ﴾ . فأدغم فيهنّ أبو عمرو والكسائي بلا خلاف عنهما، وخلّادٌ وهشام بخلاف عنهما . وقال الأهوازي: سمعت أبا عبد الله العجلي يقول: وجدت الحذّاق من أهل الأداء على إخفائها عند الفاء عن اليزيدي عن أبي عمرو . وقرأ الباقون بالإظهار في الخمسة المواضع . انظر: الإقناع (١/٢٦٢ ـ ٢٦٣) .

(٢) الأنفال: ٩ .

قرأ نافع وجماعة من أهل المدينة: ﴿ مُرْدَفِين ﴾، وباقي السَّبعة والحسن ومجاهد: ﴿ مُرْدِفِين ﴾، وقرأ بعض المكيّين فيما رُوي عن الخليل وعن ابن عطيّة: ﴿ مُرَدِّفين ﴾، وروي عن الخليل أنَّ بعضهم يضمّ الراء إتباعًا لضم الميم فيقرأ: ﴿ مُرُدِّفين ﴾، وقرئ بكسر الرَّاء إتباعًا لحركة الدّال: ﴿ مُرِدِّفين ﴾، وقال ابن عطيّة: ويحسن عربيّةً كسر الميم كذلك فتقول: ﴿ مِرِدِّفين ﴾، ولكنّي لا أحفظه قراءةً . انظر: شواذّ ابن خالويه (٥٤)، والمحتسب (١/٢٧٣)، والبحر المحيط (٤/٤٦٥)، والمحرّر الوجيز (٤/١٤٢) .

(٣) البيانُ والإدغام جائزان، والبيان أحسن. انظر اليزدي ١٠٣٨.

وتُدْغمُ فيها السِّينُ شاذًّا على الشَّاذِّ، نَحْوُ: اسَّمَعَ؛ لامتناعِ: اتَّمَعَ.

وتُقلبُ بعدَ حروفِ الإطباقِ طاءً، فتُدغمُ فيها وجوبًا في: اطَّلَبَ، وجَوازًا على الوجهين في: اظْطَلَمَ، وجاءتِ الثَّلاثُ في(١):

[هو الجوادُ الَّذي يُعطيكَ نائِلَه عَفْوًا]، ويُظلمُ أحيانًا فيَظْطَلِمُ

وشاذًّا على الشَّاذِّ في نَحْوِ: اصَّبَرَ، واضَّرَبَ؛ لامتناعِ: اطَّبَرَ، واطَّرَبَ.

وتُقلبُ معَ الدَّالِ، والذَّالِ، والزَّايِ، دالاً، فتُدغمُ وجوبًا في ادَّان، وقويًّا في ادَّكَرَ، وجاء: اذَّكَرَ، واذْدَكَرَ، وضعيفًا في: ازَّان؛ لامتناعِ: ادَّانَ.

ونَحْوُ: خَبَطُّ، وحُصْطُ، وفُزْدُ، وعُدُّ في: خَبَطْتُ، وحُصْتُ، وفُزْتُ، وعُدْتُ، شاذٌّ(٢).

---

(١) الشَّاهد من البسيط، وهو لزهير وهو في ديوانه بشرح ثعلب (١١٩)، وسرّ الصِّناعة (٢١٩/١)، والمفصَّل (٤٠٢)، وشرح الملوكي لابن يعيش (٣١٦، ٣١٩، ٣٢٠)، وشرح شواهد الشَّافية (٤٩٣).

(٢) تشبيه تاء الضَّمير بتاء افتعل لغة تميم، قال علقمة بن عبدة يمدح الحارث بن شمر الغسّاني، وكان أخوه شأس أسيرًا عنده:

وفي كُلِّ حَيٍّ قد خَبَطُّ بنعمةٍ فحُقَّ لِشَأْسٍ مِنْ نَداكَ ذَنُوبُ

الشَّاهد من الطَّويل، وانظره في ديوانه (١٣٢)، ومنسوبًا إليه في الكتاب (٤٧١/٤)، وشرح أبياته لابن السّيرافي (٤٠٠/٢)، والأصول (٢٧٢/٣)، ونكت الشنتمري (١٢٦٨/٢)، والتَّبصرة (٨٥٦/٢).

* [حُكْمُ تاءِ تَفَعَّلَ وتَتَفَعَّلُ وتَفَاعَلَ وتَتَفاعَلُ]

وقد تُدغمُ تاءُ نَحْوِ: تَتَنَزَّلُ وتَتَنَابَزُوا، وَصْلاً، وليسَ قَبْلَها ساكنٌ صحيحٌ(١)، وتاءُ تَفَعَّلَ وتَفَاعَلَ، فيما يُدْغَمُ فيه التَّاءُ، فتَجِبُ(٢) همزةُ الوصلِ ابتداءً، نَحْوُ: اطَّيَّرُوا، وازَّيَّنُوا، واثَّاقَلُوا، وادَّارَؤُوا.

ونَحْوُ اِسْطَّاع مُدْغَمًا معَ بقاءِ صوتِ السِّينِ نادرٌ(٣).

---

(١) وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ مَنْ تَنَزَّلُ ﴾ للزوم التقاء السَّاكنين لا على حدّهما، وقد قرئ ﴿ هَل تَّرَبَّصُونَ ﴾ [التوبة: ٥٢]، و﴿ شَهْرٍ ۝ تَّنَزَّلُ ﴾ [القدر: ٣، ٤] مع كون لام هلْ ونون التَّنوين ساكنين صحيحين. وهي قراءة البَزّيّ، وهي مِمَّا اصطلح القُرّاء على تسميته بتاءات البزّي إذ يشدّد التاء الّتي في أوائل الأفعال المضارعة، وجملة ذلك عنه واحد وثلاثون موضعًا. انظر: التَّذكرة (٣٤٠ ـ ٣٤١)، والإقناع (٦١٢/٢ ـ ٦١٤)، والنَّشر (٢٣٢/٢)، وإتحاف الفضلاء (٤٤٢).

(٢) الأصل، ص: «فيجب». وفي بعض نسخ المتن والشروح: «فتُجْلَبُ».

(٣) روي عن حمزة أنَّه قرأ: ﴿ اسطَّاعُوا ﴾ [الكهف: ٩٧] بإدغام التاء في الطاء مع بقاء صوت السِّين وسكونها، وهو نادر لما عرفت، وللجمع بين السَّاكنين لا على حدهما.

وقراءة الباقين بالتَّخفيف. قال ابن مجاهد: كلّهم يقرأ: ﴿ فما اسْطاعوا ﴾ بتخفيف الطاء، غير حمزة، فإنَّه قرأ: ﴿ فما اسطّاعوا ﴾ مشدّدة الطاء، يريد: فما استطاعوا، ثمَّ يدغم التاء في الطاء، وهذا غير جائز؛ لأنَّهُ جمع بين السِّين وهي ساكنة، والتاء المدغمة وهي ساكنة.

وقال مكّيّ: في هذه القراءة بُعدٌ وكراهة؛ لأنَّهُ جمع بين ساكنين، ليس الأوَّل حرف لين، وهما السِّين والطاء المشدّدة.

انظر: السبعة (٤٠١)، والتذكرة (٥١٨)، والإقناع (٦٩٣/٢)، والكشف (٨٠/٢ ـ ٨١)، والنَّشر (٣١٦/٢).

[الحذف][1]

الحذفُ الإعلاليُّ والتَّرخيميُّ تقدَّم[2].

وجاء غيرُه[3] في: تَفَعَّلُ، وتَفَاعَلُ[4]، وفي نَحْوِ[5]: مَسْتُ، وأَحَسْتُ،

---

(١) الحذف باب مستقلّ، وجميع ما ذكره المصنّف من مسائل هنا متّصلٌ ببابِ الإدغام، ولذا ألحقها بعض الشُّرَّاح بباب الإدغام، وجعلها قومٌ مبحثًا، أو فصلاً، تابعًا للإدغام، وآخرون بابًا مستقلًّا، نظرًا إلى الأصل، وعلى هذا مشيت.

(٢) ظ: تقدّم، ص: وقد تقدّم.

قلت: أمَّا الإعلالي فقد تقدّم في باب الإعلال، وأمَّا الترخيمي فقد تقدّم في باب النداء في المقدّمة النحويّة الكافية، وفي تصغير التَّرخيم في الشَّافية. وعلى هذا التَّفسير معظم الشُّرَّاح، أمَّا الرَّضيّ ٣/٢٩٢ فقال: يعني بالحذف الإعلالي ما حذف مطّردًا لعلّة، كعصًا وقاضٍ وبالتّرخيميّ ما حذف غير مطّردٍ كما في يدٍ ودم.

(٣) أي غير الإعلاليّ والترخيمي، وهو الاعتباطي. انظر: شرح اليزدي ١٠٤٧، ١٠٤٩.

(٤) الأصلُ فيهما: تَتَفَعَّلُ وتَتَفاعَلُ، وقد اختلف أيّ التاءين هي المحذوفة، فالبصريون على أنَّ المحذوف الثَّانية، والكوفيون الأولى. وفي التَّسهيل (٣٢٤) أنَّه مذهب هشام بن معاوية الضَّرير صاحب الكِسائِيّ. وانظر: الإنصاف (٦٤٨/٢ ـ المسألة ٩٣)، وائتلاف النصرة (١٣١)، والأشموني (٣٥١/٤)، والتَّصريح (٣٩٩/٢)، والمساعد (٢٧٩/٤).

(٥) نحو مست وأحست وظلت أصله: مسست وأحسست بسينين وظللت بلامين، واختلف في أيّ المثلين هو المحذوف، والحذف لغة سُليم، ومذهب سيبويه، وعليه ابن عصفور، وابن الضائع، أنَّ مثل هذا الحذف غير مطّرد، والقول باطّراده مذهب الشلوبين وابن مالك وغيرهما. وانظر مذاهب الأقوام في المحذوف في: =

وظَلْتُ، واسْطَاعَ[١]، ويَسْطِيْعُ، وجاءَ يَسْتِيْعُ، وقالوا: بَلْعَنْبَرِ، وعَلْمَاءِ، ومِلْمَاءِ في: بني العَنْبَرِ، وعلى الماءِ، ومِنَ الماءِ[٢].

وأَمَّا نَحْوُ يَتَسِعُ ويَتَقِي فشاذٌّ، وعليه جاء[٣]:

زِيادَتَنـا نُعْمَـانُ لا تَنْسَـيَنَّها   تقِ اللهَ فينا والكتابَ الَّذي تَتْلُو

= الحلبيّات (١٣٩ ـ ١٤٠)، والممتع (٢/٦٦١ ـ ٦٦٢)، وشرح الكافية الشّافية (٤/٢١٧٠)، وابن يعيش (١٠/١٥٣ ـ ١٥٤)، والمساعد (٤/١٩٦، ٢٧٨) .

(١) قد سبق الكلام في اسطاع في باب الزِّيادة . انظر: ص (٢٨٥) من هذا الكتاب .

(٢) وعلى هذه اللُّغة قول الشّاعر:

غَداةَ طَفَتْ عَلْماءِ بكرُ بنُ وائلٍ   وعاجتْ صُدورُ الخَيْلِ شَطْرَ تَمِيْمِ

والشّاهد من الطَّويل، مختلف في نسبته، فقد رواه المُبَرِّدُ في الكامل (٣/١٢٢٦) لقطري بن الفجاءة، والمدائنيُّ لصالح بن عبد الله العبشميّ، وأبو مِخْنَفٍ لعبيدة بن هلال اليشكري، ووهبُ بن جرير لحبيب بن سهم التَّميمي، والهيثم بن عديّ وخالد بن خداش لعمرو القنا . ذكر ذلك صاحب الأغاني (٦/١٤٢ ـ ١٥١) في قصّة وقعة دولاب، وانظر: إثبات المحصل (٢٥٧)، وشرح شواهد الشّافية (٤٩٨ ـ ٥٠٤)، والأمالي الشَّجريَّة (١/١٤٥ و ٢/١٨٠)، وشعر الخوارج (١٠٦) .

(٣) الشّاهد من الطَّويل، أنشده أبو الحسن لعبد الله بن همّام السَّلولي من قصيدة يخاطب بها النّعمان بن بشير الأنصاري أمير الكوفة زمن معاوية، ويمدح فيها الأنصار ومعاوية، ويطالبه فيها بإنفاذ عطائه.

وانظر: الشّاهد منسوبًا إليه في نوادر أبي زيد (٤، ٢٧)، والأمالي الشَّجريَّة (١/٣١٥)، وسمط اللآلي (٩٢٣)، والأغاني (١٦/٥)، واللِّسان (وقى)، وشرح شواهد الشّافية (٤٩٦) .

بِخلافِ: تَخِذَ يَتْخَذُ، فإنَّهُ أصلٌ[١]. واسْتَخَذَ[٢] ـ من اسْتَتْخَذَ، وقيل: أُبْدِلَ[٣] منْ تاءِ اتَّخَذَ ـ أَشَذُّ[٤].

ونَحْوُ: تُبَشِّروني، وتُبَشِّرِيني[٥]، وإِنِّي، قد تَقَدَّمَ[٦].

❁❁❁

---

(١) من ذلك قوله تعالى: ﴿لَتَخِذْتَ عليه أجرًا﴾ [الكهف: ٧٧] قرأ البصريان وابن كثير ويعقوب وعبد الله والحسن وقتادة وابن بحرية: (لَتَخِذْتَ) مثل لَعَلِمْتَ، والباقون بالتّشديد وفتح الخاء (لَتَّخَذْتَ). انظر: التَّيسير (١٤٥)، والكشف (٢/٧٠ ـ ٧١)، والإقناع (٢/٦٩١)، والنَّشر (٢/٣١٤)، والبحر (٦/١٥٢)، وحاشية الغزيّ على الجاربردي (٣٥٩).

(٢) استخذ مبتدأ وخبره قوله أشذّ الآتي. ولسيبويه في استخذ قولان. انظر: الكتاب ٤/٤٨٣، وانظر: المسألة وما فيها من خلاف، بالإضافة إلى الكتاب، في سرّ الصِّناعة (١/١٩٧)، ونكت الشنتمري (٢/١٢٧٦)، وشرح المفصَّل لابن يعيش (١٠/١٥٤)، وللمصنّف (٢/٥٢٠)، والممتع (١/٢٢٢).

(٣) ظ: إبدالٌ.

(٤) ص: وهو أشذّ.

(٥) ليس في ص.

(٦) أي: قد تقدّم في النَّحْو أنَّ نون الوقاية إذا اتّصلت بالمضارع فيه نون التَّثنية أو الجمع أو خطاب الجمع يجوز إثباتها وحذفها حملاً على المفرد مثل: ينصرني، وفرارًا من التَّنوين، وذلك تُبَشِّرانِي، وتُبَشِّرَانِنِي، وتبشريني، وتبشرينني، وتبشروني، وتبشرونَنِي. وإنّي، وإنّني ولكنّي ولكنّني جاريان مجرى ذلك مع كون إنّني ولكنّني مشتملين على النّونات. انظر: الكافية (١٤٧).

مسائل التمرين

* [معنى قولِهِمْ : ابْنِ مِنْ كذا مِثْلَ كذا]

معنى قولِهِمْ: كيفَ تَبْنِي منْ كذا نحوَ كذا؟ أيْ: إذا رَكَّبْتَ منها زِنَتَها وعَمِلْتَ ما يَقْتضيه القياسُ فكيفَ تَنْطِقُ به؟

وقياسُ قولِ أبي عليٍّ أَنْ تَزِيدَ وتَحْذِفَ[١] ما حُذِفَ[٢] في الأصلِ قِياسًا، وقياسُ آخَرِيْنَ (أَنْ تَحْذِفَ المحذوفَ قِياسًا)[٣] أو غيرَ قياسٍ[٤] .

* [المسائل]

فمثلُ: مُحَوِيٍّ من ضَرَبَ: مُضَرَّبِيٌّ[٥]، وقال أبو عليّ: مُضَرِيٌّ .

ومثلُ: اسْمٍ وغَدٍ من دَعَا: دُعْوٌ، ودَعْوٌ، لا: اِدْعٌ، ولا: دَعٌ،

---

(١) الأصل: وحَذفْتَ .

(٢) ص: ما حَذفْتَ .

(٣) ليس في الأصل، ص .

(٤) انظر: الأصول (٣/٣٥١)، والحلبيّات (٣٢٤)، والمنصف (١/٤٤)، والتَّبصرة (٢/٩٠٦)، وشرح الملوكي للثَّمانيني (٥٤٧)، ولابن يعيش (٥٠٢)، والممتع (٢/٧٣١)، وشرح الكافية الشّافية (٢١٩٤)، والكافي شرح الهادي للزنجاني (٢٠٥)، واللباب (٢/٤٣٠) .

(٥) بتشديد الرّاء المكسورة . انظر: شرح الأنصاري ٥٦٦، والنظام النّيسابوري ٥٠٦ .

خلافًا للآخرين[١] .

ومثلُ: صَحَائِفَ من دَعَا: دَعَايَا، باتّفاق؛ إِذْ لا حَذْفَ في الأصل .

ومثلُ: عَنْسَلٍ[٢] من عَمِلَ: عَنْمَلٌ[٣]، ومن باع، وقال: بَنْيَعٌ، وقَنْوَلٌ[٤]، بإظهار النُّون فيهنَّ[٥]؛ للإلباس بفَعَّلٍ .

---

(١) المسألة في الخصائص ٢/ ٩١ .

(٢) العَنْسَلُ: النَّاقة السَّريعة . ومذهب سيبويه والأكثرين أنَّه من العَسَلِ، وهو المضيّ بسرعة . وحجّة هؤلاء أمورٌ أوّلها: الاشتقاق الواضح فهو من العَسَلِ والعَسَلانِ وهو سُرعة عَدوِ الذئب . وثانيها: أنَّ زيادة النُّون ثانية ساكنة أكثر من زيادة اللَّام، فيما لو قيل أنَّه من العَنْسِ . وثالثها: سقوط النُّونِ في بعض التَّصاريف .

وذهب آخرون إلى أنَّه من العَنْسِ، وهو الصَّلابة والقوّة؛ إذ يقال للصَّخرة: عَنْسٌ، ويقال: ناقة عَنْسٌ: قويّة، شبّهت بالصَّخرة لصلابتها، فوزنه على هذا فَعْلَلٌ، واللام الزائدة الأخيرة .

وضُعِّفَ هذا المذهب بندرة زيادة اللَّام، وكثرة زيادة النُّون ثانيةً ساكنة . وعلى القول بزيادة اللَّام محمَّد بن حبيب .

انظر: سرّ الصِّناعة (١/ ٣٢٤)، والكتاب (٤/ ٢٦٩)، والخصائص (٢/ ٤٩)، وسفر السَّعادة (١/ ٣٨٧)، والممتع (١/ ٨٢، ٢١٥)، واللباب (٢/ ٢٦٠)، وشرح المفصَّل لابن يعيش (٩/ ١٥٥)، وشرح الملوكي للثَّمانيني (٢٤٩)، والتَّكملة (٥٥٦)، والتَّبصرة (٢/ ٧٩٤) .

(٣) المسألة في الأصول (٣/ ٣٥٦)، وشرح الكافية الشَّافية (٤/ ٢٢٠٦) .

(٤) المسألة في الأصول (٣/ ٣٥٥) .

(٥) ليس في ص .

ومثل: قِنْفَخْرٍ[١] من عَمِلَ: عِنْمَلٌ، ومن باع، وقال: بِنْيَعٌ، وقِنْوَلٌ، بالإظهارِ[٢]؛ للإلباسِ بعِلَّكْدٍ[٣] فيهنَّ .

ولا يُبنى مثلُ جَحَنْفَلٍ[٤] من كَسَرْتُ، أو جَعَلْتُ؛ لرفضِهِمْ مثلَه؛ لِما يَلْزَمُ منْ ثِقَلٍ أو لَبْسٍ[٥] .

ومثلُ: أُبْلُمٍ[٦] من وَأَيْتُ: أُوْءٍ، ومن أَوَيْتُ: أُوٍّ[٧]، مدغمًا؛ لوجوب الواو، بخلاف تُوْوِي .

---

(١) القنفخر: كلّ شيء فائق في نوعه وحسّنه، والنّاعم الضّخم الجثّة .

(٢) المسألة في الأصول (٣/٣٥٥) .

(٣) العِلَّكْدُ: الغليظ الشّديد العنق والظّهر من الإبل وغيرها .

(٤) الجحنفل: الغليظ الشّفة، والغليظ مطلقًا .

(٥) انظر: المسألة في الأصول (٣/٣٥٦)، والممتع (٢/٧٣٨) .

(٦) الأبلم: الخُوْصُ، والخوص: ورق المُقْلِ والنّخل والنّارَجيل والدَّوْمِ وما شاكلها، واحدتُه خوصة، وجعله بعضهم ورق الشَّجر ولم يخصّ به شجرًا بعينه .

والمُقْلُ: الكندر الَّذي يتدخّن به اليهود، وصمغ شجرة شائكة كشجرة اللبان، من الأدوية، ومنه عربيّ وهنديّ وصقلّيَ . والمُقلُ المكّيّ: ثمر شجرة الدَّوْمِ شجرة شبيهة بالنّخلة في حالاتها .

يقال: المال بيننا، والأمر بيننا، شِقُّ الأُبْلُمة . وفي حديث السّقيفة: الأمر بيننا وبينكم كقَدّ الأبلمة، أي: نحن وإيّاكم في الحكم سواء لا فضل لأميرٍ على مأمور كالخوصة إذا شقّت باثنتين متساويتين .

انظر: اللّسان والتّاج (خوص، مقل، بلم)، والأدوية المفردة (٣٠٥) .

(٧) المسألة في المنصف (٢/٢٩٦)، والكافي شرح الهادي (٢٢٠) .

ومثلُ: إِجْرِدٍ[١] من وَأَيْتُ: إِيْءٍ، ومن أَوَيْتُ: إِيٍّ، فِيْمَنْ قال: أُحَيٌّ، ومَنْ قال: أُحَيٌّ قال: إِيٍّ[٢] .

ومثلُ: إِوَزَّةٍ من وَأَيْتُ: إِيْئَاةٌ، ومن أَوَيْتُ: إِيَّاةٌ، مدغمًا[٣] .

ومثلُ: اطْلَخَمَّ من وَأَيْتُ: اِيْأَيَّا، ومن أَوَيْتُ: اِيْوَيَّا[٤] .

وسُئِلَ أبو عليّ عن مثل ما شاءَ الله من: أَوْلَقَ[٥]، فقال: ما أَلِقَ الإِلاقُ[٦]، واللَّاقُ على اللَّفْظِ، والأَلَقُ على وجهٍ، بَنَى على أَنَّه فَوْعَلٌ .

وأَجاب في بِاسْمِ: بِإِلْقٍ، أو بأَلْقٍ، على ذلك .

وسأَلَ أبو عليّ ابنَ خالَوَيْهِ عن مثلِ مُسْطَارٍ من آءَةٍ فَظَنَّهُ مُفْعالاً من سَطَرَ[٧]، وتَحَيَّرَ، فقال أبو علي: مُسْآءٍ، فأجاب على أصله، وعلى الأكثر: مُسْتَآءٍ[٨] .

---

(١) الإِجْرِدُ والإِجْرِدُّ: بقل له حبّ كأنَّهُ الفلفل، يستدلّ به على الكمأة . اللِّسان (جرد) .

(٢) المسألة في الأصول (٣/٣٩٠)، والمنصف (٢/٢٩٧)، والممتع (٢/٧٦٨) .

(٣) المسألة في المقتضب (١/٣١٥)، والأصول (٣/٣٩٠)، والمنصف (٢/٢٧١)، والممتع (٢/٧٦٧)، وشرح الهادي (٢١٩)، ورسالة الملائكة (٧٩) .

(٤) المسألة في الأصول (٣/٢٨٨)، والمنصف (٢/٢٦٨، ٣/١٢٣)، وشرح الملوكي لابن يعيش (٢١٠) .

(٥) الأولق: الجُنون، وهو أَفْعَلُ، أو فَوْعَلٌ، والأَوَّل أكثر فينبغي ترجيحه .

(٦) بعده في عدد من نسخ المتن والشروح: «على الأصل» .

(٧) ليس في الأصل، ظ .

(٨) المُسْطارُ، والمُصْطارُ، وبكسر الميم: ضربٌ من الشَّراب فيه حموضة، والخمر =

وسأل ابنُ جنّيّ ابنَ خالَوَيْهِ عن مثل كَوْكَبٍ من وَأَيْتَ مُخَفَّفًا مجموعًا جمعَ السَّلامةِ مُضافًا إلى ياءِ المتكلِّم، فتَحيَّرَ أَيْضًا، فقال ابنُ جنّيّ: أَوَيَّ[1] .

ومثلُ: عَنْكَبُوْتٍ من بِعْثَ: بَيْعَعُوْتٌ[2] .

ومثلُ: اطْمَأَنَّ: اِبْيَعَّعَ، مُصَحَّحًا[3] .

ومثلُ: اِغْدَوْدَنَ مِن[4] قُلْتُ: اِقْوَوَّلَ، وقال أبو الحسن:

= الحامضة، أو الحديثة، أو الصّارعة لشاربها .

والآءة: شجرة، والجمعُ: آءٌ، وهو شجر له ثمر تأكله النّعام، والآءة أَيْضًا: حكاية بعض الأصوات .

(١) المسألة في الخصائص (٢/٨٩)، وشرح الهادي (٢١٧) .

(٢) المسألة في الأصول (٣/٣٦٧)، والمنصف (٢/٢٥٨)، والممتع (٢/٧٥٠)، وشرح الهادي (٢١٠) .

(٣) يقول المازني في مثل هذه المسألة ابْيَعَّعَ، بإدغام العين الأولى في الثَّانية، والأ

وعلى مذهب المازني المصنّف في المتن وفي الشَّرح ٧٧/أ، والرَّضيّ ٣/٣٠٣، ولطف الله الغياث ٢/٣٨٨، وعلى مذهب الأخفش الجاربردي ٣٦٦، واليزدي ١٠٦٦، ونقره كار ٢٦٢، والميرزا كمال الدِّين ٥٣٨، وقره سنان ٦٢١، ولم أجد لغير ما ذكرت من الشُّرَّاح تصريحًا بمذهبه .

والمسألة في المنصف ٢/٢٦٣ .

(٤) الأصل، ص: من قلْتُ: اقْوَوَّلَ .

اِقْوَيَّلَ؛ للواوات[١].

ومثلُ: أُغْدُوْدِنَ (من قلتُ وبعتُ)[٢]: أُقْوُوْلَ: وابْيُوْيعَ، مُظْهَرًا.

ومثلُ: مَضْرُوْبٍ من القُوَّةِ: مَقْوِيٌّ[٣].

ومثلُ: عُصفُورٍ: قُوِّيٌّ[٤]، ومن الغَزْوِ: غُزْوِيٌّ[٥].

ومثلُ: عَضُدٍ من قَضَيْتُ: قَضٍ[٦].

ومثلُ: قُذَعْمِلَةٍ: قُضَيَّةٌ، كمُعَيَّةٍ في التَّصْغير[٧].

---

(١) المسألة وتاليتها في المقتضب. انظر: المقتضب (١/٣١٢)، والتَّبصرة (١٩١٢/٢)، والمنصف (٢/٢٤٣ ـ ٢٤٦)، والممتع (٢/٧٤٧ ـ ٧٥٠)، وشرح الهادي (٢١٠).

(٢) ليس في الأصل، ظ.

(٣) المسألة في الكتاب (٤/٤٠٧)، والأصول (٣/٣٦٩)، والمنصف (٢/٢٧٧)، والممتع (٢/٧٦١)، وشرح الهادي (٢١٢).

(٤) المسألة في الكتاب (٤/٤٠٧)، والأصول (٣/٣٦٩)، والمنصف (٢/٢٧٧)، والممتع (٢/٧٤٤).

(٥) المسألة في الكتاب ٤/٤٠٧، والأصول ٣/٣٦٩، والمنصف ٢/٢٧٧، والممتع ٢/٧٤٥، وشرح الهادي ٢١١.

(٦) المسألة في الأصول (٣/٣٦٤).

(٧) القذعملة والقذعميلة من النِّساء وغيرهنّ: الخسيسة، والقصيرة، وكلّ ما لا شأن ولا قيمة له، والقذعمل من الرِّجال: الكبير السنّ، كأنَّهُ وصف بذلك لضعفه وذهاب قوّته.

والمسألة في الأصول ٣/٣٦٤ هي وتاليتها.

ومثلُ: قُذَعْمِيْلَةٍ: قُضَوِيَّةٌ .

ومثلُ: حَمَصِيْصَةٍ[1]: قَضَوِيَّةٌ، فتُقلَبُ كرَحَوِيَّةٍ .

ومثلُ: مَلَكُوْتٍ: قَضَوُوْتٌ[2] .

ومثلُ: جَحْمَرِشٍ[3]: قَضْيَيٍ، ومِنْ حَيِيْتُ: حَيَّوٍ[4] .

---

(١) الحمصيصة: بقلة حامضة لها ثمرٌ كثمر الحُمَّاض، طيّبة الطَّعم، وتُجعل في الأقط .

والمسألة في الكتاب (٤/٤٠٦)، والأصول (٣/٣٥٩)، والتَّبصرة (٢/٩٠٨)، والمنصف (٢/٢٧٢)، والممتع (٢/٧٤٠) .

(٢) ظ: قَضَوْتٌ .

قلت: في هذه المسألة مذهبان، الأوَّل: قَضَوُوْتٌ، بعدم قلب الواو الأولى ألفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، ثمّ حذفها لالتقاء السَّاكنين، هي والواو الثَّانية السَّاكنة بعدها، وعدم القلب هنا، على ما فسَّره الرَّضيّ، لخروج الاسم بهذه الزِّيادة عن موازنة الفعل، وأمَّا أصحاب المذهب الثَّاني فيقولون: قَضَوْتٌ، يقلبون ويحذفون .

وعلى المذهب الأوَّل المصنِّف في بعض نسخ المتن، والرَّضيّ ٣/٣٠٥، وعلى المذهب الثَّاني المصنِّف في الشَّرح ٢/٨٠، والشرّاح، واختار النظام المذهب الثَّاني، وأجاز الأوَّل أيضًا مرجوحًا .

والمسألة في الكتاب (٤/٤١١)، والأصول (٣/٣٧٥)، والتَّبصرة (٢/٩١١)، وشرح الهادي (٢١١) .

(٣) الجَحْمَرِش: العجوز المسنّة، والأفعى العظيمة .

والمسألة في الأصول ٣/٣٦٦، وشرح الهادي ٢١٤ .

(٤) الأصل، ص: حَيَّوٌ . والتَّصحيح عن شرح المصنِّف والشُّروح، والمسألة في الأصول ٣/٣٦٤ .

ومثلُ: حِلِبْلاَبٍ: قِضِيْضَاءٌ[١] .

ومثلُ: دَحْرَجْتُ من قَرَأَ: قَرْأَيْتُ[٢] .

ومثلُ: سِبَطْرٍ: قِرَأْيٌ[٣] .

ومثلُ: اِطْمَأْنَنْتُ: اِقْرَأْيَأْتُ، ومضارِعُهُ: يَقْرَئِيْءُ، كيَفْرَعِيْعُ[٤] .

---

(١) الحلبلاب: نبتٌ تدوم خضرته في القيظ، وتقول له العامّة اللَّبْلاب . انظر: المعتمد في الأدوية المفردة ٤٤١ .

والمسألة في الأصول (٣/٣٧٣)، والتَّبصرة (٢/٩١١) .

(٢) المسألة في الأصول (٣/٣٨١)، والمنصف (٢/٢٥١)، والممتع (٢/٧٦٥)، وإيجاز التَّعريف ابن مالك (٧٩) .

(٣) السِّبَطْرُ: السَّبْطُ الممتدّ الطَّويل، وجملٌ سِبَطْرٌ: سريع، وأسد سبطرٌ: يمتدُّ عند الوثبة .

والمسألة في المنصف (٢/٢٥١)، والممتع (٢/٧٦٤)، وإيجاز التَّعريف لابن مالك (٧٩) .

(٤) المسألة في الأصول (٣/٣٨٠)، والمنصف (٢/٢٦٢)، وشرح الهادي (٢١٧) .

[الخطّ]

* [تَعْرِيفُ الخَطِّ]

الخطُّ: تصويرُ اللَّفظِ بحروفِ هجائِهِ .

* [طريقُ رسمِ أسماءِ الحُروفِ]

إلَّا أَسماءَ الحروفِ إذا قُصِدَ بها[٥] المُسمَّى، نحوُ قولِكَ: أُكْتُبْ: جيْمْ، عَيْنْ، فَاْ[٦]، رَاْ، فإنَّكَ تكتُبُ هذه الصُّورةَ: جَعْفَر؛ لأنَّهُ[٧] مُسمَّاها خَطًّا ولَفْظًا، ولذلك قال الخليلُ لمَّا سألَهُم: كيفَ تَنْطِقُونَ بالجيمِ منْ جَعْفَرٍ؟ فقالوا: جِيْمٌ، فقالَ: إنَّما نطقْتُم بالاسْمِ، ولمْ تَنْطِقُوا بالمسؤولِ عنه، والجوابُ: جَهْ؛ لأنَّهُ المُسمَّى، فإنْ سُمِّيَ بها مُسمًّى آخرُ كُتِبَتْ كغيرِها[٨]، وفي المُصْحَفِ على أصلِها على الوجهين، نحو[٩]: ﴿ يس ﴾ و﴿ حم ﴾ .

---

(٥) ليس في ظ .

(٦) في عدد من نسخ المتن والشّروح: (فاء، راء)، بالهمزة، والرّسمان صحيحان .

(٧) الأصل، ظ، وعدد من نسخ الشُّروح: (لأنَّهُ)، أي: لأنَّهُ المسمّى، أي هو مسمّى الجيم، وفي ص، وعدد من نسخ الشُّروح: (لأنَّهَا)، أي: لأنَّهَا نفس هذه الصّورة مسمّى صورة تلك الأسماء في وضع الخطّ، وملفوظها مسمًّى لملفوظاتها في وضع اللَّفظ .

(٨) بعدها في شرح الرَّضيّ ٣/٣١٢: «نحو: ياسين وحاميم» .

(٩) الأصل، ظ: «نحو: ياسين، وحا ميم» . والرّسمان صحيحان، والمثبت هو الأولى.

* [الأصلُ في الكتابةِ النَّظَرُ إلى الابتداءِ والوَقْفِ]

والأصلُ في كلِّ كلمةٍ أَنْ تُكتبَ بصورةِ لفظِها بتقديرِ الابتداءِ بها والوقوفِ عليها، فمِنْ ثَمَّ كُتِبَ نَحْوُ: رَهْ زيدًا، وقِهْ زيدًا، بالهاءِ، ومثلُ مَهْ أنتَ، ومَجِيءَ مَهْ جئتَ، بالهاءِ أَيْضًا، بخلافِ الجارِّ، نحوُ: حَتَّامَ، وإلاَمَ، وعَلاَمَ؛ لِشِدَّةِ الاتِّصالِ بالحروفِ[1]، ومِنْ ثَمَّ كُتِبَتْ معها بأَلِفَاتٍ، وكُتبَ مِمَّ وعَمَّ، بغيرِ نُونٍ، فإِنْ قَصَدْتَ إلى الهاءِ كَتَبْتَها ورَجَعْتَ[2] الياءَ وغيرَها إِنْ شِئْتَ.

ومِنْ ثَمَّ كُتِبَ[3] أنا زيدٌ بالألفِ، ومنهُ ﴿ لكنّا هو الله ﴾[4].

ومِنْ ثَمَّ كُتِبَتْ[5] تاءُ التَّأْنيثِ في نَحْوِ: رَحْمَةٍ وقَمْحَةٍ[6] هاءً، وفيمَنْ وقفَ بالتاءِ تاءً، بخلافِ أُخْتٍ، وبِنْتٍ، وبابِ قَائِمَاتٍ، وبابِ قامَتْ هندٌ.

---

(١) ص: بالحرف.

(٢) ص: ورَددتَ. وهي كذلك في عدد من الشُّروح.

وفي الأصل، ظ: ورجعتِ الياءُ وغيرُها. والرسَّمُ الأوَّل أولى وأصحّ.

(٣) ظ: كتبتَ.

(٤) الكهف: ٣٨. والمسائل من قوله: «ومِنْ ثَمَّ كُتِبَ أنا زيدٌ بالألفِ» إلى قوله: «وبابُ القاضي بالياءِ، على الأفصحِ فيهما» تقدّمت موثّقة مشروحةً في باب الوقف. انظر: ص (٢٣٧) من هذا الكتاب.

(٥) الأصل، ظ: كتب.

(٦) ص: وتخمة.

ومِنْ ثَمَّ كُتِبَ المُنَوَّنُ المنصوبُ بالألفِ، وغيرُهُ بالحذف، وإذًا[١] بالألفِ، على الأكثرِ، واضْرِبًا كذلك، وكان قياسُ اضْرِبُنْ بواوٍ وألفٍ، واضْرِبِنْ بياءٍ، وهلْ تَضْرِبُنْ[٢] بواوٍ ونونٍ، وهل تَضْرِبِنْ[٣] بياءٍ ونونٍ، ولكنَّهم كَتَبوهُ على لفظِهِ لِعُسْرِ تَبيُّنِهِ، أَوْ لِعَدَمِ تَبيُّنِ قَصْدِها، وقدْ يُجْرَى اضْرِبَنْ مُجراه .

ومِنْ ثَمَّ كُتِبَ بابُ قاضٍ بغيرِ ياءٍ، وبابُ القاضي بالياءِ، على الأفصحِ فيهما .

ومِنْ ثَمَّ كُتِبَ نَحْوُ: بِزيدٍ، ولِزَيدٍ، وكزَيدٍ، مُتَّصِلاً؛ لأَنَّهُ لا يُوقفُ عليه، وكُتِبَ نَحْوُ: مِنْكَ، ومِنْكُمْ، وضَرَبَكُمْ[٤]، مُتَّصِلاً؛ لأَنَّهُ لا يُبتدأُ به .

* [قواعدُ كتابةِ الهمزةِ]

والنَّظَرُ بعدَ ذلكَ فيما لا صورةَ له تَخُصُّهُ، وفيما خُولِفَ بوصلٍ، أو زِيادةٍ، أو نَقْصٍ، أو بَدَلٍ .

الأَوَّلُ[٥]: الهمزةُ، وهو: أَوَّلٌ، ووسطٌ، وآخرٌ .

---

(١) ص: وإذن .

(٢) ظ: تضربُنَّ .

(٣) ظ: تضربِنَّ .

(٤) ظ: وضربكَ وضربكم .

(٥) ظ: والأوّل المهموز، ص: فالأوّل .

الأَوَّلُ[١]: ألفٌ مطلقًا، نَحْوُ: أَحَدٍ، وأُحُدٍ، وإِبِلٍ.

والوسطُ: إمَّا ساكنٌ، فيُكْتَبُ بحرفِ حركةِ ما قبلَه، مثلُ: يَأْكُلُ، ويُؤْمِنُ، وبِئْسَ.

وإِمَّا متحرِّكٌ قبلَه ساكنٌ فيُكتبُ بحرفِ حركتِهِ، مثلُ: يَسْأَلُ، ويَلْؤُمُ، ويُسْئِمُ، ومنهم مَنْ يَحْذِفُها إِنْ كانَ تخفيفُها بالنَّقْلِ أوِ الإدغامِ[٢]، ومنهم مَنْ يَحْذِفُ المفتوحةَ فقطْ، والأكثرُ على حذفِ المفتوحةِ بعدَ الألفِ، نَحْوُ: سَاءَلَ[٣]، ومنهم مَنْ يَحْذِفُها في الجميعِ.

وإِمَّا مُتَحرِّكٌ وقبلَه مُتحرِّكٌ فيُكتَبُ على[٤] نَحْوِ ما يُسهَّلُ، فلذلك كُتِبَ نَحْوُ مُؤَجَّلٍ بالواوِ، ونَحْوُ فِئَةٍ بالياء، وكُتِبَ نَحْوُ: سَأَلَ، ولَؤُمَ، ويَئِسَ، ومِنْ مُقْرِئِكَ، ورُؤُوسٍ[٥]، بحرفِ حَركتِه. وجاءَ في[٦] سُئِلَ، ويُقْرِئُكَ القولانِ[٧].

---

(١) ظ: والأوَّل، ص: الأوَّل تكتب ألفًا مطلقًا.

(٢) ص: أو بالإدغام.

(٣) الأصل: سأل.

(٤) ص: على نحو ما قُلنا.

(٥) ص: ورَؤُوف.

(٦) في عدد من نسخ المتن والشُّروح: في نحو.

(٧) أي التَّسهيل بجعلها بين بين المشهور، وهو مذهب سيبويه، أو بين بين البعيد، وهو مذهب الأخفش، وقد تقدّمت المسألة في باب تخفيف الهمزة. انظر: ص (٣١٦) من هذا الكتاب.

والآخِرُ: إنْ كانَ ما قبلَهُ ساكنًا حُذِفَ، نَحْوُ: خَبْأ، وخَبْءٌ، وخَبْءٍ.

وإنْ كانَ مُتحرِّكًا كُتِبَ[1] بحرفِ حركةِ ما قبلَهُ كيفَ كانَ، مثلُ: قَرَأَ، ويُقْرِئُ، ورَدُؤَ، ولَمْ يَقْرَأْ، ولَمْ يُقْرِئْ، ولَمْ يَرْدُؤْ.

والطَّرفُ الَّذي يُوقَفُ عليه لاتِّصالِ غيرِه[2] كالوَسَطِ، نَحْوُ: جُزْأَكَ، وجُزْؤُكَ، وجُزْئِكَ، ونَحْوُ[3]: رِدَاءَكَ، ورِدَاؤُكَ، ورِدَائِكَ، ونَحْوُ: يَقْرَؤُهُ، ويُقْرِئُكَ، إلَّا في نَحْوِ[4]: مَقْرُوْءَةٍ وبَرِيْئَةٍ.

بخلافِ الأَوَّلِ المُتَّصلِ به غيرُه، نَحْوُ: بِأَحَدٍ، ولأَحَدٍ، وكَأَحَدٍ، بخلافِ لِئَلَّا؛ لِكَثْرَتِهِ أو لكَراهَةِ[5] صُورتِهِ، وبِخلافِ لَئِنْ؛ لِكَثْرَتِهِ.

---

(١) ظ، ص: كتب بحركة ما قبلها.

قلت: اختلفت عبارات نسخ الشَّافية في المتن والشُّروح، فجاءت هكذا: «كتب بحرف حركة ما قبله كيف كان»، أو «ما قبلها كيف كانت» أو «ما قبلها كيف كان»، أو «ما قبله كيف كانت»، أو: «بحركة ما قبلها كيف كانت»، أو «بحركة ما قبله كيف كان»، أو «ما قبلها كيف كان»، أو «ما قبله كيف كانت». وجميع التراكيب مؤدّاها واحد، على اختلاف في رجوع الضَّمائر.

(٢) ظ، ص: «غيره به». وعلى وفاق الأصل معظم الشُّروح.

(٣) ظ، ص: «ونحو: رِدْأَك، ورِدْؤكَ، ورِدْئِكَ».

(٤) ظ، ص: «مقروّةٍ وبريّةٍ». والرّسمان صحيحان وعلى كلٍّ منهما عدد من الشُّروح ونحو مقروءة هو ما يخفّف همزه بالتّسهيل والإدغام، فيقال في مقروءة وبريئة وسوءَة وشيْئِك: مَقْرُوَّةٌ، وبَرِيَّةٌ، وسَوَّةٌ، وشَيِّك.

(٥) الأصل: وكراهة.

وكُلُّ همزةٍ بعدَها حرفُ مدٍّ كَصُورَتِها تُحْذَفُ، نَحْوُ: خَطَأً، في النَّصبِ، ومُسْتَهْزِءُوْنَ، ومُسْتَهْزِءِيْنَ، وقدْ تُكْتَبُ بالياءِ، بخلافِ قَرَأَا، ويَقْرَأَانِ؛ للَّبْسِ، وبِخلافِ نَحْوِ[1] مُسْتَهْزِئَيْنِ، في المُثَنَّى؛ لِعَدَمِ المَدِّ، وبخلافِ[2] نَحْوِ: رِدَائِيْ ونحوِهِ، في الأَكْثرِ؛ لِمُغايَرَةِ الصُّورَةِ، أَوْ لِلْفتحِ الأصليِّ، وبِخلافِ نَحْوِ: حِنَّائِيٍّ[3]، في الأَكْثرِ؛ لِلْمُغايَرَةِ والتَّشْدِيْدِ[4]، وبِخلافِ: لَمْ تَقْرَئِيْ؛ لِلْمُغايَرَةِ واللَّبْسِ.

* [الفصلُ والوصلُ]

وأَمَّا الوصلُ: فقد وَصَلُوا الحروفَ وشِبْهَها بما الحرفيَّةِ، نَحْوُ[5]: ﴿إِنَّمَا إِلَٰهُكُمُ اللَّهُ﴾، وأَيْنَما تَكُنْ أَكُنْ، وكُلَّمَا أَتَيْتَنِي أَكْرَمْتُكَ، بخلافِ: إِنَّ ما عندي حسنٌ، وأَيْنَ ما وَعَدْتَنِي، وكلُّ ما عندي حسنٌ، وكذلك: مِنْ ما، وعَنْ ما، في الوجهين، وقد تُكتبانِ مَتَّصلتينِ مُطلقًا؛ لوجوبِ الإدغامِ، ولمْ يصلوا مَتَى؛ لِمَا يلزمُ منْ تَغْييرِ الياءِ.

ووَصلُوا أَنِ النَّاصبةَ للفعلِ معَ لا، بخلافِ المُخَفَّفةِ، نَحْوُ: علمتُ أَنْ

---

(١) ليس في الأصل.

(٢) ظ: «وبخلاف ردائي ونحوه». وقد اختلفت نسخ الشَّافية وشروحها في هذا التَّركيب، فجاءت على هذه الصُّور: (وبخلاف نحو ردائي ونحو)، (وبخلاف نحو ردائي)، (وبخلاف ردائي ونحوه)، (وبخلاف ردائي).

(٣) ص: جُبّائي.

(٤) ظ: وللتّشديد.

(٥) طه: ٩٨.

لا يقومُ، ووَصلوُا إِنِ الشَّرطيَّةَ بِلا وما، نَحْوُ: ﴿ إِلا تَفْعَلُوهُ ﴾[(١)]، و﴿ إِمّا تَخَافَنَّ ﴾[(٢)]، وحُذفتِ النُّونُ في الجميع؛ لِتَأْكيدِ الاتِّصالِ.

ووَصلُوا نحو[(٣)] يومئذٍ وحينئذٍ في مذهبِ البِناء، فمِنْ ثَمَّ كُتبتِ الهمزةُ ياءً.

وكَتبوا نحوَ الرَّجُلِ على المذهبينِ مُتَّصِلاً[(٤)]؛ لأنَّ الهمزةَ كالعَدَمِ، أَوِ اخْتصارًا؛ لِلْكَثْرَةِ.

* [الزِّيادة]

وأَمَّا الزِّيادةُ: فإنَّهم زادوا بعدَ واوِ الجمعِ المُتَطرِّفةِ في الفعلِ أَلِفًا، نَحْوُ: أَكَلُوا، وشَرِبُوا؛ فَرْقًا بينَها وبينَ واوِ العطفِ[(٥)]، بِخِلافِ نَحْوِ[(٦)]: يَدْعُو، ويَغْزُو، ومِنْ ثَمَّ كُتِبَ ضَرَبُوا هُمْ، في التَّأكيدِ بألفٍ، وفي

---

(١) الأنفال: ٧٣.

(٢) الأنفال: ٥٨.

(٣) ليس في الأصل، وهو عن ظ، ص، والشّروح.

(٤) أي: على مذهب سيبويه، وهو أنَّ اللّام وحدها حرف التَّعريف، والهمزة للوصل، وعلى مذهب الخليل وهو أن (أل) بحرفيها أداة التَّعريف.

(٥) وذلك فيما تنفصل فيه واو الجماعة عن لفظ الفعل مِمَّا حرف آخر الفعل لا يقبل الاتّصال به، وذلك نحو ساروا، وسادوا، ونصروا، وعزّوا، ثمَّ أجري الباب كلّه، ما يقبل الاتّصال به وما لا يقبله، على وتيرة واحدة.

(٦) ليست في ظ، ص.

المفعولِ بغيرِ ألفٍ، ومنهم مَنْ يكتُبُها في نَحْوِ[١]: شَارِبُوا الماءِ، ومنهم مَنْ يَحْذِفُها في الجميع[٢].

وزادوا في مائةٍ أَلِفًا فَرْقًا بينَها وبينَ مِنْهُ، وأَلْحَقُوا المُثَنَّى به، بِخلافِ الجمعِ.

وزادوا في عَمْرٍو واوًا فَرْقًا بينَهُ وبينَ عُمَرَ معَ الكثرةِ، ومِنْ ثَمَّ لَمْ يَزِيدوه في النَّصبِ[٣].

---

(١) ظ: في نحو شاربوا الماء وزائروا زيدٍ.

(٢) اتُّفق على زيادة ألفٍ بعد واو الجمع في الماضي والأمر، نحو: كتبوا واكتبوا، وزادها الفرّاء كذلك مع المضارع المفرد في الرّفع خاصّة، نحو: يدعوا ويغزوا، والكسائي مع المضارع المفرد المسند إلى الظّاهر في النّصب خاصّة، نحو: لن يدعوا زيد ولن يغزوا بكر، وأمّا المضارع المتّصل بواو الجماعة فيمنع البصريّون زيادة الألف، وزادها الأخفش في نحو: لن يكتبوا، وأجاز الكوفيّون زيادتها كذلك مع الأسماء المتّصلة بواو الجماعة في نحو: شاربوا الماء، كذا زادوها في نحو: هُمُوا.

انظر: أدب الكاتب (٢٢٥ ـ ٢٢٦)، والكتّاب لابن درستويه (٨٣ ـ ٨٤)، والهجاء لابن الدهّان (٥ ـ ٦، ٣٥)، والمساعد (٣٧٧/٤ ـ ٣٧٨)، والهمع (٣٢٤/٦ ـ ٣٢٥).

(٣) ولم يزيدوا الواو مع عمرو أيْضًا في مواضع أخر، قال النظام النيسابوري في شرحه (٥٥٣ ـ ٥٥٤) في تعليل عدم زيادة الواو في هذه الصُّور: «ولا في عَمْرٍ مصغرًا، أو في غيره لعدم كثرة الاستعمال، ولا في عَمْرٍو العلمَ إذا كان قافيةً؛ لتباين موقعيهما في القافية، فلا يُفضي إلى اللّبس، ولا إذا كان محلّى باللام كقوله:

باعَـدَ أمَّ العَمْرِ منْ أَسِـيْرِها حُرّاسُ أبوابٍ على قُصورِها

=

وزادوا في أُولئَكَ واوًا فَرْقًا بينَهُ وبينَ إِلَيْكَ، وأُجْرِيَ أُولاءِ عليه .

وزادوا في أُولي واوًا فَرْقًا بينَها [١] وبينَ إِلى، وأُجْرِيَ أُولُو عليه .

* [النَّقْصُ]

وأَمَّا النَّقْصُ: فإِنَّهم كتبوا كلَّ مشدَّدٍ منْ كلمةٍ حرفًا واحدًا، نَحْوُ: شَدَّ، ومَدَّ، وادَّكَرَ[٢]، وأُجْرِيَ نَحْوُ قَتَتُّ[٣] مُجراه، بِخلافِ نَحْوِ: وَعَدْتُ، واجْبَهْهُ، وبخلافِ لامِ التَّعريفِ مُطلقًا، نَحْوُ: اللَّحْمِ، والرَّجُلِ؛ لكونهما كلمتينِ، ولكثرةِ اللَّبْسِ، بخلافِ: الَّذِي، والَّتِي والَّذِيْنَ؛ لكونِها لا تَنْفَصِلُ، ونَحْوُ اللَّذَيْنِ في التَّثنيةِ بلامينِ؛ للفَرْقِ، وحُمِلَ: اللَّتَيْنِ عليه، وكذلك: اللَّاؤُوْنَ وأخواتُه .

ونحوُ: مِمَّ، وعَمَّ، وإِمَّا، وإِلَّا، ليس بِقِياسٍ .

ونَقَصُوا مِنْ بسم الله الرَّحمنِ الرَّحيمِ الألفَ؛ لِكَثرتِهِ، بخلافِ باسْمِ اللهِ[٤]، وبِاسْمِ رَبِّكَ، ونحوِهِ، وكذا الألفَ مِنِ اسمِ الله والرَّحمنِ

= لعدم ورود عُمر كذلك، ولا إذا كان مصغّرًا لأنَّ لفظيهما واحد، فلا تحصل تفرقة.

واعلم أنَّ كلًّا منهما إذا أضيف إلى الضَّمير المجرور خرج من صلوح زيادة الواو فيه؛ لأنَّ الضَّمير المتّصل كالجزء مِمَّا قبله، فلا يُفصل بينهما بالواو» .

(١) ظ، ص: بينه .

(٢) ظ: واذَّكر .

(٣) ظ: «قَنَتُّ» . وفي عدد من النُّسخ: قَتَتُّ .

(٤) ليس في ص .

مُطلقًا. ونقصوا منْ نَحْوِ: لَلرَّجُلُ ولِلرَّجُلِ، ولَلدَّارُ ولِلدَّارِ، جرًّا وابتداءً، الألفَ؛ لِئَلَّا يلتبسَ بالنَّفيِ، بخلاف: بالرَّجُلِ، ونحوِهِ.

ونقصوا معَ الألفِ اللَّامَ مِمَّا في أَوَّلِه لامٌ، نَحْوُ: لِلَّحْمِ، ولِلَّبَنِ؛ كراهيةَ اجتماعِ ثلاثِ لاماتٍ[1].

ونقصوا مِنْ نَحْوِ أَبْنُكَ بارٌّ في الاستفهام، و﴿ أَصْطَفَى الْبَنَاتِ ﴾[2]، ألفَ الوصلِ، وجاء في نحو[3] آلرجلُ الأمران[4].

ونقصوا مِنِ ابْنٍ إذَا وقعَ صِفةً بينَ علمينِ ألفَهُ، مثلُ: هذا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو، بخلافِ: زيدٌ ابنُ عَمْرٍو، وبخلافِ المُثَنَّى[5].

ونقصوا ألفَ ها معَ اسمِ الإشارةِ، نَحْوُ: هذا، وهذه، وهذان،

---

(١) الأصل: كراهية اجتماع اللامات. والَّذي أثبتّه عن (ظ، ص) هو الَّذي في نسخ الشُّروح.

(٢) الصَّافَات: ١٥٣.

(٣) الأصل: وجاء في.

(٤) إذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل فبعض العرب يجعل همزة الوصل بينَ بينَ، وبعضهم يقلبها ألفًا محضةً خالصةً، وهذا هو المشهور الفصيح، وقد جاءت القراءة على الوجهين في نحو قوله تعالى: ﴿ آلآن وقد عصيت ﴾، وقوله: ﴿ آلذكرين ﴾. وقد مضى بيان هذا في باب الابتداء. انظر: ص (٢٣٤) من هذا الكتاب، والإقناع ١/٣٥٩، والنّشر ١/٣٧٧، وشرح اليزدي ٤٧٤.

(٥) تحذف ألف (ابن) بتسعة شروط. وانظر: أدب الكاتب ٢١٦، والهجاء لابن الدهّان ١١، والمساعد ٤/٣٦٠.

وهؤلاء، بخلافِ هاتا، وهاتي؛ لِقِلَّتِهِ، فإِنْ جاءتِ الكافُ رُدَّتْ، نحو: ها ذَاكَ، وها ذَانِكَ؛ لاتِّصال الكافِ[١].

ونقصوا الألفَ مِنْ: ذلك، وأولئك، ومنَ الثَّلَثِ، والثَّلَثِيْنَ، ومنْ[٢]: لكنْ، ولكنَّ.

ونقصَ كثيرٌ الواوَ مِنْ دَاوُدَ، والألفَ منْ: إبرهيمَ، وإسمعيلَ، وإسحقَ، وبعضُهم الألفَ مِنْ: عُثْمَنَ[٣]، وسُلَيْمَنَ، ومُعَوِيَةَ.

* [البَدَلُ]

وأَمَّا البَدَلُ: فإِنَّهم كتبوا كلَّ ألفٍ رابعةٍ فصاعدًا في اسمٍ أَوْ فعلٍ ياءً، إِلَّا فيما قبلَها ياءٌ، إِلَّا في نحو: يَحْيَى، ورَيَّى، عَلَمَيْنِ[٤]، وأَمَّا الثَّالثةُ فإِنْ كانتْ عنْ ياءٍ كُتبتْ ياءً، وإِلَّا فبالألفِ[٥]، ومنهم مَنْ يكتبُ البابَ كُلَّهُ بالألفِ[٦]، وعلى كَتْبِه بالياءِ فإِنْ كانَ مُنوّنًا فالمختارُ[٧] أَنَّه كذلكَ، وهو

---

(١) ولم ينقصوا الألف فيما لو صُغّر، نحو هاذَيّا وهاؤُلَيّا أو أُقحم الضَّميرُ، نحو ها هوذا، وهاأناذا. انظر: شرح ركن الدِّين ١٥٨، وشرح اليزدي ١١٠٧، والأنصاري ٥٩٥.

(٢) ليس في ص.

(٣) الأصل، ص: عثمان.

(٤) الأصل: ظ: علمّا. وما في ص هو الأوفق، وهو الموافق لمعظم الشُّروح.

(٥) الأصل، ص: فالألف.

(٦) هو أبو علي. انظر: الحلبيّات له (٩٣ ـ ٩٦)، والهجاء لابن الدهّان (٢٩).

(٧) لدى ابن الحاجب. انظر: شرح ابن الحاجب ٩٠/ب، وركن الدِّين ١٥٨.

قياسُ المُبَرِّدِ، وقياسُ المازنيِّ بالألفِ[١]، وقياسُ سيبويهِ: المنصوبُ بالألفِ[٢]، وما سِواهُ بياءٍ .

ويَتَعَرَّفُ الياءُ منَ الواوِ بالتَّثنيةِ، نَحْوُ: فَتَيَانِ، وعَصَوَانِ، وبالجمعِ، نَحْوُ: الفَتَيَاتِ، والقَنَواتِ، وبالمَرَّةِ، نَحْوُ: رَمْيَةٍ، وغَزْوَةٍ، وبالنَّوعِ، نَحْوُ: رِمْيَةٍ، وغِزْوَةٍ، وبِرَدِّ الفعلِ إلى نَفْسِكَ، نَحْوُ: رَمَيْتُ، وغَزَوْتُ[٣]، وبالمضارعِ، نَحْوُ: يَرْمِي، ويَغْزُو، وبِكونِ[٤] الفاءِ واوًا، نَحْوُ: وَعَى، وبكونِ العينِ واوًا، نَحْوُ: شَوَى، إلَّا ما شَذَّ، نَحْوُ: القُوَا، والصُّوَا[٥] .

---

(١) ظ: بألف .

(٢) تقدّمت هذه المسألة في باب الوقف، وما نسبه ابن الحاجب للمُبَرِّدِ هو لغيره، ومنهم سيبويه، وما نسبه لسيبويه هو لغيره، ومنهم أبو عليّ، في قولٍ له، وابن السّراج . وانظر المسألة مبسوطة في ص (٢٤٢) من هذا الكتاب .

ظ: بألف .

(٣) ومثله ردُّ الفعلِ إلى مخاطبك ذكرًا كان أو أنثى، نحو: رميتَ وغزوتَ، ورميتِ وغزوتِ، فلو قال المصنِّف: وباتّصاله بضمير الفاعل المتحرّك للمتكلّم أو المخاطب، أو الغائب، لكان أشمل .

(٤) ص: أو بكون .

(٥) ص: «القُوى والصُّوا» . وهما جمع قُوَّةٍ وصُوَّةٍ .

والصُّوا: أحجار تنصب علامات بالطّريق ليهتدي بها المسافرون إلى المواضع والمسافات وغير ذلك .

فإنْ جُهِلَ، فإنْ[1] أُمِيلَتْ، فالياءُ، نَحْوُ: متى، وإلَّا فالألفُ[2].

وإنَّما كتبوا لدى بالياءِ؛ لقولِهِمْ: لَدَيْكَ.

وكِلاَ يُكتبُ على الوجهينِ؛ لاحْتِمالِهِ[3].

وأمَّا الحروفُ فلمْ يُكتبْ منها بالياءِ غيرُ[4]: بَلَى، وإلى، وعَلَى، وحَتَّى[5].

---

(١) ظ: فإن أميلت نحو متى فالياء، وإلَّا فبالألف.

(٢) بعدها في عدد من نسخ الشُّروح: «نحو المَنا». والمَنا: من الموازين، وهو أيضًا القَدَرُ. ويردُّ هذا أنَّ ألفه معلومٌ أنَّها عن واو، وفي نسخة الأنصاري ٥٩٥ «فالألف نحو إلَّا علمًا».

(٣) ص: لاحتمالها.

(٤) وبعضهم يكتب حاشا بالألف، وآخرون بالياء حاشى، ومعلوم أنَّها متردّدة بين الفعليّة والحرفيّة.

(٥) آخر الأصل: «تمَّت المقدّمة بعون الله تعالى. كتب في رجب سنة ستّ عشرة وسبعمائة».

وآخر (ص): «والله أعلم بالصَّواب، وإليه المرجع والمآب، والحمد لله ربِّ العالمين.

ألا يا مُستعيرَ الكُتْبِ دَعْنِيْ فإنَّ إعارةَ المكتوبِ عارُ
ومَعْشُوقي منَ الدّنيا كتابٌ فهلْ أبصرْتَ مَعْشوقًا يُعارُ»

قلت: هذان البيتان لسعد الدِّين التفتازاني (ت ٧٩٢)، وقد أجابه عنهما السيّد الشَّريف الجرجاني (ت ٨١٦) ببيتين لطيفين، وهما قولُه:

ولا تمنعْ كتابًا مستعيرًا فإنَّ البخلَ للإنسانِ عارُ
ألمْ تسمعْ حديثًا صحّحوهُ: جزاءُ البخلِ عند الله نارُ

وآخر (ظ): «والله أعلم بالصَّواب، وإليه المرجع والمآب. =

= تـمّ الكتابُ وربُّنـا محمودُ ولهُ المَكارم والعُلَى والجودُ

وقع الفراغ من كتابته سنة ثمانٍ وثلاثين وسبعمائة» .

قلت: هذا البيت المذكور أوّل بيتين مشهورين يحلو لكثير من المؤلّفين أن يختم بهما كتابه، وأمّا الثّاني التّالي فهو:

وعلـى النّبيِّ محمَّدٍ صلواتُه ما ناحَ قُمْـرِيٌّ وأَوْرقَ عُودُ

الفهارس

فهرس أطراف الآيات

الآية	رقم الآية	الصفحة
	سورة الفاتحة	
﴿ الضَّالِّينَ ﴾	٧	٢٢٨، ٣٧٥
	سورة البقرة	
﴿ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ ﴾	١٦	٢٢٦
﴿فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ ﴾	٩٣	٢٢٥
﴿ يَشَاءُ إِلَى ﴾	البقرة: ١٤٢، ٢١٣، ويونس: ٢٥، والنُّور: ٤٦	٣٢٢، ٣٢٣
﴿ وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا ﴾	١٤٨	٣٩٧
﴿ دَابَّةٍ ﴾	البقرة ١٦٤، الأنعام ٣٨، هود ٦، ٥٦، النحل ٤٩، ٦١، النور ٤٥، النمل ٨٢، العنكبوت ٦٠، لقمان ١٥، سبأ ١٤، فاطر ٤٥، الشورى ٢٩، الجاثية ٤	٢٢٨
﴿ مَنَاسِكَكُمْ ﴾	٢٠٠	٣١٦
﴿ وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ ﴾	٢١٧	٣٩٧
﴿لا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا ﴾	البقرة ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٣، النساء ١٢٣	٤١٣
﴿قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ ﴾	٢٥٨	٢٤٦

الآية	رقم الآية	الصفحة
سورة الكهف		
﴿ لَوِ اطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ ﴾	١٨	٢٢٦
﴿ لَكِنَّ هُوَ الله رَبِّي ﴾	٣٨	٢٤٥
﴿ لَتَخِذْتَ عليه أجرًا ﴾	٧٧	٤٢١
﴿ مَكَّنِّي ﴾	٩٥	٣٩٦
﴿ فما اسطاعوا ﴾	٩٧	٤١٨
سورة مريم		
﴿ رِئْيًا ﴾	٧٤	٣٩٦
سورة طه		
﴿ وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي ﴾	٢٧	٣٩٨
﴿ فَاذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ ﴾	٩٧	٤١٦
﴿ إِنَّمَا إِلَٰهُكُمُ اللهُ ﴾	٩٨	٤٣٥
سورة الأنبياء		
﴿ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ ﴾	الأنبياء ٧٣، النور ٣٧	٣٥٨
﴿ الرِّيحَ عَاصِفَةً ﴾	٨١	٤١٣
سورة الحج		
﴿ ثُمَّ لْيَقْطَعْ ﴾	١٥	٢٣٥
﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا ﴾	٢٩	٢٣٥
﴿ وَلْيُوفُوا ﴾	٢٩	٢٣٤، ٢٣٥
﴿ وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾	٣٦	١٩٨

فهرس الأحاديث والآثار

فهرس الأشعار

فهرس الأرجاز

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

فهرس الأمثال وأقوال العرب وتراكيب التصريفيين

فهرس لغات العرب

فهرس النبات

فهرس المعرَّب

فهرس الآراء والمذاهب

فهرس الأعلام

فهرس المصادر والمراجع

١. ائتلاف النّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: لعبد اللّطيف بن أبي بكر الشرجي الزّبيدي، تحقيق د. طارق الجنابي، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧م.

٢. الإبدال: لابن السكيت، تحقيق د. حسين محمَّد شرف، القاهرة، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميريّة، ط١، ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨ م.

٣. ابن الحاجب النحوي، آثاره ومذهبه: د. طارق عون الجنابي، بغداد، مطبعة أسعد، ١٩٨٢ م.

٤. أبنية الأسماء والأفعال والمصادر: لابن القطّاع، رسالة دكتوراه بدار العلوم، تحقيق د. أحمد محمَّد عبد الدائم.

٥. آثار البلاد في أخبار العباد: لزكريّا بن محمَّد القزويني، بيروت، دار بيروت، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤ م.

٦. أحسن التَّقاسيم في معرفة الأقاليم: للمقدسي البشاري، ليدن، بريل، ط٢، ١٩٠٦م.

٧. أدب الكاتب: لابن قتيبة، تحقيق د. محمَّد الدّالي، بيروت، مؤسَّسة الرّسالة، ط٢، ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م.

٨. ارتشاف الضّرب: لأبي حيّان، تحقيق د. مصطفى أحمد النماس، القاهرة، مطبعة المدني، ط١ ـ ١٤٠٨ هـ ـ ١٨٨٧ م.

٩. الإرشاد إلى علم الإعراب: لشمس الدِّين محمَّد بن أحمد بن عبد اللّطيف القرشي، تحقيق د. عبد الله عليّ الحسيني البركاتي، د. محسن سالم

العميري، مكّة، جامعة أمّ القرى، معهد البحوث العلميّة وإحياء التراث الإسلامي، ط١، ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م .

١٠. الأزهية في علم الحروف: للهروي، تحقيق عبد المعين الملوحي، دمشق، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .

١١. الاستدارك على سيبويه: للزبيدي، تحقيق د. حنّا جميل حدّاد، الرّياض، دار العلوم، ط١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

١٢. أسماء الكتب المتمّم لكشف الظّنون: لعبد اللطيف بن محمَّد رياضي زاده، تحقيق د. محمَّد ألتونجي، القاهرة، الخانجي، ١٩٧٧ م .

١٣. إشارة التّعيين في تراجم النحاة واللغويين: لعبد الباقي عبد المجيد اليماني، تحقيق د. عبد المجيد دياب، الرّياض، شركة الطباعة العربيّة السّعوديّة، ط١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ هـ .

١٤. الأشباه والنّظائر: للسيوطي، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، بيروت، دار الرّسالة، ط١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م .

١٥. الاشتقاق: لابن دريد، تحقيق عبد السّلام محمَّد هارون، مكتبة الخانجي بمصر .

١٦. إصلاح المنطق: لابن السكيت، تحقيق أحمد محمَّد شاكر، وعبد السّلام هارون، مصر، دار المعارف، ط٣، ١٩٧٠ .

١٧. الأصول في النّحو: لابن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسّسة الرّسالة، ط١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

١٨. إعراب القراءات السّبع: لابن خالويه، تحقيق د. عبد الرّحمن العثيمين، القاهرة، الخانجي، ط١ ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .

١٩. الأعلام الشرقيّة في المائة الرّابعة عشرة الهجريّة: لزكي محمَّد مجاهد، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط٢، ١٩٩٤ م .

٢٠.الأعلام: للزركلي، بيروت، دار العلم للملايين، ط٤، ١٩٨٤ م .

٢١.الأفعال: لابن القطّاع، بيروت، دار الفكر، ط١، ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م .

٢٢.الأفعال: لابن القوطيّة، تحقيق عليّ فودة، القاهرة، ط١، ١٩٥٢ م .

٢٣.الأفعال: لأبي عثمان المعافري السرقسطي، تحقيق د. حسين محمَّد شرف، القاهرة، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميريّة، ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥ م .

٢٤.الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب: لابن السيّد البطليوسي، تحقيق مصطفى السقّا، وحامد عبد المجيد، القاهرة، الهيئة المصريّة للكتاب، ط١، ١٩٨٢م .

٢٥.الإقناع في القراءات السّبع، لابن الباذش، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، نشر مركز البحث العلميّ بجامعة أمّ القرى، ط١، دمشق، دار الفكر، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣ م .

٢٦.الألفاظ الفارسيّة المعرّبة: لأدي شير، القاهرة، دار العرب، ط٢، ١٩٨٧ م .

٢٧.أمالي ابن الشّجري، تحقيق د. محمود محمَّد الطّناحي، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط١، ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٢ م .

٢٨.الأمالي النَّحويَّة: لابن الحاجب، تحقيق د. هادي حمودي، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م .

٢٩.الأمثال: لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، دمشق، دار المأمون، ط١، ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م .

٣٠.إنباه الرّواة على أنباه النحاة: للقفطي، تحقيق محمَّد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار الفكر، بيروت، مؤسّسة الكتب الثّقافيّة، ط١، ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م .

٣١.الانتصار لسيبويه على المبرّد: لأبي العبَّاس أحمد بن محمَّد التَّميمي المشهور بابن ولّاد، تحقيق د. عبد المحسن سلطان، بيروت، دار الرّسالة، ط١، ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٦ م .

٣٢.الإنصاف في مسائل الخلاف: لأبي البركات ابن الأنباري، تحقيق محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربيّ، ط ٤، ١٣٨٠هـ - ١٩٦١ م .

٣٣.أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك: لابن هشام، تحقيق محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، بيروت، دار الجيل، ط٥، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

٣٤.إيجاز التَّعريف في علم التَّصريف: لابن مالك، تحقيق د. حسن أحمد العثمان، بيروت، مؤسّسة الريّان، ط١، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م .

٣٥.إيضاح المكنون: لإسماعيل باشا، طهران، ١٩٤٧ م .

٣٦.الإيضاح في شرح المفصّل: لابن الحاجب، تحقيق د. موسى بناي العليلي، بغداد، مطبعة العاني، ط١، ١٩٨٣ م .

٣٧.باب الهجاء: لابن الدهّان، تحقيق د. فائز فارس، بيروت، مؤسَّسة الرِّسالة، ط١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

٣٨.البحر المحيط: لأبي حيّان، بيروت، دار الفكر، ط٢، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨م .

٣٩.البداية والنّهاية: لابن كثير، تحقيق أحمد أبو ملحم وأساتذة، بيروت، دار الكتب العلميّة، ط١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

٤٠.البدر الطَّالع: للشَّوكاني، القاهرة، مكتبة ابن تَيْمِيَّة .

٤١.البسيط في شرح جمل الزجّاجي: لابن أبي الرّبيع، تحقيق د. عيّاد بن عيد الثبيتي، بيروت، دار الغرب الإسلامي ط١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م .

٤٢.بغية الطّالب في الردّ على تصريف ابن الحاجب: لبدر الدِّين بن النّاظم، رسالة ماجستير بجامعة أمّ القرى، تحقيق: حسن أحمد العثمان .

٤٣.بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنّحاة: للسيوطي، تحقيق محمَّد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، دار الفكر، ط٢، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

٤٤.البيان في غريب إعراب القرآن: لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق د. طه عبد الحميد طه، مصر، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م .

٤٥.تاج العروس: للزبيدي، بيروت، دار الفكر .

٤٦.تاريخ الأدب العربيّ: لكارل بروكلمان، ترجمة رمضان عبد التوّاب، القاهرة، دار المعارف، ط ٣ .

٤٧.التآخي بين التّصغير والتّكسير بواعثه ومسائله: للدّكتور حسن أحمد العثمان ـ مكّة ـ المكتبة المكيّة ـ ط١، ١٤٣٢ هـ ـ ٢٠١١ م .

٤٨.التّبصرة والتّذكرة: للصيمري، تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى عليّ الدِّين، نشر مركز البحث العلميّ بجامعة أمّ القرى، ط١، دمشق، دار الفكر، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢ م .

٤٩.التبيان في إعراب القرآن: للعكبري، تحقيق عليّ محمَّد البجاوي، القاهرة، عيسى البابي الحلبي، ١٩٧٦ م .

٥٠.التّبيين عن مذاهب النّحويين البصريين والكوفيين: لأبي البقاء العكبري، تحقيق د. عبد الرَّحمن سليمان العثيمين، الرِّياض، مكتبة العبيكان، ط١، ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠٠ م .

٥١.التّخمير شرح المفصّل: لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، تحقيق د. عبد الرَّحمن العثيمين، بيروت، دا رالغرب الإسلامي، ط١، ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م .

٥٢.تذكرة النحاة: لأبي حيّان، تحقيق د. عفيف عبد الرَّحمن، بيروت، مؤسَّسة الرِّسالة، ط١، ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م .

٥٣.التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل: لأبي حيَّان الأندلسي، تحقيق د. حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، ط١ .

٥٤.تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: لابن مالك، تحقيق د. محمَّد كامل بركات، مصر، المكتبة العربيّة، ط١، ١٣٨٧ هـ ـ ١٩٧٦ م .

٥٥.تصحيح التّصحيف وتحرير التّحريف: لابن أيبك الصّفدي، تحقيق السيّد الشرقاوي، القاهرة، مطبعة المدني، ط١، ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م .

٥٦.التَّصريح بمضمون التَّوضيح: للشَّيخ خالد الأزهريّ، بيروت، دار الفكر .
٥٧.التَّصريف الملوكي: لابن جنّي، تحقيق أحمد الخاني، ومحيي الدِّين الجرّاح، ط٢ .
٥٨.التَّعليقة شرح المقرب: لبهاء الدِّين بن النحّاس الحلبي، تحقيق د. خيري عبد الرّاضي عبد اللّطيف، المدينة المنوّرة، مكتبة دار الزّمان، ط١، ١٤٢٦هـ .
٥٩.تفسير الألفاظ الدّخيلة في اللّغة العربيّة مع ذكر أصلها بحروفه: لطوبيا العنسي، القاهرة، دار العرب، ١٩٨٨ م .
٦٠.تقويم اللِّسان: لابن الجوزي، تحقيق د. عبد العزيز مطر، القاهرة، مطبعة القاهرة الجديدة، ط٢، ١٩٨٣ م .
٦١.التَّكملة: لأبي عليّ الفارسي، تحقيق كاظم بحر المرجان، العراق، ط١، ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م .
٦٢.تهذيب اللّغة: للأزهري، مصر، ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٤ م .
٦٣.توضيح المقاصد والمسالك إلى ألفيّة ابن مالك: للمرادي، تحقيق د. عبد الرَّحمن عليّ سليمان، مصر، مطبعة الحلبي، ط٢ .
٦٤.التَّيسير في القراءات السّبع: للداني، بعناية: أوتوبرتزل، بيروت، دار الكتاب العربيّ، ط٢، ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م .
٦٥.جمهرة الأمثال: لأبي هلال العسكري، تحقيق محمَّد أبو الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش، القاهرة، المؤسّسة العربيّة الحديثة، ط١، ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٤ م .
٦٦.الجمهرة: لابن دريد، بيروت، دار صادر، مصوّرة عن طبعة دار المعارف العثمانيّة .
٦٧.الجنى الدَّاني: للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق فخر الدِّين قباوة، ومحمّد نديم فاضل، بيروت، دار الكتب العلميّة، ط١، ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٢ م .

٦٨.حاشية الغزّي على شرح الجاربردي على الشّافية بهامش الشّرح المذكور، مع مجموع التّصريف، بيروت، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م .

٦٩.حاشية الغزّي على شرح الجاربردي على الشّافية، تحقيق: ناصر عليّ الغامدي، وعبد الله سرحان القرشي، رسالتا ماجستير في كليّة اللّغة العربيّة، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة .

٧٠.حاشية الشّيخ يس على التّصريح، بيروت، دار الفكر .

٧١.حاشية الصبّان على الأشموني، القاهرة، عيسى البابي الحلبي .

٧٢.الحجّة في علل القراءات السّبع: لأبي عليّ الفارسي، تحقيق عليّ النجدي ناصف، د. عبد الحليم، د. عبد الفتّاح شلبي، مصر الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ط٢، ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م .

٧٣.حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: للسّيوطي، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط١، ١٣٨٧ هـ، ١٩٦٧ م .

٧٤.الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: لأبي محمّد عبد الله بن محمّد بن السيّد البطليوسي، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي، بغداد، دار الرّشيد، ط١، ١٩٨٠ م .

٧٥.خزانة الأدب: للبغدادي، بيروت، دار صادر، ط١ .

٧٦.الخصائص: لابن جنّي، تحقيق محمّد عليّ النجّار، بيروت، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م .

٧٧.خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر: للمحبّي، بيروت، دار صادر .

٧٨.الدّارس في تاريخ المدارس: لعبد القادر بن محمّد النعيمي الدمشقي، تحقيق جعفر الحسني، مصر، المركز الإسلامي للطّباعة، ١٩٨٨ م .

٧٩.الدّرّ المصون: للسّمين الحلبي، تحقيق د. أحمد الخرّاط، دمشق، دار القلم، ط١ .

٨٠.الدارية في تخريج أحاديث الهداية: لابن حجر، صحّحه وعلّق عليه: عبد الله هاشم اليماني المدني، بيروت، دار المعرفة .

٨١.درّة الغوّاص في أوهام الخواص: للحريري، تحقيق محمَّد أبو الفضل إبراهيم، مصر، النّهضة، ١٩٧٥ م .

٨٢.الدرر اللوامع على همع الهوامع: للشنقيطي، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، الكويت، دار البحوث العلميّة، ط١، ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م .

٨٣.دقائق التَّصريف: للقاسم بن محمَّد المؤدّب، تحقيق د. أحمد ناجي القيسي، والدّكتور حاتم الضّامن، والدّكتور حسين تورال، بغداد، المجمع العلميّ، ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م .

٨٤.الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب: لابن فرحون، تحقيق د. محمَّد الأحمدي أبو النّور، القاهرة، دار التراث .

٨٥.رسالة الملائكة: لأبي العلاء المعرّي، تحقيق الدّكتور محمَّد سليم الجندي، بيروت ـ دار صادر ـ ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م .

٨٦.رصف المباني في شرح حروف المعاني: للإمام أحمد بن عبد النّور المالقي، تحقيق د. أحمد محمَّد الخرّاط، دمشق، مجمع اللّغة العربيّة، ط١، ١٣٩٤هـ .

٨٧.روضات الجنّات في أحوال العلماء السّادات: للخوانساري، تحقيق أسد الله إسماعيليان، بيروت، مصوّرة عن مطبعة مهراستوار بقم، إيران، ١٣٩٢ هـ .

٨٨.زاد المسير في علم التَّفسير: لابن الجوزي، بيروت، المكتب الإسلامي، ط٤، ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م .

٨٩.السَّبعة في القراءات السّبع: لابن مجاهد، تحقيق د. شوقي ضيف، القاهرة، دار المعارف، ط٢، ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م .

٩٠.سرّ صناعة الإعراب: لابن جنّي، تحقيق د. حسن هنداوي، دمشق، دار الفكر، ط١، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م .

٩١.سفر السّعادة: للسخاوي، تحقيق محمَّد أحمد الدّالي، دمشق، مجمع اللّغة العربيّة، ط١، ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م .

٩٢.سلك الدّرر في أعيان القرن الثّاني عشر: للمرادي، بيروت، دار البشائر، ودار ابن حزم، ط٣، ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م .

٩٣.سنن الترمذي، تحقيق إبراهيم عطوة عوض، القاهرة، مصطفى البابي الحلبي، ط١ ١٣٨٥ هـ ـ ١٩٦٥ م .

٩٤.سهم الألحاظ في وهم الألفاظ: لابن الحنبلي، تحقيق د. صالح الضّامن، بيروت، مؤسَّسة الرِّسالة، ط٢، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م .

٩٥.سِير أعلام النُّبلاء: للذَّهبيّ، تحقيق د. بشّار عوّاد معروف، د. يحيى هلال السرحان، بيروت، مؤسَّسة الرِّسالة، ط١، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م .

٩٦.السِّيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، دراسة وتحقيق د. عبد المنعم فائز، دمشق، دار الفكر، ط١، ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م .

٩٧.شجرة النّور الزكيّة في طبقات المالكيّة: لمحمَّد بن محمَّد مخلوف، بيروت، دار الكتاب العربيّ، طبعة مصوّرة عن طبعة المطبعة السّلفيّة، ١٣٩٤ هـ .

٩٨.شذرات الذّهب في أخبار من ذهب: لابن العماد الحنبلي، بيروت، دار الفكر .

٩٩.شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك، رسالة ماجستير بجامعة أمّ القرى، تحقيق أحمد دولة محمَّد الأمين .

١٠٠. شرح أبنية سيبويه: لابن الدهّان، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، الرِّياض، دار العلوم، ط١، ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م .

١٠١. شرح أبيات سيبويه: لابن السيرافي، تحقيق د. محمَّد عليّ سلطاني، دمشق، دار المأمون للتراث، ١٩٧٩ م .

١٠٢. شرح الألفيّة: لابن عقيل، تحقيق محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، القاهرة، دار التراث، ط٢٠، ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م .

١٠٣. شرح الألفيّة: لابن النّاظم، تحقيق الدّكتور عبد الحميد السيّد محمَّد عبد الحميد، بيروت، دار الجيل .
١٠٤. شرح الألفيّة: للأشموني، القاهرة، عيسى البابي الحلبي .
١٠٥. شرح الألفيّة: للمرادي، تحقيق د. عبد الرَّحمن سليمان، القاهرة، ط٢ .
١٠٦. شرح الأنموذج في النَّحو، لمحمَّد بن عبد الغني الأردبيلي، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، الرِّياض، دار العلوم، ط١، ١٤١١ هـ ـ ١٩٩٠ م .
١٠٧. شرح التحفة الورديّة: لزين الدِّين أبي حفص عمر بن الوردي، تحقيق د. عبد الله عليّ الشلال، الرِّياض، مكتبة الرّشد، ط١، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م .
١٠٨. شرح التَّسهيل: لمصنّفه ابن مالك، تحقيق د. عبد الرَّحمن السيّد، والدّكتور محمَّد بدوي المختون، القاهرة، دار هجر، ط١، ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠م .
١٠٩. شرح التَّصريف العزي: للتفتازاني، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، الكويت، ط١، ١٩٨٣ م .
١١٠. شرح التَّصريف الملوكي: لعمر بن ثابت الثمانيني، تحقيق د. إبراهيم سليمان البعيمي، الرِّياض، مكتبة الرُّشد، ط١، ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٩ م .
١١١. شرح الدرّة الألفيّة: لابن الخباز، أحمد الثّالث، برقم ٧٩٦ .
١١٢. شرح الشافية: للشَّيخ زكريّا الأنصاري = المناهج الكافية في شرح الشافية .
١١٣. شرح الشّافية: للطف الله الغياث = المناهل الصَّافية إلى كشف المعاني الشّافية.
١١٤. شرح الشَّافية: للجاربردي، بيروت، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤م .
١١٥. شرح الشَّافية: للجاربردي، تحقيق رفعت عبد الحميد محمود الليثي، جامعة الأزهر، أسيوط، رسالة دكتوراه، ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨م .

١١٦. شرح الشّافية: للخضر اليزدي، تحقيق الدّكتور حسن أحمد العثمان، بيروت، مؤسّسة الريّان، ط١،

١١٧. شرح الشّافية: للرّضي، تحقيق محمّد نور الحسن، ومحمّد الزفزاف، ومحمّد محيي الدِّين عبد الحميد، بيروت، دار الكتب العلميّة، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥ م.

١١٨. شرح الشّافية: لمصنّفها، مصوّرة لديّ عن السليمانيّة، شهيد عليّ باشا، برقم ٢٥٨٨.

١١٩. شرح الشّافية لنقره كار، مجموعة التّصريف، بيروت، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م.

١٢٠. شرح الشّافية: لركن الدِّين الأسترابادي، رسالة ماجستير في الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنوّرة، تحقيق عبد الله العتيبي.

١٢١. شرح الشّافية: لركن الدِّين الأسترابادي، تحقيق د. عبد المقصود محمَّد عبد المقصود، القاهرة، مكتبة الثَّقافة الدِّينيَّة، ط١، ١٤٢٥ هـ ـ ٢٠٠٤ م.

١٢٢. شرح الشّافية: لمحمَّد بن محمَّد الأزّاني الساكناني، مصوّرة لديّ عن النّسخة الخطيّة المحفوظة بجامعة الملك سعود بالرِّياض.

١٢٣. شرح الشّافية: لنظام الدِّين النّيسابوري، رسالة دكتوراه بجامعة أمّ القرى بمكّة المكرّمة، تحقيق ثريّا مصطفى عقاب.

١٢٤. شرح الشّافية: لسنان الدِّين الرّومي، قره سنان = الصّافية شرح الشّافية.

١٢٥. شرح الشّافية: لعصام الدِّين الإسفراييني، إستانبول، مطبعة أحمد كامل، ط١، ١٢٨٥ هـ، بحاشية شرح نقره كار.

١٢٦. شرح القصائد التّسع: لابن النحّاس، بيروت، دار الكتب العلميّة، ط١، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م.

١٢٧. شرح الكافية الشّافية: لابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم هريدي، نشر

مركز البحث العلميّ بجامعة أمّ القرى، ط١، دمشق، دار المأمون للتراث ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م.

١٢٨. شرح الكافية: للرضي، بيروت، دار الكتب العلميّة، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥م.

١٢٩. شرح الكتاب: لأبي سعيد السيرافي، مصوّرة عن دار الكتب المصريّة في جامعة أمّ القرى.

١٣٠. شرح المفصّل: لابن يعيش، بيروت، عالم الكتب، القاهرة، مكتبة المثنّى.

١٣١. شرح الملوكي في التّصريف: لابن يعيش، تحقيق د. فخر الدِّين قباوة، حلب، المكتبة العربيَّة، ط١، ١٣٩٣ هـ ـ ١٩٧٣ م.

١٣٢. شرح الوافية نظم الكافية: لابن الحاجب، تحقيق د. موسى بناي العليلي، النّجف الأشرف، مطبعة الآداب، ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م.

١٣٣. شرح جمل الزجّاجي: لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق د. صاحب أبو جناح، الفيصليّة، مكّة المكرّمة، مصوّرة عن طبعة سابقة.

١٣٤. شرح جمل الزجّاجي: لأبي الحسن عليّ بن محمَّد بن عليّ بن خروف الإشبيلي، تحقيق د. سلوى محمَّد عرب، مكّة جامعة أمّ القرى، معهد البحوث العلميّة وإحياء التراث الإسلامي، ط١، ١٤١٩ هـ.

١٣٥. شرح شواهد المغني: للسيوطي، نشر أحمد ظافر كوجان، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٣٨٦ هـ ـ ١٩٦٦ م.

١٣٦. شرح شواهد شرحي الرَّضيّ والجاربردي على الشَّافية: للبغدادي، تحقيق محمَّد نور الحسن، ومحمّد الزفزاف، ومحمّد محيي الدِّين عبد الحميد، بيروت، دار الكتب العلميّة، ١٩٧٥ م.

١٣٧. شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ: لابن مالك، تحقيق عدنان عبد الرَّحمن الدوري، بغداد، مكتبة العاني، ط١، ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧ م.

١٣٨. شرح عيون الإعراب: لابن فضال المجاشعي، أبي الحسن عليّ بن فضال، تحقيق د. عبد الفتّاح سليم، ط١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، القاهرة، دار المعارف.

١٣٩. شرح لامية الأفعال: لابن النّاظم، القاهرة، مصطفى البابي الحلبي، ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م.

١٤٠. شرح ملحة الإعراب لناظمها، تحقيق د. أحمد محمَّد قاسم، ط١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢ م، حدائق حلوان، مطبعة عبير للكتاب والأعمال التجاريّة.

١٤١. الشعر والشعراء: لابن قتيبة، تحقيق أحمد محمَّد شاكر، مصر، دار المعارف، ١٩٦٦ م.

١٤٢. شفاء العليل في إيضاح التّسهيل: للسلسيلي، تحقيق د. الشّريف عبد الله بن عليّ الحسيني البركاتي، نشر المكتبة الفيصليّة، مكّة المكرّمة، ط١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

١٤٣. شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدّخيل: لشهاب الدِّين الخفاجي، تحقيق د. محمَّد كشّاش، بيروت، دار الكتب العلميّة، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

١٤٤. الشقائق النعمانيّة: لطاش كبري زاده.

١٤٥. الصَّافية شرح الشَّافية: لسنان الدِّين يوسف الرّومي، قره سنان، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمَّد بن سعود، الرِّياض، تحقيق: تهاني بنت محمَّد سليم الصّفدي، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

١٤٦. الصحاح: للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، بيروت، دار العلم للملايين، ط٣، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

١٤٧. ضرائر الشعر: لابن عصفور، تحقيق السيّد إبراهيم محمَّد، بيروت، دار الأندلس، ط٢، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

١٤٨. الطّالع السّعيد الجامع أسماء نجباء الصّعيد: للأدفوي، تحقيق سعد محمَّد حسن، مصر، الدار المصريّة، ١٩٦٦ م.

١٤٩. طبقات الشّافعيَّة الكبرى: للسبكي، تحقيق د. عبد الفتّاح الحلو، ود. محمود الطناحي، القاهرة، عيسى البابي الحلبي.

١٥٠. طبقات الشُّعراء: لابن قتيبة، تحقيق أحمد محمَّد شاكر، القاهرة، دار المعارف، ط٢، ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م.

١٥١. طبقات النحاة واللغويين: لابن قاضي شهبة، تحقيق د. محسن غياض، العراق، النجف، مطبعة النعمان، ١٩٧٤ م.

١٥٢. طبقات فحول الشُّعراء: لابن سلام الجمحي، تحقيق محمود محمَّد شاكر، مصر، مطبعة المدني.

١٥٣. علل القراءات: لأبي منصور الأزهريّ، تحقيق نوال إبراهيم الحلوة، ط١، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م.

١٥٤. علل النَّحو: لأبي الحسن محمَّد بن عبد الله الورّاق، تحقيق د. محمود جاسم محمَّد الدّرويش، الدّرويش، الرّياض، مكتبة الرُّشد، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

١٥٥. العين: للخليل، تحقيق د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، بيروت، مؤسّسة الأعلى، ط١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

١٥٦. غاية النهاية في طبقات القرّاء: لابن الجزري، عني بنشره ج. براجستراسر، بيروت، دار الكتب العلميّة، ط٢، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

١٥٧. الغاية في القراءات العشر: للحافظ أبي بكر النيسابوري، تحقيق محمَّد غياث الجنباز، الرّياض، شركة العبيكان للطّباعة والنّشر، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م.

١٥٨. الفتح المبين في طبقات الأصوليين، د. عبد الله مصطفى المراغي، بيروت، ط٢، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.

١٥٩. فرحة الأديب في الردّ على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه، للأسود الغندجاني، تحقيق د. محمَّد عليّ سلطان، دمشق، دار قتيبة، ط١، ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م.

١٦٠. فصل المقال: لأبي عبيد البكري، تحقيق د. إحسان عبّاس ود. عبد المجيد عابدين، بيروت، مؤسَّسة الرِّسالة، ط٣، ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م.

١٦١. الفصيح: لثعلب، تحقيق د. عاطف مدكور، مصر، مطابع سجلّ العرب.

١٦٢. فقه اللّغة: للثّعالبي، تحقيق مصطفى السقّا، وإبراهيم الأبياري، ومصطفى شلبي، القاهرة، مصطفى البابي الحلبي، ١٣٩٢ هـ ـ ١٩٧٢ م.

١٦٣. الفوائد الضيائيّة شرح كافية ابن الحاجب: لنور الدِّين عبد الرَّحمن الجامي، تحقيق د. أسامة طه الرفاعي، بغداد، مطبعة وزارة الثقافة والشؤون الدِّينيّة، ط١، ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م.

١٦٤. القاموس المحيط: للفيروزآبادي، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣ م.

١٦٥. قصد السَّبيل: للمحبّي، تحقيق د. عثمان محمود الصيني، الرِّياض، التوبة، ط١، ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥ م.

١٦٦. الكافي في الإفصاح عن مسائل الكتاب الإيضاح: لابن أبي الرّبيع الأندلسي، تحقيق د. فيصل الحفيان، الرِّياض، مكتبة الرُّشد، ط١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١ م.

١٦٧. الكافي في شرح الهادي: للزنجاني (قسم الصَّرف)، رسالة ماجستير، تحقيق حسن هنداوي، مصر، جامعة عين شمس.

١٦٨. الكافية: لابن الحاجب، تحقيق د. طارق نجم عبد الله، جدّة، دار الوفاء، ط١، ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٦ م.

١٦٩. الكامل: للمبرّد، تحقيق د. محمَّد أحمد الدّالي، بيروت، مؤسَّسة الرِّسالة، ط٢، ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣ م.

١٧٠. الكُتّاب: لابن درستويه، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، د. عبد الحسين الفتلي، الكويت، مؤسَّسة دار الكتب الثّقافيّة، ط١، ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧ م.

١٧١. الكتاب: لسيبويه، تحقيق عبد السَّلام هارون، بيروت، عالم الكتب.

١٧٢. الكتاب: لسيبويه، القاهرة، بولاق، ط١، ١٣١٦ هـ.

١٧٣. كشَّاف اصطلاحات الفنون: للمولوي محمَّد أعلى بن عليّ التهانوي، بيروت، دار صادر.

١٧٤. كشف الظّنون: لحاجي خليفة، إستانبول، مطبعة وكالة المعارف، ١٣٦٢ هـ ـ ١٩٤٣ م.

١٧٥. كشف المشكل في النَّحو: لعليّ بن سليمان الحيدرة اليمني، تحقيق د. هادي عطيّة مطر، بغداد، الإرشاد، ط١، ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م.

١٧٦. الكشف عن وجوه القراءات السّبع وعللها وحججها لمكّي بن أبي طالب، تحقيق د. محيي الدِّين رمضان، بيروت، مؤسَّسة الرِّسالة، ط٣، ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م.

١٧٧. الكليّات: لأبي البقاء أيّوب بن موسى الكفوي، تحقيق عدنان درويش، ومحمّد المصري، بيروت، دار الرِّسالة، ط٢، ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣ م.

١٧٨. اللباب في علل البناء والإعراب: لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق غازي مختار طليمات، وعبد الإله نبهان، بيروت، دار الفكر المعاصر، ودمشق، دار الفكر، ط١، ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٥ م.

١٧٩. لحن العامّة: للزّبيدي، تحقيق د. عبد العزيز مطر، مطابع سجل العرب، ١٩٨١ م.

١٨٠. لسان العرب: لابن منظور، بيروت، دار صادر.

١٨١. ليس في كلام العرب: لابن خالويه، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، مكّة المكرّمة، ط٢، ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م.

١٨٢. ما تلحن فيه العامّة: للكسائي، تحقيق د. رمضان عبد التوّاب، القاهرة، مطبعة المدني، ط١، ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٢ م .

١٨٣. ما يجوز للشّاعر في الضّرورة: للقزّاز القيرواني، تحقيق د. رمضان عبد التوّاب، د. صلاح الدِّين الهادي، الكويت، دار العروبة .

١٨٤. ما يحتاج إليه الكاتب من مهموز ومقصور وممدود: لابن جنّي، تحقيق د. عبد الباقي الخزرجي، جدّة، دار الوفاء، ط١، ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م .

١٨٥. ما يحتمل الشّعر من الضَّرورة: لأبي سعيد السيرافي، تحقيق د. عوض بن حمد القوزي، الرِّياض، مطابع الفرزدق، ط١، ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م .

١٨٦. مجاز القرآن: لأبي عبيدة، تحقيق فؤاد سزكين، مصر، مكتبة الخانجي .

١٨٧. مجالس العلماء: للزجّاجي، تحقيق عبد السَّلام هارون، القاهرة، الخانجي، ط٢، ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م .

١٨٨. مجالس ثعلب، تحقيق عبد السَّلام هارون، القاهرة، دار المعارف، ط٢ .

١٨٩. مجمع الأمثال: للميداني، تحقيق محمَّد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، عيسى البابي الحلبي .

١٩٠. المحتسب: لابن جنّي، تحقيق عليّ النجدي ناصف، د. عبد الفتّاح شلبي، إستانبول، دار سزكين، ط٢، ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م . مصوّرة عن الطَّبعة الأصل .

١٩١. المحرّر الوجيز: لابن عطيّة، تحقيق المجمع العلميّ بفاس .

١٩٢. المحكم: لابن سيده، القاهرة، مصطفى البابي الحلبي، ط١، ١٣٧٧ هـ ـ ١٩٥٨ م .

١٩٣. مختصر تاريخ دمشق: لابن عساكر، اختصار ابن منظور، تحقيق أحمد راتب حموش، ومحمّد ناجي العمر، دمشق، دار الفكر، ط١، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م .

١٩٤. المختصر في أخبار البشر: لابن كثير، بيروت، دار المعرفة .
١٩٥. مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: لابن خالويه، عني بنشره: ج. براجستراسر، مصر، المطبعة الرحمانيّة، ١٩٣٤ م .
١٩٦. المخصّص: لابن سيده، تحقيق لجنة إحياء التراث العربيّ، بيروت، دار الآفاق .
١٩٧. المخطوطات العربيّة في مكتبة باريس الوطنيّة، تنسيق وترتيب د. هادي حسن حمودي، بيروت، دار الآفاق، ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م .
١٩٨. المذكّر والمؤنّث: لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق د. طارق الجنابي، بيروت، دار الرائد العربيّ، ط٢، ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م .
١٩٩. مرآة الجنان: لليافعي، بيروت، ط٢، ١٣٩٠ هـ ـ ١٩٧٠ م .
٢٠٠. مراصد الإطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع: لصفيّ الدِّين عبد المؤمن البغدادي، تحقيق عليّ محمَّد البجاوي، القاهرة، عيسى البابي الحلبي، ط١، ١٣٧٤ هـ ـ ١٩٥٥ م .
٢٠١. المرتجل: لأبي محمَّد عبد الله بن أحمد المشهور بابن الخشّاب، تحقيق عليّ حيدر، دمشق، مجمع اللّغة العربيّة، ط١، ١٣٩٢ هـ ـ ١٩٧٢ م .
٢٠٢. المزهر في علوم اللّغة: للسيوطي، تحقيق محمَّد أحمد جاد المولى، عليّ محمَّد البجاوي، محمَّد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، دار الفكر .
٢٠٣. المسائل البصريّات: لأبي عليّ الفارسي، تحقيق د. محمَّد الشَّاطر، القاهرة، مطبعة المدني، ط١، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م .
٢٠٤. المسائل الحلبيّات: لأبي عليّ الفارسي، تحقيق د. حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، بيروت، دار المنارة، ط١، ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م .
٢٠٥. المسائل الشّيرازيّات: لأبي عليّ الفارسي، تحقيق د. حسن هنداوي، الرِّياض، دار كنوز إشبيليا، ط١، ١٤٢٤ هـ ـ ٢٠٠٤ م .

٢٠٦. المسائل العسكريّة: لأبي عليّ الفارسي، تحقيق د. محمَّد الشَّاطر أحمد، القاهرة، مطبعة المدني، ط١، ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٢ م.

٢٠٧. المسائل العضديّات: لأبي عليّ الفارسي، تحقيق د. عليّ جابر المنصوري، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م.

٢٠٨. المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديّات: لأبي عليّ الفارسي، تحقيق د. صلاح الدِّين السنكاوي، بغداد، مطبعة العاني.

٢٠٩. المسائل المنثورة: لأبي عليّ الفارسي، تحقيق مصطفى الحدري، دمشق، مجمع اللّغة العربيّة.

٢١٠. المساعد على تسهيل الفوائد: لابن عقيل، تحقيق د. محمَّد كامل بركات، نشر مركز البحث العلميّ بجامعة أمّ القرى، ط١، ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٤ م.

٢١١. المستقصى في أمثال العرب: للزَّمخشريّ، بيروت، دار الكتب العلميّة، ط٢، ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٧ م.

٢١٢. مصادر الفكر العربيّ الإسلامي في اليمن: لعبد الله محمَّد الحبشي، صيدا، المكتبة العصريّة، ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م.

٢١٣. المصنّف: لأبي بكر عبد الرزّاق بن همّام الصنعاني، تحقيق عبد الرَّحمن الأعظمي، بيروت، المكتب الإسلامي، ط١، ١٣٩٠ هـ ـ ١٩٧٠ م.

٢١٤. المعارف: لابن قتيبة، تحقيق د. ثروت عكاشة، مصر، دار المعارف، ط٤.

٢١٥. معاني القرآن: للفرّاء، تحقيق د. عبد الفتّاح شلبي، بيروت، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م.

٢١٦. معاني القرآن: للأخفش، تحقيق الدّكتورة: هدى محمود قراعة، القاهرة، الخانجي، ط١، ١٤١١ هـ ـ ١٩٩٠ م.

٢١٧. المعتمد في الأدوية المفردة: للملك المظفّر يوسف بن عمر الغسّاني التركماني، صحّحه وفهرسه مصطفى السقّا، بيروت، دار القلم .

٢١٨. معجم البلدان: لياقوت الحموي، بيروت، دار صادر، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .

٢١٩. معجم المطبوعات: ليوسف اليان سركيس، مصر، المركز الإسلامي للطّباعة .

٢٢٠. معجم مقاييس اللّغة، تحقيق عبد السّلام هارون، القاهرة، الخانجي، ط٣، ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨١ م .

٢٢١. المعرب: للجواليقي، تحقيق أحمد محمّد شاكر، طهران، ١٩٦٦ م .

٢٢٢. مفتاح السّعادة ومصباح السّيادة: لطاش كبري زاده، بيروت، دار الكتب العلميّة، ط١، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م .

٢٢٣. المفتاح في الصّرف: للجرجاني، تحقيق الدّكتور عليّ توفيق الحمد، بيروت، الرّسالة، ط١، ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م .

٢٢٤. المفصّل: للزّمخشريّ، بيروت، دار الجيل، ط٢ .

٢٢٥. المفضليات، تحقيق أحمد محمّد شاكر، وعبد السّلام هارون، القاهرة، دار المعارف .

٢٢٦. مقاييس المقصور والممدود: لأبي عليّ الفارسي، تحقيق د. حسن هنداوي، الرّياض، دار إشبيليا، ط١، ١٤٢٤ هـ ـ ٢٠٠٣ م .

٢٢٧. المقتصد في شرح الإيضاح: لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، بغداد، وزارة الثقافة والإعلام، ط١، ١٩٨٢ م .

٢٢٨. المقتضب: للمبرّد، تحقيق محمّد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ط٢، ١٣٩٩هـ .

٢٢٩. المقرب: لابن عصفور، تحقيق أحمد عبد السّتّار الجواري، وعبد الله الجبوري، بغداد، مطبعة العاني، ط١، ١٣٩١ هـ ـ ١٩٧١ م .

٢٣٠. المقصور والممدود: للفرّاء، تحقيق ماجد الذّهبيّ، بيروت، مؤسّسة الرّسالة، ط١، ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م .

٢٣١. الملخّص في ضبط قوانين العربيّة: لأبي الحسين عبد الله بن أبي جعفر المشهور بابن أبي الرّبيع الأندلسي، تحقيق د. عليّ بن سلطان الحكمي، ط١، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م.

٢٣٢. الممتع في التَّصريف: لابن عصفور، تحقيق د. فخر الدِّين قباوة، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ط٣.

٢٣٣. الممدود والمقصور: لأبي الطيّب الوشاء، تحقيق د. رمضان عبد التوّاب، القاهرة، الخانجي، ط١، ١٣٠٩ هـ ـ ١٩٧٩ م.

٢٣٤. المناهج الكافية في شرح الشَّافية: زكريّا بن محمَّد الأنصاري، بيروت، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م، أسفل شرح الشَّافية لنقره كار.

٢٣٥. المناهج الكافية في شرح الشَّافية، زكريّا بن محمَّد الأنصاري، تحقيق د. رزان يحيى خدّام، دمشق، ط١، ١٤٢٤ هـ ـ ٢٠٠٣ م، سلسلة إصدارات الحكمة.

٢٣٦. المناهل الصَّافية إلى كشف المعاني الشَّافية: للطف الله الغياث، تحقيق د. عبد الرَّحمن محمَّد شاهين، القاهرة، مطبعة التقدّم، ١٩٨٤ م.

٢٣٧. المنصف: لابن جنّي، تحقيق إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، القاهرة، مصطفى البابي الحلبي، ط١، ١٣٧٣ هـ ـ ١٩٥٤ م.

٢٣٨. الموجز: لابن السراج، تحقيق مصطفى الشويمي، بيروت، مؤسَّسة بدران للطّباعة والنّشر، ١٩٦٥ م.

٢٣٩. نتائج الفكر: للسّهيلي، تحقيق الدّكتور محمَّد إبراهيم البنّا، الرّياض، دار الرّياض، ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م.

٢٤٠. النّجوم الزّاهرة في ملوك مصر والقاهرة: لابن تغري بردي، مصر، طبعة مصوّرة عن طبعة دار الكتب.

٢٤١. نزهة الطّرف في علم الصَّرف: للميداني، تحقيق الدكتور السيد محمد عبد المقصود درويش، القاهرة، دار الطباعة الحديثة، ط١، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٢٤٢. النَّشر في القراءات العشر: لابن الجزري، تحقيق عليّ محمَّد الضباع، بيروت، دار الكتب العلميّة.

٢٤٣. نظم الفرائد وحصر الشرائد: للمهلّبي، تحقيق الدّكتور عبد الرَّحمن العثيمين، القاهرة، الخانجي، ط١، ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م.

٢٤٤. النكت على الألفيّة والكافية والشَّافية ونزهة الطرف وشذور الذّهب، للسيوطي، مخطوط في السليمانيّة، لاله لي، برقم ٣٥٢٧.

٢٤٥. النكت في تفسير كتاب سيبويه: للأعلم الشنتمري، تحقيق د. زهير سلطان، الكويت، معهد المخطوطات العربيّة، ط١، ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م.

٢٤٦. النهاية في غريب الحديث: لابن الأثير، تحقيق د. طاهر أحمد الزّاوي، د. محمود الطناحي، ط١، ١٣٨٣ هـ ـ ١٩٦٣ م.

٢٤٧. النَّوادر: لأبي زيد، بيروت، دار الكتاب العربيّ، ط٢، ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.

٢٤٨. هديّة العارفين أسماء المؤلّفين وآثار المصنّفين: لإسماعيل باشا البغدادي، بغداد، مكتبة المثنّى.

٢٤٩. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: للسيوطي، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، الكويت، دار البحوث العلميّة، ط١، ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م.

٢٥٠. الوافي بالوفيات: للصفدي، نشر باعتناء هلموت ريتر، ألمانية، دار النّشر: فرانز شتاينر بفيسبادن، ١٣٨١ هـ ـ ١٩٦٢ م.

٢٥١. الوجيز في علم التَّصريف: لابن الأنباري، تحقيق د. عليّ حسين البوّاب، الرّياض، ط١، ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م.

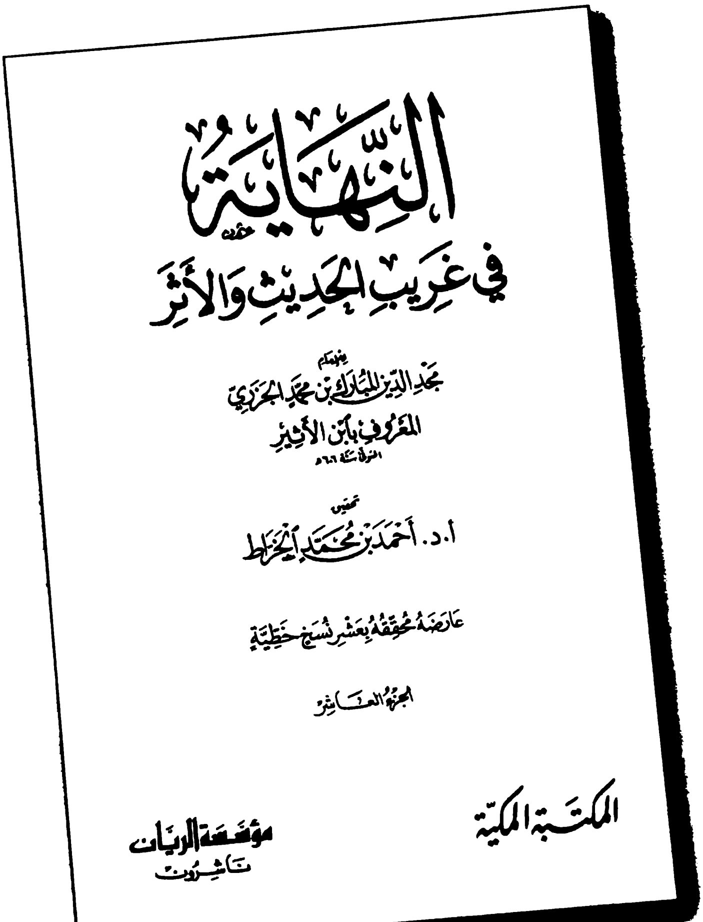
٢٥٢. الوسيط في تفسير القرآن: للواحدي، تحقيق محمَّد عليّ معوّض، وأحمد محمَّد صيرة، وأحمد عبد الغني الجمل، وعبد الرَّحمن عويس، بيروت، دار الكتب العلميّة، ط١، ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٤ م.

٢٥٣. وفيات الأعيان: لابن خلّكان، تحقيق د. إحسان عبَّاس، بيروت، دار صادر.

الفهرس التفصيلي للموضوعات

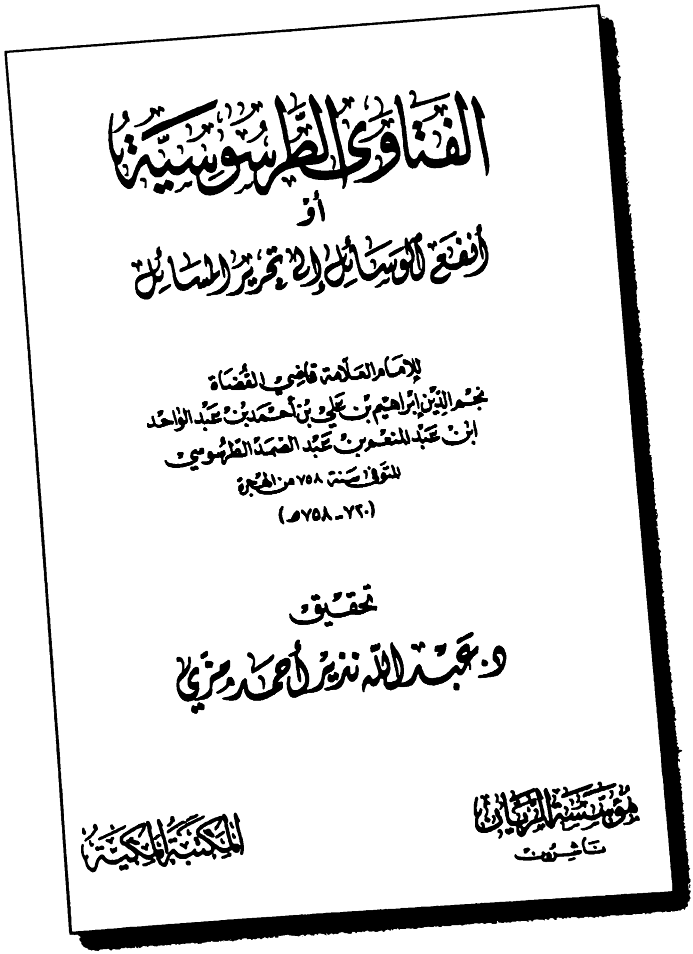
الفهرس الإجمالي للموضوعات

صدر حديثاً ..



النهاية
في غريب الحديث والأثر
تصنيف
مجد الدين المبارك بن محمد الجزري
المعروف بابن الأثير
المتوفى سنة ٦٠٦ هـ
تحقيق
أ.د. أحمد بن محمد الخراط
عارضة محققة بعشر نسخ خطية
الجزء العاشر
المكتبة المكية
مؤسسة الريان
ناشرون

صدر حديثاً ..


الفتاوى الطرسوسية
أو
أنفع الوسائل إلى تحرير المسائل

للإمام العلامة قاضي القضاة
نجم الدين إبراهيم بن علي بن أحمد بن عبد الواحد
ابن عبد المنعم بن عبد الصمد الطرسوسي
المتوفى سنة ٧٥٨ من الهجرة
(٧٢٠-٧٥٨هـ)

تحقيق
د. عبد الله نذير أحمد مزي

مؤسسة الريان
ناشرون

المكتبة المكية

بحمد الله، قد كان لـ المكتبة المكية شرفُ إصدارِ أوّلِ طبعةٍ علميةٍ محققةٍ لهذا الكتاب سنة ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، بتحقيق الدكتور حسن أحمد العثمان (الشافعي).

وها نحن أولاء نُصدِرُ الطبعةَ الثانيةَ، وقد عكفَ المحققُ على مراجعتِها وتصويبِها وتصحيحِها مراتٍ ومراتٍ، مما يجعلُها أكثرَ تحقيقاً وتدقيقاً، وأقوى تخريجاً وتوثيقاً، وأنفعَ وأغزرَ تحشيةً وتعليقاً.

وإنَّ بُعْدَ ما بينَ الطبعتين من زمانٍ قضاه المحققُ أستاذاً لعلم التصريفِ في عددٍ من جامعات المملكةِ، وعملَ فيه على تأليفِ وتحقيقِ عددٍ من كتبِ التصريفِ وشروحِ الشافيةِ؛ يجعلُ الارتياحَ إلى هذه الطبعةِ، والاطمئنانَ إليها، أدعى وأقوى وآكدَ.

ولا يخفى أنَّ شافيةَ ابن الحاجبِ رحمه الله تعالى أوّلُ كتابٍ صرفيٍّ ضمَّ بينَ دفّتيه جميعَ أبواب التصريفِ، مع الإتقان والجودةِ والتحقيقِ، ولذا كان عُمْدةَ من كَتَبَ ودَرَسَ بعدَه.

المكتبة المكية

بحمد الله، قد كان لـ *المكتبة المكية* شرفُ إصدارِ أوّلِ طبعةٍ علميّةٍ محقّقةٍ لهذا الكتاب سنة ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م، بتحقيق الدكتور حسن أحمد العثمان (الشافيجي).

وها نحن أولاء نُصدِرُ الطّبعةَ الثانيةَ، وقد عكفَ المحقّقُ علىٰ مراجعتِها وتصويبِها وتصحيحِها مرّاتٍ ومرّاتٍ، ممّا يجعلُها أكثرَ تحقيقًا وتدقيقًا، وأقوىٰ تخريجًا وتوثيقًا، وأنفعَ وأغزرَ تحشيةً وتعليقًا.

وإنَّ بُعْدَ ما بينَ الطبعتين من زمانٍ قضاه المحقّق أستاذًا لعلم التصريفِ في عددٍ من جامعات المملكةِ، وعملَ فيه علىٰ تأليفِ وتحقيقِ عددٍ من كتبِ التّصريفِ وشروحِ الشافيةِ؛ يجعلُ الارتياحَ إلىٰ هذه الطّبعةِ، والاطمئنانَ إليها، أدعىٰ وأقوىٰ وآكَدَ.

ولا يخفىٰ أنَّ شافيةَ ابن الحاجبِ رحمه الله تعالىٰ أوّلُ كتابٍ صرفيٍّ ضمَّ بينَ دفّتيه جميعَ أبواب التصريفِ، مع الإتقانِ والجودةِ والتحقيقِ، ولذا كان عُمدةَ من كَتبَ ودرَسَ بعدَه.

المكتبة المكيّة